۳۳۳ ورق

میکروفیلم تهیه شد

باز بین شد
خ ۱۳۵۳

۳۸۱۵

فرائض عدد اوراق ۵

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح بر کافیه — ۶ ب

مصنف / مؤلف شارح رضی الدین محمد استرابادی

خطی / چاپی نسخ ۳۵ سطری

سال طبع یا تحریر ۱۰۶۲ عدد اوراق ۳۳۳ + ۱

جزء کتب نحو صرف شماره ۳۹

شماره عمومی ۳۸۱۵ شماره قبض

واقف حاج محمد مهدی خادم تاریخ وقف ۱۱۴۱

طول ۳۰ عرض ۲۰ سانتیمتر قفسه

یک ورق در تاریخ ۶ / ۳ / ۶۶ پیدا شد و الحاق گردید

سال ۱۳٤۸ خورشیدی
بازبینی شد

شناسنامه آسیب شناسی

نسخه شناسی	عنوان	شرح بر کافیه		
	درجه نفاست	عالی		خطی ☑ / چاپ سنگی ○
	تعداد اوراق	۳۳٤	اندازه	۲۰×۳۰
	قطع	رحلی	شماره اموالی	۳۸۱۵
آسیب شناسی و اقدامات مرمتی	درصد تخریب اوراق	۱۰ ○ ۲۰ ○ ۵۰ ○ ۸۰ ○	از هم پاشیدگی عطف	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به جعبه	دارد ○ ندارد ☑	نوع آفت ○	شیمیایی ○ زیستی ○ فیزیکی ○
	نیاز به جلد سازی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به مرمت جلد	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به مرمت اوراق	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به دوخت عطف	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به لکه گیری	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به گردگیری	دارد ○ ندارد ☑
	نیاز به آفت زدایی	دارد ○ ندارد ☑	نیاز به اسیدزدایی	دارد ○ ندارد ☑

بررسی کنندگان: ۱. ا. رحیمی ۲. م. ایزدی ۳.

تاریخ بررسی: ۸۹/۸/۳

اقدامات انجام شده:

تاریخ اقدام:

٣٩

٣٩

۳۳۳ ورق

میکرو فیلم تهیه شد

بازبینی شد
خ ۱۳۵۳

۳۸۱۵

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب: شرح بر کافیه — ع ب

مصنف / مؤلف: شارح رضی الدین محمد استرابادی

خطی / چاپی: نسخ ۳۵ سطری

سال طبع یا تحریر: ۱۰۶۲ — عدد اوراق: ۳۳۳ + ۱

جزء کتب: نحو صرف — شماره: ۳۰۹

شماره عمومی: ۳۸۱۵ — شماره قبض:

واقف: حاج محمد مهدی حائری — تاریخ وقف: ۱۳۴۱

طول: ۳۰ — عرض: ۲۰ و سانتیمتر قفسه

یک ورق در تاریخ ۶/۲/۶۶ پیدا نشد دلیلی گردید

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

[illegible]

این کتاب با یکصد و پنج جلد کتاب دیگر وقف مؤبد و حبس مخلد نمود کاتب العبد الاقل حاجی [illegible]

فراش حرم محترم بر علماء اثنی عشریه بشرط آنکه از ترس [illegible] نگاه ندارند و از مشهد مقدس [illegible] بیرون

نبرند و تولیت کتب مذکوره را به جناب فضیلت و افاضت پناه حاجی [illegible] خلف مرحمت

[illegible] حکیم [illegible] و نظارت [illegible] صاحب تقوی [illegible] مرحمت [illegible]

تفویض نمود و [illegible] بعد از ایشان به [illegible] وقف [illegible] خلاف کنند

فعلیه لعنة الله [illegible] فی تاریخ شهر ربیع [illegible] ۱۲۱۱

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الكافرين وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحد، تاهت
في هوامي معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام، كلما خطر ببال ذوي الأفكار
فبمعزل عن حقيقة ملكوته، وجميع ما انعقد عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه
من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه، ومبلغ أنبائه، محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده،
وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده. **وبعد** فقد طلب إلي بعض من أعتني بصلاح حاله
وأسعفه بما يسعه مقدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب
رحمه الله تعالى عليه في النحو عند قراءتها علي، فاستدنيت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا البحر وأنباء
لمثل هذا الفن من الفطنة الوقادة، والبصيرة النقادة، بذلا لمسؤوله، وتحقيقا لمأموله، ثم اصطحب
الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع، فإن جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات
الله تبارك وتعالى على مشرفه لا لثقافة فيه، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه، والله سبحانه وتعالى الموفق
لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل. قوله رحمه الله: **الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد** اعلم
أن الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب
الجمع إن شاء الله تعالى، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير كالعسل والماء، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق
الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب. وقيل إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس،
اشتقاق بعيد. وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة، يقال كلمة شاعرة، وقال تعالى: وتمت كلمة
ربك. واللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هاهنا كما استعمل القول
بمعنى المقول، وهذا كما يقال الدينار ضرب الأمير أي مضروبه، والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل
مصدرا على الصحيح إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلما، بل هو اسم
موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر، أو كان أكثر من كلمة، وسواء كان مهملا أو لا.
وأما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب كزيد عمرو بكر:
هذا كلام غير مفيد. وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له. فالقول والكلام
واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعاني وعلى أكثر
منه مفيدا كان أو لا، لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام لغة في المركب من جزئين
فصاعدا، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله. وقوله ثم قد
استعمل الكلام استعمال المصدر وقيل كلمته كلاما كما قيل أعطيته عطاء مع أنه في الأصل ما يعطى، وهذا كما يحكى عنهم
عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها، وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء.
والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئا عليه بين قوم، فلا يقال
إذا استعملنا اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه، إذ ليس جعلا أولا، بل لو جعلت اللفظ الموضوع
لمعنى لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه، كما إذا سميت بزيد رجلا، ولا يقال للكل لفظة نذر من شخص
لمعنى بها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها، أو بمحرفات العوام على هذا ليست ألفاظا موضوعة
لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ على ما قصد، والوضع لم يكن محتاجا إلى قوله لمعنى لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى إلا أن
يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان أو لا مع قصد التواطؤ، أو لا فيحتاج إلى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور
من اصطلاحهم. ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يراد، بمعنى المفعول. **قوله** معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء
لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على الحدث والزمان أو لا جزء له كمعنى نصر وضرب

فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله إذا لم يكونا علمين، وأما
مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظاهما لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وبما ذكرناه
واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه. والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد
والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود الفاظ لا تعرف في
استعمال المشهور المتعارف منها فيها لأن الحد للتبيين، وليس له أن يقول إني أردت بالمعنى المفرد المعنى
الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إذن تخرج عن حد الكلمة. ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع لسلم من
هذا ولم يرد عليه أيضا الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء. واحترز بقوله لفظ عن نحو
الخط والعقد والنصب والإشارة فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات،
ويجوز الاحتراز بالجنس أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه، وهو هاهنا كذا لأن الموضوع للمعنى المفرد
قد يكون لفظا وقد لا يكون. واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع
كأخ الدال على السعال ونحو ذلك، وعن المحرف وعن المهمل لأنه دال أيضا على معنى كحضور المتكلم
به ولكن عقلا لا وضعا. وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه من المهملات، وقد تم
الكلام على هذا الاحتراز. وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير
علمين. **فإن قيل** إن التاء في الكلمة للوحدة لأن كلمة وكلما كتمرة وتمر، واللام فيه للجنس فيتناقضا
لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة. **الجواب** أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد
كما يجيء في باب المعرفة، ولئن سلمنا ذلك قلنا إن الجنس على ضربين أحدهما استغراق الجنس وهو الذي يجيء
منه لفظ كل كقوله تبارك وتعالى: إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا، أي كل إنسان، والأمر الجيد
الاستثناء لأنه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق
مفيد للكثرة فيناقض الوحدة. والثاني الماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك
احتمال عقلي كما في قوله تبارك وتعالى: إني أخاف أن يأكله الذئب، لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس
أيضا. ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم، وكل الخبز، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة إذ لا
دلالة فيه على الكثرة، والمقصود في هذا الموضع هو الثاني أي الماهية الجنس من حيث هي هي لأن الحد
إنما يذكر لبيان الماهية لا لبيان استغراقه. **فإن قيل** لم أنث لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في
التأنيث. **قلت الجواب** إنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو
هند حسنة أو في حكمها كالمنسوب، أما في الجامد فنحو زيد نحو هذه الدار ومكان طيب وزينب فتنة
وقوله لفظ معناه وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظ بها كما ذكرناه إلا أن أصله مصدر والمعتبر الأصل
في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. **فإن قيل** كان
ينبغي أن يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان لأنهما لفظتان وكذا الكلمات. **قلت** لا يخرج مثل
ذلك بتاء الوحدة لأن مثل قولك قال وقالوا كما ازطي وبرقع لفظة واحدة، وكذا كلما يتلفظ به مرة
واحدة مع أن كل واحد منها ولين كلمتان بخلاف التاءين. **فإن قيل** هلا استغنى بقوله وضع عن
قوله مفرد لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات
لا إلى الواضع. **فالجواب** أنا لا نسلم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن
يضع ألفاظا معينة سماعية وذلك هي التي يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانونا
كليا يعرف به الألفاظ فهي قياسية وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك
كما بين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب أفعل على وزن مفعل وكذا آلة

كتابخانه آستان قدس
اداره خطی
با ز ۵ ۱۳۵۳
سال ۱۳۱۸ خورشیدی
از کتب ... اهدائی ...
۱۷۳۷

اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الي علم التصريف واما
ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما يتبين مثلا ان المضاف مقدم علي المضاف اليه والفعل علي
الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الي التصريف كالمنسوب
والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الي غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان
ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل علي جزء معناه اذ الواو تدل
علي الجمعية والالف علي التثنية والياء علي النسبة وحروف المضارعة علي معنى في المضارع وعلي حال
الفاعل ايضا ٥ وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان
يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت
كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة
سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه في نحو نمري وعلوي وشنوي
فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة ٥ واما سكون لام الكلمة
لاجل التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغيير البنية اذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجي في اول
التصريف ان شاء الله تعالى ٥ اما الفعل الماضي نحو ضرب فحقيقة نظرا لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول
حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري علي حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن هذه الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات
مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزءين يدل كل منهما علي جزء معناه ٥ وكذا نحو اسيد في جمع اسد وكذا
المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال علي معنى التصغير والجمع والفاعل
والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ٥ ولا يصح ان يدعي فيها ان الوزن
الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعي في الحركات الاعرابية
فالاعتراض بهذه الكلم هو اعتراض وارد لا يتقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه علي جزء
معناه واحد الجزءين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا ٥ قوله وهي اسم
وفعل وحرف اي انما قدم قسمة الاسم علي الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم والمقصود
من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ٥ ثم قدم الفعل علي الحرف لانه وان لم
يتا منه مع مثله كلام كما تاتي من الاسمين لكنه احد جزءي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتي
منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون
نحو اذ هب زيد ونحو قم زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان
هذا قسمة الشيء الي اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل ولم ما ذكره قسمة الشيء الي جزئياته كالحيوان انسان
وفرس وبقر وغير ذلك ٥ ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان فمعنى
الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجي في باب حروف
العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو ٥ او في كونهما حكمين علي شيء نحو زيد
قايم وقاعد ٥ او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين
فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين ٥ بلي ان اريد الحصر
مع او فمراده اما المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو
المذكور في مظانه ٥ وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف الا ان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان ذلك
ع

فان قيل انك حكمت علي الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم
وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا اذا اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها
لفظ دال علي معنى مفرد ٥ وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال علي معنى مفرد كما
تقول ضرب دال علي معنى مفرد ٥ او تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك
هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع
هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا
لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف
جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما ٥ بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض
قلت لم ترد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى
الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ٥ ومثله اذا قلت مدلول
الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل
اذا كان غير لفظ الفعل لا يخبر عنه ٥ وقولك مدلول الفعل ليس كذا ٥ وكذا قولك الفعل لا يسند اليه
اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع هو له ٥ وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي
الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا يعرف به فنفي جميع
لكن مبتداء ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك
فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله ٥ لانها اما ان تدل
علي معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف
اما من الاسم او من الخبر ٥ اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ٥ ويجوز ان تكون ان تدل مبتدا محذوف
الخبر اي دلالتها ثابتة ٥ ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله
اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل علي الحصر بان قال هذا اللفظ الدال
علي معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل علي معنى في نفسه او علي معنى لا في نفسه ٥ الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة علي
معنى لا في نفسها ٥ والاول اي الكلمة الدالة علي معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني
الاسم اي الكلمة الدالة علي معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ٥ والاول الفعل اي الكلمة الدالة
علي معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة ٥ وهذه قسمة دايرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي
لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد ٥ قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا
في اسمين او في فعل واسم اي انما قدم حد الكلمة علي حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في
الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام علي الكلمة توقف المركب علي جزئيه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما
وكونهما جزئيه وجزا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ٥ ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم او الا
زيد واحد منهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما في اقايم زيد قايم والفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله
تبارك وتعالى فصبر جميل ٥ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى علي ان يكون المخبر عنه
اهم ما يخبر عنه بذلك الجزء الذكور واحتص بقولنا ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع

وذلك عن دلالة المركب علي كل جزء من اجزائه تتنفى
٣

ومتبوعاتها • وقولنا في الحال كما في قولنا قام زيد وزيد قايم • وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشايي نحو بعث واشتر • وفي الطلبي نحو هل انت قايم وليتك او لعلك قايم وكذا النواهي لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق • وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها • وقولنا بكلمة كما في زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه • وكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر ولعل له ان يقول الاصل في الجز الافراد لانه لا دليل عليه فيجي فيه مزيد بحث ان شا الله تعالى • وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرو او امامك يوم الجمعة ضربه وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر • وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام • واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسما الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها في الجز الجزا الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية • والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سوا كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا او ساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه • والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس • وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشايي كما ذكرنا • واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنايية الممكنة بين الكلم الثلاث • وهي الاسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزا الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا او مسندا اليه • والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه • والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنايي بين الثلاثة الاشيا اعني الاسم والفعل والحرف لا يعد وستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا او فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند • واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشايي والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى **قوله** ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم • والباجي قوله ما لاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط وقوله

الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنعته والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر **قوله** ما دل اي كلمة

دلت

دلت والاولى ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة وكل كلمة لفظ فالاسم لفظ لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها • وقوله في نفسه للجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير المجرور في نفسه للما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله فدل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه • وقولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا • بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فهو صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قايم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف يوجد معناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او موخر عنه كما في الرجل • والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به • وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام موجود فيه هل • وقد يكون معنى الحرف ما دل على غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضماره وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسما الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تعين معاني الفاعلين لعينه الافعال • ثم نقول ان معنى من الابتدا فمعنى من ومعنى لفظ الابتدا سوا الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتدا نحو الابتدا خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتدا الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره • وانما يخبر عن الشي باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شي ليدل على ان في ذلك الشي فايدة ما • فاذا افرد عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى في شي اصلا • فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره • ولا وجه للاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذو • فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين لكنه الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول • واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه • بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيده في لفظ

غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه
بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع بهذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف
ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربية بخلاف من
فانها لا تفيد الا معنى الابتداء في غيره **قوله** غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبيين معنى قوله غير مقترن
بيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة
معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف
والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد
الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك الزمان المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والفلق
والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج
نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن
لا عند هذا اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان
عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول العارض لا مدلولهما وضعا
وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه
المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وكذا ايضا ان قلنا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع
لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك
المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا اخرج الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل
لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا
يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل
الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن في ما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان
نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان
من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والمسرى والاسم الموضوع
والا يتركبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبوق مثلا ان قلنا انه بمعنى كون الشي في الماضي او في المستقبل فان دلالته
على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر
والحق انه بمعنى المضي والبقاء في المكان او في الزمان قال الشعر وجل كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة
الثلاثة لشهرتها اي الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاستعمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ
الاقتران مع ظهوره فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى
المقصود بها **فان قيل** ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء
الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه **فالجواب** ان الضمير المذكور والاسماء
الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكنه لا يفيد امعناه الذي هو الشي المبهم ويحتاجه في ذلك اللفظ
فان لفظ الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشي المبهم في نفسها الا في صلتها وانما يحتاج الى الصلة ليكشف لك
الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلهذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يبين
بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في
لفظ اخر وكذا معنى كم كثيرة الكثرة التي هي معنى فيما بعد لا بخلاف رب عند من قال الحرفية فانها في معناها القلة

التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكاف الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف
عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما قررنا حكما الا ان لما ثبتت اسمية كم بدخول علامات
الاسماء عليها ولم تثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما
اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم
تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعلق مضروب بالمخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزاء اي في الموضعين والدليل على انهما ايضا دالة على معنى فيما بعدها **الجواب** عنه
بما قال سيبويه ان نعرف في الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل في مثل هذا الاسم لكثرة
الاستعمال فكان في الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم ضمنا اي معنى الاستفهام والشرط
فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اي امن تضرب فمن بمعنى اي في المعنيين في الاستفهام وكذا امتى من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ابا
تضرب بجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا
يدل الا على معنى في غيره لم يرد الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم **قوله ومن خواصه دخول اللام
والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة** الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد منعكس والخاصة مطردة غير منعكسة
والمراد بالاطراد ان يضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فهو اسم وكذا تقول
في الخاصة كلما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كلما لم
يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة كلما لم يدخله لام التعريف فليس باسم
وقد يقال العكس جعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد
قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية
نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم
ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله** دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب
والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الامر
ولام جواب لو وغيرها ذلك وانما اختص لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول
عليها مطابقة في نفسها الا والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول
الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع
فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك
شاذ منه لا يجي الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لما قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته
في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون
معمولا للفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها
الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذا اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه وجميل
ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن ايضا
لانه اسم منصرف واما لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا اسميت به الاسم
تمحض للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسم لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه
كون الاسم معربا فلا تمكن الا بالاسم وانما لم يحصل الاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذف علامة

کتابخانه آستان قدس
ویژه خطی

الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا للمشابهة للفعل الذي اصله البناء • وثالثها التعويض
عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجي ان المضاف لا يكون الا اسما • ورابعها المقابلة
نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوال الجمهور ولا معنى له الا في الاسم
وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في
الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون
في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا انه لم يجعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون
في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم
الاسم • وليس في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث
علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني الا المقابلة لكنهم حطوها عن النون لسقوطها
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها • وقال الربعي وجار الله
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف • قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان
التاء التي كانت فيها للمحض التانيث سقطت والتاء علامة لجمع المونث • وفيما قالا نظر لان عرفات
مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا
تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد • كما في قوله

فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها

فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة • والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكن وانما لم يسقط في عرفات الممتنع لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف
ما عليه الجمع السالم اذ الكسر نحو عوض منه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يجد فالمانع هذا
مع انه جوز المبرد والزجاج فيما منع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة • ويروى بيت امرئ القيس

تنورتها من اذرعات واهلها • بيثرب ادنى دارها نظر عالي

بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين فيروي من اذرعات كما في ما لا ينصرف فعلى هذين
الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر ابقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا • وقال بعضهم التنوين فيه
عوض من منع الفتح • واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به اشعارا بترك الترنم
عند بني تميم في روي مطلق • وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد
فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين
يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال • اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن
ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو لعمن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي
المقيد فيختص باسم الغالي لانه يجاوز الحد • وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق ولانه
على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده • ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فلو غالى بهذا
الوجه ايضا وهو قوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر
للساكنين كما في خفيفة على ما يجي في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق • وانما اختص كون المسند
مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات
في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا • والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص
التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم • واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتاء للتانيث
والتثنية والجمع راجعة فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله • يا ما اميلح غزلانا شدن لنا

اقسام التنوين خ

من هؤليائكن الضال والسمر • راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة
نحو يا بني فهو شيء موضوع غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه • واما نحو قوله تعالى رب
ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني • وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول
بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في
اللفظ غيره في المعنى • وارجعون واضربا بمعنى المكرر كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه
اياه في المعنى للتاكيد والتقرير • والغالب فيما يفيد التاكيد ان يكرر باللفظين فصاعدا ولكنهم اختصروا
في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى
مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا • فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك • وقوله تبارك
وتعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به • واختص الاضافة اعني كونه مضافا
بالاسم • لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصيص
من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف • واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب
الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهو فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا
اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله من
اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذر عن الايراد المذكور بان المضاف
اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله • وقيل انه لا يدل على كون المضاف اليه هو المصدر
تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد • واما انا فلا اضمن صحة
هذا المثال ومجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده
كما ان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها • واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه
الزمان في الجملتين • قوله **وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل**
هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر فيه الا ما يتعلق باقسامها وكانه قال الاسم المعرب
هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء
بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان
ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما يقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر
ويقال لهما معا زوج • ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه
في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه
وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته
وينبغي ان يختار في الحدود والمشهور اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر • ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في اصطلاحهم هو احد الجزئين
او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف
اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان
المضاف عامل على قول والحرف المقدر على اخر كما يجي • وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا
معينا • وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذاك
لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح • واذا اخذنا لفظ
المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة
اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة

اعرابا م

بمعنى

الكوفيين

وجميع باب ما لا ينصرف بل الي اختيار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم
لتوارد المعاني عليه كما جي في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد علي تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر
المصدر نحو اعجبني ضرب زيد عمرو امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به
مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر المطلق للفعل سبب
عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب
التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا من مبني المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب
الاعراب اعني المعاني المتعاقبة علي الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو لاسما المعدود
تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسما حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو
والاصوات كنخ وهيع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب
شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فتخرج هذه
الاسما المجردة عن السبب وتجي في التصريف في باب التقا الساكنين تحقيق الكلام في بنا الاسما
المعدودة تعديدا ان شا الله تعالى واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع
مشابهته للحرف او الفعل علي ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات
وبعض الظروف علي ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسما وانما صح الاحتراز بالجنس
قوله وحكمه ان يختلف اخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا
ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه
هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه ملازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا
المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق فيلزم منه الدور لان المقصود
ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة علي
معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة علي معرفة الاختلاف
توقف كل محدود علي حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المبتدي للكلام فيعطيه
بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بالنقل الاستقرائي
في كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن علي
معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المبني والمعرب في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك
فالجواب ان المعرب يختلف
في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هولاء فهو نحو جاني قاض باستثقالها
اخره تقديرا اي تقدير الاعراب علي حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال
كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر علي حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة
للمبني في اخره نحو هولاء وامس وقد يكون في اخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هولاء انه في
محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر
في اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا
فهما منصوب علي المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب
ما اختلف اخره به ليدل علي المعاني المعتورة عليه
بهذا اتمام الحد علي ما يوذن به كلامه في الشرح قوله ليدل
بيان لعلة وضع الاعراب في الاسما والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة
اي المتعاقبة قوله عليه اي علي المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما
ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظه ما العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف
اخر المعرب به لكن الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعراب فهما في الظاهر

فيلزم

كالقاطع

٧

بعضه

كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة
جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف
بناء علي ظاهر اصطلاحهم اي ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة محولها في
الالة اكثر منه في الموجد ولا يعترض علي الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الي شي اخر
وانفتاحه لاجل ياء النسب وتاء التانيث وانتقاله الي الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الاخر
وكذا في الف المثنى وياءيه وواوه ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما
ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الي الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى والمجموع
الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد
ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب
بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك
لان النون فيهما كالتنوين حكما لان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان قال
المصنف انما احترز بهذا الحد وهو مختار عبد القاهر علي ما نسب اليه لانه ليس علي حد بعض المتاخرين الاعراب
اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا ايضا انك اثبت
الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف اخره ولا يختلف اخر الشي بشي الا وهناك اختلاف اذ الفعل
متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد لا شي من مجموع الضم والفتح والكسر
لان كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شي واحد والاعراب
بالاتفاق ثلاثة اشيا فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بنا علي ان معنى الاختلاف
انقلاب حركة حركة اخرى او انقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شي واحد ولقائل ان معنى
قولنا يختلف الاخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من
الحركات فلما ضممنا الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون
الي هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الي الفتح
غير انتقاله الي الضمة وكذا انتقاله من السكون الي الكسر فها هنا ثلاث اختلافات متغاير بعضها
لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف
اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات
فاما الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين اما زيادة حرف محذوف من الكلمة فقط او رده
مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها
وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين والحرف الذي زيد في الاخر لغرض تجعيته
اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الواو والالف المزيدتين علامتين للتثنية والجمع
في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا قوله
ودوحال فقد اختلف حال الالف والواو ورفعا لانهما صارا الشيئين بعد ما كانا لشي واحد وينبغي ان
يعد كل واحدة من الكسرتين في نحو المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلاثة
منها كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو رايت احمد وباحمد وياء اعزز المسلمين وبالمسلمين
واين المسلمين وبالمسلمين ولكن كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية
والجمع لا يجوز حذفهما فيتين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا
ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف فهي ايضا ثلاث اختلافات بحسب

الجمع م

كان م

وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث
بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر
انتفى لاجل ياء الاضافة م

المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة ، وكذا في الحروف ولو جعلنا
تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والتحول معنى الاختلاف فما ذكرنا اولا
ولهو ثلاثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه
غير معرب كما لو جعلنا مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم
يتحول حركة الى حركة لغة والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى الحركة فما فيه
اذا اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة لكان الالتزام مشتركا بينه وبين النحاة
لقولهم ما اختلف اخره به فما لم يتحول حركة الى حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف
اذا كان فهذا العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف وقوله ايضا
على المعاني تغليب لوضع الاعراب في الاسماء اعلم انه ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلمة على ضربين
احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلمة المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض
وضرب في التائبين المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن لا يبتدأ
والتبيين والتبعيض فمثل هذا الا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين والمعاني من الاخر اذ جاعله لاحد
المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني
ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او واحد منها على الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة
له من المطرء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة
لا يلزم ان يطلب له اخفا العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند
الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد تجلب له حرف دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى
والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد
يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كما في وصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه
الدال على معنى في المضاف وان كان طرأن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل
عمدة فيما ركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ الاكثر
احد الشيئين والاشياء فالاولى بها حكمة ان يطلب له اخف علامة يمكن لزومه ولا يقتصر للتمييز على الكلمة
الاخرى التي يطرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير
لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع انما احتياط حتى ان بعد ما طرأ لسبب المعنى كان هناك
علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد ما وقع في
الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون
لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة
او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف ، وجعل الرفع الذي هو
اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدا والخبر ، وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزء
الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول
معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي يلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات
النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر
منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن يبقى من الحركات غير
الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة

سخ
ينقلب

بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب
المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما
كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء شرحها ان محدث هذه المعاني
في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات
الى اللفظ الذي بوساطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه
كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل
لانه به صار احدهم احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدا
والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر
واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل
وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما
ما سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو
الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل المهد
المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في
ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة
ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة
لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة
ان شاء الله تعالى فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب
اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فلما حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه
او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين
الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين
بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء
فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي يكون بواسطة ثم يخرج في
موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما
فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو
مر بزيد والاصل فيها ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير
المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة

اي بعد الكامن متعلقات الفعل

ح فين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين
وكان الا يدخل على غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما
بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا تطرأ على معانيها
شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما
الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارية كما مر قد يطرأ عليها في بعض
المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما يا الله حاجة فيطلمك عمها
يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي
لا لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير
ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان
اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل
الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في
الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء
الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لها لنظر
الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض
لها لكون استعمالها مفردة عارضا لمانع غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم
اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ
وجه ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم يكن في
الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف
التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم
كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الالفظة لا فانهم لما لم يمكنهم
النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا
الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة
واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان
يقول لا ولا يقول لام الف واما قوله يكتبان في الطريق لام الف
فمقصوده اللام والهمزة لا صورتهما ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا
معربين في نظره فلم يجز ان يصوغها على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد
حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وباتا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان

يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتا الضمير وكافه فعلم انه مبني لثبوت علته فجورينا على
اقل من ثلثة نعم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتدأ او الخبر من انه يجب تقدم العامل
على المعمول فيلزم تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه
على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ
والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان
حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود
من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم
في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرتفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي
فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر في قوله تعالى اياما تدعوا فاداة
الشرط متقدمة على الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد
فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما
يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقدير المذكور الحال والتمييز والمستثنى
الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر
ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما
فنسخ عملهما كثيرا ما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجيء في
ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا
ظن وجه مشابهتها للفضلة يجيء في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل
واحد منهما في الاخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود
المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل
لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ عاملا في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها
موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت
منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض
الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها هو الاصل لا يحتاج الى تعليل واعرابها في نحو
قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال
معلل لكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب قوله وانواعه رفع ونصب وجر
فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضمة الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتيان بعده
بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا
يحل الاصوات لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك
حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها
به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما
وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من
لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت

اي جعل الرفع الذي هو الاثقل علامة للفاعل
الذي فيه خفة وضعف من حيث انه اقل
من المفعول لكون الفاعل واحدا و
المفعول خمسة وجعل النصب الذي هو
الاخف علما للمفعول لتعادل ثقل
الرفع قلة الفاعلية وكثرة المفعولية
النصب وجعل الجر الذي اخف من الرفع و
اثقل من النصب علما للاضافة وهي
المعنى الذي بين الفاعلية والمفعولية
في الكثرة والقلة ويسمى ان المضاف
اليه علامة ك

نفس الحركة اولا ولذلك نصب الفم تابع للفتحة كان الفم كان شيئا ساقطا منصبة اي ارتفعت بتحرك واتاه
تسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الى الاسفل الى الاسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذا المكسور
يسقط ويهوى الى اسفل تسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في
المعنى المقصود ومن صوره الفم الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف
الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف تسمى الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا
لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عنها لسانها اي تبين وسمي
المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص **قوله رحمه الله** فالرفع علم الفاعلية اي علامة منها
والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية
في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية
والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى
او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان
ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى
الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروع لها كما يجي وبين الضم والرفع عموم وخصوص من
وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة
كما في جا الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر
في عبارات **البصرية** فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف
قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا **والكوفيون** يطلقون
القاب احد النوعين على الاخر مطلقا **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده
الحركات كما ذكرنا او الحروف على مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة
العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر انه مطلقا جمع
ان الاعراب صور الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
بعد الدال على الموصوف **قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي** انما بين العامل لاحتياج
قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العامل الى بيانه ونعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القائمة
بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والالة
العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي
الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة
نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض
بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير واذا
ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم
عمدة او فضلة او مضافا اليه فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة
ومنا او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام لزيد حصل لزيد معنى الاضافة فانه بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر

او الفضلة

هاهنا

هاهنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبق به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغا ضعيف فاذا وقع موقعها
فاء السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها اطرادا وكذا الجر برب المقدرة بعد
الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة
والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل
له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه **وقال بعضهم** العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد بالاضافة
كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد به
النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي
بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المونث السالم بالضمة والكسرة
غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير
ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر
السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء** هذا تقسيم للاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة
وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها
في اي معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام احدها ما
استوفى الحركات الثلث كل واحد منها في محلها اعني الضم في حال الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو
شيئان احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير
المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله
المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز به لوجب ان لا يستوفي شي من المضاف
الحركات الثلث وثانيهما الجامع للثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد لانه قد
مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف
احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته
للمفرد بكونه صيغة مستانفة متغيرة عن وضع مفرده ويكون تعدده بحالها كالبعض في الصيغة كالمفردات بالمتخالف
الصيغ وانما لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون **قوله** بالضمة
رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا **وقوله** رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه
على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع
ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين
اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين
المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجي **والثاني** من الثلاثة الاقسام ما فيه
الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شي واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا
عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال
او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجرا له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم
على ما يجي بعد **والثالث** ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شي واحد اعني غير المنصرف
مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه **ثم شرع**
بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها

وهي الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير يا المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت اعربها
اعراب سائر الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا لبقاء
وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير يا المتكلم
كما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة تحركت بالحركات لما سنذكر والمضاف الى يا المتكلم لا يتبين اعرابه
على ما سيجي وتصريحه بهذه الاسما الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وقولهم في اعراب هذه
الاسما اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني
المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال ففي حال الرفع الكلمة وعلم
العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينه
وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعند س ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف بل
بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسما حركات ما قبل حروف
اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو يا لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في
الاضافة واُيش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب
لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها
مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف ظاهر مذهب س انها اعراب تقديري بالحركات
ولتظهر بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد
الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما
ضعف له ما اول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وسوى ما
قال في فوك وذو مال لبقا المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات
منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في يا حار وهو
ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال
المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشية منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع
من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال
في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او
عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدون الاعراب
عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام س عليه وقال المصنف ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة
في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده
المبدل منه وهو الاعراب كالتا في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك
على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من خلو الاعراب من
سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما
يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا

انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاولى لان كل حرف منها
كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا
من جملة المفردات هذه الاسما فاعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي
الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع
باستيفائها الحروف الثلاثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف منهما
في موضعه وانما اختاروا هذه الاسما لئلا يخرج لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى
كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذكر اللازم فيقوى المشابهة وخصوا
هذه الاسما من بين الاسما المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان
يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في الاربعة منها كانها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذا كالحركات المجتلبة للاعراب ولذا الواو في فوك
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب وانما في نحو هو فليس لا مد حرف
علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل ما تعاقبهما اباها في النسب نحو ابني وبنوي
فكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واو فاختاروها
لتكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب ومن ثم لم يجعلوا امرها كزيد ودم ازالة
باب ثم نقول جعلوا الواو والجر بالياء والفا في النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح واليا مثل الكسرة لانفتاح
ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي ثقل من الحركات ولتناسب
الحركات التي قامت مقامها لانها ابعاض من حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف
وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب
ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم سبب زوج المراة والهن الشي المنكر الذي يستقبح
ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه
الف ونصبه وجره يا وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون
ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى ولم يكن على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في
المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائده فالالف محذوف للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن
لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع
المثنى اذ هو كقولك ابنان وابنتان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل
مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان
معنى ثنايا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الشي كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في
المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى والثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكرها هنا
هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مثناة
على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذات واللذان
عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه
مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان
في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات
وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان مجتلبا قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو

الا ان الحروف اقوى

صابرة

حرٌ

باني الجر

كلا

واحدة

في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى
والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم وانما ارادوا اعرابهما فان صيغ المثنى والمجموع
ستقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا
فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالنيابة مقام
الحركات الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر يا ولم يبق للنصب
حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا في المثنى ابقاء على الحركة
الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل اليا الساكنة ولو بقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف
فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما سيجي في التصريف وفتح
في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا
فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال س حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه
الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسما الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة
كالمقصور وفقد الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند س
على الحروف فكان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي وتقول باي شي تعرف ان هذه الحروف كانت
الاصل حروف الاعراب ثم لا يجوز كما اخترنا ان نجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة
الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى
هو الالف والواو واليا وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم
اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف
اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفي هي
الاعراب ومعنى القولين سوا ان ارادوا انها تدل من اول الامر على الاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يجاء
المثنى والمجموع اولا ثم تعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترناه
وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة
مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسما الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات
مقدرة في متلو الالف والواو واليا والحروف دلايل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفي في الاسما الستة
والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخرجتم في الاسما
الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها قلت الجواب ان حق اعراب الكلمة ان تكون بعد
صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها
فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع
حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخرها وفيها ويكون
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حرف
الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة
وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين على افادته هذا المعنى مع كونه علامة ~~التمكن~~ تكون على خمسة
اقسام كما مر بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعاني شي وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه

استثقالها

اجتماع

اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع نحو علامة للتنكير ولا يسقط النون معهما لانها لا تكون
للتنكير وكذا يسقط التنوين للبنا في يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين
ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها
محركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب
وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف بعد لزومه
للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذف
بعد الضم والكسر لثقل الواو واليا وقلبها حرف علة لما يجي في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن
حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو
الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا ويا نحو القاضي ويرمي ويدعوا فالاولى الاثبات وجاز الحذف
كما يجي في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا
لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة
والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ظهرت الحركة وان كانت مقدرة على الحرف وعند بعض
اصحابه لكنها لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا
منها بعد ما كان عوضا منهما فثبتت معها لثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة
فحذف معها حذف التنوين فجي في نحو جاني رجلان باني عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من
احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعد لان حروف
العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين
حركت للساكنين مفوتة بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة
التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة
وقال الفرا هو للفرق بين المفرد المنصوب بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام
يضعفه وكذا مع اليا وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان
المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح
ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما وضعا على صيغة اسم مفرد ككلا ورجال
وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه لم يرد ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب
المثنى لشبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى تميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه
مثنى المعنى وخص ذلك بحال الاضافة الى المضمر وهو بكلاهما وكلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان
مضافا الى المضمر ~~كان~~ فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما وجيتما كلاكما وجيتمان
كلاكما وان جاز ان يقول كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جيتما وكلانا جينا واذا كان
في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله
موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيها اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جينا كلانا وجيتما كلاكما وجا كلاهما
وكلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وكانه
يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا
وكلتا مضافتين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل عن لام الواو
عند سيبويه لابدال التا منها في المونث كما في اخت وبنت ولم يبدل التا من اليا الا في اثنتين وقال

المنصوب ٢

ايضم ٢

السيرافي هو من آلبا السماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو
ونحو كلام عليه نحاة الامالة وكلتي فعلى للتانيث والالف حصل اعرابا كالالف في كلا وانما جي الف التانيث ولهذا جاز
توسطها بل يتهار احد منه لكونها بدلا من اللام في المونث كاخت وبنت وبنتان ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء
بنت واخت في الوقف عليها واجاز يونس اخوي وبنوي ولو كانت لمحض التانيث لم تجز هذه الامور والالف
ايضا لما كانت يتغير للاعراب صار كالف قالبت للتانيث لجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل
ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما
للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية
حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في المجموع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد
فلفظهما لفظ الاثنين سوا قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجلها سلامى زائدة
كلتاهما مقرونة بواحده وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا
مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب
قلب الفهما يا نصبا وجرا مضافا الى الضمير او الى المظهر كساير المثنى واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة
بدليل فتح التا ولو كانت مفردة لوجب كسر التا في قوله كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى
واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي
في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريقه
المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التا بكلى مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلا المراتين
ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين اتت ثم قال وفجرنا خلالهما والقسم
الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر
السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون
واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته
وليس عشر وثلث واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان توهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل للثلاث
عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلثة زيد عليها واما
عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس وهذا مولد ولنا ان نحد
المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان
واللذان وهذا بخلاف كلا اذ لا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر بانه اسم دال على
اكثر من اثنين في اخره واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذوو فهو — السالم م
داخل في حد جمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال الشاعر ولكني اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر
كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا او نحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه
هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسما المعربة يكون مقدرا في ايها يكون ظاهرا في حصر الاسما
المعربة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب
تعذر اعرابه بحذف المضاف وهو اعراب او اقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر
في الفعل اعلم ان تعذر الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله
فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى
يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه اللفظي في الاحوال الثلثة لان الالف لو حاولت تحريكها لخرج عن
جوهره وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقايه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد

احتراز

احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب
المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في صدر الكتاب
غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام والمسند اليه في
مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة
فالاولى الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب ثم نقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد
الى يا المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل اليا كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل
ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول
الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه يا قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على اليا المكسور
ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة تستثقله فان سكن
ما قبلها او ما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة
فلخفتها لا تستثقل على اليا مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص
حركتين ويسمى نحو العصى والفتى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من الحركات والقصر — مطلق م
المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا
هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصور من القاب
المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو
جاني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة
مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف
وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول
الى الثاني كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر
ما قبل اليا لاتمام ما شرع فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير
ثم لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم
قريبا من الطرف وليست اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كاليا الساكنة غير
المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة
في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد نحو سيل كجبام وان كان الاسم
الذي قلب واوه يا للادغام في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا
بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى لي ولي فتبين ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في نحو جاء
مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم
يعد نحو جاني صالحا القوم وصالحو القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفا لظهور عروض — ورايت صالحي القوم م
الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا
كجزء المضاف واما لفظة في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر
وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد
لكونه معربا متعذر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي
مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر
اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلاماه وغلاماك وغلاماي ومن ابن خصمات الاضافة

اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه م

الي المبني مطلقا سبب البنا بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنيه انشا الله تعالي فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض مما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه م

قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه علتان من تسع اعلم اولا ان قول النحاة الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعني انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة واياه عني المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضي العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها ~~يقوم مقامهما مع شرطه~~ جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتا علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك فمعني قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظرا لان الصرف علي قوله عبارة عن نفي تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما وكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلي ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا علي ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتي يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلي قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الي اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر علي انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة وللبناء ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتي بنون
لا

العماد

كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله تعالي او يدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف م

الاخر
باخ[illegible]
م

القول م

العماد في نحو ضربني وتضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علما للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتي يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان يسميهما واعربا باعراب المفرد اي جعل الحركات معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر فنقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي علي ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معني البنا ويعطي عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وتشابهه في شي من المعني كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطي عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبني لضعف امر الفعل في البنا بتطفل بعضه وهو المضارع علي الاسم في الاعراب فلا يبني منه الا قوي لمشابهته للافعال اي الذي معناه معني الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا والاصل ان الافعال فرع الاسما افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الي الاسم واستغنا الاسم فيه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبني بهذه المشابهه لضعفها مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطي بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر علي قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الي كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهه بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قويه اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الي تكلف كما مضي وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل وقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل اولي من العكس فالجواب ان الاسم تطفل علي الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعني الاسم هو بمعني الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معني الفعل فتطفل الاسما علي الافعال في المعني فتعطي حكم الفعل وذكر بينا اسم الفعل وعلمه عملا معا وعمل البواقي حسب هذا وهذا مطرد في كل ما يعطي حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف فيما يخصها وها هنا يكفي ادني مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معني الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسي وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه وظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصبت زايدة علي انها حال من النون والعامل معني الكلام فان معني قوله وهي عدل ووصف الي اخره اي تكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب المذكوره ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطي وذفري وحبنطي او لا كقبعثري لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بلا منع من التا فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولي لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء لـ

[illegible]

واحتياجه لا غير كالموصولات والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بني الاسم لتطفله علي الحرف م

الف التانيث الممدود لاجتماع شبهين ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة
في نحو باب التانيث دون الالف في نحو سكري لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني
كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك جرا مجرى الالف والنون في سكران
بمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة
وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها يشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا
المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل
فرع ابقا الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير
اذ كلما تعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل
في كل كلام الا ما خالطه لسان اخر ان تكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد
والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجي بعد او فرع ما زيد
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل
لان اصل كل نوع الا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهاهنا فروع اخر لم يعتبروها
ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة
قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل الا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع
وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم محل الجار وهو يعمل لا محالة **وقال الاخفش**
والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني
الفعل ضعيفه بحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط فاختص
البنا في حال الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله ويجوز صرفه للضرورة**
او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا **وقال الاخفش** ان صرف ما لا ينصرف مطلقا
اي في الشعر لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف
وتمرن على ذلك السنتهم وصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله
الله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال بعض **والكسائي** انه صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة
قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاني احمد
وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف
المقصورة لعدم الضرورة ومنع **الكوفيون** صرف افعل في الضرورة لانه مع مجروره
كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة فرق بين
المضاف وما هو كالمضاف **وجوز الكوفيون** وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف
لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يبين ذكره عند الكلام في تفصيل
الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا فاستشهدوا بقوله فما كان حصن
ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشيا الى
اصولها لا خارج عن صرف غير المنصرف دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان
شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت من ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هنالك رواية اخرى **قوله** سلاسلا
صرف للتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقولهم هناني الشيء ومراني والاصل امراني **قوله**
قواريرا يعني اذا ترى منونا لا لاذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل
ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من

احد هام

حمراء في م

الجر عندم

وغيره م

لاجلها ولا يخرج الاشياء عن اصولها وقرب منه اجواز قصر الممدود في الشعر صح

صرف

صرف غير المنصرف وانما صرف لتناسبه واخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي يعتبر توافقها
وتجانسها ولذا كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة ومهرة مامورة اي
مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى واليوم فلا بشر وبما ل سجدوا فيه قلي قوله **وما يقوم مقامهما**
الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه
لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اي الذي الاخر باعيته ورجل شناج اي طويل وحمار
جراب اي غليظ قصير فشاذ واما نحو الراحي والبحاري فالاصل فيه مخفف ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل
اليا واما نحو هوازن وسراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسبب حكمه واما ثمان وشام فالالف فيهما عوض
من احدى ياي النسب فهذا الوزن عارض له لم يعتد به وذلك لانهما صار الى هذا الوزن بسبب احدى
ياي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جالي
وكمالي في المنسوب الى جال وكمال وكذا تهام بفتح التا في المنسوب الى التهمة يعني تهامة قال
اراقني الليلة برق بالتهمة يا لك برقا من يشقه لا يلم **قال سيبويه** منهم من يقول يماني وشامي
بتشديد اليا وهو قليل ويجي وجهه في التصريف ان شاء الله تعالى وانما لم يعتد بياء النسب عارضين في يماني
وكراسي وعواري وبخاتي ودباسي لا يثبت في احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليات في
الاحاد وليس ذلك اي اعتداد الياني المفرد وموضوع الجمع عليه بقياس الا ترى انك تقول في جمع عجمي عجامي
وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع
والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي انسب ويكون
منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان تقول في الثماني انه منسوب الى ثمانية اي بمجرد العدد لان الثماني لا
يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صحيح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست
ضعف ثلث وتجي تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقدير الكونه بدلا من احدى يائي
النسب لذلك التاعر اليا كما قيل في يماني وفلك وقد جا ثمان غير منصرف في الشعر شاذا قال الشاعر
يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمي وقد
تبدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا وجمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في
الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتت في عضد جمعيتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعال مفرد اي اسم جمع ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به
نحو برمة اعشار وثوب اشمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح
الاعتذار بمجي افعل في المفرد نحو ادرج في موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميات
ولا بابلم لانها لغة ردية والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على حذف التا من او جمع لا
واحد له بدليل مرك قوله بلغتها واجتمعنا اشدي فانت المعل وقال بعضهم اناوي حتى قام مقام
السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى
نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحب يوسف وقوله
جذب الصراريين بالكرور وجمع صرا جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع
التكسير وقيل لما لم يكن في الاحاد له نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع
وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير
في الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في شرحه بل فيه عنده نفسه
سببان والاسباب عنده اثنا عشر لتسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالكالب

وغيره م

لا الف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان صح

اسم م

شاذة م

اوكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث على الممدودة
والمقصورة مقام سببين فللزومها الكلمة وبنا الكلمة عليهما بخلاف تا التانيث فان بناءها على
العروض وان اتفق في بعض الاسما لزومها كعنصوة وقمحدوة وعجارة وحراية وغيرها كما يجي في
باب التانيث **قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وقطام في تميم** العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف
احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى
ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل
وهو الصرف يقال الاسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدل الانصراف والخروج وقوله عن صيغته
الاصلية يخرج عنه اخران قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول عن مصروف وامس عند تميم اذ هما
معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان تقول كانها من صيغ الكلمة
وبنيتها لشدة امتزاجها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق
كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل
عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب
اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد
واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ
العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزءا وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت
العراق بلدا بلدا وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقرا والحاقا للفرد المتنازع فيه
بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى
ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة
اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس
والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسداسي
والسباعي والثماني والتساعي وعند **س** ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف
في هذا المكرر عارض كعروضه في مررت بنسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول
لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول عنه **والفرا** يجيز صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر مؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف
ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظة اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه من
واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله
كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال **الكوفيون وابن كيسان** ان فيه
العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان
معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم
مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران

بهام
فايدتهما
مسدس
قال … غير المعدود
ثمانية

اخرون

اخرون فلو اخر واخرى واخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون الافاضل
والفضلى الفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل
معنى جاني زيد ورجل اخر اى رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل
غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة اخرى ويستعمل
اخريات في المعنى الاول قليلا ولا يستعمل الا مع اللام والاضافة كما هو حقها نحو جاني فلان في اخريات الناس اى في الجماعات
المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم افعل
التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال
اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر فدل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا
يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بنا
المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا ايا او مع دلالة ما
اضيف اليه تابع ذلك المضاف نحو قوله علالة او بداهة سابح اجرد من استقرا كلامهم ولم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته
من كونها معرفات بتقدير الاضافة فعرف وجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر مقدر
الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هاهنا ومنع **ابو علي** من كون
اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام
فكان لا يقع صفة للمنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا
ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومنا من قال انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا
ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف
فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب **ابن جني** الى ان قياس اخر المجرد عن اللام والاضافة
ان تستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم
على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ اخر
الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون
لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اخران واخرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام
والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبن فيه اثر منع الصرف لكونها كعرفات هذا وفي ادعا كون ظواهر
الفاظ المونث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى الا يدعى كون
اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقال هي معدولة عما كان حقها
ولازمها في الاصل اعني احد الاشيا الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي
هو المستلزم لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا ليس العدل
بما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عن الاصل ان
يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومسا وبكر
معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق ببعض معانيه مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام
او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها
فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته
لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجي واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع

ويُشْعِرُ بالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمعُ جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فُعل كحمراء وحمر قال ابو علي
ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل مثل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فُعل ايضا واجمع مجموع على
اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا
عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاني الرجال جُمع ولم يجز قال والحق ان جمعا اسم
لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري وصحراوات فجمع
معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذا على اجمعون
شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن
الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه
قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولذا نقول العالم يعتبر ذلك مع وجود
المضاف اليه لا نحكم بمنع الصرف لا يتبين فيه كما يجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه
التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا
معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا
فنبههما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت
معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سوا نحو النجم
والصعق ففيهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت
جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال المصنف فيه وفي
اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صار بالغلبة في باب التاكيد فهما
عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن يبقى الكلام في ان اجمع
في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل الفضلى لا يجوز ان يكون
من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل
كاساود واداهم قال اتاني وعد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فأفعلون
لا يجوز فيه لا قبل ولا بعد الغلبة وايضا افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والحلى والاولى ان يقال
انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في
الاصل انه اتم جمعا في قرائي من كل شي تفضيل لقولهم جميع نحو اجد واشهر والمشهور في المحدود
ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى الفعل التفضيل فهو كما ذكرنا في آخر بعينه معدول في اللفظ عن
لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن فلم يجز فيهما العدل والوصف والوزن واجمع
بينهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل الفضلى ان مؤنثه جمعا وحقه جمعى كاخرى والجواب انه لما انمحى
عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تغيير بعدها هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع انه وزنه افعل صار
كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكرها
حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في
العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس معينا على لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام
الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنسي اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة
علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول الخ اما استقرا لغتهم نثبت عدل سحر وامس محققا واما
عليتهما مقدرة كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقدير اقد مضى التقدير اعلم انما جاء من فعل من الاسما على ثلثة اضرب
اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة

اسما

كما ذكرنا

وانه

وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا او ما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء
كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق
ويا لكع مخصوص في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولم يكونا معدولين بل كان الحطم لم يختصا بالنداء بل وقد يا هما المبالغة في
وشيوع الاستعمال كما سار في حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ادري في نقصان
بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجي لهذا
مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة
الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا
نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال ومجار وفساق اعلاما وهذا الذي
قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسماء الافعال وثالث
الاقسام جمع فعلي افعل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واتباعه كما ذكرناها واما علم
وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كعمر وزحل لانه ثبت
عامر وجاحل وعدم عمر وزحل قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم
نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول وانما حملنا على كونه
معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كغطفان وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم
جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب
اما اذ فاته وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه فان اختل احد الشرطين وذلك بان لا
يجي له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء شي كذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية
مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف نحو حطم وختع على جواز نقله عن فعل جنسا ولا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما نحو عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء
فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا تى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما
لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان
كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب وكمرر
الها ومكوزة ومحبب وحيوة قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع اليه
اما في نحو مكوزة فظاهر واما موهب فلانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو وان يبنى منه مفعل بكسر العين
لكن الاصل ان يبنى مفتوح العين لانه يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل
وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثره من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع
وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على
انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف او هو شاهد انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك
موكل علما واما شمس ابن مالك بضم الشين فلما لم يلزم ان يعتبر فيه العدل ولو سلمنا لزومه قلنا
انه منقول عن جمع شموس والاول جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس
كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة قلنا ان صيغته لم يتغير
والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام في تميم اي في لغة
تميم اما في لغة اهل الحجاز فيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات

ب

ومكوزة وموهب وحيوة انها
معدولة عن موهب

رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة
اذ العدل خروج عن الاصل وهذا ح

تركيب كونها معدولة م

غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من أعلام الأعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة
اقسام كما يجي اسم فعل كنزال ونحوه وهو ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمونث كفساق
بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة
بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق
وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين
بناؤه كله لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذوات
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر
اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة غير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة
للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك صرفها هنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة
يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب
الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كانت من ذوات
الراء او لا ويجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون
في الاصل فلا تضر الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم
للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في
الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضر العلمية فلذلك امتنع اسود وارقم وادهم الا انه لم
يتعرض لدليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان
يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما نذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف
وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربع للمونث والمذكر في الرتبة قبل
المونث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمونث فالتاء طارية بشي [illegible] وان دققوا فيه النظر لانه اذا
جاز الا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه تديرجه له بعدما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد
بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة يخرج بها من شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال
حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحالة قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لان العارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المونث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل
اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمونث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن
على يعمل قوله فلا يضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة
الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج [illegible] اذا ذكر الشي الى قرينة بخلاف سائر ما كان
واقعا عليه كابن عباس فانه كان علما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله
فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا اسود كان عاما في
كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عينت
ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف
كليل اسود او غيره كو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية
فيه نظر كما يجي فكيف تخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج
عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما يقع له بعض بل يخرج الوصف
لنظائر كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف

الاسمية

ببعض
وضع له

الوصف

الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه
الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان التحقيق ها هنا
معنى بل لا اسود لا اله في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر
اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة
او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يتسبب في
منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا تقديرا اعني الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف
بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا وبعد بقاء
معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء
وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى
الوصف معتبر فيهما واذا اثر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرفية بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود
الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد
لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها ولا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمر للتنكير بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم
يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها
على الموصوف وان كان معنى الوصف الاصلي معتبرا قوله وضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع
ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو [illegible] افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رأوا انها للحية الخبيثة
الشديدة من توهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع
في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل الدرع جدلاء وكانها مؤنث الاجدل وكذا توهم
في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرفهن الكلمات
ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة
واجدل طائر ذو قوة من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد بها معنى الوصف بالشدة
وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف
واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم
تاثيره زيادته على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور
ممتنع فان سمي به مذكر اشترط الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث
على ضربين بالالف وبالتاء فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر واذا قام مقام
سببين ويريد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها يقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت
ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث
فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء
فيه ظاهرا فاشترط العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كجوزة
فالعلمية شرط تاثيره متحتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف
الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجي الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه صفة على ما ذكر
المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة
قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا
يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة

باقيا فيها وقوله وضعف منع افعى معطوف على قوله
صرف اي ولكن لوصفه

واخيل طائر ذو خيلان الا انك اذا قلت
مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير

وتانيث

تانيث

بازاء

وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجرة حجارة وغرفة كما يجي في باب التأنيث ثم ان العلمية
حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التا بسببها فتا عايشة كتا جعفر
صارت لازمة لا يحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع
له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التا
فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التا فصارت التا ككلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت
العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف اذا استثقلوها
كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو
ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاة العجم
بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان
الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتا التانيث في نحو غرفة والف الالحاق
في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه
اذا استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتا
الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يبق
يقع لفظ العلم بذلك على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التا المفيدة لمعنى التا
المعنى
فان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم
بها عن التعيين كيا النسبة ويا التصغير وتنوين التمكين نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين
جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الاعلام
فان قيل فاذا اصار التا بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كما قلت في الالف
كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على
العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التا مقدرا وهو الذي
سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب في مصر والالف لا يقدر
كالتا اذ الالف للزوم ما لا يحذف حتى يقدر ولا يوثر التا مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى نحو حايض
الى
منصرفا مع التا والوصف ومثلها مع العلمية ايضا منصرف كما يجي فانما شرط فيه العلمية ايضا لان
المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التا
الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة
واما التا المقدرة فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد
مسده الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة لان موضع التا في كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة وانما نحو ثبة
وشاة محذوفة اللام ودليل سده مسد التا تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التا خلاف قدر
فان تصغيره قديرة والمؤنث بالتا المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم
ينصرف سواء سميت به مؤنثا حقيقيا او مذكرا حقيقيا اولا وذلك وذكر لانه قد سد مقدرة حرفا
لاهداد
سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا
حقيقيا كقدم اسم امراة او غير حقيقي كسقر جهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتا المقدرة لقيام تحرك الاوسط
مقام الحرف الرابع اذ تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي
في القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الاوسط
وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسد التا وان سميت به مذكرا
حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير التا التانيث وذلك كرجل سميته بسقر

وطار

وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه
في الوضع الاول فعلى هذا نقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما
بعد التصغير وان لم تسد مسد التا ولا مسد السادّ مسدها شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا
يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم
رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه فان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد
جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوصفين اللغوي والعلمي فيظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا
فيه بين الصرف وتركه لفوات التا وما يسد مسد حرف التانيث وما يسد مسد السادّ ولذا الخلاف فيما سكن
حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار رفعا كهند ودعد وكذا الثلاثي كبد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه
وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير لما اذ هما كنوح ولوط كما يجي فان سميت به
مونثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكن
مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية احد السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا
التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكرا حقيقيا وغير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا
يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها
المصنف احدها الا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به
مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض
وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون
المجرد من التا منها صفة المذكر وذو التا موضوعا للمؤنث وكل نعت لمونث بغير التا فهو صفة
موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها الا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج
الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت به مذكرا
انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان نأولها
بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء
ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها الا يغلب
استعماله في تسمية المذكر وذلك لان الاسما المونثة السماعية كذراع وعناق وعقاب وشمال
وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها
مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف
او يغلب استعمالها مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا
مونثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر
حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كحكم وحسن او زايدا على الثلاثة كجعفر فالكلام في منع
صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان مع سادّ مسد التاء او سادّ مسد السادّ وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
كزيد وبكر فسمي بمثلهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور
امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه
على صرف هند نظرا الى الاصل قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي والمراد به تانيث ما فيه
التا مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط الى
او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان اخر حرف الزايد على الثلثة يقوم مقام التا وتحرك
الاوسط يقوم مقام ذلك السادّ مسد التا واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد السادّ المذكور

تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول
التنوين فظهر اثر منع الصرف **قوله العجمة شرطها علميته في العجمية وتحرك الاوسط
او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع** قوله علميته في العجمية اي كون
الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب
الاستعمال في كلام العرب اولا للامع العلمية سوا كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسماعيل
او لم يكن كالون فانه الجيد بلسان الروم يسميها فع به رواية عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال
العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي الا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه
بجهة في كلامهم تقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام
والاضافة فامتنعا معها جاز ان تمنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حتى امكنت
تتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما
يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب او يا النسبه
ويا التصغير وخفف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها كجرجان واذربيجان
في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلميه
قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ليضايع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند
والبرق والبذخ فيصير كالكلمة العربيه وان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية
علما فنظر ان كان فيه مع العلميه سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما
الوزن وكذا اجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففيه العجمة والعلميه على ما قال المصنف
لجموع الشرطين واجب العلميه في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك
الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف
متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له
والزياده على الثلثه وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه
مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامه لها حتى يسد شي مسدها بل الاعجمي
بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن نوع كلام العجم
لان اكثر كلامهم على الطول الا ما يراعون الاوزان الخفيفه بخلاف كلام العرب والزمخشري
يجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز الصرف وترك الصرف
مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ادينا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشي
لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع نحو ماه
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشي
على ضربين اما بكونه شرطا كالزياده على الثلثه في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل بل
والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لمنع
نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين مما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط
وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول
الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدره تظهر في بعض
التصرفات وهو التصغير وافق العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه امر عدمي وهو ان الكلمه
ليست من اوضاع العرب ولا علامه لها مقدره فالتانيث اقوى منها قوله وسقر وهو حصن

وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته
مقدرة بلا تائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال والشرط تحتم تاثيره
اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة
وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكرا اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه
بالمعنوي قوله فشرطه الزياده اي الزيادة على الثلثه ولا يعتد بتحرك الاوسط ولا العجمه لضعف امر
التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته الا اذا سد مسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القايمه
فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف في الاصل بسبب تقدير علامته الا اذا سد مسد
علامته حرف ولا تقاومه الحركة القايمة او لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع
علم المذكر فلا يكون التا مقدرة ويجي ان العجمه لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببيه بل
انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد وعقرب
ممتنع لان البا قام مقام تاء التانيث اما اسما القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب
ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداذ وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل
فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا
وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وجرو وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف
وفي الاماكن بتاويل المكان او الموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف
او القبيله وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها فان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط
وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما
حملوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا
في العلى وعروقها ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤولون
اسم الام بالحي فيصفونه بالابن نحو باهلة ابن اعصر وباهلة امراة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب
مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش اي اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في
قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود
المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة
فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات
هودا ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة
فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنيه في الاصل نحو ان ينصب وترفع وضرب فعل ماض
فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجي
بسط القول فيها وفي اسما حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله
قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان
فلا مدخل لها في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف
عند من قال غير المتصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين لان التنوين لا يدخلهما
واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر
والتنوين معا واما عند المصنف فممكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة
قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو الا كسر ولا تنوين
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته

ما دام وبجوزان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا
مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك تمام لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام قوله
للجمع بشرط صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما
للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على
موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا مثل
قاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب
على اكالب وجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا
يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم
انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصرارين بالكرور وقوله واذا الرجال رووا بالله ابصارهم خضع
الرقاب نواكس الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ثالثها ساكن الوسط فلو
فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منها الجمعية والصفة وانما شرط
في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملايكة لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد
نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على
مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان
ورباع وجراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط
مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في
حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع
والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد
منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام ففيه اذن
الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع وكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع فالجواب
عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر عنده في الجمع ان يكون في الاصل
كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع
مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية
تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة
الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا
اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابنين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان
جعلا كشي واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم معنى التثنية من لفظ ابانين اذ معناه هذان الجبلان
المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول
المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فيتنافيان فنقول الاطلاق
تقيد كما تقال في الوصف لا يفيد انه لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد
شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد
المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة
في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه مع التبعية لما يخصص

لا يا في الخصوص الا اذا كان الاطلاق

ذكره

ذكره الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصح تبعيته لذلك
المخصص وضعا ثبت فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص
وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى
الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انه في اعتبار كونه دالة
الاسم على المعنى وصاحبه وصفته في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع لكنه عرض
له المانع من الجري فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض
له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من
الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص
منها بالغلبة وحدها لان العلمية مخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد ثم ان الغلبة في الاوصاف
لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل
على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان وشق له من اسمه
ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر ونحوه من الاعلام واللقب
هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل
اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلولا
يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كان الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وينافي
الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت
فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هاني ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم
ملموح فيه الوصف الاصلي قلت لذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعرف وضع الاعلام
لما كانت تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب اولم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود
وبالعكس وكان المعنى الاصلي ان لمح فيها لمحا خفيا ويومي اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد
بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم
تعتبر وان لم تناف العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير
الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف
بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذ لم يلمح معنى الوصف
فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو انه فيه العلمية وشبه العجمة
حين لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي ليس يشبه العربي فيزيد عليه في الاسباب شبه العجمية
وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذكر
ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط
السبب كما فعل غيره وكان يلزم الاخفش صرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل
عندهم قوله وسراويل اذا لم يصرف الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسي في سراويل رامح واختلف في
تعليله وعند س وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي معرب عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما يناسبه في منع الصرف ولم يمنع الاجر صرفا لان جميع
ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجرد على قوله ليس فيه من الاسباب شي
لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا
بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف

لي الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا م

ما ارّان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذكرت فما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام قوله

للجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سراولة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا مثل

قاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم واناعيد نا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رووا ... رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة اوسطها ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم يوثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصيغة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغيرها احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وجراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع وكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع فالجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر عنده في الجمع ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل الموثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم معنى التثنية من لفظ ابانين اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي انه لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق تقيد كما تقا ان الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم موضوعا لا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص

ذكر

ذكره الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصح تبعيته لذلك المخصص ونعتيته فلا يضره في منع الصرف عروض ما لمنع جريه على ذلك المخصص ونعتيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انه في اعتبار كونه دالة الاسم على المعنى وصاحبه ونعتيته في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في ادبع لكن عرض له المانع من الجري فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية مخصصة بذات واحدة والغلبة بنوع واحد الا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويوكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كان الصفة من حيث هي تقتضي العموم وينافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هانئ ومحمد في المثال والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت لذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعرف في وضع الاعلام لما كانت تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي يلمح فيها لمحا خفيا ويوتى الدال اما مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبروان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي ليس بشبه العربي فنزيد على الاسباب التسعة العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذكر ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرها ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان شيخ الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال في فارسي في سراويل انه اعجمي واختلف في تعليله وعند من ... وسعة ابو علي انه اسم اعجمي معرب عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قنادبل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف لم يمنع الاجر صرفا الا ان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه لمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف

لا ينافي الخصوص الا اذا كان الاطلاق ...

الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا

وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة
الجنسية ويجوز ان تعتبرها في هذا الوزن حاصلة في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا
الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال العليه من اللوم سروالة فليس
يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال الرجل
رجال بل جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كما في عمر
وذكر ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا يمتنع الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا مفرد له
فقدرناها لئلا ينخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع
على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله مختص بوزن افعال لانه قد جاء
نحو قولهم جاء الشتاء وقميص اخلاق سراذم يجيء منه التواق وشراذم جمع للاخلاق والنواة ابنه
وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب
بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لانه شبهه
سيبويه لدى بالاجر في حال التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفقد الشرط وجره هذا
ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذكر في الاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم
يصرف نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله لوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار حزاب
ان تقدر الجمع وذلك ليجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابي وحزابيا
منقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف
قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر نحو جوار في اللفظ كقاض
رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر بجواري قال الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الاخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي
قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير
منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك
ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في
الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما
تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا
والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الراء في حالتي جوار وكسر الراء كم
لفظي لمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكلما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة
الباقي كيعد وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم عرفنحدل وذلك متصور في جنادل
ولذلك قال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة لتخفيف الثقل بحذف الياء
للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ويفسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف
مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال
ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل
التنوين الحاصل لطمع الياء الساقط في الرجوع اذ لم يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت

لا ينصرف

للاستثقال

ثم الياء لقطع التنوين م

لجواري

بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة له
في السقوط وصيرورته فتحا ايضا فيلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار وعند ش يحذف
الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما ونسب السيرافي وهو الحق
قول ش بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى ~~او ملازم اجتماع الساكنين~~ حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا
رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض
التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال فيهما ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين
الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف
اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة اللفظية مقصورة في
غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعية الا ترى انك تقول
خطايا ورايا واداوي بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا وفي هذا الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير
اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك
بانه يقدم منع الصرف على الاعلال ويبقي الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو
جاءني جواري وقاضي واعيلي ورايت جواري وقاضي واعيلي مفتوحة في الحالين وانما
قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها
في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند س والخليل فحال نحو اعيل وجوار
علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا
لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحي وقياس
مثلها الحذف كما يجيء في التصريف ان شاء الله فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه يجيء في
اوله زيادة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لانتقاصه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف
نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى
قول س الا ترى انك لم تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن
الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك
لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله
كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع
الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو كاسيود في تصغير اسود
كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب
شرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية
لان الكلمتين يدخلان معا في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان
ولولاها كان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله والا يكون باضافة ولا
اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لما يجيء في باب المبنيات
وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو انّ زيدا علما وكذلك

ومررت بجواري وقاضي واعيلي م

نسياً

بقي ح

والدم

في تصغير احوى م

نحو جاء زيد ويقول ايضا والا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فان الاصح فيه
اذن مراعاة البنا الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله ما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه
العلمية كعمران او صفة فانتفا فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون
سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة
من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون
عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يصرفوا بها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران
كحمر من حمرا وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمرا مختصات
بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك
وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان
ونحوها ونشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يشترطان من دون الامتناع من التا وهما
زيادة الالف والنون معا كزيادتهما اي في حمرا معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه
اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انتفائهما فالاصل هذا هو الامتناع من تاء التانيث
وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني التشبيه
في النسب الى صنعا وبهرا ولسي بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل
منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو
شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرى اهم على هذا
الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل
من حرف زيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها ولي ثمرا لخصم بعد انتفا فيقم على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب
اخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لانتقاصات المشبه عن المشبه به وذكر الاخر اما
العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب
اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء
وهذا الانتفا هو شرطها سوا كانت مع العلمية او الوصف والوصف عنده في
نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله ان كان
اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التا كما ذكرنا في التانيث بالتا قوله او صفة
فانتفا فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفا على ان
لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفا فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجي في باب
العطف وقوله وقيل وجود فعلى الاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب
منه انتفا التا لان كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون
في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونها اذن فعلان فعلى وهذا
دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفا الا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود الدارم
فعلى انتفا التا وقد حصل هذا المقصود في رحمن انتفا التا بواسطة وجود رحما لانهم خصصوا هذه اللفظة
بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يصفوا منه مؤنثا لا من لفظه اعني بالتا ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون
غير منصرف فان قلت لا نسلم انه وجود فعلى مطلوب لينظر به الى انتفا فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها
مشابهته الالف والنون بين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه

وانكان

وان كان يحصل به مشابهة بينهما الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون
بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التانيث انتفا التا الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد
انتفا التا من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا
الوزن وجودا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفا التا اولى من اشتراط ام لا
وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولى لانه الاصل وهذا الخلاف
بينهم قائم في فعلان صفة لم نعلم هل اشتق منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم
يصرفه لان الاصل هو الصرف وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان
في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من خرق ومن علم
كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ محتمل لو نقصا الاصالة فيكون مصروفا اذا
سميت بها فيحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وقبان فمنهما اما من الحسن والقبن فيصرفان ل
واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان وقال الاخفش اذا سميت بالصلا
منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق اذ الها بدل من الهمزة قوله
ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفا فعلانة لم يصرفه في وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين
قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم
يجي رحما ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص
بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتا ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يات في الاسما الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس
وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لما وعثر لموضع وخضم
لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ويرجع خاص لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسما في الاسماء
العربية فيزيد ويشكر منقولان ويرجع اعجمي ونحو يضرب ويرمع واعصر واصبع وبدراء والمدمن الغالب في
الفعل واما فعل فمن الهوازن اذ لم يات فعل في اسما الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل
الفعل الى اسما الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم انا انهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر ولآخر
تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل للعين دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم
دئل فلان اي اسرع والدال مثل سير نعم واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان
يكون منقولا من دال مع التغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن
والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم لغة في الاست فهما شاذان ومن الخواص نحو
استفعل وتفاعل وتفوعل ودحرج وافتعل وانفعل هي لكثير قوله او يكون اوله زيادة كزيادته
اي اوله وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فافكل
المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايفق علما لكونه ملحقا بجعفر كهدد
فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف
لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ويكون لحنه
اصلية لصرفه مع العلمية والتعاه والوا في قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او بغلبة اي يكون
ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسما حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن
في الاسما او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على هذا انهم شيئان احدهما ان نحو فاعل
في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل

فاعل

على غلبته في الافعال لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفي الاسمي اقل وقليل كخاتم وعالم
وساسم والثاني انه اي ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل
قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب والحلى يجي منه افعل للتفضيل ومنهما يجي افعل
فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل التعجبي فلا يجي منه الا ماضيا لا افعال
من بعض الافعال الثلاثيه كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولزم
على الاخفش قياس احسب واخال واظن واحذو وازعم على اعلم واري قال ولا يجي افعل ماضيا
للافعال من غير ما جا منه فعل ثلاثي قليلا كاشجر والحم واثمر ونقابله في الاسما من غير الفعل
الثلاثي ايضا في العلة نحو ابرع واكل ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال (وارتب)
الثلاثيه بل جا على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل من كل ما يجي منه افعل (ويجي)
التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاني فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في المضارع يجي من حكاية النفس في المضارع نحو احمد واذهب واحد يزيد على افعل فعلا
اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشب على ما يجي في التصريف ان شاء الله لكن الانصاف ان الغلبه في
افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المصنف معرفة غلبه الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطه
بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح
ان يجعل الغلبه شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك لمجرد كون الوزن قياسا في احدهما
دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم
قياس في شي كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطه
بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تقديره بالزيادة المذكوره هذه (لكون)
الزياده قياسيه في جميع الافعال المتصرفه دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبيس وعسى فاقل قليل وصارت هذه الزياده
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان
مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في
الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسما فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون
كارنب واوكل وابدع وكانها لم تزد فيها وصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات
ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تا التانيث ولا يكون
عرضة له لان الوزن بهذه التا خرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التا فكما تجر الزياده
المصدره الوزن الى جانب الفعل تجر التا الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التا في جر الوزن
في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط تصدر الزياده لجواز الحاق
التا نحو ارملة ويعملة اما الحاق التا باسود في الحيه فلا يضر لان هذا الالحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ
في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا وهذا والاوزان الخاصه بالفعل كثيره نحو استفعل واستفعل
واستفعل واسترق العجمي ومنها فعل وتفعل ودحرج وتدحرج وافعل وافتعل وانفعل وكذا افعل وافعل وانفعل
وغير ذلك واذا سميت بترجس بكسر النون وترتب بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة
المذكوره شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين
اعني ترجس على وزن تضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان
كان بابدال الزياده المعتبره في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل

وان كان الها

وان كان الها لا اختصاص له بالفعل كالهمزه وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في
الاستعمال اراق واريق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزياده المصدره المعتبره
حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر الوزن الى الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين
كتقل وتبع ويخف من قولك اتقل ولم تبع وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة
الوصل بالفعل ايضا اخص لانها لم تجئ مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة
الوصل نحو عد وقل اصله الهمزه لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف
العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه
والجزم لا يكون في الاسما فتقول في المسمى بتقل واخش جاني يقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاني قول وبيع
وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبره المصدره وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد او نقل وبيع لم يعتبر
الوزن الفائت الاصلي فيقول جاني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما
كما يقال في علم علم لخفه عند سي يعتبر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن
لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسميه كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع
الوزن العلميه وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلميه لازم اذ لم يصادفه
الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل يجب لا اختصاص له بالفعل بوجه لا
يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا قياسا على علم الفعل او لم يغلب فمنع الصرف من جلد وضرب
وكعسب وحوم وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما محكي لكون الفعل سمي به مع الضمير
فيكون جملة كتريد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة
موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشفها وفيه ضعف لان الموصوف
بالجملة لا تحذف الا بشرط نذكره في باب الصفه واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة
غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية موثره اذ ذكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثره الا ما
هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا انكر بقي بلا سبب او على
سبب واحد يعني يكون العلمية موثره ان تكون منع الصرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب
لانها اما تكون سببا لا غير فلا يكون معها الا احدهما وشرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول
في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم
والثاني ان يكون مع الوزن سوا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع
واحمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلميه سبب فيه
عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه الجمع وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد
وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا
عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلميه والتانيث المعنوي وقد يذكر
لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند
الجزولي فيه العلميه والتانيث والعجمه وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يوثر العلميه
عنده لحصول الاكتفا بالعجمه الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته الا يلغي سببا فقوله في
حمرا علما سنبه ابي الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلميه ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالا (خفش)
وابو علي واكثر النحاه يصرفونه لزوال الوصف بالعلميه وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب

الجزولي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول س في احمد المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو اقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند س اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الكوفيون لان فيهما العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك افضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكنهما اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اولى لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس هذا الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك الظهور فعلي في باب العدل نحو عمر وزفر وكذا عندهم بخلاف ذلك والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه تمتنع بهما من التاء فشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معهما كما مر والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المونث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف والنون الزائدتين المقصوده وحال العلمية في غير المواضع المعدودة غير المؤثرة على ضربين اما الايجاب السبب وذكر مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا تعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرى وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثره اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصوده الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشيا العدل والوزن ووصل شبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخر لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل والثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة لما صلح الجمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذا مستقلا بما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف فاذا هذا غاية ما يمكن ان يحمل التشبيه قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم تطر العلمية فيه على الوزن والعدل حتى يقال ليست بموثره لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي غير الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن ابن له ان صيغة العدل محصوره فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم

نكرة

بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا اثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب تلك رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان تمنع واخر وجمع بعد التنكير لا فعل في باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقضة له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون لغيره بعد كارنب واذكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل التسمية ولذا قياس قول الجزولي لعدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية بصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي ومثل فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر فهو منصرف عند الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش لو سميت باسم مركب احد جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو بعلبك حمرا او معدي كرب صحرا ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذا ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع من الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوه بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف تانيث مع جعل الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع ولما قال ان مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فنسلم قوله مؤثرة حال ومفعول لجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظ ما بعد استثنائنا منه اي لا تجامع سببا غير السبب الذي هو الشرط الا العدل وكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشيا وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فاذا كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاشيا وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة واذا كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا للتضاد فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمر فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال انما قلنا هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا او جاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير مع ان العلمية مؤثرة لبقاء السببين غير العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثره لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارية كما في حمرا وسعد اعلمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرا بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين لها غير معينين فتكون للعلمية تاثير ما لكونها احد الثلثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان تجوز اجتماعها وتمنع طريان العلمية

اذن على العدل او الوزن كما في نحو اصمت على ما مرّ اذ لولم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة
معهما اذ كانت العلمية اذ ذاك طارية عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع
وجوب طرا ان العلمية على العدل او الوزن اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد
بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر فتل على ما بينا **قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل
احمر علما اذا نكر اعتبار الصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين
في حكم واحد** قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون
الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها.
وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف لاجتماع العلمية الحالية والوصف
الاصلي فاجاب المصنف عنه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف
الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي
العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني بالحكم منع
الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة كما اذا
حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذا اللفظ متضادان لكن
في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا
اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله
لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي
فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء
باي تاويل كان اعتبار خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه كان موجودا
فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة
وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها
لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلحظ ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف
الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال
الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع
الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل فانك اذا سميت به ثم نكرته
فالمجرد من من التفضيل انصرف اجماعا او لا يعتبر فيه سر الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان
كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل
في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا جرد من من التبس بافعل الاسمي الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله
في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه
موضوعا صفة واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن
بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف احمر لعريته عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت
رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل
التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية والتي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا احكم جميع ما لا

حال سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او صح

ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة صح

الى زوال

نحو اعلم

فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف صح

ينصرف

ينصرف في حال العلمية وبعد تمام اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن
اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع
ومساجد رُبيّع ومُسيجد ولو سميت بالجموع ثم صغرتها انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر
واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون
كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة
كزيادة الفعل كمضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادة فان
التصغير لا يزيله كما تقول في وزن مضارع يفعل نحو يسطر يسيطر واما ان عرض الوزن في
المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلي فبعضهم لا يعتبره
لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف ومن ثم قالوا في تصغير
ادور ادير غير مصروف واعتدا بالصفة العارضة في التصغير قال بعضهم يعتبر الوصف
العارض في التصغير لكونه بنا وضعيا مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه
وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير بصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على
عروض الوصف في التصغير قولهم عليمون ورجيلون في جمع مصغر علام ورجل قال وكان
القياس ان لا ينصرف العلم في نحو حميرة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا
في التصغير لم يعتد وانه والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال بشخص رجيل
وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرة لم يعتبر ايضا في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية
كما ذكرنا لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التسمية لما يخصص الذات المبهمة
المدلول عليها كما قيل وذلك لان الفهم انما يتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف
واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي
الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان
وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تنقلب الفه مما لا ينقلب
ستاتي في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون
والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله وجميع
الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة** اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم
ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر
مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانفصاله
بجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر
اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة
التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين
قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه
ليس فيه عدد من منع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف
وكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد
على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود
الكسر فالاولى الاول **قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية** قدم المرفوع على المنصوب والمجرور لان المرفوع عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوبات في الاصل فضلة لكن يشبه به بعض العمد كاسم ان

الى اخر لانه يزول المعدول اليه بالتصغير وكذا الوزن مراعى في العدل فتم

تصغير في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على ص

كما ذكرنا م

في التصغير

وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل
ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرًا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز
مطابقة المبتدا له لمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية
تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو وذا دال واحده
منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام وكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى
على ما اختيرناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد
ليس محمولًا على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل
وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله
فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال نعد ومنها المبتدا والخبر حملًا على معنى ما انما قدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا
ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل
فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه قوله او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما
الضمير في نحو زيد عندك او في الدار او الطاهر نحو زيد اما مك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عند الفعل او اسم
الفاعل المقدر خلافًا لمن قال ان الجار والظرف على ما يجيء في المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي
عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لانه يجوز في قولك زيد قائم مسند اليه قائم لان قائم خبر عنه
والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام وكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو
مسند الى المبتدا او كل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع
لشي كالجامد وتجوز انه مسند الى ذكر والضمير المجموع مسند الى المبتدا فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت
زيد ان قيل والمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا
وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اى على طريقة قيامه
به وشكله سوا كان قائما او لا نحو ما عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طريقه وطريقته والجار في
قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة الا يغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما اى المضموم الاول المكسور ما قبل الاخر في الماضي والمضموم
الاول المفتوح ما قبل الاخر في المضارع وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة
نحو ظرف زيد عدم التغيير وكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن
الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل
لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور عن احدهما
ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه يخرج مفعول ما لم يسم فاعله فهو عند عبد القاهر
والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يجيزان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل
وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا
وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل على ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا
مقدما على ابوه لو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال
هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم
الفعل على الفاعل قوله فالاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه

زيدًا الفعل

زيدًا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشي اى قرب منك قوله فلذلك جاز اي
جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما
يرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا ولذلك عدم
جواز ضرب زيدا غلامه معلل بما ذكرو ذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيد الا لان غلامه فاعل واصل
الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره
بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجي وليس هذا
الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجي مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذكره
المنصوب لا يجابه لا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا تلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فانه يجيء لكونه
مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جيت بعد المبهم بشي الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق
الابهام فاما اذا جيت بعده بشي الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول هاهنا فلا يكتفي في التفسير لانه
يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفرا والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني
اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش وتبعه
ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضا الفعل
للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزا الكلاب العاويات
وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل بصرف الجزا
واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما
ذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يجوز اعطيت
درهمه زيدا لان رتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم
يسم فاعله ونقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول
يتعدى اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيد
ومقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين
قوله فاذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد
الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز
التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى في الفاعل
والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع
انتفا القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة
للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على
تعيين احدهما من الاخر كما يجي فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب
الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو
ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى نحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى
موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليهما ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا
وجب تقديمه على المفعول سوا كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كما ضربت
الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته
اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التا
فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صارتا كبعض حروف الفعل

الا ترى الى امسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحده فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحده عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضله بمعنى انه ليس من تمام الكلام فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضله **قوله او وقع مفعوله بعد الا** اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان يعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل في ما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال المجرد عن الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصور في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصوره على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين انه ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا تقول ان اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد اختل المعنى ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئله اعني في ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربيته هذا مقصوره على هذا ومضروبيته هذا مقصوره على هذا هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا احد بشيء الا عمرو ما سخى احد بشيء الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منه اي كانهما وقعا قبل الا وليسا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين معمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا ضرب زيد عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد ابدا والا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهم والتقدير ما نراك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئله اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى فان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بالا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه

احدا

باداة

نحو ما جاءني

نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قوله رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذكر ان ما بعد الا من حيث المعنى جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحده فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم يتعلق بهما من وجه وصار كل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معموله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكوره اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله

كان لم يمت حي سواك ولم تقم ❊ على احد الا عليك النوائح ❊ وكقوله

لا اشتهي يا قوم الا كارها ❊ باب الامير ولا دفاع الحاجب ❊ اضمروا له عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوائح ولا اشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين مما ذكر على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد الاسم المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى ولا يجوز في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول المسئله معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضربه زيد كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا **قوله او معناها** يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادتها الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره** بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول **قوله** اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته وقلت ضرب غلامه زيدا لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها كذا قيل ولو قيل اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخرين **قوله** او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ها هنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصوره فيما بعدها والضاربية محتملة **قوله** او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك وجب تقديم الفاعل كما ذكرنا فلو قدمت الفاعل

واجيب بان المراد ... وليس الولاء الا للمعتق

بجوازه

فلو قدمت الفاعل ... لا نعكس المعنى ... معها

بلا الا انعكس المعنى ولو قدمته معها الجار المجرور المذكور **قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة**
جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من
المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا الا يحذف
شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سوا كان الحذف جايزا او واجبا الا ان الواجب الحذف لا بد فيه من لفظ
هو كالبدل من المحذوف ومفسر له بخلاف الجايز **قوله** زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدا
لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا كان ذا المعنى الذي
انه رفع لان السؤال جملة اسمية بخلاف ماذا اذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجي
في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه فالاولى
ان يقدر زيد قام يلي قوله الاحطية فلا اليه برفع حطية من باب حذف الفعل بلا خلاف
اي ان لا يكن متوك خطية من النسا فانا لا اليه اي غير معتبره في ما يحظى به النسا عند ازواجهن
من الحذوة والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حطية فلا اكون اليه **قوله**
وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال هاهنا
مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذا على السامع فيسال عنه وحكايته
لما قال ليبك يزيد سال سايل من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به
والبيت للحرث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوايح وقال الكيته اي يجيب عليه بحذف حرف الجر
لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة **قوله** لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار والمجرور
يكتفي برايحة الفعل اي يبكيه من تضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجا وظهرا للاذلاء
والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما يطيح اي يذهب
ويهلك والطوايح يعني المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اي ذهبت به ورمت به
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو وارس وامثاله
فهو عاشيا او على النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب
فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية
او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرام التي طوحتها
الطوايح ويطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية لورود الماضي بصورة الحال اذ كان الامر هاهنا لتصوير للمخاطب
نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا
او وجوبا على انهما مصدران لقوله يحذف اي يحذف حذفا جايزا او واجبا انما كان الحذف واجبا ونحو
المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى
مفسر لان الايهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض
من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت
المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكر الشي مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة
وانما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقرا باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه
نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثل هذا على مذهبه اذا
ليست من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز

اي لا يتكلم خطية

ايضا

يريد يزيد بن نهشل

بعني الحرص

فعل

بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما او لوه الا باضمار رافع لمنفس اي
ان هلك او اهلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجي الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق
والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل
ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت
والتحقق نحو اذ ادل على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون
مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح
المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو انا اسهدنا لي اي لو ثبت وتحقق انا اسهدنا فات
مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد اي بحذف الفعل
والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم
بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق
في حد الاسم وهاهنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا
كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فيقول نعم اي نعم زيد قائم و
الجملتين بعد حرف التصديق جايز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله واذا تنازع الفعلان**
ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت
واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال العاملان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين
نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اقل
المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يقع تنازع وذلك
لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل
الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه
وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر
المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر
واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع
نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه
البصريون وهو ان يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع سوا كان الملغى هو الاول او الثاني
اذ لو كان الملغى هاهنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا كان
صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكون مستثنيين
من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فضمير الضرب والقيام منفيين عن
المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان
الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل
بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المتنازع و
نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد ولذا ضرب واكرمني زيد عند الكسائي او يكون
فيه نائب عن المتنازع كالضمير في نحو ضرباني واكرمت الزيدين الذي هو نائب عن الظاهر في الضمير في

الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية
والمفعولية فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق
للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان
الملغى ان كان هو الاول اضمرت ضميرا
مطابقا له

نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا نظهر في الا انا الذي بعدما
ضرب نيابة عن الا انا الذي بعدما اكرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين وقولك
ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل
مثل ما للاخر على السوا وكان يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في
كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي
ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعمال الثاني كما هو مذهبه على ما يجي ويلزم البصريين ايضا
في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لا يقدر لو افقوه ها هنا في انه من باب الحذف لا الاضمار
حذف الفاعل لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجي
مثله في اعمال الاول وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز
ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال
الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو مت وقعدت بك
فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور لا سيما اذا تقدم ذكر الضمير على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو
قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد
يكون في الفاعلية اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان
او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية فحسب نحو ضربني
واكرمني زيد او في المفعولية فحسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو
ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لا يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا
في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان
على ضربين لانهما اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا
وبالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي
تنازع العاملان في الفاعلية والمفعولية مختلفين لان معنى فقد يكون التنازع قد تنازعان واحترز بقوله
مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية
ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين
حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون
يقولون والمختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول الصحيح وكذلك الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز
اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان
يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل
والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل
ولا يجي هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون
اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني
ولا شك مع الاستقرا ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي في اعمال الاول قوله فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي
وجاز خلافا للفرا في مثل ضربني وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغني عنه
والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال

مع الا

المنصوب ح

وبك قمت وقعدت ح

الاول فعلى الاول اذ الاثنان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم الظاهر المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم
الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر
فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل
اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جا بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجي لمحض التفسير كما في نحو
ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا والزيدين والزيدين او هندا والهندين والهندات
ونقل المصنف عن الفرا انه منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه توجب
اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب
واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين
التامين على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهو يجوز عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو
ضربني واكرمت زيدا هو تعين هذه الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا من لزوم البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا
اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون ها هنا
الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف فيها ايضا كان الوجه للزوم الاضمار
قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في
السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله وان استغنيت عنه في مثل ضربت
واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز مثل ذلك على قلة قوله
والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت
مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر
المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت
فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا
الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد
تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا
حذف احدى مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه كما هو
في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر
لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبته وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
قلنا ان جاز الحذف في المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل
الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه

مت

قبل ح

دص

لمنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا في ضربني وأكرمت
زيدا هو نفعل بها هنا حسبني وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكر السيرافي بهذا والى ان يقال في هذا الاخبار
ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار لا تقدير اسم مفرد بسبب كونهما معمو
معمولا حقيقيا لعلمت وبابه **قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا
ان يمنع مانع فتظهر** هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني
فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فنقول في الاول ضربت وضربني زيد وضربت وضرباني
الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هند او ضربت وضربتاني الهندين وضربت
وضربتني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر
لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا وله
والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا
بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان
الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب
ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد اكد بحقه الاتباع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم
تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه
المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان نخلو
الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاوم اقرءوا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين
على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القران واردا على غير المختار اي على حذف
المفعول من الثاني عند اعمال الاول **قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر** وذلك
اذا كان المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفته بينه
وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث واحتاج الى المعود اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على حذف واحد مفعولي حسبت فدستوا ولو سلم
له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلبس لمخالفة بينهما قال تعالى ولو كانت
واحدة وقيله فان كن نسا والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت
وحسباني اياه الزيدين قايما وحسبت وحسبتني اياه هند قايمة وحسبتني وحسبتها اياها هندا قايما وفي كل
هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل **قوله
ونول المرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى** هذا جواب
عن استدلال الكوفيين بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم
قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن
فعلمنا ان المختار اعمال الاول وايضا لو اعمل الثاني لم يلزم منه محذور اذ كان
يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار
بلا تنازع وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند
الفصحا اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر
الا لزيادة ذلك الشيء في الحسن على الاخر اجاب البصريون بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من

باب التنازع

منطلقا
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
وقال المصنف لم يجز منطلقين لكونه
ثاني مفعولي باب حسبت ولا
افراده لانك لو اضمرت مثنى ليطابق
المفرد الاول لانهما مبتدا وخبر
في الاصل وتطابقهما في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ح

عدم جوازه

٣٢

باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه يبنى على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاها سوا
كانا مثبتين او منفيين فان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم يزرني لم اكرمك
فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفا المثبت
نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى ما كنا بصدده يعني البيت لو كان من باب التنازع
وذلك ان **قوله** ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون منفيا فيكون المعنى لم
يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال **وقوله** كفاني جزا لو **وقوله** ولم اطلب عطف عليه فيكون
حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا مثبتا اي ثبت انه طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه
بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جا لجعلك الواو في
ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انه يكون اذا استشهادا بما يحتمل العطف الراجح والحال
المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما
يحتمله وغيره على السوا فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه
قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد هذا البيت
ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش
به من المال لكنت اكتفي بذاك لانه قد حصل ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم
اطلب محذوف نسيا منسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ها هنا يعني
البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان
بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد موثل اي موصل مدخر للنفس وللعقبى يرجع
اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني
زيد عمرا قايما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قايما على
اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك بقصد الاختصار اذ مفعول اعلمت
في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا
التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن واكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف
مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف
فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا
وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره فان لم يكن فالجميع سوا والاول من باب اعطيت اولى من الثاني**
قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله
اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** الى فعل او يفعل اي الى فعل
ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل
وفعل وفوعل وتفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله ويفتح ما قبل اخره في المضارع حتى يعم يستفعل
ويستفعل ويفعلل وامثالهما لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله ولا يقع**
المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني
من باب علمت كما يجي في بابه والذي لا يسبب اللبس هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا
فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثاني والثالث مفعولا علمت وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب

منتفيين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال
لحججت فالحج ووجود المال منتفيان وان
كانا

علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت مفعول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا
او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى
الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او جره بمن نحو من قبلك والجار والمجرور
لا ينوب مع المفعول به الصريح كما مر والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كانت
محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل
هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة
مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا
بهم ولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان نحو جعل
وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد بوجهين احدهما ان هذين الفعلين من نواسخ المبتدا
والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يحذف المسند اليه مع كونه منويا فلا ينوب على
هذا خبر كان المفرد عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
كما قلنا لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون
منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو
قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا
نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب
زيد عمرا فان اعجبني مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة
واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي
ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو
علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمك زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل
في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع نحو
بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع
ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفته نحو اعطيت زيدا
اخاك فان لم يلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا
من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل
بلا فصل والجار احق بصقبه ولذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفعولي
اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى وتقول اعلمك
زيدا اباك ولا يلتبس لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النائب مناب شيء ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى
وان جاز الا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر
اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى

من مفعول

كان صح

من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كل مجرور
ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن
فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل
ولهذا لم يقع المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه
وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا
فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل
لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله
واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد
الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين اما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين
فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
واستاذه ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف
الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لانه لا التباس بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف
والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول
المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال
لمن ينتظر القعود قد قعد والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز
نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن
اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا الا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما فلو
قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب من قولك ضرب بل يقال
ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذا قال المصنف ضرب ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة
في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان او زمان او في موضع لان
هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون
متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم
في غير الملفوظ به مع القرينة نحو بات في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان
عنه مسؤولا اي يسأل عنه مسؤولا عنه مرفوع المحل بمسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر
كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول
والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم
الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا
واسطة ورجح بعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره
قوله من باب اعطيت اي مما له مفعولان ليس اولهما مبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية
دون الثاني ففي اعطي زيد درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو
مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل

يفعل صح

حرف

والاولى ان يقال كل ما كان له دخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به

الملفوظية مسند اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما
قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية
بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان الماهية لم يجمعا في حد فافرد المصنف كلا منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر
في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان وظن
واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب عن
قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو
ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول
وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد
لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار برفع الصفة على محل الاسم الذي هو
المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب
الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذا ليس بمجرد عن
العامل اللفظي وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل لو اخترنا مذهب
س وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل كيف يحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب
باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على
كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في
الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد وارد على كل حال على
مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه
لا يصح فيه دعوى التركيب قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه وقوله سواء عليهم انذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم
سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه
لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسما التي
ما تركبت مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسند اليه
خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا الثاني
والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف
لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف
ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم
تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر
ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وقوله رافعة لظاهر احتراز من نحو اقائمان الزيدان ام لا واقائمون
الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان
او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد
حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم

اسم

الزيدون

الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها
من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل
الظرف بلا اعتماد واجري نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال الشاعر
غير ماسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي في
باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك وخطي يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر
فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي
فلزم الصدر وربما جعل ابو عمرو مسند الاخبر له كما قد رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من
النفي كما يجي في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس
لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة واما ان وظن
فليسا من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما لطلبهما غيرها واما
العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه
فيكون معنى الابتدا في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد
امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم
المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان يكون علامة لشي بخصوصيته وفسر الجزولي الابتدا بجعل
الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتدا هو العامل في الخبر
ايضا لطلبه لهما على السوا ونقل الاندلسي عن س ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابي علي
وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قربنا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا
الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير
العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران
اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا
ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة اذا وقعت بعد حرف الاستفهام وحرف
النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة المفرد ما بعدها
تحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة
فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل
ان تكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل
لاسناده الى شي اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان كل واحد
منهما عمدة يتقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسما المعدودة قوله
المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني قوله واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره
زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده
قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة
الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر
اللفظي اعني العمل والغى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار بالطاري
دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر

وقوع الكوفيين هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان صح

فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شي اخر في المبتدا الثاني صح

المسند اخرج منه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة قولهم

على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل لما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا
الى الاسم واستغنا الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا
ايضا الابتدا من اول الامر انها فعليه ولو بدئ بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما باسم اخر وبالفعل
فلم يتعين للفعلية من اول الامر قوله ومن ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جاز في المسلة
يعني ان قيل مثلا لم جاز وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم والتقدير زيد في داره
فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل
بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون ضميرا قبل الذكر ولا يجوز وبنحو ضرب غلامه زيد اي ينبغي ان يجوز هذا الا انه بطلت المبتدا الخبره
كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف هاهنا المواضع التي يجب فيها تقديم
المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي تقع فيها تنكير المبتدا قوله وقد يكون المبتدا
نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد
خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا
معرفة او نكرة فيها تخصص ما قال المصنف لانه محكوم عليه فالحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه
العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل
يختص بالحكم عليه المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بعد الحكم غير مخصص فيكون
قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان
وما احسن ما قال اذا حصلت الفايده فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة
المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا
وعن الفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشي واحد وهو عدم
علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد
قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم
في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ
ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام
رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكران وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة
لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته
وقد يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهبين كما يجي في
بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك
الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك
وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة
الخامس ما بعد واو الحال نحو ما راك الا وسحص بغير كر السادس ما بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا
املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من اخر جاك اي رجل جاني لان السوال بالاسمية
فالجواب مثلها او غير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى
وقولهم امت في الحجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة اما قول المصنف في ما التعجبية
وفي نحو شر اهر ذا ناب انه ذكر لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه
فكذا يختص هذا ايضا وقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعد الحكم فانت حاكم

على غير المختص فلا يتم قوله اذا في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص
ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتدا باي نكرة كانت سوا تقدم الخبر عليها او تاخر لان
المخصص في الصورتين حاصل واما قوله ارجل في الدار ام امراة انه تخصص بثبوت الحكم عند المتكلم
لانه يعلم كون احدهما في الدار فيقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا
لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم مطلقا فطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب
على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار
للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة لعدم لفظه اما الدالة
على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي اخر يتخصص به المبتدا وقوله في ما احد خير منك ان وجه
التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم فقولك احد اي جنس الانس حيث لم يبق منهم احد فيه نظر
وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شي ليس لساير امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك
فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل
العموم بشي وكيف ذكروا الخصوص بهذا العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة لعدم تعين المحكوم
عليه اما اذا نفيت لان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد
وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفايده فيه بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها
بشي وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا لخلوه على الاظهر
اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتدا دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط
من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعا من كان الناس نعمته ورجاوه فانت نفي ورجاي وقيل الخبر
هو الشرط والجزا معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له
هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه وهو ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف
الشرط وحروف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله
لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام احد اي ان انسانا قام كقوله تعالى ان امرؤ
هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته
ضربته اي ان ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا في نحو ما كان فليكن اذا وما
تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا في كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى
المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته تحفظ بقي على ما كان
عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى ويلك وويل لك لان معنى الويل الهلاك
ولو قدرت ايضا ويلك لك خلفا من الحولعول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال
تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب
انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما اخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا والتقدم
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما ذهب
الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انكر ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى
لما انشد النصيدة وقال علي سلمها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع ترا المصونات الدموع السواكب وهذا مع ان
سلام لا يجوز ان يكون معنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كما ان لبيت وسبحت

اذ الكلي صيرورته كلاما باسم آخر م

الى بها ناظرة م

اولى م

فظهر حاصل ان التخصيص الحاصل بتقديم الخبر في الدار وجملة لا يجيء ايضا م

المخصص حاصل م

النفي بقيد م

يشاء م

للفعل م

لكان م

بمعنى قلت لبيك وسبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك فعلى ما فسّر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي اللفظ سلامٌ عليك عليك وليس كذا بل سلامٌ في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلّمك الله اي جعلك سالمًا فالاصل سلّمك الله سلامًا ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبًا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث ثم رفعوا سلام وكذا اصل ويل لك وهلكت وبل هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضًا لغبار معنى الحدوث **قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ولا بد من عائد وقد يحذف** اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية او فعلية كما مثّل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام خبر لفظ المبتدا وليس بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرًا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من ان يكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في مواضع وهو ان يكون الضمير مجرورًا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام الجنسية كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود وقصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا كل قال وقد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا الجحد اذ كل موجب يحتمل رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير سعد والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فبشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال ثوبٌ لبست وثوبٌ اجر او بمعنى محلا نحو انا زيد ضاربٌ ولا يحذف مع كونه سماعا الا في الشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون

المراد

بالجزم

اتصالها

اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت اي ضربته مع الموصوف في جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف في ما هو كجزء كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدا لقيام الضمير فان كان في معرض التعميم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا قال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال يجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التعميم مطلقا ولا وجه له مع وروده **قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى يسميه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كان هو في نحو ازواجه امهاتهم ابو يتبع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا ولا يتعلق بشيء وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ها هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجيء في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذكر المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل ولو اتينا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبته امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه وان كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في نحو زيد ضرب

مع صح

على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف والموضع الظاهر

بجر منسئ

غلامه زيدٌ مالكه لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه
ولا بتقديره بالمفرد والمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه مضمونه الذي تضمنته الجملة قالوا
انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي والجواب ان الظرف في مثله
ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما اليوم فزيد قائم فهو كالمفعول به
في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد
ان لم تكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان
بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل
ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في
تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر اهو هما او
هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف
لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعي بعضهم
انه مجمع على ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه
يجوز ان يرتفع الظاهر بعده لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا
وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما
قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلا اعتماد للظرف فيه بل
قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع
~~قيل وانما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله~~
ذلك ان الظرف خبر متقدم على مبتدائه
اما في غير هذه المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا عند الجمهور وعند الكوفيين والاخفش في
احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على
الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب
غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على
المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية
لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه
زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على
لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا ولم يجوز ان يعمل الظرف بلا اعتماد قولا ن
وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبت الاجماع على جواز نحو في داره زيد فيصح تقدم الخبر
ويمتنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينصب
ويمنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدا احق بالتقدم مجاز عود
الضمير من الخبر اليه في نحو في داره فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى جوازه كما ذهب اليه الاخفش
وذلك لان الغرض من المضاف اليه سبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد من
التقدم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في الاصل وورود مثله في كلامهم في قولهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان
لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها
وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امري القيس

اليوم خمر

اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايته ونحو لو قلت الارض يوم الجمعة او
زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول الشي بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان
خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه وتكون مستغرقا فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره فالاولى استغراقه
اياه كانه هو لاستعمال مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم
او يوما خلافا للكوفيين وذكر ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب
والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
فيكثر الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون فيه النصب كما اوجبوها في النكرة للعلة المذكورة فان وقع
الفعل الا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين
الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله
تعالى الحج اشهر معلومات فللتاكيد امر الحج ودعا الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة
لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا
فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة
فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين
والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب
ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان
معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك
رفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر بل امامها خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان
واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه
الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان
في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذكر ان المكان يستعمل قياسا
في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد
القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذؤيب
فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي بمكان مشرف كالامين على الياسرين
فان مقعده اعلى منهم لينظر عليهم لكي لا يضربوا ويقال هم درج السيول اي يسرعون متباعدون والدرج
الطريق الذي يدرج بالسلوك اي يطوى قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب
نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا
فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فيقربه من المظروف فيحقق له الاحتواء وبعده عنه
يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا عن المظروف
بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا
كان متصرفا وموقتا محدودا او اخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة
نحو دارك مني فرسخ وانت مني نزلك ومنزلك مني للمدا اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد
مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا
قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي مقدار صوت الرجل
اي اذا صاح الرجل لم تبلغ صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة
الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان الخبر

وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره م

مزجر

هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز
عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متباعدان كما ان الماء في امتلاء
الاناء ما مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك انت مني دنوت انملة اي دنو انملة كما قيل في قوله
تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين
لان دخولها في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا
دخلت على الخبر من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام
عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز انت مني فرسخين
بالنصب ايضا على انه خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين او على الظرف
اي في فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله عليه السلام سلمان منا واعلم انه نحو خلف وقدام
من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية
لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل بمعنى جلست خلفا عندهم
اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب
رفعها عندهم نحو انت خلف وندام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلته كما
ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء
عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية وينصب اليوم
ان ذكر مع الجمعة والسبت مما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة
والسبت اي الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنان اذ الظرف لا ظرف له
واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظ الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون فالاولى رفعه لغلبة
الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين
واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم
افعل كذا اي الان فمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه
هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما
اما ان تغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او تغايره
معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف
المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة
فرسخين او لكون واحد من المبتدا والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صارت
كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وكقوله تعالى ولكن
البر من اتقى وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا لكن ذا البر من اتقى وحالها اقبال او في الخبر
نحو بر من اتقى وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه
يخلو من المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير
كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء اخر كما يقال مثله
شعري مليح ويقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت
وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرفج كله
اي غليظ تحمل الضمير فكلها هنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به

خلف دارك وكذا قولهم داري خلف دارك فرسخين او فرسخان

مصروبا

المضافه

الحرف

آمن صح

تحمل الضمير

لم يحمله

لم يحتمله خلافا للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية
او محكوم عليه كذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابطة وموضعه
عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد
كله على هذا يتحمل للضمير عند الكسائي لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك
الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو يتحمل الضمير اتفاقا اذا لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا
فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له احد المستكن فيه منفصل
خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا
مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه
الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث يجيء
في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من
ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد
قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة
متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل متقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وعند سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام
من قام وما جاءك واتيهم قام ومن قام نعم وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى
ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة
الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من لقيتم فيه لان معنى الشرط والاستفهام
يسري الى المضاف والا لم يجز تقديمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين
ليس على الاطلاق بل يجوز تاخير المبتدا عن الخبر معرفتين ومتساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين
المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفائدة مما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر لقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل
ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب
الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنا اشتارته ايد عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل
لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم
اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا
قلت يشبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك
حملا على المفرد مع انه قد جاء في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين
ظلموا ان كثير والذين مبتدا ان قدر ما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني
فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا كونه في الجزاء وهو عقيب الشرط الذي له
صدر الكلام لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى
نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته مع غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل
وتاخيره ولا يجوز التقديم الا فيما يجيء في الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء
نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام

لكنه

على المتكلم

مثل ابن زيد وكان مصححا مثل في الدار رجل او متعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او من خبرا ح
ان مثل عندي انك قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان
كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر
ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة
ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة
التي يدخلها فلا يقال ان من يأتني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز
تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء تاثيره فيه معنى من ان تقدمه
كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترازا للفظ
المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضربه والذي ان تضربه يضربك فان الموصول لما كان
مع الصلة ككلمة واحدة لم تؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في
دار من هو فاولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني
في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله
هاهنا انه مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا اشكال لانه اسم مفرد في
الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في ابن زيد هو مفرد واقع موقع الجملة على الاصح وبعضهم قال
قيل انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا
اما مع الخبر نحو غلام من انت او بدونه نحو غلام من زيد **قوله واذا تضمن الخبر المفرد** اي علم
انه لا يقع من مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضافا اليها نحو غلام
من زيد **قوله وكان مصححا** اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجي المبتدا نكرة على ما ذكر
قبل في جواز تنكير المبتدا ان يتقدم حكمه النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في توجيه ايجاب تقدم الظرف خبرا عن المبتدا النكرة في الاغلب احترازا
عن نحو امت في حجر لا فيك مما لا يقتضي حتى الدعا ان الجملة فيه حرف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا
يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل بدلا من قائم الذي هو المبتدا واما
الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية لانتصابه لفظا او محلا هذا كله مذهب سيبويه واما على
مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي يليه فليس اذا من هذا الباب قوله
في الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يقتضي معنى الدعا احترازا عن نحو سلام
عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر الام وعني بالمتعلق
جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور مجروره ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور وحده متعلقه بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور
بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقدم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل
الذكر فلو قلت مثلها زبد على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا
كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان
يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف

جائز وان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخير الخبر عنه نحو في الدار ربها كما
نائم جائز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر من حيث هو التاخر لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير
اليه في نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه
ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر
بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمسامحة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم
اللفظي **قوله او كان خبرا عن ان مع اسمها وخبرها** مر بيانه اذا كان ان مع صلتها
مبتدا وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عندي على ذا كان الخبر ظرفا وانما
تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد ان المفتوحة اما ظرفا
نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة
ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة
كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس بينهما اذ ربما ظن
انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبران واذا تقدم الخبر علم انه خبر المبتدا
وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجي في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا ما في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر المكسورة مع اسمها
وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا الا انها جملة والمبتدا مفرد وتعين ان ما بعد الخبر هو ان المفتوحة لا غير
واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها
لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة
ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى انما قائم زيد لانك ان
قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم والاستثناء
المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذا كان تقدم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم
من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بان انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نحو قولك تميمي انا اذا
كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر **قوله وقد يتعدد الخبر في نحو زيد
عالم عاقل** اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل
وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شي واحد وهاهنا
المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان
تكون متضادة او لا وليس ما نحن فيه من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع
نائم لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا
ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء
المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول
نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك
هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع
الى مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود
فانه يرجع الى مجموع المبتدا لئلا يلزم مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان

اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول
احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن
الاخر وانما جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
نحو ان هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره ولان يجوز اسناد الشيء الى الشيء ~~مع قيام القرينة~~ مع قيام القرينة
مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر
اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني
اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفي كلها حموضة
لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما واعلم انه يجوز ان تعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد
من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما تعطف بعض الاوصاف على بعض نحو
قوله الى الملك القرم وابن الهمام، وليث الكتيبة في المزدحم، وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا ارجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا معطوف تقديرا
اي احدهما عالم والاخر جاهل وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفا في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما
اعلم ان الفا تدخل على خبر المبتدا لوقوعه بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة
كقوله فاما القتال لا قتال لديكم، او لاضمار القول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اي فيقال اكفرتم وقد يجيء لاثبات بالفا في خبر مثل هذا المبتدا لان في حروف الشرط وقد يدخل
جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها
لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم
في الموصول الذي يدخل في خبره الفا ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسما الشرط وفعل
الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق
وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة
كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه بل تقاتلكم
اذ رب موت فررتم منه الشخص مما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر
منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفا في خبر المبتدا ههنا
وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل
لتضمنه معنى الشرط كقوله الذي ياتيني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في
الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون
الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفا فاما الصلة والصفة فيكونان
كالشرط وكان حق الموصول على هذا الا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين

وانما جاز

وانما جاز الا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية لانه دخل في معنى الشرط لكن كان حق الصلة
الا يكون صريحا في الانفعال مستقبل المعنى لشرط من توهم الاية لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز الا يكون
صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور والا يكون مستقبل المعنى
كقوله تعالى وما افاء الله ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزاء من حيث
انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم ولا يلزم مع الفا
ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزا معنى قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار
سببا للثاني وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة للملاقاة
منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا تغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجي
تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار
والمجرور نحو كل رجل ياتيني وامامك وفي الدار فله درهم وقد يجي صفتها ايضا ماضيا مستقبل
المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفا على خبر كل وان
كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم لمضارعته لكلمات
الشرط في الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة
نحو كل رجل عالم فله درهم وعند س لا يدخل الفا على خبر غير ما ذكرنا من المبتدات
والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد، وانشد
وقائلة خولان فانكح فتاتهم، واكرومة الحيين خلو كما هيا، وسيبويه
يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح فتاتهم قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ
الابتدا تمنع دخول الفا في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخله الفا لمشابهة المبتدا
لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد يتقدم
انما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر نحو قوله واذا تضمن الخبر المفرد الا ان هذا
المبتدا لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتاخرة معنى ظاهرا
وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المانع بها ان المفتوحة ولكن اول الحق المالكي
بقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع
على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل ولذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضع
المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية
فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط
في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما، يلق فيها جاذرا وظباء، م
قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في المنع من دخول الفا بليت ولعل قال المصنف اتباعا
لعبد القاهر انه هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقا وابن يعيش
ان المجوز لدخول الفا مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق
لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من ان
امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم النقض وذلك لان ما بعد الفا الجزائية لا
تكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك لبن يشي الصحيح قولك

ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم **قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن** المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد فانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجي فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف ايضا وجوبا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه **قوله** جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجسم كما مر ويجوز على قوله ~~ان يكون الخبر محذوفا بلا حذف بتقدير~~ واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب محذوف بالباب لدلالة القرينة عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي فاجات وقت وجود السبع بالباب الا ان اخراج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل ابن بري ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفا الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فا السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كانه قيل اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب **قوله** التزم في موضعه غيره يقال التزمته الشي فالتزمه اي قبل ملازمته اي يجب في الترم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المحذوف من بين ساير الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرا لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسم كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب وجه وذكروا ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا فكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتتبع مع دخولها على لا ذلك الاقتضا ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يتجرد مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فيفيد الاول اي انتفا وجود علي لانتفا هلاك عمر وانتفا الانتفا ثبوت فمن ثم كانت لا مفيدة ثبوت الاول وانتفا الثاني كافاده لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليلا من المال لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة

بنفسها

بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظة لا لا يدخل على الماضي في غير الدعا وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا وقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون هو اي لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفا الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية **قال** قالت امامة لما جيت ابنيها * الا رميت ببعض الاسهم السود * لا در درك اني قد رميتهم * لولا حددت ولا عذري لمحدود * اي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعده حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفرا نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه منكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرا وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا معنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرا كلامهم فمعنى التراب يابس والما بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولك النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص

نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرا اللحم وشرب الماء ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس
الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال مخصصة بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس
على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى
المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قايما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص
له فيكون المعنى ضربي زيد المخصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا
يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في
تقديرهم اداء معنى الخبر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر
في قولك اضرب زيدا قايما وما يفسد مذهب خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ
انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها
لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا
يقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معنى ان شربه له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت ولو قدرناه على
مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي
السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فان اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقا معموله
وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية
دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا
بالقيام بانه لا يمكن تقييده الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب
الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو للاستمرار
ومتعلق الخبر حذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان
قايما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ
معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون
الحال قايما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل
هذا المنصوب اي الذي يجي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة
لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقرا
هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى
قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير
له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم من التزامهم اتحاد العامل في
الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف
العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول التقدير ضربي زيدا حاصل قايما والعامل
في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الباء او زيدا فنقول حذفنا كاينا او
حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك
او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام
العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال ساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند الاخفش والمبرد
ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذكر الكون اخطب مجازا الى ان جعلته قايما ايضا

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول
الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف
الى ما يكون بخلاف اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف
نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قايم اي اوقات كون
الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال نهاره صايم وليله قايم ويرجح هذا
التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ايضا لكثرة وقوع ما
المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله • وما ليل المطي بنايم
ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه
بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد للمصدر
وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة
العقار وهي هاهنا كناية عن الصنعة وضابطه كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع
وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل
رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر وكذا مع الواو التي بمعناها فلا يكون
هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع
تكون في اللفظ للعطف اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو في المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو
منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجي في بابه فالجواب
انه مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا على الظرفية
مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وذلك انه تقول النصب الذي
على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها
حرفا في الاصل فانتقل الى ما بعدها وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان
وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك
لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان
المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا
قايما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد
الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون وضيعته
وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف
مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال هذا لان المعطوف
اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن واحد فلا يكون اذن من هذا الباب ولا يرد اشكال قال
الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع اذن على الاخر جاز ان يكون
ذلك الفعل خبرا عنهما سوا دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول
نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو
يضربه وقريب منه قول امير المومنين عليه السلام هم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذكر
الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل يذكر للصفة ولا

يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوز رفعهما على ان يكون الفعل حالا لاخير زيد والرفع عندهم مثل كل رجل وضيعته وتبارك الله حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيها الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك متقاتل زيد وعمرو ان اي زيد وعمرو متقاتلان ومه زيد وقوبان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدا في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايم الله كما يجي في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم سادّ مسدّ الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في تسد السوال ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر بين الدلالة على تعيين الخبر والسدّ شي آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سدّ مسدّ الخبر اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدا او تنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان ويتنكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك واقصد رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفايدة في ذكر الكلام فالجواب ان المفاد في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذي جهله المخاطب لا ذات زيد فلا يضر تعريف الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدا وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جي بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما ينظر او يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا او مسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشي لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف المبتدا بكل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر المبتدا الاخير وتكون اخر العوائد لاول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو ومع رابطه في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي عمرو وداره مشتمل على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو وداره مشتمل على بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطه

وما قبل الاسم لان المبتدات صح

معها

معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس اذ كانت المبتدات اكثر قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قايم وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسما الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فيهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه بينهما بفرعيه العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبهة خبر ان المشبهه للفاعل واسم ما الحجازيه مشبهة لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعله كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعوله كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم تقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شي واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقدم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ المعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السوا بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا اللفظ والمشابهه قوية كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها الجزئين على السوا فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا وكلما كان اصله ذكر سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد خبر ما ولا المشبهتين بليس في نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده لخبر المبتدا ان قوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكوره ولتابع المبتدا وقال هاهنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا او في اسم ما هو المسند اليه الذي كان مبتدا في الاصل لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه متحدا او متعددا او مثبتا او محذوفا او غير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجي في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما مر في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معمولها بتقديم

نائبهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثنا من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه عن منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما ليس يتوسع في غيرها لان كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان وصارت مع كل شي كقرينة ولم تكن اجنبية منه يدخل حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه او لمنا له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في المناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف **قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها وتحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه** وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابهة للفاعل فهو مشبه للمشبه ووجه مشابهة لا التبرية لان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليه حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها اذا لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة فان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بانه خبر المبتدا والا فهو مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع شبيها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لان المثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السوا واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثال المصنف كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا وظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر قال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان وكما جوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل وكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجملة وكان المبتدا باقيا على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويحمل الاسم بعدها كالمبتدا به كما تعلم مع ان ما كان مقتضى ذلك الا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتدا معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا محتا فصار نصب تابعه حملا على محله المشابهة للنصب بعروضه بلا ورفعه مساويا فالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فايدة في ايرادها الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل

ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا اقتدى فيه بجار الله قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم تقم ولا يحذفونه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذا كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف بخلاف اسم لا وخبرها بل لا يكون اسم لا معرفة مع نكرة** ووجه مشابهة اسم ما في لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهة ما لليس بالنفي ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال كليس واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المسند اليه فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجي في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس ففي نحو لا براح لا مستريح الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرية الا انه يجوز الغاؤها ان لا يعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الواجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا وليس او غيرهما من حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل الا يكون للاستغراق مع القرينة ويجوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها وانفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول للقرينة نحو ما جاني رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاني من رجل بل رجلان

قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليها وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو مفعول الى الفعل مع قيد مضمونه اذ المجي في جاني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي ثم جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشي من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحبة ولا يفعل الا واقع على حاله من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة

الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسه والحال والتميز والمستثنى واما سائر المنصوبات
فقد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئه وخبر ما الحجازيه وخبر كان واخواتها **قوله**
فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه
المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان
ضاربيته زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت
زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعه فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده
وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست
لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل
الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا
فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له ورب فعل بلا علة وقدم المفعول به
بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على
فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا
قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعه وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب
واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول
به بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما
قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا انهار قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد فهو على حذف حرف الجر
للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم
فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام ابعد من قولهم صيد عليه
يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول به
اتساعا واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له
والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب
وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا غرض قليل بخلاف الفعل بلا
مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر
المفاعيل ولولا مراعاة التسميه كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه
اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا ٣
هو اسم ما فعله قال انما قلت هاهنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك
ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت
ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان
مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم تطلق على غير القول فيقال هذا
مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في **قوله** ما فعله حتى يخرج بقوله
اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل في الحد
جميع المفاعيل فان لفظ زيد او يوم الجمعه وامامك لفظا اوجده الفاعل بالقول في
قولك ضربت زيدا يوم الجمعه امامك فان اراد وهو الظاهر بقوله فعله اسم فعل
مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هو وبني باسم

علة لم

ما فعله

ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج من هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل
المذكور هاهنا فعله الا انه يقول النبي فرع الاثبات يجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار
مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل
ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت
الضرب **قوله** مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما
قوله بمعناه احترازا عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور
لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول لها **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول
لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه
من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل توسعا
فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا
ضربا وظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين يضمنهما الفعل ويعني
بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى
والقرفصى وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك
الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت
الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب
الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير
وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته
انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل
نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خبر مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي
واما في بعض وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي
مختلفين قال تعالى وتظنون بالله الظنونا ومعرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد
او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصا في قعد القرفصى مصدر بنفسه كما ذكرنا
هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل وكانه نسي القهقرى وتقرفص القرفصى ونحوه
وعند المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصى والرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للمنكر وعدم سماع افعالها مبطل المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا
دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع
له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا
واما عدد مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الة
المصدر المراد به العدد واقيم الالة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت ضربتين

صح

بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناه ومجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وبتثنيتها وجمعها ما تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك اذا قلت
ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد فكذلك ثنيت الآلة وجمعتها
لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع
والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين فضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا
يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فيتنافيان قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد
وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر
او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله وتبتل
اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سي
في كليهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض
فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر
وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر وقد ذكرنا طرفا
منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا اسراقة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضربي
وضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيت عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشيء
من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف
والجائزه من القرينه قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذفه تسمع
حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول
الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل
او مفعول اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك
الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة
في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا
يكون لحقه اداء او اما بين فاعله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بوسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن
او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك ففي حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هاهنا ما ذكرنا
من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو
قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق

الضمير الذي ... او اسم الاشارة ... مضمون عامله ... صح

قضاء ولتشكره صح

الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض
المواقع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم نحو حمد الله وسبحان الله واما لتقرير ما يدل عليه
كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن
الفراغ بالسرعة منه نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما
لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر
ليختص به فلما بينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب
كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعفر الله
لك عفرا وذلك لما ذكرنا ان من حق الفاعل والمفعول ان ياتيا بعد الفعل متصلا بالفعل معمولين
له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر
ولو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا
له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم جردت جرده وقصدت قصده ونحو
نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصد
من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جردته جردة الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي فهو مضافا
لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها
والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه لبيان الفاعل
او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان لو ولي الفعل
والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين المبنية للمعارف نحو قوله وما بكم
من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية
نكرة موصوفة وقد تبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا
بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا
رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة
المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان
حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها لتعذر ابل يصير
المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجي في بابها نحو هيهات
ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي
قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح الكثرة اذ بنى على حرفين ليبقى سينه على الاعراب الذي استحقه حال
المصدرية ولم يرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان
عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية
مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر واما في المعنى
فهيهات اسم فعل والا لم يبن واما الا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها النصبها
كالمصادر المذكورة هاهنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم
يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن ينتصب
فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها وقد يجوز
في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد

الى زادت صح

وزويد زيدًا وبله زيد وبله زيدًا ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرًا
مضافًا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشًا لله منونًا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال
المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر
لم توضع افعالها اصلا نحو ذفرا له اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل
ومنها مثل القهقرى والقرفصى يعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب س الا ان الفرق
بينهما ان دفرا ونتنا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبينا بجري الحجر بخلاف نحو القرفصى فانه استعمل
استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر للذفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير
انتنت ذفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة مقامه مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا
اي رميت رميا وجندلا فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين قهقرا والقهقرى
ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا وهي مثل قم قائما
اي قياما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كآها منك اي توجعا وواها لك
اي طيبا واقا وافة اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان
في الاصل صوتا وان لم يتبين بالجار نحو ابها اي كفا ووبحا اي زيادة وذلك لان الاصوات
بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع
الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه
قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له بنصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون
مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز ابقاؤها نصبا الا ان تكون
على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو اهًا ووبهًا ويجوز ابقاؤها على البناء
الاصلي نحو اف لكما واوه على اخواني واه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك
من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك
وويله ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منكم
اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لام اخرى نحو
ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام
عليكم ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم
استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر
قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال
كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى
صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون مبناه نظرا الى اصله حين كان
صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة
المصادر اسماء افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير
كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن
المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال
المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند س منصوبان على المصدر وقد استعمل
فعل عمرك خلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم

ولا يقال تعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب
كالامر والنهي قال قعيدك الا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا وان
زائدة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما
استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في
القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك
وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش
لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله
عمرك الله كيف يلتقيان قال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا
انه في البيت قسم السؤال والاصل عند س عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر
واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدتك الله تقعيدا ومعنى عمرتك
اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول
الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا اي متمكنا بالسؤال من الله
واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز
الا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك اي اسال الله تعميرك
او اسال الله عمرك واسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسال
متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك
الله اي نسبتك اياه الى البقاء والدوام الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله
مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي
ملازمك العالم باحوالك وهو الله والله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك
الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب س وهو ان نصبهما
على المصدر وعلى تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يقيد السؤال
بالدعاء للمسؤول كانه قيل اطال الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى
نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما انت الا سيرا وما انت الا سير
البريد وزيد سيرا سيرا قوله ومثبتا الى اخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين
احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب
ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر
الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تعرقلا تعرقلا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه
نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل
لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له
ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض للدوام ايضا نحو قولك
زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل
الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل
العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته

المواضع ح

العامل
فصار العامل لازم الحذف فاذا ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير
وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيبقى اذن على الكلام معنى
الحدث واصلا لعدم صريح الفعل او عدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني
زيادة المبالغة في نحو الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها
يتبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تنبيها على الدوام قال عجب لتلك
قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال س سمعنا بعض بني يربوع وقد قيل له
كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد
نفي انما شرطه لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن
فيه معنى الحصر المفيد للدوام ولم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا
قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز
كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على
انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني
كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد
به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها
قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد وكذا في مكررا نحو
زيد الاسير اسيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل واجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا
فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حقيقة لا يرد عليه نحو قوله تعالى
دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها
مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته
ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء
كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيله ذكر الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط
هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية يتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا
ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول له مطلقة عقيب تلك الجملة
وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك
وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام
متضمناتها فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق اما قتل او استرقاق
او من او فدا فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وبقوله في الخبرية زيد
يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها
ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له
صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته
التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار وقد ذكر بعد جملة بمعنى فيها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم
بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحبه كالاسم اي الذي قام به ذلك
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون ذلك
معنى صح

او بالالا نحو ما زيد الا سير السير صح

الاسم المصوب للجملة نحو الذي معنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو لهم
له علم علم الفقهاء وله هدى هدي الصلحاء فان الثاني اذا لم يكون نوعا لا غير لان الجملة
المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدر من الجملة المتقدمة وبين المصدر دل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عن التلفظ اوجب
حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي يصوت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى
عطاء وكلمه كلاما وظاهر كلام س ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال س
وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل
فهو بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر ووقت وحدوثه — اقتدر صح
بالجملة تا بدل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا
فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم
الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله
اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير
اي من انك ضربت ضرب الامير وكذلك ضربك ضربا زيد خير من ضرب عمرو وضربه
وفي هذا ترددا لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل وهو لا يصح
لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى يعني له صراخ حاصل لان معناه ان يفعل
اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل حالا كما صراخ فانه قطع بحصول
الفعل وعلى الوجهين الاخرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعي في القول
الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله
لان ما قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيعمل هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها
واجاز غير س رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف البيان
فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجي في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد
وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير
معرفة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل
اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال
غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله
قليل كما يجي في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر
اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال
الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت
حسن فقال س يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما لم يجز فيه
البدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد
ما لم يفده الاول فلو لم تكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا فلانه تضمن
معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا
لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى قرآنا عربيا وهذا كما قال س في نحو لا ماء ماء
باردا فان كررت وصفا ووصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل
الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا فبني كالوصف الاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف

انا انزلناه صح

في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي أن يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجي
في باب التوكيد واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او الحال وانما
اختار سيبويه في المصدر الموصوف الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول
ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا
جا بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المنصوب من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع وتجوز
النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا
ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان
كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه
لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولابد للفعل من مسند
اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت رؤبة فيها ازدهاف
ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه
الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم
اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر
الا ذلك المصدر ولا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
كما ان المصدر يؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل
من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون
الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر
اول الاذان الذي هو الدعا الحق اذ هو دعا الى الصلاة بدعوة الحق كرجل صدق
وحمار سوء ومنه قوله اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى
التاكيد وهذه الجملة مدرجة في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يكون
جملة نزلت على ذكر المصدر بعادة ومنه صبغة الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمهما من الكلام
يدل نصا على معاني هذه المصادر وتجي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل
الياس من لفظها برفعها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة
المذكورة وكونها تاكيدا الا لنفسها ولا تمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان تجعل الجملة
المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت
صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم انك في قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد
القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني
مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد
نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل انهم قد اخرجوا جميع الامثلة الموردة للمؤكد
لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا
القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فانه
مصدر اي مقولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذاك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا

والحق لا الباطل وكذا قول الحطيئة اذا الاشعاه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التقازل اي
قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه
ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو
قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به
قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا
بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لتلك بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقولة بمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا حقا مطابقا
للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ
اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل
هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول
اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة تدلان عليه ايضا دلالة نص
لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال
اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تسئمان الاسمى التي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم
اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل
فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضا يكون اذا هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع
المحتمل القهقرى وغيرها فان تلك جدكما مضمون عدم قضا المخاطبين لان ذلك قد يكون
جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضا هو المحتمل للجد
والهزل سوا اسندته الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى
في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما تبيين لمضمون المفرد ونحن
انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة
ولا يجوز ان يقدر اجدكما اولا لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب حمد الله قول ابتغاه
على كل حال جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذا ابطرح البا والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعي ومثله
احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي في حق ومعنى حقا وجدك
متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجي فيه
والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام ويجوز
ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم يبنى على ما يسال الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذا منفيا
يجب حذف فعله لضابط اضافته الى الفاعل وقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر
المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها
كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ
السابق لا يدل عليه وظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم
حقا ليس بشي اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما
قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله
واذ انت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا

لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب بثبوت نقيض هذه الجملة السابقة في نفس
الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك
المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل ولذلك قيل هو مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر
لمثل هذا الغرض فسمي مؤكدا لنفسه وهذا عبارة المتاخرين ومن سمي المؤكد لنفسه التاكيد
الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال
غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما
وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبين عن الناصب من
حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين
لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى باسا
بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يستقدم
المصدران عليهما لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب والاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله
ووعد الله للامر بالاظهار الفعل مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك
وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد
بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا او امثاله اضافته الى الفاعل او المفعول
كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه معرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف
لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور
قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى
افعي بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من
المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به
حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد والمامور لهم لبي
يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام
عليك وباسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان وسلام عليك
وكذا قولهم سعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداول الامر دوالين وهذا ذيك اي اسرع
اسراعين قال ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله كر جاو بمذق
هل رايت الذيب قط وهجاجيك اي كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف حنانيك
ومثلها حواليك وان كان يستعمل ظرفا اي يحنن تحننا فانه يستعمل حنانا وحوال قال فقالت حنان
ما اتى بك ها هنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحنن كثيرا بعد تحنن ومن المصادر
الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كلما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارقى وذو بات
الخطوب تنوشني وامكرا وانت في الحديد وقياما وقد علم الله وايقاما وقد قعد الناس وانما وجب حذف
الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ
نحو اقائما وقد قعد الناس واقائما وقد علم الله وكذا قولهم امتيما مرة وقيسيا اخرى

وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو
والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتحسينه كما تقول للمحب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل
وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول ونعمت عينك نعمة قرت وهذا
مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم وتقول للراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر
كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة وتقول للراد على الناهي لافعلن ذلك ورغما وهوانا
وتقول لمن يهددك ولا اعتد اعتداد الغراب واهتديت ولا اهتدى القطا ولا اغتديت غدو الغراب
بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل
المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات
وقد جاء الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اي فالداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل
فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز
ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة لانه لا يجب حذف فعله بخلاف
فاها لفيك فلما اجتمعتا معنى المبتدا والخبر وصار معنى فاها لفيك اصابة داهية ومعنى
فاه الى في مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار
والمجرور معنى اخر كما كان في الاصل اعرب من الجملتين ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب
المفرد الذي صار بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فوها رفوه فاها وفاه وترك المضاف
اليه والجار والمجرور على ما كانتا وقيل التصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية
الى فيك اي جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا
قال المصنف عمرا دمعنا ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار ابن يزيد ما وقع عليه او جرى مجرى
الواقع ليدخل فيه المفروض في ما ضربت زيدا او وحدث ضربا واحدثت قتالا كالاول اي وقعت عدم
الضرب على زيد وكان الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او وقعت عليه الايجاد ونسر المصنف
وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرور في نحو مررت بزيد وقربت من
عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقول انها مفعول
بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم
وكذا سائر المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد
اسنادك اياه الى زيد الا شيء اخر هو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت
او المجهول مبنيا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المفعولات
اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم
في المثالين الا انه لا يقال في الاول الضرب مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجيت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد ومت الى زيد وزيد ممرور
به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجيت زيدا وبعت زيدا اما الاولان وكلمت زيدا طعاما وبعت زيدا
شيئا او امثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجي اليه ومبيع منه ومكيل
له ومبيع له وقولنا المثبت او المجهول مبنيا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا

وإعمال القلوب في الحقيقة لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا إلى الأول فالمعلوم
في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر
مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت
وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر إذ زيد في قولك كسوت
زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا إذ الجبة مكتساة
ومعطوة أي مأخوذة وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا
على أن يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال
بعضهم أي أحفرته فحفر النهر لأنك تقول أحفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل
الظاهر لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذكر الفعل المطاوع أي حملته على أن يحفر النهر وباب أعلمتك زيدا
قائما في الحقيقة متعد إلى مفعولين فإن المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت
وأعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقوله هو
المفعول به الضمير يرجع إلى الألف واللام أي الذي يفعل به فعل أي يعامل بالفعل ويوقع عليه
يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه
وله ومعه وأما ناصب المفعول فالفعل عند بعض أو شبهه بناء على أنه يقوم به المعنى المقتضي
للرفع أي الفاعلية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفية هو
الفاعل وقد ذكرنا في حد الفاعل أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة
لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين أن عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل أن عامله
الإسناد كما تقدم وهؤلاء لم يبنوا هذه المذاهب على قاعدة لهم ممهدة في
العامل كالبصرية قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول
به بل المفعولات الخمس عنه سوى المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في
الأصل للعطف فموضعها أثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد
مشددة أو مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا في
ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهتم به إذ لم يؤخر عن مرتبته أي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن
بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تأخيره عنه لو التبس المنصوب بغيره بسبب التقديم
كما في ضرب موسى عيسى إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أن المبتدأ مقدم وكذا لو كان الفعل
فعل التعجب نحو ما أحسن زيدا لأنه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف
نحو عجبت من أن ضربت زيدا لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها كما يجيء في باب
الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط
أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما نحو أيهم ضربت وأي حين تركب أركب وغلام أيهم ضربت وغلام
من لقيت فأكرمه وكذا إن كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب
سواه نحو قوله فأما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بد من نائب
مناب الشرط المحذوف بعد أما ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت
ويجيء الآخر بعد عامله نحو أما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا إن كان ثمة
شرط آخر مستقر نحو أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم
المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه

احدها

في به صح

ما يفعل صح

وللنصب أي المفعولية صح

أحدها بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره والثاني بالنظر إلى ضرب لأنه معموله والثالث بالنظر
إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى
وإذ ابتلى إبراهيم ربه لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وكذا إذا قلت زيدا ضرب غلامه
لأنه متقدم من جهة المعمولية والمفعولية وأجاز البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي
وكذا منع الكوفيون نحو غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد وأي شيء أراد أخذ زيد على أن في
أراد ضمير زيد وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز أن تقدره قبل المفعول
المقدم على الفعل لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم
تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فإن مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه
عليه وأجازه بعض وهو الحق نظرا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل فإذا لم يجز تقديم المفسر
وهو أي الفاعل أخرنا ما اتصل به ضمير المفسر ونقول أن تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد
غلامه وكذا منعوا ما طعامك أكل إلا زيد لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة
واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدمته على الفعل وأجازه البصريون وهو
أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل واعلم أنه لا يقع فعل فاعله ضمير متصل مفسره الظاهر إلا
بنصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من أضرب ووجوبا في أربعة مواضع الأول سماعي نحو امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم وأهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية حالية كما إذا رأيت
شخصا في يده خشبة قاصد الضرب شخص فتقول زيدا قوله امرأ ونفسه أي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى
مع أو للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف
به ثبوت علة وجوب الحذف أي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى قوله تعالى وانتهوا
خيرا لكم تفسيره انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لأن
كان لا تقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول أي كن ذلك وقال الفراء لو كان على إضمار كان لجاز اتق الله محسنا
أي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك أوسع لك
بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا أوسع لك يعزى مذهب ش
أي بتقديرات في الآية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك أو الربى بينهما أسهلا
أي قولي ائت مكانا أسهل وكذا قولهم انته أمرا قاصدا أي انته عن هذا وائت أمرا قاصدا
وقرينة ائت في هذه المواضع أنك تنهى في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما
لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم أمرا
قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه وأورده الزمخشري في ذلك وأورد سيبويه
انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب إضمار فعله ولا أدري فرقا بين قوله انته أمرا قاصدا
وانتهوا خيرا لكم من حيث المعنى فلا أدري لم صار أحدهما مما وجب حذف عامله دون الآخر وإن
ادعي أن نحو انتهوا خيرا وحسبك خيرا قد صار كالمثل في كثرة الاستعمال ولم يسمع إظهار فعله دون
انته أمرا قاصدا فذلك مما يمكن ولعله سمع انته وائت أمرا قاصدا بإظهار ناصبه بخلاف خيرا لكم
وخيرا لك وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى أمرا قاصدا أي قصدا والقصد في الأمر خلاف التفريط
والإفراط قال كلا طرفي قصد الأمور ذميم قوله أهلا أي أتيت أهلا لا أجانب وسهلا أي
وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر أي رحبت بلادك رحبا أي رحبا

كما إذا قال شخص من أضرب فتقول زيدا وقد يكون
حالية صح

فعل

واهلك اهلا اي اُهلت تاهلا فعدوله فعلا وان لم يمكن له كما قيل في نحو القهقرى اي تقهقر القهقرى
على نحو ما ذكرنا وسهلا بوضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهوله ومن الواجب اضمار فعلها
سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبه فلما ظهر ما يخالف
ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم
زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا اعتقد زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك
ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان
اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال
من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا
لمن يذكر عظيما بشيء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيدا بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمته فوه
الى فيه والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر
كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان
الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم وكثير والعذير
ايضا الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري
يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها
ولا تلام وهي فعل المكروه اي الى من يذكر الشخص اي بكر العذر فيما يجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى
من فلان اي من اجل الاساءة اليه وابدا اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم بمعنى
من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه
اياه اي لي عذر في ايذائه فيعل هاهنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل قوان كان الواو
فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف فنصب الليل
بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا
واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام
فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا
وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتي فاهل الليل واهل النهار
اي فتاتي اهل الليل واهل النهار اي اهلك بالليل والنهار وديار الاحبة اي اذكرها وقولهم
كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على نصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم كال
مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم
ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال
والامثال لا تتغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجي في بابها وكذا
المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذا فانه
في التعجب من دون المتعجب منه نكون باب التعجب كالمثل والامثال لا تغير ولا يحذف المجاب به
نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان
مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما
في قوله تعالى لمن يشا اي من يشاه او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى

تخالفون

تخالفون عن امره اي يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذي ضرعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
اي يوثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع
قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثاني المنادي وهو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اي الذي يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف
المطلوب اقباله احرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب
ادعو اخرج نحو ليطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشري لم يحد
المنادي لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في
الطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي هو ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادي
والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادي عنده كلما دخل يا او اخواتها والمندوب
عنده منادي كما صرح به لما وصل احكام المنادي في الاعراب والبنا وكذا الظاهر من كلام
سيبويه انه منادي قال الجزولي المندوب منادي على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعدي لا تهلك كانهم من ضنتهم
بالميت على الموت يصورونه حيا وكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تبعد ولا هلكت وكذا المندوب
المتوجع عليه نحو واويلاه وا ثبوراه واحزناه اي احضر حتى نتعجب من فظاعتك والدليل
على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم واثبورا
وكذا المستغاث منادي دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادي دخله معنى التعجب
نحو يا للما ويا للدواهي اي احضر حتى نتعجب منكما وكذا الاسم دخله المخصوص فانه نقول هو
منادي نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادي عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف الندا عليه وافادته فايدته واجاز المبرد نصب
المنادي على حرف الندا لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه تمال امالة الفعل ولذا يكون اذن
من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيا زيد جمله
وليس المنادي احد جزي الجملة اي الفعل والفاعل ولا منع من دعوى سد مسد هما
والمفعول به هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا ندا بدون المنادي
وما اورد هاهنا الزاما لو كان الفعل مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جمله خبريه
غير لازم لان الفعل مقصود به الانشا فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت
او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائيه مجيها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسما افعال ومنع بان اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزه من ادوات
الندا ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال الندا فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها
الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغايب لعدم تقدم ذكره ولا
لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه بضمير المتكلم والجواب انه اسم فعل يجري مجرى ذلك في كون
فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لا كنه لا ينبغي اسم الفعل شي من الضماير
نقول صه في المفرد المذكر والمونث وكذا في مثناهما ومجموعهما اذا كان اداة الندا
بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى اتضجر او تضجرت وفي
اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم منه دون المنادي لكونه جمله والجواب

زيد في نحو قولك لا حم

فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف الندا كما سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر

الفعل

انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطيه والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعا حقا ويجوز ان يكون مثل اسد الله دعوة الحق وزيد قائما اى منتصب لعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بوس للجهل ضرارا الاقوام والظاهر ان عامله بوس الذي هو بمعنى الشده وهو مضاف الجهل الى اللام فهو مثل اعني مجي زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد يا رجل يا زيدان ويا زيدون اعلم ان قوله يبنى على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظيه ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البنا حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذف اليا ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل لفظي ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده منصوب او مرفوع بلا عامل وقال الفرا اصل يا زيد يا زيدا المنادى بين الصوتين ثم النفي يا ونوى الالف وصار كالغايات مبنيا على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف المحركة عنده ليست نصبا ولا ادرى ما تقوله في نصب المضارع والمفرد المنكر ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفرد اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سوا تعرف بالندا وكان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل الندا نحو يا هذا او يا هولا ويونس يحذف اليا في المنقوص ويعوض منها شيئا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافه ولا يحذف يا مري من الازاله خوفا من الاجحاف بالكلمه وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفيه وكونها مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابهة للكاف في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني فبنى لوقوعها وكونه مثلها افرادا وتعريفا واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابحر بن ابحر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال للاسد لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابيه لما اضطر الى ازالة البنا بتنوين التمكين وانما بني المفرد على الحركه لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبني نحو يا قوم كما علم اذ لو بني على الكسر او الفتح لالتبس قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيدا ويبعث ما سواها نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا

استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعا وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين امثاله فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف الندا القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا تقول ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق حينئذ بين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على تاويل انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقه وحكى الفرا عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا ال له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين احضر الله بالدعا لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاثهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة هاهنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكوره فلو قلت يا لزيد وقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف الندا في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في الندا وكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزياده كحكم زيادة المندوب فيكون مره يا ومره واوا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البنا في المنادى ضعيفه لانه لمشابهة الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للبنا لضعفها في اقتضا البنا على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى اخر قوله وتنصب ما سواها اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكره ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف

على المستغاث م

للجر حرف الندا المنفصح

وهذا ظاهر مذهب س وكذا تقول يا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع
المضاف اذا كان علما والا فلا فمثال عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون ان في الثلثين كيا زيد والحرث
اذا قصد جماعة معينة والا فلا يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاولى
لطوله قبل النداء او ارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نحوه له
هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل **قال** ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله
جرير ولكن في كليب تواضع **وقال** اعبدا حل في شعبي غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا
وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق **وقال**
الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وكل هذا مضارع للمضاف سوا جعلته
علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل والا يتعرف لعدم القصد
كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في
الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل القدوس وادارا بحزوى
الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه الا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا تعجل عنا الذي
هذا وان لم يكن المعطوف مما يجوز مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كان كل منهما اسم لشيء مستقل
نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه
يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد
التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون
الثاني من حيث المعنى بخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى
انك لا تقول في باب لا لا حليم لا يعجل ولا لا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح
وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا تعجل وادارا بحزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل جعل الجملة
او الظرف صلة للذي وقدح وصفا للمعرفة قيل يبعد الكلام اذ احداهما اصله بزيادة
الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي والفراء
بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا لمعين على
حذف الموصوف وفي كلام س ما يشعر بجوازه وفيه اشكال لاستلزام لا رجلا راكبا
ولا قائل به واما سائر التوابع من شمول النداء او عطف النسق غير المذكور اعني ثلثة وثلثين
واربعة واربعين فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع فيها مضارعا للمضاف لانها كالمستقل
على ما يجي فلا يكونان كتتمة المنادى واما عطف البيان والتاكيد فانهما ليسا معنى في المتبوع
كالوصف حتى يكون من حيث المعنى كجزء بل عطف البيان عندهم يجي بعد تمام المتبوع لرفع الابهام
وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال في الشمول والنسبة على ما يجي من البدل وعطف
البيان والتاكيد ولا يجوز ان يكون المنادى فيها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع
متبوعها اسما لشيء واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم
في نحو يا حليما لا تعجل **قوله ويا رجلا لغير معين** الفراء والكسائي لا يجيزان
النكرة مفردة بل يوجبان النصب نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله فيا راكبا اما عرضت

فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما اما لكونه راكبا وصفا لموصوف مقدر
اي يا رجلا راكبا او لكونه معينا معرفة ولا يرى البصريون بان يكون المنادى نكرة غير
موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك وانما جاز ضم المنادى المضاف
والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم
يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف
لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد
لذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب
واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف **قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من**
التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه
وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو
عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة
المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم مختار فتحه كان عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في
اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ويا تميما اجمعين ويا زيدا
اخانا في البدل وكذا المجرور باللام نحو يا للكهول ويا للشبان ونحو يا لزيد وعمرو
ويا لزيد الظريف لا ترفع توابعه ولا تنصب ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح
وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز
رفعهما ونصبهما لظهور اعراب المتبوع واما ضرب زيد وعمرو فسيجي الكلام عليه في باب الاضافة
وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه وارتفاع
نحو الظريف في نحو قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف
وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على
ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت
والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل
اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سوا كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولا فتقول
يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف
وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله
ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ لان المبدل ساد مسد المبدل
منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ
ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء
هذا ما نص عليه س واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع ادبي ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما
هو في حكم المباشر وقالوا ونظيره ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع
حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز
في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع فجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف
والذي ارى ان عطف البيان هو اولى بالبدل مما يجي في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم
زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع

بباب الساقط

كما يجي في التوابع فان قيل اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف
المباشر لمتبوعهما فلم لا يجوز يا رجل غلام لعمرو في البدل ويا غلام وجاريه في العطف قلت لم يطرد
ذلك فيه اما الاول فلان بنا اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا
واما الثاني فلان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجي في بابها الا ترى الى الغاء ها عن العمل
بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز الغائها بتكرير اسمها فاذا ضعفت عن
التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها خلافا للبعض على انه يجوز يا غلام وجاريه بالفتح
في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف
النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات
اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا
نحو يا رجلا والحرث ويا عبد الله والحرث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره
حرف الندا كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ثم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا
زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل
فيلزم اذا ضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب او المبني وان كانت التوابع المذكوره تابعه
للمنادى المبني على ما يرفع به سوا كان الضمه ظاهره او مقدره نحو يا زيد ويا قاضي
ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافه اولا والمضافه اما لفظيه كما في يا زيد
الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف
نحو يا هولا العشرون رجلا واما معنويه نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه
حكم المضاف في وجوب النصب والثانيه اي المضافه اضافة معنويه يجب نصبها نحو يا زيد
ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز
ايضا يا تميم كلهم نظرا الى اللفظ غيبة قبل الندا لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا اضافه حقيقيه وابن الانباري يجوز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد
وان لم تكن التوابع المذكوره مضافه جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف
والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحرث والحرث واما التوكيد اللفظي فان حكمه في
الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكان حرف الندا
باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبه اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا وقد جعل الجرمي يا زيد زيد بدلا وجعل بعضهم اياه عطف بيان ونظر
لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن
فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني
ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى
بالناصية ناصية كاذبة كاذ كر في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني
مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبه انه كان
يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا امتنع اذا

وهو غريب لم يذكره غيره صح

رفعه وذلك لانك ...صفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه
الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما في قولهم لا ماء ماء
باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن
الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة لما
وضعت تابعه للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر
الصفه حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمه التي هي الحركه البنائيه
حدثت في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف الندا
كالعامل لها وكذلك فتحه نحو لا رجل فلمشابهة الضمه للرفعه جاز ان ترفع التوابع المفرده
لانها لما كانت تابعه للمضموم الذي هو كالمرفوع تصورت كانها وقعت موقعه فاعربت بمثل
حركته اي بالرفعه التي تشابه ضمته ولو تصورت وقوع التوابع المضافه مقام متبوعها
المضموم لم يكن لها الا النصب لان المنادى المضاف لا يكون الا منصوبا فلم يكن لرفعها وجه كالتابع للمرفوع
في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف
اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى
بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سوا كان مضافا او مفردا وليس ببعيد
في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم تجر التوابع المفرده ولا سيما الوصف منها كما جاز
في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البنا كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت
انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقه هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان
معنى لا رجل ظريف فيها الا ظرافه في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفه فهي لنفي الظرافة لا لنفي
الرجال كانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع
فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسايله ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو
يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان
هو البدل قوله والخليل في المعرف يختار الرفع اي المنسوق ذي اللام وانما اختار
الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل المعنى وان لم يمكن مباشره حرف الندا
له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلا يختار النصب
لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف
وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب الا في البنا ويلزم
الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع
غير المضموم قوله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق
الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها وكانه
اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق
لامتناع مباشره حرف الندا له مطلقا فكيف يضم ويحتاج هاهنا الى معرفه لزوم اللام
في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان لنا اي كان في الاصل للجنس
ثم كثر استعماله لواحد من ذكر الجنس لخصله مختصه به من بين ذلك الجنس ولا بد ان يكون
وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلميه مع لام العهد ليفيد الاختصاص وصار لكثرة الاستعمال

الكبير م

عليه السلام ويسمى ذكره العلم لا تعا في كانت اللام في مثله لازمه لانه لم تصر علما الا مع اللام وصارت كبعض حروف ذكره العلم وذلك في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفات فكاللعوق من الاعلام الاتفاقيه ما يكون بالاضافه نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفه او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلا والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلميه وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفيه الاصليه فيمدح المسمى بها ان كانت متضمنه للمدح كالحسن والحسين ويذمه اذا كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بها فكانك اخرجتها عن العلميه واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هاتيك العينا والصفات قبل العلميه اذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقوله عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح والذم فالاولى جوازه لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابنوا الليث في بني الليث بن بكر مناه وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان يضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا ولهذا لمطرد بن فماس بن مالك علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمانه وقال رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فلزمها اللام وقد يجرد الاثنان من اللام دون اخوته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا وانما حكمنا بكونها غالبه وان لم تثبت في الثلاثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمه لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبه اعلاما مع لام العهد فنقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم تثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولا خواته كما عرفنا في الثلاثا والاربعا وربما ذكر في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية كونه ~~جنسا علما~~ اختص ذلك اللفظ بواحد من ذكر الجنس بالغلبه غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه ولذلك قال ش وما لم تعرف هذا الجنس اصله فيلحق بما عرف وعند المصنف ما لزمه اللام من الاعلام التي لم تثبت اسما لها الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثا والاربعا والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبه علما قال بل هي اسما موضوعة للمسميات الخاصه وانما ارتكب ش تلك الطريقة اجراء اللازم لامها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند ش على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت

جنسيته لفظا كالثلاثا وثالثها ما لا يعرف ذلك المعنى ويثبت جنسيته لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظه كالدبران والعيوق لما لم يعرف معنى العيوق والدبور فيهما هذا تطويله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال اذا كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفيه الاصليه فقط وكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلميه قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه **قوله والمضافة نصب والمعنويه** اي التوابع المضافه وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفرده وليس في نسخ الكافيه تقييد المضافه بالمعنويه ولا بد منه لان اللفظيه كما ذكرنا جاريه مجرى المفرده وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المخوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احداهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفرده كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقه مفرده والثانيه ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه تبعا لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ويرد على الاول في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولة الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى **قوله غير العلم** اي غير ذي اللام **قوله مطلقا** اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا **قوله** والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما ثبت للبنت مثلهما في الندا اما في غير الندا ففي جريها مجراها وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا ايضا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرطان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف بن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مسندا وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال والبصريون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا ظالم بن الظالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير الندا يحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا نحو جاني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبه شاذ فانه اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا اللفظ

ابن وابنة لانه لا يثنيهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم
الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما كذلك **قوله ع واذا**
نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا الذي قام والتزموا رفع الرجل
لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لم يباشر حرف
النداء ذا اللام لان حرف النداء في المفرد المعرفة تقتضي البناء واللام وان لم يكن مانعا تاما من
البناء بدليل الخمسة عشر والان والذي يمنعه لكنها ترجح جانب الاسمية فكان في بناء
الاسم معها ادنى تنافر ولا سيما في المنادى لان علة بنائه ضعيفة كما ذكرنا لمشابهته للكاف الاسمية المشابهة
للكاف الحرفية فلو نودي المعرف وبني لتنافر البناء واللام في الظاهر ولو اعرب باللام لخالف
الخمسة عشر والان لو دخل اللام المنادى فاما ان يبني معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة
للتنوين فهي كالتنوين فيمنع قبل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها
مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع
المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا
بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر
وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا ان على ما يجي في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع
التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا سيبويه ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف
لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء لا بما كان في
يا سيبويه ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة تنكر ثم يجبر بحرف النداء الغايت من الاشارة
ومن ثم لا انتقال هذا الفلك با هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشي المعين مواجها
مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف
النداء واللام شيئا طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى
شي اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام
وذكر ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو يا
شي ويا موجود الا ان يكني بمثلهما عن ان المخاطب كانه شي مما يكون في العقلا الا انه يقع عليه
اسم الشي والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بهذه الصفة اسم
الاشارة اما الموصولات فهي وان كانت مبهمة الا انها تختص بصلتها التي لا بد منها فقالوا يا هذا
الرجل ع قال الاكثرون ان الرجل صفة لاسم الاشارة لانه اسم دال على معنى في تلك الذات
المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يأتي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال الباقون
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط كما يجي في باب النعت
ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يجي في باب النعت اما اسم الجنس
فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسما المحتاج اليه في نعت المبهمات ببيان ماهية المشار
اليه فلهذا اقبح ان يوصف المبهم من الصفات المشتقة الا انما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم
وقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان مطلع الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين
الفرد من افرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق تعريفا المطلوب بين النعت
والمنعوت واخصر التي التعريف اللام اذ هي اقل من المضاف اليه فعلى هذا صار النعت
والمنعوت في هذا الرجل مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل اذا كان اللام فيه للعهد

لان لفظ

لان لفظ هذا لا فائدة له الا تعيين ذلك الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة
تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فلهذا لا يجوز الفصل بين النعت
والمنعوت ها هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا
تنوين صفاته نحو هؤلاء الرجال والفرس والبقر فالمحصول ان اسم الاشارة انما يوصل به
لشدة احتياجه الى ذي اللام الذي هو المقصود وكذا ينبغي اعني كون الواسطة شديدة
الاتصال بما يوصل بها اليه ويوصلوا بلفظ اخر وهو اي مقطوع الاضافة وموضع قطع
الاضافة احوج الى الصفة من اسم الاشارة لانه قد يقتصر على يا هذا لتضمنه الاشارة المفيدة
للتخصيص بخلاف اي فانه لا يجوز يا اي من دون النعت ووجب قطعه عن الاضافة
لما اريد التوصل به الى نداء ذي اللام لانه بالمضاف اليه يختص نحو اي الرجال واي رجل
فلا يصلح التوصل لما فيه من التعيين الحاصل بالاضافة والوصلة ينبغي ان يكون مبهمة
حتى يحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالصفة المذكورة الا مباشرة فقطع عن الاضافة
اذ هي مخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شي وما بمعنى شي فانهما وان كانا
مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بشي بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين
مشروطا ازالة ابهامهما بشي اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم
اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما
قبله لا بما بعده واذا اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا
واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه بما بعده
لكنه جملة نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا
وضع مبهما في ازالة الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة كما ذكرنا فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية
فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد
الظريف واوجب رفع نعت اي ووصل بعضهم في نعت يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا
الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا واما
المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد
الظريف ولم يثبت والمانع اي الموصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد
الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه
فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل
ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلوا من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو
ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل من مضاف اليه معلوم معين
كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والمقصد ها هنا الابهام وها
التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي
وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا مقتصرا عليه وانما توصل باي الى نداء اسم الاشارة
لان اسم الاشارة في الاصل انما يشار به الى المخاطب الى شي فهو في اصل الوضع لغير المخاطب
ولهذا يلحق به حرف الخطاب كما يجي في بابه فنحو شي في بعض الاماكن من ان يدخله حرف
يجعله مخاطبا اي حرف النداء باي في بعض المواضع لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم

متصل بابهام

الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب موضوعا الا لنداء المعرف باللام على ما اومي اليه المصنف بل الاجلبة اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول و ذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادي ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها وصح تقوية مذهبه لكثرة وقوع اي موصوله في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم يغير وان كان مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا احد النعت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجي في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسما والمحتاج اليه في نعت اسما الاشارة بيان ماهية المشار اليه ثم قد يبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من اوادها علم من اسما الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما تجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي صفة معرفة لمنادي مضموم وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن التزموا رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي سوا كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سوا كان المنادى اي او هذا او غيرهما قال ابن يعيش فان قلت يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ونصب الطويل قال ذو الجمة لا يخرج ان كان نعتا للطويل او لزيد وتقول يا هذا الرجل زيدا ان جعلت زيدا عطف بيان للرجل وجب رفعه وان جعلته لهذا جاز رفعه ونصبه نحو يا هذا زيد وزيدا وتقول يا هذا الرجل غلام زيد يجب رفعه ان كان عطف بيان للرجل وان كان لهذا وجب نصبه لانه مثل يا غلام ابي بكر ولا يجوز ان نعطف على اي عطف بيان كما جاز على هذا فلا تقول يا ايها الرجل زيد على ان زيد عطف بيان لاي لان المقصود غيره ولا يجوز يا ايها الرجل ذو الجمة ولا يا هذا الرجل و ذو الجمة بعطف ذو الجمة على الرجل لانه يقع موقعه فيكون صفة لايها ولهذا او لا يوصفان بالمضاف ولو عطفته على ايها او هذا وجب نصبه قال الاندلسي لا يجوز عطف المضاف على صفة المضموم المفرد المرفوعة

لا رفعا ولا نصبا نحو يا زيد الطويل و ذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على مرفوع واما الرفع فلانك لو اقمته مقام المعطوف عليه وقلت يا زيد ذو الجمة لم يجز وحق المعطوف ان يجوز قيامه مقام المعطوف عليه واما في اي فان التابع الذي يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لانه هو المنادي في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجي في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جي بعد وصف اسم الاشارة باسم فنحوه في الاعراب لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فيقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيدا بالنصب وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف لكان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي قال الاندلسي لا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادي المضموم نحو يا زيد الطويل و ذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحرث ولا يجوز يا الحرث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحرث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحرث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحرث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لا لخفا توابع معرب يؤدي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ومن ترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال طلب المعقب حقه المظلوم واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان تابع الظاهر ما وهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقولك في ضارب زيد وعمرو وان التقدير ضارب زيد وضارب عمرو ولا يجوز في نحو حسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه نص على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ولان تركه ان الجملة المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والده ودون معد فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله فالتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال متقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادي المضموم

يا عالم زيد بالفهم

المؤكد ح

قلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف **قوله** ونوابعه كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال
الاول أي اذا كان هو المقصود بالندا والمقصود بالندا كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كانه منادى اذا قيل
لم وجب رفعه قيل هو كالمنادى المفرد الذي باشره حرف الندا لكونه مقصودا بالندا دون موصوفه
فاذا قيل لأي شيء يجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس بنفس المنادى المضموم
بل مثله **قوله** وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف الندا من جملة ما فيه
اللام الا لفظة الله فقط انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذا اللام لزومها الكلمة فلا يقال لاه الا نادرا
قال سبحانها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان
يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمة
لكنها ليست بدلا من الفا واما الناس فان اللام فيه عوض من الفا واصله اناس ولا يجتمعان الا في
الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس
قالوا اصله الاله تعالى بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اي عبد فاله
بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود
ثم اختص بالمعبود بالحق لأن قولك اوليء من قولك اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فكثر استعمال
هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما
ولا نقول اجتماعهما مختص بحال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجي الاله في السعة أورد
ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن عوف عبد الاله فلما خففت الهمزة
نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى فادغموها
في الثانية ولا يدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لأن التخفيف مع عروضه غير غالب
كما غلب في الله وكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول
الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار كجز الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا
واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل
وحكى ابو علي يا الله بالوصل وجوز ان يكون اسم من لاه يليه اي احتجب اي استتر فيقال في قطع
همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى
وخواصه ما في اللهم وتالله وآلله وها الله واالله مجرور الحرف مقدرا في السعة وافالله
لتفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
شاذ وبعض الكوفيين جوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان عوض في اللهم من يا
اخرتا تبركا بالابتدا باسمه تعالى وقال الفرا اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس
بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وتجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وقد تزاد ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما
اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند س كما لا يوصف اخواته اعني الاسما المختصة بالندا
نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال
يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند س على
الندا المستانف ولا ارى في الاسما المختصة بالندا مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها **قوله** ولك في

مثل

على الاصل صح

مثل يا تيم تيم عدي **الضم والنصب** يعني بمثله المنادى المفرد اذا كرر لفظه وولي الاسم
الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب كما في قوله
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة
والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال س ان تيم
الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر
في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك
الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه س باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد
اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا
يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بنا على الضم وجاز الفصل بينهما
في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة
في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع توهم لا يفصل
بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان المكرر المفصول بينها وبين لا
التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول قال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دوا
مع ان حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا
فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي
مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في نحو قوله تعالى
كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي
اضيف اليه تيم الثاني وكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه
في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع
درهم فمع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل
مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند س ليس في الاضافة تكرير وقال بعضهم بعد
موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي
اضيف اليه الثاني محذوف قال انما حذف المضاف اليه من الثاني لان يا تيم عدي تيم مقدم تيم
على عدي لما ذكرنا في قول س وكذا يقول هذا القايل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد
له هاهنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي
فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل
يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم
الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم
عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين **قوله والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا غلامي
ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالها وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا
وبالالف دون اليا ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم**
اختلف في يا المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لانه واضع المفردات نظر الى الكلمة حال افرادها

دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها
الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون
هو الاصل وتوهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات
الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حال التركيب
ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء
على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع تاء الضمير وكافه ونحوهما ومن
هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم
الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة
وهذان اعني الفتحة والسكون مطردان ايضا في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما
ياغلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف ياغلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا كما في قول ناصية ناصاة وطيء يقولون في نحو بقي
ودعي بقا ودعا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان
في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عد ويا عدا يا عدو ويا
عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو ياغلام بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما في يا ابن
ام ويا ابن عم فليس بشاذ كما شذ كسر غلام لاجتماع الياءين وقد تضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة
وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم
وربما ورد في الندبة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل
والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت
على ياغلاما فالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على ياغلامي بسكون الياء
وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما يوقف على ما حذف ياؤه
وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا
وقفت على ياغلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء
الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي ويطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء
ويزيدان عليهما بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها
انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث قلبها في الوقف هاء وقال الكوفيون
التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كانت كذا لم تقلب هاء لان قلب تاء التانيث هاء يختص
بالمتطرفة دون المتوسطة لفظا او تقديرا ولا يقول في عمتي يا عمة بقلبها هاء وهي حينئذ
متوسطة ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة
عن الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام
بلا تاء والقراء يقفون عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى الوقف
بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت لم توقف عليها بالتاء كتبتا تاء ومن

وقف بالها

وقف بالهاء كتبتها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح
لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت ويا ابتا ويا امتا يحذف الالف وهو ضعيف لان الالف
خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل الثقل الحاصل بالتركيب وقيل
في يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو قوله كليني لهم
يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر
لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا
ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل
باب غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه الا الام والعم اذا اضيف
اليهما ابن او بنت للمنادى فاستعمالها غالبا بفتح الميم او كسرها مع حذف الياء لكثرة الاستعمال ولو
المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم اثقل من المضاف الى ياء المتكلم وربما ثبتت الياء ساكنة او مفتوحة
او قلبت الفا فيجري فيهما اذن ما يجري في باب ياغلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد
فتح الميم نحو يا ابن ام اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه بالزم من تخفيف
ياغلام فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما
فانه لم يكثر استعماله نحو ياغلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب ياغلامي من الاربعة
الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة
استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر
من حذفها في نحو ياغلامي قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضرورة انما كثر الترخيم في
المنادى دون غيره لكثرته وكون المقصود في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء
للافضاء الى المقصود فيحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعني بالحذف
التخفيفي ما لم يكن لموجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من
تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد
التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه
ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا
جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء
والجزء الاخير من نحو حضرموت وبعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب
عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو ياغلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد
الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط
ويخرج ايضا حذف لام يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا
مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم
المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له ولا يكون
مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد شرطين
احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى
كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا
حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد وكل ابن حرة

سيدعوه داعي ميتة فيجيب • اي يا ال عكرمه ويا اعروة وهو عند البص
ضرورة في غير المنادي كما في قول ذي الرمة • ديار مية اذ مي تساعفنا •
ولا يرى مثلها عجم ولا عرب • وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا • في عمرو حاو ضبة الاغنام •
وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط والفرا والاخفش جوزا
ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع نحو يا رجل
علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن
اوسطه او محركه ويجوز ترخيم غير المنادي للضرورة وان خلا من تانيث وعلميه
على تقدير الاستقلال كان او على نية الحذف عند س والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل
سيبويه بقوله • الا اضحت حبالكم رماما • واضحت منك شاسعة اماما • اي امامة وانما لم يجز
ترخيم المضاف ~~والمضاف اليه~~ على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى
حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما
كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية و انمحى
بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد
وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم
يمكن حذف الثاني ولا حذف الجزء الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز
ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما
بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون
الا في اخر الكلمه ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل
حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمه منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر
الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم
احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم
ظهور اثر الندا فيه من النصب او البنا فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي
وهذه العلة نظرة في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في
اخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا لان الاغلب زيادة مدة في اخره
لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المندوب فيه قليل المندوب نادر فقوله ويكون اما علما زائدا — المندوب صح
على ثلثه انما اشتراط العلمية في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه
لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا
نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية المعرب اعني الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة
بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به
وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت
المنادي المرخم مبني والاسما المبنية تكون على اقل من ثلثه احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض
فهو في حكم المعرب وضمة مشبهة للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثه فالشرط
كونه بتا تانيث نحو شاه وثبه فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التا
على الزوال وعدم اللزوم كما في باب ما لا ينصرف فكانه في معرض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادي وانما لم يبال ببقائه نحو يا ثب ويا شا بعد الترخيم على

حرفين

حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا عن ثلثه اذ التا كلمة اخرى
لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالاعراب فيه كما قيل في المثل قبل البكاء
كنت عابسه وقبل النفاس كنت مصفره ولو اعتبرنا سد التا مسد حرف الكلمه بكونها معتقب الاعراب
قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يعتبر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم
لزومه حذفه في جمع السلامه نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لا لنفي
التانيث هذه الاحوال قال س كل اسم في اخره تا فان حذف التا منه في كلام العرب اكثر سوا كان الاسم
مع التا ثلثه او اكثر وسوا كان الاسم علما او لا ولعلة الترخيم فيه عومل حرف غير المرخم
منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التا كما في قوله • كليني لهم يا اميمة ناصب • وليل اقاسيه بطيء الكواكب •
فجاز في المنادي غير المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التا وهم
الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا على المرخم الا انهما يقولون في يا طلح يا طلحه وقلب لا
ما يوقف بسكون الحا وذلك لانهم يلحقون ها السكت كثيرا في الوقف باخر ما ليست حركته
اعرابية ولا مشبهة بها نحو ثمه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف تنقلب
ها في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اعني المنادي الذي كان اخره تا التانيث اولى
ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله • قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا •
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرى منه لان الكرى ذكر الكروان
وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف
المرخم الا عند الفرا وابن السراج قال • فقالوا تعال يا يزي بن مخرم • فقلت لهم اني حليف صداء •
وكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخمت الكلمة
بحذف شي من جوهرها لا يزاد عليها شي من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجي ساير التوابع
قوله فان كان في اخره زيادتان في حكم الواحدة كاسما ومروان او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا كمنصور وعثمان • وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان
كان غير ذلك فحرف واحد • قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمه زيادتان في حكم الواحده
بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحد في مسلمان وكذا مسلمون
بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنيه
نحو زيدان وتوريان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمين علمين
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وبرمان
وخراسان وياء النسب وما اشبهها نحو كوفي وبصري وكرسي والف التانيث كصحرا
وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حربا وعلبا وقوله اسما هذا اذا جعلناها
فعلا من الوسامه اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه اذا يكون من باب عمار ولا من باب حمرا ورجح مذهب س بان التسميه بالصفات
اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يات الا في احد
وايضا لم يثبت في الصفات اسما بمعنى الجميلة ولا وسما حتى يكون اسما علما منقولا
منه وعلى مذهب س اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالف التانيث وعند غيره ينصرف

لانه مثل رَباب اذا سمي به رجلا في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا وقد يجي في التصريف
نحو الفريقين فيه وترجيحا بها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير التا التانيث
قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عَفَرْناه وسِعْلاة الا التا وحدها وذكر لكونها كلمة واحدة
وان كانت علي حرف فاكتفوا بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في مستماح ومستميح
ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ويعني بالمدة الالف
او الواو او اليا ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو واليا
المتحركتين في نحو سنَّور وهبيّخ وكنَهْوَر وسَشْرِيف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذف
ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سَنْور وبرذون مَلحقان بنحو جِرْدَحْل
او لم يكونا له كغُلبّق وقِبّيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما الا ان المد
في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو واليا اللاتي حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب
ورش في مد نحو الموت والخُنْشُيْن وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه
كان الاولى حذف المدة الاخير صار مُسْتَطرفا فتبعه في السقوط ولو قال لحذف حرفان في
ما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل
تنبيها على تخالفه على الحذف في المصنفين كما ذكرنا **قوله وهو اكثر من اربعة احرف** انما اشترط
هذا البلا يبقي بعد الحذف على حرفين والفرا اجاز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن
لا بوجيه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف مدة قوله او حرف
صحيح قبله مدة لا في قوله زيا دتان في حكم الواحدة لان نحو بدان ودمان وبثون وقلوب
ونحو يرخم بحذف زيادته لانه يبقي الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله
ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الجرمي الي منع حذف الحرفين
في نحو يدان وبثون ودي والاول اولى وانما لم يحذف زياد تا بثون لانهما غير تا بنا
الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفرا حذف الهمزة دون
الالف في نحو قوله كليني لهم يا ميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التا بذلك
لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك
ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر
وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا
بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي
اذ لو ضم لالتبس بغير المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الي اليا وهذا كما منع من ترخيم
نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لانه لا مذكر فيشتبه به اما اذا كان علما
فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف هذا الظاهر
جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال من اغلب واكثر لكونه
غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل
اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر
على نية الضم والاستقلال كان او على نية المحذوف والا لم يجز والفرا يحذف الساكن ايضا
في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو
نعم واجل وهو ضعيف لان مع نية المحذوف فالمحذوف كالملفوظ والكوفيون

الزايد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه قبل ما حذف الحرف صح

يحذفون

يحذفون في نحو لايا وبرذرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع اليا التي بينهما لزيادة الجمع
والبصريون يجيزون حذف الالف الاخيرة لتحصن اليا قبله بحركته من الحذف **قوله**
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شي منه وكان موضع اتصال الكلمتين
كالفصل والكلمتان كلفظين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض
لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا
رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التا ها في اللغتين والاغلب تا
لاتحقاقك التا التي كانت في خمسة قبل ان تضم اليها عشر كما لو انك سميت رجلا بمسلمتين
قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التا تطرفت لفظا ولا يوقف على تا التانيث الا في بعض
اللغات بالواو واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر
مع الالف واليا لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف
اثني عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجي في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة
ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون
قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في
حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التا قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال
يا حار ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما بقيت فيبقي الحرف الذي صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه
هو الاكثر لان المعلوم من استقرا كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض
في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة
موجبة قياسية كان لم يكن بالاسس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقب
الاعراب وذلك لانهم لو وقفوا لكونه كالثابت لم يحذفوه الا لعلة موجبة تكن لما كان الترخيم
لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء اذا قضي ما يمكن حتى يغلوا بالمضاف
الي يا المتكلم الذي هو فيها دني ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمر ما هو
المشهور من فتح الضم وذلك لما تقدم من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات
بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الي ما يجي بعده من الكلام المنادى له وصار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه
مطرد واجب ومن جعله اسما براسه نظر الي انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب
فاذا كان المحذوف سوى النون لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق
عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون
على هذه اللغة يا اعلي ويا قاضي برجوع الالف واليا لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا
له وقال المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعلو ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير
كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف واليا في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا
ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف ومثله الف
نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت يش يتبع الحرف الساكن ما قبله كما في
قوله وذي ولد لم يلده ابوان وقوله انطلق في تخفيف انطلق لانه لما تصرف فيه بعد

من الفتح والالف

وذلك

الترخيم بضم رابه علي نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التحرك فحرك بالفتح
لان التقا الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانة له من الكسر
ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم ينصار بالفتح على الوجه المختار وغيرهن كثير في نحو اسحار مرخما
الكسر ايضا للساكنين ومنهم من يجيز ابقاه علي حاله هذه اي الكسرة كما في هرق والفرا يحذف
الرا الاولي ايضا من اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارزب بنا علي اصله
في هرقل واما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الي الاصل حركته ان لزم ساكنا اتفاقا
منهم يقول في المسمي بتحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار
وان لم يلزم ساكنا فالنحاة يبقون الساكن علي سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفرا يرد
الساكن الي اصل حركته لانه لا يري كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر
بسكون الرا ويا مقر بسكون القاف وبفتح العين في معتر ولا يحذف الحرف الساكن
كما في نحو خدب لانه قادر علي ازالة سكون الاخير بعد الحذف وذلك بان
يرد الي اصله ولم يمكن ذلك في نحو خدب وما ذهب اليه الفرا من رد المدغم الى
اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلي في المسمي بقاضون
واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت
قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه نحو
عند الجمهور يجعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو بالواو في
التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفرا من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة واو وقبلها
ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل علي نية المحذوف وانه لا يجوز ابقا الحرف الساكن
لئلا يشبه الحرف قال فاذا اضطرت جعل حرف محذوف نحو في حكم الثابت
حذفت الواو ايضا بنا علي مذهبه من تجويز يا عمر ويا سع يا سم في ترخيم ثمود وسعيد
وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا
او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان
يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضية ومشتراة وان كان
واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود لانه ليس في كلام العرب اسم متمكن اخره واو
وقبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة في نحو التعاري والادلي كما يجي في التصريف في باب الاعلال
والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتها الفا نقول
في غليان ونزوان يا غلا ويا نزا وفي الكروان يا كرا لان الواو والياء اذا تحركا وانفتح ما قبلها
وبعدها الف لم يقلبا الفا في العين لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل بتقدير حتى
تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالي وان كان واوا او يا بعد
الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقا ويا حرا في شقاوة وحراية في الكثيرة يا شقا ويا حرا
الان كل واو ويا تطرف بعد الف زائدة قلبت الفا ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل هذه الواو والياء
حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول ردته لانها كان كيا شاه في ترخيم شاة اوماء
كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الي سكونها عند الاخفش ويا
وشي ويا ودي بالفتح حركة العين عند س والاول اولي لان تحريك العين انما كان لحذف

حذف حم

اذا لم يكن في الساكن اصل في الحركة حم

الفا كما يجي في النسب قال الاخفش يقول وشي وش يقول وسوي وان لم تعرف ما الاصل
ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول بلا في المسمي بلاء وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد
المحذوف كما تقول يا نب و يا عد في تبة وعدة وعلة كل ذلك لان المنادي المضموم حكمه حكم
المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع
التنوين للساكنين فيبقي المعرب علي حرف واحد وان ذهب هذه اللغة اي القلب الي قلب
ما لا يكون منقلبا كما في حبليات وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تودي
الي كون الف فعلي منقلبا عن يا او واو ولم يعهد الا التانيث غير منقلبة عن شي وقياس
قول الاخفش جوازها لانه اذا كان ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فلا جوازها وان
لم يثبت فعللا قال لان هذا شي عرض وليس ببنية وكذا ذكر المبرد عن المازني في
كل ما ادي نية الاستقلال فيه الي وزن لا نظير له انه لا يرخم الا علي نية
المحذوف وذلك نحو طيلسان علي لغة كسر اللام وفرزدق وقد عمل وسعو وهند لم
وسعوات واجاز السيرافي ترخيم جميعها علي نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خصم ان
منع ومنع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلس ويا فرزد ويا قدعم ويا سعي ويا هندل
ويا عنفي قالوا واذا رخمت صحراوي علي الثاني قلبت الواو همزة فلو ازلته عن التنزيل الصرف
لان همزته اذا ليست منقلبة من الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة
المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى الا تصرفه نظرا الى الاصل قوله

و قد استعملوا صيغة الندا في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا
وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادي ولك زيادة الالف في اخره

هذا استنشا
على ان المندوب غير المنادي وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه
المجرور في نحو تفجعت علي زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادي يدخله معني من المعاني
كالاستغاثة والتعجب والندبة لا تستعمل فيه الاحرف الندا المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها
لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب
وهو المتوجع منه نحو واحزنا وواويلا ووا ثبورا اولاه واختص نوا يعني اختص لفظ
المندوب بالندبة بسبب لفظه وان زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين الندا
والندبة وقيل قد يستعمل وا في الندا المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبنا
حكم المنادي فيقال وا زيد وا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا
توابعه كتوابع المنادي علي التفصيل المذكور وذلك لانه منادي في الاصل لكنه معني
الندبة وقال المصنف بنا علي مذهبه اعني ان المندوب غير المنادي ان المندوب
مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادي مخصوص فاستعمل لفظ المنادي في المندوب
لاشتراكهما في معني الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا علي باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في معني الخصوص كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل واستعمل
فيه صورة الندا المشاركته له في معني الاختصاص كما سيجي قوله ولك زيادة الالف
في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ولك الالف الملحقة سواء كان مع يا او وا وقال
الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالندا المحض والاولي ان يقال ان دلت
قرينة حال علي الندبة كنت مخيرا مع يا لئلا يلتبس بالندا المحض والا وجب الالحاق

القلب

اصليتم

معها تقول يا محمداه يا علياه بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغنا بالفتح عن الف الندبه نحو يا زيدا
ووا زيدا ولم يسمع وقد تلحق هذه الالف المنادي غير المندوب قال ابن السراج تقول
في ندا البعيد يا زيداه والمنادي في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادي غير
المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اخر الكلمه لا يخلو
من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابيه اولا والمعرب بالحركات
لا يلحقه الا الالف وتقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمي بضرب الرجل وكذا
واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفرا يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه واعبد الملائكه ولم يثبت والاولى ان نقول الاصل في باب
الندا الالف لان المد فيه اكثر من اخويه والندبه وانما غير الحركة الاعرابيه لا جل مدة الندبه
دون مدة الانكار لان الندبه من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة واختاروا فيها
الالف دون الواو واليا لان المد بها اكثر منه في الواو واليا فلا تقلب الالف واوا
ولا يا الا للضرورة كما تجي واما الانكار فلا تطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف
بل بحروف العله وفيه سوا وللفرا ان يقول ان الاولي ان يحافظ على الحركات الاعرابيه ما امكن
هذا وان لم تكن الحركة اعرابيه ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث
اعلاما مشهوره فالاجود الالف لانها الاصل في مدة الندبه كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال
الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البنا للزومها قال س وتقول في ندبة
يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه يا الاضافه يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسره كما فتحت
الضمه في يا زيد قلت ولو اخترنا هاهنا مختار الاندلسي اعني اتباع المده للحركة غير الاعرابيه
كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف يا بعد نون التثنية التي بعد الالف الزمن سلامتها
نحو وا زيدانيه الزمن وا زيداناه لئلا تشبه المثنى بفعلان فاما التي بعد اليا فالالف نحو
الوجه نحو واجمجمتي الشامتيناه وان كانت الحركة غير اعرابيه وادى الالف الى
اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبه لئلا يلتبس بغلام
المخاطب ونحو وا منهوه في المسمى منه لئلا يلتبس في المسمى عنها ولا يجوز في الندا المحض يا
غلامك لاستحالة الخطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما
لم يكن مخاطبا في الحقيقه لم يمتنع عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون
تنوينا او الفا او واوا او يا او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه
وانما حذفت مع مده الندبه دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل
التخفيف واجاز الفرا في المنون المندوب ثلثا وجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبه
والثاني حذفها للساكنين واتباع المده حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه
في جواز اتباع مدة الندبه للحركات الاعرابيه والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة
لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها
لالف الندبه عند النحاه نحو وا معلاه واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا
هو القياس كما يجي في التصريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبه وان كان
واوا او يا فان كانت الحركة فيما قبلها مقدرة حركتها فالفتح نحو يا قاضياه ويا راميه ويامرميه
ويا سمنداواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون اليا فكذا تقول عند س يا غلامياه لان اصلها

الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف اليا للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف
الى اليا نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيها واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين
قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن
قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصل بدليل
نحو وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغنا بها عن الف الندبه بخلاف الف التثنيه
فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنيه في المثنى بخلاف مدة
الندبه فانها لا تلزم المندوب واما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله
السكون العارض فيه كالاصلي فمقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبه في الصورة فجاز
ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما اليا فلا الموكد يا قاضيا في يا قاضي وان لم يكن للواو واليا
اصل في الحركه ابقيتهما على حالهما ويكتفى بهما عن مدة الندبه نحو واغلامهموه ويا اضربوا
يا امرئ في المسمين بهما واما ميم الجمع فتضم ويؤتى بعدها بواو نحو واغلامكموه واغلامهموه
اما قلبت الالف واوا حوف الالتباس بالمبني واما رد الواو المحذوفه المبدله لخوف
اللبس وذلك لان اصل غلامكم غلامكموه الا ترى الى قوله تعالى انلزمكموها والى قراة ابن كثير
لكن حذفت الواو والضمه استثقالا لهما على ما يجي في باب المضمرات لان الجمع لا يلبس
بالمثنى فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهموه واغلامهي
ووا اضربواه واضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي عنهما من المد عن الف الندبه لكون مدها
اصلا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه اليا الحركة والف الندبه ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا
فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي
وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبه بعدهما ان شئت نحو واقاتلواه ويا ذا كتباه واما
ميم الجمع فلا ياتي بعدها الف الندبه لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه واغلامهي
والواو واليا بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجي في المضمرات
رددتا للمد الندبه واستغنى بهما عن الف الندبه كما قلنا في منهو وغلامهي واما الفا المد
فقلبتا واوا ويا للبس واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح ويلحق الفا نحو يا مناه في المسمى
بمن وس يجيز نحو واقلنسوناه اذ لا يمنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته
بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان اعربته
بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن ان يلزمه اليا كما يجي في باب الاعلام
جاز ندبته نحو وا زيديناه واقلنسيناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى
وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيهما استعانته وتقول في المسمى باثنى عشر عندس
وا اثنا عشراه بالالف في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون وكانك قلت وا اثناه وقال
الكوفيون واثنى عشراه باليا تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافه
فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الها في الوقف يعني ان الحاقها السكت
بعد زيادة الندبه واوا كانت او يا او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها
مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى يا المتكلم المقلوبه الفا نحو يا غلاما ومنهم من
لا يوجب عند هذا القائل مع والاكتفا يكفي في الفرق بين الندبه والندا وليس ما قال بوجه

لان الالف المنقلبة عن يا المتكلم قد يلحقها الها في الوقف كما مرّ فالتبس اذا حاصل مع الها
ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الها نيابا بالحرف المدّ ولاسيما الالف لخفايها
فاذا جيئت بعدها بها ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في علامته على ما يجي في باب من
التصريف وهذه الها تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين
او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يثبتها
بعد الالف لمناسبته لالف قبلها واثباتها في الوصل لاجرا الوصل مجرى الوقف كقوله
يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله
ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا
ليونس هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه
وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور
لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب
في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهور الابلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن
علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول واضارب زيداه اذا كان
زيد رجلا عظيما وتضرب به المتفجع عليه واشتهر به وكذلك ياحسنا وجهه هو من بني
المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون الترتبة مشهورا سوا كان تعريفه من قبيل الندبة او بحرف الندبة
تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر
المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو واامير المومنيناه والمندوب هو الامير لانك اذا اردت
ندبة المضاف الى الموسين فلو الحقت بدها المضاف لانفك عن المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد
المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن تملك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف
والطالع اجلاه وكذا تلحقها اخر الصلة وامن حفر بير زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها
اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه
الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال
واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكي الكوفيون وارجلاه اشتاه وقد استشهد الكوفيون
بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند بعض وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل
نحو وازيدا باهذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمستغاث
والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل واطرق كرى
يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سوا تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف كيا رجلا
وسوا كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا او مفردة نحو الاثالث واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه
انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في
المعرفة لانها مقصوده قصدها وانما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي
اذا حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على
اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء

اولى منها

اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه او الخطاب وكان ينبغي لا يحذف من
اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء او الا ان المقصود بالندا لما كان وصفه كما تقدم
وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غيران تصف بهذا
بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه
نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند بعض مع اسم
الاشاره وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه
للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في
النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله
مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا
بكونه معرفة قبل النداء استشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ولليس في الاية دليل لان هؤلاء
خبر للمبتدا كما يجي في الحروف مبنى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف
الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في
الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف
مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك
مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فلانه للمبالغة
في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لدا امر مهم واما المتعجب منه والمندوب فلانهما
مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن
النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا لزما لفظ علم النداء لئلا تنبهما عن الحقيقة المنقولين
هما منها ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا تحذف منه
الا مع ابدال الميم منه في اخره نحو اللهم وذلك لانه لحق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه
باي او باسم الاشارة فلما حذف الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا
يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس
تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تفريكهن له فقالت له لانك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطي الافاقة قوله اطرق كرى رقية يصيدون بها الكرى
يقولون اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان اريها كرى فيسكت ويطرق حتى يصاد
وهذا مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا ومثل ذلك قولهم انه مخنوق قاله شخص وقع في الليل على
سليك بن سلكة وهو نايم مستلق فخنقه وقال انك مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي
امن من ان اغتالك فنم استعجالك في الاسير ثم ضغطه سليك فضرط فقال له اضرطا وانت الاعلى تذهب
كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا
قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم وقوله الا يا
اسجدوا بتخفيف الاعلى انها حرف تنبيه ويا حرف ندا اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا
يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل
مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول
الا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم

بيان فللمبالغة

فلا يكون لازائده اي قرين لهم الشيطان الا يسجد وهذا واعلم انه قد جا اسما لا تستعمل في غير الندا
وهي فل وفلة و ليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا فلا الا على مذهب الفرا كما تقدم
من تجويزه نحو يا عمر في يا عمار ولو كان ترخيم فلان لقيل في المونث يا فلان بحذف تا فلانة
ومن ذلك يا مكرمان و ملامان و يا نومان اي يا كريم و يا لئيم و يا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع
وكل ما هو على فعلان فهو مختص بالندا او الغالب عليه السب ومن الابنية المختصة بالندا سماعا
على فعل في سب المذكر و فعال في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع و فعال هذه قياسية
عند س كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها و مفعلان سماعي و ربما اضطر الشاعر
الى استعمال بعض الاسما المذكوره غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوق ما
اطوق ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شي من الاسما المختصة بالندا موصوفا
ومما اصله الندا باب الاختصاص وذكر بان تاتي باي وتجريه مجراه في الندا من ضمه تتضمن
اي و يوتى بعدها بها التنبيه ثم يوصف اي بذي اللام في الاختصاص كما في الندا او المجي بها
التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا
واني و المشارك فيه نحو نحن انا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في بعض الفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص
باكرام الضيف من بين الرجال او في معرض التصاغر نحو انا المسكين اي الرجل اي مختصا
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتذلل نحو انا
ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم وكل هذا في صورة الندا وليس به بل المراد تصفه
اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب الندا الى باب الاختصاص
لمشاركته معنونه بين البابين اذ المنادي ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في
باب الاختصاص اظهار حرف الندا اصلا اي لانه لم يبق فيه معنى الندا الا حقيقة كما في يا زيد
ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم الندا في الحال عن معناه
بالكليه وخالف الظاهر اي و وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما هما في الندا لكن
مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كانت
في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا اعطف عليه اسم
اخر اي سوا قيامك وقعودك كما يجي في باب حروف العطف و قد يقوم مقام اي المذكور
اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل
او مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبيا فينا بكء اي قلة كلام و قولهم نحن آل فلان
كرما و ربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت
في الاختصاص اربعة اشيا معشر و آل و اهل و بني فلان انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان
الاربعة المذكوره اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها و ال
المنصوب المعرف باللام ليس منقولا عن الندا لان المنادي لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول
عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه بالمقدرة كما في
ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قالوا لنقل خلاف الاصل
فالاولى ان انتصاب المنادي آخرا لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب

ودخول

ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف الندا المذكوره مجامعته للام وقد ياتي الاختصاص الذي باللام او الاضافة بعد
ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام
او الاضافة الذي ياتي بعد ضمير الغايب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله
الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات
ولا نطير وقوله وياوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا
يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح واذم وارحم كل في موضعه هذا ما قيل
ولو قيل في الجميع بالنقل من الندا لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد
اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله وامراته
حمالة الحطب ينصب على ما يشبه به في التبع شي مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق
وجوه كلاب هارشت فازبارت وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود
تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تحول
المسلمين صفة الرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك
واحب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه على اي هما المسلمان واعني
الصالحين كما يجي في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما
صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هولاء وزيد الطوال لم يكن الطوال
وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر ويع الجملة كل اسم فيه معنى
الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يظهر برفع او بنصب على المدح
او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا
وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
نحو زيدا ضربته و زيدا مررت به و زيدا ضربت غلامه و زيدا حبست عليه ينصب بفعل
يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ها هنا
لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل
يغني عن تفسيره فحكم الناصب ها هنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفرا ليس لهما ناصبه مضمر بل
الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتاخر عنه اما للزائد ان صح المعنى واللفظ بتسليطه
عليه نحو زيدا ضربته وضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما
بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا
ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت و في عمرا ضربت غلامه
لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما
ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان
الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون تابعه تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم
تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المذكور عندهما من احد التوابع الخمس لانه لو جعل
مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل

المنصوب

وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان
بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم
لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى
زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا
اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا
واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بيّنت الملابس بقولك عمرا في
داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد
بكونه ملتبسا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجي في مذهب
ومن ايضا واختار البصريون كونه معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع
في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع مبتدأ في مثله لا فاعل كما تقدم
في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ هلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب
ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده
فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان
يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله
او شبهه ليشتمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول
اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجي ومنصوب
المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم
يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سوا فسر الرافع
او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم
المجرور المنصوب نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه
وزيد راضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضارب العمران
وما زيدا ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المجرور ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا
فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل
عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي ان لم يعمل في الاسم المتقدم
بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا البا
لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل
وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما
ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم فالفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه
فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم
يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق
تكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت
عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بجملة ذلك
الضمير او موصولة نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير
ذلك من التعلقات وقوله فلا اراهم اصحوا يعقلونه صحيحا مال طالبات لجرم مما اشتغل

المثل

الفعل

الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعاقبون كلا فضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب متممه
المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا
الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه
كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت بمن يملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها
واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين
الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني ضربته وعمرو ليتني ضربته واما
ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب
تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته وا ضربته وكذا العرض نحو
زيدا الا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني
نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتدا نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف
النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه
اذ العامل يتخطاها قال زيد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله
ونصبه اما لن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب
واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وان زيدا لا يخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتدا في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن
الواجب تصدره حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد
ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزا فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجي
في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزا على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب
واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفرا نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء
التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم
الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا
افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف
فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب
البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف
لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكانت كل واحد
منهما مع معمولها المتقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه يجري على ان ايا موصو
وكذا في قولك رجل اتيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في نحو زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موثوق وانما لم يعملا فيما قبلهما لكراهة
وقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب
القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لما تقرر
في الكلام وكذا الا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك
لما ذكرنا في باب الفاعل من ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان
في صورة جملة قصد الاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعده

ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة
على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم
بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين
لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتدا وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر
وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه
ذلك الفعل الا اذا كان الضمير متصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد
ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو اي لم يضرب زيدا الا زيد وهو العكس
اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير
المتقدم لان القياس الا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون
تفسيره لظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور
فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور
تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول
في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجي في بابه جاز نحو زيدا ظنه
قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مستند
الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع
تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم ليس الى الفاعل
بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاحتياج قبل الما اذا كان في كل واحد من الفاعل
والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو والمفعول اياه ضرب
زيد لان المنفصل من المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر
حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميري الفاعل والمفعول الواحد ومثله
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضرب
على قلة والضمير على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب
زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنع النحاة
المسالتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند
لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقدم كما كان معه في نية التاخير في
ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا
بالعكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار
النحاة اذ السماع في المسالتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه
للتفسير الى نفس المفعول ولا يحتاج له الى ذلك ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب له
زيد سيده فان ذلك كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر ولا استنكار وكذا يخرج زيد
مشتغل عنه بقوله لو سلط عليه لنصبه ما بعد واو العطف وما بعد غيرهما من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لايذانها لا بل على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها او يتعلق الا بان اي يكون شي قبلها من ذيول ما بعدها واما قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح

الذي

الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجي في الظروف
المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية
وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجي تحقيقه في الظروف
المبنية واما نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك
فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ما يخرج على مذهب المبرد كما يجي وقوله كل رجل
يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل مهما يكن شي فاجلدوا الزانية
والزاني ثم عمل فيه ما عمل في نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجي في حروف الشرط
ولو شغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض
التاويلات ويجوز ان يكون هذا بيانا وباهذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم
عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه
لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذلك قوله تعالى يخرج بهذا ايضا قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا يخرج نحو زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم
قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا على ما قيل بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط
عليه اي لو لم يشتغل بضميره لنصبه على ما قيل لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستقلا للنصب على تقدير الفعل حيث لو لم يشغله
بنائب الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه هو ولو لم يصلح هو او مناسبه
للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم وانه
قيل اشتراط هذا القول ينتقض فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر
ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر
وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو لا شغله بضمير
المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو
ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب الا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله فيقال ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح
وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع
كونه عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته وهل الا ضربته للفعل محمل آخر غير
التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح نحو زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو
ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط
داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه
وكذا في أزيد قام بل يقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى
لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب

ومن كلمة الشرط وكون الصلة والصفة
كالشرط فالمعنى الناء لا غير كالجزاء
بل لو لم يتضمن الموصول الموصوف
صح

ليس
نفس المفعول
لهذا ان اليس الفاعل
ان يفسر الا اذا كان المتصل
هي المفسر الى الضمير
الفعل المسند اليه

٩٩

والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا
الى همزة الاستفهام ومن ثم قال الشارح في نحو ان زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت
مبتدا لا فاعل على ما تقدم فيتعين خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى
من نصبه لما ستعرف في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة
الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون
الظرف متعلقا بالفعل فالاولى لهمزة الاستفهام اذن ان يقدر داخلة على الفعل وقال
الاخفش في ان زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وان فاعل فعل
مقدر او زيدا مفعوله اي ان ضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل
ونظر فيه لانه بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان
عنه مذوحه ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن
مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد
حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه
فعل لانه يتفسره بالضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه قوله
او مناسبه لمنصه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني ومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم
تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا
مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هاهنا من مناسب حتى يصح زيدا لان
التسليط بعينه يصح المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا
يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب
اذا ايطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذكر الاسم معنى لكن لا
يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم
الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد
عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه فالاولى وضد التسليط
فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود
بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا
ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل شرطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه
والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او متعلق الضمير فسواء كان
قبل ذكر الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا ليكن نصب ذكر الفعل او شبهه او مناسبهما
او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا
ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا اخبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه
والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا الضرب المقدم قبل زيد وعمرا مفعوله اي ضرب زيد عمرا ضربه
كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع فالاسم
المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربته وقد تقدم
انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود وقبل اسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو
ا الخوان اللحم اكلت عليه وا زيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم
اكلت عليه او ان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدرين او اكثر

نحو ازيدا

نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي الا باب
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكر على
ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون
لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه
وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه اما ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر
الى معموله لذكر الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به
فان جاوزت المقدر قبل زيد بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او به او في
غلامه او في باخيك او في اي شي كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم
يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي يضبطه ذلك
الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر هاهنا قبل
زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه
او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا
بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه وظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع
بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمولاته كان وان لم
يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير
اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر وان
كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف جر قدرت لفظ ذكر المفسر بعينه كما في
ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان
زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في
ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لوبس الخوان وان لابسته واما
ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل المبني للمفعول
اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول
ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيد
مر به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما
ذكرنا في الخوان اكل عليه وا الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير
فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه
وان زيدا ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست وكذا في ان زيد مر بغلامه
وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر
بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا
ضربت غلامه ان ضرب غلام زيد ضرب غلامه وان ضربت غلام زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ويقول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في ان
زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة هاهنا كما تقدم
في مثل مذهب الكسائي والتفصيل اولى من اضمار معنى الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها
للمرفوع في ان زيد قام غلامه تبل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر في العامل
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعد

مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدٌ مُرَّ بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير ان جوز متعلق
زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعلق بمعناه
فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لوبس زيد
اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكوره قبل
الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت
الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور
مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب
زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا امرت فعل الملابسة كما
في ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان قوله م ويختار الرفع بالابتدا عند عدم
قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما في غير الطلب واذا المفاجاة حال الاسم
المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه
ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مشتغلا بمجرور يحقق فاعليه الفاعل بان يكون له الفعل نحو السوط ضرب به زيد
لانه لما حقق فاعليه الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا ويلي ما بعد اذا المفاجاه واجب الرفع في نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو كما يجي ثم اعلم ان المصنف بدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتدا فبين بقوله بالابتدا ان عامل الرفع فيما يجوز
رفعه في هذا الباب حتى لا نظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وقوله عند عدم
قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع هاهنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان
يرتفع بالابتدا او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لان الجر لا يكون الا بجار لا ينصبه
المفسر لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبه له
والقراين التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجي شرحها ومثال ذلك زيد
ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه
بل يريد قراين النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك
التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه عامل
معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا
نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
منها اي عند وجود قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب
وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجاه اما اما فتجامع ثلاث قراين النصب
هي مع احديها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يجي والاخريان عطف
الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من
قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة
على فعلية كما يجي اما اما فانما يترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان مرجح
النصب في مثلهما لعين اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما

فعليتين

فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته او لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو
زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته
واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام
ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها ثم لم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقطع
ما بعدها عما قبلها اعني للاستيناف فرجعت الجملة بسببها الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار
الرفع للسلامه من الحذف والتقدير فاما في الحقيقه ليست مقتضيه للرفع لان وقوع
الاسمية والفعليه بعدها على السوا نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن
عملها في الصورتين انها منعت مقتضي النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل في
الكلام من الحذف والتقدير واما نحو قوله حتى اذا الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
فحتى وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها
لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كساير حروف العطف لظهورها في ذلك الباب
واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعا فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيد
ضربته وزيد ليتك تضربه ولا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة معلوبة
نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع
هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن
لاختصاص الطلب بالفعل الى ترى الى اقتضا حروف الطلب الفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض
واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يكن جعلها فعلية بتغيير الاعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه
وكذا في نحو ازيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما ما ظهر ان ذلك لما فيه الخبر
الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا تحتملها الا تاويل بعيد مخرج للامر
والنهي والدعا عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه منقوض بانه يكثر في الجملة
الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبريه مع انه سمي الجزء منها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق
وليتك عندنا وكذا اكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في
خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما سمي الفاعل فاعلا وان لم
يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما
ليست من قراين الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامه
من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة
استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية لمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاه فهي
لمحض الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها
شي كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على
العاطف بمعاونة الرفع اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا عمرو يضربه عمرو
وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يجي بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطيه
من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيها بعد العاطف ولو سمع نصب ما بعدها
مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب
المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه
واما مع عدم السماع فالاصل منعه بنا على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على

حتى في
صح

قلة نحو زيدا اضربه ولا تضربه
بالرفع صح

جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي
وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قراين تختار معها النصب
في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك
لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا
يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو ليضربه فلا يترجح النصب لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال شيخ والظاهر ان الثانية اعتراضية
لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا
ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في
الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن
من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا
تضربه ولا لن بكرا تقبله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها الفعلين واما ليس
في من قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة
بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجه
الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيد
ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف
الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال شيخ ليس جواز الرفع في
الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو وكلمته يعني ان الرفع في الثاني لحسن فليس طلب المشاكلة
بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل بين الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد
الهمزة وذلك لان معنى الاخبار باق بعد النفي كما كان قبله اذ يحتمل الصدق والكذب بخلاف
ما يدخل عليه الهمزة لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلب فعلية اولى ان امكن
كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو
الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج
وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهي هل التي اصلها ان
تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية
التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهته الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني
فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه وان كان
احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه
اياها صريحا فتقول هل خرج زيد ولا يجوز هل زيدا ضربته وان كان التقدير الفعل فقوله
حرف الاستفهام يريد الهمزة فقط وكذا يتبع دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين
الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته
والنصب هاهنا احسن القبيحين وتردد الخلاف بين س والاخفش في ان الرفع اولى او النصب
في نحو انت زيدا ضربته فالوفاق في اختيار النصب اذا وصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته

والاسماء

والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها واجبة الدخول على فعل صريح غير
مقدر فلا يجوز متى زيدا ضربت ولا ضربته الا في الضرورة ومع هذا فكيف يجوز دخولها
على الاسمية ملفوظا به ويتبع نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج والرفع في متى زيد ضربته
اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء يحقه
لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز
بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المجرور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته في العلة كالعلة قوله واذا الشرطية
فيها خلاف نقل عن الكوفيين الحاقها اذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية
لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مايل الراس انكب
ثم نقل عن س والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن
على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهره الفعل نحو اذا جاء زيدا او مقدرة
نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد واختصاصها بالفعلية فيجب عنده
تاويل نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية
يعني على مذهب س والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى
كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط
كان ولو بل هي متضمنة معناه ولا ظاهره في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف
المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وهو ان
بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا وبذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع
بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا
قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة
اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر على رواية رفع ابن
قوله وحيث حيث دال على المحاذاة في المكان كما اذا في الزمان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية
التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتفت بما نحو حيثما فهي
وساير الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايثما لا تنفصل بينها وبين الفعل الا عند
الضرورة قال فمتى واغل ينزهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال
صعدة نابتة في حاير ايثما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى
زيدا تره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي
قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر
ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرا بهذا الثمن
فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان
التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين دينارا واما اذا رفعت كل فيحتمل ان يكون
اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود
ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء صح

كيف صح

من المماليك فهو لعشرين فالمبتدا اذا على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكي هم
من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بالشرا من وجوه المتملكات والمبتدا على الثاني لا
يقع الا على من اشتريته انت ورفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر
وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف المقصود فالنصب
اذا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من
الكتاب اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في
مثالنا سوا جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسوا جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذكر ان قوله
خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء وكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل
شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر
برفع كل على ان خلقناه خبر كل مخلوق بقدر مقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق فمخلوق بقدر وعلى
ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر فكلاهما والمعنيان واحد ولفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات
سوا كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في
مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت
احد الوايم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق
الجواب السوال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا اضربانه
لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختيار الكتاب النصب اذا كان الاسم
المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في
اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل
زيد قام وعمروا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف
على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو
عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز
الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير
عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد
قام وعمرو كلمته مثال اورده ش واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر
المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي
خبر المبتدا رجوع ضمير المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي
انه يجب في المعطوف جواز قيام مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة
اخرى للاخفش وهو انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لش باعذار
احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض ش لم يكن تصحيح المثال
بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال
اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت ش

نحو هذا

عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فتصحيح المثال اذا ارادوا جاب
بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع
الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورب ناقة وسخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات
واجيب عن الوجه الثاني انك تقول زيدا لقيته وعمروا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان
الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد
الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه ش مسويا بين رفع
الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه
ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول
فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمروا اكرمته قولك زيد ضارب عمروا وبكرا
اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت
زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول
به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل نحو زيد
مصري حماره قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته
وهلا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف
الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر
المتعدي وشرطها اي فعل الشرط لازم واجب الحذف كما يجي في مهما يكن من شيء فلا يكون من هذا الباب
وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذ ما عند ش لكنه لا يفصل
بينها وبين معمولها اتفاقا الا في الضرورة ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع
او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما وحروف التحضيض
هي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجي من قوله
في قول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تروني اي هلا ترونني وحرف التحضيض
لا يدخل الا على الافعال بالاستقرا اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في
قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى
لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا في ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر
نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض
والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل وكان القياس اختصاص الحروف
الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقي على ذكر الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض
وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعمل في القبيلين مع اولويتها بالافعال
كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كحرفي الشرط
وجميع هذه الاحوال اعني البقا على الاصل من الاختصاص والغلبة في الافعال والاشتراك
بين القبيلين والاختصاص بالاسما امور موقوفة على السماع لا طريق للقياس فيها ولا علة مخصصة
لكل واحد منها هذا وقد جا حرف التحضيض قبل الاسمية شاذا قال ونبئت ليلى ارسلت
بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب المبتدا
واما ان فاكثر نص على انه لا يدخل الا في فعل ظاهر او مقدر ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع

الاهمالات

الاسم بعده على الابتدا بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الا
للعرض فيجب النصب بعدها نحو الا زيدا تكرمه على ما يجي الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العروض قوله وليس مثل
ازيد ذهب به منه فالرفع لازم اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان
كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه
فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق
ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد
المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره
هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده
الى مصدر مقدر اي ازيدا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم
السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله
وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل
الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا ونقل عن
بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب
زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل لان شرط المفسر موافقة المفسر الخ اذ الاصل موافقة
الاسم المجرور لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل
الضمير والمتعلق نائب وعامل الاسم فنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه
او ذهب بغلامه رافعا ونوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت
علامة او حق على علامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شي فعلوه في
الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله او سلط عليه لنصبه مشتغلا عنه اي عن نصبه
مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصب كل شي بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا
كل شي في الزبر ان علقنا الجار بفعلوا وان لم نعلقه في الزبر اي في صحايف اعمالنا اذ لم يوقع فيها
بعلاء الملائكة الكرام الكاتبين او معنويا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شي صار المعنى فعلوا
كل شي مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة
الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوا صفة كل شي اي كل
ما فعلوا مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيره ولا كبيره قوله ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا الفا بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند س والا فالمختار رفع النصب لجميع الشرايط
فيه حاصله في بدء النظر لان ما بعد الفا قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القرا
لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب الطلب
مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم
مذهب المختار فنقول ما بعد الفا لا يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء
نصر الله والفتح الى قوله فسبح بحمد ربك كما يجي في الظروف المبنية او تكون الفا واقعة غير موقعها
لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زايدة وكانت واقعة في
موقعها فما بعدها لا تعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام

في الزانية

في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء
وهذا الذي ذكرته مذهب الفرا والمبرد فالفا واقعة في موقعها فخارج عن الحد بقوله لو سلط
عليه لنصبه مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال س هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف
المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا الى آخره هو
الذي وعد وابان حكم الزانية فيه والفا عاطفة للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقديران المذكوران
للمبرد وس لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قراينه وتقدير المبرد
اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير س هذا آخر شرح ما ذكره المصنف واعلم انما يشتغل به
المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا
مقدرا في نحو ان زيد لم يقعد الا هو ان قام زيد لم يقعد الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان
ضرب زيد لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم
المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استحارك المقدر مقام الضمير في استجارك المفسر
وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا
اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثنا المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس
قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور نفي المشتغل به نفي المفسر
فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام
زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا يضرب زيد يوافق في المعنى لم يضرب الا اياه
فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه
ضمير متعلق به كذلك اي متحالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك
فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل وان كانا
منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله
ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا ان لم يعطك زيدا
لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت ان زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته
اعتبارا بهو قدرت هكذا ان اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به
اذا بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هاهنا على الاسم المذكور محال
اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار
بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول
نحو ان زيد الا اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول
ضميرين لشي واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقديران
اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل
لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير
متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره
ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل
في ان زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ان ضرب زيدا وبالتسليط ان زيدا
ضرب ولا يجوزان والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو

اي ان لم يضرب زيد لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل
مفسر المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون
الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول
في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما في بابها نظرنا فان كان الاسم
ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قايما اي ان علم زيد علمه قايما
اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قايما فيفسر المتاخرون لفظا المتقدم ولا يجوز المفعول
الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول
نحو زيدا علم قايما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قايما ولا يجوز
لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا
بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قايما اي ان اياه علم علمه
قايما ويجوز ان هو علمه قايما كما كان في ان زيدا علم قايما اي ان علم علمه قايما باستتار الضمير
لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا
نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان
زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه
الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا
اي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول
الفاعل ظاهرا مع تاخر المفعول ومع المضاف يفسر ذلك المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز
كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون ان لابس زيد او ضمير لابس لزيد
ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله نكون التقدير
ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل
وفي التقدير ذلك المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب و غلامه
هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا ضرب ظاهرا او ان غلام زيد ضرب
ولا يجوز ان في الاصح كما تقدم ويجب في ان زيدا ضربه غلامه النصب اذ لو رفعته لكان
التقدير ان ضربه زيد في الظاهر ضربه غلام زيد مع المضاف ولا يجوز ان كما تقدم
في اول الباب لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز فاما ان كان
الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيد لم يضرب
غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو فتقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم
يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام
زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت
الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء وصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب
لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضربه غلامه
الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم
يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا
اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما
المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا ان زيد
نحو زيد

ضرب اخوه

٧٣

ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي اخو زيد
ضرب اخوه اباه والنصب ان تضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا
اي اباه زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس اخوه يضرب ابيه هذا ما عرض
لا تمام هذا الباب والله اعلم بالصواب

قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق

سمي اللفظ المحذر منه
من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله
وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون
المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ
التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا واما
لفظ المحذور منه مكررا قوله وتحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني
التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك
وتقدير اتق ها هنا فيه بعض التسامح من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد
ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى
قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك انه ذكر مصدر ففي عطفه على قوله
معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر
منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات
الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر معمول منصوب
حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ها هنا
متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في مثل جاني زيد او عمرو
بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم بدا
لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما
هي في حروف العطف كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال او لا
تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذا اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة
الاثم فلو قلنا ها هنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم
على كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان يقول كل محذر معمول لمحذر او بعد
او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك
والاسد واياي والشر وراسك والسيف فالمحذر اذا اما ظاهر او مضمر
والظاهر لا يجي الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجي في الاغلب الا مخاطبا وقد يجي متكلما
كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من
الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب شاذ من وجهين من جهة
وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر ومن نوادر نحو
اياي والشر نحو لا حذف ونحوه فيكون على هذا محذرا لا محذرا قال الخليل بعضهم يقول
له اياك فيقول اياي اذا اقبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظها عن ش

يقدر في نحو اياي والشر حذر خطا يا كما في اياك وقوله اولى لكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا
وليذك لكم الاسل والرماح بحمل امر المتكلم اي لانحو نفسي عن مشاهدة حذف الارنب
وامر المخاطب اي نحو في عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون
ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي
سوا كان الظاهر مضافا او المضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل
مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول
للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون
وهو الاولى لاجتماع شيئين تكرير الاسمين مع ان احدهما كالنائب عن العامل وضيق
الوقت عن ذكر الثاني لان ذكره هو المفيد لتاكيد التحذير والتنبيه على ان المحذر منه
قريب من المحذر حتى لم يتسع الوقت لذكر العامل فاذا لم يتكرر الاسم جاز الاظهار
عند الكل وحسن لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولانا نقول ان كل
معمول مكرر غير موجب لحذف عامله وذكره اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه
المكرر لكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر
المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المذكور واذا
لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك
ثم اتقي لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاءوا
بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليها لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع
الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما مر في المضمرات فصار منفصلا
واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد
لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق
وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد
المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين
لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر
مطلقا كما ذكرت في اول باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله
وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت واياها الظاهر في كلام العرب ان المفعول
المقدم على الفعل يفيد معنى الحصر وان معنى المصنف في شرح المفصل عند قول الحاجب الله
احمد معنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد ما نعبد الا اياك وانما وجب
الحذف في الاول والثاني لان القصد كما قلنا في التحذير ان يفرغ المتكلم
سريعا من لفظ التحذير حتى ياخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور
وذلك انه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان
يرهق والمعطوف في اياك والاسد في معنى المكرر وانما وجب حذف العامل في نحو اياك
والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك ا

بعد نفسك عن الاسد وتجوي هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد بعد الاسد عن نفسك
وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد
الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان
فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه اذا استحقا
اعرابا بمعنيا الا في المعنى الذي دل عليه ذلك الاعراب الخاص من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وما جاز عليها وقولنا اياك منصوب المحل لكونه مفعولا لبعد فهو مبعد عن الاسد
وكذلك الاسد مبعد ايضا من نفس المخاطب فاشتركا في المفعولية لفعل واحد
ويكفي هذا مع انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها
المعطوف عليه الى عامله ووجه انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا
الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله ونقول اياك من الاسد ومن ان
يحذف واياك ان يحذف بتقدير من ولا نقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد
يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق
بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك
وان يحذف واياك من ان يحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان
حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها تاويل اسم فلما طال لفظ
ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور
كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الجر صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه
نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى
لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان
وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغاه له وقال الاخفش
الصغير يجوز حذف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا
لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت
حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما
حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك
لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء
منصوب باحذر وهذا قول ابن واما لان المراء مصدر ان تماري فحمل في جواز حذف
الجر على ما تقدر به ومع هذا لا يجوز قياس المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا
يمتنع ان تدعي ان الواو التي في المحذر منه بمعنى مع وقد ذكر المصنف بابا آخر مما يجب اضمار
فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو
مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه
وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر
ها هنا مثله هناك فان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك

المفعول فيه

وكذا يجوز هاهنا أن يكون الواو بمعنى مع قوله **المفعول فيه** هو ما فعل
فيه فعل مذكور من زمان ومكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل
المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لأنك إذا قلت ضربت أمس فقد فعلت لفظ
ضربت اليوم أي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس فأمس ما فعل فيه الضرب
لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فإنه لا بد أن يفعل
في يوم الجمعة فعل لكنه لم يذكر ذلك الفعل لفظا فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو
يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه
تقدير في يعني أن المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره
وأما إذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على
المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال هو المقدر بفي من زمان أو مكان فعل فيه فعل مذكور وشرط
نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان إن كان مبهما قبل
وإلا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لإبهامهما ولفظ
مكان لكثرته وما بعد دخلت على الأصح ظروف الزمان كلها أي مبهمها وموقتها تقبل
ذلك أي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان
أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة
أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان
إن كان مبهما قبل اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لأن نحو
جلست خلفك وأمامك ينتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا
وهو لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم
الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وإزاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها
وينبغي من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فإنه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل في جانبه أو بجانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد
خارج الدار كما قال ابن ... بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت
بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لإدخال المعدود في لفظ المبهم بأن قال
المبهم ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه
فإن المكان لم يسم فرسخا بالنظر إلى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارج
عن مسماه والموقت ما كان له اسم بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع فإنها
أعلام لها باعتبار تعين تلك الأماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فإنها أسماء لتلك المواضع
بسبب أشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار قوله
قوله سمي المكان المبهم مبهما لأنه لا يطلق الاسم عليه بمجرد النظر إلى ذاته بل إطلاق الاسم
عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذات المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم
بذلك الخارج وظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة أقسام
مبهم ومعدود وموقت ثم نقول ينبغي ما حد به المصنف مبهم المكان أن ينتصب على
الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار وداخلها ولا ينتصب على ما
نص عليه ... وأما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فإن هذه الأسماء تطلق

على هذه الأماكن باعتبار ما يضاف إليه وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضا نحو جانب
وما بمعناه وكذا جوف الدار والبيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في أوله ميم من زايده
اسم مكان لأنه إنما يثبت هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء
خارج عن مسمى المكان مع أنه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد
ونمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذكر بأن يقال اسم المكان
إما أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان أو لا والثاني لا ينتصب على الظرفية
إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت نحو
كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والأول ينتصب على الظرفية بالفعل المشتق
من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الأحداث حتى يقال المكان
لكل حدث كلفظ الموضع والمكان والمقام فإنه يقال مكان الضرب وموضع القتل والأكل
ومقام النصر والقطع أو لا بعيد مما اشتق منه اسم المكان نحو المقعد والمجلس والمأوى
والمسجد والمقيل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول
قمت مقامه وجلست مجلسه وأويت مأواه وسجدت مسجده وينصبه أيضا كل ما فيه
معنى الاستقرار وإن لم يشتق من الحدث الواقع فيه مما اشتق منه نحو جلست موضع
القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان
وقعدت مركزه قال الله تعالى لأقعدن لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته وأقمت مثواه وما ليس
فيه معنى الاستقرار فلا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وجلست المتهم موضع بكر
وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الأكثرون من المتقدمين المبهم من
المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية
ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار وناحية وصدد وجهة من الموقت على الجهات الست
فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الإبهام وذلك أن نحو أمام زيد في قولك نمت أمام
زيد كما لا يعين أي موضع هو لكونه غير محصور فكذا عند ولدى أيضا ولا يقاس عليه
فلا يقال هو داخل البيت وجوفه وخارجه بل لا بد من حرف الجر قال المصنف وكذا حمل لفظ
مكان على الجهات لإبهامها فإن قولك جلست مكان زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة
استعماله تحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق فإن لفظ مكان لا ينتصب
إلا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على
قوله أي الأكثرين أن يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فإن
نحو ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول
الخلف قداما واليمين شمالا في جميع الأحوال نظرا فالأولى أن يقال ينتصب على الظرفية من
المكان المبهم على تفسير الجمهور والملحق به والمعدود وكل اسم مكان مشتق من حدث بمعنى
الاستقرار بشرط أن ينصبه الفعل المشتق من الحدث الواقع فيه أو من حدث آخر بمعنى الاستقرار
كما بينا هذا واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة
الثلاثة مدلوله فاطرد النصب في مدلوله وفي غيره وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا
على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لأن كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل أي الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود

ووجه المشابهة التغير والتبدل فان الخلف يصير قدّاما كالمستقبل يصير ماضيا وكذا المعدود
يتغير بتغير القياس المساحي واما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية
لكونه متضمنا معنى المصدر معناه الاستقرار في ظرف مضمون مثل هذا المكان مشعر بكونه
ظرفا للحدث كدلالة صيغة اسم المكان فالمكان مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب
والمقتل والمنصر فان مضمونها اعني الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار في ظرف فهو
لا يشعر بالظرفية وانما لم ينتصب مثل هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع
فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله
تعالى فاقعدوا لهم كل مرصد لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى
الاستقرار فلا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة
واما انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه وبت مبيته فلكونه متضمنا المصدر معناه الاستقرار
في ظرف مضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل والمحرم لم ينتصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قوله
المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل يتعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشأها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين يكون من الازمنة الثلاثة
لا على المعين المراد ههنا اي المخصوص كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل
لما كان يدل على المكان المبهم يتعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل
على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا
العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا
على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان ليس مطلقا بل بالشرط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه
اما مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قابلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس
والمثوى كما مرّ وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في
الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت
وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اعني في معها
في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند س وقال الجرمي دخلت متعد فما
بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزم معها
في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا
بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك
نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب
وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا فرجحان كونه لازما متعين ثم قال على الاصح واما نحو
ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم ذهب وكذا قوله
فلأبغينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض
وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد نحو كاد

يلحق

يلحق بالقياسي نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة النعاف ولا
باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما
يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه
الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان وان لم يمكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه
والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا للمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول
من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة
او لا كاول يوم من رمضان او يوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص
كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من
رمضان جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم
الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فقولك كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
ان لم يكن صالحا الا للبعضية فقولك نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد وليس
كلما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما يصلح لهما وهو المختص
المعدود اذا كان جوابا لكم استغرقه الفعل وليس ايضا كلما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا
لمتى كالمعدود الذي لا يختص نحو ثلاثة ايام وشهرا وسنة فما لا يصلح الا جوابا لمتى
المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلاثة ايام
وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال س الدهر والليل والنهار معرفة باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه
النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار
او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال س اسماء الشهور
كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار
والابد اي تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك
قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر يستغرقها السير ولو اضيف اليها
شهر صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا
الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه
الثلثون يوما قلت اليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى
كالعشر الاولى من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي
الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا
بتقدير في او مجرورا بمن ومذ نحو متى الى وحتى ايضا وينجران بالى ايضا مع عدم تصرفهما
ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن
بيننا وبينك حجاب واما خرجت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف
من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الانجرار بمن بمعنى الاول اكثر الظروف المبنية
لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يأتي
في المركبات وقد يجيء حيث واذ منصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد

بعد اذ نجانا الله ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذا غداة وذات العشا وذات الزمير وذات العويم وذا صباح وذا مسا وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة فهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم
عزمت على اقامة ذي صباح ۞ لامر ما يسود من يسود ۞ واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجي في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة تجي في المركبات وسيجي ذات مرة واخواته تجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا اصار الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم اتاه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم اتاه ومعنى التصغير لتقريب زمن اللقا اي بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة من غير من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكرة وسحر وسحير وعشية وعتمة وصباح ومسا ونهار وليل واعني بالتعيين ان يريد غدوة يومك وبكرة وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا علمين وقد لا يريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجي حكمهما فيكونان اذا متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا اداة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما للطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد لها اما من العلمية واما من اللام او من الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تصرف فتعريف هذه الاسما اذا كونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البنا اذ لو تضمنتها لبنيت بنا امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من تقاعد عنهم المتهدد ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سوا كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول فلا وجد سحر من جملة هذه الاسما المعينة ممنوعا من الصرف اضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرة ومسا وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها مثونة اتفاقا الامام عن الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة فهما ان كانا معينتين مع العلمية الا ان تلك العلمية هي الجنسية كما في اسامة وتذكر في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة الى ان الخليل كان يعتد حكي ايتك اليوم غدوة وبكرة منونين والجوهري عن القاهر عتمة وضحوة معينتين كسحر في منع الصرف لا ان سماع للاولى منعه اذ لم يسمع الا منونين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة نحو اما الضحى اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما العلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما

كما في ضحوه نحو اتيتك اليوم غدوه وبكره وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكره وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما انهما كذلك علمين للجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا اداة تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع ولا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعدية وغيرها فلا تنس اذا عدم تصرفها فهذه الظروف الثلاثة غير المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم يكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول ويوما من الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة ورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وحنتل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة ~~منقول للتعريف من غداة~~ وغداة في الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جا غدوة جنسا في القران في قراءة من قرا بالغدوة والعشي قال ابن السراج والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمول عليها لاجتماعهما في المعنى وفي التثنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهو علم جنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر ان بعض العرب ينزع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاه سيبويه لا يرد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا

وَمِنَ الظُّرُوفِ المُكَانِيَّة

ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين ولا اضافة وحوال وحوالي وحول وحولي واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات الست متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ۞ صلاه وريب وسطها قد تعلقا ۞ ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام مثنيان اخران

علم مرتجل ح

اخريان

هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية
وللخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى الخاطب قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيهما بهذا المعنى
نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه الاخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله
تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة انتهيتم ولا اطلب الله الذي
هو خلقهم ووراهم فحصر كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه فهما يلزمها الظرفية
عند من صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك
حديثا ناعم البال افرعا اي زمانا حديثا وجوزي لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف
نحو قولك سير على الفرس ملي من الدهر وقريب ومليا و[illegible] قريبا واما غير من فانهم
اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب
ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما
ذكرناه فسماعي واعلم انه قد يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني حزر
جزورين وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان حزر جزورين ومثل زمان
ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف
المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار المضاف وذلك
لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما
بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مقدما يكون
اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله
اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان
نحو مشيت غلوة سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع
النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام
مضافه الذي هو مصدر اضيف اليه الحين قايم مقام مضافه الذي هو
حين نحو لا اتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت
حاجتها الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور
قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا
عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه
نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار
وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سوا ثم فرعوا على
هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق المتعدي
الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما فان المتعدي الى ثلاثة
محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي
الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى
اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا
والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في
الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار
مفعولا به من غير واسطة في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له

هو ايضا

هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه
بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اي في
واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس
بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وذهبت الى عمرو مررت
زيدا وذهبت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط
المعينة لكل واحد منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين
واما قول المصنف في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه
اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة
هذا هاهنا ظرف اتفاقا لدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر
الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا لنصب والمضاف اليه المصدر
والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا على ان جميع المفعول فيه
هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب
زيد وكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول
فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه
مفعولا له ويقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون
غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم
الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام
فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله
باكرت حاجتها الدجاج بسحره اي جاءتها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الظرف ليس
بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمر
وعلى شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار
او بممتنعه كما في المفعول به اذ هو مثله كما ذكرنا والاول نحو يوم الجمعة في جواب متى
سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الان اي
كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسبما
ذكرنا في المفعول به مفصلا انما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو أيوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة
سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه وليوم الجمعة سر فيه او لا تسر فيه ومثال
لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار
ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم
الجمعة سرت فيه

قوله المفعول له

هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب
جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر [illegible] له فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه
وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت

ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب مفعول له الضرب الا انك لم تذكر الضرب
في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في
المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد الذي
بنحو ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت يوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف
مثالين للمفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا
وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم
وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك املاحا لحالك
وذلك لان الغرض المتقدم وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى
العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه وهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة
من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس معلولا له كما ظن بعضهم نظرا
الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا
يطرد في نحو قعدت جبنا وحمل المفعول له علة لمضمون عامله مطرد لان التاديب
علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يوذن بكونه علة لان اللام فيه للتعليل وهي
تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه
ان ما سمته النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى
من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه
ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا
وضح ان يقال الضرب هو التاديب وصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل
هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن
ولا يقال القعود جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك املاحا لحالك ما لا عطاء او النفع
او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاملاح بل بيانه الاعطاء او النفع كما صرحت به ولعله يقدر
في مثله نحو قعود جبن ومجيء املاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ردا على
الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
وكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك انه ضرب تاديب ايضا يفيد معنى
للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني فاي منع من ان يتوافق المعنى
المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول
حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول انما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى حذر الموت محاذرين الموت لكون
الاضافة لفظية ولا يطرد ذلك في نحو قوله ورغل المحبور والهول من هول الهبور
الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي رغلا رغل المحبور ومهولا الهول
على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب
البصريين اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغير المذهب الاخير
قوله وشرط نصبه تقدير اللام انما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم
مفعولا له نحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر

المتأخر

علة مفعولا له

٨٥

عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير
وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان التسمية فعل له الحق
لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع الشرائط
بحده الصحيح على اصطلاحهم وما ذكره المالكي هو المصدر هو المصدر المقدر باللام
المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان بوجه ما ويعني بقوله بوجه ما ان يكون
اول زمان الحدث ومعنى يشاركهما في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب
والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم ويشاركها في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان
المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب
ابتغاء للهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل به مفصلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في
ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هاهنا حدثان في الحقيقة حتى يشركا في زمان
بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب
هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة هاهنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب
لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني
التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل
هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ابن نومته من
زنيته لم يقم الشفيف منه ما النوى وانما نصب هذا المصدر لتسميته العلة
الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هما كما بينا وبعض النحاة لا يشترط
مشاركتهما في الفاعل وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل
على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة واعطاه
الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي
للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما لا يكون حالا من الفاعل
وكذا انجاز العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور
مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول يعني الامر الا الفزع والشر
ليس بفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة
على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم
في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول
له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل
كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين في المفعول له فانه يشترط كونه مصدرا لدخوله في
قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه لم وان يكون
من غير لفظ الفعل لانه على ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل
على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي
ولا ينبغي حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها
تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه
اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك
وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب

مضاف

مما شرط

قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك عند تقدير المضاف المذكور بل
جوز حينئذ سمنا ولبنا وظهران المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف ثم المفعول
المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من
افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل بصور اي يكون غرضا ولا يلزم
كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المصنف انما شرط لجواز حذف
اللام الشرطان المذكوران لان علل الافعال كثيرا ما هي جامعة للشرطين فصارت
مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام
المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب
تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت الحجاج قاض عليه وكذا قول حاتم
واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت
وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كونه
البيان بنكره فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذكر اللام الا ترى الى قوله تعالى
فظلم من الذين هادوا حرمنا واللام للسببية ها هنا كالكلام قال المالكي اذا اتصل
الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران
في المضاف هذا قوله والاولى ان كان ذكره على السماع ولا يتعدى **قوله المفعول**
معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى
قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عما يصاحب معمول غير الفعل كالابتداء في نحو كل
رجل وضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا
مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد
بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم
ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا
نظرا الى العرف في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه ونقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك
واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه
هو العطف وانما يعدل لما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة
لان العطف في جائي زيد وعمرو يحتمل مصاحب الرجلين في المجي ويحتمل مجي احدهما
قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو اظهر قوله فان كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف
تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو
وان لم يجز تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم
ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو
التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا

واصل هذا

واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى المعية
قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى
الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب
متمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي والاولى
المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل
اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك
قلت جاء البرد ولابست وصاحبت الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل
وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية الواو في كونها غير عاملة
ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصب في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب
الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في
الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا
اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل رجل وضيعته
مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف
ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان
ها هنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد
وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب
وذكر ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب
الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا
يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك
زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه
غيره استدلالا بقوله ما زلت اسير والنيل الماء الجاري ولم ان يقول
ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترنت بما يصح منه السير كقوله
تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال
وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حد
جري في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ما قيل ولا يجوز
العطف استوى ها هنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة
في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ها هنا مقياس
تعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم وما لك لانك
لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحالك
فانت وما لك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما لك لقيام
القرينة على كل المحذوفين وقريب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف
والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما ياتي في
باب العدد وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقترنان

و المعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه
ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فليفعل جزاءك
عليه لما عملت من تركك مكافاته للمحسن فانت وربك اي انتما متقاربان فانا لا ادخل بينكما
ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف
وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فحمله عنده على حذف خبر المبتدا
من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم
وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب
مختارها هنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد
بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجي في باب
العطف قوله وان كان معنى اي وان كان العامل معنى والعامل المعنوي
على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار
والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك بمعنى ما فعلك وصنعك فهو
بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك
ونحو ويلا لك وويلك وويل لك نصبا ورفعا لان الويل بمعنى الهلاك وفي
المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرا ونفسه وشانك والحج لان
جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على
ضربين وذلك لانه اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو
وما شان زيد وعمرو فقال المصنف فالنصب ممتنع والعطف واجب فيه اذ هو الاصل
فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب
وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا
لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز
النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني
نحو مالك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون
في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة
واما في السعة فيجوزونه لتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا
لضعفه فقال المصنف هاهنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف
وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى
لوروده في القران كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة
وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا او ما لزيد وما شان زيد
وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع
وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما
معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واباك
لفوات ما الاستفهامية وقال س تقديره ما شانك وتناول ملابستك زيدا ومالك
وملابستك عمرا او ما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال
السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما تصنع لان هذا ملابسة ايضا

لانه قوله شانك
صح

يعني ان س لا يريد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر
العامل مع معموله كالموصول مع صلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء
البعض الاخر كما يجي في باب المصدر وانما قدر س بهذا التبيين المعنى فقط لا لان اللفظ
مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك
هاهنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جا بعدهما نحو وزيدا دل على ان
الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى
الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما
كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بملابس كانك
قلت مالك ملابسا زيدا والواو دالة على معنى الملابسة وانما اركنا هذا تفاديا مما لزم
س من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما انابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بعدها اذ لا
يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مثل مذهب عبد القاهر
في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون فيه ما يعمل عمل الفعل الناصب
في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التحدي
في المفعول معه فيه هنا العطف اولى بلا خلاف فان قصدت المصاحبة لعدم الناصب
وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما على الفعلية
قال س اذا نصبت ما بعد الواو هاهنا فعلى ضعف وتقدير كان بعد ما الاستفهامية
ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز
حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به وورد المبرد تقدير س وقال الاعلى لتخصيصه ما
بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي قصد س بمسئلة التخصيص وانما اراد التمثيل
على الوجه الممكن والتمثيل ليس حد الا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي
منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه
في لحاف اي كنت واياه في لحاف لعدم نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
وذلك لاشعارهما وليت بالفعل بانهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك
فالرفع فيه واجب وان قصدت المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري
نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن باشاذ وجب على كل مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه
هذا كله بنا على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر
عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فنقول
العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته
لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله حكمه
لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا
منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى الحاصل للواو اي العطف ومنع
ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى

كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فأجمعوا أمركم
وشركاءكم لا يجوز أن يعطف شركاءكم على ما قبله الا بتقدير فعل لأن الاجماع لا يتعدى
الى الأعيان لا يقال أجمعت زيدا فيكون انتصاب شركاءكم على أنه مفعول معه وقالوا
يجوز أن يكون الواو للعطف على أن ينتصب شركاءكم بمقدر أي أجمعوا
شركاءكم وذلك لأن الاجماع لا يتعدى الى الأعيان لا تقال أجمعت قوله
الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول لفظا أو معنى نحو ضربت
زيدا قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو
جاءني رجل عالم وإن بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على أنه
لبيان هيئة فاعل إذ لفظة عالم هاهنا مثلها في قولك زيد رجل عالم
مع أنها مبينة لخبر المبتدأ لا لهيئة الفاعل بل إنما علم كون عالم في جاءني
رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فإن راكبا في قولك
جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا موضوع للدلالة على هيئة الفاعل أو المفعول
حتى لو قلت رجل قائما أخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل أقول لقائل
أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي أن يكون فيه ما يذكر
في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لأنه ربما
يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني
زيد راكبا أن راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج
عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذو حال الجملة الحالية وبلا ذي
حال نحو قوله يقول وقد ترّ الوظيف وساقها ألست ترى أن قد أتيت بمؤيد
وقوله وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل ويخرج أيضا الحال
عن المضاف إليه إذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وإن كان ذلك قليلا كقوله تعالى بل نتبع
ملة إبراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كأن حواميه
مدبرا خضبن وإن لم تكن تخضب وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم
حلق الحديد مضاعفا يتلهب وأما قوله تعالى النار مثواكم أي موضع مثواكم
أي ثوائكم خالدين وقولك أعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا الوصف
فالمنصوب فيهما حال من الفاعل أو المفعول فلا يرد اعتراضا وله أن يقول
إن الحال مما أضيف إليه غير العامل في الحال لا يجيء إلا إذا كان المضاف
فاعلا أو مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف إليه مقامه كما أنك لو
قلت بل نتبع إبراهيم مقام بل نتبع ملة إبراهيم جاز وكأنه حال من
المفعول وإذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا وهو جزء المضاف
إليه وكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى
دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فإن مصبحين حال عن هؤلاء وهو في المعنى كالمضاف
إليه الضمير الذي في مقطوع لأنه راجع إلى دابر المضاف والى هؤلاء فيقول مصبحين
حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف
إليه دابر فكأنه وهو حال عن المضاف إليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه

وزيد في الدار قائما صح

لأن دابر

لأن دابر الشيء أصله فكأنه قال يقطع دابرهم مصبحين فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله وكذا قوله كأن حواميه مدبرا أي تشبه حواميه مدبرا أو أشبه حواميه
مدبرا فكأنه حال من الفاعل أو المفعول وكذا في قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا
والأولى أن يقال الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد
المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل
أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب
معه ركوبه علامة إذ لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع
القهقرى لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد
تعلق الحدث بالفاعل أو المفعول فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق
وقولنا أو بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل أو المفعول المعنويين نحو
هذا بعلي شيخا وكأنه خارجا من جنب صفحته على ما يجيء والحال عن المضاف إليه
الذي لا يكون في المعنى فاعلا أو مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله
يقول وقد ترّ الوظيف وفي قوله وقد أغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير
حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء في شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع
رجوعا ثم اعلم أن الحال تكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده
نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فإذا قلت لقيت زيدا راكبا فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية
تبين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول وإن لم تكن وكان
الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا وإن
لم تقدمه فهو عن المفعول وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فإن كانا
متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو
لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة تعرف
بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وإن
لم يكن فالأولى جعل كل حال جنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف
جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد
وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول
على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب
صاحبه ويجوز عطف إحدى حالي الفاعل والمفعول على الأخرى كقولك لقيت زيدا راكبا
وماشيا قال وإنا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور
وهو الحق أن يجيء لشيء واحد أحوال متعددة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا
أو غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤوما مدحورا كما يكون في خبر المبتدأ ومنع
بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو
مدحورا حالا من ضمير مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه
للقياس وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار

امس
النعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست
وقت الظهر وامامك وسط الدار واما بتقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله
مزوءًا مدحورا او متضادين في محلين غير مترجين كما في اشتريته ابيض اسود او مترجين
كما في اشتريته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير
اما نحو اضرب اما قاعدا واما قائما وكذا بعد لا لاتفاق تكررها في الاغلب كما يجي في لا التبرئة نحو
جاني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاني زيد لا راكبا قوله لفظا او معنى حال
من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين
اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا وهو في المعنى مفعول لمدلول
هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من
جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد ان اولنا تشابه خارجا سفود شرب
وان فسرناه باشبه خارجا فهو حال عن المفعول اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب
ولا نفسره باشبه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف
في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير
في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستتر كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا
ولا كلام في كون راكبا حالا من الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد
الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه
يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته
كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما وعند من جوز عمل حرف
التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا
وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك في الدار قائما ولعلك
جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحالين
بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون مضمونه هو المقيد
وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه
من دون لفظ ذا العلة نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم
الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما
ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لا تشبه
الفعل نحو لعل وكان وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا
يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا
ومعنى لا تعملان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمال العرب لا تعلله قوله وشرطها
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاول
انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على
ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب
في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني

وضعها اولى

٨٧

وضعها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشي اولا
ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اذا وقعت المعرفة حالا لان التعريف
عبث ضايع ولم يوول النكرة ذا الحال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع
الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا
مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر
والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك ومعرف بالاضافة نحو افعله جهدك
وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال ابن الحفا معارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعايدا والطاقة
بمعنى الوسع وكذا الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وجدتك
حذف الّنا القيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واقام الصلوة والوحدة الانفراد
ويجوز ان يكون الوحدة والحدة مصدر وحد يحد نحو وعد يعد وعدا او عدة والجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفرا هو بفتح الجيم المشقة
وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه يتعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر
بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عايدا على مبداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا
لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه الاستمرار على ما يفعل اليد بل يرجع الى
ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك ولا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبات على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله
مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده كلها
مضافة الى الفاعل وبعد هذا حذف العامل وجوبا كما مر في المفعول المطلق فقامت المصادر
مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف
نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه قوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد
ويروى فاوردها العراك فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ونغص
البعير اذا لم يتم شربه يعني نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف
على انه لا يتم شرب بعضها لكلا بالمزاحمة واما قولهم جاوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع
مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا
وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى
في ثم الحق عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى
فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما
قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في واها
لبيك سواء وكذا ينبغي ان نقول في يدا بيد اي ذو يد بيد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا
قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم جا رجل خير من امراة اي كل رجل

كقوله تعالى علمت نفس اي كل نفس وكذا بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب هاهنا الجزان لتعلوطهما الاعراب وقال
الخليل يجوز ان يؤتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما
كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ وجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه
منه للتنكير لئلا يبقى المعرب على حرف واحد ونحو جاؤا الجما الغفير قال المتنبي
وتبلني على حرف فما الغفر فحذف المضاف اليه وابدل من الواو سيما لئلا يبقى على حرف
وهذا شيء ندعو من استطراد او ان اصل الكلام مبني على ان قولهم قضهم بقضيضهم
ليس كوحده وجهده من الاحوال المعرفة في الظاهر والمعدا الى ما كنا فيه من ذكر
حال وقضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل وقضهم تابعا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جا القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم
ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جمله فيعطى جزؤها
الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جا قاضهم
مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى
ضد معا في قولك جاؤا معا كما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على
الظرف اي في زمان واحد وكذا اختلف في وحده في نحو جا وحده اهو حال اي منفردا او ظرف
اي لا مع غيره وجا وحده مجرورا في مواضع معدوده فريع وحده ونسيج وحده اي
انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال
فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده في المعجب برايه ويقال جاء على
وحده اي على انفراده وعلى بمعنى مع نحو وحده لازم الافراد والتذكير والاضافه الى
المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكوره والمعرف ظاهرا من المصادر اما باللام
نحو قولهم مررت بهم الجما الغفير والجماء الجم وهو الكثير يقال امراة جما المرافق اي كثيرة
اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الفاعل اي الساترين بكثرتهم وجه الارض
حذف التا منها لان فعيل بمعنى الفاعل كفعيل بمعنى المفعول كقوله ان رحمت الله
قريب من المحسنين وهو صفة الجما اي الجماعة الكبيرة الساترة والالف واللام في
الاسمين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني ويقال ايضا
مررت بهم جما غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله عليه وسلم يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول اي مرتبين واللام زايده كما في الجما الغفير وقد يتبع ما قبله على
البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافه نحو جاني الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم
الى العشره وهذه الاسما الثمانيه اذا اضيفت الى المضمر ما تقدم منصوبه عند اهل الحجاز على الحال
لوقوعها موقع النكره اي مجتمعين في المجي وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها
توكيد لمورد بما عومل بالعاملين العدد المركب نحو جاني الرجال خمسة عشرهم
وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجي في باب المعدود وقد ذكرنا في قولهم
كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش
هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال عاشيته
يده بيدي خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين عليه السلام في صفين فما بالنا امس
ونحوه

اسد

أُسُد العرين وما بالنا اليوم شا النجف فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شا النجف
ويجوز ان يؤول ولا يستعمل تاوضعا فابلا يتدبر مضاف كما قال في جهدك ونحوه قوله
وان كان صاحبها نكره وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير الاسم ذي الحال اذا اختص بوصف
كما في الحديث سابق رسول الله بين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قايما او
بالاضافة نحو نظرت الى جاريه رجل محتاله او سبقه نفي او شبهه نحو قوله وما حل سعدي غريبا ببلده
وقلما جاني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشيا مستغرقا فلا يبقى
فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جاني حلا منى وثلاث ودهن
لان المقصود تقسيمه على عددين لعددين في حال المجي والوصف لا يفيد هذه الفايده او كان معرفه مشاركه
لتلك النكره في الحال نحو جاني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاني راكبا رجل لامتناع توهم اذا
التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاني رجل راكبا فقد يشتبه
في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على
صاحبها بقوله لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب
الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند س فيلزم كون الضمير في لمية ذا
الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لمية عاملا
في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتدا فان قلت هذا جاز ان يكون معنى الابتدا على مذهب
س اي ان الطلل مرتفع بالابتدا هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى
على ان الابتدا الملحوظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس متقيدا به
واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي مررت مجردا زيد اي مررت به
قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت
قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي الا يتقدم
الحال على الظرف وشبهه وفي هذا اختلاف فس لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قايما في الدار ولا يجوز قايما في الدار
ولا في قايما في الدار زيد واما زيد في الدار قايما وفي الدار قايما زيد فجايزان اتفاقا ولعل
سيبويه انما منع نظرا الى ضعف الظرف فانه لا يعمل عمل الا مع الاعتماد والاخفش جوزه
وذلك على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في
الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخر المبتدا فانه وافق س في المنع فلا
يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي
فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه او على ما صاحبه نايب
عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قايما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بنا
على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا
ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بنا على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال
متاخر عما صاحبه نايبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قايما وفي الدار قايما زيد ودون في
الدار زيد قايما فجايز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا او مجرورا
فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك
لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موقعا لا يقع غيرها فيه نحو ان البنا ايا بهم قالوا

قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فيه حال والعامل فيه بستين والعامل
المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى
المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف الندا واسما الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه
والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسما الافعال كل ذلك لضعف مشابهته الفعل
لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله
كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بهذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن
بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا
يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما نحو قولهم هذا
بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما
فسيجي الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجي ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله
والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله
فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر اي من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف
العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتدا والاولى
المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله
فلا يقال والشمس طالعة جيتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا
على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصوله وما في حيز الصله لا يتقدم على
الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان
تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها متاخرا عن الموصولات
ايضا غير جائز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول
وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجرده ان ضرب زيد هندا
ولا ما مجرده ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جا زيد فانه يجوز
الفصل اتفاقا قال المالكي وكذا اذا كان العامل مصدرا بلام الابتدا فلا يجوز ان زيدا
راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لاسير لان اصلها لام الابتدا
كما يجي في باب القسم وانا لا ارى منعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا
لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون واذا كان العامل مصدرا بلام
الابتدا ولام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر
والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقدمه على اللامين لا يجوز لان
لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع
المذكوره فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جا زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا
بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار
خاصة سوا كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في
شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند

الاخفش من جميعه على الظرف وشبهه بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في
الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على
الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التمني والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم
ان الظرف اذا وقع خبرا لما هو مسند في الحال او في الاصل وجا بعد الجملة حال وبعدها
تكرر ذلك الظرف واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مسند في
الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه
على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما
انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون لا يجيزون جعل ذلك الحال خبر المبتدا بل يوجبون
انتصابه على الحال كما في الايتين قالوا لانك لو قلت زيد في الدار قائم فيها لكان الظرف
الثاني بلا فائده ويوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين به لم يكن للثاني فائده واما عند البصريين فالحاليه راجحة على الخبريه لا واجبه لان الاسم
اذا يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر
الذي بعده والثاني تاكيد له والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر
غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبريه الاسم الذي يلي المبتدا
الذي يلي الظرف واجبه عند بعض نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك
الخبر واجاز الفرا والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو رغبة فيك حاصله في حال رغبته
في شي اي ان رغبته في شي فهو رغبته فيك قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان
احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وههنا ذكر تقدم الحال على صاحبه اعلم ان
الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل
فيجوزون جا راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جا زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال
على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو
الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك
لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في
الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر
لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جا راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل
فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريه فاجازوا
تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سوا كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال
التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد
وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال
مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سوا كانت الاضافة محضة كما في
قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاني مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريه يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكوره

ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة
والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكأنك
قلت اذهبت راكبة هندا فكأنه حال عن المنصوب وقال الشاعر لئن كان برد الماء
حران صاديا الي حبيبا انها لحبيب وقال الآخر اذا المرء اعيته المروة ناشيا
فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل
في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بالمضاف غير عامل في الحال
كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال
فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف
الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا
في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف
ما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا
او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في
اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف
اليه في التقديرين المذكورين كأنه المضاف ويكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا
كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على
المضاف في نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان الحال المضاف اليه لا تتقدم
على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا ومعناها نحو ما جاءني
راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه
لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف والحال الحصر عائد الى ملابس الحال نحو
لقيني شاتما زيد اخوه **قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا هذا** رد على النحاة فان جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا
في رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق
فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا متبسرا اطيب منه مترطبا اي كائنا بسرا
او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اي دالة قال المصنف هو الحق لا حاجة الى هذا
التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل
فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد على من اشترط اشتقاق
الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق ومن
الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي
الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها
موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا
بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في بعض
ايام صفين فما بالنا بالامس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي
بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وفي تأويله مثله وجهان
احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب

بما يصح

بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك
وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم
لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما
وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزا قسطا وينصب ذلك القسط
على الحال ويأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر
نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما
في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني ونحو ذلك نحو وصفت عنده
الدنانير دينارا لدى كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزء اول الجملة الابتدائية
على ما مر بيانه ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا
ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يأتي للتفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء
او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا وامضوا الكبكبة ثم الكبكبة مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها
حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما
والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا
بنفسه او بغيره باعتبار الطورين او بدونهما نحو هذا بسرا مثله رطبا وهذا بسرا هذا رطبا
واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا
ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما
عليهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد اجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ
من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والبسر ايسر بسرا اطيب منه رطبا
والعامل في مثل هذه الصورة افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في مثل هذا بسرا
للعمل وذلك لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة
بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي
شيخا تقيدت ولم يقع الا حال الشيخوخة والمجي في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال
الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية
واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد
الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بحال
وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل
في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال
معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص بهما نوعا من تقيدهما معا
ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحد ولو
سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحد لم يلزم منه استحالة
تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالجواب ان يقال ان العامل في الحال الاول ايضا افعل
التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول اما

مما يدل على حدثين نصا عدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين
يقعان معًا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد
عمرًا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر ويقعان معًا ويتعلق كلاهما
بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها
من منصوب الآخر سواء كان مفعولا به او ظرفا بلى قد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد
قائما وعمرو قاعدا مفعولا له وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا
او ظرفا هنا نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا
يختلف زمانهما لان الفرض وقوع الحدثين معًا ويتميز مستقراهما ايضا نحو اختلف
اهل البصرة الآن واهل الكوفة الا الكسائي كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز
تعلق كل واحد منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه بغير حدث
الآخر في وقت آخر ومكانا آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل والة التشبيه
نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف المضروبين والوقتان والمكانان والحالان
مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ
اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا
وكذا الة التشبيه يدل على ضربين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل بصيغته على الحدث بقوله تعالى هم
للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان اي يزيد قربهم للكفر على قربهم للايمان لان التفضيل يدل على حدثي
الفاضل والمفضول على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن
من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما الة التمثيل فلا يدل بصيغتها على حدثين
معينين بل يدل بمعناها على مطلق الحدث وذلك ان معنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت
اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت والحالة والذات عبارة عن كل
حدث لازم او غير لازم كالحسن والجمال والضرب والقتل ونحوهما قال كدابك من ام الحويرث
قبلها كمتعلق من ام الحويرث قبلها فكنى ولم يصرح فلا جرم لا يتعدى الا الى الظرف
او الحال ولا يتعدى الى المفعول به وان كان بحرف الجر كما يتعدى اليه افعل التفضيل في قولك زيد لعمرو واضرب
منه لبكر ومنه قوله عليه السلام انت مني بمنزلة اي شبهه وانما عدي بمن لكون معنى بمنزلة
فلان قريب قربه او بعيد بعده ولقوله في البعد ما تولى مني بمنزلة الثريا من المتناول فانه يدل
على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها وطرفاها حالتان
متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة
مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت
والظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال
او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك من ام الحويرث
قبلها بدابك لما كان بمعنى كمتعلق فكنى ولم يصرح وقد يقوم مع الة التشبيه قرينة تدل
على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرء القيس بدابك
لما كني به عن التمتع وكذا قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب

هرون

مضروبيهما

هارون من موسى قال او لقد تركت فلا نطقي غيره مني بمنزلة النجم المكرم ونقول ما مولى مني بمنزلة الثريا
من المتناول اي بعيد مني بعدها منه واذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل
التفضيل والة التشبيه يجعل متعلق كل منهما من المفعول به والحال والظرف بجنبه الزم اي
يكون متعلق كل حدث بجنب صاحبه ففي الحال زيد قائما احسن منه قاعدا او زيد قائما مثله قاعدا
وفي الظرف زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت وهو يوم الجمعة مثله يوم السبت يجعل
متعلق حدث المفضل والمثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا يقدم معمولاهما
مع ضعفهما ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال زيد احسن قائما منه قاعدا كما تقول ضرب زيد
قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس واضعف منه ان يقال زيدا احسن من عمرو قاعدا قائما
وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مضى في اول الباب من نحو ضرب زيد قائما
قاعدا وقاعدا على حال من المتكلم ويأتي فاعل وتفاعل ونحوهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد
بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فيقال تفاضل زيد راكبا على
عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا وراني زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في
افعل التفضيل والة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر القضيب اكرم منه الجار وعمرو قائما
احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت
جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما
دفعا للالتباس وحرصا على البيان فهذا يقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير
المستكن في افعل وفي الة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه
السلام في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي امه وبعدها كما تقول
ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمر قائما
قاعدا وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في ضربت زيدا قائما
قاعدا قال المالكي ومن الاحوال المتناسبة غير المشتقة المصدر الذي بعد اسم مراد به الكمال
نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا
راي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي اراه ان المصدر في مثله
تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه
انك تقول هو فارس كرا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا
مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل وعند ش لا يقاس في شيء من المصادر يقع حالا
ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته
فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في
المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة
وبطاء ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف
انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكا ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش
والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته
اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها
على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف بمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كما في الصفة

وقعت مصدرا في نحو قمت قياما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال موكدة كما يجي ولا يمتنع
ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا يطرد الا فيما سمع كما مر في خبر
المبتدا وقد جاء الحال منه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهيهات يقاس عليه كما مر ومنه
بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكره عند مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين
او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جا لا حال كما يجي في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة
خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير
وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجي بالحال
تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان
المجي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمه
قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما ايقاعية او طلبية والاستقراء
وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها وكيف تخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع
بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه
قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا
فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال يجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط وصدرت
الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليوذن من اول
الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو
لان الخبر يتم الكلام وما بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها
لمعنى فيه كما تقاس تمامه واكتفي في ثلثتها بالضمير بلا واو وتصدر الصفة والخبر بالواو اذا
حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل
الا وهو فقير واما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله
بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة
لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير
صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في
معنى المفرد اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة لا مفردا
وان ادت معنى المفرد سواء وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به
الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله
خرجت مع البازي علي سواد فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط
في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد
الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك
في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا
على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي معنى مستقرة عليه يريد انه

ليس بجملة

ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا ولذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد
جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في
تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقته بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل
وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان
مفردا لم يجز الواو وايضا نقول العينية وعليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل
عليه او وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان
كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد
الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل
على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما
وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم
الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا
ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين
كما يجي فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وقد
شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا وشرط في المضارع
الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما فان قيل انك اذا قلت
مثلا اضرب زيدا غدا اركب فان يركب فيه ليس حالا الا بالنظر الى وقت التكلم حتى يناقضه
علامة الاستقبال بل هو حال بالنظر الى الضرب المتوقع فهلا جاز معه دليل الاستقبال
قلت الامر كما ذكرت الا انهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال فيها ظاهرا وان لم يكن التناقض حقيقيا لما ذكر السائل
ولمثل هذا الى وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان
تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا اركب لفظ يركب حال باحد المعنيين
غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه اي المصدرة بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض هاهنا
حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان
حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجي
هاهنا للفظ قد لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك
قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع
المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع
الواو والضمير والاكتفا باحدهما صارت سبعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد
وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد لا يركب غلامه ولا
يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد
ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو
كان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى لضرب وكما ان ضرب لما وقع

الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى
الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي
واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير
واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة
والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع
موقع المفرد ودخول لا لا تغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا
جاز ان يرني لا ازرك وفلا ازورك كما جاز ان يرني ازرك وفازورك ولكن
تقول كنت بلا مال يكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع
المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما
شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينبغي
المضارع حالا بلن كما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهره او مقدره
قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفرا لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهره
او مقدره استدلالا بنحو قوله • كما انتفض العصفور بلله القطر • وقوله تعالى او
جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم اوجبوه كما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي
في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهره ومقدره والاولى
انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حالا لسمع
معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه
بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول الا في الاغلب الاكثر
على الاسما فهو بتاويل الا مكرما لي وصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد
نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا
مدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله سار حلك الاوله نفس امارة ولم
يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع نظر فان كان
مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدره واجتماع الواو وقد حسن اكثر من
انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج
ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابد منهما لقوله • يقول وقد تر الوظيف وساقها
الست ترى ان قد اتيت بمويد • ولا يقال جاءني رجل قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو واجاز
الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع
والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل
كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه
وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا
او وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا
فقرينة ما كان جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم

ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غير الاستفهام
كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ومن المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازدياد ثمن
او غيره شيا فشيا مقرونة بالفا او بثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او بثم
زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي آخذا في الازدياد يقال هذا في
ذي اجزا بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل
يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراة زائدة اي
كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا
قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب
في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى
وقوله • افي السلم اعيارا جفاء وغلظة • وفي الحرب اشباه النساء العوارك •
وكذا قوله • افي الولائم اولادا لواحدة • وفي العبادة اولادا لعلات •
وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة هذا الذي ذكرنا
مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسما منصوبة على الحال ومذهب
س وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك
تحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى
تحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات نصبت توبيخا
على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس
واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس بقلب القوم قائما
فهو عند السيرافي حال مؤكده واما عند س والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة
مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انها اخبار للمبتدا
مقول اتميمي مرة واقاعد قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله
والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا مما هو حال كثرة استعماله قوله
ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال
ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا
وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراة النصب في الاربع
وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذا
اكثر من توافقهما والاولى ان يقال ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة
مقام المصدر على ما هو مذهب س في اقاعدا وقد سار الركب واما
المؤكدة فلست تفيد معنى عاملها كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية
وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين وتجي اما لتقرير مضمون الجزء وتاكيده
واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا
بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو
شجاعا اذ لا تقول مثل الامن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار

خاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك
نحو انت الرجل كاملا او تصاغر في نفسك نحو نحن المساكين مظلومين وانا عبد الله
اكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو
انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله
لكم اية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا فقولك مظلومين واكلا ومرحوما
ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا
وسفاك الدماء واية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك
عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي
للاستدلال على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يوكده
بمصدقا كذلك وليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون الحال
لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القران فصار كانه هو وكذا
المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في الموكدة التي بعد الاسمية
فقال بعض العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه واثبته عطوفا يقال
حققت الامر اي حققته وعرفته اي الحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى
لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه موولا بمسمى نحو انا حاتم
سخيا وليس بشي لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا
اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا
وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه
نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك
مما لم يثبت نظيره في شي من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل
معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه او لغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا
وليرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كانت جزاها جامدين جودا
محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل
الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم الموكدة على جزئي الجملة
ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال
مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف
اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما
تقول في الخمر لا تاتي الا راكبا وقد تلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
وقاطبة ولا يضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير
حال وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة واشباههما
وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وقد سلمنا
ان الحال يخرج عنه لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا

القهقري في قولك رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي
الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي
الانتقال الى ما ابتدات الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل
او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد
الرجال فيذكر احدا وصافه تميز عما يخالفه كما يميز بطويل عن قصير فطويل
اذن يرفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما قرره المصنف من الذات المذكورة
وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب
في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا
سوا ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب
لان معنى النصب والجر فيه سوا وكذا يدخل المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال وله
ان يعتذر عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل
بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه فيه نحو اذا كان جره
احف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب
ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكن لم ينتصب لعروض قيامه مقام
الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخا قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع
الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس لوضع
الواضع فان الذي نشا منه لوضع الواضع انما يكون لان يوضع الواضع لفظا لمعنى
مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق
اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام
عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل
الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو
الثابت ودون عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم
القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد
وساير المقادير فلا فرق بينهما اذا من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر
على انه وضعي كما فسر والحد لا يستعمل العام والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به قوله
عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي
واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان
كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية
الاضافة والا فلا ومن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر
قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظه
عن في مثله يفيدان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعل هذا عن
امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد
للابهام سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب شيئا

الى شي ء الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غير فلك النسبة اذا مصدر وسبب لذلك
التميز وكذا معنى قوله بعد ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى
صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن
نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو مصدر و
سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان
تمامهما سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذى يجى بعد تمام الكلام بالفاعل
ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق
والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا يقول التميز على ضربين رافع الابهام عن ذات
مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما
مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشى اى يعرف به قدره ويبين والمقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشيا كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق
والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة
وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض
ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك
بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبعلطه ونحو ذلك من المقاييس ايضا
فتلك المقادير المذكورة اذا انتصبت التميز عنها اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك
عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيت المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع
المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل
له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع
نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والحفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار
مبهم يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التميز بخلاف الجر فانه على الاضافة
فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين
والنونين بالاضافة وان لم يفسر تسمية البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب
الثاني على التميز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة
وفي المائة والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع
انه قد جا في الشذوذ على الاصل نحو ثلثة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب
نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه
والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التميز لكان جعلا للثلثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر
في الاغلب في العدد الذى في اخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك
لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكلام بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة
حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت فيها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر
اثبات النون فيها وحذفها وقد جا نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك
قال الشاعر وسوك قد كربت تكمل احراله بجرى احد عشرك قوله واما في غيره اى في غير العدد

وليس مراده بقوله رطل زيتا وسوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم
به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشيا اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل واما التنوين وهو
اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وطرفي كم واما بنون التثنية كما في سوان سمنا واما
بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التميز في مثلها وفي مثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت مثل الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التميز لابهام
المثل والملء اى قدر ما يملا به الشى رجلا لقد مثل زيد الفرمل ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشيا شابه الفعل اذا تم بالفاعل فصار به
كلاما تاما فيشابه التميز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يكون بعد تمام الكلام فصير الاسم التام قبله عاملا لمشابهة الفعل التام بفاعله وهذه
الاشيا التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم
كما كان الفاعل عقب الفعل الا ترى العلم لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم بنفسه تاما اى يثنى اخره اعنى لا
يجوز اضافته فينتصب عنه التميز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب
فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا وما لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة
وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاني وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا
تاوساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن
قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب في ان التميز في نعم وما
بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله اعنى من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيهما مبهما
لا يعرف المقصود منه فالتميز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة يا له مراما ما
ابعده وقول امرئ القيس ٭ فيا لك من ليل كان نجومه ٭ بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٭
وقول ذى الرمة ٭ ويلمها روحة والريح معصفة ٭ والغيث مرتجز والليل مقترب ٭
وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاني زيد فيا له رجلا
وويلمه فارسا وويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو
قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابهام
اذا في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها
ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ٭ ويلم ايام الشباب معيشة ٭
مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ٭ ولله در زيد رجلا قال ٭
لله در انوشيروان من رجل ٭ ما كان اعرفه بالدون والسفل ٭
وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله عز وجل من قايل ولقيت زيدا فاتله الله شاعرا
او من شاعر التميز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا
وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا متعلقه
فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة
هى ايام الشباب كما ان معنى كفى بزيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجى

لهذا مزيد شرح في المميز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
في من قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا رجلا والعامل في التمييز عن الضمير واسم الاشارة
في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظنن
ان الناصب للمميز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير
كما في ربه رجلا قوله ويفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بصحيح بل
الحق ان يقال ان المميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان
يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول
يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون
ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد
الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا
بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها
وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد
ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فالافراد نحو
عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا
وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او
رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس هاهنا ما يقع لفظ الواحد
المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس
قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة
انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين
بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في باب كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر
واخواته لا يضاف في الاغلب الى المميز كما يجيء في بابها قوله والاملأ وذلك اذا كان
مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي شبيهة
له واما قولهم في حسنون وجها وحسنوا وجه فليس من هذا الصنف لان المميز فيه عن
نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك ممتلئ ماء او ممتلان ماء وملان ماء
وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه المميز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون
التثنية كما ظن بعضهم بل المميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه
تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف
اليه محال اذ لا يضاف الاسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف
المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندك
رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء
هو قدر ما يملأ ولا يعني كقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار
قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو
طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو
يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة

في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل
نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك
مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويله زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه
داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن
نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول
فالتمييز عن مفرد والحق ان المميز في نحو لله در زيد فارسا وويله الحلم الشاب معيشة
عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات
الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل للمميز الكائن عن النسبة وذلك ان
يقال اما ان يكون المميز نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد
رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب المميز عنه الاسم الذي اقيم مقام
المميز حتى نصب المميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد
نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو
زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا نحو ان يريد بابا
نفس زيد وان يريد به اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه
لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو
طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما
الا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد
دارا والقسم الحاصر هاهنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه
او لا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا او لا
يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه او لا والاول
اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما
والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة هاهنا قلنا
في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا
او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته
صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا
مميز لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد المميز في هذه
الاشياء كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي
انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه المميز ان كان المميز
نفسه بدلا من المميز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب زيد وان كان
المميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا المميز الى ما انتصب
عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس
كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان

اسماً نحو جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له وللمتعلق والا فهو للمتعلق
فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنساً الا ان تقصد الانواع
وان كان صفة له وطبقه واحتمل الحال
يعني ان المميز عن النسبة اما ان يكون اسماً او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه
او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كاباً او صفة نفسه كابوه جاز
ان يكون له وللمتعلق يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضاً كما في طاب
زيد اباً فانه يصح ان يكون زيداً وان يكون اباً زيد وكذا وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة
لنفسه صفة لمتعلقه ايضاً كابوه في طاب زيد ابوه فانه يصح ان يريد بها ابوه زيد نفسه لا ولاده
وان يريد ابوه ابيه له وما كان يصح له هذا الاطلاق فان رجلاً في كفى زيد رجلاً صح ان
يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علماً صح ان يكون صفة لما انتصب عنه
ولا يجوز ان يكون لمتعلقه قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد
والتثنية ان قصد المثنى والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في المميز الذي جعلته لما انتصب عنه
والمميز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه
طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون اباً طابقت بالمميز ما قصدت اليه وهو ما
انتصب عنه اي زيد فتثنيه ان ثنيت زيداً وتجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت اباً لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت اباً فقلت طاب
زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباه جمعه فقلت طاب زيد اباء لان المقصود
مجموع وقد يلتبس الامر في طاب زيد اباً وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباً اهل
المميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما ان اختلف المميز
وما انتصب عنه افراداً او تثنية وجمعاً ولم يكن المميز جنساً نحو طاب زيد ابوين او آباء و
طاب الزيدان اباً او آباء وطاب الزيدون ابوين او اباً فلا لبس في ان المميز ليس لما
انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان المميز جنساً
نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوه فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه
ولم يطابقه لكونه جنساً وكذا يطابق ثم ما تفصله فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد
داراً او دارين ودوراً هذا ما قاله المصنف والاولى ان يقول ان لا لبس تحسن سواء جعلته
لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجهاً
وطيبون عرضاً ونحو وجوهاً واعراضاً قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفساً وقال
على علكم علياء الدراج وطبوا عن انفسكم نفساً واما اذا لبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب
اباً وانت تريد آباء وابوين وكذا لا تقول طاب زيد داراً وانت تريد دارين او دوراً
قال تعالى وفجرنا الارض عيوناً واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون اباً فانما وحد
الاب فلانهم كانوا ابناء اب واحد ونحو جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عيوناً
قال ابو طالب رحمه الله يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة
وابشر بذاك وقر منك عيوناً قوله الا ان يكون جنساً قد ذكرنا مرادهم بالجنس
هاهنا تقول طاب زيد ابوه سواء اردت ابوه نفسه او ابوه اسد فقط او ابوه ابوه
او ابوه آباؤه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوه وتريد الابوات المذكورة

وكذا تقول طاب زيد علماً مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوماً او علمين
على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالاً قوله وان كان صفة تسيم
قوله ان كان اسماً يعني ان الصفة لم يجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل
لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذاً ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل
والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً وذلك نحو لله دره اوردر زيد فارساً وكفى زيد
شجاعاً قوله واحتمل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال
فروسيته ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية فاذا جعل حالاً اختص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقاً لان معنى المميز عنده ما احسن فروسيته
فلا مدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى المستفاد من ما احسنه في حال
الفروسية وتصريحهم بمن في نحو لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قايل
والمميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان المميز نفس ما انتصب عنه بدليل
تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قايل ولله الله من شاعر ومررت برجل هدك
من رجل وحسبك منه رجلاً اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب المميز في هذه المواضع
وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع المميز عن النسبة نحو طاب زيد داراً وعلماً وليس بوجه
واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم
من المطر وهو هاهنا كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضاف فعله اليه تعالى
قصداً للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى
ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز على عامله ح
والاصح انه لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد اي لا يتقدم المميز على عامله اذا كان عن تمام
الاسم اتفاقاً وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله على ان للنوى للهجر حولاً كميلا
ضرورة واما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه للفعل صعيفة كما ذكرنا
وهو كونه تاماً كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو
لله در زيد فارساً وويل زيد شجاعاً وويح زيد رجلاً فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل
وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلاً زيد
وحبذا رجلاً عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه
انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب
زيد اباً او اسم الفاعل او اسم المفعول نحو هو جوّزه المازني والكسائي والمبرد نظراً الى قوة الفعل
العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد اباً او ما هو بمعنى
الفاعل او فاعل الفعل المذكور اذا حللته لانك في نحو وفجرنا الارض عيوناً اي تفجرت عيونها او
فاعل ذلك الفعل اذا حللته تقديراً نحو امتلأ الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ لم يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل
كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه
الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضاً اذا صار على صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في المميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه

سوا كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي حل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان
الاصل في طاب زيد نفسا لو بدل نفس طابت وانما حولت بها لغرض الابهام اولا لسكون اوقع في النفس
لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا
وتفديمه مما يحصل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض منه جعل تمييزا مستقيما وهي اصل
ملو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر
عيشه والم بطنه ورفق امره ورشد امره وبطر الحسن الوجه وعند البصريين سفه نفسه اي سفهها
او سفه في نفسه والم بطنه بمعنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه
والحسن الوجه مشبه الضارب مضمون الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا
اضيف الى شي فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب
وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه الافعل ومتعلقه نحو زيد احسن
منك ثوبا ففي قولك زيد افره عبدا زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو سيد
مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس
اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على
التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس
من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا
انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والحرس سوا نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ
في الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ٭ ابرحت ربا وابرحت جارا ٭
ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اي بالغت
وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اي ابرح جارا هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان
ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة بمعنى ما انت
كملت والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم مثل ابرز انا بان انتشر معترا لفظا فاعل معنى
المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدا لفظا بمعنى كان لفظ مبتدا لكان
معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع
المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج
اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل منهما بحد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما
مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع
اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجمعهما
في حد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد
باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا
لا نسلم ان المتصل مخرج من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا
مشروط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا المخالفة
الحمار القوم في المجي قوله من متعدد اي من شي ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه
قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما

جاني

واصل التمييز التنكير لشدة ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة صح

٩٥

جاني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن
زيد وجاءني القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثنا
منقطع سوا كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما
ظن بعضهم ثم ان الاستثنا مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا
لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثنا المتصل مخرج
ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو علي له دينار الا دانقا
للعلم بان الدانق مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في
القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجي زيد
وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحث كلام العقلا عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثنا شي كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين
في جملة الالف ولم يلبث الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير
داخل بل القوم في جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم
زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس
بشي لاجماع اهل اللغة على ان الاستثنا مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يعسر دعوى
عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة
بعضه ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد
الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثنا بمنزلة اسم واحد
فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا
اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوع
هي له مفرده بلا استثناء وهو الخمسة والا مفيد للاستثنا وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل
على شي من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثنا مخرج يبطل هذا ويلزم
مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من
استطاع لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس
مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال اخرون وهو الصحيح المندفع
عنه الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي
بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والناقض لمجي زيد وعدم مجيئه في جاءني القوم الا
زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو
منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد وزرت
غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع
منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف
اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيا من ذلك نصب كالمستثنى
تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو
جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في

في المستثنى منه بتمام احراصه بالا واخواتها انما كانا قبل الاسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاوكي ولا في نحو له على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لابد من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض اذا قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او تقدم على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد عدا وخلا في الاكثر او ما عدا او ما خلا وليس ولا يكون

شرع يبين اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثنا في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثنا في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجي واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل معنى اذ هو جز مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثنا به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف الندا نائب عن انادى وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشي اذ يبقى الاشكال عليه في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فلم اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا عنده تكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفرا الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اورده غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تعطف الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قال عزل لان من ولا الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه فيلا لا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد في موضع الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا حرف الندا دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت

تامّل

والاسد وقال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا الايراد الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منسوبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بالة الاستثنا والى مثله اشار س في كتابه في مواضع فقول عمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سوا كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسما وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثنا المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وانما معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها نفي توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثنا المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثنا على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ما لي احد الا ابوك صديقا وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا وعمرو وتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى

منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند بص تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا
قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا بها الا شيخلا الجن شاذ عندهم للضرورة وقيل بعده
ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاخر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام
المستثنى مع اله الاستثنا مقام المستثنى منه وذلك في الاستثنا المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم ياتني وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى
على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على
الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب بص لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا
وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة كما ذكرنا اولا ثم نسب الحكم الى المجموع
وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجي
في قولك جاني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون
بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه
عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم
ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم
الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتدا الا الحرف قوله
او منقطعا بعد الا غير ما في الدار احد الا حمارا — اي منقطعا
اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب
وبنو تميم يسمون المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه
نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني الا عمرا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم
الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك
ما في الدار احد الا حمارا يصح ان تجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو دوس فان تمس
دار برهوه ثاويا انسه اصدا القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فليس في
مثل هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في
المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمارا ان يقال لا احد فيها
الا حمار اي ما فيها شي الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد
ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يعتقد خلوها
من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد — صح
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته
بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون من قبيل الاستثنا المتصل كما كان في الوجه الاول
وذهب المازني انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاوني وهذا
لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس
له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم
مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول س وذلك نحو ما جاني زيد الا عمرو
وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح
الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال

عشية

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم
والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هاهنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اي من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم
فالاستثنا متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم
فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية
ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا وقوله فلولا كانت قرية امنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال في الايتين لان التحضيض كالامر
والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج
يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما امنت قرية لان اللوم
على ما فات دال على انتفائه ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شي الا سلاما
بسلام اي متاركة ووداعا قال تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ويعني
سلاما اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي تسلم
عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا
ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن شيرمان يقدران
الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب س ان ما بعد الا
في المنقطع مفرد كما مر وصل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه
جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي س المذكورين و
ذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في اي ان كان ولا بد من
العيب ففيهم عيب واحد يعني وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه
نقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة
من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثنا
كما قال بديع الزمان عيبه الا عيب فيه فنفى عن الكمال عن معاليه قوله او كان
بعد عدا وخلا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعدا الا الاخفش
فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال اي السيرافي فلم اعلم خلافا
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر س واما خلا فهو في الاصل لازم
يعدى بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد ضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل
هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثنا ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر
معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسم ليس ولا يكون واما
عدا فمتعد في غير الاستثنا ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود
في جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض
القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر
الفعل المتقدم اي جاني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى

فيكون مفسرا الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما النسآء وذكرهن بجدا مخفى
وقال بعضهم ما موؤل بالآول بنت قول وما وخلا ماعدا انما لزم النصب بعدهما
لان ما مصدرية وهى يدخل على الفعلية غالبا كما يجي في قسم الحروف وفي الاسمية
قليلا فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا
مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية
نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمى الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان
ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى
الاستثنا ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك و
فاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه
اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا
ان الاضمار هاهنا كما في قوله انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب
بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرف
باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما
اتتني امراة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف
بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم
يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثنا المفرغ على
انه قال الاحوص ٭ فما ترك الصنع الذى قد صنعته ٭ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ٭
اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثنا المتصل بخلاف غير فانها تستعمل
في المنقطع ايضا كقوله ٭ وكل اخ يا سل غير انني ٭ اذا عرضت اولى الطرائد ابسل ٭
قوله ويجوز النصب ويختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب
ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا
اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا و
موخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او موؤل له غير مردود
به كلام يصح الاستثنا والابدال فى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه
استفهام او نفى او نهى يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثنا بالا على اسم صالح لان
يبدل منه معمول للابتدا او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك
الابدال منه ما ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفى على هذا
الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم
الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من
ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذاك احد في ظنى الا زيد والابدال من صاحب الضمير
اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا
في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذاك
الا زيد بالرفع بدلا من الضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال بعض
اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى ابصرت وجب نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير

وليس بعد الاسمية / فتعين الفعلية صح

نواسخ

نواسخ الابتدا ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى عامل
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصفني الا زيد لان المعنى ما يصفني احد كلمته الا زيد ومنه
قول عدى بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا ٭ يحكي علينا الا كواكبها ٭ وترى من رؤية العين وفي
جعله من رؤية القلب كما ذهب الدرستويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية
متضمنان معنى نفى لو قلت لا اوذى احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد
ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان
المضاف معمولا لغير موجب والمضاف اليه متعدد نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه
ما في وصف معمول لغير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد فقولنا او موؤل به يدخل
نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول
ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفى قال ابو علي قلما يكون
لمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز
الرفع كما يجي في نواصب الفعل قال ويجي لمعنى اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرست
حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل موؤلا بالنفى لا يدخله
نواسخ الابتدا كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اول في الاشهر
فعلا او ظرفا لان اصل النفى دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذى حمة لم يجز على ما
قال الاخفش وقال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز
فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكايته نحو لبيد وعاقلة اذا سمي به كالجملة و
فاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل كالمجرور برب قال ابو علي
اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفي ما
قاله نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم
الزيدان موجود قال او يقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان
وقال بعضهم يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير
يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا
الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في بابه
اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او
مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه
المذاهب ثاني قولى ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك
الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذا
وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل
لان البدل لا يكون في الاستثنا الا بعد تمام الكلام وانما قد يجب الاول كلاما تاما كان
رجل موقوعا اى قل رجل يقول ذلك لان اقل يكون في المقدر مضافا الى ذلك
البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ
اقل اذ لو ابدلته منه لطرحته في التقدير فبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد
الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى
الموؤل به الكلام اذ المقدر ما رجل يقول ذلك الا زيد اى ما يقول ذلك

الا زيد وقد تجري لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله
الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز سواء القوم ان يأتوني الا زيدا
اذ يجوز المفرغ يجوز الابدال ويأول النفي في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جاء في الشواذ فشربوا
منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد وان قام احد الا زيد وكان
الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس
لتاويل التحضيض بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دال على انتفائه
ويرده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن
الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز
عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد
التطابق بين الكلامين وقولنا والاستثناء المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد
حتى كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختار القصد
التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يحسن ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذه الاتباع
الابدال عند البصرية لان عبرة جواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا
حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا
لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر
لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال
معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو
شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم
يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال
ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه
مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاء
القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام
مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف والفراء
يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا
زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب
فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا الا ان دخول
زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم
القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر في الموجب جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا درهما
وذهب بعض القدماء الى ان نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا
وكما انه لا يجوز الابدال الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم بالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع
ان المختار هو البدل واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني

رجل الا عمرو فانه يختار البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير
الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب
ومن ابن الحاجب ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر
القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محمولا على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف
بلزوم تناقض القراءتين اذا ولا يجوز تناقض القراءات لانها كلها قران ولا
تناقض في القران قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى
بها والاستثناء من لا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد
الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر
الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات فاستثنى على هذا ان ثبتت من اسر ومن لا يلتفت
ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى
بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى
من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى [illegible] يختار النصب على الاستثناء
والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم على جميع
المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد
ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله
ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب
ليفيد نحو ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات
الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم
يشتغل بالمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره
هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون
المستثنى لانه الجزء الاول وهو قابل للاعراب والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب
بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد لانا
نكون من تمام المنسوب اليه وعند امكان اتباعه اياه نحو حذف المستثنى منه و
قيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يحذف كما في الموجب
لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لمشابهته اذا للمفعول لان مرتبة المفعول ايضا
ان يجي بما لا يجوز حذفه اعني الفاعل لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع
حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي
كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين
اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم
جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا
بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر
دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه وغيره

وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يصح اذا
دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في
الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير
جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في
انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يمكن ويغلب واما
اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما
يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم
الله الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت الا
يوم كذا وضربته الا يا لسوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال
ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول
المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن
الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب موول بالمنفي كما
في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى
منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى
واداة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه
جزءا اولا صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق
من اجزاء المنسوب اليه القابل للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض في كيف
يسند الفعل المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس
تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه
فيما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان
كل المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر
اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد
والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته
الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد
الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث
المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذنة من حيث المعنى بنوع من
الانفصال وكذا الواو قد تنبيء على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا
لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما
يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وعلامه راكب
فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من
الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الا نا
الا ماء وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب
الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتى بالواو لحصول الفصل بين الموصوف
وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها
جملة وبالا فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في جحر ليس وما ليس احد الا
نحو

وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان
بعد الا كقوله على علاتها وما لكنت وما اهتديت بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ
في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا
ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا فاضلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا
فرينا اسمان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يات في السعر
بحيلها لما تقدم ان الا لا تعمل في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى
منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوك وان الا زيدا اخوك لان العامل اي
الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوك وكذا يقول من
الا زيدا اخوك ومن يستانيه ونقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك
الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم
الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال
كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من
متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستوعب لذلك الجنس كما تقدم حتى
يدخل فيه المستثنى يقينا ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع
الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقول انه يحتمل من حيث توهم المخاطب
اذ ربما يقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد و
الشروع في مقدمات الضرب فيقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك
اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت جاءني زيد
زيد لدفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث
التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمقدر المتعدد الشامل للضرب
وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتفر
الشيب الا اغترارا وقال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير
اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الشيب الا اغترارا وهو تكلف واما الاستثناء
في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ
ولا منع من كون ساير انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل
الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه
وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان
والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا
عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا
التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما
ولغيرها حتى يتعددها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا
ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي
الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذا ما جاءني احد متصف
بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من

الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا البعض ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف
في المتن في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور
حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد
للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في
الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله
في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب على الاستثناء كما
لو ظهر موصوفه فيقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفرّا يجوّز
النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدّر استدلالا بقوله
بطالني عمّي ثابتن ناقة ومالي يا عفراء الا ثمانيا
ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخّم في غير الندا ضرورة وما اجازه مردود لوجوب
قيام المستثنى مقام المقدّر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع
قايم مقامه وهو نحو ما قام الا زيدا قوله ويجيء في غير الموجب ليفيد
يعني بغير الموجب النفي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد
فللعديم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد و
قرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد مستفيد في الاغلب فامتنع الاستثناء
المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء
المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرأ
في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظروف والجار
والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي من جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع
ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدايم
كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم
وهو محال ولقايل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون منه عليها
مما لا يتناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المتضاد او
احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما حمل هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجه
آخر ها هنا في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي
بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال لاثبات خبره
ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته
نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع
نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشيء الا شيء لان من
لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد
انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء
الامر العامل وهي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما
اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربع مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور
بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة

اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل ولا رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما
تعذر الابدال من لفظ المجرورين المذكورين لانهما وضعتا لنفي ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد
المجرور بهما سوا باشرتا المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني
من رجل وامراة والا الاتية بعد غير الموجب ناقض لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب
كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل
على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سوا كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اي قيام
غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم
الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبرها المذكورين لان
عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع
عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان
كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا
في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يدعي جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب
ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو الفي سبيله وكفى بالله وبحسبك غيرها التي يجوز فيها
اي التي للتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو الفي سبيله اعني في الموجب اعمال
الباء في ما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي
المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل
وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان
زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت النكرة وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل
على النكرة لان موضعها الخبر واصل الخبر التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمناسبة ما يقتضي ان تدخلا فيه
وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع
من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر
وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال
ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد
لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل
في ما جاءني من احد الا رجل صالح فانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في
الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورتين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما
بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض
فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى
ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال
ليس مما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها
فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا
فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان
وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت

الدلالة على الزمان الماضي فنفيت مفعله كنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما
يجي ومعنى نفي كون مضمون الخبر ولنفي مضمون الخبر شي واحد في الحقيقة والمعنى وان
كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى
مانع قيل انهما لمعنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين معناهما الوضعي يختلف
ومودّاهما شي واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس ونفي معنى الكون
وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد
معنى نفي الكون في لفظ اخر وهي الجملة بعدها فيستحق ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى
الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون لمعنى ما ثبت وما حصل في نفسه
معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها لكون النفي في غيرها وافادة لفظ كان
لكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان
قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به ولم يجز
النصب في نحو ما زيد شيئا الا شي لا يعبا به فاوجب الرفع قلت في محل جر ما المجازية رايح
الرفع وذلك ان المبتدا والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت
على المبتدا والخبر غلبتهما لكن لا يسوغ عملهما بعد الا اذا كان العامل حرفا لضعفه
فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يعتد بمعنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان
زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما
نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما المجازية
في العمل لعدم لزومها احد القسمين كسائر العوامل وكذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس
ولضعفها يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل
على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع
لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر موجوع غير كثير كما في اعجبني
ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر
الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشي او شيئا الا شي وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل
قاعد ولكن قاعد كما يجي في حرفا فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع
ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير
المتكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب
على الاستثنا لكنه هاهنا اقل من النصب في نحو ما جاني احد الا زيدا لان النصب على الاستثنا
مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيد ملبس بما لا
يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل غير المختار في نحو ما جاني احد الا زيدا
واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا الا يكاد يجي النصب
في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر
مهامها وخروقا لا انيس بها ۝ الا الضوابح والاصدا والبوما
وقال ۝ ولا امر للمعصي الا مضيّعا ۝ وقال الخليل مضيعا حال مما
سكر ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله
ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثنا فيه اضعف منه

في العمل صح

في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثنا
واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل
على المعنى قولهم وان كان ضعيفا جدا على ما قال س ان احدا لا يقول ذلك الا زيد
فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احدا لا
يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى
لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما
كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع
في حيز النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الا استثنا
وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في خبر غير الموجب فلا يجوز ان
تقول قام القوم الا زيد على ان يكون الا زيد الا من القوم واما ان القوم في المعنى
في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف
من احكام الاستثنا وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا
في فا السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها
في ما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى او تابعا للمستثنى كما مر في باب الفاعل
وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف حلافا لقوم فلا يقال
ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال
ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل
وثالثها انه لا يمتنع استثنا النصف خلافا لبعض البصرية نحو له علي عشرة الا خمسة
وكذا لا يمتنع استثنا الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل
المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله
في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد
ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكل والتمام بان
يكون الناقص منه اقل من النصف ويبعد ان يطلق اسم الكل على النصف ولا يجوز منه
ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق
معنى الاستثنا وقد ابطلناه فلنرجع اليه فنقول العرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى
بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاني القوم الا زيدا ولو قلت جاني غير زيد لم يكن نصا على انه
لم يجيك زيد ولو قلت لم يجي زيد لم يدل على انه جاك غيره واذا قلت جاني القوم الا زيدا
الفائدتين وكذا لم يجي القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال
شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زايدا
على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثنا هذا الغرض
وهو متصور في استثنا النصف والاكثر فلا مانع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت
ابتدا بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا تسعة لاستهجن بلا ريب اما
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هنالك داع اخر الى تخصيص العشرة لم
يستهجن وان بقي واحد نحو قولك له علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع

شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى اولا فان تغايرا وامكن
اشتراكهما في ذلك الاستثنا بلا بعد اشتركا فيه نحو ما تاب وانب الا زيدا اي زيد تاب وانابه
ان باد فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احدا
احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرنا فان تعذر دخول المستثنى في احدهما
دون الاخر فهو استثنا منه وليه اولا نحو ما ادى وصى نبيا الا عليا وان احتمل دخوله في كل
واحد منهما فان اخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا
ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما يتعذر رجوعه اليهما معا وان تعدّ اليهما
معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثنا منه لان مرتبته بعد الفعل فكان
الاستثنا وليه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا
فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب
الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى التاخير عن المستثنى منه وذلك نحو ما
فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخر عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان الا ان
الا فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما مر وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان
تكررها للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطفا النسق ولا بد من
حرف العطف قبل الا نحو ما جاني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاني الا زيدا الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما مررت الا زيدا
الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيد الا عمرو
واما ان يكون عطف بيان نحو ما اعجبني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها
لغير التاكيد فاما ان يمكن استثنا كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون
في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو ما في المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا
في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثنا لانه غير موجب والقياس ان يجوز في كل
شفع الابدال والنصب على الاستثنا لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر على هذا وبالشفع الثاني والرابع
والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك
من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا ونقول في غير الموجب ما جاني المكيون الا
قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثنا
والبدل لانه غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك
من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا
ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي
خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك الاقرار بخمسة لانا
اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة
بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة
صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها
واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ونقول في غير

والمستثنى منه مذكور وان يجوز في الشفع النصب على الاستثنا لانه غير موجب
صح

الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون
كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة تسقط منها الثمانية يبقى واحد
نضم اليه سبعة يصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليهما خمسة يصير سبعة نسقط
منها اربعة يبقى ثلثة نضم اليها ثلثة يصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا
يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب
هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن
مقرا بشي لان المعنى ما له علي عشرة يستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا
تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر
لان البدل والنصب على الاستثنا كلاهما استثنا ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو
ما جاني القوم الا زيدا او زيد وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة علي وهذه وهو
ان الاستثنا من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا
يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم الا يفرقوا
بين البدل والنصب على الاستثنا اذ كلاهما استثنا وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا
وان لم يمكن استثنا تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا
اربعة فمذهب الفرا ههنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب
داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا
اربعة تدخل الاربعة وترد ها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثنا
بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون
من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثنا
الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة
على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنا الثاني من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما
بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثنا الاول واجرا بحوله
على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثنا الثاني لغو عند غير الفرا
لانه لا يمكن استثنا الخمسة والستة من العشرة وعند الفرا الاول لغو ويلزمه احد عشر وان كان
في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثنا مفرغا
فان تعددت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيدا الا
عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه
فلاحد المستثنات سوا كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثنا او الابدال والباقي
واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه او لا
كالساقط ومثاله ما جاني احد الا زيدا او الا زيد الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها
او لا المستثنى منه فلما تقدم على النصب لا غير على الاستثنا وواحد من المتاخرات جاز الابدال
والنصب على الاستثنا وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاني الا زيدا الا عمرو احد
الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثنا مفرغا يشغل العامل بعضها ايها كان
ونصب ما سواه على الاستثنا وجوبا لامتناع تعلق الفعل باكثر من واحد لامتناع الابدال
ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل

عن الاخفش يجوز اضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار
حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم انّ في جمع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها
يخرج من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا
الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما
جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو واي ما جاءني
غير زيد وعمرو والا خالدا ما لكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في
المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا الا عمرو ومستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج
زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم
الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال هاهنا اي جاءني غير زيد من جملة
القوم الا عمرا وجاءني غير زيد وعمرو ومن جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات هاهنا
منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني
المستثنى الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان الي[...] فلا يستقص
بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط وحده الا زيدا فانه لم ياكله فقط
بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشغل العامل به
كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا
الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منه فيهما لان الموجب لا يفرّغ
على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنى
لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير
موجب بسبب نقض الا بمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان
القوم في اللفظ في حيّز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا
تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا الاية فما يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون
في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب التنازع
العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين
مستقلين او اكثر وهذا مما لا يصح ونحملا للعوامل على المؤثر الحقيقي واما ان كانت الجملة
الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم
البصريون الا فلانا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر
قوله ومخفوض عطف على قوله ومنصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه
بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوا اربع لغات كما في المجمل القراءة فتح السين مع المد
وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر
الجزم من حرفيته حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك
واتساع وقوعه صلة لما المصدرية مطرد الكلي وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول
الشاعر • رايت الناس ما حاشى قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا •
وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وابا الاصبغ
بفتح الشيطان اي حاشا العمران الشيطان شاذ عند س وزعم الفرا انه فعل لا فاعل

له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد
يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشى لزيد تعين عنده فعليته
هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لتجردهم معها منونا كقراءة ابي السماك حاشًا لله فنقول
انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشى سبحانا قال •
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبّح الجوديّ والجمد • فيجوز على هذا ان يكون
كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى براءة وتنزيها واما حذف التنوين في حاشى لك
فلاستثقالهم للتنوين في ما على علية بتجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم
في قوله سبحان من علقمة الفاخر • ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه
لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجي في باب سوى ويجوز ان
يقول ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى
لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال
النابغة • وما احاشي من الاقوام من احد • وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا
من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لالا وسبحت
اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قولك
تلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة
قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف
فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل
في سوف افعل وكثر فيها حاش وقلنا لانه لان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل
حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه تبرئة الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه
فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتبرئة الله
سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك
الشخص مما يصمه فيكون اكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد
جاء في كلامهم الا فيما قل ما خلا ما عدا الا قبل غيرها فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوّز
الكسائي دخول الا على حاشى الجارة قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما
حملت هي عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتنفرد في غيره قوله غير مستثنى
وهو صفة اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو
مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل هو
الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه وماهية
المستثنى كما ذكرنا فحصل هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير
وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اي الا في بعض
المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما
بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان في اصلها
وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل
الكلام

ذاتا بالذات

الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في
جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما
عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجمل كالا لتعذر الاضافة اليها ولم تحمل الا على
غير الا بالشروط التي يذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا تحتمل الاعراب برح
اصلها فحمل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا
دخل غير على الاول اصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده التي صار مستثنى
تطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا
المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان نعتذر
لانتصاب غير في الاستثنا بما قال بعضهم لما راى انتصابه من غير واسطة كما كان في المستثنى
بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم نحتج الى
تحمل العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي
هذا الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محله نحو ما جاني غير زيد وعمرو وعطفا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد قال الفرا
يجوز ان تبنى غير في الاستثنا مطلقا سوا اضيف الى معرفة او متمكن لكونه لمعنى الحرف بمعنى الا
ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا اختلاف في
جواز بنائه على الفتح كما في قوله ٥ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٥ كما يجي في باب الاضافة
ويجوز ان يكون نحو قوله ٥ غير اني قد استعين على الهم ٥ اذا خف بالثوي النجا ٥
من هذا الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون
منصوبا لكونه استثنا منقطعا وقوله بيد مثل غير ولا يجي الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال
صلعم انا افصح العرب بيد اني من قريش ويجوز ان يقال بنايها لاضافتها الى ان وان يقال
هي منصوبة لكونها في الاستثنا المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا على غير في الصفة
قوله لجمع اي ما دل على الجمع جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق
حالها صفة حالها اداة استثنا وذلك لانه لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدد لفظا
كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز
في غيرو وذلك لتكون اظهر في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاني الرجال
او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثنا واحتمل ان يشار به الى جماعة
يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثنا الذي هو الاصل في الا فلا تحمل الا على
اصلها من الاستثنا فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر التابع الى حمل
الا على غير الاستثنا واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق
نحو ما جاني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا يعدل عنه وذلك نحو كل
رجل الا زيدا جاني وله على عشرة الا درهما وربما يكون كان المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخول
قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فنفيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاني رجلان
الا زيد وما جاني رجال الا عمرو فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنان من هذا الجنس زيد
ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاني رجال جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل

فليس في مثله اذا الا الصفة او الاستثنا المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا مع هذه الشروط
ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من
مسوغ ظاهر كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا ومعرف باللام الجنسية قال ٥
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ٥ قليل بها الاصوات الا بغامها ٥
ويجوز في البيت ان يكون الا للاستثنا وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي
كما ذكرنا ومذهب س جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثنا قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا
زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله ٥
وكل اخ مفارقه اخوه ٥ لعمر ابيك الا الفرقدان ٥ وقوله
عليه السلام الناس كلهم هلكى الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هلكى الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون
الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب
المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف
المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يحمل الا صفة بل كان يحمله استثنا والشذوذ الثاني الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال س لا يجوز ها هنا الا
الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس
الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي
كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل فانه يثبت استعمالهم العلة في معنى النفي ولا يقال ابى القوم الا زيد على
البدل وان كان في ابى معنى النفي وقوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ضعيف قوله وابى ومصرفاته
كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا ها هنا لان الله غير واجب الدخول
في الهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق
لم يجز استثنا المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاني رجال الا زيدا على انه استثنا متصل واجاز المبرد
رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما الهة الا الله
وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل
في قوم يونس والاولى منع اجرا الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم
يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا بصحة
الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع
للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند
س واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسوا النصب على الظرف على الاصح
انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم
حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوا
الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه
في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل سادّ مسدّ المبدل منه وكاين
مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثنا لانك اذا قلت جاني القوم بدل زيد فاذان زيدا لم ياتك

مجرد عن معنى البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل مكان مستو ثم صار لمعنى مكان
ثم لمعنى بدل ثم لمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف إليه كما يجوز في غير على ما يجيء والتزم
بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف فلا يجوز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم
وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأولى في صفات الظروف إذا
حذف موصوفاتها النصب فنصب على كونه ظرفا في الأصل والأقلين فيه الآن معنى الظرفية
والدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز
خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى
الاستثناء قال ، ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ، وقال
تجانف عن جو اليمامة ناقتي ، وما قصدت من أهلها لسوائكا ،
وهو عند بعض شاذ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر وزعم الأخفش أن سوى إذا أخرجوه عن الظرفية
أيضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار
الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول توفي فوق
السداسي ودون السباعي واعلم أن المستثنى قد يحذف من إلا وغير الكائنين بعد ليس فقط
كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس إلا وليس غير بالضم لكثرة استعمالها
في الاستثناء بعد ليس تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس أي
ليس الجائي غيره وقال الأخفش يجوز أن يكون اسمه وقد حذف المضاف إليه وأبقي المضاف على حاله
كقوله ، خالط من سلمى خياشيم وفا ، وهو ضعيف من وجهين أحدهما أن حذف خبر ليس قليل والثاني
أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على إبقاء المضاف على
حاله بعد حذف المضاف إليه وقد ينون غير على ما حكاه الأخفش في الحالين نحو ليس غير وليس
غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف إليه وحكى الأخفش في الحالين ليس غيره وليس
غيره وهذا إنما يقوي مذهب من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز أن يقال حسن
حذف خبر ليس هاهنا وإن كان قليلا في هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب
على إضمار اسم ليس أي ليس الجائي غيره وإذا أضيف غير ظاهرا جاز عند الأخفش أن
يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين
المذكورين كان تقول جاءني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك وأما لا سيما
فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم وإنما
عد من كلماته لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم المتقدم فإن جررت ما
بعده فبإضافة سي إليه وما زائدة ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة والاسم الذي بعدها
بدل منها وإن رفع وهو أقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي أو نكرة موصوفة
بجملة اسمية وإنما كان أقل لأن حذف أحد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من
قرأ تماما على الذي أحسن بالرفع قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه
روي بيت امرئ القيس ، ولا سيما يوما بدارة جلجل ، بنصب يوما أيضا فتكلفوا
لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما بإضمار فعل أي أعني
يوما وقيل على التمييز قال الأندلسي لا ينتصب بعد لا سيما إلا النكرة ولا وجه
لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه بمنزلة

ما بعد التنوين كما في كم رجلا إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الأخفش
في قولهم إن فلانا كريم لا سيما إن أتيته قاعدا ما هاهنا زائدة عوضا من المضاف إليه أي
ولا مثله إن أتيته قاعدا واعلم أن الواو التي تدخل لا سيما في بعض المواضع كقوله
، ولا سيما يوم بدارة جلجل ، اعتراضية كما في قوله ، فأنت طلاق والطلاق ألية ،
إذ هي مع ما بعدها مقدر بجملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد أي
ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤوا أي هو كان أخص به وأشد إخلاصا في المجيء وخبر لا
محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا وقيل لا
سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص
من نقل نحو أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار نحو أنا
أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها
في النداء من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما هاهنا يكون باقيا على نصبه الذي كان
له في الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام
خصوصا فإذا قلت أحب زيدا ولا سيما راكبا أو على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا
فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا
في نحو أحبه ولا سيما وهو راكب وكذا في قولك أحبه ولا سيما إن ركب أي وخصوصا
إن ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل
بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا أي ويختص بفضل
محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكر الأخفش أعني قوله إن فلانا لكريم لا
سيما إن أتيته قاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو
قبل لا سيما إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها إلا أن مجيئها أكثر وهي اعتراضية
كما ذكرنا ويجوز أن تكون عطفا والأول أولى أعذب وقد يقال لا سوا ما مقام لا سيما
واعلم أن إلا إنما تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع إما خبر المبتدأ كقولك
ما الناس إلا يعبرون وما زيد إلا يقوم أو حال نحو ما جاءني زيد إلا يضحك أو صفة
نحو ما جاءني رجل منهم إلا يقوم ويقعد ويجوز أن يكون هذا حالا لعموم ذي الحال
وإنما شرط التفريغ ليكون إلا ملغاة عن العمل على قول أو عن التوصل بها إلى العمل
على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانكسار سورتها بالإلغاء وشرط
كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم وأما الماضي فيجوز أن يليها في المفرغ بأحد
قيدين وذلك إما اقترانه بقد نحو ما الناس إلا قد عبروا وذلك لتقريبها إياه من الحال
المشبه للاسم وإما تقدم ماض منفي نحو قولك ما أنعمت عليه إلا شكر وما أتيته إلا
أتاني وعنه عليه السلام ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء وذلك
إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد إلا لمضمون ما قبلها وإنما جاز أن يليها
الماضي مع هذا القصد لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب [illegible]
حتى أكرمتك وإنما قلت في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون
الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو إن كان هناك نار كان احتراق [illegible]

كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
لكن العقد المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا اعنى انتفا الاول الا مع وجود الثانى
فينتفى بانتفا الثانى مفيد الشرط والجزا اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يتضمن معنى
الشرط والجزا مع حرف النفى والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزا
وذلك اما بكون هما ماضيين نحو ما زرتنى الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره
الا يزورنى ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزا اعنى كونهما ماضيين او مضارعين
فجاز كون الماضى الذى بعد الا هاهنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في
باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزا فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما
ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان يظهر الكون مثل هذا
الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزا فيوتى به ماضيا او مضارعا مع
الواو نحو ما زرته الا واكرمنى ولا ازوره الا ويكرمنى وانما اطرد الواو مع هذا النظر
لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءنى
زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط في الماضى اى الواو وفى بعضها اطرد
نحو ما ازوره الا ويكرمنى وندر لقيت واتكل عينه كما مر في باب الحال ويجى في
الماضى مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد نادنى ولا يجوز الاقتصار على قد
فلا يقال ما زرته الا قد نادنى لانك ان نظرت الى معنى الجزا الذى يستفاد من مثل
هذا الحال فالجزا لا يتجرد عن الفا اذا كان مع قد كما يجى في بابه وان نظرت الى الحال
الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه
لمضمون عامله لانه قد يجى بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا اى
عازما على الصيد وكذا معنى الجزاى ما ايس الشيطان من بنى ادم من جهة غير النسا
الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد
يلحظ الا ولما معناها على الماضى اذا تقدمها قسم السوال نحو نشدتك بالله الا
فعلت وقول عمر في كتابه الى ابى موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا
كتبه اليه لما لحن في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم
نشدته لذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى لواحد مطاوع للاول المتعدى الى
اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت
بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من
بين جميع ما يقسم به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لمعنى
معنى النفى الذى يتضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت
عليه الامر فى فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك وفعلت بمعنى المصدر
مفعولا به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعله فعلا ماضيا لقصد
المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه
فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله

ومعنى

ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما فى الاستثنا
لا يجى الا بعد النفى ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجى الا فى المفرغ نحو قوله تعالى
وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها
هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قايما وامره على نحو خبر المبتدا وتقدم معرفة
لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان فى الاصل ذلك فقوله بعد
دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قايم فى قولك كان زيد ابوه
قايم مع انه ليس بخبر كان قوله امره على نحو خبر المبتدا اى فيما يجوز له من كونه معرفة
ونكرة ومفردا وجملة ومقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه
على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان فى الدار رجل واشتماله على الضمير
اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة فى باب المبتدا وقد
يختص خبر كان ببعض من الاحكام يذكر بعضه هنا وبعضه فى الافعال الناقصة
فمما قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضى
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضى فيقع المضى فى خبره
لغوا فينبغى ان يقال كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغى ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل
تلك العلة سوا وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان
وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من
مجرد كان وكذا قالوا فى اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغى ان يمنعوا
نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقى والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدرها فى قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه
قد من دبر وقول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم
ولا فى قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذى اخنى على لبد
اذ لا منع من قيام شىء يفيدان معنى المضى ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار
وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا يزال ومرادفاتها اما صار فلكونها
ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حالة مستمرة وهى مضمون خبرها نحو كنت
فقيرا فصرت غنيا والحازم القرينة انه لا يستمر الحال المنتقل اليها كقول
المريض كنت مريضا فصرت معافا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار
مضمون اخبارها فى الماضى الى الان لمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد
نحو هذا اسدا والصفة نحو زيد قايم او غنى او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد
يعلم فى الحروف يسمى بموجوده اى هذه عادته لانه وان كان فى الاصل موضوعا لاحد
الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
معين لزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا
قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسب الثلثة اى الصفة والجامد والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان تقع اخبار الصاد وما زال واخواتها بخلاف الماضى فانه لا يستعمل فى
الاستمرار استعمال هذه الثلثة واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة
للمدة نحو ما ذر شارق يقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجى فى قسم الافعال

فلم يقع خبرها لهذه الافعال

فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجي لمعنى الماضي كقوله تعالى مادمت فيهم واما ليس فهي
للنفي مطلقا كما هو مذهب س على ما سبق في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون
تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز
الاندلسي وقوع جميع اخبارها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معمولها
هذا خلاف خبر المبتدا الا انه لم يجز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما
هاهنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور
اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي هاهنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
ولا قرينة الا يجوز التقدم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملها في نحو الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة
اوجه ويجب الحذف في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
قوله عاملها اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا
يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو
ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم
بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الرفع اصبعا اي قليلا وقوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ۝ فما اعتذارك من شي اذا قيلا ۝
اي ان كان حقا وتقول لارحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت
ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل
التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فيقول سيبويه فان
جاز مع كان المحذوفة بعد ان يقدر فيه اوجه او نحو ذلك كما في قول الناس
مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول
مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف
وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان
ما قتل به سيفا الا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل
سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعف ايضا لان
حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شي كثير ولا سيما اذا كان
الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت فقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا
كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن بعده مثل
ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا
فانا راكب وربما جر ما بعدان وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر
الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح اي الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان
عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتعين بما ذكرنا ان النصب في الاول

اما مختارا او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه بانضمار مبتدا بعد الفا
وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفا اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير
فعل لايق نحو فيجزي خيرا ويجيء الفاء الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية الى وحذف المبتدا
اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وعند الاخفش نحو الفعل
الناصب المذكور وقيل لان يجي الفاء الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان يجي
الفا في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من الفا نحو ان ضربني
فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة
الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله
ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ۝
ابا خراشة اما انت ذا نفر ۝ فان قومي لم تاكلهم الضبع ۝ اي لان كنت فحذف حرف
الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع
بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك
الى سماع ثم ادغم النون الساكنة الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل
منفصلا فصار اما انت وتقول اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المكسورة بمعنى المفتوحة
الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي بفتح الهمزة و
كسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر
البيت ان كنت ذا عدد قلت نفرد واما اللفظ فلمجي الفا في هذا البيت وفي قوله ۝
اما اقمت واما انت مرتحلا ۝ فالله يكلا ما تاتي وما تذر ۝ مع عطف اما انت بفتح الهمزة
على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا
انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه
جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فالا زمانا ولما كان معنى الشرط هاهنا ظاهرا قال س
دخله في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند بعض من تقدير فعل
تعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون
ذلك لم تاكلهم لان معمول جزاء ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فيجي
الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفا لا يعمل فيما قبل الفا الا مع اما الشرطية
اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في
حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون
قوله تعالى فالله يكلا جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلا وكل الله
لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع الناقصة
فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان
حقا وان كذبا ولكن ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان
حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها
على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض
منكر فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها

بفتح

تصير كانها ليت في الظاهر حرف شرط ولا بد اذا من ما لكون كالكافر لها عن مقتضاها
اعني الشرط ثم لا عملوا حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او
نحو فيها وحدها ~~اسمها~~ فان كان الاول وجب في جزائها الفا لوزن بها ان
اما في الاصل حرف شرط لان الفا علم السببية تجي بها لما تغير صوره حرف السببية
اعني ان وان سقط على سبيل الوجوب جميع اجزا السبب اعني كان مع اسمها وخبرها
وذلك نحو اما زيد منطلق اى اما يكن في الدنيا شي فزيد منطلق اى ان يكن شي موجودا
يوجد انطلاقه اى هو منطلق لا محاله فلا بدّ اذا من اقامة جزا من الجزا مقام الشرط
لانه لم يبق منه شي كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني فالفا غير لازمه بل يجوز
حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي
واما فتح همزه ان الشرطيه من دون حذف الشرط كما اعتمد الكوفيون فليس بمشهور
وقد يحذف كان بعد اما المكسوره قليلا وقال س لم يجز حذف الفعل مع اما
المكسوره وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل لمن ثم جاز
في اما تخافن ومن عضه ما ينبتن شكيرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما
يجي في بحث نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت حصول ما يوكده وربما اضمرت كان
الناقصة وقد جا كان الناقصه محذوفه بعد لدن واخواته نحو رايتك لدن فاما اى لدن
كنت فاما قال من لد شولا فالى اتلايها اى من لدن كانت شولا والاتلا ان تلد
الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
يعني مثل اخوك في قولك ان زيدا قايم اخوك قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس
هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكره مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل
ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة
او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول
لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات و
جميع ما هو اسم لا المذكوره ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب
احتاج الى التميز بالقيدات المذكوره لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي
ثلثة كونه نكره وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجي
ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد
دخولها قوله يليها ونكره ومضافا احوال مترادفه والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير
المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا
معنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا
ولم يجر ذكر اسم لا صريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب
بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب
المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس مضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحه في لا رجل عند
الزجاج والسيرافي اعرابيه خلافا للمبرد والاخفش وغيرها وانما وقع
الاختلاف بينهم لاحتمال قول س وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها

فتصير بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه
بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاقل المبرد قوله فتصير بغير تنوين انها تصير اولا لكن
بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبنا كما حذف في خمسة عشر للبنا اتفاقا وقال الزجاج
بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر
من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد
انما ركب مع عامله لافادته لا التبرية الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل
من رجل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكره
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلم بالتركيب
مع كونها معربه والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل
من الاسم المنون لغير الاضافه والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي
ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين
من الثاني في الموضعين وقال س انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا
في النكره ولا ومعمولها في موضع ابتدا فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف
بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكره وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بنا
معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال
باعرابه على مذهب الزجاج لانها بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل كان
واخواتها فخولف بمعمولها ساير المعمولات وهذا طريف اعني بنا المعمول
او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخوانه والحق ان يقول انه مبني لتضمنه لمن
الاستغراقيه وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا
رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكره في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا
بل هو الظاهر من رجل كما ان ما جاني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاني
رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاني رجل بل رجلان ولا يجوز
لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما
ارادوا النصص على الاستغراق ضمنوا النكره معنى من فبنوها وانما بنيت
على ما ينصب به ليكون البنا على حركه استحقتها النكره في الاصل قبل البنا ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافه ترجح جانب الاسمية فتصير الاسم
بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا
نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا
قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل
ظريف ففتح حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال به لان النون
كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان
مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في
الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف
والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف من حيث النصب ورد بان المعطوف
عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي

يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى
والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه مقتص يا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس
شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع اللتي
كما يجي بيانه ولو سلمنا فليس ساوه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون
في المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو مقيس
نحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي شبيهة
بتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا
تنوين نحو قوله ٥ اودى الشباب الذي مجد عواقبه ٥ فيه نلذ ولا لذات للشيب ٥
حذرا من تحريكه بالكسرة في حال البناء بعد لا التبرئة كما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا
اولى مما قبله لطرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بنا المنفي
بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز
بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وبتوسطها بطل الشبه لان ان لا تدخلها
من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بنى مع لا الزائدة نظرا الى
لفظها كما انشد الاخفش ٥ لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ٥ الى لامت ذوو احسابها عمرا ٥
فلا زائدة وقد اعترت فبنى الاسم لها فاطلق جواز البنا مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك
قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق
بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف
وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك يثرب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا وان كان جثة لانه عام كما ذكرنا
في باب المبتدا اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله خبر مبتداء
محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه الجمل التبيينية لا محل لها كما قلنا ء سيالك ان
المقدر هو لك وانما لم يكن للجمل المبينة محل لانها ستانفة لفظا وقوله من امر الله متعلق
بما دل عليه لا عاصم اي لا نعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان
اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز
جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر منفيا كان او مثبتا كما تقول الاتكال عليك والتكلان المصير
ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك
لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى الابتداء المتضمنة ضميره ولا يجوز مثل ذلك
في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذلك قدرنا مدلول لا عاصم
لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت عنه الوجود من نوع صلاته في الجامع
اي ليس في الوجود من تصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره فاذا
قلت لا مصلي في الجامع متصل سوا صلى في الجامع او في غيره وحكى ابو علي عن البغداديين انهم
يجيزون كون الظرف والجار والمجرور نحو لا آمرا بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله
من صلة المنفي المبني وفيه بطلان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان
مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف وهذه الجمل التبيينية

لاحل

١١٠

لا محل لها كما قلنا في سقيا لك ان المقدر هو لك وانما لم يكن للجمل المبينة محل لانها
مستانفة لفظا قوله وان كان معرفة او منفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان وجه المشابهة ان ان للمبالغة
في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي
الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات لتشابهتا فاعملت
عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها
التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني
ان الظاهران بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة
فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها
لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس
حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من
ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول
لم يجز بناؤه لان الموجب للبنا تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة
فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال
انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل
انما لم تبن مع الفصل لانها لما مزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب
فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البنا اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف
عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي التي
الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة
تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها
لنفي الجنس وعملها عمل ان او بنا اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون الا مع لا التبرئة
واما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس
هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي
لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة
اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها
رجل قال ٥ بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ٥ ركائبها الا الينا رجوعها ٥ فاجع
واما المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال ٥ وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ٥ حياتك لا نفع وموتك
ومثله قولهم لا سوا وقوله ٥ فانا ابن قيس لا براح وقوله ٥ تركتني حين لا مال اعيش به ٥
وحين جن زمان الناس او كلبا ٥ واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي
لك ان تفعل فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر
بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس لك متناولك وماخوذك هذا الفعل اي
لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبشذوذ قوله الا الينا رجوعها ولا نفع ويكون لا في لا سواء
عوضا من المبتدا المحذوف اذ لا يقال هما لا سواء بل مذهب سيبويه واما وجوب حذف
المبتدا فلكثرة الاستعمال وبان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس وهو تحكم ولا براح او ولا
مستصرخ ولا مال وقولهم لا سوا وقيل ان لا فلا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في

المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى
هذا القول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما
اذا دخل في اسم وهو في التقدير داخل في الفعل وذلك اذا دخلت في اسم هو معمول الفعل
اما ظاهرا كما في لا مرحبا الا ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب
بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا لقيت مرحبا او لا ادركت موضعا مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت
اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعم اى لا انعم عينك نعم وكذا لا امن ولا كرامة
واما في حيث التقدير والاصل نحو قولك لا سلام عليك لما تقدم في باب المبتدا ان اصله
سلاما او دخل في اسم وحقه الدخول في الفعل كقولك لا بك السوء لانه دعا او هو
بالفعل اولى فكانه قال لا اصابك السوء او دخل في اسم هو موصول بالفعل واذا دخلت
على اسمية لمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في
الاصل امر او نهى فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدا ولا اصابك
السوء واذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر
لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا
غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجي في قسم الحروف وثانيهما ان
تكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شى سواء انجر بالاضافة
نحو هو ابن لا شى او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شى وغضبت من لا شى ومات
الا كلا شى وخلقت من لا شى او انتصب نحو املك ولا شيا سواء او ارتفع نحو مات لا شى وثانيها
ان تنجر ما بعد لا بما انجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا تنجر اذا لم يكن لفظ شى الا بها من حروف
الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ٥ ما بال جهلك بعد الحلم والدين ٥
وقد علاك مشيب حين لا حين ٥ فالاولى ان لا زايدة كما في قوله ٥
في بئر لا حور سرى وما شعر ٥ اى علاك الشيب في وقت وقت الشيب اى لم تشتغل
او انه اى في وقت تكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من المدتين الى ما فوقها
مثلا فاضاف الاول الى الثاني لا سيما لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زايدة على تاويل
وقت لا وقت اللهو كما فوق المدتين واما قول الشاعر ٥
حنت قلوصي حين لا حين محن ٥ فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حين
حاصل وثالثها ان تعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت
غير زيد ولا عمرو وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير محمولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما
المعرف باللام فان المعرف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر
فيل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا علام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية فلا
بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المراة لضعف هذا التعريف بعد خروج لا
الى معنى غير ولضعفها ايضا لهذا الخروج جوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها
ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب
ولا ماش وجاني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا لا راكب والا انا اعم

استعمال
من لا حول ان فهو مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة
لا مع شى وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد لا عن اصلها اعنى كونها للتبرية وذلك
لتعذر تقديرها الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا
جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكرر لان
غير بمعناها ويعنى تكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي هو بعدها كغير فلا يكون
لها صدر الكلام وبكونها للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم انه قد يؤول العلم
المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب وينتزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في
الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرؤ قيس ولا ابن زبير ولا
يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ لفظي الله والرحمن لا يطلقان
على غيره تعالى حق بعد تنكيرهما قال ٥ لا هيثم الليلة للمطي ٥ وقال ٥
ارى الحاجات عند ابي خبيب ٥ تكدن ولا امية في البلاد ٥
ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل ولا يتعرف بالاضافة
لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة
هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاح
ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بالمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بالنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة
كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل
لها اذ هو صلى الله عليه وسلم كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله
عليه وآله اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع
كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى
اي لكل جبار قهار فصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء
اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه
ها هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة
اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول
على ضعف وتكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني
يعنى اذا كررت لا مع اسم عقيب كل واحد منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول
فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرية فيبنى اسمهما كما لو انفردت كل واحدة
منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب س ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اى لا حول
ولا قوة لنا اى موجود لنا لان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع
الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاخير لا يكون الكلام
جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما
خبر اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو
ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر
لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا
عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان

عمرا فاما ان كانهما شى واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا
واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من موثرين ويجوز ايضا عندهم
ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان يكون
لا الثانية زائدة لتاكيد نفى الاول كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لا
حول وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجى فلا يجوز عند س ان يقدر
لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتدا وخبر قوة مرفوع بلا لان
الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز
فيجب ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان
العامل فيه عندهم اذا لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول
ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف هاهنا على المحل كما يجى فى
لا اب وابن فعند س يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اى لا حول ولا قوة موجودان
لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا فى رفع
الخبر ويجوز ان يجعل الا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز
الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصول لضعف لا فى العمل وقد حصل هاهنا شرط الالغا
كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سوا الغيت الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا
قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما فى لا حول ولا قوة على ما يجى بعد او الغيت الثانية
دون الاولى كما قلنا فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل لا التبرية مثله مع جعلها
زائدة سوا ولا تقول ان لا الثانية هاهنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت
فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة ثم لم تكرر للضرورة
والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغا لا التبرية لضعف عملها ويلزمها التكرار
كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثالث
واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى ومذهب س وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه
واحد اذ لا عامل هاهنا الا الابتدا فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام
جملتان او يقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثانى
على ان لا الاولى للتبرية لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط
الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ
التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر
المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا
الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سوا فى حصول التكرير وتطابق الاسمين
اعرابا ليس بشرط ولان الجمع للتبرية الغت فلم يتوقفها النصوصية على الاستغراق
وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الثالث سوا على المذهبين قوله
واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى
قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام اداة التبرية فيكون الالف
لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا

الذى قاله مخالف لظاهر قول س لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام تعمل فيما بعدها
كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قول حسان
الا طعان ولا فرسان عادية ه الا تجشؤكم حول التنانير ه
وفى المثل الا قماص بالعير لمن ذل بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من
الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر س ان حالها فى العرض كما له قبل الهمزة بل
ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطا لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمنى ا لا
سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازنى والمبرد قالا
حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما الوصف والعطف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه
والا ما وخمرا نشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما فى المجردة واختار
المصنف والجزولى مذهبهما وقال س لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا التمنى
يغنيها عن الخبر ونصب معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام التمنى غلاما فلا
يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما واما
ما يلى لا اى اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب فى
المضاف والمضارع له والبنا فى المفرد المنكر واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا ه يدل على محصلة تبيت ه والبيت مضمن فقال
يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف التحضيض كهلا وسيذكر فى قسم الحروف
والفعل محذوف اى هلا ترونى رجلا وروى الا لغا فى الا التى للتمنى نحو الا رجل جزاه
الله خيرا وروى الا رجل بالجر اى الا من رجل قوله ونعت المبنى الاول مفردا يليه مبنى
ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب
والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا
قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير فى
مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذا ولى مبنيا لا وكان مفردا وانما جاز بنا النعت
المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن
من لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى
اللفظ متصلا به والثانى كون المنفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك لا رجل
ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف ولذا لم تبن صفة
المنادى فى نحو يا زيد الظريف لان الندا متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التى
هى سبب البنا اذ الفاصل بينهما ليس الا اجنبيا بل هو شى هو هو فى المعنى كما تقدم الى
الا واحدا هو هو فلبنا النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لا نعت المعرب
احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده
فلا يبنى كريم فى نحو لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما
فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى
فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفا الوجه الاول والثالث

فيه من الثلثة الاوجه المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم بين النعت الثاني
والثالث وما بعدهما لانها ليست متصلة في اللفظ بالمبنى وايضا بعدت بين لا ولهذين لم
يبن النعت المفصول من المبنى الى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت
المفصول من المبنى نحو النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما
لا يبنيان اذا وليا الا مع لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت
المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه نحتاج اذا في دفع الاعتراض الوارد في جعل
ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافى تفصيا من
هذا البيت لا في هذه المواضع خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخلة على الموصوف المركب
مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة
على ما ذكرنا من ارتكاب تركيب لا مع المنفى في هذه المواضع وفي غيره وبعض تركب المنفى
ههنا مع نعته قول ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او
مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم
الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى مضافة ولقائل ان يفرق بان يا لو باشرت
المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته ويجوز في
المضاف الذي باشرته لا رفعه وذلك اذا كررت نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم
يلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائى فكان حمل وصف المضاف
الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعراب واجبا بخلاف المبنى
فان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على اخر والرفع اعرابى فكان حمل وصف
المضاف الذي لا تمنع رفعه لو وقع منصا على الرفع الذي هو حركة الاعراب جائزا وذهب
ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل
الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان
ايضا ان رفع وصف مبنى لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا
في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي مغيرة
معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف
اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها
لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وبجواز الالغاء في التكرير من
دونه ايضا على راى المبرد فهي عامل ضعيف يعمل بمشابهة المشبه اعني ان مشابهة ضعيفة
فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل
ظريف حسن الوجه فترفع وصف المبنى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا فكان الوصف او مفردا
هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس
لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز
النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها
فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الصفة حملا على
محل اسمها المنصوب لانها تعمل على ان محل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ و
على المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه

واجب

واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في ساير توابع المنفى المبنى ومن قال رب
شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في
باب الموصوف ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء
وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد
وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي
النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح باضمار لا في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبنى نفس لا الا الابتداء الا يجيز رفع العطف
حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي بقى من التوابع بعد الوصف
والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغى
ان يكون حكمها مع اسم لا كحكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان
مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا
او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لم يفصل البدل
المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي بنى جوازا اذا اجتمع الشرايط
بل يترجح عليه من حيث كونه هو المنفى بلا وهو المقصود منه بنا وه ولعل ابن مالك
فرق بين البدل والوصف بان الوصف كالموصوف فركب لا مع الموصوف كتركيبها مع الوصف الى
يركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا
مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر
لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف
والموصوف واما عطف البيان فهو البدل فان كان معرفة فالرفع لا غير نحو لا رجل زيد
وان كان نكرة فالرفع والنصب مفردة كانت او مضافة او مضارعة لها كما يجيء في بابه وتذكر
في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة
وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال
امرؤ القيس ويلمها في هواء الجو طالبة ۝ ولا كهذا الذي في الارض مطلوب
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل
انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير
لا كالعشية زايرا ومزورا فيحتمل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم
اي كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست
بالزاير حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا صار
الاظهر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشيته فيجوز ان يكون زايرا تابعا
على اللفظ هذا كله على مذهب النحاة وقد يجيء في باب التوابع ان عطف البيان هو البدل
بحكم اذا حكمه واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفى المبنى بالكلمة معنويا لان المنكرة
لا تؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه في
المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا
هناك وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني

كتابخانه ...
...

نحو لا ماءَ باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه نكرة لفظا وان شئت اعربته رفعا او نصبا
وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا والاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة
من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردًا فليس فيه الا الاعراب
قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم
لم يجز لا ابي فيها ولا رقيبي عليها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاز
ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين
الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات
الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربة
اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا علامي لك مثله اعني يكون مضافا واللام زايدة فيكون
معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وس وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة
باعتبار المعنى فصل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان
اللام هاهنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي
على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف
اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب
هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المفردة بلا الرفع مع
تكريرلا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرلا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه
المعاملة المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل ظالم كذا ولا غلامي لشخص
نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا
اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك
وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ
كقوله ٥ يا بوس للجهل ضرارا لاقوام ٥ قال المصنف لا يجوز ان يكون
مضافا حقيقة اذ لو كان كذلك لكان معرفة فوجب رفعه وتكريرلا والجواب لم يرفع
ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام الا يرفع ولا يكرر وكيف يرفع
ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا
ولا اب لك نكرة بلا اختلاف وكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى
والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اي لا اباك ولا ابا لك موجود واما في لا اب لك فهو لك
اي لا اب موجود لك فالمقصود من الجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية
بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى
نكرة ثم قال المصنف الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور
لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف
النون في غلامي ولا مسلمي ولا يرد مشابهته للمضاف انه مضارع للمضاف بالتفسير

ولم يتفقوا الا في ابالك ولا اب لك انهما بمعنى واحد وقد يكون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في ولا ابالك محذوف صح

الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله
وايضا فان لا ابالك واب لك عنده شيء واحد من حيث المعنى ولك اما جر لا او صفة
لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالجر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل
في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما
ظريفا قوله لمشاركته اي لمشاركته نحو لا ابالك لاباك المضاف في اصل معناه اي
في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واعني بذلك
الاصل معنى اب لك واصله اب لك كان تخصص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
اللام واصف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصص اصلي وتعريف حادث
بالاضافة كما يجي في باب الاضافة واب لك تشارك ابوك في التخصص الذي
هو اصل معناه ومن ثم لم تجز اي من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل
معناه لم تجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى
قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تعريفه
ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف
ولم يخص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا علامين ظريفين لك لم تحذف النون
من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بغير المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضاف وشبه المضاف
اليه بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون
الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجاز يونس اختيارا لان
الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجوزه س والخليل بل اوجبا اثبات
النون الا للضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايغالهن بنا ٥ واخره
الميس انقاض الفراريج قوله وقد يحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك
اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر
الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز
ان تكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وان جعلنا الكاف حرفا
فالاسم محذوف اي لا احد كزيد وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد قوله
خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان
مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع
قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما يجتمعان
معًا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما
ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم
رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذًا اعمال ما وحدها دون لا عمل
ليس بشروط سيجي وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان
مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها الا يليها ان كقوله ٥
وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا ٥ واعلم ان الاصل في ما الا تعمل
كما هو في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم

واصله اب لك

وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد صح

اوالفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما اشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون
فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سوا في الحقيقة
وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا
نفي الكون ومعنى ما مجرد النفي ومعلوم ان نفي الشي المعين نفي كونه سواء من حيث الحقيقة
كما ذكرنا في الاستثنا وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق
النفي كما يجي في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى
عارض فمن ذلك مجي ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه
ان النافية لفظا فكانّ النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
فصارت ان كالا الناقصة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما
انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا
وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم
الخزف وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي باقية زيدت
لتاكيد نفي ما والا فانّ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب والمعنى في قوله
وما ان طبنا جبن نفي ويرد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا
بينهما كما في انّ زيدا لقايم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع انّ في كليهما
معنى التحقيق ~~والتاكيد~~ فلانّ قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع
فلم يكن تكريرا محضا للتحقيق وكذا في الا انّ مع انّ في الا معنى التحقيق لان فيها
ايضا معنى التنبيه وانشد الفرا ۞ الا اوارى ما ان لا ابينها ۞
بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لا يا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض
نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال
المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض النفي بالا وانشد في ذلك ۞
وما الدهر الا منجنونا باهله ۞ وما طالب الحاجات الا معذبا ۞
واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا
مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا
على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما
قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا يتصرف ~~في العمل~~ بان يعمل
النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومتبعه العبدي لا يبطل عملها
اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيهما كما يعمل انّ واخواتها
قال ابو علي زعموا ان قوما جوّزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقا معنى النفي واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم ۞ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ۞
فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف
وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم
عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم
من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله ۞

وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق صح

لوانك

لوانك يا حسن خلقت حرا ۞ وما بالحر انت ولا الخليق ۞
دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون
المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه
الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم
قال ۞ لعمرك ما ان ابو مالك بواه ۞ ولا بضعيف قواه ۞
ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور
شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي
فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر
المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده
النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاني زيد براكب وفي خبر انّ
الا بعد باب راى منفيا كقوله تعالى او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال ۞ يدت على لسان كان مني ۞
فليت بانه في جوف عكم ۞ ومما يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم
المقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله وقال
الكوفيون الاسماء بعدها مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء
وليس بشي لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور
بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في
استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل
وشبهه نصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم
الجار ظهر عمل المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس
بقياس الا مع ان وانّ واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بدليل يوجبه نحو ما
قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشي لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم
مقام المستثنى المقدر ويكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض
النفي واحدهما يبطل عملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قايما
لتقدم الاستثنا المفرغ على الحكم ولا ~~يجوز~~ ايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين
معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه اي على خبر ما
سوا كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة فوله موجب وذلك اذا عطف عليه بل او لكن
لانهما للاثبات بعد النفي كما يجي في باب حروف العطف قوله فالرفع اي
الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثنا
فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد قايما لكن
هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد
ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزم النصب ولا يجوز
عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجي في باب العطف وقال ابن جعفر هو
عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما يعزل عن العمل فتوهموا

ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الحرف في قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين
غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطف على خبر ما
او خبر ليس المجرور بالباء مفردا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب
حملا على المحل قال معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون
من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب
اي مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها
على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او
داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا تكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه
المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته
اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا مسندا مرفوعه بعده ما هو
من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه
على ان يكون عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر ~~على جملة اخرى عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر~~ على الجملة التي هي
ما زيد قائما الا على قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد
غلامه ويكون مضمون المعطوف عليه ها هنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه
ليس مسندا على ما كان بل هو كقولك غلام قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف
والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق
فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام
والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منفي في الماضي والقعود في الحال واما
في ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او
نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان او ليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في
ما زيد قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في
المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا
يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمها بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على
الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر
على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على
الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما وليس ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف
عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو حملناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز
في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش
وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبرها المقدم وكذا ان اطرحت الباء في هذه المسئلة
في قائما نحو ليس زيدا وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على
الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا
قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة
واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر
مقام المضمر لان المضمر اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى

فلو عطف على اسمية على اسمية صح

زيد قائما وصح

القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى
مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد
قائما عمرو وعمر وابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير
الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيدا فانه ربطا لتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا و
لو قلت ما ابو زيد ذاهبا ولا مقيم امها لم يجز نصب مقيم لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد
الى الاسم اي ابو زيد فان جعلت موضع هذا السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو
فليس مع ما نصب قاعد لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا القاعد على عطف الخبر على الخبر لان
المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه مما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في
معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو
رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب الرفع لتقديم
الخبر ~~ويجوز الجر ايضا~~ اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المقدم
على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه
الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لم يشترط في المعطوف عليهما ما اشترطه
المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف وبعض
القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بعد تقدير
العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا وبعض شرح عليهم ذلك بجواز ما زيد
ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر
كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد
الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ
وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي يعني في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط
المعتبرة لاعمال ما مثل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في
كتبهم للا الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال
ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء تحولات فتختص بلفظ الحين
مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان ولفظ هنا ايضا وقال
الفراء تكون مع الاوقات كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث
كما في ربت وثمت قالوا انما زيدت لتانيث الكلمة اي لا او للمبالغة في النفي كما في علامة فاذا وليها
حين فنصب اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا ونصب حين خبرها اي لات الحين حين مناص
وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بلحوق التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان
تعمل باضمار اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل
واذا رفعت حين على قلة فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول س وعند الاخفش ان لات غير عاملة فالمنصوب
بعدها بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها
مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا
له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرية وتقويه لزوم تنكير ما اضيف

حتى اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى
لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم ٭ وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار
لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات
اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشى اذ لو كان
كذا لاطرد الجر في لات حين مناص ولم يرد ذلك الا في الشاذ الى الجر غير اوان واختصاص الجار ببعض
المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا
بدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبنى لكونه مضافا في الاصل الى
جملة بمعنى قوله ٭ طلبوا صلحنا ولات اوان ٭ فاجبنا ان ليس حين بقاء ٭
اى لات اوان طلبوا فحذف الجملة وبنى اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما
في يومئذ فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبنى على
الكسر لالتقاء الساكنين لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض
التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يدل في نحو من قبل وقيل ان اوان
مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا تكون ولات حين مناص على القراءة
الشاذة كما قالوا الا رجل اى الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان
قال ٭ حنت نوار ولات هنا حنت ٭ وبدا الذى كانت نوار اجنت ٭
وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال ٭
افى اثر الاظعان عينك تلمح ٭ نعم لات هنا ان قلبك متيح ٭
اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك الحمل
ليس على ما وقال ابو على في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد
ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون
الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا ويشكل
ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذن ولم يثبت قوله
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه
تضمن شرحه مما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى بلا فتح والكسر والياء
قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شى بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه
خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به
ما جر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك
ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد
في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا
او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر او ان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل
معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا
مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما
لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية

والتعليل فيهما ظاهر وان اردت انه مقدر ببعد الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى
اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجوز
المقدر في الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كانه ملفوظ قلت المضاف
اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت
من حد المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ
كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت
حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما يحده ليعرف فيرفع ثم جعلت
في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا
باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا
الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر
بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه
لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في
اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسم الفاعل
بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل يتعدى بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه
اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في
اول الكتاب وفى العامل في المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا العامل هو الحرف
المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها
مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل
معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا
ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على في هذا الباب لا يعمل
الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون
لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية
للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل ما به يتقوم هذه المعانى المقتضية كما
يصرح في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل
الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما
يتقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله فالتقدير
شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض
ان يدرج فيه اللفظى والمعنوى ثم يفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد فالمعنوى
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا
كالحسن الوجه وموذب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
في التقدير وانما قال اسما لتخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان
المضاف فيه يكون فعلا او معنى الفعل قوله مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه
من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين
لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل

وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى
والمجموع فلما اراد وا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلام وقد يحذف من
المضاف ها التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلاه وايتا الزكوه
وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفرا يقيس عليه

قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في ظرفه وهو قليل
نحو خاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم تفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا
مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون
من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف

اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها ما هو اللفظية التي
هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما الا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان
يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات
لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم
المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فقوله فيما عدا جنس المضاف
ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ومعنى
يكون المضاف الدجنس المضاف ان يصح وصفه بصحة اطلاق الاسم الثاني على الاول
وان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف
القوم وكلهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد
زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي
تضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة
ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب
العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل
راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر والوصف
الثاني ان يصح اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف وعلى غيره وقولنا
يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وغير السني وطور سينا
ويوم الاحد فجميعها اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجي
من السابق الثاني اعني الجامع غلب وخصص حتى اذا اطلق لم يتناول
الا الاول والجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا
ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذا ان تقول نحو ضرب اليوم
وقيل بمعنى اللام كما قال ما في النحاه ولا تقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى
في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة

لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقا لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى
ملابسة فتقول كلما لم يكن فيه المضاف الدجنس المضاف بالتفسير الذي مر من الاضافة
المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي
بمعنى من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
يعني الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان
وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان
تشير به الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر
بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع
اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس
قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا
اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه
ومعنى غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم
لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ
تخصص من غلام امراه قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف
من التعريف فان كان ذا لام حذف وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
باسض ماضي الشفرتين يماني ولا يجوز اضافة ساير المعارف من
المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء
تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيدنا الصدق نحو ذلك
وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانمار الشاه وزيد
الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف
في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر
تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين
واعلم ان بعض الاسما قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة
حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك و
شبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليس صفة تخصص ذاتا دون
اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثله زيد لا تخصص ذاتا
اذ نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى وقال ابن السري

اذا اضيفت غير الى معرفة له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك
بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم
اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه
بالمرضي عنهم وكذلك اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شي من الاشيا كالعلم او الشجاعة
او نحو ذلك فقيل جا مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشي الفلاني
والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شي خلص لك بعينه من سايرامته فهو معرفة
وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير
الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر
ان قلت خيرا قال شرا غيره ٭ والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر
مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد جا قبل غير معمول
لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل
المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك
قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا
التبرية من حمل لا على غير والدليل على تاخيهما العطف على غير بلا كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سي لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره
من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفرا والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده
القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا
ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي
في هذا التركيب كما في علم وسمع فمعنى مررت بالرجل شبهك اي من يشبهك في جميع الوجوه
وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى
اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه
مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب
انه لما فاتت موازنة المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين او تقول شرط كون اضافة
اسم الفاعل والمفعول لفظية الا يكونا بمعنى الماضي لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال
كما سيجي في هذا الباب او الاستمرار كما يجي بعد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في
حسبك وشرعك وكفيك ونهاك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان
معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما هي قدك وقطك وبجلك دون حسبك
واخواته لانها صارت اسما افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسب واخواته
ويدخل عليها من نواسخ الابتدا ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير
معنى الكلام ولا تقع اداجا وزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها
معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة
نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسما الا في الاعراب
فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك
من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامراة كافيك من امراة اجرا له في عدم
التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل

كانه قال الا المغضوب ولا الضالين صح

وبرجال كافيك من رجال صح

برجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا ساير تصرفاته وقالوا مررت
برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة
هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروا مجرى قدك في عدم
التصرف لافادته فايدته وربما جا فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك ك
وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان تقول في حسبك
وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتعرف لكونها في الاصل مصادر
بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم شعر
اماوي اني رب واحد امه ٭ اجزت فلا قتل عليه ولا اسر
وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام والام مضاف
الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشي بنفسه وذلك لان الضمير
في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف
نحو رب رجل واحد امه فالها عايد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي
رب رجل واحد امه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة
كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف
المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشي نحو
رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان تكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته
وابن امه وناديه دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع
فيه من التعرف لنية الانفصال نحو جاني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز
مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف
التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغنا في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف
اليه نحو سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال
لما اتى خبر الزبير تواضعت ٭ سور المدينة والجبال الخشع
اذ يصح ان يقال تواضعت المدينه قال
اذا بعض السنين تعرقتنا ٭ كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال
مر الليالي اسرعت في نقضي ٭ اخذن بعضي وتركن بعضي
اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله
فما حب الديار شغفن قلبي ٭ ولكن حب من سكن الديارا
فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف التنكير من المضاف اليه كما يجي في الظروف
المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه
الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف
الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والماية
الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف
المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال
فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحا على غيره وقيل وجهه على ضعفه ان المضاف
من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة والمعنى بالمضاف

الى المعرض بان ان المضاف من اى جنس هو فعرّف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا
مستعارا من غيره ثم اصف بعد التعريف لغرض بيّن انّ هذا المعرّف من اى نوع هو كانك
كنت ذكرت اولا ان عندى ثلثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هى ثم رجعت الى ذكرها فقلت
نعت الثلثة اى تلك الثلثة ثم بيّنت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال
الثلثة الثواب وان كان افصح من الاول لا لاضافة النكرة الى المعرفة ولا لنظرة لا في المعنوية ولا
في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة
لبيان نوعه لا للتعريف ومع هذا كله فهو ضعيف لا يقاس عليه الا ترى ان جميع ذلك حاصل
وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما
جئ بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل لا
على الخصوصية لم يأتِ بالعدد وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف
كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في خاتم فضة ولم
يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع
الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز
الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه
في من قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احترازا عن نحو غلام زيد وباب ساج
قوله مضافة الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة
المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد حضروب عمرو فان جميعها
صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين
على الاصح وهذا منه عجب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المصنف
في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل
فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه
ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق
بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو ٭ يا سارق الليلة اهل الدار ٭
فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال ٭
رب ابن عم لسليمى مشمعل ٭ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ٭
ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فلذلك قال ومن ذلك
مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله اى انه بمعنى اللام نحو فسل كربلا صلوات الله عليه
او انه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على
طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه
من اللفظية ثلثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجى واسم المفعول
المضاف الى مفعول قائم مقام فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة

اى من يوم الدين ... صح

الى ما هو

الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجى في بابها ان شا الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشيا اضافة ما ظاهره انه
موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة
افعل التفضيل بمعنى من وسيحكى بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل و
المفعول اضافة لفظية ومعقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها
عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور
في الظاهر ليس بمجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة
او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجى حكمه بعد واما
الصفة المشبهة فهى ابدا جايزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل و
المفعول فعملهما في مرفوع هو سببى جائز مطلقا سوا كانا بمعنى الماضى او بمعنى
الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد
منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومودب خدامه وذلك لان ادنى
مشابهة للفعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصته
اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب
ابى على ونحو مررت برجل مصرى حماره وكذا برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا
فاضافتهما الى سببى هو فاعلهما معنى لفظية دايما هذا من حيث اللفظ واما من
حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم
الغلام فالمعنى لغلام قايم وكذا مودب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين
للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين هذه الثلثة مما اضيفت
اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هاهنا
صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسم الفاعل والمفعول
الرفع في غير السببى بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل
نايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع
اذ لا ضمير فيه يصح اسناده الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر
ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجى وكذا يعملان في الظرف والجار
والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار
ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغى ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا
المفعول المطلق لانه ليس باجنبى واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره
من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونهما اصلين وهو مشابهتهما للفعل معنى و
وزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق
المفيد للاستمرار لانهما اذا تشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلثة الموازن
على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال
فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم
اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى

التفضيل

اصل وضع الاطلاق كقولك زيد مومن بالله وعمرو مستمر الوجود اى هذه عادته
فاذا ثبت ان اسمى الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى
الثلثة فاضافتهما ايضا الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم و
ابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو انه لنحار بوائكها
وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان
من معموليهما الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما
وقد جاء بعض الاسماء موولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله
بمنجرد قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى
عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضى
فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله الا عند الكسائى فانه عنده يعمل
فتكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونهما بمعنى الماضى محضة قوله تعالى الحمد لله
فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة
هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد
حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف
به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد لحصول اشتهار ملابسة لكونه بعد واما الحال فلم يتم بعد
حصوله والمستقبل مترقب فلم تشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يعرف
المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان تكون اضافته
محضة كما يصح الا تكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان
استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعريفه او تخصيصه ولا سيما اذا كان
معنى الاستمرار فى الفعل عارضا فان وضعه على الحدوث قال س تقول
مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك
كما تقول بزيد شبهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل اسم
الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل موجب
نصب بل تقديره كانه حامله قال الله تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر
الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب
قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسو الجبة وحال
اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة
فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما
لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يعتمد فائدته الا
مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبنى
ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه
الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام
فى يوم ذى مسغبة يتيما فانه تجرد عن المرفوع وكقولك اعجبنى ضرب فانه تجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها
عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها

لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فتختص المصدر وتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله
لا شتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان
يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر
فى عمله لا يحتاج الى الشرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتى فى ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى الطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه
يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى
مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب
لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى
يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته
وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان
المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل
والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل
لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيهما قائم مقام الفاعل
مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من
المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على
العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وذلك
لما قلنا ان مشابهتهما للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف
اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى
المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا
عمرو ومكسو الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببى والصفة
المشبهة فقد يكون فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة وقد يكون فى المضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه
فالتخفيف فى المضاف وحده كقائم غلامه ومودب خدامه وحسن وجهه عند من جوز
ذلك كما سيجى فى ابوابها وقد يكون فى المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمودب
الخدام والحسن الوجه فان قلت ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان
التخصيص الذى فى ضارب زيد لا ينقص عما فى غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص
لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان منصوبا به
ايضا بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة
ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى من جهة انها لم تفد تعريفا بل
افادت تخفيفا من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن
الوجه فلو افادت تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين فى الاول
سقط للالف واللام لا للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما

لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف النون
بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلنحو هذه ايضا قال وكلا الامرين عن مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك
ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على
الاضافة والاضافة انما اتت في الظاهر بعد الحكم بذهاب النون بسبب اللام فكيف ينسب
حذف النون الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل
فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول
على ما حصل فيه التخفيف ومشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك
لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة
واما النصب في مثله فتوطيد للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع
لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليسوف
الوجه باللام كما كان مسرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام
مطردا في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله لحاف الصف والبرد برده
والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في النعت المذكور اما في الصلة
او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة
نصبوا او لا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فصار الحسن الوجه
كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة
الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلام عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون
في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يجيء لم يجوزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة
المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتحقق من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه
حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل
مع ان حقه الرفع لتصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص
في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد
بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية جارية مجرى المحضة فكما لا
يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك
الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى
هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا
وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي
في فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم ان تأويله
هذا الذي هو ضارب زيد وهذا الذي هو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب
رجل فيحمل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف

واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا
الحسن الوجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو
غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان
لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة
ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف
لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما التزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره
اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا
ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في
ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما
باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا ريد كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان
للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المنفصلين لو لم يضف لما ذكرت انهما
من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد
في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما
من باب واحد هذا وينبغي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن
اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان
الى الاجنبي المنصوب بهما مفعولا اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل
واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهران ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب
نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى
او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام نحو الضارب الرجل والضاربات
الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم
جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير
المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف
باللام وكان ينبغي على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على
ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد جعل ضمير المعرف باللام في التابع
مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقرون باللام المجرد عن التنوين غير
ما ذكرنا من المظهرات لم تجز اضافته اليه نحو ~~الضارب~~ زيد خلافا للفراء كما مر وان
ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على
الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنه في الشعر
وانشد وليس حاملني الا ابن حمال وقيل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان
بل

وان كان المقرون الوصف خاليا من نون المثنى والمجموع صح

بك

كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملي وانشد ايضا هم الفاعلون
الخير والامرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما وقال س السّت مصنوع وانشد
ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه
قال س هذا الضرورة الشعر وجعل الهاء كناية عن الظاهر وقال المبرد الهاء
في الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجرآ للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها
لها بهاء الضمير ثم لما ثبتت وصلا توهم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند
الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون
ليس عندهما للاضافة بل للتصادّ بينهما وبين الضمير المتصل على ما مرّ واما الضمير بعد
ذي اللام فقال س ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا
غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا
النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا
كما في قول الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله
ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة فهذا كله مما اضيف اليه
اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فس يجوّز فيه ما لا يجوز في المتبوع
فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان
ولم يجوّز ان يكون بدلا لانه يقع موقع المبدل منه فاجاز في التابع الذي لا يكون متبوعه في حكم
الساقط ما لا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم يا ايها الرجل ذو الجمة ويا زيد الرجل
وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل بمقام المبدل منه لم يجز
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد ويا عالم زيد
وزيدا قال المبرد لا يمتنع مجرور ذي اللام الا بما يمكن وقوعه موقع متبوعه فلتشد انا
ابن التارك البكري بشرا نصب بشر الا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور
ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه بمعنى المضاف المضمر ما فيه الالف واللام
لانه في قوة المضاف المعاقب الالف واللام كقول الواهب المائة الهجان وعبدها
وتقديره وعبد المائة قال واما اذا عطفت على نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب
حملا على محل المجرور ومذهب س قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح
فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحرث وغير ذلك واما الصفة
المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة من اللام او مقرونة
بها فان ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرناه
جاز تركها سوآ كان ذلك الظاهر محلى باللام نحو وجه او بدرجات او منكرا كذلك كقولك
حسن الوجه وحسن وجه الى الغلام وحسن وجه وحسن وجه الى غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام
كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى الظاهر
مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند س الا للضرورة قال
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة
بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا

عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا
الاعلين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة
علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت
طرفة رحب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه
نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوّز
النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنون للمعاقبة
لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان
ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضيفها اليه وجب ان يكون ذا لام
بدرجة او درجات نحو الحسن وجه الى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن
وجهه كما يجي في باب الصفة المشبهة وجوّز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير
الموصوف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف ~~لغلام المخفف~~ وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
اتفاقا الفاس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى اي
ضمير كان والى الظاهر لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين
الحسني غلامهما والجميلي وجهه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ويجي في
باب الصفة المشبهة لهذا مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى
مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت بحل طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة
بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة
الهجان اي المائة الناقة الهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على
ما يجي في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا يزجي
خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق
قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقا متاول ومثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع بخلاف كل الدراهم
وعين الشي فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
اعلم ان الاسمين الجاريا لطلاقهما على شي واحد على ضربين اما ان يكون في
احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص
او لا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا
كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف
وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل
او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام عن لفظي الحي والاسم اذا اضيف
الى الخاص نحو كل الدراهم وعين الشي وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل
وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من
ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف العام الى الخاص المبهم لتحصيل الابهام ولا

الوجوه

لعدم الفائدة

نقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعيّن بعد ذكر لفظ وبعينه لا يكتفي من غيره
الابهام والذى يحتاج الى التاويل المسمّى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى
لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح
وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب
ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حيّ رباح اما الاسم المضاف
الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخر اللقب لانه ابين واشهر
من الاسم كما يجى فى باب العلم ويجى هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه
على القطع سواكانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان
كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر و
ظاهر كلام يقتضى انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه
وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جانى
قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن
اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا
قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه
اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال
تقول مثلا جانى زيد والمراد ذاته وكتبت زيد والمراد اللفظ فمعنى جانى سعيد
كرز اى مسمى هذا اللقب ولا يعكس التاويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى
مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم يسندون الى الاول
ما لا يصح اسناده الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان
قلت لم لم يعدوا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود
ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى
يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او تذم فالذات باللقب اشهر
منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة
فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا
الاسم وذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم
اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج
الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق
ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف
المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى ال النبى تطلعت نوازع من قلبى ظما والبب
اى اصحاب هذا الاسم وجانى ذوا سبويه اى صاحبا هذا الاسم كما يجى فى باب
الجمع واما قولهم ال حم وال طواسين فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان ال موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى
نحو قولهم هذا حى زيد فتاويله شخص الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب
اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا اللفظ مبالغة وتاكيدا فمعنى هذا حى زيد
اى المشار اليه عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة

وبابه يدل على...

فاذا قلت فعل حىّ زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حىّ موجود لا انه
نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حىّ زيد اى هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه
ثم صار يستعمل فى التاكيد لمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال
الا قبح الاله بنى زياد ❊ وحىّ ابيهم قبح الحمار ❊ وقال
يا قرّ ان اباك حىّ خويلد ❊ قد كنت خائفه على الاحماق ❊ وقد
حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا
بزيادة لفظ الاسم فى قوله ❊ الى الحول ثم اسم السلام عليكما ❊
ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر ❊ وفى قوله ❊
تداعين باسم الشيب فى متثلم ❊ جوانبه من بصرة وسلام ❊
وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخوّنه ❊ داع يناديه باسم الماء مبغوم ❊
وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ❊ ذعرت به القطا ونفيت عنه ❊ مقام الذئب
كالرجل اللعين ❊ والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة لمعنى فقوله
اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمة يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى
صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ
لا المدلول انهم لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم
بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادينه فاسم السلام من باب
غير زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت
الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات
تقول مكانك مجد اى انت مجد لانه من بعد مكانه فقد بعد هو واذا نفيت
الذئب فقد نفيت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما
الى الاخر الموصوف وصفه فالكوفيون جوزوا الاضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة
او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة
ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ تلك لا تخصص ولا تعرّف بخلاف هذه
فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فيتخصص الثانى ويتعرف
بتخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا
انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ
عن المجرور بعده السعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة
والنصب وقالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا يتصوّرون
المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف
واقعان على شىء واحد فهو اضافة الشىء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم
يجوّزون اضافة الشىء الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجى من مذهب الفراء
ولو لم يجوّزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال

السلام

بدل الاذ ذلك

المصف لا يجوز ذلك لانّ توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس يتي
لانّ ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا يسلم له
ذلك وهو موضع النزاع فعند نص نحو بقلة الحمقا كبيف شجاع اي المضاف اليه
في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقا
وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجارى السيول ومواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع
وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة وجانب المكان
الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويحملون نحو جرد قطيفة
بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شى جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت
صفته الى جنسها للتبيين اذا الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم
محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة
اضافة الموصوف الى الصفة من باب طور سينا وذلك بان يحمل الجامع مسجدا مخصوصا
والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة فهى من الصفات
الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المتحملة الجهة المختصة لفايدة التخصيص
فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقا كبقلة الكربرة وجانب الغربى كجانب اليمن
واما الاسمان اللذان ليعنى احدهما زيادة كشحط النوى واسد الفرس بالله اى اضافة احدهما
الى الاخر للتخفيف قال ان العرب يجر اضافة الشى الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله
فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ۞ سيرضيكما منها سنام وغاربه
والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة لبس الرجال
منهم شفقات وجلهم وقوله ورخا الدعة وسكايك الهوا ولو قلنا ان نحن لا يمنعن
في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما
نعلم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل
واحد من امثاله التى يدل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجى ذكر احكامه
في بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر
وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من في الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما
لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتدا الغاية والمجرور مفعول افضل فافضل
القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سوا المجرور ظاهر او مقدّر فهو كاسم
فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتدا
زيد في الارتقا والزيادة في الفضل من مبتدا هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه
لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجى في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا
الا بشرائط في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا
ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التمييز الذى ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرين
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر
ملك اضلع البرية لا يوجد ۞ فيها لما لديه كفاء ۞ وقوله ۞
ولو ادركوا مثلنا خير قومهم ۞ اقل به منا على قومهم فخرا ۞ ومذهب
سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين

احدها

احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى فيما يضاف اليه والمعنى
فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما
يعد من اجزا المضاف اليه فانّ زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة
على كل واحد ممن يعد منهم بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزايد في الظرافة
على كل واحد ممن يعد منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشى على نفسه لانك لم تفضله على جميع
اجزا المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا
المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وبليتهم وحزورهم ولو كان بتقدير من
الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة
كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر الباب
ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم
فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين
وقوله اصلع البرية خبر مبتدا محذوف اى هو اصلع وخير قومهم نصب على المدح
وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا اى على كل من سواه على جهة
استغراق جنسه لا على المضاف اليه المعين ثم تضيفه الى شى للتخصيص سوا كان ذلك
الشى مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اى افضل
افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد
ومصارع مصر لا لمفضل على اجزا المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام
ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز
ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا
كان ذلك الواحد من اسما الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرى
الجب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد افضل الرجلين اى احدهما
المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا
اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا
او تثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال
تبارك وتعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اى في الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا
اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان
ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزأ من جملة معينة بعده مجتمعة
منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزأ من جملة يخرج نحو الفرس
اوره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزأ من جملة بعده
وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فايدة في كونه
افضل من جملة غير معينة من بعض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واي رجال هو
فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف تعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة
منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسن ونحو قولك اى زيد احسن اوجهه ام يده ام
رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى بغداد اطيب

واحد هم

واذا اصفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا

اى اىّ د ودها الا انّ تقدير المضاف اى احسن اعصابه واىّ اعضا زيد واىّ دور زيد اذ اىّ
موضوع لتعيين بعض من كل معيّن وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معيّن بعينه
على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واىّ الرجل هذا لانّ
الرجل ليس كلا له ما يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك الرغيف اطيب التمر وقولك اى التمر هذا
لكون التمر جنسا يقع على القليل والكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون
المضاف فيهما بعضا من الجملة المعيّنة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واىّ الرجال
سوا اردت بهذا الجمع معهودين معيّنين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين
جملة معيّنة واما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور في
جميعها ليس في الظاهر جملة معيّنة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات
الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن امثاله فيكون في الحقيقة منقسما الى المسئول و
امثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اىّ قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا و
اى رجلين اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اىّ
قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل
اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين
اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سوا اضيف الى المعرفة او النكرة يجعل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا وتثنية وجمعا فلهذا لم يجز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزا امثال الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان
او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين
كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل المفضل مفضل على جميع
اقسام المضاف اليه فيقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه
مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في النكرة
سوا وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعيّن احد تلك الاقسام
ويجوز اى الرجال هذا واىّ الرجال هذان او هولا لان الرجال كما قلنا يصح
تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز
مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل الوضع بواحد بعينه وصح
ان يعبر عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها
لتخصيص بعض الاجزا او تعيينه فلا يطلق مع ذلك المعيّن على غيره واىّ وافعل لا
يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون بحروف العطف
نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما
فلا اصل بتكرير المسئول عنه في اى والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة
واى رجل وامراة هذا وهذه واما قولهم اىّ واىّك فالمراد اىّنا لكنهم قصدوا
التنصيص على ان المراد المخاطب والمتكلم اذ كان لا يدل عليه الضمير في اىّنا فصرّحوا

بالضميرين

بالضميرين فوجب اعادة اىّ رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على
الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شى الا باعادة الجار فتكرير اىّ للمحافظة
على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة
الشعر ٭ فالى فاىّ ما واىّك كان شرا ٭ فقيد الى المقامة لا يراها ٭
وجا مثله في الضرورة اظلمي واظلمه واىّ معرب مع ان فيه امامعنى الشرط او الاستفهام
او هو موصول للزوم الاضافة المرجّحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف
المضاف اليه الا مع قرينة تدل عليه نحو قوله اياما تدعوا فله الاسما الحسنى
اى اىّ اسم وتجريدها من التا مضافة الى مونث افصح من لحاق التا كما يجي في الموصول
قال تعالى باى ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
اى لا يقال كل الجميع ولا جميع الكل لانهما متماثلان في العموم قوله لشاسد وحبس منع كلاهما
قال الخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى قوله عين الشى يريد بالشى شيا معينا
كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والا فالشى اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض
احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس قال فصل الكم
منا الى فاسى طعدب عا اعيى النطاسى حذيما اى ابن حذيم واذا حذف فالاولى
والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسال القرية وقد
يترك عند بقى على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شى كما
يقال في المثل ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اى ولا كل بيضا قال ولو لم يقدر هنا
مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز
عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا ويقول ما مثل عبد الله يقول ذاك
ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا
يجب اضمار المضاف هاهنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على
اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما
يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك
وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور
بأجنبى ولا يجوز كما في باب العطف ولو كان ابيك في المثال الثاني عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المثالين لكان الداخل على
لا المزيدة لتاكيد النفى معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك لا تقول ما
جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذا لم تنف المجى
عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل هاهنا كناية
وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت لا ينبغي ان يفعل وذكروا
لمثل هاهنا كنايه ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد
المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعل كما تقول اخو زيد
لا يفعل هذا ولكن زيد يفعل لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا
اخيه وما اخوك ولا ابوك فلا تجى الفسادات المذكورة قال بعضهم انه في هذا الجواب
نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه

لكن المعامله لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتا ومثلكما لا تقولون ومثلكم لا تقولون اقول اذا لفظ المفرد حتى المثنى والمجموع عز عزيز في كلامهم كاسما الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المونث كثير فعلى هذا لا منع من اكتسا المضاف معنى التانيث والتثنيه والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغنا في الكلام الذى هو فيه عن المضاف الى ايها التانيث فلما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنيه فكقولك مامثل ابيك ولا اخيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله وما حب الديار شغفن قلبى واما اذا الفاظ الغيبة الخطاب فلم يجى الا مع حرف الخطاب نحو يازيد مثلك لم يخرج مامثلك يقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان ذاك وفى التانيث كقوله عليه السلام مارايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال

يسقون من ورد البريص عليهم ٭ بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ما بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قطعت السارق فانزلت اى قطعت يده وفى العقل كقولك تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاها باسنا او هم قايلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفه اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حمار فاجازوا ان يقول نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه س وقال الوجاز هذا الحاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فيجوز ان يكون نكره لتقدير مثل او لتاويل آخر كما ذكرنا في لا التى للتبرية فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبريه وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا القياس المضاف اليه الاخير كقوله وقد جعلنى من حزيمه اصبعا اى ذا مقدار مسافه اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا في معنى النسبه كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبنا على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض وقبل وحيث كما يجى في الظروف المبنيه مع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سوا كان المضاف الاول من الظروف المذكوره كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله

يامن راى عارضا اسر به ٭ بين ذراعى وجبهة الاسد ٭ وقوله

الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره لم يبدل من المضاف اليه شى ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالثابت بما بعد الثانى هذا على قول المبرد ومذهب س ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر الثانى مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علاله سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب التنازع يا تيم تيم عدى ومذهب س في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مما يؤيد مذهبه هاهنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم س من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعه واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه

فكانه

فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكوره ولم يعطف عليه ما ذكرنا وان لم يعطف على المضاف الذى حذف منه ما اضيف اليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صوره المنكر وان كان معرفه حقيقة لكونه في تقدير كله وقد حكى الخليل في المونث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله

لما رات ساتيدما استعبرت ٭ لله در اليوم من لامها ٭

وقوله ٭ كان اصوات من ايغالهن بنا ٭ اواخر الميس اصوات الفراريج ٭

وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله ٭ يمر على ما تستمر وقد شفت ٭ غلايل عبد القيس منها صدورها ٭ وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شا الله تعالى ابن اخيك وقد يفصل في السعه بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جا في السعه الفصل بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراه ابن عامر قتل اولادهم شركاوهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزاده ٭ وقوله يفرك يداها الحصى في كل هاجرة ٭ نفى الدراهم تنقاد الصياريف ٭ عند من روى نفى الدراهم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاه الفصل بالمفعول وغيره في السعه ولا شك ان الفصل بينهما في الضروره بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبريه والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل فيقول لا كان الفاصل او مثبتا او غيرهما فقراه ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القرات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين

قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنيه ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين

قوله الاسم الصحيح الصحيح في اصطلاح النحاه ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعد وزيد ونعنى بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبى ودلو ومدعو وكرسى واى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العله يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبه والملحق ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصوره ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كما يجى قوله والياء مفتوحه او ساكنه يعنى الياء اللاحقة للصحيح واما الياء اللاحقه لغيرهما فمفتوحه للساكنين كما يجى وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون والفتح

ويجوز حذف اليا قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان اخره الفا يعني
ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا اخره من ان يكون الفا او واوا او يا والالف
ليس في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي
وهذيل يجوز قلب الالف التي ليست للتثنية يا كايا هم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل اليا
للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد منجبر الحركة على ما ذكرنا في اول
الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل اليا كالفتحة قبل مغيروها
الى اليا لتكون كالكسرة قبل واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب
قلب الالف ثم واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف
يا بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا
الا يقلب واو الجمع في نحو جاني مسلوي يا لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وهو
ان اصل الالف عدم القلب قبل اليا لخفتها كما هو في اللغة المشهورة الفصيحة وانما
حق في هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عنده ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى
اللبس بخلاف قلب الواو في مسلوي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
واليا وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض
المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر
قلب الالف يا مع الاضافة الى كاف الضمير غير اليا قال
يا ابن الزبير طالما عصيكا ۞ وطالما عنيتنا اليكا ۞ لنضربن بسيفنا قفيكا
قوله وان كان يا اي ان كان اخر الاسم يا وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي
المثنى والمجموع نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون
رفعا وانما قلبت الواو يا لان قياس لغتهم كما يجي في التصريف اذا اجتمعت الواو واليا
وسكن اولاهما قلبت الواو يا وادغام الاول في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع
المتقاربين في الصفة اي اللين فخفف بالادغام بقلب ايقلهما اي الواو الى الاخف
اي اليا وسهل امر الادغام تعرضها له لسكون الاول وقلب الواو يا سوا كان اولا كطي
او ثانيا كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل اليا
الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي واعلي في مصطفون واعلون وان
وان كان قبلها ضمة ابدلت كسرة لتقلها بعده مناسبتها لليا مع ان الضمة قريبة
من الطرف واخر الكلمة محل التغير والتخفيف ومن ثم لم يجب قلب الضمة كسرة في الجمع
الوي لان الضمة في اول الكلمة فجاز فيها الضم والكسر واما نحو سيل وقيل فلم يجز فيه الضم
لانهم لما شرعوا في التخفيف في جمع الوي تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف نحو سيل
وادى الى اللبس فاتت غير في قلبها كسرة وابقائها نحو لي في جمع الوي اذ ثبت فعل
بفعل قوله وفتحت اليا للساكنين يعني اذا كان قبل يا الضمير الف او يا
او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين
وقد جا ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما لان الالف لكثرة مدها
اخرى فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجرا الوصل مجرى الوقف
ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجا في لغة بني يربوع فتحها الكسر مع اليا قبلها

وذلك

وذلك لتشبه اليا بالها بعد اليا كما في بحوفه ولديه ومنه قراءة حمزة بما انتم بمصرخي وهو
عند النحاة ضعيف قال لها هل لك يا تا في قوله اما الستة
فابي واخي واجاز المبرد ابي واخي وتقول حمي وهني
ويقال في الاكثر وفمي هذا احكام
الاسماء الستة عند اضافتها الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على
ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحكمه فلا كلام
فيه في هذا الباب اذ بحثنا في المضاف الى يا المتكلم وهو مضمر وضرب يقطع ويضاف الى
مضمر وهو الخمس الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه على العين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك
وضرب اعرابه لام الكلمة وهي الاربع الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك
فلانه يلت قطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال
الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقا الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان
الاعراب اما يدور على اخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقا فلادائه منونا الى
اجتماع الساكنين فيول الى البقا ايضا على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفا وسكون العين
اما فتح الفا فلان فم بفتح الفا اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل
على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لنقل الاعراب على العين
كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الالف والتنوين
فحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم
لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة و
اصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع
والجر كما قال كم بالنائي من اسماء كاف وقال واحذر من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش
فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى يا المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما
فيّ في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه
لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى اليا يقتصر منها الحركات الى على
الكسر للتناسب وكان العين ها هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة واليا كالكسرة والالف كالفتحة
الزمت اليا في الاحوال الثلث قبل يا المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة
التي ليست باعراب ولانها عند المصنف وللكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها
وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد بالاعرابية فجي بدلها بالواو والالف في يا زيدان و
يا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجي بدلها باليا في لا رجلين ولا مسلمين
كل ذلك للعروض فلما صارت اليا التي هي عين في حيث بالاعرابية وما قبل اليا الاعرابية
في الاسماء الستة مكسور كسرت الفا في في وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة
قال كالحوت لا يرويه شي يلقمه يصبح ظمان وفي البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة
الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين
في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو
قال ۞ هما نفثا في في من فمويهما ۞ على النابح العاوي اشد رجام
وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام

واما الاسماء

ملت على العين واما اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف فيه اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجا فيه فم
زيد كامر واما الاربع الباقية فلها ايضا ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها
حذف لاماتها وقد ثبت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى غير يا المتكلم
فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجي في لغاتهما
وثالثها الاضافة الى يا المتكلم قال الجمهور بحذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة
الى غير يا المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا
معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا المتكلم رد اللام في اربعتها كما
نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما رد بها
لزم اليا لما قلنا في فيّ على الاصح وشبهته قول الشاعر •
وابيّ مالك ذو المجاز بدار • واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ جمعا لاب مضافا الى
اليا اذ يقال في اب ابون قال • فلما تبيّن اصواتنا • بكين وفديننا بالابينا •
كما قيل في اخ اخون قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات قوله

فاذا قطعت قلت اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم
مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا ودو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع

اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام
مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان اخان والجمع ابون اخون
كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا
مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما
بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات اشير منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا ونقص حال
القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع
والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون
كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص
مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير اليا والنقص في غيرها ولما لم يكن
في المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسما الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها
وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما
فيهما • وقد بدا هنك من المئزر • فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها
اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو
يا عند الاضافة الى اليا والثانية والثالثة والرابعة فم بتثليث الفا محذوف اللام نسيا
مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفا بنا على ان الواو التي ابدل منها الميم يقلب في حال
الاضافة الفا ويا وواوا ويكون الفا في الحالات اذن مثلثا لا للاعراب فيجوز
تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفا
مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام وقدمت على العين كامر
ويكون قوله لو يهما شفتا فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفا قال
حتى اذا ما خرجت من فم قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين

واللام

واللام والجمع اقام العاشر اتباع الفا للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما
ونظرت الى فم وكانه يطرقها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع
فا امرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرء وعن امرء وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف
العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لا يقطع لانه
ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسما الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا
مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاؤوا
بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما
يجي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل بهما الوصف هو المضاف دون
المضاف اليه واما اسما الاجناس التي نحو العقل والضرب فانها وان لم يكن مما يوصف به
الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف
الموصوف والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يعرفا مهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك
اسفلكم ولكني اريد به الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد
وذوي آل النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا
الاسم وقالوا واصل هذه الاسما الستة كلها فعل بفتح الفا والعين الا فوك كما ذكرنا فكان
قياسها ان يكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها
معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات
على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوح العين فلجمعها على افعال كآبا و
آخا واحما لان قياس فعل صحيح العين افعل كجمل واجمال واما ذو فلا دليل في اذواء
على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال كاثواب وابيات ودليل تحرك
عينه مؤنثه واصلها ذواة كنواة لقولهم في مثناها ذواتا ولحذف العين في
ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلب في المؤنث ذية كطية و
قال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جمع متصرفات ذو الا ذوا
قال الفرا الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آخا واما هن
فانه لم يسمع فيه اهنا ولا دليل في هنة حتى يستدل به على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون
ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا التانيث لا بد من فتحها وكذا
لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو
كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء على حركة
ها لقولهم افواه وفويه ولام ذو يا لان عينه واو بدليل ذوا تا وذوات واذوا
وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اذا اشتبه الامر اولى و
لام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان فاخوان وحموان وهنوان
واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام
حم قد يكون همزا كما سبق قوله التوابع
كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة

الفم كحوض واحواض
وبيت ح

في ذوات و
ح

ومؤنثه دهو ذهنه
بالتحريك لا يدل
على تحريك عينه
ح

قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا الجزئي كان وان واخواتهما
ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل
الا خبر المبتدا وثاني مفعول ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا او التمييز
عن المنصوب نحو فجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحده فالحج هذه الاشياء لان ارتفاع
المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول
المفعولين الاولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول
في ضربت زيدا قايما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا او فيه نظر لان ارتفاع
المبتدا والخبر من جهة واحده وهي كونهما عمده في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسما
المذكوره من جهة واحده وهي كونها فضلات وان قلنا بتعين الجهات بسبب تغير اسم كل واحد
من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع
الظريف من جهة كونه صفه وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعدده لمبتدا نحو هو
الغفور الودود الاية وكذا المسندات في علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال
المتعدده نحو فقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاني القوم الا زيدا
الا عمرا لا يصدق اسماوها ولا يصدق اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال
كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا
وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشي لا قصد حصر جميع مفرداته
ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر
لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفه
والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال س العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعا وقال
بعضهم العامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب س اولى لان المنسوب الى المتبوع
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجي في جاني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا
الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافه وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد
نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا
كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب المنسوب
عليهما معا لفظا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان
الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعل معنويا
كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبه الى اللفظي
كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى
الامر الخفي اذا امكن الحمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي
واكثر المتاخرين على ان العامل مقدر فيه من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع
فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس
فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب
عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر

وكذا

وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال
لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله
للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام
فايده الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور
ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور
والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يوذن بان العامل هو
الاول لا مقدر اخر لان المتبوع اذا كان ساقطا فكان العامل لم يعمل في الاول ولم
يباشره بل عمل في الثاني ومذهب س والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان العامل
الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقه هو البدل فحكمه فيما
ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال س العامل في المعطوف
هو الاول بواسطه الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعه
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل عليه
اذ علة البنا في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البنا كما
كان في يا زيد والحرث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء
المقتضي للبنا فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له
حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقال العرض الواحد لا يقوم
بمحلين والجواب ان القيام هاهنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر في الاصل والمصدر
يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد هاهنا القيامان بقرينه قولك وعمرو
وكذا لا حاجه له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو
كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو متحد وكان
معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاه بدرهم وكل سخلها بدرهم والمراد هما معا
بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحرث ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا فليس زيد
ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضرب عمرا واخاه
اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جمله وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابه وهو
بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفايده الخلاف في هذا كله جواز
الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه
عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على ساير التوابع لكون
استعماله اكثر قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه قال
في شرح المفصل الصفه تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى
الوصفيه جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاني زيد راكبا
اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفيه اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب
قال المصنف حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ويتفصل باسما
الاله والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو
القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما قرره سال نفسه وقال ان اسما الاجناس

كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الرجولية والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسما الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقايل ان يمنع في الموضعين اى في الاسما والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسما الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا يسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذاتا فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سوا كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم يقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفات العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شى الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشى وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم بها الحدث القايم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ فللمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم تصغ منه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبنى زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم ليدخل نحو برجل قام ابوه فيه ثم يقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءنى القوم كلهم يدل على الشمول الذى في القوم فان قال شرطه هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه الا يكون واحدة واثنتين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اول مخرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعم لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسما وصفا سوا استعمل تابعا اولا بان يقول هو اسم وضع دالا على معنى تماثله ابويقا وسكرانا غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما يخص صاحبه • فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءنى رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءنى رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا ساير المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسما الاجناس سوا وقعت صفات نحو برجل اسدا ولا يجوز زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع

وكذا مضروب وحسن صح

ان لا يفهم من المتبوع دا يفهم من القوم وكذا في جاءنى الزيدان كلاهما واخواناته صح

وكذا

الصفات

وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في العامة لكى يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجى ويقال ان اسد وصوم في برجل اسد وبرجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التاكيد لا التى للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شى بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءنى القوم ثلثتهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جمعهما او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسما الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسما لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو برجل منتقف فليس ذلك من حيث الموضع كما ان جرى حمار في نحو مررت برجل حمار كذلك ليس بالوضع فحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسما الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسما لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجى بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جا زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد وان لم يتبعا شيا لكنه يصح تبعهما وضعا ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيها التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبنى زيد علمه قوله وفايدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءنى رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثنا لغرض والتى هى للتعليل في المضارع مودنة بانه لمجرد الثنا او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثنا او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سوا كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فنحو اتانى زيد العالم الفاضل او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتى قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سوا بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجى لمجرد الترحم نحو انا زيد البايس الفقير قوله

ك

ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا

قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كان دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدال على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه ثم اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ولذلك استضعفوا نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعفوا زيدا اسدا حالا وكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترط فيهما ويكفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع دالا على معنى اي وضع دالا على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول في الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم جاز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسماء الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخص واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ٥ ربّ اشمّا لا ياوي لقلّتها ٥ الا السحاب والا الاوب والسمل ٥ وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فايده جعل الوصف حاضرا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف فايده منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي حتما واسماء الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسماء الاشارة تقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسماء الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل

بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقع صفة ان يكون صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانتصابها على الحال نحو هذا زيد اي رجل وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اي امة واتما امة واما اسم الاشارة فانما تقع وصفا للعلم المضاف الى المضمر والى العلم والى اسماء الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة فلذلك عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر من الجوامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسماء الاشارة التابع لما ذكرنا وقد يقع من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي ومن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي ولهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا فيقال انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وجد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته او شيء شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك او نهاك او كفيك من رجال همك من رجل وهدك من رجل كما ذكر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا فصلوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو مالك من ليل ولله درّك من رجل وقاتله الله من شاعر

وقال عن من قايل والمعنى في الجمع واحداى هو المدوح والمعيبه خاصه من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وسموا هذا النعم وقولهم هذا من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهموم اى مقصود او من همته اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى شغل عليك عن منا فيه من هذه المصيبة اى اوهنت وكسرت ومن المعنى ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة والصدقة فى الحديث وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجوده فقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغرا بشى قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزم ويجوز ان يريد العسل المعروف قال • وذبيانيه اوصت بنيها •
بان كذب القراطف والقروق • اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق ودايرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يصفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو حز السوء اى الخبز السوء بمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لا التبرئة فى نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب مطابقتها تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة ويقول عندى برّ قفزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه من كثرة الفعل تجسم منه واما غير شايع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو مصدر بمعنى اى مثل اسد ولقوى تاويل قولهم مررت برجل اسد شدة اى مشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضميره المذكور كما فى قولك الكوز ممتلى ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند بشر ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون صفة بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى الضمير المذكور وقال غير المبرد بل ساوا الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرى وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتمييز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر •
وليل يقول الناس من ظلماته • سوا صحيحات العيون وعورها •
كان لنا منه بيوتا حصينة • مسوحا اعاليها وساجا ستورها •

اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ ملحق الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال بشر ستكى نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج خز صفته ولصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشيا لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا الكلام قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم تكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل اى عن واخ لك واب لك **قوله ويوصف النكرة بالجمل الخبرية ويلزم الضمير** اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير الا تشاربها الى الخارج فى الوضع كما يجى فى باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فحصل قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل من الاعراب لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم على شى لشى يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا وليس بشى لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب الخبر الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جانى زيد العالم وابا زيد وجوابه مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذا الا ان تكون الصفة والصلة

انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول فى جانى زيد العالم ونحو زيد هو العالم صح

جملتين مضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجمل وهذه هي الجمل الخبرية لان غير الخبرية
اما انشائية كبعت وطلقت واعتقت ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة
او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا
تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجي في
باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في
التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير منك نعتان على نية الالف واللام وانما
جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في
العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام
عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل
الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجمل المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل
قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق تقديرا وانما
يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل
لا صفة قوله فيلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول ثم الموصوف بمضمون
الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف ولو قلت مررت برجل قام
عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو
في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع
الطلبية صفة لكونها بحكاية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاوا بمذق هل رايت
الذيب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي
مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول
يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي بحال الموصوف
اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشي وصفا لذلك الشي لتنزله منزلة حاله نحو برجل حمري حماره في حصول الفايدة
بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف منهم نحو
مررت برجل ضارب اخوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذا اسما الفاعل والمفعول الناصبان
للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلوا
من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الا فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا
مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو
برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل

لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل
بالمفعول فلا تعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان
اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر
الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو
اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير
معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان يعمل مطلقا كما في المنون سوا
كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيدا الان او غدا وسوا كان علاجا
وهو ما كان محسوسا يرى كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم بمعنى العارف والمخالط
والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال
وان كان غير نكرة سوا كان فيجوز عند سيبويه في السببي غير الماضي النعت والحال والابتدا
الا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه دا والزهه سر نحو بنصبه على الحال
مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرايه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد
الضارب الرجل غلامه نصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما
لا يلزمه لان تكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول الضمير في محل النصب
على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل
ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في
وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة وتأوي من خلل الستور باعين مرضى
مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل
كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حين الوافت
العصا وتركته به نفس عال مخالطه بهر برفع مخالط وليونس ان يحمل رفعه على
الابتدا وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتدا حالا كان او
مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب
اتباعه للاول وسيبويه ايضا يدعه في الوجوب لا في الجواز والزمها سيبويه ما لا محيص لهما
عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون
سببا كان او غيره نحو بزيد ضاربه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا و
كذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لا يجاب
الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل
عمل الفعل اما اذا لم يرد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت
برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمة رجل جعلت ملازم بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل
كما يجعل صاحب كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه
الزيدون ومما يقع سببا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وقد جا من ذلك سماعا
على قبح سوا نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع
سواء على الابتدا والخبر فعلى هذا قبح كونه اذ رفعتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه

علاجا

فاعل سوا في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سوا وحده مرفوعا
على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتدا والخبر وقد جا مررت برجل سواء
درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا
ومن السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو
برجل عشرة غلمانه وبحبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشى نحو بسرج خز صفته
وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك
برجل مثلك ابوه وبرجل اى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس
كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى ازيد اشيا
من جملة العشر الاشيا المذكوره احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية
والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجموع من الاكسار
والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشيا
كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزا ذلك الشى المركب منها جاز وصفه بها وجراهم على
ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والعمر للانعام
وقال بعض افعال واحد لا جمع وجا قميص شراذم وشمخ خراذيل وثانيها واحد من التعريف
والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة مما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى
ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما جى
فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة اخران يقومان
مقامها والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها
واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما يتبع فى هذه العشرة لكونه
اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال متعلق الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة
الاول فى الاول اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله
وهو فى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل
وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث
او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر
لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله كالسببى
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى
الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المونث
ويونث فى الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله
ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون وبجوز قعود غلمانه
اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه
وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى

التثنية

التثنية والجمع فى الفعل المسند الى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجى فى آخر الكتاب
لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون لان الالف والواو فى الفعل
فاعل فى الاغلب الاكثر وتجردهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجى بخلاف
الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى و
المجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتغيرا فى حالتى النصب والجر
نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له
نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا
جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين
كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان
فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من
المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه
قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه
لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل فى وصف المعارف
ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم
فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل فى وصف المعارف ولم يوصف الغائب
ايضا لان مفسره فى الاغلب لفظ فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح
المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما الحاقه على المتكلم والمخاطب لانه من
جنسهما واما انه لا يوصف به فلانه يجى من ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون
اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى تقع صفة له وقول بعضهم لم
تقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما دل عليه مفسره فلو رجع
الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك
زيد كريم وانت هو واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى لا اله الا هو
العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل و
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف
اخص او مساو فانه لا شى اخص من الضمير ولا مساو له قوله
والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف اليه
ينبغى اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه
لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان
هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما فى المعارف فانك تقول جانى الرجل
العاقل وهذا الرجل ولقيت الشى العجب واما فى النكرات فانك تقول رايت شيا
ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى
المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه
منها مما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته

اوشلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان احص من الاول من حيث مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولهما الوصفين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجى فعلى هذا يحمل قولهم الموصوف احص او مساو بالمعرفة فينبغى ان نعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر فى قولهم الموصوف احص او مساو فالمنقول عن س وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشاره ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى لفظ تفسيره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم احص واعرف من اسم الاشاره لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشاره فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل بان تقرن به الاشاره الحسية مكررا ما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسما الاشاره موصوفا فى كلامهم ولذالم يفصل بين اسم الاشاره ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشاره احص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشاره بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب احص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكره نحو قوله لان اكله الذيب كما يجى فى باب المعرفة والنكره والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربع فمعرفته مثل تعريف المضاف اليه سوا لانه يكتسب التعريف منه هذا عند س واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر خ لان المضاف الى المضمر يوصف ولا يوصف المضمر ولذا التزم المبرد ان تكون الطريف بدلا لاصفة ولا يلزم س لما ذكرنا من مذهبه ولا يوصف المضمر فعنده مثل الطريف فى قولك رايت غلام الرجل الطريف بدل لاصفة وعند س هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه فى اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه فموضع بان بخلاف ساير المعارف كما يجى فى باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم الاشاره ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشاره لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يسبق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما فى درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اى الذى لا يلتبس مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداه والمضاف بحسب المضاف اليه القول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاحص فى مذهب تابعا لغير الاحص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة فاسم الاشاره فى قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت احص من المنعوت لان الحكم يقتضى ان يبدا المتكلم بما هو احص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى المفصل وبينا على مذهب س فى ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر

فصول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى فى ذات ولذلك اذا انقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى الحق به ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا تقع من الموصولات وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاى وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله ٥ فقولا لهذا المرء ذو جا ساعيا ٥ هلم فان المشرفى الفرايض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسما الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموفون صفة لمن امن كما يجى والظاهر انه منتصب بالمدح عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشاره فلا يوصف الا بذى اللام والموصول لما يجى وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما سنا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب س لو جا مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشاره فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب س الذى عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جا على غير ما تقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله ٥ لهذا المرء ذو جا ساعيا

قوله وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم

كانه سئل فقيل كان الواجب بنا على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشاره بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشاره مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشاره الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والا ليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشى الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر

والوذى اللام ح

على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى
الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت ذا الله الاذ والطابيه وقد
ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هنالك
ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة
ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان
الابيض عام لا يحقق نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم
فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر
بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد
وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلب المذكر على
المؤنث كما رايت والعاقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبتدا
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمار مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان
اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها
الراتعان ولا راتعان لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد
كل واحد منهما بنعت او يجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا
اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل يفرد
كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون
اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفى الاعراب فان
اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان يفرد كل واحد منهما بوصف او يجمعهما
فى نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقى زيد الظريف
عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه ونعت
الاول بعد نعت الثانى لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما
من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى فى مثله فى الحال وكذا حالهما عند بعض اذا اتفقا
معنى نحو ضارب زيد عمرا واحاربه هشام وتغلب جمعهما فى نعت واحد نظرا الى المعنى
اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب
الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان ونغلب
تسوى بين الرفع والنصب لتشابههما فى المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان
يكون العمل واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى
وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان
من نوع واحد اى كانا فعلين رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين او مبتدائين او
حرفين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين فى اسم واحد كان يكونا
فاعلين او مفعولين او جرين او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما فى وصف اذا
اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت

بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سوا كان الظريفان صفة للمبتدائين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين ياتون
جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشرط المذكور نحو جلس اخوك وقعد ابو
الكوفيان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة
قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعلهما بمنزلة فعلين المختلفين فان لم يعطف
احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان فى اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا
لم يجز جمعهما فى وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنى لفلان كرام على ان كرام
وصف لاخوى ولابنى معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى
ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا
رجل وفى الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما مبتدا والاخر خبر
وكذا لا تقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا و
ذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فى
النعت والمنعوت شىء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن
العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قايم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور
منعوا جمعهما فى وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان
والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائى فانه اجاز جمعهما فى
وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان
معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثنى
الا من اثبتّه وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها
تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا مغايرا الصفات
فاما ان تجى بالصفات على وفق عدده او اقل ففى الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع
على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب و
بزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز ومنهم شاعر و
منهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا قطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم
يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه ايضا الى النصب على
الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع فى الوجهين الاتباع
على البدل ويجوز القطع ايضا الى الرفع فى خبر نواسخ الابتدا نحو قوله
فلا تجعلى ضيفى ضيف مقرب ٭ واخر معزول عن البيت جانب ٭
اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله ٭
فاصبح فى حيث التقينا شريدهم ٭ طليق ومكتوف اليدين ومزعف ٭
اى منهم طليق وقوله مزعف اى ارعفه الموت اى قاربه وفى الثانى اى فيما كانت الصفات
فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر
وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله ٭
كان حمولهم لما استقلت ٭ ثلثة اكلب سطا ودان ٭
واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر

كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقديرها شاعر ولا يجوز تقدير حذفهم كاتب ولا بعضهم
كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا اونصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بالا يكون
النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل
به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع
التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف
المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم الا انه ان لم يعلم والمنعوت يحتاج الى ذلك
النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف الموصوف بوصف لا يعرفه
المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم
نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع
الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى حمالة الحطب وقوله الحمد لله الحميد
وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والاية ترد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه
معرفة وجب الا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى نعت
لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه نعت آخر مبين والا يكون النعت الثاني ايضا
لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة لتخصيصها الى النعت لم يجز القطع اذ لا قطع
مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر
النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص القطع اعني الواو وقال ويأوي
الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة القطع ايضا مع الواو كقوله
الخرنق ٥ لا يبعدن قومي الذين هم ٥ سم العداة وآفة الجزر ٥
النازلين بكل معترك ٥ والطيبين معاقد الازر ٥ والواو في النعت المقطوع
اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز تخالف النعت المقطوع للمنعوت تعريفا
وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كررت نعوت شيء معلوم
اسعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقدم الاتباع اذ الاتباع بعد
القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله
الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب
حقي وقد ذكرنا في المنادى حال هذه المنصوبات والمرفوعات ولو نسيا وجب الاتباع
في الزجر اما على النعت كما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البائس و
مررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم
يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب
الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة اولا
وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فيهما
موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت مازيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو فقط اذا طال ذيل المنعوت
كما قال الزجاج في ولكن الراسخون في العلم والمؤمنون بعهدهم ان المؤمنون صفة من امن
وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت
ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف

ع

مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف
كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد ولكن لا كالاول
في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي
هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح بشرط ان
يكون مثله والجملة والظرف لكونه مقدرا بالجملة على الاصح مخالفان للموصوف
الذي هو مفرد وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا له
مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر
وما الدهر الا تارتان فمنهما ٥ اموت واخرى ابتغي العيش اكدح ٥
اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات الا رايته في حال كذا و
قال ٥ وكلتاهما تثنين كالماء منهما ٥ واخرى على لوح احر من الجمر و
قال ٥ لو قلت ما في قومها لم تيثم ٥ يفضلها في حسب وميسم ٥
فان لم يكن كذا لم تقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال
انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ متى اضع العمامة تعرفوني ٥ وقال
ما لك عندي غير سهم وحجر ٥ وغير كبداء شديدة الوتر ٥
كانت بكفي كان من ارمى البشر ٥ وقال كانك من جمال بني اقيش ٥
يقعقع خلف رجليه بشن ٥ وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه
بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت
لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل
قال ٥ والمؤمن العائذات الطير يمسحها ٥ ركبان مكة بين الغيل والسند ٥
وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع اسود لكونه تاكيدا
له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية
التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصف النكرة
بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر الاخران في الاغلب كقوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله
وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة و
قال الشاعر ٥ وليل اقاسيه بطيء الكواكب ٥ وربما نويت الصفة و
لم يذكر للعلم بها قال ٥ الا ايها الطير المربة بالضحى ٥
على خالد لقد وقعت على لحم ٥ اي لحم اي لحم واذا ولي النعت لا الا و لا اما وجب
تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما
واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال
له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل نعت
الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك مثل ما يجعل ما هو المضاف اليه المضاف معنى
مضافا اليه المضاف اليه لفظا كقوله تعالى كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما يضاف

وانما يكثر حذف موصوفهما

ان يضاف اليه نحو هذا جحر ضبّ وهذا حب رمانٍ والذى هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان
والحليل يشترط فى الجرّ بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا او تثنية وجمعا و
تذكيرا وتانيثا فلا يجر الا هذان جحرا ضبٍّ خربان ولا جحر ضبّين خربٍ قال لئن
واستشهد بقوله ۞ فاياكم وحيّة بطن وادٍ ۞ هموز الناب ليس لكم بسيّ ۞
بجرّ هموز وقال بعض الصدر ان المعذر هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ حجره فحذف المضاف الى
الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
ولا يطرد ما قال فى هموز الناب فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب
حيّة ثم حذف المضاف اى حيّة فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب
استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتى نحو قام زيد وعمرو
وقوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال
لان المقصود فى هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبيّن بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا
بيّنت شيئا بشى فالمقصود وعمدة الكلام هو المبيّن والبيان فرعه وكذا انما يجى
بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره
لم يقع غلطا ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم
باق على عمومه غير خاص ونعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا
او شبههما او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا فقوله مع متبوعه يخرج
البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وستذكر الكلام عليه فى بابه
ويذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل و
لكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف
عليه قوله يتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره
بعد تمام حده قال ولم استحسن فى الحد قولى العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله ۞
الى الملك القرم وابن الهمام ۞ وليث الكتيبة فى المزدحم ۞
وقوله ۞ يا لهف زيابة للحارث الصابح ۞ فالغانم فالآيب ۞
ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انه معطوفة
الا ان تدّعى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز
قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكّد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد
الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا
عطف على المضمر المجرور اعيد [illegible] مثل مررت بك وبزيد
انما اكّد بالمنفصل فى الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف كلمة فاكّد اولا بمنفصل ثم عطف لانه اذا اكّد بمنفصل ظهر ان

ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة لانه بذلك يظهر ان
ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده
فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر
لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون هذا المعطوف
ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فاما ان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك و
زيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو
اضرب انت ومررت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل
قبل حرف العطف كقوله ۞ ولست بنازل الا الَمّتْ ۞
برحلى او خيالتها الكذوب ۞ او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا
ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفى ومع الفصل قد
يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما اشركنا من
دونه من شى نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلما قال
فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام بالفصل يغنى عما هو الواجب ويحذف
طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امراة والحافظوا عورة بالنصب فكيف
لا يغنى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه
اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور
بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر
المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجى
فى المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل فى المرفوع المتصل فلم يبق
الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بينى وبين زيد او حرفا نحو
مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمى الا اذا ثبت انه لم يجلب الا لهذا
الغرض وانه لا معنى له كما فى قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى
طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جائى غلامك
وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة
على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف
على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضى
ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك متعين
اذ لا معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى

وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للبا الثاني فيه معنى اذ لا يقتضي البا
الاولى من حيث المعنى اسمين سحان به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون
اسويف الجار والمجرور ويكون لسبب الاستاف للبا الثانية معنى ولم يكن
ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان البا الثانية مجلبة لمثل الوصل الذي
احلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور هاهنا
كما في مسئلة بين فاذا تصور هذا قلنا ان يقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل
بما كان مجرورا به قبل تكرر اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو
من حيث المعنى كالعدم كما قال س في لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام
الظاهرة والاولى ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزايدة
نحو كفى بزيد فانها لا يلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصرية ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة
حاملة عليه ولاخلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة
واجيب ان البا مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في
الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالحمل للاول كما ذكرنا
ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن يكون قسم السوال لان قبله يا ايها
واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع البا كما بحي والظاهر
ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات
السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار
بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف
على الضمير المتصل المرفوع وليس بشي لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور
بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واحق فان قيل كيف جاز
تاكيد المرفوع في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جماله من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك
نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جماله من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في
الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد
والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان
البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد
عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف
النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله
لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به
واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان
المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي
من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت

المتصل

فهلا

فهلا اطردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل
قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان
العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا
بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه
وهند جاءتني نفسها ثم طردوا الحكم في المخاطب والمتكلم مع انضمارهما بارزين نحو ضربتني انت
نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان
كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قلت كلكم ولا مررت
بكلكم بلى قد استعمل مبتدأ الا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته
التأخر اعني خبر المبتدا كما اخرنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمنفصل قال لان النفس والعين
الظواهر يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مررت
بك نفسك والاولى ما قدمناه قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم
لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية
لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا
يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني
وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد ان كل حكم يجب للمعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه حالا منه او خبرا عنه او صلة له لزم مثله في المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها ويقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجي في
باب المعارف وكان يجب على الاصل المتقدم الا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف
عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا
حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى
نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء
المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان
يجب بناء المعطوف بالنظر الى هذا الاصل في لا رجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تعدت
في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه
ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل
ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى ما يلي النصب وهو المنكر المضاف
او المضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فيقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد
احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر
المبتدا يتجرد عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا

وهو كونه مشتقا اذ الجزء المشتق لابد من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف
يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه **ومن ثم لم يجز
فيما ان يلين بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** وذلك لانه لما وجب
لقولك بقايم او قايما الضمير لكونه جزءا مع كونه مشتقا وجب ان يكون مثله
في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير يوجب للمعطوف
عليه بالنظر الى كونه جزءا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو
بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت يجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر
على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في
حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر بخلاف عمل ما فيهما بخلاف الثاني
فصار في عطف الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب
الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف المجرور وحده
على الخبر لما يلزم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه الجملة مستوفاة قبل فليرجع
اليه وانما جاز مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع
الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما فيه
الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه
اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسن جاريته
لا قبيحه لان الضمير المستكن في قبيحه راجع الى جاريته فكانك قلت لا قبيح جاريته
لانه بتقدير لا قبيح جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد
تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو
صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب الا يجوز وقد
جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفا للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا
الذي قاله المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصلة
والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى وتلك المعطوفة تمام له بالجملة الاولى تعلق معنوي
متعلقة بالمعطوف عليها يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او نحو ذلك
جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي قرينتها وتجريها
سوا كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا
عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جا فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيه
غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجي زيد سببا للغروب
وكذا يجوز مع ثم اذا مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي
جا ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي يتراخى عن مجيه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد
ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا يمنع
من جميع هذا وهذا كما يعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا
نحو زيد ضربته وعمرا او يعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة المذكورة عند خلوها من
الضمير الرابط اللازم الضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك هنا لان في

اجزا

اجزاء الجملة المذكورة ضميرا لان ذلك المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب
العطف اذ لا يستقل المفرد اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال
فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة
لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احداهما واما ان
لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند
زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام وقعدت هند في
تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي يقوم القمر ولا يبتدا انت لان
الاقتران معلوم من قرينة الحال وانما لم يجز مطلق الواو لانها لا تدل نصا على اجتماع
مضمون الجملة المعطوفة بها مع مضمون الجملة المعطوف عليها ولا على تعقبه اياه ولا على تقدم
بل الواو لمطلق الجمع كما يجي في بابه واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو
لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفا وثم تعلق معنوي بين المضمونين
هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام
الواو الفا او ثم او وحلاف لا يجيزها قوم نحو هند لقيت زيدا فاباها لانها للتعقيب
او التراخي فيقدرون معها فعلا اخر من جنس الاول فيكون اباها مع الجملة المقدرة
جملة اخرى وهم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفا وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر
للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا
يحتاج الى تقدير فعل وليس بشي لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما سبق في حد
التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفا وثم واو تعلقا
معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في التابع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت
اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت
الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير **قوله واذا عطف على عاملين لم يجز خلافا للفرا
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه**
معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين
كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين
مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفق الاعراب على معمولي
عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلف الاعراب
ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف
واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبكرا بشرا كريما واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف
العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل
واحد يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا
الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا
لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز
فللفصل بين العاطف الذي كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف

٥٥

على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله بجوزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم
اطبقوا على المنع اذا فصل بين العطف والمجرور وذلك ان حرف العطف كالعامل في المجرور
لدلالته عليه فكما لم يفصل بين الجار والمجرور لم يفصل بين مثل الجار والمجرور مما ذكرنا
لما ذكرنا فان ولي المجرور في المثل المذكور حرف العطف نحو زيد في الدار والقصر عمرو او
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع
عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز
الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلا المجرور للعاطف فلهذا اجرى الاخفش ما
زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع س العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا
من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى العز و
بحش والحر دكب لا يجوز اجماعا اي الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاخر بقي مفصولا
بينه وبين العاطف والفصل بين العاطف والمجرور لا يجوز اجماعا سوا كان الفاصل ظرفا او غيره
فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو وان كان الفاصل ظرفا بل وجب ان يقول وامس بعمرو والذي هو
كالجار ولا يجوز ذلك سوا كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب
ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب
فمختلف فيه منع منه الكسائي والفرا وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا
بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد
وعمرا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

ايعرف ام لا رسم دار معطلا • من العام يغشاه ومن عام اولا
قطار وتارات حريق كانها • مضله بوص في رعيل معجلا

فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله نحو جاني امس زيد واليوم عمرو فلا خلاف في جوازه
لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاني امس عمرو
واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما
لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع
او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنايب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه
وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيره في السعة لجواز الفصل بين
الرافع والناصب ومعموليهما واستاع ذلك بينه الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف و
المعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا يقول
ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذا جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما
بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل
بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد واظن عمرو بشرط
الا يكون العاطف الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما
ولا ام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب
كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع
من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير لما
ذكرنا وس يمنعه مطلقا والفرا كما نسب اليه ابن مالك يوافق س ويخالف الاخفش

٥٦

وهما اي س والفرا يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو
قولهم ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا، وقوله تعالى والذين كسبوا
السيات جزاء سيئة اي وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله واختلاف الليل والنهار
الى قوله آيات او آيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا لا ولى لما طال الكلام
وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع
مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب س والفرا واما المتاخرون فان الاعلم
الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم المجرور الجاني العاطف قال
لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الجر على المجر عنه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستوا اخر الكلام واوله في تقدم المجرورين على المخبر
عنهما فلم يلزمه نحو مثل قولنا زيد ضرب غلامه وعمرو اخوه وان زيدا ضرب غلامه
وعمرا اخوه لاستوا اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالعلة التي ذكرها الاعلم
ايضا وهو ان يقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي
المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة
عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقرا
من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه
ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان
ورد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما الزم الاعلم من
تجويز الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة
بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار
الخافض كما فعل س والفرا حتى لا يكون نحوا قوله خلافا للفرا يعني ان الفرا
يجيزه مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لس اي لا
يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه
قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد
قلت عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل
تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو علي
في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت
سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما يقول لمن قال اكل السمك واللبن كل سمكا لبنا اي
او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى
واخواتها يقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو ولانها حرف
تصديق فدلت على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا
يقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلا او زيد وبلا لا زيد لان على بلى للايجاب بعد النفي
فيكون المقدر بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما
قام بكر لكن زيد اي لكن زيد قام لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا
ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف ويقول لمن قال

ذكره

وفي هذه الاحاطة نظر كما هو قوله
والحجرة عمرو الا في نحو في الدار زيد
اي يجوز مطلقا صح

فماتت الناس حتى الانبيآء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمروا ونعم بل عمرو اى بلى
قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف العطف
اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة
واما تقتضى سبق اما اخرى كما يجى فى حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال
تعالى ام من هو قانت آناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو
والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم
عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط الا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد
قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف
فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع متقدما
على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول
الرفع اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذا تقدما على العامل وكذا
لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على
التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ او خبر الجزء دخله حرف ناسخ او لا فلا
يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان
مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان
انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل
ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا يتقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز
اضطرار الناسخ عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف اضطرارا
الا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا يقول ما جاءنى وزيد الا عمرو
وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لما تقدم فى باب الفاعل ان ما بعد الا فى حيز غير حيز
ما قبلها لمخالفتهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف
الذى هو فى حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف
عليه يطابقهما نحو زيد وعمرو جاءانى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف
عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا
ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اى
يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر وقوله واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها اى الرواية ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو
كذلك وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما
واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فتجب مطابقته
لهما خلافا قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم
عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو
كذلك كالواو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاخبار واجاز
الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما حتى بناقص الفاء وثم اذ قد يقال
قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاخبار والاظهار فى هذا سواء جميعا وقام الرجلان
مثلان فى احتمال القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة

اجتماع م

من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى صح

اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على اشتراك الترتيب صح

انفاما

انفاما نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى واما الواو ولكن
وبل وام واو واما فمطابقة الضمير لهما وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت
احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد
الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمروا بالك وكذا تقول زيد
او هند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير وتقول فى غير
الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن
عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءانى مع انى
دعوتهما وزيدا او عمرا جاءانى فمدحتهما واكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة جالس الحسن
او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى
الواو كما قال بعضهم بل لقولين جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا
فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقر معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى
الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع
المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة مجازا لجمع بين
الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله

وكان سيان الا يسرحوا غنما ... او يسرحوه بها واغبرت السرح

فقال سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او وعمرا
وهما مستحقان للضرب وما جاءنى زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال تعالى
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن قال ... بات يغشيها بعضب باتر يقصد
فى اسوقها وجائر اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم
بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة وقال ان الذين كفروا ويصدون وارسل
الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز
عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته
لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له فى الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو
برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة
والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاوليين
يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الاخريين فقولك هند حسن اخاف دراجيا وهند
ابوها كريم وشريف ليس فى القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية
على الفعلية وبالعكس قال بعض وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو
فى العطف واعلم انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد

وعمرو اى وعمرو ولقيت زيدا وعمروا اى وعمرو وكذلك قاله
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب اى الذى بقيت منه بقية فقوله
مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق منه الا مسحت و
يجوز ان يكون المعنى او هو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجىء فى حروف
العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق

قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول

قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا
فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد
فى قولك جاءنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة
الذى فى كلهم مفهوما من القوم فى جاءنى القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة
الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر
والمعنى اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى
حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم
الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد احد ثلثة اشيا احدها ان
يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد
المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه او ظن
ان السامع ظن انه الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد و لا
يجىء ههنا التكرير المعنوى وذلك لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك
اردت ضرب عمرو وقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظنت به الغفلة عن
سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب اليه لظنك غفلة
السامع او للدفع ظنه بك الغلط وذلك اما فى الحرف نحو ان ان زيدا قايم او فى
الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد فى
حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا فى النسبة ولا فى الشمول ولا يضر ذلك
لانه فى حد التاكيد لا يسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع
به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل
الى الشى مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما
تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير
كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام
ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل والثانى ان يظن به السامع
تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب الفعل الى الشى والمراد ما يتعلق
بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما
تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا
لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى

بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما
وثلثهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع
اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر
ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق
بالمتبوع من انصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا قوله فى النسبة او الشمول
بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف
وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى
باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر
من باب كون المتبوع منسوبا اليه القول الذى هو قوله تعالى ولا تقولوا ولا من باب شمول
القول للالهين انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه لكن لم يكن ذلك
الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله تعالى نفخة واحدة فلفظ واحدة لم
تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد
لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر
الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن
دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة
مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول
بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سوا
كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال
اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجى بحيث لم
يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال
ومن اجتماعهم وكذا جاءنى الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوع للاثنينية التى هى
مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل كلاهما فى جاءنى الزيدان
كلاهما كلى الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم
مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما الذى
هو المضاف اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه
لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم
اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يصفوا الا
الفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة مع
قصد تعيين عدد الجماعة تقول جاءنى رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس
اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ
الدالة على هذه المعانى الا لفظ اجمع فان الاغلب فيه قطعه عن الاضافة مع قصدك

كذلك

منسوبا او

الامر

احتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغنا بكلي ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتفرقاته واخواته مثل كلي لا تجي الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالين كما تقول القبيلة جمعا والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء زايدة نحو جاني القوم باجمعهم ولا يصح جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه توكد بها مع البا وبدونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجي وان اردت ذلك المعنى قلت ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سوا واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل القلة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل متبوعا تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة فما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثتهم وخمستهم ثلثتهم ولا توكد بثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلثة فيعني بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لعدم تعين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لتعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد هاهنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لعدم تعين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لتعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعاتها او صاحبها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة ولا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقولنا او الشمول والا فمعناها تاكيدا او صفة سوا قال المصنف في حد عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاني زيد العالم والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات

قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاء زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني في المثنى كلاهما كلتاهما والباقي

في

لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن وبالصيغ في البواقي اجمع وجمعا اجمعون جمع

اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع ضمنا لا مطابقة وذلك بكلي وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل على المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس والعين وما تصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والتكرير اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتدا به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يودي معنى الجملة او يحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتدا بها وغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفايه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرورها بعدها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله * فلا والله لا يلفى لما بي * ولا للما بهم ابدا دواء * وقوله * وصاليات ككما يوثفين * والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول محمولا ظاهرا فالمختار عند الثاني مضمرا لا ظاهرا كقولك زيد قايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم وان عمد الاول معمول ظاهرا اختير عود الثاني مضمرا نحو ان زيدا انه قايم وليت بكرا ليته قايم ويجوز عمله ظاهرا ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العماد وهو ان يكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المنفصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يوكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يوكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور وتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضماير ولولا هذا النظر لكان القياس ان يوكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمع الصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجب فان المعنى واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنى والفرق بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر في حد كل واحد منهما وقال الزمخشري في نحو مررت بك بك انت الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل

وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن
في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو قولك بلت الرغيف
اكلتها اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف
البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لكن ذلك في التاكيد لان المقصود في
البدل هو الثاني فكانه باشر الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب
الندا يا زيد اخ فتجعل كالندا المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا
فصل نحو جاني زيد زيد قال فاين الى اين النجا ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة انها
اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها
وقال تعالى وهم بالاخرة هم كافرون وحسن المكرر اذا كررت ما تطلب شيئين اولهما
له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتا ايضا بمفازة من العذاب
فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد
لفظ الاول بعينه نحو جاني زيد زيد وجاني جاني زيد او تقويه بوزن مع اتفاقهما
في الحرف الاخر ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
ظاهر نحو هنيا مريا وهو ستر بتر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين
الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
قبيح شقيح لا معنى حال افراده او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث
الشر اي استخرجه وقولهم اكتعون ابتعون ابصعون فكلها من القسم الثاني
اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن تبصع العرق
اذا سال او من بصع اي روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى الوجهين
يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للموكد الاول
فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن
او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وخبث نبث كما يجي في باب المركب
ويجب ان يراعي تجانس اللفظين في باب الاتباع بما امكن فلهذا قلبوا واو بوص يا
واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله
تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التوكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم
واجمعون ولا اجمعين جاني القوم كلهم واجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون
الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح
او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها
فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او
قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه واما جواز العطف في
بعض التاكيد اللفظي بالفا او ثم فلما يجي في حروف العطف وقد يفيد بعض
الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه

اوبه ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل وافاد الاسمان معنى كله فيجوز ان
يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه
معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا
سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم
ونهارهم هذه الثلاث في الاصل بدل الاشتمال جرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت
اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعها
فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد
ذلك في بدل البعض والاشتمال فمثل ضرب زيد البطن والظهر وضرب عمرو اليد و
الرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار
وقولنا مطرت اوقاتهم كقولنا صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى
الزمان وقد يجي بعض هذه الاربعة الجمعة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول
ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف
اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا
يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السما ظهرا وبطنا نصب على الظرف
او المفعول الثاني او البدل وكذا يقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف
شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او
مفعول ثان ويقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد
قوله فالاولان يعني عينه ونفسه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
في المذكر والمونث وللواحد المونث بغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها
وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما نحو الرجلان
والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان
عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجي في باب المثنى
وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني
يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المونث تقول كلاهما وكلتاهما وكلتاهما قوله
والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير
فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف
وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع
اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصعا ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز للاجرام
للواحدة اعني جمعا واخواتها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يونث كما يجي
فيقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالرسات او بالدور كلها جمعا كتعا بتعا بصعا
لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجرا جمع المجموع الا جمع المذكر السالم العاقل
مجرى جمع المونث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة او
بالرسات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان
تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير قبلن من

بهلان او وادی خیم علی ملاص مثل خیطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة ای فرقة خارجة ومنه قوله تعالی والصافات صفا ای الطوائف الصافات ولیس شیء من ذلک فی نحو ما اذا کان واحد ذلک المکسر مؤنث اللفظ کخوارج فی جمع خارجة الا فی فرقة خارجة وطوائف فی جمع طائفة وقوله تعالی الصافات جمع لصافة اذ کل فرقة منهم صافة الی جائزة الخوارج والصافات لکون واحدها مؤنث اللفظ کما ذکرنا وقد اجاز الکوفیون والاخفش لمثنی المذکر اجمعان اکتعان ابصعان ابتعان ولمثنی المؤنث جمعاوان کتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غیر مسموع قوله ولا یؤکد بکل واجمع الا ذو اجزاء یصح افتراقها حسا او حکما نحو اکرمت القوم کلهم واشتریت العبد کله بخلاف جاء زید کله یعنی بالذی یصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان لافرادها تمیزا فی الحس بعضها عن بعض وبالذی یصح افتراق اجزائه حکما مفردا متصل الاجزاء کالعبد والدار وزید فانه یفترق اجزاؤه حکما بالنظر الی بعض الافعال کالشراء والبیع فیجوز تاکیده بالکل نحو اشتریت العبد کله فانه یصح شراء بعضه دون الباقی ولا یفترق اجزاؤه حکما بالنسبة الی بعضها کالمجیء والذهاب فلا تقول جاءنی العبد کله وذهب زید کله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الی المجیء بان یجیء بعض منه ولا یجیء الباقی فعلی هذا القیاس لا تقول اختصم الزیدان کلاهما لان الزیدان لا یصح افتراقهما بالنظر الی الاختصام اذ هو لا یکون الا بین اثنین او اکثر فلا یصح ان یقال اختصم زید وحده واجاز الاخفش نحو اختصم الزیدان کلاهما وهو مردود بما ذکرنا وبعدم السماع وقد کان یحتمل نحو اشتریت العبدین واشتریت العبید من افتراق الاجزاء حکما ما احتمل المفرد نحو اشتریت العبد کله لکنه لم یمکن دفع ذلک الاحتمال بالتاکید اذ لو قلت اشتریت العبید کلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حکما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانی اظهر لکون افتراق الثانی اشهر فیسبق الوهم الیه فلا یحصل المقصود فاذا اردت دفع الاحتمال الاول قلت اشتریت جمیع اجزاء العبدین وجمیع اجزاء العبید واذا کان الاسم نکرة لم تؤکد اذ فائدة التاکید کما ذکرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الی المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات النکرة وانه ای شیء هو اولی من رفع الاحتمال الذی یحصل بعد معرفة ذاته ای الاحتمال فی النسبة وصف النکرة لتتمیز عن غیرها اولی من تاکیدها ویستثنی من الحکم المذکور اعنی منع تاکید النکرات شیء واحد وهو جواز تاکیدها فان قلت جواز تاکید المنکر بتکریر لفظه ینافی نقض ما ذکرت قلت تکریر لفظ المنکر لیس یدخل فی حد التاکید المذکور لانه للدلالة علی تکریر معنی ذلک المنکر وقوله تعالی دکت الارض دکا دکا وقول قرات بابا بابا وجاءنی رجل رجل لیس التکریر فی مثلها لرفع الاحتمال عن نسبة الفعل بل المعنی قرات کتبا کثیرة فالحد المذکور ینتقض بمثل هذا التاکید اعنی تکریر المنکر الا اذا کانت النکرة حکما لا محکوما علیه کقوله علیه الصلاة والسلام فنکاحها باطل باطل ومثله قوله تعالی دکت الارض دکا دکا فهو مثل ضربت ضربت زیدا واما تکریر المنکر فی قولک قرات الکتاب سورة سورة وجاء ربک والملک صفا صفا فلیس فی الحقیقة تاکیدا اذ لیس الثانی لتقریر ما سبق بل هو لتکریر المعنی لان الثانی غیر الاول معنی والمعنی جمیع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الکوفیون تاکید المنکر اذا کان معلوم المقدار موقتا کدرهم ودینار ویوم ولیلة وشهر بکل واخواته

لا بالنفس والعین ولیس ما ذهبوا الیه ببعید لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلک الموقت فعلی هذا الاشتراط تطابق التاکید والمؤکد تعریفا وتنکیرا عندهم خلافا للبصریین واما نحو رجال ودراهم مما لیس بمعلوم المقدار فلا خلاف فی امتناع تاکیده واستشهد الکوفیون لجواز ذلک بقوله • یا لیتنی کنت صبیا مرضعا • تحملنی الذلفاء حولا اکتعا • وقول الاخر • قد صرت البکرة یوما اجمعا • واما قوله • اولاک بنو خیر وشر کلیهما جمیعا • ومعروف الندی ومنکر • فحمل کلیهما علی البدل عند اهل المصرین اولی لان خیر وشر لیسا بموقتین ویجوز مجیء کلیهما غیر تاکید اذا کان تابعا کقوله تعالی اما یبلغن عندک الکبر احدهما او کلاهما فانه عطف علی احدهما ولیس لفظ احدهما تاکیدا والمعطوف فی حکم المعطوف علیه وفی قراءة اما یبلغان هو بدل لکونه معطوفا علی البدل وقد یحذف المؤکد واکثر ذلک فی الصلة کقولک جاءنی الذی ضربت نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنی قوم ضربت کلهم اجمعین وبعدها خبر المبتدا نحو الفضل اعطیت کلهم اجمعین وذلک لما عرفت فی باب المبتدا من کون حذف الضمیر من الصلة اولی منه من الصفة وکونه من الصفة اولی منه فی خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤکد لان الحذف للاختصار والتاکید للتطویل فتنافیا وقال هشام اذا عطفت علی شیء لم یحتج الی تاکیده ولعله نظر الی ان المعطوف علیه دال علی انک لم تغلط فیه والاولی الجواز نحو ضربت زیدا نفسه وعمرا لانک ربما تجوزت فی نسبة الضرب الی زید او ربما غلطت فی ذکر زید واردت ضرب بکر وعطفت بناء علی ان المذکور بکر قوله فاذا اکد المرفوع المتصل بالنفس والعین اکد بمنفصل نحو ضربت انت نفسک قد مضی شرحه فی باب العطف قوله واکتع واخواته اتباع لاجمع ولا یتقدمن وذکرها دونه ضعیف اعلم انک لو اردت الجمع بین الفاظ التاکید المعنوی قدمت النفس ثم العین ثم الکل ثم اجمعین ثم اخواته من اکتعین الی ابصعین اما تقدیم النفس علی الکل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنی فیها فتقدیم النفس علی صفتها اولی واما تقدیم النفس علی العین فلان النفس لفظ موضوع لماهیتها حقیقة ولفظ العین مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة کالوجه فی قوله تعالی کل شیء هالک الا وجهه ای ذاته واما تقدیم الکل علی اجمع فلکونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولی ولا سیما اذا کان المشتق علی وزن الصفة وهو افعل وایضا فان کلا قد یقع مبتدا دون اجمع فانه لا یقع الا تاکیدا واما تقدیم اجمع علی اخواته فلکونه ادل علی معنی الجمعیة المرادة من جمیعها واما تقدیم اکتع فی الصحیح علی اخویه فلکونه اظهر فی افادة معنی الجمع منهما لانه من قولهم حول کتیع ای تام وههنا المعنی خاف فیهما وان لم تقصد الجمع بین هذه الالفاظ فلک الاقتصار علی ایتها شئت ومن النفس الی اجمع لا یلزم ان یکون الاخر تابعا للمقدم بل لک ان تذکر العین من دون النفس واجمع ومتصرفاته من دون کل واما اکتع واخواته فالبصریون علی ما حکی الاندلسی عنهم جعلوا النهایة ابصع ومتصرفاته ولم یذکروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا یدل علی قلته والبغدادیون جعلوا النهایة ابتع واخواته فقالوا اجمع اکتع ابصع ابتع وکذا ذکر الجزولی والزمخشری قدم ابتع علی ابصع وتبعه المصنف ولا ادری ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقیل ابضع بالضاد المعجمة والمشهور انک اذا اردت ذکر اجوات

اجمع وجب الابتداء باجمع ثم يجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخر اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدا باتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقدم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وابصاج بصع وابضاج بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره الصحيح ان كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشي لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهم كرهوا ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه

قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام س فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال

يا حي ان تفقدي قوما ولدتهم ۝ او تخلسيهم فان الدهر خلاس ۝

عمرو وعبد مناف والذي عهدت ۝ ببطن عرعر ابي الظلم عباس ۝

قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه واله وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشيا بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد برجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك ان للابهام اولا وللتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا

ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم نسمي بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا مسمى بعمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات تا سمهما احاد وهو بعض افراد الاول سوا كان اشهر من الاول او لا او زاد كما اذا كان للاخ اخ اسم احدهم زيد وهناك جماعة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافراد واما عند الانفراد فاحدهما مساو وللاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني في نحو المائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون مدلوله نفس مدلول المتبوع نحو جاني زيد زيد وجاني زيد نفسه او بعض مدلوله نحو جاني الزيدان كلاهما والزيدون كلهم منع من اعتباره مستقلا فلذا جاز اعتبار البدل مستقلا دونه وغير مستقل لكون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر او بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق نحو جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحرث للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا او لا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف لحرف الندا والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الابهام والتفسير بعد الاجمال لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف تجوزا ثم تبين ذلك بقولك في الاول ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال س في قوله راس قومك اكرم وضربت وجوهها اولها انك اردت ذات اكثر قومك وضربت وجه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام

اخرى

اشبه قالوا والفرق الاخران البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فاي شي يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بجواز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا فهذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي قوله **وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره** قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخاك في زيد اخاك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا ونحن نعرف ان اخاك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول نحو ضربت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكر ثان منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل لمفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شي منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شي آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال الاستفادة من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربع انه لا يخلو مدلول الثاني اما ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي تسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني احسن وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود

يعتمده صح

ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل تجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله **ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة** اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربع يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربع في الاربع ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي واذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان نونت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى انك بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وجمع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وكقول الشاعر

انا وجدنا بني جلان كلهم ٭ كساعد الضب لا طول ولا قصر ٭

اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله ٭ ولا واسك خير منك ٭ البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله **ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا** هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل المظهر من المظهر بزيد اخيك والمضمر من المضمر وقد تقدم لفظا الزيدين واخوتك فقدرت ان الزيدين هم اخوتك لقيتهم اياها وهما ظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين نحو لقيتهما اياهما واذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شي واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه فقدرت ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ

هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر
من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو بزيد قطعت
زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا
جملتين لرفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة
الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها
والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد
كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها
اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة
والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة ٭ وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل
بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية
ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل
منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما لم يجب في بدل الغلط بل يجوز على قلة ترك
الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول ~~وانهما ليسا ببدل الغلط~~ كقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا وقال الكوفيون يجوز
سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف
المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله ٭ لحافي لحاف الضيف والبرد برده ٭
قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن
نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من
مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض ٭
اوعدني بالسجن والاداهم ٭ رجلي فرجلي شثنة المناسم ٭ وقال
في الاشتمال ذريني ان امرك لن يطاعا ٭ وما الفيتني حلمي مضاعا ٭
بخلاف بدل الكل من الكل فان عند الاخفش لا يجوز بي المسكين مررت ولا عليك
الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه وحتى ثم لم يجز
بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة
غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين
اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل
منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب
الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان
الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة
ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب
نكرة افادت بالوصف ما لم تفده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست
في تلك النكرة واستدل الاخفش الاول مع انه هو المقصود والاخفش يجر ذلك و
مذهبه قوي لان الثاني يفيد ما لم يفده الاول وهو صفة المسكنة بل
يكفي كون الثاني مشتملا على ما لم يفده الاول وفي المثالين المذكورين

وان

وان كان الاول اعرف ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول
دليل جواز بزيد رجل عاقل ولا نسلم انه المقصود فقط كما مر الى
بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا
انفسهم والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع
الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه
نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة
لمزة الذي جمع مالا و قال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم
الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل
الا ان يضمر للثاني فعلا مساويا في المعنى لرافع المتبوع فقولك
واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول
نحو يعجبني جمالك اي يعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا
لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل
مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت ازيدا ام عمرا لئلا يتوهم انه بدل من متضمن
الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو
كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل
منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل
والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في
بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل
الكل اذا كان ضميرا لا يستغني عنه نحو ضربت الذي مررت به
اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٭
وكانه لهق السراة كانه ٭ ما حاجبيه معين بسواد ٭
ولم يقل معينان و قال ٭
ان السيوف غدوها ورواحها ٭ تركت هوازن مثل قرن الاعضب ٭
ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل
اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ٭
ان علي الله ان تبايعا ٭ تؤخذ كرها او تجي طائعا ٭
ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تضربني
اضربك ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في
المذكور من الاعداد جاز في المفصل الاتباع والقطع كقوله تعالى قد كان
لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ۞ واخرى رمى فيها الزمان فشلت ۞
يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف يتعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل
واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب
الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمنسوق اما الابتدا بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان
النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيد الاول
بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول
متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على
المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية
او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه
قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص
عمر ويفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول
النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان
الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان
فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة
فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل
قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره ۞ اقسم بالله ابو حفص عمر ۞ مامسها من نقب ولا دبر ۞ اغفر له اللهم ان كان فجر ۞
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق حتى التقيا فاخذ بيده وقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما
قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحرث
ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا
لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم
معه الاستدلال بهذا البيت على ان البشر عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية
الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام
المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا ۞
فالتارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما وفعله الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلته بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من
الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه
ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الشي فيها كانه عطف بيان

والمعطوف

اوصاف صح

والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي من زيد علمه وخصلة من خصال
عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف
عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسما والحمد لله
رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وكان الفراغ من وقته يوم الخميس سابع
عشر شهر صفر سنة اثنين وستين والف
كاتب العبد الفقير الحقير المحتاج الى الله
الباري ابن شمس الدين علي محمد طاهر
الغفاري

رب يسر وتمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

المبني ما ناسب مبني الاصل المبني كما مر او وقع غير مركب المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثه والف با تا ثا وزيد بكر عمرو واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مناسبة الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل قال ولا يفسد الحد بلفظ او لانها للحد احد الشيئين ها هنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال وبما قلنا في حده ما يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكره في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب سوا فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي القاب حركات اخره وهذه المذكورة القاب الحركات وحدها دون القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا كما مضى فيقال في الفاعل في جاني زيد والزيدان والزيدون انه مرفوع ولا يقال في نحو الا رجلين انه مبني على الفتح ولا يا مسلمات ويا مسلمون انهما مبنيان على الضم الخ وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سوا كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه تحرك بالضم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقوله في جيم رجل انه تحرك بالضم تطلق على الحروف ولا يقع على حروف البنا فلا يقال يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال في جاني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسما الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب عليه على النائب مجازا فقالوا في السموات وباحمد في خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فاستعمال المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البنا اسما تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البنا وسكونيهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما

قوله

١٥٣

قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منهما علة البنا لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احدهما البنا على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب فاصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد هو المذكور بعينه ~~كنه لم يدخل الكسر فيجد عليه ما لم يكن يدخله الكسر مع عدم التنوين ايضا وهو~~ ~~المعتد اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله صوان~~ المذكور بعينه نحو جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربتك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور والمتكلم والغايب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي للاعراب في الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات متعينة باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج نحو قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قالوا يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء فلهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا يقول للمسمى بزيد زيد ضربت لكنها ليست لغايب تقدم ذكرها كهو وهي ونحوهما وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضربت دليل الحكاية قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل هو اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان ثم مورثا يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تعديد كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لظاهر المتن لو قيل لان غاية التقدير فيهم اللفظ لا قسيمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا

او تقديرا و قال بعيد التقدير فيما تقدر كعصا واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب
غلامه زيد مما تقدم معنى او لا انه هو متقدم معنى و تقديرا لا لفظا فاذا جازه
سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف
يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير فنقول
فكذا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ
ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر
في نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى والتقدم في كليهما ليس لفظا بل هو تقديري وكلامنا في
في التقدم اللفظي لان المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قررنا على الصواب في باب الفاعل
وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا
او معنويا و هو راجع الى زيد و هو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى
لم يجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا و هو الحق و على هذا فالحق ان يقول التقدم
اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سوى كان من حيث المعنى ايضا متقدما
نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى
متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم
ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واذا تقدم مما يصلح للتفسير اثنان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد و بكر فضربته اي فضربت بكرا و يجوز
مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي هو
ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر
قبل موضع الضمير وذلك ضروب منها معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول
رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره
زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني متصل بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقرآن
يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى و قوله تعالى
بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفينة جرى اليه و خالف و
السفينة الى خلاف اي الى السفينة وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا لقوله
تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث و ال على الموروث دلالة التزامية او بعيدا كقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس و قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر مع انها في شهر رمضان دليل على ان المنزل
هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك
على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد على ظهر الارض و
وكذا الفتح مع لفظ على في قوله كل من عليها فان و كذا قوله تعالى وان كانت واحدة
اي ان كانت الوارثة الا ان في تبيان الوارثات والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا له
لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم
يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع الضمير
الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا
لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف

المراد

المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل
لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم
في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد
به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا ثانيا بالاجمال اولا و
بالتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على
وضعه معرفا او يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت عندي
انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان
في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي
في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه
على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف
الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه
على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المقدم والجبران في مثله في
غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم يؤت بالبدل الا للتفسير وامافي ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم تات كهذا التمييز المذكور
لمجرد التفسير الا ان قصدهم التفخيم الذي يذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر
بالمبتدا سهل من الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخير المفسر في باب التنازع
لتنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين والحق انه بعيد لان وضع
يجوز تاخير المفسر لفظا او معنى وقصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل
كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان وانت في باب التنازع
لم يقصد التفخيم ولا جيء بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصلا
عنه فلهذا حذف الكسائي الفاعل في مثله مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول
وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر
بالفاعل المتقدم ليس باضعف مما ارتكبه المصنف لان الاتصال بين الفاعل والمفعول
اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على ما ذكره المصنف في
باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت
المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل
فكانه راجع الى المذكور قبله وذلك المتعقل في حكم المفسر المقدم ولا يستقيم ما ذكره
في ضمير التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمتصل
ما لا يستقل بنفسه والمنفصل هو المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة
لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو لا نعبد الا اياه او اتصل به
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله
نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم ينفصل عنه والمتصل ما لا ينفصل بعامله
الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة
في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب

ونضرب مخاطبته وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات
ضاربات وانت ضارب والتما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة و
انتما ضاربتان وانتن ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون كلها متصلة
كما ترى تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت
وزوجك الجنة لان هذا البارز تاكيد للفاعل لا فاعل وهو منفصل وكذا
ما يبرز في زيد هند ضاربته هي منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو و
اسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي بخلاف ذلك المستتر قوله
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور والمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك
خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن الثاني انا الى هن الثالث
ضربني الى ضربهن الرابع اياي الى اياهن الخامس غلامي الى غلامهن اعلم ان الضمير
انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قايم مقام الظاهر لرفع
الالتباس وحده او له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
والثالث لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله
بعني كالعامد او لانه يحيى الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما فالجر وكذلك
فان قيل البين الفصل جائز بين المضاف والمضاف اليه في الظهرة قلت ذلك مع الظاهر
فيبقى فامتنع المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر وكل واحد من هذه الانواع
الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان لكل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب
وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد
من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة ووضعوا
للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة معاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك
بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع
المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره
لان المتكلم هدة تكفي في الفرق وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة نا وكذا قولك انا
ونحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغايب وجمعهما
لان لمثناهما اسم الضمير اليه لفظا اخر مثله بدليل انك اذا قيل فصل اثنما قلت
انت يا عمرو وانت يا خالد وهذه حقيقة المثنى كما ترى وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم
قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك
فصل قلت انا وزيد او انا وهو واذا اردت للجمع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو
وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين او الاسماء
حاصلا لم يمكن ان يثنى وجمعه على وفق ساير المثنى والمجموع فارتجلوا للمثنى
صيغة وشركوه للجمع فيها للامن من اللبس بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجي في غير هذا
الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم
فعلنا ونحن وايانا عد النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى

المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك كقولك
ضرب ضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين
والتاء حرف تانيث ويجوز ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في المنفصل
نحو هو وهي وقس الانواع الخمسة الباقية هذا المجرور واعلم ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان
اول ما يبتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره
والمتصل مقدم على المنفصل لانه اخصر فيقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة
لحركة الفاعل وخص المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم ثم المخاطب فرقا وتخفيفا
وكسر والمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان رعاية
المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث اولى وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو
الجمع في تموئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المنع
ضمته وكان ادنى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الف و
والواو والميم اقرب لحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من
مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما ضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع
مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم
لما نزلوا الضماير وجموعها وقصد لوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يا تواشي المثنى
والمجموع بعد الالف والواو فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل
جدا كما مر في الترخيم حذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس
بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل
في الاسم المعرب اما في المثنى فقد جا وان كان نادرا نحو هو واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو
ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف
الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وسكون الميم مع الضمير ايضا
ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز
كسرها كما حكي وزيدت للمؤنث بنون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر
وانما اجازوا النون لمثناسبتها بالغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من
حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا
متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطبة ارادوا ان يكون ضماير الغيب اخصر
من ضميرهما فجذفوا في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف واقتصروا للمثنى
مذكرة ومؤنثة على الف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في الجمع
المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال
ولو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الاساة اسقا كالواو المضموم ما
قبله في الاخر واقتصروا الجمع مؤنثة على نون واحد في مقابلة الواو واذ كانت
واحدة وقول النحاة ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمن اي ضرب هو
وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند
التصريح بالمقدر فيهما الضيق العبارة عليهم لان ما يضع هذين الضميرين لفظ

فعبّروا عنها بلفظ المرفوع والمنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك الا ان ذلك
المقدر هو هذا المصرح به وكيف ذا وهو يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح
به نحو ما ضرب الا هو **فان قلت** بل المقصود غير المصرح به المتصل فهو محكم
والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب فضربت ينبغي ان يكون اقل
من الف مثله او نصفه وذلك لان الضمير المفرد ينبغي ان يكون ثلثا اقل من ضمير المثنى
واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف التانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل
الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب نحو قاما اخوك واه
والحوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل لاشعار حرف المضارعة بالفاعل لان وافعل مشعر
بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا تفعل نص
في المفرد الغايب فلم يحتاجوا له الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب
والغائبة ولكنهم لم يبرزوا ضميره اخا المفردات المضارع مجرا واحدا في عدم ابراز ضميرها
ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف
تانيث والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير
المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم
تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال وهذا
المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الف في المثنى والواو في جمع المذكر
والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان
وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل
او استنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء
الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل فلم يظهروها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال
والظروف على ما يجي بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان
والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على
صفاتها فصارت الف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير
وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الواوين والالفين واستكن الضميران الالف في المثنى والواو
في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين ابقاؤهما مع العوامل نحو
ليت ضاربين وضاربين والفاعل لا تغير بالعوامل الداخلة على عاملة نحو قولك جاني
زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات
تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع والاستتار
في مفرداتها اجدر فلزم الاستتار في الكل وان قيل فلم لم تجئ الضمائر بعدها منفصلة مفرداتها
كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما
تجي قلت لجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل المضارع فرغوا
الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما ثم لما فرغ من وضع المرفوع المتصل بالافعال والصفات

اخذو

اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد يبدل
همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو انا فعلت وقد سكن نونه في الوصل وهو
عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى به بعد النون في حالة الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان تشتبه بان الحرفية لسكون
نونه فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يبدل الوقف على
نونها ساكن وقد تبين فتحتها وقفا بها السكت قال حاتم هكذا فزدي انه
وقال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف
في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا لضرورة نحو قوله
انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة
نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة
قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا اثبت الالف وصلا
في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه
في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها الهاء السكت له وقفا
وليلان على زيادته وكونه لبيان الحكم وقفا ونحو للمتكلم مع غيره مثلا في المرفوع
المنفصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة في تحريكه للساكنين وضمه اما
لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فاه
الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين و
المتكلمين فابتدأوا انا للمتكلم وكان القياس ان يثنوه فالتاء المضمومة نحو انت
الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا تركه العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرف فيه
تعداد كالاسمية في اللفظ وفي التصريف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من
نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت متصلة فلما ارادوا
انفصالها اعتمدوها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
في اياك واخواتها ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا
لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عمادا لها وما ادرك
هذا القول ببعيد من الصواب في الموضعين وقالوا في الغايب هو وهما وهم وهي
وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند
الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذف
منها فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع
لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء بالفتح لتصير الكلمة بالفتح مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا لما بهما للاشباع على ما ظن اه
الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو
انهو وهي وكان قياس المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم
وهين فحذف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع
المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه
الضماير المرفوعة المنفصلة يشترك وهما الماضي والمضارع والامر والصفات

وليت كالمرفوعة المتصلة فانه لا يشركه بين المضارع والماضي فيهما الا في الالف
والواو والنون كما ذكرنا تقول ضرب هو وزيد واضرب انا وزيد وزيد وهند ضا
ضاربها هو وتسكين ها هو وهي بعد الفا والواو ولام الابتداء جائز لكون هذه
الحروف عند اتصالها بهما كبعض حروفهما فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد
بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء هما في هو وهي خفية فاستثقل الضمة والكسرة عليها
عليهما وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وفهي لكونهما حرف عطف مثلها وقد سكن
بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عاقبني حلم ويعد كاف الجر ايضا وقد
يحذف والواو والياء الا اضطرارا من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره
بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل لهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل
في اقتضاب المرفوعة اذ هو فروع عليه في ذلك الضطرار كقوله فبيناه يشري رحله قال قايل
لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنهما فليس و
واند ويشددهما همدان قوله وان لساني شهده يشتفى بها وهو على من صبه
الله علقم ثم فرغوا من وضع المرفوع بشرعوا في وضع المنصوب لان المنصوب فضلة
والمرفوع عمدة فابتداوا بتصل المنصوب لتقدمه على المنفصلة فوضعوا للمتكلم
الياء ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في
متصل المرفوع والكاف للمخاطبة مثل التاء في التصرف نحو ك كما كم ك كما كن وبعض
العرب يلحق الكاف المذكر اذا اتصل بها الضمير الغائب بكاف المؤنث فاحكى سيبويه
اعطيتكاه اعطيتكيه تشبيها للكاف بالتاء نحو اعطيتيهاه واعطيتموه قال ابو علي وقد
يلحق الياء تاء المؤنث مع الغائب قال رميتيه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما
كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم
وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا فاسكان الميم
كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب اختصروه في
من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء
من هي الفا فصارت ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر تقلب واوه ها نحو بهي لما يذكر
فخافوا اشتباه المذكر بالمؤنث وحركة ها المذكر ضمة الا ان يكون قبلها يا او كسرة وان
كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون على ضمها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم
يكسرونها وعلته ان الياء حرف خفي فهو اذا جاء غير حصين وكان الواو والتاء وليت
الكسرة او الياء فقلبت يا وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم
الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان اناسا من بني بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى
والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا للمكسر وهذا هو الكلام في حركة
الهاء واما الكلام في اشباع حركتها وتركه فنقول نظرة ها المذكر فان وليت المتحرك
تشبه حركتها نحو هي وله وضربها وغلامهوا فيتولد من الضم واو ومن كسر يا
وبنو عقيل وكلاب يجوزون اختيارا هذا المتحرك حذف الوصل اي الواو والياء
مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت
لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونها اي احلا

الحركة وحذفهما لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر ساكنا حرف لين
كان الساكن كعليه او غيره كمنه والمختار اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء
حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وبين كثير يصل مطلقا نحو عليهو و
ومنهو ونحوهما فعلى هذا يحق في ها المذكر الذي بعدها الكسرة او الياء
باعتبار ضمتها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات وكسرها اشهر و
واكثر الاولى كسر الهاء من غير ياء بعدها وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر
لان في الاول شبه التقاء الساكنين الثانية كسرها مع وصلها بياء نحو عليهي وهي
وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة بلا ضم الهاء بلا واو
نحو عليهُ وابهُ الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهوا وحكى فيها اذا
كانت بعد الكسر لغة خامسة وهي اشمام الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف
قبل هاء المذكر حرف لين جر ما يرضه ونصله او وقفا نحو قالعه واعرة جاز
اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا للساكن
المحذوف قبله حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ
به كلها في الكتاب العزيز والهاء في المثنى والجمعين ان كان قبلها ضمة او فتحة فهي
مضمومة لا غير نحو لهما وغلامهم وان كان الفا او واوا وساكنا صحيحا فكذلك الا ما
حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد الحاجز
حاجزا غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد هو وعليهوا
فهم اهل الحجاز قالوا في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلامهما وغلامهم وغلا
مهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحرة تحصر بالفم في جمع المذكر بلاث
كلمات عليهم ولديهم واليهم قيل لكون الياء فيها بدلا عن الف فاعطي الياء حكم
اصلها وقد جاء علاه ولداه والاه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليهُ عليهُما عليهُن ولا يقرى ولعل ذلك لاتباع الا
الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين كما في الواحد وهو الاشهر
هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع بعد الهاء المكسورة فلا يخلو اما ان وقف عليها
او لا وان وقف عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر
تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربهما ولها وان لم
تقف عليها فلا يخلو من ان يكون ما بعدها متحركا او ساكنا فان كان بعدها ساكن
فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين انسب نحو من دونهم امراتين وعليهم
الذلة على قراءة ابو عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحركة
والاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهم
غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسرة مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء
المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما باختلاس وثلث قبل
المتحرك والسكون واتباع الضم واشباع الكسر وكذا ان كان الميم بعد الهاء المضمومة على
ما هو مذهب اهل الحجاز في الهمزة وعليهم وعلى ما المتفق عليه نحو الهمزة وغلامهم
وقفاهم وكذا منهم على الاشهر للاتباع والنظر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم لها خمسة

احوال حالتان قبله الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر
نظرا الى الساكن وهو في غاية القلة حتى منعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بهم قبلها ثنها كسرة وياء كسر الميم
ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقبل الواو وياء
لاجل كسرة الميم ومنع هذا الوجه ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل
اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بايا فتلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واحا
واختلف الناس فيه فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر
هو ايا الا سيبويه فقال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة ولا
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصرية في التاء التي بعد ان في انت وانتما وانتم
وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء ايا اليها لقولهم
فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم
ظاهر مضاف الى المضمرات فاياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياي واياه
اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وهاء
وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة
لها ليصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قد مر في انت وقد
يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجود كون المجرور
متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل
خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغا
والغايب والغايبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوز ذلك في باب الضمائر المتصلة التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير والاسماء المتصل منه كجزء الفعل
والنطق بلفظ الفعل عنده كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة بشيء يكون فيما ابقي دليل على
ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره من بين الافعال في غائب الماضي وغائبته وفي
المضارع في افعل ونفعل وتفعل ويفعل مخاطبا وغائبة وافعل في جميع الصفات و
واسماء الافعال والظروف وقد تقدمت ولا يظهر الضمير المتصل في هذه المواضع اصلا
وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا و
وافعل واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت و
وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت
وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل على المظهر والضمير المنفصل
نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة
نحو اقائم الزيدان وا قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار زيد وما
الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهرة والمنفصل نحو هيهات
زيد وهيهات هو قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله او
بالفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على

غير

غير من هي له نحو اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد
وما انت قائما وهند ضاربته هي اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل
البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاته
الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر لفظا قوله الضمير المرفوع و
والضمير المنصوب يصلحان كما مر ان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور
ولبيان كل مواقعهما فنقول الاصل في الضميرين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كما مر يجري الاخر من الكلمة التي يليها وكونه كالجزء الكلمة انما يتم اذا كانت
مقتضية له بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ولهذا
لا يخلوا فعل منه فيصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اما سائر ما يرفع فهو
اما ابتدا عند البصريين فلا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة
والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدا او خبر على ما اختير ناف اول الكتاب وليس كل
واحد منهما اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف
الاسم والخبر قد يكون جملة وليس المرفوع ايضا من لوازمها واما ما الحجازية فليس
ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب
فيما زيد الا ضربته اولى من الرفع ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز واما هذه الا
شياء اذا لا منفصلا واما اسم الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر او اسم
الفعل او الظروف او الجار والمجرور وهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل و
وتتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكما يقول
الفعل هو المقتضي المنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب لمشابهته الضمائر وهو ان وا
خواتها واما الحجازية واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل فانما ينصب
لمشابهته الفعل والحمل عليه فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل
فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم
على عامله فلا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو
قولك وان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب
التحذير ان نحو اياك والاسد من باب تقدم المنصوب على ناصبه وانما لزم الانفصال
في الموضعين لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل
كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله
لغرض لا يتم الا بالفعل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت
وزوجك الجنة وليتك واياك او بدلا كقولك بعد وكرا جيد لقيت زيدا اياه او عطف
نسق وجاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو
ما ضربت الا اياه وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا
الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما
نقتل ايانا ومنها ان يلي بعد اما نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرو
او لغرض منها افادة الشك من او الاخر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت
ويجوز اتصال الضمير الثاني بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في

في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمروا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمت زيدا ابوك ولا الذي اعطيته
زيدا عمرو ولانه يلتبس المفعول الثاني بالاول واما ان لم يلتبس كان الانفصال في باب اعطيت
اولى والانفصال في باب علمت اولى كما اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما
فقولك الذي اعطيت زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك بقدر
على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم والمعنى
ومن جوز المنفصل منوطية لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال
نحو اعطيت زيدا عمروا واذا اخبرت عن الثاني من علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت
زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمت زيدا قائم وذلك للتنوطية المذكورة او لرعاية
اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجي
وان كان الضمير مع غير الفعل واما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون اذا
كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الا منفصلا لما مر واما اذا ارتفع باسم
الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور وان
فصل عن عاملة لغرض الاسم الا بالفعل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا
نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب المهو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت
برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز في الصفة اذا جرت على غير من هي
له فانه تاكيد للضمير المستتر فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك
لانك تقول مطردا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهند ان ضارباها
وقد عرفت ضعف جاءني زيد نخشا عدون غلمانه وقال الربعي في الحاجبية يقول ضا
ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد واعلى
همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قدامكما وافي الدار انتما
عند ابي علي يعرض لهما اذا كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعني بالمرفوع لكونه
ابجدي الجملة فاظهر الى اللفظ فوقا بينه كالتا احدجزئي الجملة وبينه اذا لم
يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم
يحتج الى الفرق فاطرد الاستتار الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما
سيجي فان لم ينفصل الضمير عن عاملة ولم يرفع بالصفة والظرف المعتمد
بن على ما مر واجب اتصال المرفوع بها يكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه شاده مسد الافعال من غير حاجة الى
ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل
لهذه الاشياء الاستكمال لكونها اضعف من الفعل في اقتضاب المرفوع التي هي اذ
فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجومن احاثها في الظاهر كما جعل في
في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا

وان

وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميره كقولك اعجبني ضرب
انت زيدا اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب
انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع واما الضمير المنصوب فكان حقه ايضا
ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه
لكنه لما جاز في الاصداء الفعل ان يتصل به مع استغنائه لكونه فضلة جاز
اتصاله بغير الفعل ايضا اذا اشابهه واذا كان مع غير الفعل فان كان العامل
مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيدا اباك واما زيدا
وانا ضاربك اباك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم يكن كذلك فلا يخلو
اما ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار فلا تقول ان في الدار اياك
وذلك لان الحرف غير مستقل والاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال
باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى
منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان الفعل في وجوب الاتصال
به قال تراكها من ابل تراكها ولتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني
وانما جاز فيها اتصاله الكاف من ذلك يجوز ويدك وعليك الانفصال نحو ويدك
اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف ذلك الكاف
واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين
الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة
المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم نضف والاضافة اكثر ولا يمنع
على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف
التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما
مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فلا اشكال انفصال الضمير بعده نحو
اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش
الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب
بهما منونين كانا او لى خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من انه
اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا
فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك والضارب اياك ومعطى
اياك والمعطى اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل
اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما نحتاج الى الشرح
من كلام المصنف قوله او بالتصل لغرض احترز نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع
وجود الفعل المتصل وذلك ان المتصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه
فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت
المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل
يفيد كونه اهم فالاولى ان يقال انه يفيد الحصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا
الله وكذا قوله تنوزع المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول

ر
ينفصل

الضمير ذلك الاتباع الكلام بر قيل ان تقدم المفعول على الفعل

ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيت زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه
واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله يكون مسندا اليه منذرجت
على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس يسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم تقول
انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل
ضاربته هي او حالا نحو وجئتماني وجاني زيد ضاربيه انتما او صلة نحو الضاربه انت
زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو فيقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير
المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التا
نيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا زيد هند ضاربها هو او يضربها هو
فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا لتعلم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او
فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل
او صفة فلا يرتفع اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو وضاربه هو او ضربه هو ولو
الزيدان العمران ضارباهما او يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين فان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم واللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان
نحن يضربانا او يضربانا وهند انا ضربتني او تضربني الا في الغائبة المضارع مع المخاطب
وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهندات تضربك وانتما الهندان تضربانها
والهندان تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة
فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه
انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن ونحن الزيدون ضاربوناهم كقول المؤنث انا هند ضا
ربتها انا فلما رفع الاثنان بالمنفصل اللبس في هذه الصور طرد الاتيان به عند البصريين
في صور الصفة الثلاث اعني اذا كان اللبس يرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واما البصريون
واما الكوفيون واجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد
ضاربه قال ٥ وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق ٥
ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا على انه لا يجب تاكيد ضميره التبس
او لم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهو انت
هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهندات تضربك والهندان انتما
تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف
فيه من جرت عليه ومن هي له عينيه وخطابا او تكلما فان قلت ضمير الم
ضمير المفعول مع هذا الخلاف رافع اللبس نحو قولك انا زيد ضاربه فنا ليحايعرف
ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع
اللبس برفع الضمير قلت لما كان هذه الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس
فكان مما يجوز حذفه قد يجيء الالتباس على هذا بتقدير حذفه فاني لم يجد رفع اللبس
بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان
كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربتك والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه

اذا ولي ضميران عاملا وان كان الثاني تابعا فلا بد من انفصال الاول وانفصاله
نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى تتصل به
ويكون كالجزء منه وان لم يكن وان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقد
يمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل
حتى سكن له الآخر الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان
اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل
كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطا
اعطاك زيدا وجاز المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي
يلي ذلك المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب
اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او اعرف او متساويا فالاول يجب اتصاله
عند س وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا احلتكه وحلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول
اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا عيضا منه على الثاني تعلقه بما هو اشرف وصيرورته
من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كا
تصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان فاعل من حيث المعنى
كما مضى فيما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل ضمير الفاعل وفي مفعولي حلت بعد الجملة
المبتدا والخبر اللذين من حقهما الانفصال وجب انفصال اولهما لقربه من الفعل
والاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند س
وحكى سيبويه من النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال
انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضع الحروف غير موضعها واستجاد
المبرد مذهب النحويين وانما لم يجز في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف
من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا مما هو ادنى منه والذي جوز ذلك
نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب
فيقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه وقال س جاز الانفصال
وهو اعرف لكن ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر الانفصال الثاني وان لم يكونا
غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستجيده قياسا على الغائبين ومنعه س والزم
النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجيز وامنحتنيني اذا منحته
نفسه وانما كان الانفصال ههنا اولى لاستهجان الثاني من ان يعلق مما هو مثله
ويصير من تتمته وذيله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى
غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المتكلمين والمخاطبين اذ يقبح اجتماع المثلين لفظا
ومعنى هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول
منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا
قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول
مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني

لان المفعول الاول في باب اعطيت

اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الانفصال والاتصال
قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم
الفاعل نحو معطيكها ويجوز معطيك اياها ومنعك اياها فهو مثل اعطيتكه
واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيهما اولى الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما
ولى الضمير المنصوب لان الفعل انعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم
الفاعل لان الفعل يطلب بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجوز
ها هنا ضربهوك وضربهوه من جوز هناك اعطاهوك واعطاهاه وان كان
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور
او مساويا او انقص او المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك
هو وضربه انا وضربك انا وضربي انت وضربه هو قوله ولبس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف
اولا قوله فان كان احدهما اعرف انما ذلك لانه لو لم يكن احدهما اعرف ولم يكن
احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربني اياي قوله
وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم تتقدمه وليس احدهما
مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلا
ثة احدها ان لا يكون مرفوعا والثاني ان يكون احدهما اعرف والثالث ان يكون
الاعرف مقدما كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهومة مما قدمنا قوله
والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك وان كان اعرف
ولكن ليس بمقدم كاعطاك اياك واعطاه اياك والثاني منفصل كما رايت
قوله المختار في خبر باب كان الانفصال والاكثر لولاك وعساك
الى اخرها وانما كان المختار الانفصال في خبر كان واخواتها لان اسمها في الحقيقة
ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل مضمون الجملة لان المعنى
في نحو كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا
الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه
ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم
الكرام ليسي وذكر بعض العرب ان رجلا بريدة فقال عليه رجلا ليسني وقال
ابو الاسود شعر فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها
ووجب الانفصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكتب كضربته قوله والا
والكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى ان يجيء بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع
منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا
فيجب على الوجه الثلاثة الانفصال وقد يجيء بعدها ضمير مشترك بين النصب والجر
الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطا والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله
شعر اوتت بكفيها من الهودج لولاك هذا العام لم احجج
وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوي

والضمير

والضمير عند س مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ويجوز ان يكون
لبعض الكلمات مع بعضها حال ليس لها مع غيره يعني لا ينكر ان يصير لولا الداخلة
على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدا بعدها ومثل ذلك
لدن فانها تجري بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما يجيء في قوله نظر
وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو
لولاك لم افعل ظاهر ولا يصح تقديره وقال ابو سعيد لولاك الجار المجرور في موضع الرفع
بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم
يكن فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش
والفرا ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في
قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير وحده تغيير واحد وهو تغيير
لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش وانه يلزمه تغيير اثني عشر ضميرا ترجح
مذهب الاخفش فان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب
بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وان يكن خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا هو
من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير مرفوع
متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير
الموضوع للنصب نحو عساك وفيه ثلاث مذاهب قال س عسى محمولة على لعل
لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق نحو عساك ان تفعل كذا حملت على
لعل في اسمها فتنصبه ويبقى خبره مقترنا بان كما كان مقتضاه في الوصل لان اصل
خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو
كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر
المبتدا ولا يقال انه ان تفعل واقترانه المضارع بان في عساك لا يناسب خبر لعل
ان تفعل لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان وقد يقال
عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى
على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها
على عسى في الخبر كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه على لعل قال لعلك يوما
ان تلم ملمه وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك لان تلم ملمه وهذا الاستعمال
في لعل كثير في الشعر فعلى مذهب س عسى متغير من اصله والضمائر جارية على القياس
تبعا لتغيير عسى كما قال في لولا وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص
بكون اسمه ضميرا كما كان لولا عنده مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج
اتفاقا بينهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال
ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم
يلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها
والضمائر منصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل منصوب
المحل خبرا لها كما في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل وتفعل عند المبرد وجعل في نحو

عسى

يا انبا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر
فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف من وجوه احدهما ان
يجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستعمل اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او بدونه نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان تجعل او تفعل
بدلا من الكاف بدل الاشتمال على الا ان ايا ك فعلك ويكون تفعل في عساك تفعل
حالا من الكاف ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك
يطرف بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان نحو قولك
تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف
وايضا ليس لذلك الضمير مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا
في كنت اياك لانه خبر المبتداء وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر
قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله
يا ابنا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاء بي
زيد ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قوله عساك ان تفعل وكذا في
عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بخلاف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في
ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف والصريح فيكون مذهب الكسائي
في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع فيكون موضع الفاعل المحذوف
بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الخروج كما كان عسيت
ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما
حدث والاخر جثة الا ان يقدر في احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صا
صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع اليا لازمة في
الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير و
في ليت ومن وعن وقد وقط عكسها الاقل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل على الفعل
لتقيه من الكسر لان ما قبل يا المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا
الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر فالفتح واليا فرعاه كما تبين في اول
الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة مبالغة في التزام من الجر
ودخولها في نحو اعطاني ويعطوني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف
والياء كما في عصاي وقاضي لولا النون ودخولها مع نون الاعراب نحو تضربونني
ونون التاكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني انهما
لكون نوني الاعراب والتاكيد والضماير المذكورة كجز الفعل ولم يحفظوا الفعل من
الكسر للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للساكنين من العا
رضة للساكنين في نحو قل ادعوا اذ اليا لكونها ضميرا متصلا كجز الكلمة وتاتي الكلمتين
في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع الماضي ومن المضارع ما ليس فيه
نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون
غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير او لا نحو ضربنني ونضربنني او نونا التاكيد
الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية نونه الاولى خفيفة والثانية

جبنة

يعطيني

المذكورة

تتصل بنون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان احتمال الثقل
في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا اعرب الفعل لا لمعنى عند البصريين
كما يجي في قسم الافعال فلاهما لام لفظ بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من
يقول المحذوف نون الوقاية كالاخفش لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول
سيبويه وهو المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فا لعله
في عدم حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد
جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال ‌ تراه كالثغام يعل
مسكا يسوء الفاليات اذا فليني فلا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير لان الفاعل لا يحذف
وتدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه
حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله
تعالى اتحاجونني على الثلاثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند س
والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع وعلى
كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي
فانه قال في لدن انت مخير والقراءة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم
يكن فعلا للمحافظة على سكون الاسم اللازم وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان
اخرها ساكنا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم
اذا كان الفا او واوا او يا تحرك اليا بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة
فلذلك لم يجلبوا النون الوقاية في نحو فتاي ورجاي وعصاي وقاضي وقاض ومسلمي
في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت الا
ايضا في نحو تدعوني وضربوني واضربوني ورمياني واضرباني واضربيني وان يقولوا يدعوني
وضربتي ورمياني واضرباي واضربي قلت ذلك اجرا الباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على
الاصل لان اصل الفعل اعني الصحيح الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة لو لم تجلب نون الوقاية
لدخله الكسر فجلبت عليه ما لم يكن يدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام و
المتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن
واما ليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها للفعل
على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في
ان وكان ولكن مع الحاق وكثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في
ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا للضرورة الشعر كذا قال س وغيره قال
كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد جل مالي قوله ومن وعن وقد
وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند س الحذف في هذه الكلم ضرورة
لا يجوز الا في الشعر قال انها التايد عنهم وعني ليس من قيس ولا قيس مني وقال
قدني من نصر الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم
لما قلنا من لدن اعني المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم
يحافظ على الفتح والضم اللازمين فلا يقال في لدي ولو اضفت الكاف الجارة الى
الياء لقلت ما انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذوزن وبنيا

نليني

سكونا

فذا

يجنبوه

عنه

الياء

عداه

من الاسما المتمكنة بل ذو معنا السكون الذى لا يدخلها فاجرى مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معها ولا لاجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها في المخرج و ليس بين الاولى والاخيرة الا حرف واحد اعنى العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحاق في بجلا اولى من الاثبات وان كان ساكنا لا خ مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون ونعسر النطق بها ولفظ لبس كليت اعنى ان الاثبات اولى كما قال عليه رجلا لبسنى وجاء لبسى كقوله شعر

اذهب القوم الكرام ليسى ۞ حملا على غيرى وكما عسانى حملا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها في اسما الافعال وتركها لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفرا مكانكنى وقوله ۞ وليس حاملى الا ابن حمالى ۞ شاذ سوى جعلت النون للوقاية او ثبوتيا كما ذكرنا في باب الاضافة و قد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما احملى قال السيرافي ليت شعرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ان افعل زيدا الا اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو واموضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا بعده خبره قوله قبل العوامل نحو قولك زيد هو المنطلق نحو انه هو الغفور الرحيم واما المجازية نحو زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع ولم ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجى هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف في انه نحو انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال ۞ وكائن بالاباطح من صديق ۞ يرانى لو اصبت هو المصابا ۞ اى يرى مصابى هو المصاب قوله يسمى فصلا اى في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فيجب بالفصل لتعيين كونه خبرا لا صفة وعند بعض الخليل انه سمى فصلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده ودلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره و المعنيان مالهما الى شى واحد والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجى الا بعد المبتدا الخالى من النواسخ او الداخل عليه فعل القلب بشرط كونه معرفة وبشرط كونه غير ضمير وكون خبره ذا لام وانما قلنا كان القياس مجيه بعد المبتدا الخالى من النواسخ او لداخل عليه فعل القلب لانه انما دخل على المبتدا كان او ان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفته اعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدا ان يكون معرفة لان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو انك لانت الحليم الرشيد فلا يقال ان زيدا النفس قائم وقد يجمع بين النعت والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظهما فيقال ضربته نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند بعض ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع الضميرين لمعنى واحد واجازه الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا اعنى نحو ضربته هو اياه لاختلاف اللفظى ولم يجوز بعض بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثانى تاكيدا لان الفصل كالتاكيد في المعنى كما مر فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا ان يكون غير ضمير لانه

اذا كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وانما شرطنا كون الخبر ذا الام لانه اذا كان كذلك افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فان كان المبتدا فيه لام الجنس فمقصور على الخبر كقوله علم الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فيه لام الجنس والخبر مقصور على المبتدا سوا كان اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسوا كان اللام موصولا نحو انت القائم او داخلا في الموصول نحو انت الذى قال كذا وانما جى بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فتميز بسببه ذو اللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس مبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت القائم ثم لما كان الغرض المهم من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعنى رفع التباس الخبر الذى بعده بوصف ما قبله وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى في غيره صار حرفا وخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان يغير ما بعده من الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعنى كونه مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا او متكلما او مخاطبا او غائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثل كاف الخطاب في ذلك لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته معنى في غيره تلك الفائدة لكون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا صار حرفا لكن بقى فيه التصرف المذكور فان قلت قلنا اسما كثيرة فيها معنى الحرفية كاسما الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسما الاستفهام والشرط معنى الحرفية فيهما لولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حد الاسم بخلاف الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اى كون ما بعده خبرا لا صفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مدلولا الكلمتين مطابقة ولم يؤت بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما وهذا الذى ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس بدونه ايضا كما يقول الذين هو النصيحة وهذا هو الضرب وان لم يكن في الثانى معنى الصفة وكذا يقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا لبس في هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين وادخل ايضا مع كون الاول ضميرا نحو انا الغفور وان لم يلتبس الثانى بالوصف لان الضمير لا يوصف وادخل ايضا مع كون الاول الخبر مشابها لذى اللام وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان تخصيصه حق تخصيصها معنى اعنى من فهى ملتبسة به ومتحدة معه كما ان تخصيص ذى اللام حرف متحد معه اعنى اللام ومن ثم جاز ما احسن بالرجل خير منك ان تفعل كذا ولكون من التفضيلية كلام التعريف لا يجتمعان كما يجى في بابه فلا يقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجى الفصل بعد النكرة نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصيرهم اياه لغوا يعنى اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة مع انه قياس كما مر فما ظنك في النكرة والحال الحرولى وقوعه بين افعلى تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف له

لانها معنى الفعل م

والشرط الموالاكثر في حدث عن ذا الشرط والاستفهام م

افعل التفضيل م

شاهدا قاطعا نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل غيرك ومثلك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا اجوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والقاء الضمير ليسا بمرضيين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولا يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افضل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى انى انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو انى انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت زيد الصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشبه الاسم حتى يقال فيه كان اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من نحو قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع ويجوز ان يكون مبتدا ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل بقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وروي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول ولا اعرف له شاهدا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانه يلتبس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مع الامن من اللبس قوله ولا موضع له عند الخليل الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة ولهذا او الاستكثار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا لما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكن يرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم كما مر وبعض النحاة يقول حكمه في اعرابه حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نسمع اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه اذا لا يحتمل كونه مبتدا ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخلته لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما غير هذين الموضعين فيحتمل ايضا كونه تاكيدا ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدا ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت واما الحجازية فعليه ما نقل عن غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقول بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه فيه ثلاثة اوجه احدها اللذان في يكون ضمير الشان الثاني ان في يكون ضمير المولود والجملة الاسمية التي هي ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين

اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر الجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب انما كان غائبا دون الفصل فانه يكون حاضرا وغائبا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا فتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير كانه راجع الى الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجيء هذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامر فقال ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي يتضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدا لكن سميت تفسيرا لما ذكرنا والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يجيء عن ظهر الا المستفهم عند تقدير المورد يؤزرهم لدهر حتى لا يبقي على صرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني مستوطا على الحزائد كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ما تاني مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا نتاني جماعات الابل ايضا واجاز الفراء تفسير ضمير الشان مفرد يؤول بالجملة فاجاز كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون على ان قائما خبر ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا ظننته قائما زيدا او الزيدان وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان او الزيدون ثم والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشان واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانه مبتدا مستغن عن الخبر فيكون الباء داخلة في خبر ما وفيه نظر لان الصفة انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدا عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهبين اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان لتفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجملة الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله فيه لو يعمر وان بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزح نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناء بها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا انه ضرب وانه قام وليس لهم به شاهد وهذا الضمير تسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود ضمير من خبره اليه مع كونه جملة لما مر في باب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه لئلا يزول الابهام المقصود ويختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه يرجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفوا الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا

وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات بل هذا لان الضمير المقصود المبهم لا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يضمه الجملة المنسوخة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ الابتدا فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية فاذا دخلته جاز كونه فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول انما هو قائم زيد قوله يكون منفصلا وذلك ان كان مبتدا واسم ما ومتصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز خلاف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط فلا يحذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه في الخطوب وذلك الدليل ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة لما مر في باب المبتدا قوله لامع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر الكثر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف ما يجي في الحروف اعمالها في الظاهر شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخا سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق ومع الالغا ظاهرا فالاكثر على انها يعمل في ضمير شان مقدر بخلاف الغا المكسورة فانها اذا الغيت ظاهر الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما عملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا ارتباط اللفظي بينهما لارتباط معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة وانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الغاؤها كالغا في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يطرد ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد **واعلم** ان اعلا المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع كما انا وانت وهو فلنا وانت وهو فلتما

قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه ولمثناه تان وتين وجمعها اولا مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسا وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولاك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة

اعلم ان اسما الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان كان حق المعاني الاغلب في كل معنى يدل في الكلام او الكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالا في الاستفهام في اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي نحو ما ضرب عمرو والتمني والترجي والابتدا والانتها والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف ونحو ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكيا النسبة وله

وكتعيير

وكتغيير البنية وحده في نحو غرفة وغرفا وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسما الاشارة وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن وبقولنا يدخل الكلم بعد ثبوتها يخرج معاني المصادر المشتقة منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد ثبوتها لم يقولوا لما كانت الاشارة معنى تدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت الاسما الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة او ان وضع بعضها نحو ذا وتا وذي ولي وضع الحروف وحملة البواقي نحو اولي واولا عليها وقيل بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او لوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره **فان قلت** المضمرات وجميع المظهرات وحاصدما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمرات مشار بها الى المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى ماهية معينة او شخص معين فالجواب ان المراد بقوله مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية لا عقلية واسم الاشارة هو الموضوع لما يشار اليه اشارة حسية يعني اشارة بالجوارح والاعضاء دون غيره من الاسما فانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية لا في الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسما الاشارة الا الى مشاهد نحو قريب او بعيد فان اشير الى المحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يتخيل احساسه ومشاهدته نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه لا يرد حده لاسما الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه ما يلزمه منه الدور كما يلزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسما الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية امر ضروري لا يحتاج الى التنابه ولا يتقف معرفته على معرفة المحدود الذي هو اسما الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ها هنا كما لزم هناك لان الدور لزم هناك من توقف معرفة المحدود الذي هو العلم على معرفة العالم لكونه جز المحدود ومعرفة العالم متوقفة على معرفة العلم اذ معناه ذو العلم فحصل الدور وفي مسئلتنا معرفة المحدود اي اسما الاشارة الاصطلاحية متوقفة على الحد اعني مشار اليه ومعرفة المشار اليه لا تتوقف على معرفة المحدود الذي هو اسما الاشارة لان المشار اليه لغة مفهوم لكل احد غير موقوف على شيء وان اتى توقف لفظا فلا يتوقف على معرفة اسما الاشارة الاصطلاحية هذا هو المقصود من كلامه والاولى ان يقال السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسما الاشارة لغوية اذ معناه الاسما التي يكون لها الا اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما يرد السؤال لان الاشارة جز المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد ولا على اجابة توقف جز المحدود عليها اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء غير مكتسبة او مكتسبة بغير ذلك قوله وهو ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف اليا لان من حكى الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا يا واصله ذيي بلا تنوين تحرك العين بدليل قلبها الفا ثم حذفت اللام اعتباطا كما في يد ودم وقلبت العين الفا للعلة **فان قيل** فلعله ساكن العين والعين هي المحذوفة لسكونها والمقلبة

هي اللام المتحركة قلت فنذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيرات الى الاواخر وجد فيها اكثر ففي موضع الاحتمال حمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان يقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام غير كثير فلا جرم كان القول الاول اولى وان كان يرجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والفة الالف زائدة لان تثنية ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثة لا من الثنائية احكام اسماء الظاهرة عليه بوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثي كالاسماء المتمكنة وبه يدفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين فلم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن وغيره كما في اللذان قال من يعيش لا باس ان يقال هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا وتزيد الفا اخرى قلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في الوضع اذا سمي بها ولو كان اصله ثلاثة لقلت ذاي ردا الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا وقال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحدة والالف والياء فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يبن شيء من المثنى اراد ان نحو اضاف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنى اعرابا وبناء خلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاثة وعليه حمل قوله تعالى ان هذان لساحران وللمؤنث تا وذي وتقلب الذال تا والالف يا لان الياء والتاء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من الذي وذي من ذا كهي من هو ولي بالجمع بين التاء والياء ولا يقول ان التاء والياء ههنا علامة للتانيث بل يقول لتخصيص ابداهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامة التانيث كما في اخت وبنت وتلتا فان تاءها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي ها كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فيه فيشبه الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وتي بقلب الذال ها وبكسر الهاء باختلاس واشباع نحو ذه وته وذهي وتهي تشبيها لها بالضمير والاشباع اشهر وفي الوقف تذوذه بسكون الهاء و ضع منهم من يقول تهي وذهي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذاه ولمثناه تاه وتبنى على الخلاف المذكور في ذان وذين وجمعهما او لا عاملا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد يبنى مكسورا ويكون البناء للتكثير كما في صه مونا او لا معرفة فيكون فائدتها التعرفة بصير المشار اليهم كالمتكلمين كما في ذلك وقد تقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهولة الاصل تحمل على الياء لاستثقال الكتاب تعدي الكلمة الضمة في اولها والواو في اخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة نحو العدى والضحى بالياء مع ان اصلها الواو ولهذا يثني بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الالف عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاها فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولا على وزن طوماه واما قولهم هؤلا على وزن تؤرانه قال خلد لا تفعلوا هؤلا هداء

بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولى واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهو كما يجيء في الحروف يلحق الحمد في نحو قوله ها ان تا عذرة على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الاشارة اولى كما يجيء ويلحق من المفردات اسماء الاشارة فقط كثيرا وانما اكثر دخولها فيها لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من اشارة المتكلم باليد او بجارح اخرى الى المشار اليه فجيء او ايلها بحرف تنبيها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اي شيء اشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان بحيثها في الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس في مراى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل المنا عند ذكر الفصل عن كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد لك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب فنقول لا وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ان قلنا ان للمشار اليه حتما ولا يشار بها لا اشارة الحسية الا الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متمحضا بالوضع للحضور حيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما او يعطف احدهما على الاخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاعراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذاك مثل غلامك اعني اخرجت الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرج نحو غلامك فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا غير المخاطب تغير عند نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ ربما يقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اردت الكاف في اسماء الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التنصيص على البعد جيئت بعلامة وهي اللام فقلت ذلك ثم يقول لفظ ذلك يصح ان يشار به الى جملة غائب عيانا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة يقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فيها التي ذلك الضرب وانما يجيء باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر نحو قلت لهذا الرجل وهاقني ذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الان ولكن جرى عن قريب وكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذ لا يتقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة والبعد كما يقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا افعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلك لان المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والاغلب

في مثله اشارة الى المعنى فقط بلفظ الحضور فيقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان
بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه
يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة فيقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وهو
يقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان
يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه والمشير وقوله ابني اناذ لكما من باب
عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه
القيمة فاقت ونحو ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا لما يشار اليه حسا فاستعماله الى
فيما نذكره الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وكذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية
مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ ذلك اذا كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبله او محسوس
قبله حتى يشار اليه فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب لحرفية بلا والطاوع المصراع
وكلا وليس ونعم وبيسه حسبك كذا رويد والنجا وجهل وارايتك بمعنى اخبرني كما يجيء قوله
ويشار ذا للقريب الخ لما روى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة موضع ذي
البعيد منها وبالعكس لضرب من التاويل المذكور حاله النكتة اختصاص بعضها بالقرب وبعضها
بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال قالوا وذا للقريب بمعنى لم يحقق ذلك عندي
واقول انا لا ارى منهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد واذا اردت معرفة
القريب وغيره فاعلم ان لهم مذهبين مذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما
في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة
بها او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا
ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ذالك وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهاء في كسرهما
مع اختلاس واشباع كما ذكرنا ثم تيك وهي كثيرة وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري م
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتالك وتيلك قليلا
~~وتحرك اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك~~ ثلاثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك و
سكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واخلافها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا تالك
لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تيلك واد خلت اللام فيها على لي ولم تحرك
اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تلك فحذف
الالف منها فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو
في المثنى بدل من اللام في ذلك وبالكاف اذا دخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام لا
تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولئك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس
في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيره عن حاله بالادغام في الثاني فتغيره
بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الى الاول ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل
اللام قبل النون فيصير ذلك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى
لكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في
اللام على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف
المحذوفة في الواحد وهو اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان ه
مشددة النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد منع ها كما لا يقولها

ذلك

ذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة
فرقوا بينهما وذلك بنا على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في
المثنى بلفظ واحد وفي جمعهما اولا واولى ثم اولئك واولاك ثم اولا واولالك باه
بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى راي اولا ثم اولاك
ثم اولاءالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اتسعوا للبعيد
والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله ذلك لمن خشي العنت
منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا وقد يشار بها للواحد الى اثنين كقوله تعالى كل ذلك كان
سيئة ثنا وبلا للمثنى والمجموع بالمذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضمة الكاف و
يفصلها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصالها لكثرة
استعمالها معه بانا واخواته كثيرا نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا وامها تجيء في حرف
التنبيه وبغيرها قليلا وذلك اما قسم نحو قوله تعلمنها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها
الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين ~~وذا حرف العطف قوله ومثل~~ بيننا فقلت لهم هذا
لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله وتلك وتاك
وذالك مشددتين واولالك مثل ذلك نعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد اذ الذي
للقريب واقع لانه المجرد وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات
ففيها بعض اشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولا
الممدود مع انه اشهر من اولا المقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان ها
هنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكور قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا
كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن وجدها فيها هنا للقريب وهنا
للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء
فكهنالك للبعيد وقد تصحب هنا المشددة الكاف فلا يصحب ثم وقولهم ثمك خطأ وقد يراد وهنا
بهناك وهنالك الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال شعر حنت نوار ولات
هنا حنت اي لات حين حنت فهو ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما يجيء في باب الظرف قال
الله تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة قوله جزءا منتصب على انه خبر يتم وذلك
لان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما نبين في بابها جميعها ثم جاء صار جاء تاما وكذا يقول
كان تسعة تكملها عشرة اي صير تسعة عشرة كاملة قال المصنف ليس قوله ما لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء بنفسه لان المجهول في قولك
العالم ماهية العلم لا كونه واعلم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو فعل فلو بين العلم وقال العالم
العالم من قام به الماهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول ذو صلة
وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء هو فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء
بما لا يشكل في المعرف الا هو فقال اعني المصنف انما قلت ليس هذا الحد عن ذلك التعيد
لان المراد بالموصول المحصور في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل
بجملة جاريا على اصطلاحهم فقط هذا وقع فيها في منه اذ لان معنى كلامه ان الموصول
في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ويعني الموصول المحتاج الى

الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الا
شكال فقد افاد بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولو جعلت موضع بصلة
قولك بجملة لارتفع الاشكال هذا حق وقوله ثم جزا اي يصير جزء الجملة ويعني بجزء الجملة
المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات ليست اجزاء الجملة بل قد يكون فضلة لكنه
اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعل جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد قوله
وعائد يعني ضمير ايعود اليه قال لان من الاسما ما لا يتم الا بجملة وليس بموصول في الاصح
في الاصطلاح نحيث واذ واذا وحد الموصول الجزئي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر
كما يجي في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر
نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجي
التحقيق في هذا في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف
نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا
الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد له
انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو بسم الله الذي يبقى ويفنى كل شيء
او الذي هو باق او في احد الازمنة له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق
الذي ضربني او ضربته او الذي هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا
او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي غلامه ضارب او ضرب غلامه
او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو
الذي ضربني او ضربته او الذي هو ضاربه اخوك هو الذي اخوك غلامه او الذي معي وبك هو
او غلامه فهذا يصلح دليلا على ما قلنا احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا
ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف وسقط به اعتراض
من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي الجملة فهلا تعرف النكرة الموصوفة بها
في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق
بين كونه من موصوله وموصوفه وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة
مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت
من موصوله لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعه على ان يكون معرفة بصلتها
واما ان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لنفو لكا ا
انسانا تخصيص بمضروبيته للمخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان
لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون صلتهما
والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف
عنده وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك تخصص النكرة بوصف لا يشاركها
فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رأيت رجلا يسلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك لا اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان
قيل ان الجمل نكرات بكونه يعرف الموصولات وتخصيصها قلت لا يسلم بتنكير الجمل كما تقدم
في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول وصلته كما ان رجلا يسلم

طويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل باجتماعه مع بعضهم
انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي طويل ثبت ان العام يتخصص باجتماعه مع عام
اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها
الذي هو معرفة وفيه نظر فان قصدوا انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت المو صور
فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصد وانه لولا الضمير لم تكن
الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذا تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو
فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم فبذكر المو
الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي يتضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب
انه يعلم حصوله للموصول فلا يقول الا الذي دوخ البلاد الا من يعتقد ان شخصا وجها الذي يعلم
وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال
لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان الوضع الموصول كما ذكرنا على ان
يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب وليس في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه
وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا
وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم عن شيء بشيء من مضمونات الجمل
او ما شبهها من الصفات مع فاعلها او المصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول
للحكم وضعيا اصليا يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه
وهو الجملة ويغني عن الجملة ظرف او جار ومجرور منوي معه فعل وفاعل هو العائد ور
ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون
الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في
باب الوصف لا يعرف مضمونهما الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر
والي لراج نظرة قبل التي ٭ لعلي وان شطت نواها ازورها ٭ فمثل قوله ٭ جاوا بمذق
هل رأيت الذيب قط ٭ وقد يقع القسم صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن
ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن اجرون وقوع التعجب صلة من دون
اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه كما تحقق
وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة في الحكم متعلق
بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه
ولو اوجب بذكر الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرا
الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد كما مر نحو جاءني زيد الذي ضرب زيده قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه
استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام
الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل
والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته
وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فلذا هو كالكلمة الواحدة
يكون احد جزءيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف قالوا في الذي الذ والذ بسكون الذال

ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة يحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى
والجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف كما في والاولى ان يقول
اللام الموصول غير لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا والدليل على ان هذه اللام
موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المررور به زيدا جاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف
المقدر ومعنى الضارب غلامه زيدا اي الرجل الذي ضرب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران
احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اعني الموصوف
وذا الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما من غير الاعتماد على شيء مذهب الا
والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر وان قال
الاعتماد على الموصوف المقدر جائز والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه راجع اليه
فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت
الموصوف المقدر يبعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله
تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش البيت ضرورة وايضا الجار والمجرور
يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع
الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام من يستند بقوله ولا يبلغ السعة كما في
الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاني حسن
وجهه في الاختيار بل جاء في الشعر نحو قوله ٭ بسود نواصيها وحمر أكفها ٭ وصفر تراقيها وبيض
خدودها ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب
اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى لترك العمل الفعل لانه دخله
على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فابعده عن شبه الفعل وايضا لو كانت
لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا كما في الحافظوا عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فيقول
بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية
المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام
مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفاعل
المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان
اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب وكون هذه الصلة
فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول لم تعمل بمعنى الماضي
كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما ذكره فلما كانت اللام الاسمية
في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير على ما
ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان
قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما
تضمن من الحكم المطلوب في الصلة مشابهة الفعل لا على واحد الاصلة وهو اسم الفاعل
والمفعول ايضا لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادها
على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف فلا يحتاجون الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد
لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام ولهم على انهما
في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام و

وحرف النفي

وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي
وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا
لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو
معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قيل وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة
الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع في قوله ٭ ذي الشحة البسه
المتقضع ٭ وصوت الحمار اليجدع ٭ وقد دخلت على الاسمية فيما حكى الزجاج في غير
الشعر قال ان رجلا اقبل فقال له آخر ها هو ذا فقال السامع اليها هو ذا وقد ذهب
اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قال الرأي في قوله
٭ لعمري لانت البيت اكرم اهله ٭ واقعد في افنائه بالاصائل ٭ ان التقدير لانت
الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام
غير مقصود فصدر المضارع صفة له كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني ٭ وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز
بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاشتمال ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعد
او خفاء الموصوف في القاعدين وظهوره في الذي قعداه واعلم ان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه المقصود بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه والدليله
ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربته ورأيت ايهم ضربته ومررت بايهم
ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها
معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصوف لتبيينها له كما في الجمل الواقعة
صفة وليس بشيء لان الموصولات معارف وانما قام منهم والجمل لا يقع صفة للمعارف كما مر
في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان الجمل انما تقدر بها الاعراب اذا
صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه وذلك لان المعربات
من الجمل محصورة يصح جميعها ان يكون مفردة والصلة لا يصح كونها مفردة قوله
الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والالى والذين
واللاتي واللواتي وما ومن واي وايه وذو والطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام هذا حصر
لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وشج ارادوا الوصف بها
من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف ندوا
الطائية نظرا الى وصفها اذ هو على لفظ اي والذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس
في الجمع اي رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون
كالمعرفة الموصوف بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا
بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت
تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصل
الذي الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا
بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت يا
كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب ويقول
في الواحد المؤنث التي نقلت الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وفي بنت وبنيا وههنا نحو الذي

والتي واذا شددتا فعند الحوفي لى اعربت الكلمتان بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب
المشددان ليس التشديد يوجب الاعراب وعند بعضهم يبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في
التقاء الساكنين قال وليس المال واعلمه بمال وان اغناك الا للذي
ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي وحكى الزمخشري انه يبني على الضم كقبل
وبعد قال الاندلسي لعل الحوفي سمعه بضم كما هو منقول عن الزمخشري ثم رواه في الشعر
مكسورا لحكم بالاعراب وقد تحذف الياء في الذي والتي ساكنا ما قبلها او مكسورا قال الشاعر في
الكسر والذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال في السكون كاللذ تزبى
زُبْيَةً واصطيدا وقال فقل للت تلومك ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي
اللغات الثلاث فيهما يعني بتشديد الياء وحذفها بسكون الذال والياء وكسرها يجوز ان يكون
لضرورة الشعر لا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي بها بالكسر عن الياء ويحذف
الحركة بعد الاكتفاء الا ان ينقلوها في حال السعة لا في الشعر فسمعا اذن وطاعة وتثنية الذي
والتي اللذان واللتان بحذف اليائين وجاء تشديدهما ابدلا عن الياء المحذوفة وهل هما معربان
او مبنيان على الخلاف الذي جرى في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة
في غير الافصح والاولى القول باعرابهما لما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا فليما غير عن
وضع واحدة ولم تزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن
المثنات وقد يحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال
الثلاثة على الاشهر الاكثر والذون في الرفع هذا البيت قال جار الله اعراب الجمع لغة من شدد
الياء في الواحد وهذا يقوي قول الحوفي ان الذي بشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون
فحذفت احدى اليائين ثم حمله ما عمل بقاصون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذين
نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء في الجمع بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون
تخفيفا والى في هي اللذو يعكاظ طيروا شررا من روس قومكم ضربا بالمصافيل ومن الذين
ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز في هذا ان
يكون مفردا وصف بمقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي
كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ثم قال بنورهم فجمع على المعنى ولو كان في الاية مخففا من
الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به وقيل اولئك
هم المتقون وهذا اكثر اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف
النون من الذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا في المثنى وقد يقال
لذا اولدان ولت ولتان ولان بلا لام وجمع الذي من غير لفظ الاول بوزن العلا والالى
رفعا ونصبا وجرا وبحذف النون فيقال اللائي همزة بعدها ياء ساكنة نحو القاضي وهو
قليل في الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم ويقال اللا بحذف الياء وقد جاء اللاون رفعا
واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعلة من التي وهو اسم جمع كالحامد والباقر
واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللوالي واللواتي كانهما
جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربعة نحو اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل

والصحيح

مجموع على اللفظ الجمع الذي استوقد

الهمزة

لهمزة والياء لكونهما مكسورة على ما هو قراءة ورش اللائي يئسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة
بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو وهي لغة قريش كانهم
حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل
مجرى الوقف وقد يقال للواحد بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللات لها اللاءات مكسورة
التاء ومعربة باعراب المسلمات والاولى جمع التي لا من لفظه فالذين واللتي يشتركان في الاولى
واللائي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه ويجيء الذي وفروعه من المثنى والمجموع
والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة يكون موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة
نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي
مستقبلا وقد نوزع فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت هي كذلك يعني وضعها الواضع
فقال له الثالث استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا متنازع فيه وقد علله ابن بابشاذ قال اي
موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرك مقطعه ولا مبدؤه
بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعمل
معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر
وعند الكوفيين ايضا يلزم تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم
الدليل في دعواهم واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما
لقيت ايهن لقيت او ايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخبر
الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم
اخوك وايوهم اخوك وهما اشد من التانيث ويجوز هما نصرفهما في باب الاعراب قوله
وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تنصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو
فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
ولا تعرب ايضا قال فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي
جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية
حكاها الحوفي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه
ومجموعه والثالثة حكاها ايضا هو كالتي تليه الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في
الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع
منصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما
للاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة بعدما الاستفهامية كانت موصولة
او الاستدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد
عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله تعالى وما تلك بيمينك
اي ما التي بيمينك ولم يجز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميين
اذا لم يكن ذا ملغى اذا في الموضعين زائدا اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت
وما ذا لقيت ان يكون زائدا وموصولا كما يجيء واعترزوا عن المواضع التي يستدل بها
الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها فعلى الاشتراك الذي هو خلاف الاصل
وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما وقد تقدر
ان في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر تقول بما رحبت اي بالرحب الذي

رجته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجي
الكلام عليها في الحروف المصدرية فوكسة والعايد المفعول يجوز حذفه عائدا الالف واللام لا يجوز
حذفه وان كان مفعولا لخفا موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع
المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد ا
اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا تقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون
منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد
الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما غيره فلا منع كقولك جاء الزيدان الذي
اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه ويجوز ان
يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجي اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني
ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد اذ الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي انفصل
بالحرف في نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يكون باضافة صفة ناصبة له
تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او بحرف جر متعين وانما اشترط
التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجر ايضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي
ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى انسجد لما تامرنا اي تامرنا به
اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره وقال فقلت
لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج اليه ويتعين حرف
الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقة
نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان
تعلق بهما وهما مررت ومررت متماثلان ومثال الموصوف مررت بزيد الذي
مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به
واحتمل مررت معه او له او نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف
وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سر والاخفش حذفهما معا اذ ليس يحذف الجر قياسا في كل موضع
والمجوز له ههنا استطالة الصلة فلا باس بحذفه مع المجرور واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدا او غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقد قليل
فلا يكون في الكلام اذ لا دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل ذلك على انه مبتدا
نكرة ووقوعه ضميرا واما فاعلا ولا يجوز حذفه او خبران واخواتها ولم يثبت حذفه
الا قليلا ولا يكون ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجي وايضا هو في الاصل
خبر المبتدا واما اسم ما فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف
ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا او مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف
انه حذف شيء لان الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا
حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط
اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لسر
لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاند
لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها ولنا ايضا في وتعرب فتصرفت صلتها بحذف بعضها

وان لم

وان لم يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي
في السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون
الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما
قرئ في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر
لان المظهر ان كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال
علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت
كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقوله انا حاتم الذي وهب
المائين وان كان ضميرا جاز ذلك في غير التشبيه حملا احدهما على اللفظ والاخر على المعنى نحو انا
الذي قال كذا وضربت زيدا وانت الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصوف او موصوله
مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت
انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب
هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قوله العا بلى انت
انا ان ليس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها
جعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا اذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول وان تعذر
امر منها امتنع الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال
والتمييز والضمير المستحق لغيره والاسم المشتمل عليه اخذ بابا تسميه النحاة باب الاخبار بالذي او الالف
واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من
المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب
تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر بهما لانهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة
ان ضمير الشان لا يخبر عنه لانه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فمعنى قولهم اخبر عن
الذي في ضمن الجملة الفلانية الموصول هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية عن ذات
متصفة بما اتصفت به في الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا
قدر ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان يجعل في الثانية مبتدا مصدرا لان المسؤل
منه ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدا والمبتدا من مرتبة الصدر فلا بد
ان يجعل مكانا ضميرا راجعا الى ب لان المسؤل انه نصف ب بالوصف الذي كان ا بلا تغير شيء
من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان ب النصدير مبتدا فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير
العائد اليه مكان ا ولا بد ان يؤخر ا في الجملة الثانية خبرا لان المسؤل ان يخبر عن ب با
الا انك لما اخبرت عن ب با فقد اخبرت عما يطلق عليه ا وكانك اخبرت عن ا وانما ذكرت المخبر
عنه باسم ا دون ب لان ا هو المذكور في الجملة الاولى التي هي المصوغة المفروغ منها المعلوم
اجزاؤه دون ب وهو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال اخبر الموصول فليس معناه
اجعل ب مخبرا به بل الباقية للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار الذي
بان تجعل ب الموصول مبتدا ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم لتدربه او لتجربه اخبر عن زيد

وحذف الجار

عنهما

اى صيغ منه

ورتبة الخبر ... الموصول ... صلة ... المخبر ... الموصول ...

كوبزة

من زيدا وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي ويؤخر زيدا خبرا للذي فيقول الذي ضربته زيد والفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب به من تعرف ان لك مضروبا لان مضمون الجملة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكنه لا يعرف انه زيد ولو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد مانعا فالجملة الثانية تضرب المحتمل الثاني للجملة الاولى ❊ قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدا قوله واخرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول وذلك لانه يمكن ان يتسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يتسبك منها احدهما مع المرفوع بلا هما مع مرفوعهما جملتان اسميتان في نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما جوان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجيء بعد ويجب ان يكون الفعل الذي تسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وليس وعسى وحبذا لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في قولك ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول تعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الروايتين الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قال من النفر اللاء اللاء فان تغايرا نحو الذي وضعه النحاة رياضة من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره صلة للذي الاخير وعائد مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي سكن داره عمرو

زيد ويقول الذي كالتي اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدي بالموصول الاخير فتقول خبر حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه عما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه فيكون من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لديها فالتي مبتدا مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة التي والعائد من الصلة اليها المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تتفق على حد واحد العلط واعظ كل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا يضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تعقدها لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في نعم ايما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرو بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا الصفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في زيد قائم وانما يجوز اذا لم تعمله والضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على فتح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح صلة له ومنع الاخبار عن المصدر الذي للتاكيد لعرى الاخبار عن فائدة معتبرة وكالمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وبائه وحتى ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ يشترط لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجود كون المفسر حينئذ يجافي نفي الجنس والاضمار بعد بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائتة الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو رافود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان المبدل منه كالصفة فلا بد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد اذا اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقال برجل هو واضعا المرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فبدأ ان يذكر خبر الموصول وخبر كاد واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ

معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها
كابى القسم وام المفيس وبن اوى وبن عرس وابن قترة وبنى مقرض وام جنين وسام
ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قح في قوس قزح
فذ كلجز من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكذ ومنذ فانهما لا يضمر ان
وكذا الحال ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء
مما اظهاره يفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا و
ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل
نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا يجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا الحال ضمير مستحق
لغيره اى المستحقة غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا
يستحق الضمير من هذا الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى
زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضميرا عائدا الى الموصول وايضا تبقى الصلة
خالية من عائد الى الموصول وفي قولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه
عائدا الى الذي بقي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدا وفي قولك هو في الاخير ليس
في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول
كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على
الضمير الذي استحقه المبتدا قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره نحو زيد وان استغنى بضمير جاز الاخبار
عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي
ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لانعدام رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل
لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدا لان هو في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ يرجع
الى زيد لا انه ضميره وقد اخر زيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال
بشيء لان ذكر زيد بيان ذلك انك ان اخبرت عن ها ضاربه يكون المعنى في الصدر لا يجعل الله
المبتدا الذي هو الموصول نضاف زيد حتى يخلو الاخبار بريد عنه من الفائدة بيان ذلك
انك ان اخبرت عن ها ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان
ها هنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره قال صاحب المغني
لا يجوز فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهي ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره
وكذا ان اخبرت عن ها اخوه يكون المعنى المخاطب ها الذي ضارب زيد اخوه زيد فمضمون
الصلة التي يجب ان يعلمه المخاطب ان ها هنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيده من الخبر
ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما
على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا على ارتباطهما به كارتباط الضمير
الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقوما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حالته قبله
تدليل صحة الاخبار عن تا ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدا على ارتباط الضميرين به بل يكتفى
باحدهما فيقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذا لا مانع وكذا يجوز الاخبار
عن ضمير عائد على ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة
ثانية بعد ذكر المفسر في جملة الاولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد مر

ضربته فيصح الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كلما
لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان
به كما مر وكذا الحال مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج لما اسم زيع الشرط
والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء و
ويخرج ايضا كلما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات
بين وكذا سبحان وعشى ومثى معينان وكذا المصادر اللازم نصبهما كسبحان ولبيك ونحوهما فانك
وان اخبرت عن ظرف متمكن جيث في ضميره بفي كما مر اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم
الجمعة فيقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول فيه منهم
مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار
عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه مجرورا
فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عند زيد في جاء
زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان ضربت الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت
عن زيد في ما جاءني الا زيد ويتصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار
منفصلا اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا
بالالف واللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات
ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في
باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره
اما بارز متصل كما اذا اخبرت من زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما
ضربت الا زيدا كما عرفت من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان
فلا بد من تاخره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم
والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعهما الى الموصول وهو غائب
كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما اذا الذي سمتني امي حيدرة
لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تا ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف
الذي ضربتك انت فليس انت قوله القائل انت انا بصحيح على ما تقدم الاشارة اليه وانما
اختاروا الاخبار بالذي دون ما ومن واى وسائر الموصولات لانه لم الياء وهو
اكثر المستعملات ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغير
معه بسبب الفعل الى اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد حتى يحصل
الله به فيها الكثرة ولم يذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فيقول الاولى
في باب التنازع ان يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما لما مر في بيان حقيقة
الاخبار انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من
جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي
ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ها هنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه
كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع الفعل لانا لا نتنازع في الضمير المتصل وتقول
بالالف واللام عند الزجاج وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد

عطفت الفعل الصريح فى ضارب وهو اكرم لانه ايضا فعل لكن فى صورة اسم على ما
قدمنا والاخفش يدخل اللام وهو يشكل بان اللام عنده حرف فى مثله على الفعلين وبالذى يا
لمخبر عنه فى الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول للعاقل
والكريم زيد كانه فى الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه
مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وعزى
اليمانى الى المازنى وليس فى كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان فى الاصل فعل
فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فتقول فى مثلنا عند اعمال الثانى
الضاربه هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه قد تغير اثم الثانى او يمن الثالث
لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسمية فى الفرع مكان الفعلين فى الاصل
فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلين على الفعلية فيه باق فى الحقيقة
مع قلة التغير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان فى الاصل صارتا كالواحدة من حيث
لم تستغن احدهما عن الاخرى لاجل التنازع بينهما فى اسم وان عملت الاول فى مثلنا قلت
ايضا فى الاخبار بالذى الذى ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر فى ضرب لانه
الغرض انه فاعله وكذا فى الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش
الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازنى الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة
على الاسمية بين جزئى المعطوف عليها كما كان فى الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية
بين جزئيها واذا وجد العاملان من جهة المفعولية واعمل الثانى نحو ضربت واكرمت
زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضرب واكرم زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت
ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء فى الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على
الاولى فلا بد فيهما ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مثلا
وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت
انا لعدم العائدة والتنازع هنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وفي ذلك اكرم
وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبى كما تجىء فى هذا الباب وتقول
مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع
غير باق لان زيد الا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة
وقياس قول المازنى الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا الخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف
واللام سواء على المذاهب الثلاثة وتقول فى الاخبار من الخبر زيد انا بالذى ضربت وا زيد
واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا برزت ضمير المفعول فى الضا
وان كان محذوفا فى الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجرى
الصفة على غير من هى له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام فى مثله نظرا الى الاصل وتقول
على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضارب انا على انه مبتدا
وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول فى هذه المثلة اذا اعمل الاول نحو
ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء فى اكرمته على المختار كما مر فى باب التنازع مخبرا عن التاء
الاول بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا
والتنازع باق فى الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الا

الحجب عاملة اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازنى الضارب زيدا انا
والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء اكرمت كالمخبر عن تاء ضربت سواء عند كلهم
واما الاخبار عن زيد بالذى فتقول فيه الذى ضربته واكرمته زيد تصل الضمير القائم
مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء فى
الضاربه القائم مقام زيد وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا و
والمكرمه انا زيد وعند المازنى الضاربه انا والمكرمه انا هو وزيد خبر للضاربة لانه كان فى الاصل
مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعنى المكرمه انا هو متوسطة بين جزئى المعطوف عليها و
تقول فى نحو ضربنى وضربت زيدا عند اعمال الثانى مخبرا عن الياء والتاء بالذى الذى ضربه و
ضرب زيدا انا ولا تقول ضربنى ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول فى التثنية على
مذهب البصريين الذى ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائى الذى ضربه وضرب الزيدين
انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة
على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى
ان تقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز فى الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة
الكسائى فيه ايضا وليس بقياس فى جميع المواضع وعند المازنى فى الاخبار عن الياء الضاربه هو انا ولص
الضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفى الاخبار عن التاء الضاربى هو
مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربى زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذى قلت الذى
ضربنى وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع فى ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضا زبى
وضربته زيد وعند الاخفش الضاربى والضاربه انا زيد بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هى له
وعند المازنى الضاربى هو والاولى الضاربى زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول والمختار ضربتنى
وضربتها هند باظهار الضمير المفعول كما مر فى باب التنازع قلت فى الاخبار عن الياء والتاء بالذى
الذى ضربته وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند
فاعل ضاربة وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا فذهبت هند الى جنب عامله لئلا
يفصل بين بعض الصلة وبعض باجنبى وعند المازنى الضاربته هند انا والضاربها انا و
فى الاخبار عن هند بالتى التى ضربتنى وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتى وضربتها هند
وعند الاخفش الضاربتى والضاربها هند وعند المازنى الضاربتى والضاربها انا هند وتقول
مخبرا عن الياء والتاء فى ضربت وضربتنى هند بالذى عند اعمال الثانى الذى ضربت وضربته
هند انا ولا يجوز ضربتنى لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش
الضارب والضاربته هند انا وتقول المازنى مخبرا عن التاء الضارب والضاربته هند انا وال
الضارب مبتدا وانا خبره وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند
قلت التى ضربت وضربتنى هند والضاربها انا وضربتنى هند اظهرت المفعول فى ضاربها
لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت
انا لجرى الصفة على غير من هى له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند وعند الما زنى
الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتى هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى عن
التاء والياء الذى ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع
باق فيهما وعند الاخفش الضارب هند والضاربته هى انا ينفذ بهم هند الى جنب عاملة لما مر

ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربته هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضارب هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربته هند و عند المازني الضاربها انا والضاربته هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي اعطاه واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطيه واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كلما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطي هو اياه وانا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول في رد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة ولم يسلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لو قال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت من زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقته الاصل كما مر وبابرازه انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما بين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه او المعطي اياه زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما كما ذكرناه في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربتك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر واذا اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم و [illegible] صلة الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير و المعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد والمعطية او المعطي اياه هو درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء والياء بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان و ظنه زيدا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيدا اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اياك زيد والظانه انا اخاك وظننيه اياه وظننيه زيد نحو خلتك هو وخلتكه اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانيه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن الاخ

قلت

قلت الذي ظننت وظننيه زيدا وظنني اياه اخوك و الظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني مفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اياه اخوك كما مر في خلتك وضربتك وابراز الضمير في الظانية هو و الظاني هو اياه الى اخره لان الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد و ان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند غيره المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمني اياه زيد وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم تقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلم اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد كضربيك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت واعلمنيه زيد منطلق عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث فلذا وجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فينتفي ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال واجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ويقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلم هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلمه انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا فلنفي اللبس المذكور فربما يجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلمه اياه هو وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر في التمرين كاف لمن له بصيرة

قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له بابا برأسه وبين في ضمير الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة للفظ نزال ولولا قصد الاختصار ورعايات المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفية ايضا وهي اذن على اقسام ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحروف

الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وجي عند الكوفيين
حرفا زائدا وانشدوا الا رب من قد علمت ذاك العشرة والاثرون من عدد
وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشد ايضا
يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور بها شارة ما قنص و
علة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهر واما الموصوفتان
واما الاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما التي بمعنيهما موصولتين لفظا واما لان ومنعهما
وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعمهما في وجوههما واما التامة ايضا ومن في وجوه هما
لذوي العلم ولا نفرد لما لا يعلم خلافا فالنظر بل يقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن
لستم له برازقين وكثر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى فمنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم يمشي على اربع وذلك لانه تعالى لما قال ومنهم و
الضمير راجع الى من يمشي على رجلين ومنهم يمشي على اربع وذلك لكل دابة فغلب العلماء في الضمير
ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سبحكن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى
وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو
سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا استفهاما ما كانت او غيره في
المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية
مقلوبة الهمزة ها والاصل المائية او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل كلمتين ككلمة
كقولهم كنتي تقول ما هذا اذا رايت شبحا انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت
انه زيد ام عمرو ولم تقل ما هو وقلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان
يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الما هية
لكنه اجاب موسى ببيان الاضافة دون بيان الماهية تنبيها لفرعون انه لا يوقف الا با
الصفة وماهيته غير معلومة للبشر وقوله سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز
ان يكون لكونه مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع
والمؤنث فان عني بهما التثنية والجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من
الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ
اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غير من وما يقول
في غير ذلك الشخص لتبيه وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه
السلام وتقول ثلاثة انفس من الرجال وثلاثة شخوص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجوز
في العدد وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المجهولات ويقصد المعنى يختار مراعاة
المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبتها فهو اولى من قولك احبه ليتقدم لفظ هي فلذا لم
يختلف القراء في تذكير من يقنت بان النبي من يات منكن الله ومن يقنت منكن
لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها اجرها مرتين بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله
منكن وهو عائد للمعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل مراعاة اللفظ ليس يجب
مراعاة المعنى فلا يقول لقيت من احببه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك
قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي

موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما ضاعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو
ما انت وبيب ابيك والنفي ومعنى التعظيم نحو قوله اي لا تذكر لهم يا سيدا ما انت من سيد و
الحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو ثم انت ما ذكراها على احدى التاويلات ويحذف الالف
ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جار او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام
لكونها استفهاما ولم يكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى تصير المجموع ككلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف
دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولامن اي لجري
اخره مجرى الحرف الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم
كخنزير تمرغ في رماد واذا جاء بعد ما الاستفهامية ذا لم يحذف الفها لان ذا لما لم تثبت زيادته
ولا كونه موصولا الا مع لفظ ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار الالف كانه في وسط الكلمة
والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
وجاز ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الا ان النحاة اختاروا
كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر
وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بنكرة وهي
للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ها هنا معناه نكرة من الامر
وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى
تمييز وتنقيض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة ونحو ما التعجبية عند سيبويه ونعما هي
اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا
موصولة عند س بمعنى الشيء قال في نعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما
اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند س اسم موصول عند الاخفش والمبرد و
والرماني كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قوله على
علم والنهي نزلت انتم منهم في البلا كالذي نزلت في الرخا اي نزولا كالنزول الذي نزلت
في الرخا وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم
اسم بمعنى قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زائدة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى
من زيادة الاسماء لاستبدادها في الاسمية بحيثية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه
اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادة في نحو فبما رحمة وصفيتها لم يثبت فالحمل
على الثابت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا
عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود من يسود والتنويع
نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواع الضرب اي نوع كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام
وتاكيد التنكير اي عطية لا يعرف من حقارتها وامرا لا يعرف من عظمته وضربا مجهولا
غير معين ومن كذلك الا في التمام والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك
والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة
الموصوفة بالمفرد كقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله
رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع وليس تامة اي غير محتاج الى

يجيء امك ولا يجوز يجيء لانه خبر لهو المحذوف على معنى من الذي بمعنى الذي والخبر
المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وواجاز بن
السراج من هو يجيء نظرا الى ان هو مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف
هي التي هو صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من يجيء امك
يجيء التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث والاصل الحمل على اللفظ ه
كما قدمنا فيقدر مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع
المراعاتان وتقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى من يعمل يؤمن بالله و
يعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على
المعنى وبهذا ايضا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على
اللفظ فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ
من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى جوازه على ضعف قوله
واي وايه كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكمها في التذكير والت
والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو لقيت ايهم ضربت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو
يا ايها الرجل ولا يعرف كونها موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ه
كما يجوز مررت باي معجب لك نبيل وخالد في نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي يقع صفة
ايضا بالاتفاق كما خاف فيها خلافا كما مر فلا اورى لم لم يذكره المصنف هاهنا بل جعلها التي
التي لا يقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل رجل
عظيم الشان لا يسال عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف
في اللذان واللتان ونحو ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام او الشرط وانما ادا
ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم
للاضافة فحيثة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد يتعقب ما بعد كم الخبرية واما لدن
فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة فيه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها
ليفيد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى اياما تدعوا الا في كانت فانه مقطوع
عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف ه
صدر صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا بني معها والاد
والاسمية قد يحذف صدر صلتها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف
المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه ضميرا والضمائر
كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن
اي في نفسها فاذا حذف المبتدا صار مبنيا لما خواته من سائر الموصولات وذلك ان بنا الافراد في
اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فباولي سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها ه
بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه وهو اعني الصلة كما حذف من قبل ومن
بعد المضاف اليه المبني للمضاف هذا هو مذهب س وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم

عند حذف

حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم ا
اشد بالنصب وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزءها وقد بقي ما هو معتمد
الفائدة قال الجرمي خرجت من حذف الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب
ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايا افضل منهما فكلام العرب ا
الاعراب واجاز بعضهم البنا قياسا لا سماعا فيقول اكرم اي افضل بلا تنوين والخليل ويونس
يقولان اضرب ايهم افضل مرفوعا معربا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما قال سيبويه
لا يرفع نحو اضرب ايا ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس
ولو قالوا لقلنا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف
اليه معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل
الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة ما بعدها خبرها قالوا وهي في الاية مبتدا خبره اشد
ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شيء
فتكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة
مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤوا بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل وايهم على هذا استفهامية
نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ه ه ه
ولقد ابيت من الفتاة بمنزل ه فابيت لا حرج ولا محروم ه اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي
هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب
الذي يقال له الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب
يونس في مثل ذات الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز تعليق غير افعال القلوب نحو
اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب ان يكون في
صدر جملة والمنصوب باضرب واقتل لا يكون جملة فان المعلق اما استفهام او نفي او لام ه
ابتدا واي بعد اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال
الخليل بل موصولة وقال الاخفش في الامن زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب و
وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد
ايهم فاعل شيعة اي ننزعن من كل فرق يشيع ايهم هو اشد وايهم بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه
اذا حذف منها ما يضاف اليه منعت الصرف قال لتعرفها بالصلة والتانيث فرافق على مذ هبه
تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف نحو اضرب اية لقيتها واعتد بتاء التانيث ه
بلا علمية وغيره يصرفها وهو القياس قوله وفيما صنعت وجهان احدهما ما الذي
وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع
ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيهما الظاهر وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على هذا
ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو خير منك نحو ما انا بالذي قائل واما من ذا اتخانما فذا منه
اسم اشارة لا غير ويحتمل من ذا الذي ان يكون ذا زائدة واسم اشارة بدليل قوله تعالى امن
هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه تدخل على الاشارة فيقال ايضا ما هذا الذي تقول وقد جاء
ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت سانتقيه ولكن بالمغيب نبئيني ه ولقائل ان
يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم فيما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في قوله تعالى
يسالونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ه الا تسالان المرء ماذا يحاول ه ه

الخبُ نبقض ام ضلال وباطل فلان تاء مبتدا والفعل بعدها المزيدة خبره على تقدير حذف
الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي حملهم على ادعا كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب
والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك
يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون
ماذا بجملة جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر
كما مر فيجوز والجملة الخبرية في نحو ماذا يجاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا وليست
خبرا لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة
اكثر من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قد يجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من
بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لانها لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من
فكان الثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير اولى و
ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لشا قلها بالمضاف
اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة
ابتدائية ذا مبتدا وما خبر مقدم لكونها نكرة وعند س ما مبتدا مع نكرة وذا خبره على
ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك
المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين ليس جواب لقوله ماذا انزل
ربكم اذ لو كان جوابا له لكان بمعنى هو اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين
بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان
ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب
فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل ذا الفعل الذي انتصب به ما في السؤال وحذف
لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا اله
النصب فيكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا
لان يقدر الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام
مستانف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا الضمير لكون ما
مبتدا اولى وان كان ذا مزيدة لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكون ذا زائدة و
واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا احدث مما كان الفعل فيه لازما فهي جملة اسمية سواء
كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثلي
قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر
وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا ۞ سوى ان يقولوا انني لك عاشق ۞ قيل ذا فيه زائدة لا
موصولة او الصلة لا يكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا
وان قيل خبر للمبتدا قد جا طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل اد
الصلة ايضا جاءت لعل مع جزها كقوله ۞ واني لراجٍ نظرة قبل التي ۞ لعلي وان شطت نواها ازورها
وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للتنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا اولا
يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لان ان موصولة ها هنا هذا ولا باس بان نذكر
بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام وما يناسبها

فنقول الموصول والصلة كجزء اسم وقد ثبت للموصولة التقدم لان الصلة صفة
له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا اخر منها على الموصول ولا تعمل الصلة
فيما تتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد يترزان جا منها
لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرا بدلا او كذا
او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق المتقدم
اذن جزء الصلة لانها جزء الموصول وليست جزءا لغيره ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين
بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد والخبر عن المو
صول ولا باستثنا منه اذ هذه الاشيا لا يجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على
اخر قبل الموصول بما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوف وقد مر
مدلوله بالظاهرة عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة لقيام الدلالة وذلك نحو قوله
من اللواتي والتي واللاتي ۞ يزعمن اني كبرت لداتي ۞ وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول
الصلة نحو الذي اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول
حرفا فلا تقول اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها
بتاويل المصدر فتطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل
الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة
وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذي ضربت
وضربني الذي ضربت وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا تتقدم
بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي هو منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه والذي
زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع فان قيل اليس كان الموصول والصلة بجزء اسم بعض الصلة
والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة
على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر
كجزئي يجوز تعقب كل جزء منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول وان تعقب الجزء الذي هو
الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم تبين بهذا فساد قول من قال ان نحو ما دام
لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال ۞
فان ادع اللواتي من اناس ۞ اضاعوهن لا ادعوا الذين ۞ وقد التزم حذفها مع اللتيا
معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليتبين حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة
وصلها الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركنا على ابهامهما بغير
صلة مبينة ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله ۞ ودويهية تصفر منها الانامل ۞
واجاز الكوفيون بحذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قال الله
تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام وقول المتنبي ۞ بشر الليالي سهمت من طالبه ۞
ويجوز ان يكون من هذا ۞ لعمري لانت البيت اكرم اهله ۞ واقعد في افنائه بالاصائل ۞ ولا وجه
لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا
كشه وسه وليس الموصول بالحذف منهما ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع
المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها
كالنائبة عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور

منكور عاقل و وقفت عليه من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنية
وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل
مررت برجل ومناذ ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون
اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنوت اذا قيل جاءني مسلمون اورجال
اوقوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءني ضاربه وامراه وكذا في النصب والجر لاتختلف
ومنتان اذا قيل جاءني ضاربتان اوهندان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءني
مسلمات اوضوارب وكذا في النصب والجر لاتختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية
فلان حكاية هذه العلامات لابد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى
يحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤل عنه هو ماذكره بعينه لاغيره حتى يكون نصا
وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة من كونها سؤالا عن النكرة لان المعارف اذا استفهم
بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية اوغير محكية كما يجيء لان الاستفهام من المعارف
ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما كررت
طلب بحذف النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة المكررة
اذا فلابد في التانيث من لازم العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا نقول من
الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يحك الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور
بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل اومن
هو اومن ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظه
من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما
كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص في كون المـ
المستفهم عنه المذكور في لفظ المخاطب واذا قلت من الرجل اومن هو فربما اوهم هذه
اللفظة ان المسؤل عنه معهود اخر غير هذا المذكور في كلام المخاطب واذا لم الابهام بان ازما هو
نص في المراد وفي كثرة الاستعمال مناسبة واما اشتراط الفعل في هذه الحكاية فظاهر لان من العقل
لان من العقلاء واما اشتراط كونه من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها
اي يافتى وايا يافتى واي يافتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصد وا تنعيدها من الاعراب
فاثبتوا العلامات في حالة لايكون تنبيها على الكلمة في الاغلب ولا التنوين التمكن وهي حالة الو قف
لان الكلمة بتجردها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها
حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل
الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هو لكانت الكلمة في حال الوقف محركة والحروف
فاثبتوا بدل الحركات حروفا شبيها ساكنة وما قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب
المبرد وقال السيرافي بل اشبعوا الحركات فيها لحكاية فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن
ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب ومنه اذ هاء التانيث في الوقف لايكون الاساكنة
فاكرموا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع
الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الاصل والفرع كان حفظ الاصل اولى ولم يجروا منات في ترك
حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرا واحدها واسكان النون في منتان
ومنتين تنبيها على التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هو حكاية تانيث كلمة اخرى

فلم يلتزم

فلم يلتزم موافيها قبلها الحركة التي يلزم ماقبل تاء التانيث وقرب من ذلك اسكان ماقبل التاء
في بنت واخت وهنت لما لم يتمحض التا للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون
في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فلا فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على السؤال
بدلا من اللام وربما سكنت النون دلالة ونصا على السؤال عن مؤنث وكون تاء التانيث
مفتوحا ماقبلها ومنقلبتها في الوقف ادل على كونها للتانيث واما نحو قوله
بل حوززيتها كظهر الجحفت وكتابنت واخت فقليلا وربما نحو حامنتان بحرك النون التي
قبل التاء هذا ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان اخران احدهما
ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب
فقط ولا يحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجزا من على اصلها
من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل اورجلان اورجال اوامراة او
امراتان اونسا اونسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما ان تفرد من على كل حال
بلا حكاية لاعراب ولا علامات اخر كما في حال الواصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور
واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكايات الاعراب وعلامات
المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل يعرب بها
بالحركات في الوصل نحو اي يافتى وايا يافتى واي يافتى وفي الوقف يسكن ياه في الرفع والجر
وتقلب التنوين الفا في النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان اي معرب فيسقط في
جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان
ايا في اصل وضعها يصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط
في المحكي كونه مذكورا منكورا لما ذكرنا من ذلك في اي وجه اخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب
اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات اللاحقة
لاي في حال الحكاية وجهان احدهما انها اعراب فيكون مبتدا محذوفة الخبر ومفعوله
محذوفة الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضاه
تثنية اي وجمعها لغير الحكاية ضعيفان والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات
اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي
هو ابي رجل واجاز يونس الحكاية بمن وصلا وقياسا على اي فتقول من يافتى ومنا يافتى
ومن يافتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن فقلت عموا ظلاما
وليس بشيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكي وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن
الضارب والمضروب وقال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا لا يقبله كل احد وذلك
لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها لحكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل
رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والعلامات المذكورات لايلحق من لاني اخر الكلام
لانها في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت امراة
ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع
من يعقل ومن لايعقل جعلت السؤال عن العاقل من وعن غير العاقل باي نحو من
واين فيمن قال رايت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي
اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها ان لا حكاية فيها ولا في

من بعد خلافها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبويه انها تذكر بعد من محكية كا
علام اذ قال القائل رايت اخا زيد فتقول من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه على غير وجه الما
الاخبار كما قالت عنا من تمرتان وليس بقرشيا كما يجي وبالجملة انها تحذف وتثنى علا مات
حكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة
وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا ويقال
حلق وارعبد الله فيقال وارمنه اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل
الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون
غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه اول على المسمى والمراد من الحكاية
تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير منصرفة
في ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا ينصرف في اعرابها
ايضا وهو معنى الحكاية والشرط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا
منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها
اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه
فتقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه و
من زيد ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين ه
لم تمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل
هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب
الموصوف في المناوى يجوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو بالنصب وان قال
رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير
من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كان علمين او احدهما وحكى
س عن قوم وتحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف
علما او غير علم نحو من زيدا وعمرو ومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولو
لقيت زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير متراول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع وهو في الحقيقة متنوعا
بها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في
السؤال بنا وابل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته وكذا التابع واما ان اعدت من
في المعطوف نحو من زيدا ومن عمروا او من زيدا او من اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه
يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل
واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه لو انفردوا من الشروط ان لا يدخل حرف
العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره فيجوز حكاية اللقب
اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف
في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدها والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية
والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا
فان كان اعراب ما بعده رفعا فهو مرفوع على الحكاية لا على انه خبر بل رفع الخبر مقدر

وان كان

وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على انه خبر فالكل موب مرفوع
الموضع بتقدير اعرابه لاشتغال محله بحركة الحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم
وقيد ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف وذلك كما مر اي هو ضعيف للزوم
الجار متعذر كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية
فيها فيما اذا قيل حلق وارعبد الله قال التابع وارمنه واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم
في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسما وابوابه مرفوعا على كل حال بالابتدا جريا
على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل
رايت زيدا او مررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب ظهر في اي فكرهوا
ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب دعنا من ه
تمرتان على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان قال س سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال
اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن واي من
غير العلم ايضا كما حكى يونس على ماس واذا سألت بمن عن عاقل ينسب اليه علم ه
سواء كان العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل لقيت
زيدا او ركبت اعوج جاز لك ان تقول المني اي البكري او التميمي مثلا تاتي بمن مكان
المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤول عنه لان صفة العلم ه
المنسوبة الى من لابد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كما كان في اخر المسؤول
عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على المني فتقول المني بالمد لانه كذلك في المسؤول عنه
لانك تقول القرشي او الهاشمي وايضا فلان من ضعف تضمنها الاستفهام لصيرورتها
معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحروف وهو دخول لام التعريف ه
عليها والحاق ياء النسب بها واتي بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فتقول المني مد
مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكي في لفظ المني اعراب العلم المسؤول عن نسبه آلمنى
سواء كان السائل واحدا او واحدا كالحكاية في لفظ اي سواء فتقول لمن قال جاء زيد المني يا فتى
وكذا آلمني والمني وكذا المنيان والمنيين وآلمنيون وآلمنيين وآلمنية وآلمنيتان وآلمنيتين
وآلمنيات ويأتي المسؤول بالجواب على وفق اعراب المني فيقول رايت زيدا فيقول المني القرشي
على انه صفة لزيد المذكور اولا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي
لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال المبرد ان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت
زيدا واردت ان تسال عن صفته قلت المني كاني قلت الظريفي او العالمي او الرازي قال السيرافي
وهذا تفريع منه قياس وليس بمسموع قلت وكانه جعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما في
احمري ودواري وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المني
اتفاقا قال المبرد القياس المائي والماذي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الا
الاستفهام باي على وفق المني قياسا فقال يقال الايي فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه
المنع لعدم السماع والاستثقال الياءات والله اعلم بالصواب قوله اعلم ~~ان الغالب في اسماء~~
~~الافعال ثلثة بعضها مبني الاصل وهو فعل ... بمعنى اسكت ... ولا يقول الماضي والا~~
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد
اعلم ان الغالب في اسماء الافعال ثلثة بعضها مبني الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا يقول انه صه

الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب

بمعنى الاسم كلهم ومنه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف
ولا تقولوا ان او بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كمسماهما او امثالها البيت
بافعال مع تاديتها معانى الافعال اما لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف
بتصرفها وتدخل اللام فى بعضها والتنوين فى بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا
ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اى شىء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف
فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول وفداك لافوام بالكسر وامامك زيدا وعليك
عمروا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد وفداك بالرفع والنصب
وامامك زيد بر فع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا
كوشكان وسرعان وبطان وبشان فانها كلها ان فى المصادر وكهيهات فانه كقوقاه وتزال
فى نزكجار ونيده كضرب فنقول انها كانت فى الاصل مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها
منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا والحاقها
باخواتها نحو رويد وبله وفداء والظاهرة فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم
منها الى اسما الافعال ثم تنوز الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية
ولم يصر اسم فعل نحو ايها فى الكف وويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا
فى الاستعاش وويلك وويحك وويسك وويك لعمرو على ما مر فى المفعول المطلق وبعضها انتقلت
من المصادر الى اسما الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش وبس اى ارفق وهيا وحى
وايه وهيك وهيت وسنجى بمعانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم
الفعل والتنوين فيه كما فى صه ومه وايه وهى مفتوحة لا منصوبة وفى الضرب الثانى بقاؤه
على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم صوت كما مر فى المفعول المطلق واما اخ
وبخ وان واوه وبخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا وتبين بالحروف نحو
اوك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسما اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم
الدليل عليه كما ان الاولى فى فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك
وحذرك عمروا وحذارك والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها
انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك وبعدك اى
بعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اى حذر عمرا حذرا وحذارا والنجاك اى انج النجاء والكاف
حرف كما فى ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسما الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية
او الكائنة فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تنقدح اذن باعتبار
الاصل لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل
كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فقيل سريانى وليس الامين اوران
المعجمية كقابيل وهابيل بمعنى افعل كذا فجعل اسم فعل بمعنى ليكن كذا وبنى على الفتح ويخفف
بحذف الالف فيقال امين على وزن فعيل ولا منع ان يكون اصله القصر ثم مد فيكون عربيا
مصدرا فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذى
هو فى الاصل جار ومجرور نحو اليك وعليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم
بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول الى
معنى الفعل فيصح ان يقال فى كذب العنيق بالنصب كذب اسم فعل كما يجى ثم اعلم ان

بلى هما بمعنى تضجر وتوجعت الا انه قيل والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات ح

بعضهم يدعى ان اسما الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدا لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان
وليس بشىء لان قائم معناه الاسم وان شابه الفعل اى ذو قيام فيصح ان يكون مبتدا بخلاف
اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار للفظ فان قولك لتسمع بالمعيدى مبتدا وان
كان لفظه فعلا لان معناه الاسم واسم الفعل ان ككاف ذلك والفصل عند من قال انه حرف
كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما استقلا الى معنى الحرف لم يبق لهما ذلك
لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له فى الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية
والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق
وما ذكره بعضهم ومن ان اسما الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشىء اذ لو كانت كذلك
لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائم مقام الفعل فلم يكن مبنيا ولا يقال فى نحو امامك
بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح فاجعل وكذا لا يقال فى عليك و
اليك اسمى فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه فى الاول صار كلمة و
كذا الجار والمجرور فى الثانى فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل نحو الفعل و
بنيا علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور فى امامك وعليك اسمى فعل
كعبد الله وتابط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس
ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم اللفظ اسكت الذى هو دال على المعنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما
لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف من الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا
المعنى لصح فعلمنا ان المقصود المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما فى قول عنترة
كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى اذ روى نصب العتيق و
كذا فى قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب البر والنوى بنصب البر قال محمد بن
السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع بمعنى كذب عليك البر اى الزمه وخذه ووجه ذلك
ان الكذب عند فى غاية الاستهجان ومما يعرى بصاحبه ويأخذ المكذوب عليه فصار معنى
كذب فلان الاغراء به اى الزمه فانه كاذب واذا قرن بعليك صار ابلغ فى الاغراء كانك قلت
اغرى عليك فخذه ثم استعمل فى الاغراء بكل شىء وان لم يكن مما يصدر منه الكذب نحو قولهم
كذب عليك القتل اى عليك بالقتل انه قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف
اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكلما جاز ان تصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فتنصب به
جاز ان تصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فتنصب به كما ينصب بالزم قال ابو على فى كذب
عليك البر ان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبر منصوب بعليك اى
الزمه ولا يتاتى هذا فى قول عنترة كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى
واسماء الافعال حكمها فى التقدم والزوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان التى تزاد فى مفعولها
كثيرا نحو عليك لضعفها فى العمل فتعمل بحرف عادية ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم
عند البصريين منصوبا لها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع
تقدم معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه تنتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل و
ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز
الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوى دونكا انى رايت الناس يحمدونكا

ودونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوك اى دلوك قدامك فخذها
واكثر اسما الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف
لا يكفى بلفظ قايم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ وكذا
من معانى الافعال التى بيازائها بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصايرة مصادر
ثم اسما الافعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظروف والجار
والمجرور فلان امامك اود ونك زيدا بالنصب كان فى الاصل امامه زيد ودونك زيد فخذه
تقدامك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليتبادر المامور
الى الامتثال فبدا ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عنى
اى ضم رجلك وتنقلك اليك واذهب عنى وورائك اى تاخر وبهاك فجى بى فى كلها الاختصار لغرض
التاكيد وكلما هو بمعنى الخبر فيه معنى التعجب بمعنى هيهات اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق
وسرعان ووشكان اى ما اسرعه وبطان اى ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر
المرتفع بها وبروزه فى شى دليل فعليته وانه ليس منها كحيهلى وهات على ما يجى وليس الحاق كاف الخطاب
والا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتضى على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل
بهذه الاسما نظر فاما يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك اولا فعلى الاول
اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان الاسم الذى اتصل به الكاف مما ترى مصدرا مضافا
واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا
مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا و
وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما فى هناك انلم بان ها زيد بالاضافة كما
جاز رويد زيد ومثله النجاك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهنا اليه وقال الفراء الكاف فى جميعها
مرفوع لكونه فى مكان الفاعل وليس بشى لان نعرف الكاف فى عليك واليك ودونك هو الذى
كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلى تمكين دعوى وكذا فى جهلك
وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمى فعل مع ان وضع الضماير
موضع بعض خلاف الاصل وينبغى له ان يجوز ان فى نحو رويد وما يجدين عن الكاف الضمير
متن كما فى اضربه ولا يجوز بجذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائى الكاف فى الجميع
منصوب وهو اضعف لان المنصوب يجى بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا و
قال ابن باب شاذ الكاف فى الجميع حرف خطاب كما فى ذلك ويبطل قوله مما اورد على الفراء
ما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل
الذى ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا فى علامات
الاسما بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه
لان المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او له منقل عنه الى باب اسم
الفعل ثانيا كما مر فقطه بمعنى سكونها وا به بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما
يلحقه التنوين كالمعرف بمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر
تعيين متعلقه اى المسكوت عنه اى افعل السكوت عن هذه الحديث المعين فجاز على
هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث المشار اليه وكذا مه اى كف عن هذه
الشى اوله اى هات الحديث المعهود فالتعريف فى المصدر راجع الى تعريف متعلقه

واما التنكير

واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم فى قوله سكر بالحى الا الجالطير المزن بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم الحم فكان فيه اسكت سكوتا اى سكوتا مبتغا
اى عن كل كلام وكذا التنكير فمعنى التنكير اسكت سكوتا اى افعل مطلق السكوت لان
سكوتا جنس لا تعين فيه فيكون المعنى على انه يامره بالسكوت عن كل كلام لان مطلق السكوت
واقع على كل سكوت يفرض عن اى حديث كان بلى وليس ترك التنوين فى جميع اسماء
الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال
ابن السكيت والجوهرى دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف
عليه بتقدير صه وصه مه بتنوين الاول وسكون ها الثانى قاله وفوق ذى الرمة وقفا فقلنا ايه
عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين
عندهما فى الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما الحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه
حرد معنى التمكن فى هذه الاسما وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام
على هذه الاسما اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هو اما متعد او لازم فمن المتعدى
ها وهو اسم لخذ وفيه ثمانى لغات الاولى ها بالف منفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع
مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف المنفردة كاف الخطاب الحرفية كما فى ذلك و
تصرفها نحو هاك هاك كما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مكان الكاف نحو ها زما هاء
وم هاء هائن الرابعة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة
همزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف ذر ودع السابعة ان
تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائى من قول من قيل له ها فقال الى ما واها بكسر
الاخفال همزة المتكلم وفتحها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف نادى والثلاث
الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضى لها ولا مضارع وليست باسما افعال قال الجوهرى هاء بكسر
الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اها اى ما اخذ وما اهاء على
لم يسم فاعله اى ما اعطى وهى مبنية على التابعة اى ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط و
يتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا يقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك
قال الجوهرى لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس تام التصرف قالوا وكذا يدخله فى
الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال الحروف الضماير به لقوه مشابهته لفظا للافعال ويقول
فى نحو مهاتاه وهاتيت انه مشتق من هات كما حاشيت من حاشا وبسملت من بسم الله وقال الخليل
اصل هات آت من اتى يوتى ايتا فقلبت ها ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذ
ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو على عن الاخفش
انه يجى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد فذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الالف كانها لم تخلق
بنصب الالف وبجره ورفعه واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق
ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اى كيف ومن اين ويروى من بعد على الفعل وحكى الاخفش
فى باب الاستثناء فى قوله اعطيهم الجهد منى بله ما اسع ان بله حرف جر نعدى وخلا بمعنى سوى
قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى الفعل ادبون
جواز الحاقها له فعلى ما قلنا لا نجعل الحاق الكاف الحرفية بجميع اسما الافعال قياسا وفيه

نظرا لما مر قال ابو علي نبد من التؤدة قلبنا الواو تاوابدلت الهمزة يا كما حكي سو بشر الوجد
في بيتي ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد امصدر ارود اي ارفق تصغير الترخيم اي
رفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدك الى المفعول به مصدرا
او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجي على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين
نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل
المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي
مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة
المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة استعماله ولا يقدر الفعل قبله بل
يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا بالنصب وانما فتح لبنائه على الحركة لكن بخفة وحال الاعراب
وقولهم رويد زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل
كما مر وقد يراد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك
رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايها اي زدني الحديث
او في العهد فصه ومه مستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي
ان العرب لا يستعمل ايه الا منونا وخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
وقال ابن البري انذر اوالمنون اذ معناه هات حديثا اي حديثا كان عن ام سالم فتركه للضرورة
ومنها ايها اي كف من الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون قائما مقام المصدر
مرونا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا ان يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن
كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وجهلا وويها
وجوز ابن السراج في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد يبدل همزة ايها
هاء فيقال هيه وهيها ومنها نذاء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداك الاقوام كلهم
وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة
وهي كسر الهاء وهمز الياء وفتح التاء ومعناه افعل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا اتى باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا انه لا يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو لك اذا
لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم
مقام الفعل المصدر قائم مقام الفعل فهو اسم الفعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع
الاصوات القائمة مقام المصادر التي يدعى صيرورتها اسماء الافعال يجوز فيها ان يقول انها با
باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجية
الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو في صورة اذ
للمنصوب نحو اذا ونقا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بناء الشيء على ما كان
عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه
المصدر وهو الدعدعة اي قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكني واسرع قال
الا حييا ليلى وقولا لها هلا وقد ركبت ابرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف
نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزمه الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع و
منها فدك وفطك ويحلك وكان الاصل فدك وفطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل
مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع

اسم

اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي كتفاك يقال الجلز اي كفاني الان المضاف اليه قد يحذف
من بجل بجلا في قدو قط بمعنى قولك اكتف ومعنى بل قدني لا كيف قال فدني من نصر الخبيبين قدي
ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الان من العيش بجل ولم يصل حسب
وان كان قريبا منها في المعنى اسم فعل بل هو معرب يتصرف يقع مبتدا او حالا كما مر في باب الاضافة
ووجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب
المضمرات ومنها حي اي اقبل بعدى بعلى اي نحو حي على الصلاة اقبل عليها وعن الى الخطاب انه
بعض العرب يقول حي هل الصلاة وقد جاء حي متعديا بمعنى ائت قال اتاني اساله ما بال رفقته
حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب
بمعنى اسرع فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء
للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى اما بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى
بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهلا بحذف الف هلا للتركيب حتى يكون كخمسة
عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين منكرين
فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا
والثالث الالف منهما في الوصل لغة رادية وقول لبيد يتمارى في الذي قلت له
وقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز غيرها وفي الكتاب المشهور لابي علي
حيهل بكسر اللام وتنوينه وعنه ابي على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض
يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل
المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس لكل
واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل واحد منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله
فهيج الحي من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب فهو مفرد فظللهم
مبني اي غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال
بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يحرك لوحوا الاعراب كقوله
ان لوا وان ليتا عنا وقوله تناديه وحيهله هلم فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحكى
في باب العلم وقد يقال حيهلك ومما جا متعديا ولازما هلم وهي اقبل فيتعدى بالى قال تعالى
هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم امر
من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير
عند التركيب معناه لانه صار لهم بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء
الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا
المم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك في مد كل ذلك
لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال البصريون اصله ها ام و ها كلمة
استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقلت ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس
في قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف هاهنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم
ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يجي هل ساكن اللام
بمعنى اسرع وضمن ام عند الكوفيين بمعنى اسرع اقبل ويتعدى بالى في اللازم فيقال الى واما
في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره الى كان اصله هلم

الى عند الكعبة اقصد الى وهلم زيدا اى اقصده بالاحضار وبنو تميم يصرفونه نظرا الى
اصله وليست بفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمى هلما هلمن وزعم الفرا ان الصواب ان يقال
هلمن باقيا هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب
قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد ويبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون فى
منى وعنى محافظة على سكون من وعن قال وهذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى ردات
وذلك ان من العرب من يدغم فى رددت كما كان قبل دخول التا فزيد الالف قبل التا ليسكن ما قبل
التا كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب انهم يقلبون النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل يا
وقد يقال هلم لك مبينا باللام ما جراه وان لم يكن فى الاصل مصدرا اجرى اخواته من اسماء الافعال التى
سبق بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اى بعد ويحكى الاصمعى
انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الام اهلم معدى بنفسه كانك اليه مفتوحة الالف والها وكذا
يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهله معدى بنفسه كانك قلت لا ام والها المفتوحة زائدة اولا
اوام على المذهب الاخر فلم يعتبر فى الجواب الها واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا طلب بمعنى
الامر ومن اسما الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفى تائها الحركات الثلاث وقد يبدلها وها الاولى
همزة مع سكون التا ايضا وقد تنون فى هذه اللغات الست وقد يسكن التا فى الوصل ايضا اجرا له
فى الوصل مجراه فى الوقف وقد يحذف اليا نحو هيهات والها وقد يلحق هذه الجملة عشرها والخطاب
نحو هاك وقد ينون ايضا نحو هيهاتك وقد يقال ايهان همزة ونون مفتوحتين وقال صاحب
المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة اليا مزيدة واصلها هيهية كزلزلة نحو
قوقاة قلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا للتانيث والوقف عليها اذن با
لها واما مكسورة التا فجمع مفتوحة التا كسلمات والوقف عليها بالتا وكان القياس هيهات
كما يقول قيقيات فى جمع قوقات الا انهم يحذفوا اللام لكونها غير متمكنة كما حذفوا الالف هذا
ويا الذى فى المبنى والمضمومة التا يجمعها الا فراد والجمع نحوها الوقف عليها بالها والتا وهذا
كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقال التا والالف فيها زائدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من
فى جميع الاحوال مفردة مع زيادة التا فقط واصلها هيهية وفتح التا وهو الكثير نظرا الى اصله
حين كان مفعولا مطلقا وكثرة الساكنين لان اصل البنا السكون وضمه تنبيها بقوة الحركة على
قوة معنى التبعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا التوجيه الاخر اعنى ان اصله
هيهية فى الاحوال الا يوقف عليه الا بالها وانما يوقف عليه باقيا فى الاكثر تنبيها على الحاقها بقسم
الافعال من حيث المعنى فكان تاها مثل تاء قامت وهذا اولى من الوجه الاول ومن جعل الالف
والتا زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب ببة وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب
اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد
بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فى غير الاكثر الا فصح شتان ما بين زيد وعمرو
وقال ربيعة الرقى لشتان ما بين اليزيدين فى الندا يزيد سليم والاغر بن حاتم وانكره
الاصمعى وقال الشعر المولد وذلك بنا على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو التفرق
وهو خبر لما بعده ومذهبهم شتان احدهما لغة فى شتان وهو كسر النون والثانى ان المرفوع
المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق
لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصحى اعنى فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو

لو كان

لو كان خبرا لجاز بارزة عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع منا خرا وكان
ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور وهو ان شتان بمعنى افترق
لان لفظ ما لا يصلح هاهنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان
اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بحد وجود على معنى ان احدى
الخصلتين مختصة باحدهما والاخر يجب الاخر بل لا يقال الا اخ كما يقال فى الاعيان
بينى وبينك هو ان مع ان يكون احد النفر بين يجب احدهما والاخر يجب الاخر بل لا
يقال فى المعانى بينهما شى او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين فى ذلك الشى او
الشيئين او الاشياء نحو قولك بينهما قرابتان اى مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان
ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان
كل واحد من الخصلتين مشترك فيهما وهو ضد المقصود بل يجوز شتان ما بينهما
على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن النون والمسافة
اى بعد ما بينهما من البون والمسافة ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من بين دون و
شتان بمعنى بعد ويكون بين على شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله تعالى يفصل بينكم
قال بينكم مبتدا مبنى لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر فى اغلب استعماله
ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله لى فوق الحماسة ودون السداسة وقال الزجاج
بين شتان على الفتح لانه مصدر لا تطرد وورد لبيان يكذب ومنها سرعان ووشكان
مثلثى الفا بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بفتح الفا وضمها
اى بطو ووجه فتح شتان وما بعدها وفتحها ما مر فى فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى
عشرة لغة اف مضمومة الهمزة مشددة الفا مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة
والفا بلا تنوين واف كبشرى ما لا اف نحو خذ واف منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة
تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو و
وكسر الها واه تقلب الواو همزة واوه بكسر الواو مشددة وسكون الها واوه بكسر
الواو المشددة وكسر الها واو بكسر الواو المشددة وحذف الها واوه بفتح الواو مشدده
ومخففة وسكون الها مع المد وحا اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التا وقد تمد الهمزة
فى هذه فيقال اوه كامين فى امين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلب اللام يا كما فى قاويه
من قويت وتنورف اوه اوتاه بزيادة الالف والها كما فى الندبة فيكون الها ساكنة فى الوقف
ومضمومة او مكسورة فى الوصل كما مر وحا اوينة تحقيرا وتحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول
قال ابو على وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيرا وه تصغير التى
كحويت فى حادث ومنها الظروف وشبهها نحو ضمير مخاطب وضمير غائب بشانى قليلة نحو قوله عليه
تنحصا البينى وقوله عليه فعليه بالصوت فانه له وحا فعندك ولديك ودونك بمعنى حلاوة
والاصل عندك زيد فخذه وكذلك لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتدا فاقتصر
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله
والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التى استحقها فى اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا فى المصادر
الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كذلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اى تاخر
وامامك اى تقدم او احذر من خلفه امامك ونحوه ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما

لانتصاب مفعولا لعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى
الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عنى اى ضم عليك
اليك وتنح عنى فاختصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتنحى فهو خبر
شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون اوامر فلا يقال على ودونى قياسا
عليه واما على بمعنى اولنى فهو مخالف للقياس من وجه اخر لكن الضمير المجرور فى معنى المفعول
يقال على زيدا اى قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا
اى قربه اياه وهو اشد من على لجره المظهر والكسائى يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف
الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز فى هذه الظروف
وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد
الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها انها افعال نحو عليكم كلكم بالرفع
قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار و
صفة نحو يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز
معرب فى تميم الا ما اخره راء نحو حضار فعال المبنى على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى
انزل قال س هو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصـ
الصيغة من الثلاثى فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة
كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا فعال من صيغ الاسماء وهذه العلة
ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال فى صيغة كما فى فعل وفعل قال ولما رأوا
ايضا دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية
حذرا منه وهذه قرينة وفتح فعال امرا لغة اسد اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به
الضمائر كما فى سائر الافعال وقال المبرد فعال امرا من الثلاثى سماع فلا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا فى ابنية المبالغة ان نقيس
فلا يقول فى شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبنى على ان فعالا معدول عن
افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم وفيه نظر كما يجىء قال الاندلسى منع المبرد قياسه فالاولى
ان يتأول ما قال س بان اراد بالاصل اى الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا
على انه لم يات منه الا قرقار فان قرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار
والثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة لهم قال يدعو وليدهم بها عرعار قال المبرد لم يات
فى الرباعى عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد فقط وعرعار حكاية اصوات الصبيان
كما يقال غاق غاق قال السيرافى الاولى ما قال س لان حكاية الصوت لا يخالف فيها الاول الثانى
مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من
الرباعى قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة فهذه
الصيغة للمبالغة فى الامر فى فاعل وفعول وكذا قالوا فى نحو شتان وسكان وسرعان
انها معدولة والفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل
نزال انزل انزل ثلثا او اكثر والثلاث فما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلى الحقوا الفعل
الالف التى هى ضمير الجماعة دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف فى قفا فى حجتهم دليلا على
التكرار المثنى واصله قف قف والمراد فى التكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزل فزال

اذن

اذن مؤنث كانزلى يعنى انهم جعلوا الالف التى هى دليل تثنية الفعل للتكرير والياء
التى هى دليل تانيث الفعل علامة تانيث اى كونه مكررا ثلاثا او اكثر فمن ثم قال الشاعر
ولانت اشجع من اسامة ودعيت نزال ولج فى الذعر هذا كلامه والذى ارى ان يكون
اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول عن شىء
ان لا يخرج عن ذلك النوع الذى ذلك الشىء منه فاى من سنن كلامهم فكيف خرج الفعل بلى
بالعدل من الفعلية الى الاسمية بلى المبالغة فى جميع اسماء الافعال ثابتة على ما تبين فى المفعول
المطلق لا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على اصل نزال
فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة كما يجىء فى باب العلم و
كذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة فجماد ولكاع ابلغ من الجمد واللكعاء
الثانى من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل المصدر معرفة مؤنث ولم يقم لى الى الان
دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعانى كبرة وسبحان على ما يجىء
فى باب العلم وربما استدل على تانيث الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص من
طرد اللتانيث فانهما مؤنثان اتفاقا لا يطلقان الا على المؤنث كما يجىء وهذا استدلال لا
لتزيق قرينة وهى برة وهذا الدليل كالاول وفى الغاية اذ حمل كلمة على اخرى فى التانيث
والتعريف مع عدم استعمال الجمهور معرفة ومؤنثا شىء بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار
بالمؤنث المعرف نحو فجار الفجرة مثلا كان صالحا للاستدلال على الامرين التانيث والتعريف
على ان السيرافى جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه احملت الخصلة
البرة واحملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صايرتان بالغلبة علمين كما يجىء فى
القسم الثالث ولو سلمنا فاى شىء الدليل على تعريف كل اخواته من هذا القسم على ان قولهم فى الظباء
اذا وردت الماء فلا عباب واذا لم ترد فلا اباب اى لا اباب اى لا ابراع اليه وقول
الملتمس جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد اى قولى لها جمودا ولا تقولى لها
حمدا وشكرا وقول العرب لا مساس اى لا مس ظاهرة فى التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان
فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثه فاذا سمى به مذكر وجب عدم انصرافها
كعناق ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا دليل منهم على ترددهم فى كونها مؤنثة
الثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ فى صفة المذكر جميعها يستعمل من دون الموصوف وهى بعد
ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اى لكعاء ويا فساق ويا خباث اى يا فاسقة
ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خصاف ويا جعاف بمعنى ويا خراق من الخرق وهو الذرق
ولا تجى هذه اللازمة للنداء حملا للجنس اى لا يكون سبب العلمية فى موصوف بحيث تصير علما لم كان
لصفوه نحو على ما يجىء فى الاعلام واما غير لازمة للنداء وهى على ضربين احدهما ما صار بالغلبة
اعلاما جنسية كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت فى الاصل صفة عامة
لكل ما يحلق ويجبذ اى يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا وكذلك حناذ وبراح للشمس من
الحنذ وهو الشىء والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة … ساط للحمى لانبساطها فى البدن
من الشرا السبط وهى كثرة ككرار للخرزة التى تؤخذ بها المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج
اى تردده لزعمهم يقال كرار كرته ان ادبر فترده وان اقبل … وفشاش وجياد وصمام للداهية
لانها تنفش اى تخرج ريح الكبر وتجيد اى تغيب سميت بها تفاؤلا وتصم اى تشتد يقال حشاش

فثبه من اشه الى فيه اي اخرج ريح الكير منه مع فيه ويقال حلاك حياذك ارجعي
يا راجعة ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي يا زيادة الشدة او ابقي على شدتك كالتي
ويلي في قوله اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعته حدا وحديا اي يا دا جبهة
الحارة اي المائنة وفياح للغارة يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعة على تاويل صمي صمام ويقال
كوينة وقاع وهي علم كية على الجاعرتين اي كية واقعة اي لازمة واتصالها على المصدر
من كوينة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ويقال قثام وجعار وفشاح
للضبع من القثم وهو الجمع ومن النسج اجع ومن الفشح وهو انفراج ما بين الرجلين فهذه في
ولمنا لها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ المضيئة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف
حرف الندا معها ونحو فثاث فث وحداد حديد وجيدى حياد كما مر في باب الندا والضرب
الثاني من غير اللازمة للندا ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية قال
اطلت فراطهم حتى اذا ما اطلت سراتهم كانت قطاط وسبة سنة تكون لزام اي لازمة ولا
تبل فلا يا عندي بلال اي بالندا اي لا يصيبه عندي ندا ولا يصلي منه صلة وقال
والخيل تعدو في الصعيد بدار اي متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية و
جميع الفاظها حوانثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واذا قوله فذكنت احكم اسود خفيه
فاذ الصاف بيبض فيه الحمى تذكير ضمير اضاف فلتاويله بالموضع وبرورك فيها ولصاف
منزل منازل بني تميم وخضاف فحذوف في المثل اجرامي خاصي خضاف وذلك انه طلبه بعض الملوك
من صاحبه للفحلة فمنعه وخضاف فحل وفي المثل وكذا اخضار فرخ كوكب وظفار مدينة و
وقد يسمي بنحو هذه المؤنث رجل كما يسمي بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبها نو
غلاب وبجام نسوة معينة وسكات لزمكه وكساب وخطاف كلبتان ومناع وملاع هضبتان
وثار وتمار ثراف ارضان وعرار بقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا
وقد اختلف في علة بنائها فقال المبرد لان فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
قال بالسبب يسلبه لاسم بعض التمكن فيمتنع بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع
الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك انه لم يقم دليل على عدلها كما مر ولا على علميته
المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث
لو ثبت في المصادر لانه لم تر بدونه العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو
اذربيجان فان فيه اكثر من ثلثين وبنحو عمر اذ سمي به مونث فانه اذن معرب انفا
اتفاقا مع اجتماع التانيث فيه والعدل والعلمية وقيل بنيا لتضمنها التانيث وبعد
تسليم تقديرنا التانيث في المصادر فهو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال
المصنف لمشابهته نزال وزنا فورد عليه نحو سحاب وكهام وسحام من للعربان فضم
الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق والدليل عليه وثبوت الغجور وفاسقة
لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى
لا بان يكون احدهما معدولا من الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجود هاء
مبنى الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من مذهبه فالدليل على كون نزال الذي
هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف
على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامر وزنا

ومبالغة

ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام فانه لا مبالغة فيه واما الاعلام الجنسية
كصرام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها
كما يسمي باين شخص كما يجي في باب الاعراب لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجي
في باب العلم بمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام و
وحذام فبنو تميم يعربونها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعريها عن معنى
الوصف واما عدم الانصراف فلما فيها من معنى العلمية والتانيث وبناها اهل الحجاز مخالفين للقياس
اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم لما رادوا انه لا تضاد
بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف جوزوا ابناها بناء الاوصاف
وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف واجرائها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او يقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية من البناء الجامع
العلمية وقال المصنف هو معربة غير منصرفة لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك
عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق والعدل والعلمية في فثاث وفياح ونحوهما
من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها هذا مع ان في ادعاء العدل الاربعة الاقسام نظرا
كما هذا هو مذهب الاقدمين بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون
صرف الاعلام الشخصية الا ما كان اخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب و
والبناء في جميع الشخصية متنفيان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء
بذي الراء قصد الامالة اذ هي مستحسنة والمصحح للامالة ههنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير
علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر فلما كان الامالة مقصودة في اللغة
ولا يحصل الا بالكسرة والكسر لا يحصل الا بتقدير علة البناء كان تقديرها للغرض المذكور
اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما واما القليل من بني تميم فقد جروا
على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء وقال المصنف في القسم الاخير اعني العلم الشخصي ان فيه
عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين الوصف
والعدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل
تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وكاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه
عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث واه
والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل بل الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال
وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل فقط وتقدير
العدل في جميع افراد العلم الشخصي ما اضطروا في بعضه وهو ذو الراء وقد مر الكلام في تقدير
العدل قوله **الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ**
اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحويون اصواتا على ثلاثة اقسام احدها حكاية صوت
صادر عن الحيوانات العجم كغاق او الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه
الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي كذلك لان شيء المركب من الحروف وليس المركبا منها
اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان الا انهم لما حكوا اصواتها
في اثناء كلامهم لاحتياجهم اليها اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانهم
تبعية عليهم او تتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل كلامهم الصادر

بحركة بحركات صحيحة م

من جنس الانس الا في التلاد كما في اليبغا هي الذره بالتخفيف فانه فاخرجوه على ادنى ما يمكث
منه التشبيه الصوتين على الحكاية والمحكى فصار لحق الحكاية اى يكونها كالمحكى سوا فصار الواقع
في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة
للواضع بل تدل طبعا على معنا ناق انقيم كاف ونف فان النكرة بشي يخرج منه صدره صوتا
شبيها بلفظ او ومن يبرو على شي منكرة بصدر منه صوت شبيه تبفه وكذلك اه للتوجع و
والمتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كالذى لسعال الانهم لما ضمنوها كلامهم
لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحركة وجعلوها لغاة مختلفة كما مر من لغات اف
واوه وثالثها اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شي منها اما المجى ديها الالفا ظ لدعا
جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهذه وهيج وهجا ونحوها واما لامر كسا للشرب وهدع ه
للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب الحيوانات العجم حتى يقال انها او امرا و نواه كما ذهب
اليه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذى ينعق بما لا
يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشي
من هذه الافعال المذكورة فيصوت اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايراده
الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا لمعنى تحته ثم يحرضه اعلى مقارنا
لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بايناسه واطعامه فكان الحيوان
يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب اذ رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك البر
التصويت لذلك الضرب او البر الحان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه
كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمثل عقيب الصوت عادة
ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض
صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو مشتبه الا
افراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوان
مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوهم من الحروف وما ذكرنا من الترتيب نشق
من تعليم الحيوان كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا ولا ارى منعا من ان يخاطب كا
كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسما افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك
لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب من هذه اسما عمنزلة العقلاء فلا باس بان تكلم ونخاطب
بما تفهمه كالعقلاء ثم يقول انما سميت هذه الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها
من الكلام ايضا من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات شاذ جرا ومقطعة لا كلمات
دالة على معان اى بالوضع كما بينا في واحد من الاقسام الثلاثة اذ الحكايات اصلها اعنى المحكى
لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون كلاما وما يصوت به للبهائم كانت مركبة
من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثل اف ونف واخ كانت في الاصل
الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذه الاصل لاجل احتياجهم الى
استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها ما شرف الكلمات وهي
الاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فعاملوها معاملتها فصرفوها تصرف
الاسماء كادخول التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو عاق واف والالف
واللام في بعضها اذا قصدوا اسم الصوت نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت الحوت فهي

كقولك

كقولك امرته باضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر نحو اف لك
اى كراهية لك ونصبوا بعضها نصبا المصدر نحو واها لك اى طيبا فهذه الاصوات من الكلمات
كالنسناس من الناس صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات
والتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس
ما قاله بعضهم بان تنوين غاق للتنكير بشى اذ لا معنى للتعريف فيه ولا منع من ان تقول
في تنوين نحو طه وايه مثل هذا الما تقدم من في اسما الافعال ان نحو طيه كان في الاصل
صوتا ونشرح من التكليف الذى تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين
الوجهين وانما بنى اسما الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها
في الكلام فلم يكن في الا منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب او لكون و
ضع بعضها وضع الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا
اعتبارا في الاصل اصوات نازية غير مستحقة للتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصا
كانها متمكنة واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس
تدعيها وعاج وانما من العاج والجيهل حتى جنونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم
جوانبه من بصره وسلام وقال كما رعت بالجوت الحكاية الضماء الصواد على الحكاية مع الالف واللام
ويقول زجرت بهيد وبهيد وهذا كما يقول في الحروف اذا قصدت الفاظها ان لو وان ليا عيا
وفي الاسم المبني لا بجد الله بابين ولا يجد بابين على ما يجى في الاعلام ان شا الله تعالى والاعراب
مع اللام اكثر نحو من العاج والجيهل وباسم الشيب لتبعيده للاسم عن الحرف وهذا كما يحكى عن
البغداديين كل الابن وكل الابين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى عن الخليل قال لا في
الدفنيين هذا لك في تربيه كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الحل معربا والالف واللام لا
يوجب الاعراب بدليل الان والذى والخمسة عشر واذا دخلت التنوين في هذه الاسما فان قصدت
الفاظها كقوله بجيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان دخلتها من غير
هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الحاق والمقابلة كما مر هذا هو الكلام عليها
اجمالا واما تفصيلا فيقول من اسماء الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والعجم والجمادات
طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت للصبيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق
بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب ومنها ماء
بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الف وقيل هو همزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا
دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق لكلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض
وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل
اى توسعي في الجرى وقد نزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى به البغل فقوله
عدس ما لعباد عليك امارة يحتمل الامرين الا ان الوقوف على الشي يقوى كونه زجرا وهلا زجر
للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال به تنوين ففيه اربع لغات وها و بفتح الدال معا وقد
الاعراب في قوله حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا هاد اى لا يمنع
من شي ولا يزجر عنه ويقال اباه فما قالوا له هيد مالك اى لم يبالوا عن حاله وسع وجاه لزجرها
وقد يقال للسبع ايضا جه وجوى مثلث البا تنوين وده زجر للابل ايضا وجاى و
عاى بيا مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وعاء وحاء بهمزة مكسورة بعد الالف

في المقصد والتمهيد
جرب بالحاء المهملة

٥٥

منونة وغير منونة وقد ينصران يقال اذا بنيت الفعل منهما جاجيت وعاعيت بابدال الالف
ياء واصلهما جاجى وعاعى كما يقول الابن لمن اكثر من قول لا لا ويقال حىّ وحوت بفتح التاء
دعا لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكون بهاء وكذا عاج بكسر
الجيم ومنونا وغير منون وجيء بسكون الياء وكسرها منونة وجاه مكسورة الهاء وخديسكى دعا
منونا وغير منون كلاهما زجر للجحد وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء
وقد يسكن دعا للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة
صوت عند اناخة البعير وكذا هيج والخ بكسر اولهما ويجوز في الثاني الكسر والسكون ويقال
لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هيس وقيل بضم الهاء وفتح السين المد
المشددة وكذا الحج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب
وغيره وقد بكسر الجيم منونة وكذا بخا وفخ وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعا لها بضم الباء وسكون
السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثيء بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعا للتيس وجه
وعه وعيز بكسر العين والزاى وروى فتح العين زجر للضان ودج صياح بالدجاج وسا وتشو
للحمار المورد وقوس زجر للكلب وبسكون السين وقس دعا له وعود دعا للجحش وهيد دعا
للفرس ودده بفتح الدال وسكون الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله
فارسي وقد جعل بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الآن دده فلا دده اى الا يكن ضرب
الان فلا يكن ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على الحول الذي نفس المتكلم وهي للندم ورى
او التعجب وقد ذكر تاى في باب المفعول المطلق ان الاصل وى لك اى عجبا لك وبل عند الفرا
اصله وى وال لان اللام كان حرف جر وكان الاصل وى لك اى اعجب لك ثم كثر استعماله معه حتى
ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالوا ويله وويل ومذهب غيره ان ويل
وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وهي مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه
يروى بكسر اللام وضمها فقط على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدا محذوف الخبر اى
هلاك لها كاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته
يدعى عليه صونا له عن عين الكمال قال رحمه الله في جميل بثينة بالفقد وفي العرب من ابنا لها بالنوادح وقولهم
قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لما
لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وى لامه اى عجب لها اى ولد ولدت فينقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة
على غير القياس وبحذف الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وى لامه فحذفت الهمزة
على غير القياس مع ضمتها واما كلمة ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التي للتعجب
ركبت مع كان مثقلة كما في الآية ومخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش ضر
وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من لم يكن له نشب وقال الفراء وى كلمة
تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اى ويك عجبا منك وضم الهاء
ان ومعنى ويك انه لا يفلح الكافرون المنزل كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك
فسئل لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف الجر مع ان وان كما هو القياس والقدر
على بمعنى كونه المنزل بان اعرابية سالت زوجها اين ابنك فقال ويكانه وراء البيت اى المنزل
انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكان المنزل بغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل

لزمت

الربع هو ما ينتج من الربيع وهو اول النتاج والجمع رباع

النوادح جمع فادحة وهو مفردة ...

١٨٨

بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اوه واوه
وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حيس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه
بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والجمرة ومنه بخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضا بالشيء و
وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلت خففت ونونت مكسورة الخاء وربما يشدد منونا مد
مكسورة قال الشاعر يصف بنيانا وقد جمعهما روافده اكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا
بنى بالباء فهو مستعمل كاستعمال المصادر كما مضى وحكى من السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بفتح
الهمزة وكسرها وفتحها مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله
وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعرب وهو مصدر بمعنى المفعول اى
مكروها ومنه طيخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب وعيط
صوت الفتيان اذا انضاحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر ومنه مض بكسر الميم و
الضاد على المشهور ونقل في ضادة الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند النطق بالشفتين اى
التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عندهم والمحتاج وليس الرد بمعتلة ردا يائسا بالكلية
بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت
الخارج عند النطق مما يمكن ان يركب من شكله وشهد كلمة صيغ كلمة وهي مض وسمي الصوت
بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بنا سائر الحكايات عن الاصوات قوله

المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة

لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب
فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاج اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه
في قسم الاسما الكلمة ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة
ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات
مفردة قوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما واطلق الكلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرف
والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية منهما نسبة قال
انما قلت ذلك ليخرج المضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا ينتفيين
بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية او المضاف والمضاف اليه فظاهر جنيئذ واما الجملة
فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعاقب الانواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعنى الحرف الاخير
بل اعراب بحكى اذ هي محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهي قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء
لانهما من عوارض الكلم ان الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكر المصنف
في باب الكنايات انها مبنية الاصح واما الجملة فلا بوصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على ما يجئ فلا نطلق عليها عليها
اعرابية او نائبة او بالسكون الذى انها معربة في الظاهر ومبنية لاشتغال حرفها الاخير بالحركة التي
كانت عليها اعرابية او نائبة او بالسكون الذي كان كذلك الى وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود
لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة
العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الاعلام يكون مركبا قبل العلمية بل يركب لاجلها نحو معدى
كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا
قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا وان كان
فالاولى والاشهر بقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل فيجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد

يجوز على قلة اضافة صدر المركب اليه تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قياسا
على نحو معديكرب فيجري في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجي ولا تنكر اضافة الفعل والحرف
والاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه
القياس وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البنا ان لم يضف الى الثاني
لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح
ويجوز حكاية المبني وابقاؤه على حركته اي حركة كانت ولكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان
الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه وفعل نحو جاويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال
من الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو حج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول
اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخر قبل التركيب سبب
البنا كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بنا الجزء الاول كما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني
غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا اسمين اد
احدهما عقيب الاخر وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف في هذا
هذا المركب الى عجزه بناء على الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى
في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه
وان كان قبل التركيب الصوري كما اعتد به في اسكان يا معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه
ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما
الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما اسمان احدهما
عقيب الاخر ولو كان مضافا حقيقة لا تصل بحو معدي كرب في النصب والثاني اي الذي كان
مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا للاعراب
معين لفظا وتقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول
على حاله من الاعراب المعين ان كان له ذلك قبل كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل
معربا او الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا على
خصوص الاعراب او عمومه وانما ورد ان الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة و
وكذا يترك الجزء الاول على البنا ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكذا
في نحو يضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضربه وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء
بعد هذه الاحرف مبتداه في الظاهر قال ش المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع و
واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم معمول
للحرف نحو ان زيدا وامازيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو اما ان يكون
احاديا او لا وان كان فعند الخليل و س قبل الحكاية لا غير انه لا يجوز جعله كالمضاف على ما يجي
في البنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته
مدغما احدهما في الاخر ونعربه اعراب المضاف كما نزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما
باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا فان الحرفين انما في اتيتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط
حرف اللين الساكن فيبقى المعرب حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على
حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب س انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير فان كان

منها حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في وزيد مثل ذوي الياكما
تزيده في الافراد على ما يجي في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك امن من بقاء المعرب على
حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في البنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا
نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد
وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون
محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جا صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه
ان لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا
اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى
الجزء الثاني على حاله ان كان قبل مستحق الاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة
الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزء على ما كان عليه قبل التسمية اذ الحركة البنائية تجري
ما ثبت هذه من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون
حاله قبل العلمية مطلق اعرابه مع التركيب اولى فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها
قبلها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلت
في المضاف والاسم الفاعل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف مما قلته
ظريفة سواء كان رجلا وامراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما واحدا
مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الضمير الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها
على الحكاية اجراء لها على النعت وان كان اسما فكانك سميت بامراة عاقلة كما يقول الحسن والحسين
والحرث وللام اعتبار الاصل الصفة فاذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف
قبل التسمية بهذا التركيب فان اذنا بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية
وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل
كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع تابعا قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب جاهز اجرى بوجوه
الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا تصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها
اجراؤها مجرى حرف نحو معديكرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف ما
نع فيها فان حرف العطف قبل العلمية فبنا وهما اولى لعدم موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج
الى الثاني واما الثاني فيضمن الحرف ويجوز في معديكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب
ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كلما تضمن الثاني فيه حرفا
وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه
متضمنا الحرف في الاصل لان ذلك المعنى المحكي بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق
اعراب ولا معين فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما ولذا ما وانما وكان ونعم ونحوها
هذا هو تمام الكلام فيما سمي به المركب قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها
الا اثني عشر والا اعرب الثاني كبعلبك وهي الاول في الاصح اعلم ان
اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو وقصد المزج الاسمي وتركيبهما وانما مزجت هذا
المعطوف بالمعطوف عليه دون قولك لا اب وابنا لان الاسمين ها هنا عدد واحد كعشرة و
بعشرين بخلاف نحو الاب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين
واخواته ومائة والالف لقرب هذا المركب مما مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه

مختاجا الى الثانى فشابه الحرف وبنى الثانى لتضمنه الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض
البناء وان لهما عراقة فى الاعراب وعلى الفتح لثقلهما به بعض الثقل العارض من جعل الكلمتين كلمة وا
واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما
فى العلم المركب وانشدوا كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته وبنى حادى عشر
الى تاسع عشر كخمسة عشر وكذا ما سوى عشر لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما يقول بالخامس
والعشرون والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقاء جزء الثانى مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا
اذا قصدوا المفرد من المتعدد كما كان فى العدد فيقولون الثانى والعشرون كما قلت فى العدد اثنان
وعشرون **فان قلت** معنى العطف فى العدد ظاهر بخلافه فى المفرد من المتعدد و
وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا فى ثلاثة عشر رجلا
اى ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة وكذلك ليس معنى
الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد
من الثلاثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب نحو
ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه فى نحو ثلاثة وعشرين اذ
لو بنيت فى كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكان اسمى
فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود تبين ان عشرين فى قولك ثالث وعشرون ليس
بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك الباب عشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان فى ثلاثة
وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلاثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس
كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد هنا فى صورة واحدة فيقول ارادوا ابناء
اسم فاعل واحد من مجموع لفظى ثلاثة وعشرون او ثلاثة عشر كما بنى من الفاظ الاحاد التى
تحت العشرة فلم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد فيه الا
لف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء
الآخر نحو ثالث مثلا فى ثلاثة عشر او ثالث كان يلبس فاضطروا الى ان يرفعوا صورة اسم الفاعل
التى حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون مرادا من حيث المعنى كونها من المجموع لان
المعنى احد من مجموع العددين واوقع تلك الصورة اول الاسمين دون الثانى ليؤذن فى اول
الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد فى المعنى لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد لا سيما لنهما كما بينا لكن المعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف
عليه ظاهر ويستوى فى هذا العطف بحرف ظاهر كما فى الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما فى ثلاثة
عشر واصل قولك جاءنى ثالث عشر جاءنى واحد من ثلاثة عشر وعشر معطوفة على ثلاثة لا
على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام
المجموع للاضطرار اليه وان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلاثة عشر لم يجز ان يضاف
الى ثلاثة عشر ويقال ثالث عشر ثلاثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر
قلت هذا كما اضيف فى نحو ثالث ثلاثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلاثة وانما اضيف الى ثلاثة
عشر لاحتمال ان يراد ثالث عشر لو لم يضف ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان
اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوق ايضا كما

يقول الحسين عليه السلام ثالث الاثنى عشر كما يجيء فى باب العدد واذا عرفت نحو ثلاثة عشر
وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف فى بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا
اضيف نحو ثلاثة عشرك ففى اعرابه خلاف كما يجيء فى باب العدد **فان قلت** لم لم يجز الاعراب
مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت فى باب الاصوات وفى نحو كلا الابين قلت لان الجزء الذى
باشرته اللام من المركب اى صدره يتعذر اعرابه للزوم كون الاعراب فى وسط الكلمة والجزء
الاخير لم تباشره اللام فكيف يعرب بخلاف كلا الابين فان اللام تباشر فيه المبنى وبخلاف الاضافة
فانها تباشر الثانى فى نحو ثلاثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجيء فى باب العدد قوله الا اثنى
عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فى الفه كما فى الزيدان والمسلمين
ومحل الاعراب علة كما يجيء وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا
الى الجزء الثانى مثلها وقال اثنى واثنى عشر كل واحد منهما صيغة مستانفة كما مر فى هذان وهذين
واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدور فى اثنى عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء
البناء فى هذا الصدر وهى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل فى وسط الكلمة ما اوجب
زوالها وابقاؤها وذلك لانهم لما ارادوا امزاج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب
حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء
بدليل بناء يا زيدون ويا زيدان ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن فى وسط
الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا تختلف الاعراب قبل النون
فى المثنى والمجموع كما تختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام
النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته يقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنى
عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى
والمجموع لم يعهد حذفها فى موضع الاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب
البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اى الالف
التى جعلت اعرابا فلم يسقط الاعراب لكونه علامة المثنى بعينها بشىء لانه نحو يا زيدان ويا
زيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المبنى جرد علامة التثنية عن كونها
اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب الثانى كبعلبك وبنى الاول فى الاصح قد تقدم
شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا الكلام المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه
ومن المركبات قولهم بادى بدى والاصل وفيه لغات احدها هذه وهى سكون الاول والثانى
قولك اعطه بادى بدى والاصل بادى بدى فالاول فاعل من بدأ الشىء فعليه ابتدأ
والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابهما على
الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو
الاعطاء فى مثالنا فعلى هذا هو فى الاصل مضاف ومضاف اليه وكلا جزئيه معرب فكثر
استعماله حتى صار يستفاد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادى بدى
مبتديا فخفف الكلمتان ليصيرهما كلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبها يا وحذف الهمزة
من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس ثم بنيا لما يجيء وثانيتها بادى بدا اولى كلمتى هذه
كالاولى كلمتى اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كنباث لان بدا المقصور على

على وزن طلب وحكى في هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول
فمعناه معنى بدى بنيت الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لصيرورتها كلمة
كما مر وبنيت الثانية منهما لشبهها بثانية نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفة كما كان
في نحو معدى كرب على ماذكرنا لقصدهم التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيف همزته على غير القياس
فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لفظا بالبناء منها بالاعراب لدخول
التنوين في المعرب والاعراب وان كان مقدرا وجعل جار الله بادى بدى وبادى بدا وايدى سبا
من باب معدى كرب لامن باب خمسة عشر وجعلها س من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان
على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثله ولو كان كما قال جار الله لوجب صرف بدى وبدا
بادخال التنوين فيهما لان في بادى بدى وبادى بدى تركيبا فقط على ماقررناه من دون الو
العلمية ولم يسمعا منونين وكذا وجب تنوين سبا لانه ههنا اسم رجل لان معنى ايدى سبا
اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى وجئتك من سبا لان المضطر الى هذا
التاويل ترك التنوين واما قال فلا نعدها س من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى
كرب والدليل على مذهب س لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان يكون غير منصرف للتركيب
والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادى بدا وبدى او بداء الكلمة
الاولى من هذه اللغات كالاولى المذكورتين ساكنة البناء والثانية على وزن سمع وكرهم وحيان و
والبدو والبدا مصدران بمعنى المفعول وليس الجزاء في هذه اللغات مبنى بل هما المضاف
والمضاف اليه لكن لزم يا بادى السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها غير مخففة وقد
يقال بداة ذى بدو وبداه ذى بداى وبداة ذى بداة على فعلة ذى فعل وفعلة وفعال المضاف
اليه في الثلاثة بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر
اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادى بدى او منصوب على الظرف
بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتدائك مما تبتدئ به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها
ايدى سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا واياذى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين
ارسل عليهم سيل العرم والايدى كناية عن البنا والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم
بمنزلة الايدى ويجوز ان يكون انتصابه في الاصل على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز
ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدى سبا وامره في بنا الاول والثاني كما مر بادى
بدى فلذا لزم يا ايدى السكون وسكن همزة سبا مع قلبه الفا وقد يستعمل سبا بالتنوين
فيكون ايدى وايادى مضاف الى سبا لكن يلزم سكون ياءهما وقلب همزة سبا الفا وقد
يستعمل جوازا لخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مسا وحين حين واحوال نحو
لقيته كفة كفة وهو جارى بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من
هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بنا الجزئين فيها كما تعين في نحو خمسة عشر
دون هذه المركبات لظهور تضمن الحرف وتعينه في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل
ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فلذا قدرناها قلنا ان المعنى لقيته يوم يوم
وصباح مسا وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فمسا وحينا فحينا اى كل يوم وكل صباح و
مسا وكل حين والفا تؤدى معنى هذه العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اى كل
ساعة اذ فائدة الفا التعقيب فيكون المعنى يوما ويوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فاقتص

على اوزان المكرر اى التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا في صباح
مسا وحين حين قلنا ان اصل لقيته كفة كفة اى متواجهين ذوى كفة منى وكفة منه كان
كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض بل عن التجاوز والعبور واصل جارى بيت بيت
والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى يجتمعان ملتزقان كما يقول كله رجل وصيغته واصل لقيته صحرة بحرة
ومعناه ظاهرين ذوى صحره اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه
كاشفا للخبر اى ذا صحرة وبحرة ويجوز ان يكون مصدرا للحالة اى لقيا واخبارا اذا صحرة وان لم
يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مسا وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى
بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفة مع كفة اى بعد كفة كما يروى
عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقوله كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت مع بيت وعند
بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا صحوا صحرة اليهم اعربوا الثلاثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع
كما في حيث بيت اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل بتضمنه و
منه قولك قتلاته خبرا وقولهم للعالم بحر لان القتل والبحر يتضمنان اظهارا ما في داخل الحيوان
وان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون هذه الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور
فيها عند عدم تقدير حرف العطف واما ان يكون لشبه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه
كما قلنا في معدى كرب وكذا في خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت
هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة ولم يجز التركيب قال فلولا
يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض لها جزاء ويقول انته في كل يوم واتيك في صباح مسا او
وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقديرها ذلك وقوعها
موقع يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به واذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيها والتعمد
خمسة عشر وجوبا احوال اسم الازمنة للحالية كيفر فواشعر بغر وشذر مذر بفتح فا الكلمات
وكسرها وجذع مذع بكسر الفا ابن واحوال احوال كلها بمعنى تشرين وتركتهم حيث بيت اى
متفرقين ضايعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة لان
بين يقتضي شيئين ولم تسمع في هذه الاشياء الاضافة كما سمعت في المذكورات قبل مع انه المركبات
يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى فشغر من اشعرت عليه ضيعته اى
انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هاج المطر وغيره وشذر من التشذر اى تفرق
ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء على الاصل او
مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الجذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب
يفشي الاخبار ونشرها وحيث بيث وقد يقولون وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث
بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو بوثا حوثا من الاستخبائة والاستبانة
وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا اضاع في التراب فطلبته وقد جاث باث بفتح الثائين وجاث
باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو واش ماش وخاف باف وجاز قلب الواو ياء والفا
للاستثقال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثاني اتباعا كما في حيث بيث وكثير من الفاظ
هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الامع التركيب وندر مثل
هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه
الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اى في فتنة فظيعة بفتح الفائين و

وكسرهما مع فتح الصادين والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب و
وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو يا للازدواج وهو اولى من العكس لان اليا
اخف وقد يقال حوص بوص بقلب اليا واوا وقد تبنى الجزان مع كسر الثاني وفتحها مع كسر
الصادين فيكونان معربين او الثاني اتباعا لما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الثاني و
فتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وحاحاص باص كحاث باث واما الخازباز فانه مركب
من اسم فاعل حك اي قفز وغلب ومن فاعل برك اذا اسما وارتفع كانه قيل هو الخازي الباري
مركبا وجعلا اسما واحدا ويصرف فيه على سبعة اوجه خازباز بحذف اليائين وبنا الاسمين على الكسر
تشبيها بالصوت وخازباز تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الخازي والبازي على عطف احد التعيين على
الاخر وخازباز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح والكسر وانما جاز كسر الاول ههنا
بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب
وانما هو علم الجنس كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني حركا سائر غير المنصرف وخازبازه
باعرابهما على اضافة الاول الى الثاني كما قلنا في بعلبك ويجوز صرف الثاني وتذكيره وخازباز
كقاصعا وخزباز كقرطاس وليس الاخيران اسمين ركب احدهما مع الاخر بل كل واحد منهما اسم
صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان
مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال وجن الخازباز به جنونا ولها خمسة عشر معان ضرب من
العشب وذباب يكون في العشب والصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق وباق
للنكاح وخاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبنيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب
الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وشبههما بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وبنا
بادي بدا وان الحق عن جزئيهما ايضا الافراد بان كما الحق ذلك عن جزءي ايدي سبا لان اعلام
المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى اخر من غير العلم للاصل الا لمحا غنيا و
ذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل في الحسن والعباس فلما غير من جهة المعنى تغييرا تاما
ما لم يغير من جهة اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اللفظ
والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول عنه مقصودة ذلك المعنى المنقول
اليه اذ معنى ايدي سبا مثلهم في التفرق والاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو
المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغير كثير جوز ان يغير اللفظ عما كان لان المعنى يكفي في
الايذان بالاصل المنقول عنه قوله الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث
الكناية لغة واصطلاحا ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض الحاضرين كقولك جاني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت
ابهاما على بعض من يسمع او لشناعة ذلك المعنى عنه كهن للفرج وللفعل القبيح وكوطئت وفعا
فعلت اي جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضماير الراجعة الى متقدم او لنوع من
الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والمكني عنه ان كان لفظا و
فقد تكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله
كاف فعله لم تملّه مواكبها ° ديار بكر ولم تخلع ولم تهب ° اي خوله وكقولك مررت برجل افعل
اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كما لالغاز والمعميات نحو اكتفى اكتفي في مدمه وكذا
الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صيغة لا ينصرف هو عبارة عن
كلمة

كلمة اولها همزة زائدة بعدها فا ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان
كما يجي في الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانه سؤال عن عدد معين وكذا من
وما وكيف وغيرها من اسما الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال
عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو فاذا لك الفاصل ام ذلك الجا هد
وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان
كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضوع شرطا واستفهاما للمعين لكن بهذه الاسما شرطا و
استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد او في
الدار ام في السوق ام في الحان الى غير ذلك من جميع المعينات في الشرط وحرف الاستفهام مقدرا
قبل هذه الاسماء كما هو مذهب بشر وهي كناية عن المعينات الكثيرة كما بينا وقول المصنف ليس
نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجري في كلامهم ان من كناية عن العقلا وما عن غيرهم
وقولك اياه وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة
ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال
واني لاكنو عن قذور بغيرها ° واعرب احيانا بها فاصارح ° والكناية ضد التصريح لغة وا
اصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلان وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان
والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسما الاستفهام والشرط فلم نعدها هنا لان
لها بابا اخر هو اخص به فالكنايات كالظروف في كون كل منهما قسمين معربا ومبنيا قال
المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب طب
او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على ما قرر استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك
عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من
الامر كيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت واخل في حده فقط و
كاين تكارح عنده نحو قولك كاين رجل عندي واما كم الخبرية فكونها موضوعة وضع الحروف على ما
قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاندلسي او لتضمنها معنى الانشا الذي
هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرفا التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمنت معنى الحرف فان
قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة يطابقه كلامه وان
طابقه سمي صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم ذلك بل انما يحصل المتكلم الخارج بذلك
الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو قولك
كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنضج صدر احد
وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبريين والجواب ان معنى الانشا في كم الاستكثار وفي
رب الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج
كثرة او قلة لا استكثارا او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقا وما
استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يصح ان يقال ما تعجبت من له
كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته
انك تعد لقاه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال
المدح والذم واما كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا رابد
الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم او المجرد عن الجر بمعنى التشبيه والاشارة

كماذكرنا فى فاها الفيك وايدى سبا فصار الكلمات ككلمة واحدة ولذا يقول ان كذا مالك برفع مالك
على انه خبران ولا يقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند بعض لا يكون اسمية الا للضرورة كما يجى
فى حروف الجر فبقى ذا على اصله بنائه وفى كم كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وامّا كما
كاين فهو كاف التشبيه دخل على اى التى هى فى غاية الابهام وتضمنت مايقطع عن الاضافة فكاين مثل كذا فى
كون المجرورين مبهمين عند السامع الان فى ذا اشارة الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم
والتميز بعد كذا وكاين فى الاصل عن الكاف لا عن ذا واين كما فى مثلك رجلا لانك تبين فى كذا رجلا
وكاين رجلان مثل العدد المبهم من اى جنس ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التميز عن ذا و
اى فى الاصل كان معربا لكنه كما قلنا فى كذا نحى عن الجزئين معنا هما الافرادى وصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن فلذا
يكتب بعد اليا نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط ولاجل التركيب ايضا يصرف فيه فقيل كاين
بالف بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب
المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل كالكاف فالكاف والهمزة التى
كانت فا اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل اليا الساكنة
من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع اليا
الساكنة ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة
لالتقاء الساكنين وبقيت اليا الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كما
للمنقوص وقال بعضهم اليا المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت اليا الاولى كما فى قاض ومنهم من قال قدمت العين
اى اليا الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما فى طاء وحارى ثم نقل كسرة اليا الى الهمزة اتماما
للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كيئ وقد يقال كائن بفتح الهمزة على انها بقيت
مفتوحة ثم قلبت اليا التى هى لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاى بحذف حركة
الهمزة مع اليا الاولى وجاء كاين نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة
واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما فى عم وشج وعند الكوفيين كم ايضا مركب
مثل كاين وكذا من كاف التشبيه وما وذلك لان ما لما ذكرنا فى الموصولات المجعولة ما هنا فهى فى الابهام
اى وذا ثم حذفت الفها وسكن الميم للتركيب وحذفت الفها اذا كانت فى الاستفهام فيما مر ثم نحو
لم وفيم فيكون كم الاستفهامية كقوله يا ابا الاسود لم خليتنى واما عند البصريين فلا تركيب فى كم
واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واحدة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث
هى لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر فى المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجملة قلت
يجوز خلو الجملة عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات من الاسماء ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما
وقع المفرد موقع ما لا اعراب له فى الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو ايضا عنهما بنى على الاصل الذى ينبغى
ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالى عن التركيب تكفيه عريه عن سبب الاعراب
فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة للعدم فان قلت انهما وضعا ليكونا
كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد مطلق مثلا وهو فى موضع النصب
قلت ان الاعراب المحلى للجملة عارض فلم يعتد به بدونها وبنيا على الفتح اكثر لثقل اليا
كما فى اين وكيف او لكونهما كناية فى الاغلب عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم و

والكسر

والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت
وكان من الاصل ذيت وذيت وهما مخففان من كيّة وذيّة بحذف لام الكلمة وابدال التا منها كما فى
بنت والوقف عليهما بالتا كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين
لشدة التشديد والوقف عليهما بالها ولامهما يا لا واو اذ ليس فى الكلام مثل حيوت وواو حيوان
بدل من اليا الا عند المازنى وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كيّة وذيّة واوا ولو لم
يعتد ان اصلهما كيو وذيو لان اللام اولى بالحذف من العين ولو كان العين واوا لقلبت كونت
وذونت والتا فيهما لكونهما عبارتين عن الفصيحين وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكانها اى كيّة
مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور
مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية وكم الخبرية يدلان على عدد و
معدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب فى ظن المتكلم والخبرية
لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى التميز المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر
الدنانير اى كم دينارا وكم عندك اى كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه فى صورة
الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة الوسطى من العدد ويجى العلة
فى باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف فى الاغلب الكثرة والقلة فحملها
على الدرجة المتوسط بين الكثرة والقلة اولى وكم مميزه فتقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية
جائز فى الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز فى العدد الا اضطرارا كما قال على اننى بعدما قد مضى
ثلثون للهجر حولا كميلا ولان العدد منع المعدود مع العدد كما فى المفرد والمثنى لم يحتاجا الى العدد
وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه ومميزه بمنزلة شىء واحد بدليل اطلاق
احدهما على الاخر بخلاف كم الاستفهامية مع مميزها ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت
هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك ويجوز فى مثله الرفع والنصب وذلك لان المميز والمميز فى المعنى
شىء واحد فكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما
فى الخبرية والمجرور قصد تطابق كم ومميزه جرا وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما بدل عن متضمن الاستفهام يجب مقارنته
لهمزة الاستفهام كما مر فى باب البدل ولا يجوز تميز كم الاستفهامية بمجموع المميز المرتبة الاولى خلافا
الكوفيين وعلى ما اجاز البيرانى المعدود عشرون غلاما لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز
كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال والتميز محذوف
اى كم نفسا لك فى حال كونهم غلمانا والعامل فى الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم غلمانا لك ويجوز
على مذهب الاخفش كما يقدم فى الحال والجر فى مميز الخبرية بالاضافة اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر
بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل فى لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء وسيبويه والخليل
ايضا عمل الجار المقدر هاهنا وان كان فى غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو
كم من ملك وكم من قرية والشىء اذا عرف فى موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه وان فصل بين
الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجر بمن المقدرة لان الاضافة وغيره يوجب نصبه حملا
على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجوز الفصل بينهما
فى السعة بالظرف وشبهه فيجره فى الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه

وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وبشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم
الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل
بالمستقر ايضا قوله كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع ويروى لا بالجر مع الفصل
بالجملة فلا خيرة الا الجواز بناء على مذهب المتقدم وذلك نحو قولك كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد معا
واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها
مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا
فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فنحو على هذا ان يكون كم
مميزا بالنصب خبرية وانما جاز مميز الخبرية مع الافراد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز
العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة
على الكثرة كالمائة والالف ومعناها عن منهما فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن
العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز واجمع مميزه ليكون نصا في الدلالة على الكثرة قوله ويدخل من
اي في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو فكم من ملك وكم من قرية وذلك لما افتقر الى المميز المضاف اليه
كم واما مميز كم الاستفهام فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
ولا ادري ما صحته فاذا جر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية
فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنت من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي
في التقليل وجب لها صدر الكلام ولاجل تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب
وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكلما اثر في معنى
الكلمة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع
تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها مؤثر خاطئة لانه يجوز اذن ان يرجع معناه
الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها فتزيد جملة اخرى مؤثر ذلك المؤثر فيها

وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوبا معمولا
على حسبه [illegible]
والا فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا
وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله

كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان
ولا بد للاسم المركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان
وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعهما يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن
العمل في كم بالعمل في المضمر الراجع اليه كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك الضمير
كما اشتغل في كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي
على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم
غلام ضربت فالاولى ان يقال معموله على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فتعين للظرفية لقولك
يوما ولو قلت كم رجلا لكان الانتصاب بكونه مفعولا به وكذا لو قلت كم ضربة لانتصب
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في

وان كان بالظرف الا للضرورة
نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت
واما الجر مع الفصل

ظ
كم نالني منهم فضلا على عدم

في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل يريد فعلا او شبهه ليشمل كم يوما انت سائر
وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا به او ظرفا او مصدرا او
خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه
لا يعمل في كم لو لم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدا قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ما قلنا ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار
على مجروره ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع
المجرور ككلمة واحدة متحفظ للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف
ما الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل
ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن يكن
بعده فعل غير مشتغل ضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا
بعده كان اسما مجردا عن العوامل فيكون مبتدا او خبرا وذلك بان لا يكون بعده فعل نحو كم
مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك
غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول
او متعلقه انه مفسر لناصب كم والمعنى كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة
من الحذف والتقدير على ما يجيء فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد
كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبلها لان المقدر معدوم لفظا والتصدر ا
للفظي هو المقصود قوله ان لم يكن ظرفا يعني كم وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سيرك فكم
ههنا منصوب المحل ولا داخل في قوله ما بعده فعلا وشبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما
كائن سيرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا نحو كم
رجلا جاءني واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا
قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم
الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا اذا لم يخرج عن الظرفية اي لم يجر بمن فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف ويرتفع اسماء الاستفهام
محلا مع انتصابها على الظرفية اذا كان خبر المبتدا مؤخرا نحو متى عهدك بفلان ولو اسماء الشرط الظرفية
فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما ويقع مواقع كم مرفوعا بالابتدا
مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا نحو من انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا
نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وعلى من تمر امرر ومنصوبا ومفعولا به نحو من
لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع في غير ذلك من المنصوبات استقرا
والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها متعديا كان
او لازما فهي مبتداة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او
متعلق ضميرها نحو من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بضمير يفسره
الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهي منصوبة نحو من ضربت
ضربت ويجوز كونها مبتدا على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في
في متى جئتني جئتك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في من جاءك فاكرمه ومن ضرب زيدا

فاضربه منصوبة المحل لكونها مفعوله للجزا وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل
بفعل مضمر يفسره الجزا لكن الحق ان هذا الجزا لا يعمل في اداة الشرط ولا يفسر ما منها ايضا لان
مالا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوبات والشرط في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزا
ان الاداة من حيث طلبها المصدر كان القياس ان لا يعمل بها لفظا اصلا وان كان في اللفظ
ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتدا لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه
عاملا فيصير لها رتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقديمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل
فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزا فانه يجوز ان يتقدم عليها اما
باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عن افادة الاعلى الجزا كمذهب البصريين
على ما يجي في قسم الافعال فلم يجز عمله فيها سوا كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما
والدليل على انه لا يعمل الجزا فيها انه لم يسمع مع الاستقرا نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم و
وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب بعض فكلمات الشرط اذن معموله
لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سوا كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا
على فعل ظاهر او مقدر كما يجي في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في
كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك وكم ملكت تمام البيت قوله على جرها وخلافه لكنه اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت تمام البيت فدعا قد حلبت علي عشاري
العدعا المعوجة من البدع الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك او هو خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه معنى حلبت
عشارك معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني وو
جه النصب في عمة ان كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم والاستفهامية
وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كان نفى الخال ثانية الا انه وهل عنه عدد
الخالات والجر على انها كم الخبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا تقديره كم حلبة قضبا
وجرا اذا النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا تقديره كم مرة
نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فتقع عمة بالابتدا ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم
في الوصفين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او الظرف له كما تقول اضربني زيد
ضربت وامرتني زيد ضرب واعلم ان كم تختص بالنكرات استفهامية كانت او خبرية
اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطبين
فابهم المعدود ايضا ليكون ادل على ابهام عددهم او ربما يعرف العدد بمعرفة المعدود
وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسؤول
عنه مثنى او مجموع ونحو الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد
اللفظ مجموع المعنى لكل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان
يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤ والمخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقول كم رجلين
رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في
افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع وكم رجلين
لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك وجاءك حملا على المعنى واللفظ ويجوز ان يكون
الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدا بلا ضمير من الخبر الجملة فلا تقول رجلا ونسا جاءك بعطف الجمع

على تمييز

على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها
فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما فسر في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء
لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا
ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ويقول لغيث امراة وكم
رجلا وهي جارتي عطفا على كم ولا يجوز وابيها بالعطف على التمييز لان امراة المقيد ذاة واحدة
فلا تدخل فيها التكثير ولا التقليل واما كاين فقال ابو سعيد عن بعض انه بمعنى رب لانه بمعنى كم قال
لا يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم
لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحذف جر لا لحذف مجرورة ولم اعثر على
منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها وتعذر ذلك لانه لو لم يؤت بمن لوجب
نصب مميزها المجرد بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد
جاء كاين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة
الاحزاب اي كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدير دون
كذا لتضمنها معنى الانشا نحو كم الخبرية وورود كذا كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من
افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال
فلان كذا وكذا لانه فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن
ثلاثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه قال ابو حنيفة وقطا بقوله العدد حتى
اجازوا كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج من لغة العرب اذ لم يرد مميز كذا في كلام
مجرورا واشفى فهي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يوازيها من الفاظ العدد المفصلة نزل
على كمية العدد نصا والمبهمة لانه لا يلزم بالاقرار بالمبهمة ما هو يقين وهو الاقل
اي درهم واحد وهذا الذي قاله هو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما
وحده في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صار كلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير
الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل والله اعلم قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة
عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون
واول ومن علي ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغير ذلك وينبغي
ان تعرف انه يحذف المضاف اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله
يا تيم تيم عدي وقوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على
امر مبني لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف
الا اذا قامت قرينة دالة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن
الاضافة اليه لشبهها بالحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسما الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج
اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيه ترجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء
اما حيث واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل
التنوين من المضاف اليه بنيا اذ المضاف اليه كان ثابتا بثبوت بدله واما التمام والبنا في هذه الظ

الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البنا او معناه وايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتنوب قال

وتحن قبلنا الارد ازد شنوءة ٭ فما شربوا بعدا على لذة خمرا ٭ وقال

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الفرات ٭ ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا بذا اولا فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومضمومة نحو جئتك قبل وقبلا كما اغا هي اذا اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا كنت قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا اي من زائدة كما في المنادى المضموم يا مطرا ويا مطر فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لها لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية المنسوب اليه وضمنت معناه فصيرورتها غاية مخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم تسم كل وبعض مقطوع الاضافة ما تبين لثبوت العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل مربا ايضا كمن ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مثلث الفا مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اعني اليا نسيا منسيا ولو قلت على لاستثقلت الضمة على اليا ولو حذفتها وقلت من عل لاشتبه بالمعرب موقوفا عليه واذا قصدت بنا على ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره يقول على الدار كما تقول سفلها اما جواز بنا علو مما دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علي واما تقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثنا فعلى هذا لا يكون هذه الكسرة الا مع جاز قبله او مع الاضافة الى يا الضمير واما البنا على الكسر استقلالا للضمة واما الضم نحو من على فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسربها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبنا الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم خبرا لقوى الحركات ما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه ولتكمل بها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير منصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لبيان الضم حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه لاغير وليس غير وحسب شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات ولابهام غير لا يتعرف بالاضافة وهي اشد ابهاما من مثل ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية وليس نحو افعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس المذكورة واعلم انها بعد ليس بمعنى الا وقد يتقدم ان المحذوف المستثنى بعد الا انه بعد ليس والمضاف اليه في ليس المحذوف في غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم تشبيها لغير اذ لا يتعرف مثله بعينها الغايات بالضم لابهام حيث واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها لغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان

قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومضمومة نحو جئتك قبل وقبلا كلام

في حذف المنسوب اليه

اما اذا فقيد الخلاف الذي يجيء هل الجملة التي تليه عامل فيه اولا وان كانت عاملة فيه فليس مضافا اليها وان تكن فهو مضاف اليها وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فهي جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا اسما مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا الشرط لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي يتضمنه لا الجملة فعلى هذا لا اضافة على الجواز مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة واذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية ثم قد يضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان وذلك اما بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او يكون مصدرا نحو اشهورا الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو لا احد ثك حين لا شيء لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجب الاضافة الى الجملة وقوله تعالى يوم هم بارزون ونحو ذلك على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون لزمه الجملة من الاختصاص ما يكون ظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن قبل ان تلقوه وغير ذلك واما اضافة المضاف ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث خروج اي مدة ان يبطئ خروج حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو انتقل خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعل وكذا اية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعل لمناسبتها الوقت لان الاوقات علامات تعرف بها الحوادث وتعين بها الافعال لكن لما كان ريث واية دخيلة في معنى الزمان اضيفا الى الفعل في الاغلب مصدرا بحرف مصدري قال بآية تقدمون الخيل شعثا ٭ كان على سنابكها مداما ٭ وقال

الا من مبلغ عني تميما ٭ بآية ما يحبون الطعاما ٭ وتقول افعل ريث ما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان على ما نقله الكوفيون كما يجيء الى الفعل مع حرف مصدري فكيف بما شابهه ويضاف ايضا مع بقا الاعراب في نحو ذو مال بالواو والالف واليا الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هي ذو ذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسليم فيه والبا بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت يسلم فيه والبا بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو وفي الاحوال الثلاثة على الاشهر ولما استعملت ذو في الاضافة الى الفعل اجري استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذو افعلا وذو فعلوا وذات فعلت وذوا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون الطائية

علي ما قال ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعل شاذ او
قال سر اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فتصير بذلك الفعل او الى لما فيها
من معنى الشرط وهو بالفعل اولى نحو حيث يجلس زيد اولى من حيث زيد جلس وفيها قال من ذلك
في اذا نظرا لكثرة نحو قوله اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام
في ما حيث فسيأتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجملة لزوما اعني حيث و
واذا واذ وذلك لانهما مبهمان كتلك الظروف لكن لما كان غير ومثل شبيهين بها تشبيها نقصا
لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم
تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله
غير اني قد استعين على الهم اذا خفت بالثوي النجاء وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري
دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين
غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين المضاف و
والمضاف اليه في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها اغنيا عن
الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدري مع
انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى المفردة والمخففة نحو اعجبني
يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في
مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في ان الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر
المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف
ومن حيث المعنى الى مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة
الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص
الزمان ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر
دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم
زيد الجائز او البارد على ان يكون صفة ليوم [illegible] اقول ومع [illegible] غرابة هذا الاستعمال
وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة
نحو يوم قدم امير ويوم منزل كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه مضاف الزمان
او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا
يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول يعلم مقدرا او قال
ماذا حيث يكون من ينزل له وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف
اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما فالمعنى حيث يجعل وحيث يكون فيه اي يجعل فيه ويكون
فيه والاولى ان يقول انه مضاف ظرفا ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرفا الى الجملة كما في الظ
الظروف الزمان اما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظرف مضاف الى اذ المضافة
في المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك
حين وقت كذا يوم الوقت وكذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد
اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي
في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تعالى ثم ميقات ربه بمعنى ميعاد ربه فهو
بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار

واما

واما برهة من الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يدور لي
ان هذه الظروف التي كانت في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة
الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يجئ ان يبدلوا منها تنوينا لاحقة
بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض عواذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيشعر
بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام او
قبل المراد كقوله تعالى وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله وانت اذ صحيح
لان اذ لازمة للاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا ليفيد معنى التنكر والتمكن
منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا او
فصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في المعنى بل الظاهر
فيه ان تنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين
التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة بالمضاف اليها هو في الاصل بان ابدلوا من تلك
الظروف بدل المطلق ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيف في اللفظ صالح لجميع الانواع الازمنة من
الساعة والحين واليوم والليلة ونحو ذلك متعوضة لحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين
عنها كما في قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح فجيء به بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل
مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء
الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه
منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد في حذف من المضاف اليه من احدهما اي من
البناء والتنوين الا ان تعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله
ولما توصلوا بإذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية جرد
اذ عن معنى المضي وصار مطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى ويل يو
يومئذ للمكذبين ونحوه ولكن ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين جاز
فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء
هاهنا كما قيل في اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر
خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه ومنع جره وايضا نحو نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر ليكون في صورة الم
المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غير الفتح ايضا لقوله اذا وانا من الضالين كما بيناه
واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا فقد لم يجز
ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله
من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك
قلت يوم قدوم زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف
مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدوم فيه قال تعالى يوم تسود وجوه وقد يقال يوم
تسود فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ وليذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة
الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان هاهنا فانه يحتاج اليه البيا
بناء حيث فيقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما بني منه المفرد والجمع المكسر اذا بني في

ولا يبنى المثنى لما ذكرنا فى نحو هذان واللذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجى هذا فى مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البنا لانها مضافة فى المعنى المصدر الذى تضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية المصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البنا فيها اذن عارضة واما البنا فليقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذى لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذى يكتسى منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى فى باب الاضافة واما الا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد من الاعراب بخلاف ما عند بعض البصريين لا يجوز فى مثله فى الظرف المضاف ضعف على البنا وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت فى السبعة من فتح قوله لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور فى يوم ينفع هذا يوم ينفع الصادقين ولا فى قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله هذا يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان او ان ومثل المضاف الى ما صدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدر المعنى انه لحق حقا مثل حق نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ليس فيفتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما مر فى باب الاستثنى وعلة بنائهما مع بهمتهما لاذ واذا وحيث انهما مضافان معنى الى المصدر وفيهما الابهام مثلها كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقله الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها قرى قوله تعالى وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز اتفاقا بنا الظروف المتقدمة على اذ فى نحو حينئذ واعرابها قرى قوله من خزى يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البنا اعنى الاضافة الى الجملة واما البنا فلوقوع المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله تعالى على حين عاتبت ثبت مما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها كما ينبغى ان يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان اى مثل مع ما وغير مع ان المشددة ومخففة هذا تمام الكلام فى الظروف المضافة الى الجمل وقال المصنف بنى حيث لانه موضوع كان مصدر كائن فى الجملة فشابه الموصولات فى احتياجه الى الجمل وكذا قال فى اذ ولا او يجوز ان يقال فى اذ انه بنى لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم فى الاشهر تشبيها بالغايات لان الاضافة كما ذكرنا وقد يخلف ياها واو ومثلث التا ايضا واعرابها لغة فقعسة ونذرت اضافتها الى مفرد قال

ونطعنهم

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض مواض حيث لى العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدا محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذى بعد حيث غير قليل قال ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وندر اضافة حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى مفرد انه ورد ظرفيتها غالبة لا لازمة اى حيث النبت رجلها ام تشعم وكذا فى قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكى هى احسن الناس حيث نظر الراى وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد به الحين كما فى قوله للفتى عقل يعيش به حيث هدى ساقه قدمه ولا يمتنع ههنا جعله على المكان قوله ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذا اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجأة فيلزم المبتدا بعدها واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بنا ثها وقد فى المنصوب على شريطة التفسير الكلام فى وقوع الجمل بعدها فنقول ههنا قد يكون اذا للماضى كاذ كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ تكون للمستقبل كاذا كما فى قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما فى قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض اى هذه عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل فى استعمال اذا ان يكون لزمان من الازمنة المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من فرض وجود مضمون اوليهما فرض حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثانى لازم فهذا المفروض وجوده قد يكون فى الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدم فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجى ولهذا قالوا لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى كما يجى فى حروف الشرط لان مضمون جوابه المقدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقد يكون فى المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط فى اسم الا متضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده فى الماضى مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع بالجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك فى وقوعه فيه كما فى حقنا او لم يشك كان الواقعة فى كلامه تعالى وقد يستعمل ان فى الشرط فى الماضى على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل واذا على القطع بعدمه فيه وذلك الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده

نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف
وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل
بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار على ما ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام لو ان لابن ادم واديين
من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فيقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد
المتكلم في المستقبل لم يكن مفروضا وجوده لمنافي الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا
في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما يتوقع جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في
متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني وانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح و
جوده على عدمه بمعنى متى جئتني سوا لكن اضمار ان فيه قبل متى وسائر الجوازم على ما هو مذهب بعض
في كلمات الشرط والاستفهام صار بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع
المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الغرض اي معنى الشرط في الحدث الواقع
فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال
على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكون له
بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال
اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومع جواز عروض معنى الشرط فيها
لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول
الشرط في اذا او خروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية
وذلك في الامور القطعية استعمالا اذ المتضمنة معنى ان وذلك في جملة بعده على ظرف الشرط
والجزا وان لم يكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر و
وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفا في خبره جاز دخول الفا في الخبر وان لم يكن
في الاول معنى الشرط كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما
افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون
فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفا في مثل هذا
الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملتان بعدهما
ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزا وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب
على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزا للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا اخرا وه مع كونه بعد الحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفا في فسبح وان في قولك
اذا جئتني فانك مكرم واللام الابتداء في نحو قوله اذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد
الفا وان في الذي قبلهما في مثل اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض
الداعي الى هذا الترتيب كما جيء في خروف الشرط واذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف
فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاوه على ما قال بعضهم كما لا
يجوز في غير الظروف الا ترى انك تقول ايهم حاك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات
ولو جاز ايضا عمل الجزا في اداة الشرط لعملنا الشرط والجزا لازمها فعلان جيئا الى معمول والا
والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل هاهنا هو الابعد
كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصريين

كما في زارني وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم
يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل لمجيء الجواب في بعض المواضع له
بعد الاسم اي او اللام او الفا نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم
فيما لا يتم لان تقديم العامل الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر يجوز
مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاوه وقال بعضهم
هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان تفصل فيقول ان يضمن اذا معنى الشرط فكلمة
حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب
الشمس والعامل فيه الفعل الذي في محل الجزا استعمالا وان لم يكن جزا في الحقيقة دون الاول
اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقرا ولا يجوز ان
ان يكون وصفا له اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصوف
ولم يات في كلام فتخصيصه اذن لكونه مضافا اليه كما سائر الظروف المتخصصة بمضمون
الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية نحو قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو
سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى لمنزلة كلمة
واحدة بحيث لو قال مع جزء كلام يجوز ان يعمل اولهما والثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا
يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه موخر من اخر فكذلك
ما هو عند لها في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه
في مضاف اما كلمة الشرط فاعمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يقعان
اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في
الاخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى بل وان لم يعمل الشرط في كلمة
نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر
هذا قلنا ان الفا في قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح زيدت لتكون الكلام
على صورة الشرط والجزا للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادة الفا لان فائدتها التعقيب
واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف في شرح
المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه
كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل اذن التخصيص به
لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا يكفي لتخصيص
متى قام زيد وهو مختصص اتفاقا منهم واما الاستدلال على عمل الشرط في اذا في قوله
تعالى ايذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت
الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف
محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ايذا ما مت وصرت رميما ابعث اي مع
اجتماع الامرين كما قال تعالى ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما ورفاتا اينا لفي خلق جديد وكثير
في القرآن مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه
بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل
ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكون جزا لمجيئي ولعدم غرابة

اذا في الشرطية ورسوخه فيها جازم مع كونها للشرط ان يكون جاوها اسمية بغير فاكما
في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
ولا منع ان يكون هم في الاتيين تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عرا
عرافتها ايضا جاز وان كان ثاذا مجي الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله
اذا الخصم المسهوع ابزى مائل الراس انكب فيدليه بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا
ولا في اذا في قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مد
لول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى
الكلام عليه وليس هاهنا ما يدل على جواب الشرط قبله اذ الا القسم فلو كان الشرط كان
التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود
اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان مجازا غير متوقف على
دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من
الليل اي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء هاهنا يقدر عاملا في حاصلا
الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور
في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان
ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيلزم ان الاقسام
وقت غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون
الزمان حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنها وقيل اذا بدل من القسم به
خارج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج
اذا عن الظرفية قليل والثاني تعالى لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق
بل يقسم به متسقا وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلا
لانه لا يقسم بشيء الا لحالة العظيمة فيتعلق بالمصدر المقدر على ما ذكرنا في المفعول معه
جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة وعليه حاصل في الظروف فانه يكفي بها رائحة الفعل و
ونحوهم كما هو مشهور والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي
من عظمته والظرف هاهنا لا يصلح ان يكون معمولا لا نداء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه
معمولا لاداة القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم
في معنى واذا جا اذا بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين
منتصبا بجوابهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتدا اذ ليس معنى كونها حرف ابتدا انه يقع المبتدا
بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية وفعلية كقوله تعالى
حتى يقول الرسول بالرفع ويقول مرحتى بل الناس وقال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد حتى عن الشر طية
وتتجرد بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائده شلا كما يطرد الجمالة الشردا
وهذا البيت اخر القصيده ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر دعا فطنة على اغلب احوالها وقال الميداني
اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادة تمندوحة وجد اذ حذف الجواب النعيم الامر غير عزيز الوجود كما
في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور لا يفوز على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانيه يقع
اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد معها عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم عز
نعثر على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الا

الاولى

الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفا كما يجي في الفعل المجزوم قوله وقد يقع للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها فقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها حرفا
ولا عمل لها والتي يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في هذا الباب والكوفيون يجوزون
كون خرجت فاذا عمرو القائم على ان عمرو مرفوع بالظرف نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة
يدل على معنى وجدت فيعمل عمله لا معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاه والتقدير خرجت
فوجدت عمرو القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قوله الكائنة في المناظرة التي جرت
بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها
لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها قال الزجاجي
تشنيعا على الكوفيين واذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت
واني جمل ان كانت اذا كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل
وجدت طلبناهم بفاعل ومفعول فاذا قيل خرجت فاذا عمرو قائما على ان اذا اخبر عمرو قائما حال
اي فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا
وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها انه عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه
كانه قال فوجدته هو اياه كقوله فاضحت فلو كانت خراسان دونها راها مكان السوق او هي اقربا
قال الزجاج اي راها هي اقرب قال الزجاجي ليس قول البصريين ولا الكوفيين قال واظن الحكاية
في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل البصريين لا يكون الا فصلا يجوز اسقاطها ولا يجوز
اسقاط هو في مثل اصلا هذا كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب
الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في
باب الضمائر وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا
واذ في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجي اذ في جواب بينما واذ في جواب
بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجي بعد اذا المفا جاة
الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب
بينا لكثرة مجي جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر
وبينا افصح الا ترى الى قول امير المومنين عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو
يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى
المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي
يكف المقتضي عن الاقتضا او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائها
للمضاف اليه لانه كالذي وقف عليه والالف قد يولد لها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين
ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكم اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين
دخولك وخروجك اي زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فبين كما ترى يستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا
للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف
الوقت لقيام القرينة عليه وهي عليه اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر النعم
في كل مضاف اليها الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة

اوحة غيرها فهي للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهي للزمان
نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيفت الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا
ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت ما بين الحديثين مكانا
فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقدير الى زمان محذوف فظاهرا الى الجملة
مقدرة بالحدث لابد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكلما قلنا في بينما يطرد
في كما مع مجي ما الكافة ليكفه عن طلب مضاف اليه مفردة ومن تقدير زمان مضاف الى
الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او
مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو
من وما ومتى شابهتها اكثر من شابهة ها فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا
ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في ماض كما في كلمات الشرط
المتضمنة لمعنى ان وكذلك كلما ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي
فيه ككلمات الشرط وفي كلمات رائحة الشرط واما اجتماعهما فهي كلمة شرط جازم وتقلب الماضي
مستقبلا كما ومن ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء الجملة التي في محل الشرط كما في
اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المتيقن وقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكلما
اصبحت فتح الله وقد يستعملان في الامر المشكوك فيه نحو كلما جئتني اعطيتك كما تستعمل الاسماء
المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل
ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي والمستقبل ولنا ان يركب بنا بينا وبينما وكلما على الفتح
لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت يستحقه حالة
الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة الاعراب هو منصوبة فيها حتى نراعي حركتها الا
الاعرابية واعراب بينا وبينما وكلما مع جملتها قريب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا
من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذ واذا للمفاجاة
في جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ فيكون الكلام في
في معنى اللزوم وقيل كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى دا مقدر فيجوز
ادعى مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما وان قلنا كما هو مذهب
المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذا المفاجاة واذ وقعا منصوبان
على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما على انهما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ راءه
هند اي زيد هند اتى او فاجأت قيامه في ذلك المكان اي مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان
على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما يخرجان عن الظرفية مبتدأان خبرهما
بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال هي
حرف للمفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمة المفاجاة او يقول
انهما زائدتان كما قال الجوهري وابن قتيبة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا موسى و
بزيادة اذا في قوله حتى اذا سلكوهم في قتائدة والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من
يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينا زيد قائم اذ راى عمروا سوى ويجوز ان يكون
اذن في جواب بينما واذا ولما في نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان لا
من الظروف المذكورة ولا يجعل مضافا الى الجملة التي يليها بل يجعل تلك الجملة عاملة في الظروف

المذكور

المذكورة اي وقت الاضافة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقي فالجملة المضاف
اليها اذن محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا
كتب فريق منهم يستبشرون بربهم يشركون وكذا يقول راذا وقعت جوابا لان في نحو قوله
وان تصبهم سيئة الاية اي اذا اصابتهم يقنطون اي في تلك الحال يقنطون وان قلنا اذا ظرف
مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك
الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا
اشكال لانه اذن حرف كالفاء سوى وقد يجي اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك كنت
واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينما دون بينا الى مصدر قال بينا تعانقه الكريم وروعه
يوما اتيح له جري سلفع بتقدير بين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي تعانقه حاصل قوله واذ للمضي ويقع بعدها الجملتان وذلك بلا فصل لانه لا يظهر عليها معنى
الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة المعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعة
للماضي فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول
ويلزمها ظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله منها وقوله بعد
اذ انتم مهتدون ولم يجي مجرورا الا بعدا او يقع مفعولا بها كقولك اي اذكر اخا عاد
اذ من بني اكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من اخا وفي نحو قوله
تعالى واذ واعدنا موسى قال ابو عبيدة هي زائدة وقيل مفعول له لاذكر ويلزمها الا
الاضافة الى جملة وان علمت حذفت منها التنوين نحو قوله وانت اذ صحيح تبكس
لها ويفتح كما مر ويلزمها الكسرة نحو يومئذ لما مر وتجي اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت
كريم اي لانك كريم فالاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى تدخل في حد
الاسم وينبغي ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ
موضوع للماضي فالا يلاده الماضي اولى للمناسبة ولا يرد عليه قولهم اذ زيد يقوم
لان اذ على مذهب سيبويه داخله على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخوله
على الاسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا يحضرني الا استقباح استعمال مثل هذا اعني قولك
اذ زيد يقوم فقيل له كذا والحق انه ايضا فصيح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا
عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مع
مثل اذ زيد يقوم يقال له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في
كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا
نصبها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما كما في جازم الافعال ومنهم
من قال اذا ما يجازى بها فيجزم الشرط والجزاء وينشد للفرزدق اذا ما يسلل السيف يضرب
والزوايد منه ما ... ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان
للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية اين
تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى لها
ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستفهام استعمال
ظاهرة كقولك من انى عشرون لنا اي من اين او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين ولا يقال
انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لان من تدخل في اكثر الظروف التي لا تنصرف او يقل

تصريفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبلي ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل
في جاز ان تضمر في الظروف اضمار في ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب
سود الذوائب اي من لدن شب ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين
ونحو بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده
فعل وانى الشرطية كقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وبماجرت هذيل بمتى على
انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج وبمعنى في فيكون على و
جهين حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي ولا يجوز متى زيد لان
الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولك متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا
الذي بعده وانت وبلادك مثل كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان
استفهاما والحق كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان تختص بالامور العظام
نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزتها لغة سليم وقال الاندلسي
كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض
المتاخرين ذلك وهو غير ممنوع ويختص ايان في الاستفهام في المستقبل بخلاف متى فانه يستعمل
في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا اين لان من لفظ اين للمكان ولقلة
فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها وقال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي
اوان فحذفت الهمزة مع اليا الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اي ان اي حين اي
فخفف بحذف اللام والهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان ايا غير مستعمل بلا لام
تنوين فاي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله فكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه
بمعنى على اي حال والجار والمجرور عنده كالظرف فهو متعلق باسم فاعل مقدر اي كاين وان جاء
بعد كيف قول مستغنى به نحو كيف تقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل
منها منصوبان تقول في الجواب متكئا على اخ اوه معتمدا وفي البدل كيف تقوم معتمدا اولا
وهذا البدل في الحقيقة من اسم الفاعل الذي سد مسده ويجوز ان يقدر كيف مثله هذا اصفة
مصدر الفعل الذي بعده فكان معنى كيف يقوم زيد تقوم قياما كائنا على اي حال ولا يعتبر الاستفهام
الذي في كيف تقدير شي فيبدل لان المعتبر المصدر اللفظي وهو حاصل فتقول في البدل اقياما بريعا
ام بطيئا في الجواب قياما سريعا وان جاء بعده ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه
خبر المبتدا تقول في جواب كيف زيد صحيح او سقيم وفي البدل اصحيح ام سقيم والجواب والبدل
لاسم الفاعل المتعلق به كيف في الحقيقة وان دخلت نواسخ المبتدا على غير المستقبل الذي بعد كيف
نحو كيف صحت وكيف تعلم زيدا فهو منصوب للوضع خبرا او مفعولا به والاستفهام بكيف
عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة لا يجوز ان يقول الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول
على عليه كما روي على كيف تبيع الاحمرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى
الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزا بكيف وكيفما قياسا
ولا يجوز البصريون الا شذوذا ولفظ نحو انها في الجزا مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة
يعني نحو قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع
الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال اوراعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسان من بعرانا اثرا

قال

قال الاندلسي ايان يقال هي لغة فيها او حذف الناظم ضرورة قوله ومذ ومنذ للزمان المصدر ومنذ بمعنى اول
المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او الجملة
فيقدر زمان مضاف وهو مبتدا وخبره ما بعده خلافا للزجاجي عند النحاة ان اصل مذ منذ فحذف
عذف النون استدلالا لان تصغير مذ وجمعه لو سمي به منيذ وامناذ وبنوا على هذا ان الاسمية
على مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف الا المضعف منه نحو رب
ورب وهذا كما قال بعضهم في اذان مقصور من اذ او منع منه صاحب المغني في الموضعين
وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما التحريك فلان النون بالضم للساكنين
الكثر منه بالكسر فلا بد له ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواء
كان بعده ساكن ام لا لغة غنوية فيجوز ان يكون اصله الضم مخفف فلما احتج الى التحريك
للساكنين رد الى الاصل كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم منذ ومذ لغة سليمية قال الاخفش منذ
لغة اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما
مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بهما في
الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفرا
منذ مركبة من من وذو وهي اللغة السليمية عنده فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة
خبر مبتدا محذوف اي من الذي هو يوم الجمعة اي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو
طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتدا الوقت الذي هو يومان
على حذف المضاف تبعا للموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا فضم
الذال للساكنين فالمرفوع فعل فاعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اي
مضى من الوقت يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته مذ يومان من اذ ابتدى
يومان اي اذا ابتدا اليومان اللذان فيهما هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء
يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهرة لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة على المذهبين
مركبة اذ يتعذر التاويلان المذكورة ان في الجارة بل يكون حرفا موافق للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض النحو هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند
هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من حذف المضاف اليه واما في حال جره فلتضمنهما معنى
الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان
متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى شهر اي من اول شهر قبل شهرنا
كما يجئ انه لا بد لمن ومنذ من معنى ابتدا الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا الى قولنا
اذا الحر ما بعدهما نبينهما مذهبان الجمهور على انهما حرف جر وبعض النحو على ما ذكرنا عنهم على
انهما اسمان واذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال
الاول للجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقديره الثاني للاخفش
الزجاج انهما خبر مبتدا بين مقدمان فان قدر مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين
كما يجئ في تفسير النص فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول بلا اول
وايضا كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة وليس الزمان المقدم مصحح لتنكير المبتدا
المؤخر كما مر في باب المبتدا من نحو يوم الجمعة قتال اذ الزمان انما يصح اذا انتصب على الظرفية
وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا في مثل ما رايته مذ يوم الجمعة اي مع النها تهما يوم الجمعة اي

انهما الرؤية وفيها رايته مذ يومان اى عقيبها وبعدها اى بعد الرؤية بيومان فلدوجد
مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفرا وبعض البصريين والكوفيين
كما تقدم ولا باس بان نرتكب مذهبا خامسا من هذه المذاهب وهما قال انما لو فيهما فنقول
انهم ارادوا ابتداغاية للزمان خاصة فاخذ والفظ من الذى هو مشهور فى ابتدا الغاية وركبوه
مع اذ الذى هو للزمان الماضى وانما حملنا على ارتكاب التركيب من الكلمتين وجود معنى الابتدا
والوقت الماضى فى جميع مواقع منذ كما تحق وهما معنى من واذ فغلبنا على الظن تركيبه منهما
مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو كلها ظنية فحذف لاجل التركيب همزة اذ فبقى منذ بنون
وذال ساكنين واذ حقه الاضافة الى الجمل والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال
لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها بالغايات المتمكنة فى الاصل كقبل وبعد لما صار
على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجملة الا ان وضعه
وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف
وذلك ان اكثر ما يضاف متمكنة على ثلاثة احرف او اكثر فبنى منذ كما هو اللغة السليمية ثم
استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم
تجوز تخفيفه بحذف النون ايضا ورجع الذال الى السكون الاصلى اذ الضمة انما كانت لضرورة
لصيرورتها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذى
قبل منذ نحو ما رايته من يوم الجمعة المقصود تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان يحصل
اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان المتكلم نحو مذ يومان ومذ الليلة على
ومذ سنتان ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم او بان يذكر اول الزمان المتصل اخره
بزمان المتكلم غير متعرض لذكر الاخر مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو
مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد بزيد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ
لا يشاركه فى هذا الاسم ما بعده من الايام ففى الاول يجب ان يكون اصل مذ من اول اذ فحذف
اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من واذ كما تقدم وذلك لان معنى مذ زيد قائم من اول وقت يوم
زيد واما الثانى فلا يحتاج فيه الى حذف المضاف اذ معنى مذ قام زيد من وقت قيام زيد
فنقول يضاف مذ الى جملتين اما اسميه الجزئين نحو منذ زيد قائم والمعنى فيها جميع المدة
ولا يعلمها بهذا الشرط مستعمل الاول المدة اوالى احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا
ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو اول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب
زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضيه
فهو اول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان والماضى فقط لان المختصة
به وهو مركب منه وقال الاخفش لا يجوز مذ يقوم زيد للزوم عدم جواز كون يقوم مقام
قائم وحذف زمان مضاف على ما مر فى تقدير مذهب جمهور البصريين والاصل الجواز لان يقوم
كما قلنا حال او حكاية حال والمضاف ليس بمحذوف على ما اخترنا وجاز ان يضاف منذ الى الجملة
المصدرية بحرف مصدرى فتقدير اذ بالتركيب عن صورتها التى كان معها واجب الاضافة
الى الجملة كما قلنا فى ريث وابن الزجاج تصدير الجملة التى وخلاها عن مصدر بعلم لم يكونا
يكونا صريحين فى الظرفية فيقول مذ ان الله خلقنى ويجوز ان يلفت منذ هذا مضافة
الى الجملة حذف احد جزئيها كما تحى بعد فى المصدر الصريح نحو منذ سنة لم يقول يجوز ان

يحذف احد جزئى الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقى مجموع زمان الفعل من اوله
الى اخره المتصل بزمان المتكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت فى
رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقى فى اول الزمان المتصل اخره بزمان المتكلم
كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو افرده منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قلم فيه زيد فهذا ان
الحدان يجوز ثبوت القراة فيهما ويجوز انتفاؤها فى جميع اجزائهما الا ان الحد يجوز دخوله فى
المحدود وخروجه منه وبعد الحدين يجب ثبوت القراة فيه بلا ريب ويجوز كون هذا الزمان
اى المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا ابدا المقصود مجرد الا
الزمان المخصوص كما يقول ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومذ يوم لقائك ومذ
عشر ذى الحجة فاما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذى الحجة وانت تقصد ان الرؤية
انقطعت فى اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثانى الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشر
فهو محال لانها اذا انقطعت فى الاول الى الان فكيف يبقى حين ينقطع فى الثانى والثالث بل
المقصود انها انقطعت قبل العشر فان قلنا ان الحديد خل فى المحدود فى نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة وان لم يعتد به فالمعنى انها انقطعت فى يوم من ايام العشر غير معين لان ايامها اذن
كساعات يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة اذا كان الباقى مصدرا
والا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو مذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام قائما او
ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين هاهنا وان لم يسد مسده شىء
لقيام قرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ كان يومان على حذف الفعل اى من ابتدا اول
وقت يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان كائنان على حذف خبر مبتدا
وجاز الابتدا بالنكرة لاختصاص يومين معنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما انتفى
عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم فى
جميع استعمالاته سوا كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى مذ
كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كاين اى من وقت كون يوم الجمعة وانما جعلت لكون يوم الجمعة
وقتا مجازا كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى منادى واما المصدر الدال على احدهما فنقول فى المعنى
الاول مذ يوم الجمعة اذا كان وقت الكلام قائما اى مذ يكون قومه او يومئذ نومه او نومه
كاين وفى المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ خروجه او خروجه كاين ويجوز ان يكون مذ انك قائم فى المعنى
المعنى الاول وان الله خلقنى فى الثانى من هذا ثم يقول انهم جوزوا اضافة منذ الى هذه الظروف
المذكورة وللمصادر نحو مذ حين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم منذكم سرت وكم
سؤال من الزمان اى من اول وقت يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن
اول وقت كم من الايام وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجملة
ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذ اضافته الى المفرد طارية كما انه ضمنه حيث مع
اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما
نرى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وذلك
الفرق جواز رؤيتنه فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى مر من
اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين
ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية

ثم قبل حتى حين وحتى مدة فعلى ما مر لابد لهذ في كل موضع دخله من معنى ابتدا الغاية ولا يكون بمعنى في وحدة كما يجئ وهذا الذى ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك يجوز ان يغتفر مع قصد جعلهما في جميع استعمالاتهما راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام منذ ومذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتدا ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفا الروية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته مذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته مذ يوم تعينت فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبتني مذ يومان فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد سوا كان مفردا او غير معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليهما مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيته مذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اى المقصود مع العدد والبا بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس وقال يجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفا الروية يومان واما اذا كان في اوله اعنى وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الروية يوما مجازا وكذا اذا كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع وبعض يوم الاخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الاخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانه يكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بيناه وهو ان مذ لابد فيه من معنى الابتدا في جميع مواضعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون من اليوم ولا هن يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العلم قال وهو على غير قياس قال ولابتدا من يوم انتفا بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لتقربها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والتصريح بما نع لان يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفا الروية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفا الروية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومذ بنا قبل وبعد ولذلك تبدا منذ وقيل بني مذ لكونه وضعه وضع

الحروف ثم حمل عليه منذ لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة ان لا تتقدم كالخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام على مذ الاسمية عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تغير الثانية كما يقول ما رايته ومذ ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها البتة لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كلما فسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اى ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر وان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم في قولك ما رايته مذ يومين ارنة جميع المدة ولا معنى قولك ما رايته من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما رايته من شهرنا ومذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا بتقريب والا فمذ يقتضي ابتدا الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام الكلام في تقدير المذاهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ والمرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف من وافق ما بعد مذ في كونه اول المدة او مجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى فمثال الموافقة والمجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا به المقصود تحديد الزمان المتعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته من يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين ويوم الجمعة الاول المدة والاخر مجموعها قال البعض بنا على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد او معناه من وقت قيام زيد او على تقدير فعل اخر اى وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدرا بعده قيل ورعاه خفت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له منذكم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك تبدا الكاف في كم للتشبيه دخلت على الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله

ومنها لدن ولدى وتقدمها لدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد

لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما يفارقها من فاذا اضيفت الى الفعل بمحضه للزمان لما يقدم ان الظروف المكانية لا يضاف الى الجملة الا حيث وذلك كقوله

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الفعل بحرف مصدرى لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال الا ان لدن ان عاد رهطي كانما برانو منكم طالب الضم ارشا

وفيها لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خفف بحذف ضمة كما في عضد فالتقى ساكنان واما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان يحرك للساكنين النون كسرا لان التقاء الساكنين تدبر البخريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في لم يلده فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جا لدن ولده

فكان لدن خفف تسفل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما حكي في التصريف ان سا الله معاني فالتقى الساكنان واما ان تحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي اللغة المشهورة ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اتم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة تميم قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاته ما وضعه وضع الحرف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ادى ان جواز وضع الاسماء وضع الحروف اعني على اقل من ثلاثة احرف من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام ستبيد لمثا بعضها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في شرح قوله الاعراب ما اختلف اخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحرف فالوجه اذن في بناء لدن انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك عني وربما فتحت عند اصمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن خلاف نون لدن فلا يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان غدوة جاز نصبها ايضا و قد يرفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وعيشة وكون دال لدن قبل النون الساكنة بفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونها فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة ~~بعد لدن~~ واللفظ كراقود خلا فتصير تشبيها بالتمييز في راقود خلا او بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم ندر امنصوبة هي او مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تقابل الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى يونس عند الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلب الف هذه الكلمات الثلاث ياء مع المضمر تشبيها بالف مرمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو تنقلب الياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم تقلب نحو عصاك وقفاك ياء لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء اخر بخلاف الالف على والى ولدى وقلب الالف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو وتشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه الا هذه الثلاث واما حتاه على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه قوله و قط للماضي المنفي و

سن قط

٢٠٥

عوض للمستقبل المنفي
معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنا عوض المستقبل عموما وهما مختصان بالنفي وعوض اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض يستعمل لمجدد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولا تبد عوض في خطباي واوصالي ونبالا فعد ذاك من ذي عوض كما يقال من ذي انف فيما يستقبل ولم يستعمل قط اي وابدا وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هدا رايت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبني للمضي ومع الاثبات ايضا قال ولولا وفاعي عن عفاق والشهدي هوت بعفاق عوض عنقا مغرب وهو منفي في معنى لكونه جواب لولا بناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الارض الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجيء والاولى ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس كذا الشيوع نحو قولهم طال الابد وبنا قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة كمنذ وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وقد جاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما تستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية من عند اهل الحجاز امس وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان لكل يوم متقدم على يوم انت فيه امسا فهو كان في الاصل نكرة لكن لما اريد امس يوم التكلم دخلته لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة كما ذكرنا في غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام اذ التعريف الذي هو معنى اللام المقدر ليس بظاهر فيها من دون قرينة كظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يتبين تعريفها كما تبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه يخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصرفة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا اذا قصدت به غد يومك كما بني امس تفضيلا للداخل في الوجود في باب التعيين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا في حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم س اعرابه غير منصرف في حال الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال س وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه لما بعد من يرفع ويخفض فلما تركوا صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعدها من يجر فكان متبعا بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال س ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سمي به وذلك ان كل مؤنث مبني تسمي به شخصا فالواجب فيه الاعراب

مع الصرف كما في باب الاعلام وان سميته به على التقدير تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه
لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فبهما ايضا واذا صرفته في الحالين
وجب الصرف في الرفع ايضا اذ لم يبق في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع
ووجد منع الصرف في امس اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منعه
صرفه رفعا وبناؤه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو قطام وترك صرف نحو حذام وقطام مع
ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا المثال مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه
علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا باعتبار الاعراب اولا
اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في
حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير
المنصرف فارادوا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستوا فلو جعلا مستويين في
الضم لم يبن اعرابها رفعا اذا كانت تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح
لم يبن بناؤها اذا كانت تصير كغير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما تبنى عليه الكلمة
بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل
الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال
ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا امسا وقد قال بعضهم ان بعضهم يفتحون
امس بعد مذ فتقييد هذا القول بقوله بعد مذ تحقيق بطلت بان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي
جاء زكان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا ولكل امس يصير او ثنى امسان او اضيف نحو مضى
امسنا او دخلته اللام نحو ذهب الامس اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بني
الموازن للام ولعل ذلك التقدير زيادة واللام الاصلية قال س ولا يصغر امس كما لا يصغر
عند وان بني اوجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لبادر الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من
بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد واحدا فتظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من
هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي مغترا بقوله لقد رايت عجبا
مذ امسا ومنها الان قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذ
هبه في بناء امس وفيه نظر اذا جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال
السيرافي لشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبنا بها في الاستعمال عليه وهو التعريف
باللام وسائر الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها
والان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصلها الفعل من آن يان ادخل عليه اللام بمعنى
الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم هو عن قيل و
وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان
قيله وقال محكيان والمعنى هي عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان
ليس بمحكي وكذا مذهبه في امس انه امر من امسى يمسي وقد بقيا الى الان الا بين وهو من باب
تحقيق الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذا اسم عند ابي علي ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل
كلما وكلام س يحتمله وانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فتشبيهها بلو ونحو حرف

في الماضي

فقال ابن خروف وحمل كلام س على انه شرط كلولا لان لو لا تنتفا الاول لانتفا الثاني واما لثبوت
الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجزلما اسم دخل التحية والجواد على التاكيد والتشبيه
فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع كلمة الشرط مع جملتها للغرض الذي
ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مع اذا المفاجاة
وقال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفا وربما كان مضيا مقرونا
بالفا وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور
وحكمه حكم الظرف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبني لاه وابوك
كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم
قلبت اللام الى موضع العين وسكن الها لو فوعد مرفح الالف الساكن ورجعت الالف الى
اصلها من اليا على ما هو احد مذهبي س وهو انه من لاه يليه اذا استتر ففتح لخفة الفتحة
على اليا دون الكسرة والضمة وقد يحذف اليا فيقال له ابوك وانما قلب الالف الكسر
لم تبن في لاه لان ما بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحروف بالبناء على حركة تغير
ما تشعر بالاعرابية ولو قال لو لاه بلي قلبه لالتبس بالاعرابية في نحو الله لا افعلن بالنصب
واما مع ظرف فهو بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم النصب وظاهر الكلام س
انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي شيء نصبتها يعني لم لم تبن على السكون هذا
لفظه ثم قال انها مبنية قال لانه وضعها وضع الحروف او لشبهها للحرف بقلة التصرف
فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا ولجر
نحو خرجت من معه اي من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحرف
لان الحرف المحذوف اللام كما يجي مع انه قد يتقدم ان وضع الاسم وضع الحرف مسبوق
بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتسكين
عينها لغة ربيعة فيقولون مع زيد فان لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم
قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع
الحرف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان وضعه ايضا كذا وكان كذلك موجبا للبناء لبني مع دون
الاسكان ايضا ثم يقول يلزم اضافته اذا ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان
ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان
وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اولا والالف في معا عند الخليل
بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس والاخفش مثل الف فتى بدل من ال
اللام استنكار الاعراب الموضوع على حرفين في عندهما عكس اخوك يرد له ما في غير الاضافة وحذف
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء
بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف
باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احترازا عن النكرات ولا
يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام
اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين قصده المستعمل و
المعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا

كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا
كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي
ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث عدم الاستقلال وكونه جزء الكلمة كانه موضوع مع ما
دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما
وضعا لشيء معين والمضمر في نحو ربه ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر فلا يعترض
على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل حكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته
لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت
الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود
اليه بحكم اولا والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل
فيه جميع المعارف الضمائر وان عادت الى النكرة والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود
نكرة اذا كانت النكرة المعود اليها او المعهودة مخصوصة قبل حكم لانه اشير بهما الى خارج
مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه و
واظني كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ولعوزيه رجلا وبئس رجلا ونعم ر
رجلا وبابها فقصد ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان
الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مخصوصة بحسب الوضع ويخرج منه المنكرات بصفة
ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما مخصوص بحسب
الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك
لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي
اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف و
ويختص اسم الاشارة كون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج
لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن
ثم لا يحسن ان تخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته كذلك اللسان فعلى هذا كل
لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل الى خارج
لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتنبه بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب
الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب منه ما
هية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام
فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما يجيء في الاعلام مع
فنقول ولان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكين والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء
شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الج
الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اي تلك العلامة هي التنوين
ينظر الى ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل
كالقرينة في قولك اشتريت اللحم فان الشراء قرينة ان المشترى بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في
قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق
الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين او العلماء او

بخذ

مجردا عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا انتفت
كون اللفظ والاعلى ماهية خارجية واما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة
بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن حضورها في الذهن خالية عن البعضية والكلية فاذا لم
يكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله علم الماء طاهر اي
كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة ولهذا
جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار والدرهم البيض على ما حكى
الاخفش فقوله علم لا يحرم الاملاحة ولا الاملاحتان فالمفرد مثلا هذا الذي يفيده الاسم ان
كان منكرا نحو لا يحرم املاحة يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد
بقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي كل واحد منهما وقوله تعالى والعصر ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا اي الا كل واحد منهم وقوله ولا يحرم زان ينال الرجل برفع هذا الحجر
الا الزيدين معا والا ثلاثتهم معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا الاستثناء
من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اي الاثنين منهم ولا
يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء
الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا الزيدان وذلك لان الجمع المحلى
باللام في مثله يستعمل بمعنى المفرد المذكور مضافا اليه كل فمعنى لقيت العلماء اي كل عالم
وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب تقول لا يحرم الاملاحة اي كل واحد من
هذا الجنس وكذا الاملاحتان اي كل اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى الا الواحد ولا من
المثنى الا المثنى واما الجمع نحو لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة مفرد منكر في غير الموجب
في استعمالهم اي ما لقيت احدا من العلماء فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما
لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اي شيء
من الابصار لا جميع الابصار كما توهم بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد
والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا
او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا مثلها فتقول ما
لقيت رجلا الا الزيدين اي الا كل واحد منهم ولا يجوز لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين
معا وتقول ما لقيت اخوين منتصفين الا الزيدين والا بني فلان اي الا اثنين منهم
ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على
الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال فان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد
به الاستغراق بان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يجيء في بابه وان لم يكن
فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق اذن
بين المعرف والمنكر معنى فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامة
نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال والفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي
فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشتريت تمرا او لقيت رجالا اي شيئا من
التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردا عن البعضية
لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت
هذا الجنس فهو لعام مخصوص بالقرينة والمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى

وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا الجنس بالنكرة قال
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وكذا مررت بالرجل مثلك وما
يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا الكلام يحل اللام لا معنى للتعريف
فيها الا التي للعهد الخارجي قوله وهي المضمرات وقد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء
اسماء الاشارات والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف
لان اسماء الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه منهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشيا يحتمل ان
يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا
للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم غالبا فلا يكون مبهما عند المخاطب
عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف
التعريف هي اللام والدليل على ان اللام معرفة وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل
الهمزة التي للوصل الكسر لكثرة استعمالها مع لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط
تخطي العامل الضعيف اياها نحو مررت بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها
كجزء منها ولو كانت على حرفين لم يتخطها عامل ضعيف واما نحو ان لا تفعل وانما تخطاها ان
هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو هذا و
وفيما وحمد فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فكأنه
الفصل به كلا فصل ولا امتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز
توالهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وبنيت
ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا ليدل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين
فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله قال الخليل الر كالهما الا التنوين نحو هل وقد استدلا
بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت
ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف
على قد في حتى قولك ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك في قوله
يا خليلي اربعا فاستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع
في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة و
وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا تشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير وبني من طي ابد
بدل الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم والد من البر امصيام
في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره متقدما كما في قوله
تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او يعلم المخاطب به قبل الذكر بلا
جرى ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير
امير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله اما ودما قالوا انت تخالها على قنة العزى وبالنسر
وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجما الغفير وفي التمييز نحو الاحد العشر الدرهم على قبح كما يأتي
في باب العدد وقد يراد فيلزم كما في الذي ومنصر فانه ويكون اللام عند الكوفيين عوضا عن
الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير
ولكل موضع يشترط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر او الوصف المشتق ونحو
في غيره نحو قوله لحاني لحاف الضيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتنعظيم

كما والله

كما في الله والاعلام واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها
الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحوه
ضرب الرجل وتعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما نذكره في الاعلام قوله
والذي نحو يا رجل ومن لم نذكره من النحويين في من المعارف فلانه فرع من المضمرات
لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى احدها معنى
احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة
في الابهام كغير ومثل قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد
قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف فلان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها
الواضع فتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين
ولا نظر له الى تناوله معينا اخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق بمتناول
متناول وكذا كل ابتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان يتناول كالاعلام المشتركة
فانما يتناوله بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما سمي شخص بزيد ثم
سمي به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين لكن يتناوله للمعين الثاني نا
بالوضع بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما يتبين وانما ذكر قوله س
بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا
الحد على ما ذكره المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية
وكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها او
وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع
بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة الكلي على نحو شيا انه الخارجية
نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد موضوع حقيقة لكل فرد من الافراد الجنس خارجا
على وجه التشريك واسامة موضوعه للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس
بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف لكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذ
هبه اذ ليس موضوعا له وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتهما كالمترادفين
قال الا انه ليس فلا تقول لـ اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة
الذهنية في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محضورا لا وصاف المعرفة وكذا م
ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى
الاستغراق كما ليس فيها التعيين فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني والحامل لهم
لهم على هذا التطبيق في عين الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا
الحصين وام عامر واو بنالها حكم الاعلام لفظا في منع الصرف لاسامة وتذكر او حال اللام
على نحو ابو بس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي وتحي عنها
الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المتنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع و
فانه ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وافول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى
وتثنية لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لها تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية
كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش
واحناش الارض والمعاني فوضعوا البعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث للاسد ولبعضها

المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشير اللهم الى الحقيقة الذهنية صح

ولبعضها اسمًا بلا كنية كفثة للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا
اسم جنس له نحو ابن معرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لمحوا معنى يناسب المسمى
به كحظاجر لعظم البطن وبن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية
شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية رويه وللعدم كيسان وقالوا في الاوقات غدوة
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثرها يستعمل مضافا فلا يكون
علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر نحو قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي
والجمد وقد جاء باللام نحو قوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة
الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة
على اغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو
علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس افعل تفضيل ولا افعل فعلى ما حكى ابو
ابو زيد من قولهم اولاة الان واولاها الان اذا اوعد واها فدخول تاء التانيث يدل على انه ليس
افعل تفضيل بل هو مثل ارملة واضحاة واولاة ايضا علم فلذلم ينصرف وهو من وليه الشر اى
قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بل مبتدا اولاة في تانيثه بالرفع والان خبر اولاة اى الشر القريب
الان واما هاء الان فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي واعلم ان العلمية وان كانت
لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوهما كالاسد
والثعلب اذا كان اللام فيهما تعريفا لفظيا وكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الا
الاستغراق الا مع القرينة المخصصة وكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى
كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة
قال ولانت اجرى من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح الاستثناء منه كما صح
في قوله ان الانسان لفي خسر تقول اسامة يفترس الانسان الا الراجل منها والقرينة المخصصة
نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام
مفردا مجردا عن علامة الوحدة نحو الضرب والنحو والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى
النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها
عن موزونها مجرى الاعلام قالوا افعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف موضوعه ما
بالموقفة ويصيرها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف عنها ما جاء مع العلمية
فيه سبب اخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل المعتبر او الالف والنون
المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة واذا نكرت هذه كلها بدخول رب
او كل من الاستغراق فيها او غيرها من العلامات التي للتنكير انصرفت نحو قولك كل فعلاء
حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان
صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى
فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم يصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره
بدخول كل فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه
فعلانة فعل غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير
من جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بل يدل بصرف
تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول اخر فان افعل

مثلا

مثلا وضع لغة للزائد الفعل على اخر فهو من الفعل كاكبر من الكبير عبر به عن كل لفظ اوله
همزة مزيدة ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضها مرتجل كالاعلام
كقولك فعللة التي هو مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى له لغة وقوى هذا الوجه
المجوز لالحاقها بالاعلام انهم لما رأوها اذا عبرت بها عن موزونها لا يقع على فرد شاع
منها كما يقع النكرات فعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه
الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزونها مع اعتبار معنى الموزونات
كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة الغالبة على المعنى
المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معين لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية
ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزونها دالة على المعنى
الجنسي فكان لفظ الكناية منقولا من جنس الى جنس اخر ومرتجلا للجنس فلم يصلح ان
يجعل علما نحو الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم
قال الخليل لما سأل سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان منه لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد
قلت لا ينصرف قال لان افعل ها هنا ليس بوصف وانما زعمت انما كان على هذا المثال
وكان وصفا لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول
لفظة كل المختص بالنكرات عليه فمعنى افعل ها هنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا
علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فا
الاولى والاكثر انه لا يجرى مجرى الاعلام فيصرف افعل اذا كان الاول اعني الذي
عبر به عن لفظ موزونه انما اجرى مجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولا الى مدلول اخر اعني
الموزون او مرتجلا له وافعل في قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون
بل عن الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان
يقول وزن فعلة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين
ليقابل موزونه المجرد من التنوين ولم يحذف منه الصرف والزمخشري جعل هذا
القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف انما
ذهب اليه لانه يجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام
كما كان في هذا الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ها هنا مجرى
الجنس اعني الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه وهذا القياس فيه نظر لان مثل هذا
الوزن لم يكن معه الموزون بمعنى الموزون وانما كان معه الموزون بمعنى الوزن
اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فلم يبق الحال كاسامة حال اعني
كونه جنسا وكونه فردا من الافراد وانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تنوين اسامة لكونه
علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة لواحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية
كما بينا بل تنوقد لفظي سواء كان جنسا او فردا شائعا وليس قياسا فيقاس عليه وا
والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا كما
كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا به ومع اجرائه مجرى الاعلام
ينون نحو مفاعلة في نحو قوله ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة
وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار

معناه كلمة عدتها في التصرف وتركه حكم الموزون قال ابو طيب كان فعله لم تملا مواكبها
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لانه موزونه نحو له ويقال مررت برجل
افعداء الحمق وقال المازني ليس فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى
لفظ الكناية لا الى الموزون المكني عنه نحو فعلى وفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف
ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلة اى حمرة ومذهب س هو الحق اذ معناه
هو الموزون والكناية عن العلم علم بدليل عدم ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنع
صرف فلانة كما يجي واما ان اردت بالاوزان الفعل فحكمها حكم موزونها فيها حركة وسكونا
وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب
بصارب على وزن فاعل بفاعل اشعارا لكونه مرادا به الفعل الذي لاحظ له في الصرف
ولا في تركه او مرادا به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالموقفة نحو وذلك افعل
الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فحمل الكلام على ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات
اولا والاوزان كان وزنه فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان
كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم الا اذا كان
كناية من العلم نحو قوله كان فعله لم تملا مواكبها البيت وفي حرتبه بحا موزونه في ال
الصرف وعدمه خلاف بين س والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد
مجرد لفظ الموزون فالكل اعلام لا ينصرف اذا انضم الى العلمية سبب اخر وان تكونت
فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل قصد مجرد الاوزان
فهي اعلام وفاقا للزمخشري ووقع في بعض نسخ المفصل وكذا في سر الصناعة لابن جني
ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف
اذا انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وثمانية ضعف خمسة
قال المصنف الظاهر انه كان ابن جني استغظه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدا فلو
لا انه معرفة لكنت مبتديا بالنكرة من غير شرط وايضا المراد بكل ستة فلولا انه على
لكنت مستعملا مفردة نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي
الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح ولستعمالها كذلك نحو رجل خير
من امراة لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم
غير مختص بواحد من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقولك علمت نفس ما احضرت واعلم انه اذا
قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي
علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من
مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم
الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة في العلم
الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين
اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام لتعريف العهد وقد
يتوهم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبله وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر
لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو

المشهور

المشهور المعلوم للسامع المعين لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله وكذا البيت في بيت الله
لانه غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو بني العباس لان التعريف الحاصل
بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشار الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء
فلا يقال اعلام زيد الا لا ليق علما انه بهذا الاسم بكونه اعظمهم واخصهم به وبالجملة لاشهرهم
بالعلامية حتى كان غيره ليس علما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام الغالبين في
العلمية يجب كونهما اشهر فيما علينا عليه فيه من سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية
فاذا صارا علميين لزم الاضافة في المضاف فلا يجوز تجريده عن المضاف اليه واما ذو اللام
فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده كما قيل في النابغة نابغة وذلك قليل قال
س يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد و
قال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب
بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم تحقيقا نحو رب زيد لقيته وقولك لكل
فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات اذا كانت مفردة او تقديرا وذلك اذا تؤول العلم
لواحد من الجماعة المسماة به وذلك قليل فيجوز دخول اللام في هذا المثال كقوله
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله والاضافة نحو قوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وهي اكثر من اللام وقد يضاف
العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة وحضر الحمر او ان
لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف
انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا لاسماء معدودة نحو
ابانين وعمايتين وعرفات كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على
قول المصنف جبر ذلك التعريف الفائت باحضر ادانى التعريف وهو اللام فلا يكون مثنى العلم
وجمعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او
كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى
والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس
ولم يجر العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية وجمعه الاسامتان والاسامات فان قيل
فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما
ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه
مثلا جاني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى التنكير الذي هو قليل مخالف
للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجبر والتعريف الزائل
بالزام اللام لزوم التعريف العلمي له فكان توفية امرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع و
حفظ العلم عن التنكير بتعريف اخر وان كان التعريفان يتغايران لكنه غاية المجهود
وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسم لازم تصاحبها
كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الرياح لكثرة الماء فيه وللاخر ابان المعطشة
لقلة الماء فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان لكل واحد منهما عماية وكذلك جاديان
وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لما لم ينفرد عن الاخر جاز ان
يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما سمي مثلا شخصا بريدان بخلاف شخصين مسمى كل

واحد منهما لزيد فان الاغلب فيهما لما كان هولا يقال لم يكونا كشخص سمي بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كاذرعات وعمايتين فان لكل واحد منهما كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فلعل من هذه اذ لا يقال لبعضها اذرعة بل هو كشابه موضوعا لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كساير الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان اخاذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن الكنى فقيل ابو فلان وام فلان واذا كني فلا وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان لقصد الفرق ولان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسي لان الانس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي

سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة رفعوا معاوز فقده بفلان ونقول معذين اوس المدى

اخذت نعين المارحتى نهكته وبالذين حتى ما كاد لوان وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى وزيد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن وهي مفتوحة العين وهنت بسكونها عن اسماء الاجناس غير العلم فلهذا انصرف هنة وتدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فالتاء بنت مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين لتؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد كني بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى هن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسين وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه والظاهر انه كنى عن الحسن اي على اليم ولم يهن حوشيا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه يقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنة ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة يقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء يزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل للسكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية

وقال يا رب يا رباه اياك اسل عفراه يا رباه من قبل الاجل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا انها لام الكلمة التي هي واو في نحو هنوات ابدلت هاء كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الواو ابدلها في كساء كما قالوا في اياك هياك ومجيء الكسر في الهاء يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء في حال النداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه كما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه او يا هنانيه كما ذكرنا في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتانيه ويا هناتاه او ويكنى بهنت عن جامعت ونحوه من الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه

واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل وقد يكون صفة كحاتم وصونا كبيه واما عن فعل اما ماض كشمر وكعب واما المضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة يقول الشاعر بوحش اصمت اي الوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل

مويد اصمت

تعاينها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر اي فعله على رجله كانه تذكر انه ينبغي ان يفعل وهو قائم على رجله فلم يتأن فيه ولم يقعد متدبرا فيه بل فعله على حالته تلك قائما فالمرتجل نحو خنبق وقعسس وقال بعضهم هما منقولان لان الخنبق الجراد والقفعس البلادة وما كان مشتقا من شيء لكن غير للعلمية بزيادة حرف كمعطفان من عطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير بنيته كان او فهو ايضا مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى مسمى اخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك المدغم نحو محبب لرجل والقياس محب وليس من تركيب محب كوزن لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من نظب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمغزى ومرمى لا معدي واما بتصحيح ما يعل لمكوزة لرجل ومزيد وليسا بفعولة وفعيل من مكن ومرد لعدم استعمالهما واما مزيد فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي والحواليا من تركيبها بد من حوى اي جمع لجمعه لها في صفة وعند غيره اصله حية حويه فقلبت العين الى موضع اللام لقولهم الحاوي والحوايا فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو اولقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعائذ الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظعم الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في العديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة واما كنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية يعظم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين عليه السلم وقد يكنى في الصغر تفاولا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم يؤتى بالاسم اولا ثم باللقب لان اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى اللقب ولو اتي به اولا لاغنى عن الاسم الاول ثم يجتمعان ثم اللقب للاسم عطف بيان لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم بكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين

جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البعض وجوب الاضافة
عند افرادهما وقد جاز الفرا والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى فروى الزافين فقد وجه
عيان بالاتباع لرجل ضخم العينين وبن قيس الرقيات بتنوين قيس واخ الرقيات عليه و
والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات الى النسب والاضافة كسعيد كرز او على
ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه نسوة اسم كل منهن رقية وقيل نسب نساء كذلك قال
قد لابن قيس اخ الرقيات ما احسن العرف بالمصيبات وقال الشاعر في الاخ ومن طلب الاوتار
ما جز انفه قصير ورام الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف
و قد ينقل العلم عن المركب كما سبق في المركب شرحه ثم ينقل اذا اردت التسمية بشيء من الفاظ بلبس
فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان او ضاربون او جاريا مجراهما كاثنان و
وعشرون اعرب اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب
بشرطان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان زيادة نحو قرعبلانة غاية المزيد فلا يجعل الا
النون في مستعنان ومستعنون معتقب الاعراب فاذا اعربت النون الذي المثنى لا لعله
دون اليا لانها اخف منها لانه ليس في المفردات ما اخره ياء ونون زائدتان وقبل اليا فتحة
قال الايادي يا رب الحي بالسعان امل عليها بالبلا الملوان والذم لجمع اليا دون الواو لكونها
اخف منهما وقد جا البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخل البحرين
قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسب الى البحران الذي هو القياس اكثر
فبحراني وجا في الجمع الواو قليلا مع اليا قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين
ويبرون كان منذ زنبون موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل
نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له
وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا
اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سر بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء
المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي ينبغي ان لا يكون
اللام للتعريف بل تمام الاسم الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فلبس النون معتقب
الاعراب لانفتاحه فكان القياس اذا عربي باليا فو جعل الواو مكان اليا اشكال وطولون
وجولون اعجميان واما سميت مذكرا بالمجموع بالالف والتا فمذهب البصريين كما كان قبل التسمية
مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب اعراب الاول فلا تدخل
التنوين فيروى تنورها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعرب اعراب ما لا ينصرف وينفتح
في حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى
هذا مشروحا في اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلها اسم ذلك اللفظ سواء كانت
في الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا او ضرب
فعل ماض وليت حرف التمني وقد يحكى معربا نحو قولك ليت ينصر ونزفع قال
ليت شعري وابن مني ليت ان لوا وان ليت عنا فان اولته اللفظ فهو منصرف مطلقا
وان اولته بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكنا اوسط فهو كهند في الصرف وترك الصرف وان
كان على اكثر من ثلاثة فهو غير منصرف مطلقا فان كانت الكلمة وجعلها علما للفظ وقصدت
الاعراب ضعفت الثاني سواء كان حرفا صحيحا نحو منذ وكم او حرف علة بخلاف ما اذا جعلت

الثانى

البنائيه علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل يقول جاني كم ورايت
منا ومررت بمن مخففة سوى مخطر المصنف واما وقف العلمية فتضعفها سوا جعلت
الكلمة علما للفظ او لغير للفظ لاشتراك الية على ما ذكره وانما ضعفت الحرف الصحيح
اذا لم ينقل اللفظ في معنى اخر ولم يضعفه اذا نقلته وقلت اكثرت من الكم ومن ال
الهل لان المنقول الى معنى اخر لا يغير لفظه ما امكن لئلا يكون ذلك تغيرا في اللفظ
والمعنى معا فيقال جائي كم بالتخفيف كما يقال هذه يد بل يجعل من باب ما حذف لامه النى
هي حرف العلة فتصغر على كمي كيدية واما لم تنقل الى معنى اخر فلا باس بتغيير لفظه بلا
ضرورة فتضعف ثاني حرفيه ليكون على اقل اوزان الفعل المعربات وهو الثلاثي ه
فان قصدت اللفظ واثنيه حرف علة كلو وفي ولا وهي وهو زدت عليها حرفا من
جنسها فتقلب الالف همزة للساكنين فتقول هذه لو وفي ولاء لانك اعربت بلا زيادة
شيء لسقط حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو ولثا
ها بالكلمة ومنعنا ها الصرف الى هنا فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة
كيد فلذا يصغره على كمي كيدية وانما جعلناها من باب المحذوف اللام لان للمعرب لا يوضع
على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلناه
من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها
جعلها من باب يد اي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولي وبنوازع الاول اكثرت من الكم
ومن الحصل مشدد بين وذلك لانه لم ينقل بالكلمة وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس له
بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول بالكلية اي المجعول
علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى وان كان
ثاني الثلاثي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سوا جعلته على اللفظ او لغيره نحو
لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لو وفي ولاء زدت على الف لا الفا اخر وجعلته همزة نسبها
بردا وكسا وانما وجب التضعيف لانه لو اعربت بلا زيادة ولا سقطت حرف العلة
لتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو ولثا ها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب
ايضا الزيادة لانا لا نامن من التنكير فيجي التنوين عنده ولاجل الخوف من بقا المعرب
على حرف اذا اردت اعراب اسما حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو يا تا ثا را وان لم يكن ه
المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها
وصفها بالنكرات نحو هذه ياء حسنة ودخول اللام عليها كالبا والتا واما زاي فهو على ثلاثة
احرف اخرها اليا كالواو اعربته اولم تعرب وفي لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها
قلت كتبت زايا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسما حروف المعجم مع التركيب فلا يقول كتبت يا
باحسنة كما جاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمي بها لان لها حالة استعمال في الكلام المركب مع
البنا فجاز حكاية تلك الحال بخلاف اسما حروف المعجم فانها لم تقع مع البنا في الكلام المركب
الا في فواتح السور والدليل على ان المد في نحو قولك هذه ياء مزيد عليه ولم يكن في اصل
الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلاثة كزيد وعمرو يكون في
حال الافراد ايضا كذلك وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة همزة بكل حال
نحو لوء وفيء ولاء ورجلا باحاد وهواز وخطيبا مشددة عرباة فهي منصرفة وجعل ضعضض

وكلمون وقرشيات اعجميات فلا ينصرفن للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربيه لان
اباجاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اى مات وحطى
من حط يحط وقال المبرد تجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها اعجميه
لانها كانت تقع عليها تعليم الخط بالسرياني وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات وان
جعلت الكلمة المبنية اسما لمسمى اخر غير اللفظ فالواجب فيه الاعراب ولا يجوز الحكاية وذلك
لانك لم تزاع اصل معناها الذى كانت بسببه مبنية بل اخرجته عنها بالكلية بخلاف ما اذا جعل
جعلتها اسما للكلمة نحو قولك ان نصب وتزفع فان معناه ان التى معناه التحقيق ننصب
ونرفع فلك اذن نظر الى اصل معناها وحكمها مسمى بها شخص سواكانت على حرفين
او اكثر جعلها مسمى بها اللفظ سوا الا انك لا تضعف الحرف الثانى الصحيح نحو جاني منه
كما ذكرنا واما فو اذا سمي به شخص فقال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما
افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذ
هب س في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كنفتى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء
على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذوا فعلا بسكون العين على ما مر من مذهبهما
في باب الاضافة والزجاج يجيز ان يقال في فو اذا سمي به فوه ردا الى الاصل ولا يجوز سوا لا
تشديد حرف العلة كما في هو لان رد الاصل اولى من اختلاق الاجنبي وان سميت مذ
شابهت كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذى مر في باب غير المنصرف وان سميت
مونثا هى فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان
يكون جز كلمة اولا والثانى اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وبالاضافة
على قول ولا وان كان متحركا كملته ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من غيره
لمناسبة حركته وانما جعل ثلاثية لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بناء الجر
وايضا لو زدت حرفا واحدا لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف وتقول في المسمى
بلام الابتدا لا وان كان ساكنا كلام التعريف على مذهب س وبالاضافة على قول بعضهم
فحكمه عند س والزجاج حكم جز الكلمة كما يجي وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم بضعف
مجانس الكسر اى اليا فتقول لى وذلك لانه لا بد اذا اردنا زيادة حرفين من تحريك هذا الساكن
اذا حرك حرك بالكسر واما الاخر فيفتح لثقل الكسر عليه ولا بد يفتح عند الاضطرار نحو غلامى
ثم بضعف مجانس الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جز كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا
فالمتحرك عند س من تلك الكلمة يكمل بشى من تلك الكلمة والمبرد يكمل باعادة جميع
ايضا بتضعيف مجانس الحركة كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشى من تلك الكلمة
فالمبرد يكمل باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى باحد حروفه وقال غيره لا يتجاوز
قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فالكمل بالعين نحو رج في المسمى ارجل وان كان عينا
كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان بلام لان الكلمة المحذوفة اللام
اكثر من المحذوفة الفا او العين وان كان الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازنى يكمل بالعين
لانه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاوه نحو عده والاخفش يكمل
بالفا نحو رل فيكون ما حذف عينه نحو سه وهذا اولى لان المحذوف الفا لا بدله من بدل
كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعنى

يرد الكلمة الى اصلها وس يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع او اس فقد جاى فى الابتداء
واذا وصلته بكلام اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال غد الى بعض الاسماء
على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة
غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب
على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل المتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما
زاد س بقطعها هربا مما الزم س ولان همزة الوصل في الاسما المتصرفة قليلة وانما يكون
في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه
همزة الوصل قطعتها كقولك يا وجل اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل
كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء
التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفا واللام اما
بالعين عند المازنى واما بالفا عند الاخفش وان كان ذلك الساكن مما قبله همزة
وصل وان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا فان كان
في الاسم كنون انطلاق وقفا كمل بالحرف الذى بعدها فيقول انط ولا يكون ذلك الساكن
فالتعذر الابتدا بالساكن فان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو
اردد وتردد واغمض قلت ارد وتردد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسم
نحو قردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال
في الاسم وهو الجزم والوقف الجارى مجراه ولهذا تبقى الفك اذا سميت بالبب عن قولك
لباب الشى ولهذا ترد اللام اذا انسمى بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز
ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع فيقول جاني يغز
ويرم ويخشى واغز وارم واخشى ويخاف ويقول وقول وبيع وجاء كما في غير المنصرف
ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في باب غير المنصرف
واما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانه لم يحذف لموجب الجزم والوقف وترد اللام
مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها في العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما
سمي به نحو ره وقه وبرضه وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التى هى عينه
اذ لو لم ترد ها الاحتجت الى زيادة الف اجنبى كما في لا فترد الاصل اولى فيقول جاني راى و
والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ارا اى غير منصرف لان ارا نصب ساكنه
بانقلاب حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفا في قد
فيقول جاني وفى اذ لولا الرد لوجب تصغير اليا كما في وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولانها مفتوحة
في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التا هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة
الى قسم الاسما ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع
والتثنية كالتا في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من التنوين الذى كان المسمى
يستحقه ضرب لو سمي به فيقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع
وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجمع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر في
المركبات ولو سميت باولى وذوى فلا بد من رد النون التى اسقطت للاضافة ولو سميت بيضربن

على لغة ويعصرن السليط فاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم ينصرفه للتعريف والوزن
ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كمضد اذا سمي به مذكر فاما التاء فبدل من اللام
وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء بنت ابدلت من اللام
فهو مثل بنه علم مذكر واما هندت ساكنت النون فاذا سمي به رد الى هنه لان لدمرا وقاجازيا
على القياس بخلاف بنت اخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيها وينزع من الاسم الذي تلزمه
كالآن والافضل وكذا التي والذي وفروعهما لان الاصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا
سميت السور باسما حروف المعجم التي في اوايلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم
اللفظ مفردة كانت او مركبة كقراءت واف ونون وسين والم وتحوزان لا تحكيها فتمنعها اد
اذن الصرف اذا كانت مفردة ومركبة من اسمين ليس وحم او من ثلاثة اثنان منها لتوين المزد
كطسم لان طاسين بوزن قابيل فلما انه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية
لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار ابه حكاية نحو ق ن ه
ونحو يس وحم ونحو طسم مع جعلها اسما للسور وفيه نظر وكذا انا بينا ان المبني اذا سمي به بغير
ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار اله وهو ان هذه الاسما المعدودة معربة لكونها
لم تعرب لعدم المقتضى للاعراب فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للاعراب اذا سميت بها السور
وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كان مركبا مع صاد
والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسان او غيره فالاعراب واجب لم يمنع الصرف اذا انضم
الى العلمية سبب اخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب كحم والف دال قوله **واعرفها**
المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم ه
قوله النكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هي ما لم يشتر به الى خارج اشارة وضعية
والاحترازات يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي او
الاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سوا كان مفردا او مثنى او مجموعا على ما ذكرنا في حد المعرفة و
ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاني
رجلان هما اخواك وهل جاءك رجلان هما اخواك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق
لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا للاستغراق محتمل السواه واما اذا دخل تلك النكرة
من فهي للاستغراق نحو ما جاني من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن
هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة ولكنها مفيدة النص الاستغراق كان اصلها من الا
الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلا
الذي لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاني من الجنس من واحدهم ما لا يتناهى فلذا يقول
اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والا
والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجاز اكثر ان كانت
مبتداه نحو تمرة خير من زنبور ورجل خير من امراة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس
ما قدمت والدليل على انها في الموجب مجاز في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار
الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يسبق الى الفهم مع تلك اللام بلا قرينة الخصوص
وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى
قراين الحقيقة قوله **اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا** مقصودة تحديد الفاظ العدد

لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السوال بكم وهي
العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام
عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفة المعين الذي يسال عنه بكيف فكانه قال اسم
العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج عنه المثنيات
والالوف لانهما ليسا لعدد معين وقوله احاد جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد ونحو واحد
واثنان من لفظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشيا لانه يقال كم درهما فليس
هاهنا احاد اشيا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لرجل و
ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كان مع ذلك وضعا لماهية الشيء ايضا
ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد
واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك او يقول
ما وضع للكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسما العدد وعند
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنهم من منع ان يكون
الاثنان من العدد قالوا لان الزوج الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون
الزوج الاول والنزاع راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد ويكونه زائدا على الواحد
لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية
يدخل الواحد والاثنان قوله **اصلها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف**
يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد وان كان فيه مننا هية اثنتا عشرة كلمة
وما عداها فمتفرع عنها اما بتثنية كاثنان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى
الجمع واما بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لا
لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة او ثلاثة الاف ويدخل العطف
على جميع هذه الانواع سوا العطف نحو ثلاثة وثلاثة الاف او نحو ذلك ثم شرع في كيفية استعمالها
للمذكر والمؤنث فيقال واحد اثنان واحدة واثنتان وثنتان يعني واحد واثنان لمذكر و
واحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس
ذو التا للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي
انفرد فالواحد بمعنى انفرد اي العدد للتفرد ويستعمل في المعدود كساير الاعداد فيقال
رجل واحد وقوم واحدون والتكثير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل
من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الهمزة
من الواو في هذا التركيب اما في احدان فهو قياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة
في الاول كان اولا كوجده واخواه وقتت واقتت وفووس واما في احد فهو شاذ
عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اي ابدال المكسورة اولا كوشاح واشاح
وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المبنية اختاروا لفظ احد
واحدى على احد وواحدة تخفيفا وقد يستعمل في النيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا
فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل
وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير منتق ايضا مضافين مطردا نحو احدهم
ولا يستعمل احدى الا في المبني او مضافة واما احد فيستعمل مطرد العموم العلما بعد نفي

او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد
من النساء وتعريفه حينئذ نادر جدا كقوله وليس يطلبني في امر غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد
وقد يستعمل في نفي ما بعد قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول
كذا كما مر في باب الاشتغال ولا يقع احد في الجواب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا
خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا
منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا
بدل من الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهو بدل اتفاقا كانه لما لم يجز في
نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزة في كل موضع بدل
من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في موجب
في غير تنيف ومع غير اضافة استعمال واحد كقوله تعالى قل هو الله احد وقد يتعارف في المدح
ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمع احدى على احد تشبيها ببدرة وبدر فقولك
هو احدى الاحداى واحيد هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال
احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديّار ودوري وطوري وطوئي وركي
وطاري وارم وكتيع وكراب وتدعوي وشفر وقد تضم شينه وقد لا بمنزلة تامور احد عشر
ثلاثة فالمركب يصحب نفيا ودكّ ودبّيج ولابز وابز بالزاي وتامور وتؤمور
وتؤمري وتُمُرّي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من الشيء والثاني
محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء او
وهو قليل او بدل التاء من الواو وكثير كاخت وبنت وثنتان ونكات قوله ثلاثة
الى العشرة ثلاثة الى عشر يعني ان ثلاثة الى عشر للمذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال و
وثلاث الى عشر للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث
من ثلاثة الى العشرة فاثبت للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي
ان يقال انما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني
باصل وضعه ان يعبّر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف
ثمانية فقبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلاثة رجال فلا يقال ستة ضعف
ثلاث في مطلق العدد وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا
مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال
مؤنثا في كلامهم بسبب كونه عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى وا
واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في غير هذا الفن
ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف
الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى قولك جاءني رجال ثلاثة رجال معدودة
بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها
اغلب فنحو ثلاثة رجال اغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير
الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ
باضافتها الى المعدود انما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل
جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان تضف وهو عشرة الى المائة فلعله

كما يجوز

كما يجوز فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على
الخلاف المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف
اليه الآن باق على ما كان عليه من موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف
محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية والخلاف المذكور في باب
الاضافة ولا منع ان يقال نحو الكوفية الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الا
اضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول ايضا وان كان تعريف الثاني
هو تعريفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه
لما ورد السماع به في العدد والوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت
تابعة لالفاظ المعدود اذن كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف
اتى مما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلاثة رجال واما مميزا نحو ثلاثة من
الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة وفي
الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا وذلك لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة
المشتقة نحو ضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة
وغير العدد من المقادير يوصف به نحو ثوب ذراع وابر فعيم لكن لا كالاعداد اذ الاعداد
كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة عليه بان جعلت التاء الدالة على تانيث
ما لحقه دالة على تانيث موصوفه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة للجمع والجمع
مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين وانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلاثة
كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفها مضافا اليه نحو ثلاثة رجال صارت الاعداد
تابعة للمضاف اليه في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخره
للمعرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد
لانه لم يبق غير الموصوف لما جيء فاصله عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة
درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف ولم يوافق الاعداد الثلاثة موصوفها
بها ايضا نحو رجال ونساء ثلاثين عشرين واخواتها لزم اواخرها الواو والنون ولزم
اخر مائة التاء لما جيء فتتبعها الالف في ترك الموافقة لما استغربها العظام عن عاتقها
وايضا لما لم توافق هذه الاعداد تمييزها وهو اكثر استعمالا من الموصوف لم توافق
موصوفها ايضا مع انه اصل التمييز فلم يقل رجال الفة وانما بقي الثلاثة الى التسعة
مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها مميز ولا موصوف مجموع لان مميزها
المجموع بخلاف الكثير مميز الآخر عنه لان عادة الفاظ العدد اذا تزاد فيه انه يجر المميز
العدد الاخير من جملتها نحو مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل مائة رجل
وثلاثة رجال وثلاثون رجلا وكذا قوله ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشر
رجلا ومميز العشرة اذا لم يكن مع التنيف مخالف مميزه بلا تنيف مجموع مجرور ومع
التنيف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلاثون
رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا قولك ثلاثة ومائة رجل في الاصل ثلاثة رجال
ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا
اجراؤها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وخلوه منها

مع تذكيره ولا موصوف له مذكرا اذ لا تصلح الا صفة الجمع والجمع مؤنث جمع المذكر
كان او جمع المؤنث فلو اثبتوا التا فيهما مع الجمعين لم تتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى
الصفات المشبهة وتظن ان التانيث الذي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير
مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التا اذا لم يكن للوحدة ويلزمها التا
في الاغلب كالصفة والرفوة والعنصوة والحجارة فمن ثم لم تقلبوا الام شقاوة وعباية
همزة وان لم يلزمها التا اذ يقال عباية وكساء وذلك لان مبنى التا التي ليست للوحدة
في الجوامد على الدوام بخلوها على طفاوة وحزابة ونحوهما مما يلزم التا واما في الصفات
وفي المقصود به الوحدة فهو غير لازمة فلذلك قلت عزاة واستقاة فلو ثبت التا في الجمعين
لشابهت تاكيد الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تانيثه حق
فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر
هو العارض بسبب الجمعية كتانيث الجمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي
معتبرا لم يجز في النسوة قال نسوة كما لا يجوز قال امراه وكما ازال التانيث العارض التذكير
الاصلي في رجال وايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الظاهر ظاهر مشهور
في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا يستعمل في مثله ولا يزول انفعاله عن ضده فصار نسوة
كانه مذكر لحقه تانيث فقيل رجال ثلاثة ونسوة ثلاثة فصار التا التي كانت في الاصل لتانيث
مجرد العدد وعلى ما قررنا لتانيث المعدود وتمهيد هذه القاعدة اعني ما ثبت لفظ العدد
لاجل تانيث جمع المذكر مبني على جمع المذكر المكسر لانه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم
وانما بنيت على المكسر لان جمع المذكر السالم ان كان وصفا لا يقع مميز العدد عند سيبويه
نحو ثلاثة مسلمين وكذا اربعة ظرفا الا قليلا لان المطلوب تعيين الجنس والصفات
مباحث في هذه الافادة اذ اكثرها للعموم وان كان علما فقليلا ما يقع مميزا له ايضا لان
الغرض الاهم من تمييز العدد بيان الجنس لا تعيين مميزه وان كان مجردا منكرا في الاغلب
وجمع العلم لابد له من اللام كما مر فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر تركوا اضافة
العدد الى جمع المذكر السالم بالكلية فلم يقولوا ثلاثة الزيدين لتحريم القاعدة المعلومة
ولم يضيفوها الى جمع المؤنث السالم ايضا مع وجود المكسر وان لم يحرم له القاعدة لان
تانيثه المعتبر هو الطارى لا الاول كما في التانيث فلا يقال ثلاثة كسرات بل ثلاث
كسر لان تصحيحه موهم لبقائه تانيثه القديم كما بقي في الزيدين التذكير القديم ولهذا وهم
بعض النحاة انه لا يجوز رجال الزيدات كما يجوز رجال نسوة ونحن قلنا انما حذفت التا في لفظ
العدد لحقه تانيث جمع المذكر فلو قيل ثلاث كسرات لكان الغا التانيث المميز مع كونه في
الظاهر مضاعفا بانضمام الطارى الى القديم بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وانما
جاز نظرا الى زوال تانيث مع كما في تكسير فاذا تقرر هذا فلنا بنظر في تانيث الثلاثة
واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الو
الواحد مؤنثا حقيقة كثلاثة نسوة وطوالق او مجازا كثلاث غرف وعيون حذف التا
فيهما كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التا فيهما سواء كان في لفظ الجمع علا
علامة تانيث كاربعة حمامات وثلاثة سنات اي عرس وبنات اوى والواحد حمام
وابن عرس وابن اوى او لم يكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاز تذكير

واحد

واحد المعدود وتانيثه كساق وجاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة
وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة تانيثه عن الموصوف اعتبر حال الموصوف
لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات
اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيلا وجنس كتمر و
ويستوي الزوف بينهما في جميع باب الجمع نظر وان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر
والقوم فانها بمعنى الرجال والتا في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة
رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجميع الاناث فحذف التا واجب
نحو ثلاث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم وا
والابل لانها يقع على الذكور والاناث وان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك
النص وان كان ذكورا انث التا وان كان اناثا حذف فيها كما مر وفيه النص والمعدود
نحو عندك ذكور ثلاثة من الخيل او عندك من الخيل ذكور ثلاثة او عندك ثلاثة
والمميز — او عندك ثلاثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بين المميز بعد العدد نحو عندي
ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ ينظر الى لفظ المميز لا الى النص وان كان مؤنثا كالخيل والابل
والغنم حذفت التا وان كان مذكرا لا غير وما يحضر في له مثال الا انها الحاقا للمونث به
من هذا الجنس بجمع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره وتانيثه كالبط ولدجا
والدجاج جاز الحاق التا نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى الد
التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من
البشارة ويجوز الامران في نحو ثلاثة من النخل وثلاث من النخل لانه يذكر ويؤنث وقا
نيث — وقال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلاثة اشيا ولم ننظر الى لفظ اشيا وان كان
اسم جمع كطرفا لانه قائم مقام جمع شي فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتا
في هذه الفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الا اثني عشر قلنا حكم هذه
الفاظ لعشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية
على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا يقول ثلاثة عشر
رجلا وثلاثة وثلثون رجلا وثلاثة ومائة رجل الا لفظ العشرة فانه يرجع الى القياس
عند التركيب التا فيه في المؤنث وسقط في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة
امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وا
في لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزو التذكير والتانيث في التنييف لانه كان بلا
تنيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال عشر نسوة على ما تقدم من التوزير د
وقد تبين مما ذكرنا تفصيل قوله احد عشر اثني عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلاثة عشر الى
تسعة عشر ثلث عشرة لا مرة عشرة اي احدى عشر اثنى عشر للمذكر احدى عشرة اثنتي عشرة للمونث
ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين
يعني يعني تميم شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع امر
امتزاجها بالنصف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسرة واما الحجازيون فبعد
فيعد لون منه حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل ثقلا اخر وهي الفصحى وقد
يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وانما سكن عين عشر المركب بمتحرك الاخر لاجتماع

لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة اخر النيف نحو احد عشر وثلاثة عشر بخلاف اثنى
عشر قوله عشرون واخواتها بمعنى في المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود
ان يقال عشران رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف
فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه كالكلمة الواحدة
لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه
ككلمة مؤنثة بالتا فلما حذف المضاف اليه صار ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة فلم
الا انه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان
المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث
عشرات لالتبس بثلاثة التي هي من رتبة الاحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع
العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما تجد في غيرها من الالفاظ
وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو قلون
وثبون ومائون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام واتيد
يقال عشران المثنى الى لفظ عشرون الذي المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة
للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجيء الا مضافا لفظا
او معنى الى مثنى اخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير
لفظ الواحد وعشرون بكسر العين فيه دون اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى
الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلاثة ايضا اذ هو ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون
وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جمعه
كتنا منا ... فالواو والنون في عشرون واخواته كالجبر مما حذف كما قيل في عزون
وثبون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب
يكون عند الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والظنون يلون في الرجال والجدر وانت
تقول عشرون امراة عشرون جملا ولا يمكن دعوى التغليب في نحو عشرين رجلا وامراة
وعشرين رجلا وجملا قوله احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم
الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان مثنى ثم ... قوله بلفظ ما تقدم اي يكون ما تقدم
المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون
لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على عكس القياس الظاهر قوله فيهما
اي في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني ترجع مع ابتدائك من مائة الى انتهائك الى
اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة
ثلاثة ومائة وتعطفه على المائة نحو مائة وواحد واثنان واحد الف واحد الف واثنان
في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم مائة رجل الف ورجلان ومائة ورجلان ورجال والاول
اكثر استعمالا وعلى عطف الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة المركبة النيف معطوفة في التقدير
فثلاثة عشر في تقدير ثلاثة وعشرة وكذا ثلاثة وعشرون اكثر من عشرين وثلاثة واذا وصلت
الى الالف استانفت العد ليكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما مر اول العدد الى الالف مع
تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو واحد والف وعشرة والف عشرون والف مائة والف
مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما تقدم

عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم
مستانف وهكذا الى لا نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم
الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي
الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف فقالوا عشرة الالف واحد
عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف
مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف الفان والف الف وثلاثة الالف و
والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى
عشر مائة بل قالوا مائة والف ولا ثلث عشر مائة بل قالوا ثلثمائة والف وثلاثة واخواتها
اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا ام مؤنثا نحو ثلثمائة رجل
وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا ام مؤنثا
نحو ثلاثة الاف رجل او امراة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيف اليه المائة والالوف
واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها ولزمه التاء عوضا منها كما في رئة وشية ولامها يا لما حكى
الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه
فتح النون خطا فان جمع لو حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح اليا وجا اسكانها ...
وكذلك الفتحة لخفتها كما في رايت القاضي وجاء اسكانها لثقل الفتحة لما ثقل المركب با
بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي بدا وجاز حذف الياء فليد لا
يستثقل ايضا وبعد حذف اليا ففتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة
الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة وقد يحذف اليا في ثماني في غير التركيب
ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث
صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار وشبههما والبضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتح ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة
ذهب البضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلاثة
الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى ومنصوب الاف بلتمانه الى تسعمائة وكان
... ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
مخفوض مفرد ... قوله العشرة الحد هنا داخل في المحدود اعني ان مميز العشرة
ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على ما مر قبل
وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة اطب على البدل وربما جاء في الشعر ثلاثة اثوابا وانما
شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه
لكان المقصود في الصورة كالفضلات واما النصب في نحو احد عشر رجلا فيجيء القول
فيه واما الاضافة الى الجمع فلان المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف
اليه العدد للتخفيف واصل موصوف الثلاثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز
ما فوق العشرة فسيجيء لعلة فيه قوله لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتمر والنحل
والعسل او اسم جمع كرهط ونفر والاكثر ان ... احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من الخيل
وخمس من الغنم وذلك لانهما وان كان في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليه

اليها بعد ما عهد من اضافة الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليها وهى
منقصد لقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة نفر قال ثلاثة انفس وثلاث ذود
لقد جار الزمان على عيالى ثم يقول اذا لم يكن للمعدود الا جمع القلة اضيف العدد اليه وان لم
يكن الا جمع الكثرة اضيف اليه فالاول نحو ثلاثة اقلام واذان والثانى نحو ثمانية دراهم ولا يرد
نحو رجال وان كان له جمعان معا اضيف العدد فى الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود فى
القلة نحو ثلاثة اجبار وقد جاء ثلاثة قرود مع وجود اقرد وليس بقياس وقال المبرد نحو ثلاثة
كلاب بتاويل ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله
مجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفرده غير مجموعة وكان القياس ثلاث مائة لا
لمائة جمعين احدهما فى الصورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف
اليه فلم يبق الا مئات ايضا اليها لعوز جمع التكسير كما فى ثلاث عورات لكنهم كرهوا ان
يلى المميز المجموع بالالف والتا بعد ما يقود المجمع بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون
اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وقد جاء فى
الضرورة ثلثماين وخمسماين قال ثلثماين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم
وبعضهم يقول فى مؤن بضم الميم وبعضهم بكسر ميم مائة فى الواحد ايضا تبعا من الضم
ولا يبين الضم وذلك هو الاخفى قال الاخفش لو ضممت ميم مائة فقلت مآت كما فى
مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجى فى باب الجمع وقال
الاخفش هو فعلين فى الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشى اذ لو كان
مفرد القيل لمائة واحدة مائين وقال بعضهم هو فعيل كعصى وابدل الياء الاخيرة
نونا قوله وخاتم الطاى وهاب المائى عند الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة
وحكى عن يونس انه مطرح اليها مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن مائى كمعى كما
يقول فى لثة لثى وفى طبة طبى وقيل اصله مائى تكليب كسر الواو كما قيل شعير ورغيف لا
لكون العين حرف حلق ثم خففت لاجل القافيه قوله ومميز احد عشر الى تسعة عشر
فلكراهتهم ان تجعل ثلاثة اسما كاسم واحد فان قلت فقد قالوا خمسة عشر زيد وخمسة
عشرك فجازت الاضافة الا فى اثنا عشر لما مر فى باب التركيب فقد ليس هذا مثل ذلك لان
المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاولى فى المعنى وانما جى به لبيانه فكان الجميع
كالشى الواحد والمضاف اليه فى نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلاثة
اشياء شيا واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة
اذ ليس بنون الجمع حقيقة بل هو مشبه بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وبكر وعمرو وهذه
النون مثلها قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون
جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر و
وثلاث واربع لما ذكرنا فى اول الكتاب ولم يكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشا
بهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان
جمعية الاصلية التى كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه
لان المضاف اليه عين فعله بل تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية فيه مضافا كما كانت
له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو فى صورة المفعول الذى هو فضله

لم يبين

لم يبين كالموصوف الذى هو عمدة حتى يجب مراعاة حالة الجمعية كانت تفهم عند من
العدد المتقدم والمفرد اخصر واقتصر عليه ومع صيرورة المعدود فى صورة الفضلات
يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف فى الاغلب الا هو دون العدد لانه هو
المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له يقول عندى عشر
عشرون كريما شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال تعالى انى ارى سبع بقرات
سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعه اى تثنية المائة
والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع فى العدد كما مر قوله مخفوض مفرد اما خفضه
فعلى الاصل كما ذكرنا فى نحو ثلاثة رجال واما افراده فلما جاءهم عليه افراد المميز المد
المنصوب الذى قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف فى الدلالة على الجمعية مع
الكثرة والجمعية فى هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة
عندهم حكم الافراد فى كثير من الاشيا نحو تصغيرهم على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير
فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعه وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد
يرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتا
قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهى
غير حمزة والكسائى انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز
مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتى عشرة اسباطا والا
لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان
يكون لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة
رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تمييزا لكان واحد من ثلثمائة وافل السنين
فكانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد فى قوله
اثنتى عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكان ستة وثلثين وهذا الذى ذكره الزجاج
يرد على قراءة حمزة والكسائى لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما
تمييز لا غير ولا ظن نشك ان قراءة الجماعة اقتبس عند النحاة من قراتهما وما ذكره
الزجاج غير لازم وذلك لان الذى ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا
جمعا فيكون القصد فيه كالقصد فى وقوع التمييز جمعا فى ثلاثة اثواب مع ان الاصل
فى الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل
على الاصل وذلك الذى ذكره الزجاج انما كان يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل كا
لمستعمل مفردا واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا هو الاخر
كلام المصنف واذا وصفت المميز بالمفرد جاز لك فى الوصف اعتبار اللفظ والمعنى
نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفا ومائة رجل ظريف وطوال قال فيها اثنتان واربعون
حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون
كون مميز العدد فى اى درجة كانت صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا
ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم فى مثل هذه
الصفات بل ان كانت مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثمائة علما ومائة
فاصل كما قلنا فى هذه الابيض وهذا العالم واذا ضربت العدد المركب نحو احد

ثلاثة

عشرك وخمسة عشر زيد فعند بين الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجب بنائهما
والاضافة عنده لا تخل بالبنا كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر
وان كان الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفرا فانهما فرقا
بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الان والذي
واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواتها
الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه واعراب قبل وبعد
واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب
النحاة وبنا حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في
مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاني خمسة
عشر زيد اجرى مجرى بعلبك والفرا يجعل الجزئين معربين باعراب المضاف اليه
نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه قوله واذا
كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فالوجهان
اذا اطلقته على امراة ونفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود مونث و يعني مثل قولك شخص
ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود مذكر ولفظ النفس مونث فلك ان
تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة
اشخص وانت تعني البنات وثلث انفس وانت تعني المذكر ويجوز ان تعتبر المعنى فيه
فتقول ثلاثة انفس للرجال وثلاث اشخص للنسا قال
فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر قوله
ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لانه اذا قيل المقصود بالعدد
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم
يكن الجمع يفيد ذلك ولو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلاثة واقتصروا لم
يعلم ماهي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد
معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظه رجل وحدها
يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظه
رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيية من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في
نحو احد رجال وفي اثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا
اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلاثة
والاربعون رجلا والعشرة والمائة تفعل وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان
مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير اما الاول فنحو ثلاثة الدراهم وثلاثة واربعة
الالف والثاني نحو ثلاث مائة الالف وثلثمائه الف الدرهم وثلثمائه الف الف الدرهم
وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا نحو هذا نحو الثلاثة الاثواب
وقال الكوفيون هو قياس وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا دخل
على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي

المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط الكلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد
العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز
بضعف نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد
المميز بمذكر ومونث معا اما ان يكون متصولا بينه وبينها بلفظ من او بين او لا
فان كان فالعلية للمذكر نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر
من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالعلية اذن للتانيث قال
فطافت ثلثا بين يوم وليلة وكان النكير ان لا تضيق وتجارا اذ التاريخ مبني على
الليالي كما يجي فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث
نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فانه غلب
التانيث لذلك وللقصد اذ كانه مع القصد لم يذكر المميز قال يجوز في القياس خمسة
عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس كلام العرب وان لم يقصدها فان كان العدد مضافا
الى المعدود فالعلية للسابق نحو خمسة اعبدوامة وخمس ايم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد
قصد اختصاص وكذا عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامراة
وثلاث الف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من
المميزين عاقلا سواء كان المونث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة
او رجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقترن بالعقل ان لم يكن المذكر
منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق نحو ثلاثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بنتا و
وصيفة واربع وعشرون عمامة وثوبا هذا وان كان المميزان يوما وليلة نحو سرت
اربع عشرة يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي
اياما بعدها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر ناقة وجملا
بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاما عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اما
ويجوز ان يتنا وبا ويجوز خمسة عبيد وخمس اما ويجوز ان يختلفا والنكرة والمضاف
اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظه بين مستعار
من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من هذين
هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا
من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ مقدم على اليوم لان
السنة مبنية عندهم على الشهور القمرية لان اكثرهم اهل البراري الذي يتعسر عليهم
معرفة دخول الشهر القمرية الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر
واول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من
شهر كذا كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة
خلت واللام مفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب
اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرته اختصه به لوقوعه بعده
نحو لليلة خلت او يختص به قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الا
الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة خلت يكون بوقوعه بعده
ومع قرينة نحو بقيت يكون بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلتين الد

الثانية من كذا او على هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم تقصد
الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم
الثاني للثلثين خلت وفي الثالث لثلاث ليال خلون وكذا الى عشرة ليال خلون ويجوز
لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاولى ان تجمع النون الذي هو ضمير الجمع
الى الجمع وفي الحادي عشر لليلة لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع
عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاولى مراعاة اللفظ وقريب
من ذلك ما يحكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو
جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة وهو من ثلاثة الى عشرة
لكان مميزه جمعا نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحد
وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة وما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى لانه
احصر من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ولخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا
وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين وبعضهم يقول ان بقيت لتجويز
نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت الى ان
يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت
وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم
من كذا او سلخه او انسلاخه قوله ويقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني
والثالث الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني [illegible] والثانية [illegible]
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما
من ثلثهما وفي الثاني الثالث [illegible] اي احدها وتقول حادي عشر [illegible]
[illegible] وحادي عشر الى تاسع تسعة عشر [illegible] وان
يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود قد تقدم
ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة نصف ستة ثم
استعملت في المعدودات كما في رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين
كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فاذا اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت
بواحد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احد
هم واذا قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما
ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته العددية بالنظر الى حاله ودرجته
التي هو فيها من العدد ولا باعتبار عدد اخر كالثالث بمعنى الواحد من الثلاثة والثاني
اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الى ذلك
الواحد بالنظر الى درجته والى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحد من درجته
بسبب تصيير الدرجة التي تحت درجته مجردة ذاهبة الاسم وجعل المجموع اسم
درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته على هذا ثالث اثنين اي واحد المجموع من ثلاثة
بسبب انضمامه الى الاثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة حتى صار واحدها ونحوه عن المجموع
اسم اثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلاثة

وهذا

وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من
واحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير احدا بانضمامه اليه والمجوز ان تبني من الاثنين
فيقال ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعوله هذا المصير
اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير به
بدرجة كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا
اريد منه اذ المعنى التصيير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا
المعنى لا يتم الا في الناقص على اصله المشتق منه بدرجة فقط واذا نصبت به
فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او استقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل
والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر الاسماء الفاعلين فانهما متساويان
فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتاثير في هذا المعنى
المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان الاثنين نفسه لا يصير ثلاثة اصلا
وان انضم اليه واحد بل يكون الثلاثة هو المجموع والاثنان وان انضم اليه ذلك
الواحد ايضا اثنان بل يصير جزء ذلك المجموع بعد ان لم يكن جزءا الا انه لما سقط عن
المجموع الاول مع ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني
اسم الثلاثة فكانه صار ذلك المجموع هذا المجموع فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من
الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما فعل ومصدر يقال ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين
ثلثا وكذا اربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين
الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر على الاصل وقد جاءت هذه
الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى اخذ هو
قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا
المعنى مما نحن فيه ولا يجيء هذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين
المعنيين العشرة واجاز سيبويه خلاف الاخفش والمازني والمبرد وسائر النحاة ان
يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين
فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى مائة قال
السيرافي ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز
العشرة وهذا هو القياس ومنهم من يجيزه ويشتق من لفظ التنيف فيقول
هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر وبتونه قال المبرد هذا لا يجوز لانه لا يجري
مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلاثة عشر ولا
نعلم احدا حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق مما فوق العشرة بمعنى المصير وجاز
بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل
وليس به كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى
مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من
فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من مثل هذا التركيب واما
ما حكى ابو عبيدة فانما كان ذلك في العقود فقط اعني ثلاثين واربعين وخمسين
الى مائة ولم يكن من المركب والظاهر انه ان ثبت قياس ما هو بمعنى المصير على الذي

هو بمعنى الاحد ولم يقد ذلك من السماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان نحو رابع عشر
ثلاثة عشر على بناء جزئي كلا المركبين او رابع ثلاثة عشر بحذف عشر من رابع عشر
واعرابه ولا يجوز حذف ثلاثة ايضا لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير ولا على ان يضف
اليه لالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما اذا قصدت الى ذلك الواحد باعتبار
حاله فان لم تقصد قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان
الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات العدد اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول
ليتبين قصد الترتيب وهذا المبنى على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة ككاهل
وحائط الا ان فيه معنى الوصف بخلاف نحو الكاهل وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا
فتقول الحادي عشر فقلت الواحد الى الحادي والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو
معدي كرب واما العشرون والثلاثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد
ولفظ العدد فيهما شيء واحد كما مر في باب المركب وكان قياس العاشرون والثلاثون
وبمنزلة المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا
النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى
اصله وهو الاغلب او الى ما فوقها فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشر
واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد واول الواحد لان معنى هذه
الاسماء البعض الذي هو الواحد فمعنى ثالث ثلاثة اي احد ثلاثة وليس للواحد بعض
حتى يضاف ذلك البعض اليه واما لفظ غير الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين
وفي ذلك عطارد ثاني في الشعرى السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان يضاف اصله اذ ليس
باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت
ذلك فقد اجزته مجرى الفعل فهل يجوز ان يقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت
ثلاثة وجعلت الثلاثة بثلاثة يضم ثني الى اثنين فاذا جاوزت العشرة والاضافة قلت على
ما اجاز ثعلب وحكى ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون
حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلاثة فالمركب الاول بجزئه مضاف الى المركب
الثاني بجزئيه وكلا جزئي المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين
وقال انهم لا يجوزونه الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي
المركب فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف وهو قول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم
فاعل وحكايته عن العرب لا تنكر لعدالته ولا ريب ان الجزء الثاني من اول المركبين نحو
ثالث ثلاثة عشر اكثر استعمالا لخفته والاستثقال تكرر لفظ عشر فيعرب ثالث بوجوه
الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز
حذف اول ثاني المركبين ايضا اعني ثلاثة فيبقى ثالث عشر والذي ذكره س فتحهما
جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المركب الثاني مقام ثاني
جزئي المركب الثاني مقام ثاني جزئي المركب الاول وذكر الكوفيون جواز اجراء ثالث
بوجوه الاعراب مع بناء عشر لما ذكر ووجهه انه لم تقم عشر الثاني مقام عشر الاول
قال ابو سعيد هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا وروى الوجهين الكسائي عن العرب

قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين
بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلاثة عشر
باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من العدد الثلاثة عشر وعلى هذا المعنى
يجوز ان يقال ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لا من ثلاثة عشر ولم
يحذف منه شيء وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز رابع ثلاثة
عشر وثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر اربعة عشر
واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير والواحد او غيرهما حكم اسم
الفاعل في التذكير والتانيث فيقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة والثالثة والعشرون
تؤنث الاسمين الثالثة عشرة كما تذكرهما في الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر فانه للجماعة كما تقدم
قوله **ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني الخ** اي ومن اجل اختلاف الاعتبار
اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلفا اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة
ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه قوله **المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة
التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او
ممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة** كان مؤنثا حقيقيا او لا سمي مؤنثا
للحقيقي نحو ضاربة وحبلى وغير الحقيقي نحو غرفة وصحراء وبشرى وكذا كل ما فيه
علامة التانيث تقديرا ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض
والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ولئلا يكون التاء مقدرة
دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد
على الثلاثي فحكموا فيه بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء
في تقديره شذوذا نحو قديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء التانيث في
الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه تلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل
العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها
الحركات وبانقلابها في الوقف قال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا اشتباهها
بالالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل
لا الوقف وقال جار الله الياء ايضا علامة التانيث في نحو هذي والاولى ان يقال هذه
الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد
واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء
التانيث قد يدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها
اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء باصاحبا رتت انسان حسن
وفي ثمت اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد وفي لات لكن بهذا ليس
على ما مر في بابه وفي لعل يقال لعلت وتانيث واخت وهنت وكلتا وثنتان وثنتان
ليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حالة التانيث وكذا اسكن ما قبلها
والالف الممدودة في الاصل عند س مقصورة زيدت قبلها الف للزيادة المد وذلك

لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار
فاجتمع الفان فلو حذف احدهما لبقي الاسم مقصورا كما كان فقلبت ثانيتهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقي على مد بها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء
مع انهما انسب به وانقلاب حروف العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما
لاحتيج الى قلبها الفا كما في ردائي كسا ولكون ما قبلها الفا فان زال الالف وانقلبت ياء
قلبت الف التانيث يا كما في قوله تداعدوا على اثناث بيفتال الصحاريا ويعلم تانيث
ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحاها وبالاشارة اليه
نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه والى ضميره نحو
الشمس طلعت والتفت الساق بالساق وبكاس من معين بيضاء لذة ونظيرنا
نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبتصغيره اذا كان المكبر ثلاثيا نحو قديره وبتجرد
عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو ثلاث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على
مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات وكطوالق وحوايض او على مثال غالب
فيه وذلك انما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وعين لجمعها على افعل
في المؤنث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال
واطحل وتجي التا لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة
كضاربة ومضروبة وحسنة وبصرية وهو القياس في هذه الاربعة اعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وادخل الصفة وفي المنسوب
بالبا واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي
نفس ربعة ويفعة واما في الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة نحو امراة وانسانة
ورجلة وعلامة لفصل الاحاد المخلوقة والمصادر من اجناسها نحو نخل ونخلة وتمر و
تمرة وكذا بط وبطة وتمل وتملة فقوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون اله
النملة مذكرا ومؤنثا والتا في قالت للتانيث في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجي
والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل
جنس من النوعين المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ما يقع على القليل
والكثير بلفظ واحد وقد جاء قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي
اسماء موضوعة محفوظة نحو سفينة وسفين ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت
الواحد وهو قليل نحو كمأة للجنس وكمء للواحد وكذا فقع وفقعة وما
قال بعضهم بل هو جار على القياس يعني ان الجد جنس وذوالتا مفرد والاكثرون
على الاول والجنس المميز واحده بالتا يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان
في الكتاب العزيز قال تعالى نخل خاوية منقعر وقد يجي يا النسب كالتاء للوحدة ايضا
نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجي التا
للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلبت اللام همزة في نحو عباءة
وسقاءة وعباءة وصلاءة وعضاءة ونقاوة بخلاف ما لحقت وشقاوة واكثماة وا
واستفاءة وحزازة وعلاوة وهراوة وسقاية فان التا وهذه الاسما على التانيث اذ
هي للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة كما يجي نحو غرفة وظلمة وان جاءت في بعضها

غير لازمة كما في شقاوة وشقا الان وضعها في جميع مفيد هذه الاسما على
اللزوم واما عدم القلب في عباية وصلاية وعضاية وقلنسوة وعرقوة مع
انها للوحدة وهي باعتبارها غير لازمة فشاذ لبيان كونها للوحدة فرقا بين الجنس
عبا وصلا وعضا وقلنس وعرق والثالث ان يجي التا للدلالة على الجمع وذلك في الصفات
التي لا يستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالبا او كاينة على
فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وكقولهم
ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية
والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتا في هذه كلها للتانيث كما
في ضاربة وليس كما في كمأة وكمء وذلك لان التاني مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل
جماعة جمالة فحذف الموصوف لازما للعلم به وقد جا حلوبة للواحد وحلوب للجمع كثيرا
كتمرة وتمرة والتا اذن للوحدة وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذلك الحلوب
والحلوبة فالتا اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجي الرابع ان
تدخل التاكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او فعول كنسابة وراوية ومطرابة
وفروقة وهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها يا النسبة في نحو احمري ودواري وكان
التا فيه للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجرى للواحد مجرى الجمع كما يقال انت
الرجل كل الرجل والتاني هذه المبالغة على الانفصال وقد تدخل قياسا على فعل مفتوح العين
بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبة وسبة ولعنة ولعنة وهي في المثالين
لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة ومورجة وكيالجة دلالة
على ان واحدها معرب فيشار بها امارة العجمة وذلك ان التعريب نقل الى العربية كما ان التا
نقل عن التذكير وليست التا في هذه القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج وموا
ورك السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة
جمع اشعثي ومشاهدة جمع مشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير
وجب حذف ياء النسب لان يا النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى الرجال رجالي
بل رجلي كما يجي في باب النسبة ان شاء الله تعالى فحذف يا النسبة ثم جمع بالتا لتكون التا كالبدل
من النسبة كما ابدل من اليا في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجي وايضا التا واليا متشابهتان
في كونهما للوحدة وللمبالغة ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع وقد تحذف الياء
اذا جمع الاسم جمع السلامة لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير فيقال الاشعرون والاعجمون
في جمع الاشعري والاعجمي وكذلك المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال الشاعر
متى كنا لامك مقتوينا والتا في مثل هذا الجمع لازمة لكونها بدلا عن اليا ولو كان جمع
المعرب او جمع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تات فيه بالتا فلا يقال في جمع فارسي فرسة
بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء
الى اصله من الانصراف وقد يجمع في المفرد ان يكون معربا ومنسوبا فتاتي التا في الجمع
امارة عليهما نحو برابرة في جمع بربري وسيابجة في جمع سيبجي وهو غلام الملاح السابع
ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن اليا المحذوفة نحو جحاجحة في جحاجيح واما في فرازنة
وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا عن اليا وان يكون علامة لتعريب الواحد والتا واليا

في حاجة لا يستطان معا ولا يثنان معا فالتا لازمة مع حذف اليا التامن ان يدخل لتاكيد
تانيث الجمع وهي ما واجبة الدخول وذلك في بناء افعلة كاغربة ومغلة كغلمة و الجائزة
في ثلاثة ابنية فعالة كجمالة وقد تلزم في هذا البنا التا كحجارة وذكارة وفعولة كصقورة
وبعولة وضبوطة وقد تلزم كعمومة وجولة والجمع الاقصى كصيافلة وليست بلازمة
التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهذه التا لازمة قبل
وقد جا لتاكيد التانيث في الصفة نحو عجوز وعجوزة فان عجوز موضوع المونث فالتا قيد
غير لازمة العاشر دخولها لا معنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة و
عمامة ويلحقه وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا عن فا الفعل كما في عدة وزنة
او عن لام كما في كره وثبه وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن الاضافة كما في باد عن
يا ابة ويا امة الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة
على كون الوصف غالب غير محتاج الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التا اكثرها غير لازمة
والاولى ان التا في حلوبة وركوبة ورجولة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا الانها لا تذكر
معها الموصوف اليه كما قد يذكر مع فعولة بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل
ما لحقه هذه التا المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد يكون
التا عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا تبدل منها التا بل
يقال حبير كما في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث
والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتا وتغلب في الصفات
المختصة بالاناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل ان لا يلحقها التا ان لم يقصد فيها
معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع ومطفل وان قصد فيها معنى الحدوث فالتا
واجبة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التا وان لم يقصد
الحدوث نحو مرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التا صفة مشتركة بين المذكر و
والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامراة عانس
وفي تجريد هذه الصفات اذا لم يقصد الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفيين و
هو ان التا انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول
الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس وتنتقض بتجرد الصفات المختصة
بالمونث اذا قصد الحدوث ايضا بل تنتقض بتجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك نحو حاضت
وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد وتقتضي ان لا يقال للامراة مرضع وقد ثبت انه يقال
مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو محمول على نحو انسان حائض او شيء حا
ئض كما ان ربعة ماؤل بنفس ربعة وانما فهم على انه يلحقها التا مع قصد الحدوث
دليل على ان العلة شيء اخر غير هذا التاويل قال الخليل انما جردت عن التا لانها بمعنى النسب
قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التا في الاسما ان تكون في الصفات فرقا بين
المذكر والمونث وانما يدخل على الصفات اذا دخلت على افعالها فالصفات في لحاق التا
بها فرع على الافعال يلحقها اذا الحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة
فاذا قصد الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل في الحدوث
واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليس بمعنى الفعل بل هو بمعنى النسب وان كان على صورة

الفاعل فهما اذن كلابن وتامر وكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى
الحدوث اي لبني وتمري كذلك معناه طالق وحائض ذات طلاق وحيض اي
طلاقية وحائضية قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث
لم يكن من حيث المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم
يؤنث تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان يشابهه لفظا وهذا ينتقض عليهم
بالصفات المشبهة فانها للاطلاق دون الحدوث والا يشابه الفعل لفظا ايضا
فكانت اجدر بالتجريد من التا وايضا وان الاسم المنسوب باليا الذي مثل حائض
وطالق محمول عندهم عليه مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من
حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد المونث
لا يدخله التا بل يقال امراة تاشبة ونبالة وكيف صار حكم النبال الذي هو من جملة
الاسما المنسوب غير حكم ما فيه يا النسبة ظاهرة في الامتناع من تا التانيث وقوله تعالى
عيشة راضية على النسب عند الخليل مع دخول التا وجعل للمبالغة كما في علامة خلاف
الظاهر وايضا هب ان نحو حائض وطامث من ابنية النسبة كما ان نحو نابل وناشب
منسوب اتفاقا لان معناهما نبلي ونشبي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل
فكيف يجوز ان نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وفلانة موضع من
باب النسب ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى تحملها
عليها لحملك حائض على نحو نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين
المذكر والمونث بالتا هو الفعل استرادا ثم اسم الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما
له لفظا ومعنى كما في بابهما فالحق التا كما الحق الفعل ثم جاء ما هو على وزن فاعل ما
يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فاتوا با
التا للمونث فاقصد قبل الحدوث الذي هو معنى الفعل كانانيث الفعل لمشابهته له
معنى بخلاف ما قصد به الاطلاق ليكون فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة و
والاسم المنسوب باليا فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى
يفرق بين المعنيين بالحاق التا في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني بل كان ابدا
للاطلاق فان قلت فالقيا س اذن تجردهما عن التا كتجرد اسم الفاعل المقصود
به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا بهما لمشابهتهما الاسم الفاعل
للفعل لكن الحق بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل ولاسم المفعول لا للفعل وذلك انهما ا
اسمان فيهما معنى الصفة كاسم الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر
كما في اسم الفاعل واسم المفعول ومما يلحق التا للتانيث غالبا مع كونه صفة
فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعال ومفعيل كمعطار ومجرب ومد
منطيق وحصان وحكى غير سيبويه امراة جبان وجبانة وناقة دلاث وكذا فعول بمعنى
فاعل وقد قالوا عدوة الله وكذا واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر
والمونث كالركوب والحلوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التا علامة للنقل الى
الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التا ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي

فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التا فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحته وليشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف التا نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة عند البصريين وقالت الكوفية هو بمعنى مجدود من جدة اي قطعه وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وربما فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجي بمعنى مفعل قليلا كما لذكر الحكيم اي المحكم وبمعنى مفاعل بمعنى مفعول كثيرا كالجليس والخليط وربما لم يلحق التا في فعيل كامراة ترب واما الف التانيث المقصوره فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة او للتانيث والتي لتكثير لا يكون الا سادسة يلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى وتميز الف التانيث عن الف الالحاق خاصة بان نزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجي على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو احلى وبردى فانه لم يجي اسم فاعل على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق ان تزيد في كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي من كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او التسجيع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجندب وزينب فيجوز قطع يقطع بقيد وفا بل تغاير ليس ملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها لمصدره ثمن الاوزان التي لا تكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى س في بهمى بهماة ورووا بعضهم في روبا روباة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل تفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس او لا كمثل انثى وخنثى وحبلى وغير صفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وهماة وروباة ان صلحا فالفهما عند س للتانيث ايضا اذ لم يجي عنده مثل برقع ولحاق التا لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جوذر وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الاسما فلذا لم يات منه الا ثلاثة اسما شعبى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم حنفى اسم موضع ورواه س بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفا والعين وهو اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كزبس وشى وناقة الجمزى سريعة واما اسم كذ قرى وغزى واحلى اسما مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة وفعلى كبجرى وفعالى كبجارى لطائر وفوعالى كحولايا الموضع وفعالى كشقارى نبت وفعلل كجحجبى و فعلى كبنترى لعبد وفعيلى كخليفى الخلافة وفعلولى كرعومى وفعولى كحيكرى لراهية وفوعلى وفيعلى كحوولى وخيزلى لمشية فيها تفكك ويفعلى كيهيرى للباطل ومفعلى كمكوزى للشم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهبذى لمشية في شق وفعلايا كبردرايا موضع وفعليا كذربيا للدواهي وفعليا كبركيا وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلنى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبا وفعلى كسبطرى مشي فيها تبختر وافعلى كاهجيرى للعادة هذه احد وثلثون مثالا ولعلها تستغرق اكثر ابنية المؤنث

بالالف المقصورة المختصة بها واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان انثى فعلان او مصدرا كرعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ما ذكرنا فقد يكون الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقد يكون للتانيث لمن كثروى واما فعلى فان كان مصدرا كذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث وفعلى اذا كان صفة قال س لا يكون الا مع التا فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في ضيزى وحيكى اصلهما الضم وحكى ثعلب عزهى بلا تاء فهو مخالف لقول س واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث والشعرى وقد يكون الالف ذا وجهين الالحاق والتانيث كتترى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلا وهو قياس في ثبوت مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمرا وقد يجي صفة وليس مذكورة افعل كامراة حسنا وديمة هطلا وحلة موكا ودا هيدهيا والعرب العربا و يجي مصدرا كالسرا والضرا واللاوا واسما مفردا كالصحرا والهيجا واسم جمع كالطرفا والقصبا وقد يقصر بعض هذه الاسما الممدودة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيره لانها المعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبالى رحمه اذا صغرتها كحذف الالف نحو حبيرة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا ومنها فعلا بفتح الفا والعين ولم يات عليها سوى اربعة حروف فلان بن ناآ اي بن الامه والسحنا بمعنى السحنة وهي الهيئة وحنفا وقرماتا لقاف عند س وبالفا عند الجوهري موضعان ومنها فعلا او فعلا ولم يات الا السيرا وفعلا اما مفرد كالعشرا والرحضا او جمعا كالفقها والعلما واما فعلا كجربا وخشنا فملحقتان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلا كقاصعا وفعليا ككبريا وفعالى وحقا اما مصدر كالبراكا بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثا واما صفة كطباقا وفعولا كبروكا بمعنى البركا وفعللا كهندبا بكسر الدال وفتحها وفعللا كعقربا وفعللا كخنفسا وفعيلا كقريثا ضرب من التمر وفعلا كزمكيا وقد يقصر وليس الالف للالحاق لسما لانه لا ينون وافعلا اما مفرد كاربعا واما جمع كانبيا وهو كثير وافعلا بضم العين كاربعا وقد يفتح البا ففيها ثلاث لغات وفعليا كزكريا وفاعولا كعاشورا ومفعولا كمعبودا وفعا للاتحا ويا نوع من الجراد وفعللا كاكرنا سا بمعنى النارس وفعللا كقرفصا قوله

وهو حقيقي ولفظي والحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وقرية

انما قال في الحيوان ليلا ينتقض بنحو تمرة وتمر وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي هو المخلوق مؤنثا لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من جنسه التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكرا اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول غزوت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قالت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الا

مع الاستغراق فاض عليهم ولعل السر في اعتبار تانيثه في منع صرفه لا في الاسناد اليه
ان التذكير الحقيقي ناظر اليه منع ان يعتبر جاز تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك
واما منع الصرف فحالة مختصة به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي الحقيقي ذكر
وليد يعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور
حمامة حسنة وحسن فارطة كما معنى شاة نحو مل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير
نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على اكل الحب تانيث دجاجة
بالتاء يكونها للواحد لا للتانيث لانك وان اعتبرتها يبقى التانيث الحقيقي فيكون
كقيام زيد هند وعلامة المرة في بعض النسخ قوله **واذا اسند الفعل اليه فالتاء**
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير
الحقيقي وضميرالعاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت
وفعلن قوله واذا اسند اليه الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان مظهرا
ام مضمرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة ولا فذلكا الفعل بالخيار وشبهه مع التاء
للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما
قال ظاهرا احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليه
واجب على بعض الوجوه كما يجي ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة او جمع
التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسياتي حكمها وغيرهما
اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب
في الظاهر الحقيقي المتصل الحاق التا بفاعله نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن
بعض العرب قال فلانة سمعت بالمؤنث الظاهر عن علامة وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما
حكى سيبويه مع ثقته واما ثبوته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح
نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لشبههما الحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في
في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في قوله تعالى اسمع بهم وابصر لان
الفعل غير منصرف وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما
يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءتني من امراة وكفت هند فليس انجرار الفاعل للازم
ولا في الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه وان كان
بالا نحو ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المثنى منه المقدر هو الذي كان في
الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع
الفعل بالا وبتنوين المسند اليه هو الا مع الا الاستثناء من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو
المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود
لان المسند اليه في الحقيقي هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما احتمل لطول الكلام و
وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة
احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل
الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر
المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا والعلامة فيهما لازمة لرافعه سواء كان
التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر كقوله

فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها بتاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة
لحنا ضمير المتصل وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والمنفصل فان كان منفصلا فهو كا
الظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد
المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور
وكذا واحد المجموع بالالف والتاء منقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات و
والجيلانات والدوران فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر غير الحقيقي الا في شيء واحد و
هو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات ا
احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر
والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي
كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الشيء التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث
الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء المفرد
في جميعها فاحترموه وكان القياس على هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء
ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تتغير ذلك المفرد والعلامة
اما بحذفها ان كان التاء نحو العرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات
كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال الزوال علامته ثم حمل عليه
ما التانيث فيه مقدر ولا يظهر فيه تغيرها علامة كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم
في حكم الظاهر والدليل على تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهند كرمتمو
بكر انه يخب بصحرا الخبيط ذرادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم
بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت ماذن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا
وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنين والارضين حكم المجموع بالالف
والتاء لان حكم الجمع بالالف والتاء كما يجي والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وسوى
التاء للزوم وعدمه مضارع الغائبة ونون التانيث الاخر فيه نحو يعصرن السليط اقاربه
فظهر هذا الكلام معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر الحقيقي
واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخره فنقول ضمير الجمع اما ان
يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو
والنون هو الواو ولا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي
وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصلها برادحرف اللين والالف اخذه المثنى
والجمع اولى بالواو منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع فصارت بالعاقلين
اولى لاصالتهم وصار الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق لغير العاقلين من
حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا با
بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث
الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى ان تانيث الجماعة
على اللفظ واما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام ومؤنث يعقل
كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها
المؤنث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون لكونها جمع العاقلين وتقدم ان النون

موضوع له فيقولوا الايام والبنا والدور فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين الجمع
المذكر العاقل وغيره جائز في جميع الضمائر على اختلافها يقول في المرفوع المنفصل انتم
وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن و
المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن واما اسم الجنس
فيجوز اجرا ظاهره ومضمره مجرا ظاهر المفرد المذكر والمونث وضميرهما وهولا اسم
تمنع اجرى فضميره يجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل
انقعر وانقعرت واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالخيل والابل والغنم
نحو الرجال جمع التكسير في الظاهر والمضمر وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال
مع الصبح ركب من احاطة مجفل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب
والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم بالصواب قوله المثنى ما لحق آخره
الف او يا مفتوح ما [illegible] ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع يريد بالجنس ههنا
صالحا لاكثر من مفرد واحد لمعنى جامع بينهما في نظره سواء كان ماهية مختلفة كالا
يضربين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين
بل الى صفاتهما التي تشتركان فيها او متفقة كما يقول الابيضان لانسانين والبيض
لافراس وسواء كان التعليق بوضع واحد كالرجل والفرس وباكثر من وضع كالزيدين
والزيدان فان لكل واحد من الوضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى
بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان مميزا بهذا الاسم عن غيره او نحوه حتى لو سمى
زيدان ثم فرس فنظر الواضعين في الوضعين الى شي واحد كما في الارضين او نحوه وهو كون
تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذى ذهب اليه المصنف خلاف المشهور
من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس كونه بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان
اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف نزدد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبا
باعتبار معانيه المختلفة نحو قولك الزان للطهر والحيض والعيون لعين الما وقرص
الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلا
كلامهم مع الاستقراء وجوزه على شذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي و
والمالكي الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشا
الشافعي وهو ان الاسما المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم نحو قولك الاقراء كمعالكذا
او في موضع العموم كنكرة في غير الموجب نحو ما رايت عينا فانها تعم مدلولاته المختلفة
مثل الفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشتركة
الى مسمياته لكون كل واحد منها واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه
يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع او باكثر ومعاني المشترك
ليست واحدة بخلاف الاعلام واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان تثنية العلم به
كتثنية المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس تؤخذ احادها فتثنى
وتجمع كالقرين للطهرين والقرؤ للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة

لادى الى اللبس وليس للاعلام اجناس تؤخذ احادها فتثنى وتجمع حتى اذا ثنى وجمع ما
باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ كالعمرين
وذلك بان يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما وتناسبهما حتى
كانهما شي واحد كتماثل ابى بكر وعمر وكذلك القمران والخسان وينبغي ان يغلب
الاخف لفظا كما في عمرين والحسنين الا ان يكون احدهما مذكرا والاخر مونثا
فانه يغلب المذكر كالقمرين وقد ذكرنا الاختلاف في الالف والياء والنون وفي وا
والجمع وياء في اول الكتاب ولزوم الالف في المثنى في الاحوال لغة بني الحرث بن كعب
قال واجب منك الالف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
و[illegible] قيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران منه وفتح نون التثنية لغة كما في قوله
العينانا وقوله يا رب خال لك من عرينه لا تنقضي فسوته شهر ينه شهرى ربيع
ربيع وجمادينه و قرى في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني و قد يضم في نون المثنى
وقرى في السواد في الفعل ايضا تنزز قالت قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو
فلذلك يرجع اليه المفطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال
كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجي العطف نثرا في الشذوذ
منه ودون ضرورة اذا قصد التكثير كقوله
لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم من منزل الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر
كقولك جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر كقولك جاني رجل واكرمت الرجل
والرجل الذى ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى ضربته جاز العطف كما رايت من دون
شذوذ وضرورة وقد يكون للتكثير بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد
يثنى للتكثير ايضا كقوله تعالى وارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب
الزجاج ان المثنى والجمع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما
اعرابا عنده بل هي صيغ متانفة لهذان واللذان عند غيره وليس بشي لانه لم يحذف
في خمسة عشر المعطوف بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني اما في المثنى والمجموع
فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق
المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال قائل بل المفرد الذى لحقه علامة التثنية والجمع
يتضمن معنى الحرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشيا وعلامة التثنية دليل ذلك تضمن
المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمنه من الهمزة
الاستفهام واو الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك
وجعل المفرد واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سوا الا ان كلا
لما لم يقع على مفرد لم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج الى علامة المثنى حتى لا
يلتبس بالمفرد وكذا جعل المفرد في المجموع جمع سلامة واقعا على اشيا كلفظة كل الا
ان كلا لم يحتج الى علامة الجمع اذ لا يلتبس بالمفرد لانه لم يوضع له واحتاج المجموع الى علامة
لوقوعها لحقه على المفرد ايضا وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف
والا وجب ما عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجمع ورجال بل نقول
وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم او على الاجزاء على وجهين اما الواو العطف

ظاهرا او مقدرا وذلك نحو جاني زيد وعمرو وجاني خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع لفظ
الواحد للمجموع واما لفظ صالح للمجموع بالوضع وهذا الاخير على ضربين اما ان يوضع
للمجموع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع من غير ان يوضع للمفرد
ككلا وكلتا وجميع والفاظ العدد التي ليست بواحد وبيطل مذهب اعراب نحو مسلمان و
ورجال اتفاقا مع اطراد ما قال في باب المثنى والمجموع بالواو والنون فيهما قوله
والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فاليا والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما اخره الف
لازمة احترازا عن نحو زيدا وقفا سمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس وان كان الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي
قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فيعرض المصنف لذكر ذلك و
وذلك في ثلاثة اضرب المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان كان
ثلاثيا والفه بدل من الواو والياء رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى اصله سلمت الواو والياء من ان تقلبا الفا
لان الواو والياء اذا تحركا مع انفتاح ما قبلهما لم تقلب الفا اذا كان بعدهما الف لو نحو
ودميا وغليان ونزوان كما تحقق في التصريف ان شاء الله تعالى وانما جاز رد واو الثلاثي
الى اصله دون واو الرباعي وما فوقه لخفة الثلاثي فلم يثقل معه الواو وان كانت
الالف الثلاثي اصلا غير منقلبة عن شيء لمتى وعلا واذا سميت بهما فان الالف
في الاسما غير المتمكنة اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن ولم يعرف
اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء
وجب قلبها ياء وان لم يسمع الامالة فالى لانه اكثر ورأى بعضهم ان قلب الاصل في
والمجهول ياء اولى سمع فيها الامالة او لا لانها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت
الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورها كالربا
وجب قلبها ياء لئلا تثقل الكلمة بالواو في المجرى مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل
مثل هدى الالف وتكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو اولى قوله والا فالياء
فالياء ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثة وعن واو وذلك لعليان ان يكون ثالثة عن ياء
كالفتى والرحى او رابعا فصاعدا اما عن واو كالمغزى والمصطفى والمنتضى او عن ياء كالمرمى
والمشترى او رابعا فما فوقه زايدا للتانيث كالحبلى والقصرى والخنثى او للالحاق
كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف زايدة خامسة
فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين
وانما قيل مذروان لانه مذربان لانهم انما يقلبون الالف الثالثة في المفرد ياء عند التثنية
وههنا لم يثبت قط الف حتى يقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا
الى اخره الممدود على اربعة اضرب اذ همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق
كعلباء او منقلبة عن واو او ياء ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة والتي للتانيث
تقلب في الاشهر واوا لكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من
غيرها مع قصد الفرق وانما قلبت واوا دون الياء لوقوعها بين الالفين فيالتقيا الحرب.

عن اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة
متقاربتين في الثقل وربما صححت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو
حمرايان والاعرف في الاصلية ابقاؤها همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة فيجوز قلبهما واوا وابقاؤهما همزة لان همزتهما ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء واحداهما منقلبة عن اصلية والاخرى ملحقة بحرف اصلي فشابها
بقياء همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا
عن اصل بل واقعة موقع اصلي فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة عن اصل فتصحيحها
اولى من ابدالها لقرب نسبتها الى الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من
اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا الثنايين لانهم انما يقلبون الواو
والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء وكذا ثم في التثنية اما ان يصححوه
الهمزة او يقلبوها وههنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان
فالالف والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وجاء حذف
زياد في التانيث اذا كان فوق الاربعة في قاصعاء وخنفساء نحو قاصعان وخنفسان للطول
وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة
وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير يقول ابوان واخوان وحموان
وهنوان وربما قيل ابان واخان وانا فوك فلم يرد اللام في التثنية اذ لم يرد في الاضافة
بل وجب قلب الواو ميما في التثنية كما في الافراد يقول فمان كما قلت فم وانما يقال فوان كما
قيل ذواما لان ذو لازم الاضافة مفردة ومثناة ومجموعة فواوه متحصن من الحذف
لامنه من التنوين واما واو فوان فانه وان كان مامونا عليه من التنوين لكن يرد عليه
فيها شبه التنوين وبدله اعني النون وهي وان لم توجب حذف واوه لكن المفهوم يترعة
منه هاتله اما في حال الاضافة فهو في عامة الامن من التنوين ومن عوضه فلذلك يبقى
الواو فيها ولم يبق في حال التثنية وقد جاء في الشعر فموان فاذن هما نفثا في من فموهما
على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون حينئذ وزنه
وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كشفة وسنة فلا يكون اذن ضرورة
وقد جاء فميان وهو ارتعد ورد والام ذاته في التثنية لا لام ذو وفقا لواذ وانا حال وقد جاء
ايضا ذاتا وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا
في التثنية يقال دمان ويدان واما يديان فان يدان بيضا وان عند كلم فعلى لغة من والرد في
المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان قال جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري
لامه واو وانما قالوا دمي يدمى كرضي يرضى مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات
الواو اكثر قال سيبويه هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظبي وظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان
كعصا لم يجمع على ذا كقد مبان اودموان عنده مثنى دما لانه لغة في دم ومثنى دم دمان
فقط وقال المبرد اصله فعل بحرك العين ولامه ياء قال ودليل تحريك عينه تثنية على دميان
قال الا ترى ان الشاعر اخرجه على اصله في قوله ولكن على اقدامنا تقطر الدما قال ولا يلزم
علي ذلك يديان مع ان يدا ساكنة العين لان ذلك مثنى يدى وهي لغة في يد قلت وليس ايضا
ان يقول دمي لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السم

السكون ولا يحكم للحركة الابنت ولم يستعمل البتة الا ان يكون اصله فعل بفتحها كقوله
يارب سارياتٍ مانوسدا الاذراع العيس او كف اليدا واما ماحذف لامه لعلة موجبة
فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك ولا يحذف التاء في تثنية المنقوص
مع بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان
كما لم يلتق مع التنوين في حال النصب نحو لا يتبين قاضيا تقول قاضيان وقاضيين قوله
وتحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث خصيان انما تحذف النون للاضافة لما مر واليان
في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله
هما خطتا اما اسار ومنة برفع اسارا ما اذاه جرهما لاضافة واما فعل وقد تسقط
لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله
حذفت التاء التانيث في خصيان اعلم انه يجوز خصيتان والييتان على
القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتك وتستطارا
وقال يلي ابن الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان
قال ابو علي الوجه فيهما انهما لما كانا مفردا لكل واحد منهما لا يتفرد احدهما عن
صاحبه كان المفردان كالمفرد وكان اللفظ الدال عليهما كلفظ دال على مفرد اي
موضوعا وضعا اولا مع الالف والنون فصار خصيان واليان موضوعين وضعا
اولا على التثنية كمذروين ولم يستعمل مفرداهما واما خصية واليه فليسا بمفرديهما
بل مفرداهما خصي والى في التقدير وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر
قال لم يا نبيا الافيد قال يرتج الياه ارتجاج وقال كان خصييه من التدلدل
طرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا تحذف التاء منهما وقيل خصي والى
مستعملان وهما لغتان في خصية واليه واما لكا نتا اغلب منهما استعمالا واعلم انه اذا
اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما وان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد
في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى
كقولك جبا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى فقد
صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في مثل هذه اللفظة التي هي اكثر استعمالا من مثل
هذه المعنوية اجتماع تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة
واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حمل
المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما
في نحو قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله معنى اللفظ كقولك
جبا الله وجها الزيدين وليس المراد بهما اللفظية والمعنوية اللتان سبقتا فيما تقدم
فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا
ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك
قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق بين ان يكون الاول متحدا في كل
واحد منهما نحو قلوبكما اولا يكون نحو ايديهما استقلالا بقوله تعالى فاقطعوا
ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الثاني لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية
وهي من المتشابهات وقد جمع اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين وان فرق

المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو لئلا يكون ظاهر
المضاف مع خفاء الظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كان
منفصلين وان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان
امن جاز جميعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو
ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للنفرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل
ما ذكرنا من المعطوفة بجانب معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني
واعجبتني وكذا الصفة والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحب
من الاثنين ولا يفارق احدهما الاخر كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي و
قريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى
ويكونون عليهم ضدا وقوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا وقد يقع فعلا مقام افعل كقوله
تعالى القيا في جهنم اما على تاويل الفعل اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للامتزاج
بينهما وبه فسر قوله رب ارجعون واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فكل واحد منهم يخاطب
صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يعبر بتثنية
جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحدة او مثناه نحو قولهم حب مناكيره ويعير اصهب العثانين
وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال
لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين
ولا يجوز مساجدان قوله المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما قوله
ما دل على احاد ليشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمرة ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد
كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصورة بحروف مفردة بتغيير ما اي تقصد تلك الاحاد ويدل
عليها بان يؤتى بحروف مفرده ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر
فالظاهر اما بالحروف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال في رجل والتغيير المقدر
كفلك وهجان فقوله بتغيير ما اي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغيير ما
ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف و
التاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير
اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف
مفردها وغيرت تغييرا ما بل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فنحو ركب في راكب
وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ احادها من الفاظها كما رايت اخذ
راكب مثلا وغيرت حروفه فصار ركبا قلت ليس ركب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في
الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد ولم تكن جموع قلة لان
اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجميل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب
الى احادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير من الواحد اليها قال
لعاجامل لا يهدا الليل سامره وقال مع الصبح ركب محفل ويخرج ايضا اسم الجنس اعني
الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر وبالياء نحو رومي وروم فان
قيل كيف يخرج ودلالته على الاحاد بان اخذت احاده وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء

قلت لبسد والتا وذو اليا مؤدها للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجنس ونزيد عليه
ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذلك
الروم وان اكلت تمرة او تمرتين جاز لك ان تقول اكلت تمرا وعاملت روما ولو كانا
جمعين لم يجز لك كما لا يقع رجال على رجل ورجلين بلى قد يكون بعض اسما الاجناس بما
اسند فيه معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك يجب الاستعمال لا بالوضع
كالكلم وعند الاخفش جميع اسما الجموع اذا كان لها احاد من تركيبها كجامد وباقر وركب
جمع خلافا لسيبويه وعند الفرا كل ماله واحد من تركيبه سوا كان اسم الجمع كباقر وركب او اسم
الجنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو ابل عنده مفرد واما اسم الجنس الذي ليس له واحد
من لفظه فليس بجمع اتفاقا نحو خل وتراب لم يجي لها مفرد بالتا اذ ليس لها فرد متميز عن
غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما
ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهور فيه كفعلة نحو
نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بينه وبين واحد اسم
الجنس وبينه في ان الواحد متميز اما بالتا او بالياء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك
مقصورة بحروف مفردة بعض الجموع ايضا وهي جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد
بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسما الجموع كابل وغنم قلت
قد حرر ان اسما الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع التي لا يكون على اوزان الجموع الخاصة بالجمع ولا المشهورة فيه
ونحو عباديد اسم وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب
ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدد ولشا كما يقال غلام وغلمة
وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو من اكبر في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه وان كان
لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكر ومذكار ومحسن ومشبه وكذا
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشي الذي
يطيف الرذل وحوشي صلى الله عليه وسلم من مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا ان لم يبين الا الاخلاق
التوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان تغير الاختلاف النوعين فهو جمع مقدر التغيير
كهجان بمعنى الابيض وكالفلك وكالدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان
ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل واما في الجمع فهو كرجال وحضر الحركات والحروف
الزائد غير حركات الواحد وحرفه تقديرا واما قوله تعالى وهم لكم عدو وقوله ويكونون
عليهم ضدا فليس باسم الجمع بل واحد اطلق على الجمع لترافد الجماعة في العداوة والضدية
حتى كانهم يد واحدة وشخص واحد قوله وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما
لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر
منه فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف
وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيد قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا
جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب
اي زعانف قوم اخرين ولا يخلو المفرد في جمع مذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى
حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم
الصحيح كظبيين ودلوين في المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها اذا

انضمت قبل الواو وانكسرت قبل اليا والضم والكسر مستثقلان على اليا المكسور ما قبلها كما في
القاضي ومررت بالقاضي فحذفا فالتقا ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين جاني
اذا التقيا واولهما مد وضم ما قبل الواو ولمناسبتها ولو ابقيت الكسرة مع بقا الواو
بعدها لتعسر النطق بها وان قلبت الواو يا لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب
والجر واما في حال النصب والجر فحذفت اليا وبقي الكسر على حاله ليكون بالجمع بعدها ولم يحذف
يا المنقوص في المثنى لوجوب فتحها كما في نحو رايت القاضيين وان كان الاسم مقصورا حذف
في الاحوال نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع دون
المثنى اما لانه لو حذفت في المثنى ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلا اخوك
بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوك واعلاهم فلا يلتبس به واما لانا لما قلبنا الالف في المثنى
الى الواو او اليا بقي الواو واليا متحركتين بعد فتحة وبعدهما الف ومثل هذا الثقل عندهم
محتمل فلا تقلب الواو واليا الفا في نحو غزوان والنزوان والغليان لخفة الكلمة بالالف
بعد الواو واليا المفتوحة واما اليا الساكنة في نحو عصوين وفتيين فاصلها الالف لما
ذكرنا في اول الكتاب واما الجمع فلانه لو قلب الالف واوا او يا كما في المثنى لوقع الواو واليا
المضمومتان او المكسورتان بعد فتحة ومثل هذا الثقل لا يحتمل فكان يجب قلب الواو وا
واليا مرة اخرى الى الالف فحذفت الالف بلا قلب للساكنين وبقي ما قبل الالف على فتحة
اذ لا ضرورة ملجية الى ضمها وكسرة لان الواو واليا لا يستثقلان بعد الفتح وايضا لو
ضم او كسر لالتبس المقصور في الجمع بالمنقوص والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة
بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون والعيسين قوله وشرطه ان كان اسما مذكر
يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلا مثل احمر حمرا ولا
فعلان مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا
بتاء تانيث مثل علامة قوله وشرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي
غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع
وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كالملقب الذي يطلق على الشي وان لم يكن تحته
معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل
عن تقدم التذكير ولا شك ان هذين العذرين من ابرد الاعذار ثم قال او يظن ان
طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشي لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج
ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول فلانه مذكر المعنى لا يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان
يقول بشرط التجرد عن التاكيد خذ به نحو ورقا وسلما اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شروط الجمع بالواو والنون على ضربين
عام للاسما والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التانيث فلا يجمع
نحو طلحة في الاسما وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وبن كيسان في الاسم
ذي التا فانهم جوزوا طلحون بسكون عين الكلمة وبن كيسان يفتح نحو طلحون قياسا على
الجمع بالالف والتا كالطلحات والحمزات كما قالوا ارضون لما كان فيها الالف والتا والذي
قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات واما القياس فلان التا لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير

والتانيث وحذفت كما عملوه حذفوا الشيء مع عدم ما يدل عليه ويغلب على الظن انه جمع
الجد عنها نكرة جمع الجد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون
وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قالوا اذا التا على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الالف الممدودة
تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون التاء لئلا يجتمعا في التقل
كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف
الالف الممدودة ولا المقصورة نسيا حذف التاء للزومها الكلمة فكانتها لامها وذكر انه لما
كان يجيز في ورقاؤون الهمزة في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها
لواو الجمع بعدها فهو كضمة الواو للاعراب في نحو ذلوك او للساكنين نحو مصطفو البلد ولا يجوز
فيهما الهمزة اتفاقا وانما الهمزة في الواو اذا كان ضمها لازما واذا سمي بسعاد وزينب و
هند مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به باسم
مذكر ايضا عاقل قلت الحمرون واحامرون ان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامرات والثاني
من الشرطين العامران يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون
وقد يشبه غير ذوي العلم بهم اذا كان مصدر صفة المجموعة من افعال العلما نحو قوله تعالى ائتيا
طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل
في فلك يسبحون وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تعالى
فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى عاقل لانه فعل المنع من التخاير الجايزة على صاحبها
تعالى الله عنها وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانه اشرف من غيرهم و
والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تغليب تخصيص ضمير العقلا
العقلا في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص من بين العقلا بهذا الجمع الوصف والعلم دون غيرهما
نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصه بالتصحيح عن جمع التكسير الذي التصرف فيه بسبب الكثير
وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن
بالجمع بسبب زوال العلمية كما مضى فجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قولهم قلون وكرون ولهذا
اشترك باب العلم المجموع هذا الجمع وباب كرون في جواز جعل النون معتقبا الاعراب واما الوصف
فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معتلا باعتلاله صحح بتصحيحه كما تبين في الد
التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع كعلامته الدا
الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضا واوا وان كان
احدى الواوين اسما والاخرى حرفا ولهذا نسب الواو بن فتح قام رجل قاعدون غلمانه كما يقال
يقعدون غلمانه فالوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول والبنا للمبا
لغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر يخالف لسائر
الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات انما كان لعدم
دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والمصري فانها
لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين
معا اذ معنى رجيل رجل صغير فهو كالتمثيل ورجلين في دلالتهما على
العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل
على الموصوف المعين لم يذكر قبلها كما لصفات الغالبة وينادر فيها ايضا من حيث

انه لا يعمل

انه لا يعمل في الفاعل عملها الا ان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى
والمصغر موصوفه مفهوم من لفظه لا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل
في الفاعل وهو اصل في معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال
ونحو ذلك واما الخامس من شروط الجمع بالواو والنون فشان العلمية وقبول
التانيث في العلمية مختصة بالاسما لما ذكرنا وقبول التانيث مختصة بالصفات
فلهذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلا وفعلان فعلى وما يستوي فيه مذكره ومؤنثه
وانما اعتبر في الصفات قبول التا لان الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتا لتناولها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل
قام والامراة قامت وكذا في المضارع التا ان كانت في الاول نحو يقوم والغالب
في الاسما الجوامد ان يفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة بالمؤنث كعير واتان و
جمل وناقة وحصان وحجر ويستوي مذكره ومؤنثه كبش وفرس هذا هو
الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمرا والافضل والفضلى
والفضلى في سكران في الصفات ونحو امر وامراة ورجل ورجلة في الاسما ولما صفة
لا يلحقه التا من قبل الاسما فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى ولا فعلان فعلى واجاز
ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل
احمرين واسودينا وهو عند غيره ضرورة واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء
على جمع المذكر والاصل ممنوع فيتبعه الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه
يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التا ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في
الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي
انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون المنقوص في نحو قلون وكرون
وارضون على ما يجيء واجاز س قياسا لا سماعا ان يدمانون في قولهم ندمان لقبوله التاء
نحو ندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة وقال س لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في
فعلان الصفة ان لا يلحقه التا فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ والاولى
ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا
اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفا ليس اصله عدم لحوق التا ولم يجمع هذا الجمع اه
الصفات التي تستوي مذكرها ومؤنثها وهي ما ذكرنا في باب التذكير والتانيث لعدم
قبولها التا ومشابهتها بذلك الجوامد نحو بشر وفرس كما ذكرنا ولما ندرت عدوة
حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم يجوز مسكينون وعدوون ثم يجوز
في المؤنث حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهو قياس الاسماع كما قال س في نحوها نوما
ويشذ من هذا الاصل الصفة اذا كانت على خمسة احرف اصليه كصهصلق فانه
يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال في المذكر صهصلقون وذلك لاضطرارهم اليه اذ لا
يكسر الخماسي مستكرها كما يجيء في بابه وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك
لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدا
المقدر الذي بعد الفا ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى
المبتدا الذي هو شرطه انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه

ان يكون علما فيكون جواب الشرط مدخول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذوران الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله ٥ ٥ ٥
وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٥ على مذهب الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط ليس المذكر او كونه مذكرا والثالث ان الفا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة نحو قوله انك ان تصدع اخوك تصدع كما يجي في بابه فلا يقال زيد ان تغنيه مكرمه ويمكن ان يتعذر ان الشرط والجزا خبر المبتدا والتقدير فهو محصور مذكر والضمير المقدر بعد الفا راجع الى شرطه مع نفسه في هذا القدر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا يستويا فيه مع المؤنث استحق من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث مثلا شيا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين واحواتها اما حذف النون فقد مضى في المثنى وقد تحذف للضرورة كما في المثنى او لتقصير الصلة كالحافظوا عورة العشيرة البيت وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي ٥ قوله وشذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها بنون قال سدد ابنوها الاصاغر خلتي ٥ وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنا مقدر على وزن افعل كاضحى وواحده ابنا نه كمان واحر اضحى اضحاة فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كما دل في جمع ولوعي فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره وكون افعل في فعل شاذ لو ثبت ابن ايضا كجبل واجبل وزمن وازمن وقال الجوهري شذوذه لانه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيد انه تصغير بني على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرين وابيكرون في قوله قد رويت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما انه بالواو والنون في غير العقلا والثاني انه تصغير شيء مقدر وعند الكوفيين جمع ابيكر تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يقال في المنسوب اليه علي ككرسي المنسوب الى كرس وان كان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة على انه معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم وهو شاذ لعدم العقل ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف ٥ لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجدة تعالى ويكون دليلا عليه فيكون بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له وذلك لانه في الاصل بمعنى الانيس واما مع مع عدم العقل في قوله ولي دونكم اهلون البيت فانما جمع بالواو والنون ٥

لانه جعل الذئب والارقط والعرفا ايدل لا اهليه ومنها عشرون الى التسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الرا لان الواو والنون في مقام الالف والتا فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان را ارضون ومنها ابون واخون وهنون لعدم الوصف والعلمية واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على خلاف في اللام ثبا منيا ومنه قولهم بلغت مني البلغين بضم الباء ولقيت منك البرحين بضم الباء وكسرها والذرحين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم لبث عزين يجوز ان يكون من هذا وجعل النون معتقب الاعراب وشاع الجمع بالواو والنون مع انه مخالف للقياس فيما لا يكر من الاسم الذي عوض من لامه ها التانيث معتبرا او اثل بعضها تنبيها على انها ليست بجمع سلامة حقيقة فقالوا في المفتوح الفا كو سنة سنون بكسر الفا وجا سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسر او اعني عزين وجا في بعض مضموم الفا الكسر ايضا كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والماين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الفتحة والضمة وجا قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبون والاثاني في الثبة وربما جا ايضا في الجذ وفي الفاكر فقد ورقين ولدة ولدين وفيها قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامانيها لقيل لاسنون لانه مفتوح العين بل ليس سنات والقنوات والاضوات لكونهما مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكن اريد به الزوينا ولو اعتبر اللام لقال الذويناه كالاعلين بانه مفتوح العين عنده كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جا هذا الجمع في المضعف ايضا كما وزين وحرتين ٥ وحكي عن يونس احرون مفتوح الهمزة ومكسورها قيل قد جا احرة في الواحد وقيل لم يجئ وزيادة الهمزة بينهما على كونه غير قياسي وعلل النحاة جميع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع لكونه خاصا بالعلماء فجبر بهذا الجمع الفاضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فقالوا واما حرون وازن فلما لحقها من الاعلال بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك لان حروف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في قطبين وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفة القياس فكانه مكسر فيجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال زعاني ذراني من يحذف ان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يريد الشعراء مني وقد جاوزت راس الاربعين ويلزمها اليا اذن كما قلنا في المسمى بجمع السلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها يكون النون معتقب الاعراب شائع في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتو بدون يا النسب فلما حذف يا النسب صار مقتوون كغلون كقوله مع كنا لامك مقتو نيا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والالفا

فالالف للاطلاق ورجل مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا الكماة والنسا ولعل
سبب حملهم على جعله للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع مذكر
كثرة مخالفة للجموع وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء
النسب في الواحد وهو مقتوى واو والنون وعدم الاستعمال مفتى الذى هو واحده بعد حذف
اليا ولو ثبت لتعبد في جمعه مقتوون كاعلون لا مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتوا والمحذوف
اليا كما قال في المهلبون والمهالبة اذ سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا
منهم مهلب لان جمع في الظاهر المحذوف منه يا النسب ويجوز ان يقال ان يا النسب في مثل
مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وحكى ابو زيد فتح الواو
في مقتوين قبل اليا فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك ايضا لتغيره
عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث في المثنى
والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا
العقل في بعضهم نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع المثنى للمؤنث والضبعان
الذى للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع بعض العرب تقول
للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذى يدور الاعراب على جزئه الاخير كبعلبك ومعدى كرب
يثنى ويجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة واحد معربة والتثنية والجمع من
خصائص المعربات واما اللذان واللتان وذان وتان فصيغ مستأنفة وما لم يدر الاعراب
على اخره كسرها فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذوا سيبويه وكذا نحو خمسة عشر علما كما يقال
في الجمل المسمى بها ذوا تابط شرا وذو تابط شرا وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات
مرة ويقال ذوا تاشاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها
علامات التثنية والجمع وكذا تقول في المثنى والمجموع على حدة علمين اذا لم يجعل نونهما معتقب
الاعراب نحو جاءني ذو مسلمين وذو مسلمين لئلا يجتمع على اخر الاسم اعرابان الحرف وشذ في
الاثنين الاثنانين والمبرد يجوز السيبويهان والسيبويهون مع بنائه الثاني واما من اعربه فلا
كلام في جواز تثنيته وجمعه والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف
وعبد مناف وقد يجمع ويثنى المضاف اليه ايضا مع المضاف وذلك في الكنى كقوله في ابو زيد
ابو الزيدين ابا الزيدين والاول اكثر واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كانا
لعاقل قلت بنو كذا وذو كذا او ابنا كذا وذوا كذا وان لم يكونا لعاقل سوا المؤنث بنت
كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وابنة اللبون وجمل ذو عشرين وناقة ذات عشرين او لم
يات له شذ ذلك نحو ابن عرس وذى القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى
ذوات كذا حال ذوات عشاين وذوات القعدة الحاق الغير العقلا في الجمع بالمؤنث على ما يجى لهما
كما في قولهم الايام مضين وروى الاخفش بنو عرس وبنو وحش ايضا اعتبار اللفظ ابن وان
كان غير عاقل قال ما بنوا نعش بنو عرس وبنو نعش ايضا دنوا فتصوبوا كانه جعلها جمعا
لابن نعش وان لم يستعمل قوله **المؤنث ما لحق آخره الف وتا وشرطه ان كان صفة وله
مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر وان لا يكون مجردا
كحايض والا جمع مطلقا** قوله المؤنث اى الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة
لان قوله قبله وهو صحيح لمذكر ومؤنث فبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف

مفردة بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر من قوله ليدل على
ان معه اكثر منه والا وان كان يقال انه ليس من الحد وانما جلب لدعاء مناسبة
ليكونا كما في جمع المذكر وانما خص بالزيادة الالف والتا لانه عرض فيه الجمعية
والتانيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين مزيد لان على المعنيين كما في رجال وسكرى
وحبالى مضارعه قوله شرطه ان كان صفة الى اخره ينظر الى المؤنث اما ان يكون
صفة او لا وان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا اى لا يشترط شرط وهو قوله
والا جمع مطلقا وهو غير مطرد لان الاسماء التى فيها التا مقدرة كقدر ونار وشمس
ودلو وعقرب ويمين ونحوها من غير الحقيقى التانيث لا يطرد فيه الجمع بالالف والتا بل
هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات والشمالات في الرياح وذلك نحو هذا التانيث
اذ ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع من الاسم المؤنث قياسا الا
علم المؤنث كان فيه العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وحسنا ومقدرة كهند اوذوتا التانيث
الظاهرة سوا كان مؤنثا حقيقيا او لا كعزة وحمرة ومنه الاكرامات والتخريجات
ونحوهما لان الواحد كرامة وتخريجة لا اكرام وتخريج الا كاريم وتخاريج لاختلاف الانواع فا
فالاول كالضربات والتتلات والثاني كالضروب والنتوز فلا يقول ثلاث اكرامات وتخريجات
بتجريد العدد من التاء وثلاثة الاكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلاثة الانواع من الاكرام او
ذو الف التانيث اذا لم يكن علم المذكر الحقيقى كالبشرى والضرا اما اذا كان علم مذكر فيجمع با
بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح بذكره وتانيثه اذا لم يات له مكسر كالالفات والباءات
الى اخره او العلم المصدر باضافة ابن الى ذو اذا لم يكن عاقلا نحو بن عرس وابن مقرض
وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد شيئان احدهما اسم مذكر
لا يعقل اذا لم يكسر كالحمامات وسرادقات وكذا كل خماسى اصلى الحروف كسفرجلات لان تكسير
الخماسى مستكره كما يجى وعند الزجاج هذا القسم ايضا مطرد واما اذا كان له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع
فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجمع الذى
لا يكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال الكلبات لقولهم الكلاب وان كان المؤنث
صفة فلا يخلو اما ان يكون فيه علامة تانيث او لا وان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء
كان صفة مذكر حقيقى كربعات وعلامات او لا كضربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى
فعلان او فعلى افعل وانهما لا يجمعان فالالف والتاء حملا على مذكريهما الذين لم يجمعا با
بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه اجاز حمراوات وسكرانات كما اجاز في المذكر احمرون
وسكرانون فان غلب الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة
وكذا كل فعلا او فعلى جعلى علما لغير المذكر الحقيقى وان لم يكن في الصفة المؤنث علامة تا
نيث ظاهرة لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يساويه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوى
مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكرها لانها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر
اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين مجرد هذا القسم من التانيث وذى التاء منه فان ذا التاء
فيه معنى الحدوث الذى هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق
علامة جمع المؤنث الالف والتاء مما فيه معنى الفعل واما المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل
فلم يجره في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطا

ومطاقل واذا كان وصف المؤنث المستوى تذكيره وتانيثه او البنا المختص بالمؤنث جاريا
اصلي الحروف كاكصمصلق في الاول والجحرش في الثاني جمع بالالف والتا لا انكسرات تكسيره فيقال
نسوة صمصلقات وجحرشات ويجمع مطرد هذا الجمع ايضا صفة المذكر الذي لا يعقل سوا كان
مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على
وجه الارض وغير حقيقي كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات
لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث
لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره فكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث في
فرع على المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه وقوله شرطه ان كان صفة الى قوله كحائض
معناه ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه
ان لا يكون مجردا عن التا كحائض وهو صحيح وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع
بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي تذكيرها
وتانيثها كصبور وجريح ونباتات شاذ وجمعان فعيلا قياسه الحاق التا للمؤنث كسيد و
سيدة وميت وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التا الذي يشترك فيها المذكر والمؤنث كر
كربعة وبنعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتا وتفرد في جمع بنت
وابنا بنات وهي جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهمين على حذف اللام
نيا في المذكر والمؤنث وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على
حذف اللام نيا وثلاثي المحذوف اللام المعوض عنه التا على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفا فترد
اللام في جمعه بالالف والتا اكثر كهنوات في جمع هنة وسنوات وضعوات في ضعة وسنة وذلك
لخفة الفتحة وجا بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجامة ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو
والنون ولا بالالف والتا استغنا بجمع التكسير وذلك كحامة وشفة وشاة واما مكسور الفا فترك
الرد فيه اكثر كبيان ومريات لثقل الكسرة وقد جا بعضوات واما مضموم الفا ولم يجي فيه الا ترك
الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجا في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف
فتح التا في حالة النصب اسمعت لغاتهم وجا في الشاذ انزوا ثباتا ولعل ذلك لتوهمهم تا الجمع
عوضا عن اللام كالتا المحذوفة وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تا
الوحدة والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان ست
قال ان تا الجمع لا تفتح في موضع وفيما قاله نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انزوا ثباتا
الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التا وكسرها اشهر و
واما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاوه على الشذوذ والمؤ
قد يؤنث وليذكر شيا من احكام المجموع بالالف والتا وان كان المصنف يذكره في قسم الت
التصريف فنقول كل ما كان على وزن فعل وهو مؤنث بتا مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة
فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان
عينه في الجمع بالالف والتا وان خلا من هذه الاشيا وجب فتح عينه كتمرات وجفنات والتزم
في جمع لجبة لجبات بفتح العين لان في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع
على المفرد المشهور وقيل لما لزم التا في لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها بقال شاة لجبة
اذا قل لبنها صار كالاسما في لزوم التا نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان العين لجبات

قياسا الاسما وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم في الواحد فتح العين
وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف بها فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة و
ونسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين
ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وضعبات خلافا لقطرب ولا يجوز اسكان ما استحق الفتح من عين
فعلات الا ضرورة قال ذو الرمة
ابت ذكر عودن احشا قلبه ✽ خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل ✽ وجا في المعتل اللام نحو
اخوات سكون العين وحدبات ويجوز القياس عليه قصدا للتخفيف للثقل الحاصل من اعلال
اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو تا كلبات اعتبار الصفة العارضة كما يقول ضعبات بفتح العين
اذا سميت بضعبة واهل في الاصل اسم فدخله معنى الصفة فقيل في جمعه اهلون واو دخلوا
التا فقالوا اهلة قال ✽ واهلة ود قد تبرئت ودهم ✽ وابليتهم في الحمد جهدي ونايلي ✽
اي وجماعة مستاهل للود وقال ✽ فهم اهلات حول قيس بن عاصم ✽ اذا ادلجوا بالليل
يدعون كوثرا ✽ ويقال اهلات ايضا بسكون الها اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هذيل
العين المعتلة نحو جوزات وبيضات قال شاعرهم ابو بيضات رايح متاوب ✽ رفيق بمسح المنكبين سبوح ✽ وفي الشواذ
ثلاث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق
لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن
المضاعف والمعتل العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والبا
فان قيل فلتقلبا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم
تقلبها هذيل مع تحريكها كما لم تقلب واو خطوات المضموم عينها بالعروض الضمة واما فعلة
بضم الفا وسكون العين كغرفة وفعل مؤنثا كجمل فان كانت مضاعفة فليس في عينها اذا جمعت
بالالف والتا الا الاسكان وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع
اجماعا وقياسا لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وبروضات لانهم عللوه بخفة الفتحة على حرف
العلة ويكون نهاعارضة لكن سر قال لا يحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت
صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام يا
ككلية جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سوا كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات و
والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان
كان اللام يا ككلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه ولم ار في كلام
سيبويه نص عليه واما ام فقيل الناس امهات اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والهاء الثانية بدليل
الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت لكونه على وزن تفعلت قال ✽ ✽ ✽ ✽ اني
لدى الحرب رحي اللبب ✽ امهتي خندف والياس ابي ✽ وزنها فعلة فحذف اللام واما فعلة بكسر الفا
وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس في جمعها بالالف والتا الا سكون العين نحو
قدرات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا يا اصلية كانت كبيعة او منقلبة كريمة فلا
يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على لغة هذيل وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان
كانت صحيحة العين وان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما وان كانت اللام و
واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسي
من الفتح وان كانت اللام يا كلحية جاز الفتح والاسكان وفي الكسر خلاف منعه سيبويه باب فعل فعلى

في الصحيح فكيف في المعتل اللام واجاز السيرافي لعروض الكسرة قياسا على خطوات وان صحت ا
اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا منع ضم العين مطلقا في المضمومة الفا وكسرها
في المكسورة الفا صحت العين اولا الا فيما سمع نحو خطوات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده
كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والتصحيح وما
عداه جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادة فيه
اذ بكر بنية بها بناء اخر فالمفرد بسبب زيادتهما صار كلمة اخرى غير التي كانت كما ان ثمانية مثلا
اذا ضممت اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد
تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد وبهذا قارب حد الجمع بتغيير ما قد دخل فيه جمع السلامة وكذا
الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلاث بتغيير فيه ولا يبقى
على حالة الا ما التاء فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يلحق ما
قبل اخر مفرده تغير ما وجمع التكسير هو الذي لحق ما قبل اخر مفرده تغير ما لفظا او تقديرا واما التغيير
في نحو تمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فيقدر انه حصل هذه
التغييرات بعد سكون عينا لفظا وان لم تثبت نحو تمرات ساكن العين قوله وجمع القلة افعل
الى اخره قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان
داخلان وبالكثير ما فوق العشرة والوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة
وفعلة وزاد الفرا فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم راس واحد اي يشبعهم
لان وليس لشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس واحد لا من اطلاق
فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلا كاصدقا وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا
بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي
مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات
الزهر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما فقلت جفاتك وسيوفك لكان
فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين
القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة
الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء
جمع القلة كارجل في الرجل واذرع في الذراع فهو اذن مشترك بين القلة والكثرة وكذا
اذا لم يات للاسم الا بناء جمع الكثرة كرجال في رجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي وقد
نحو جعافر وكذا ما لا يجمع الا جمعه كاحادل ومصانع وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود
ذلك الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقرء قوله المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقرض والقصر والجري في كلامهم مشترك بين اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا
الفعل يتسلك اليه يتسلا ان يتسلا ~~لين حمل~~ اي اصل له وماخذ اخذ منه واشتق فيقال
في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تسلا اليه تسلا ان تسلا ليس
بجار على ناصية ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات
ويقال الصفة جار على غير من هي له اي هو صاحبها على ان يكون مبتدا لها واذا

حالا او موصوفا او موصولا والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المشتركة وخاصة
اذا كانت مجازاته غير مشهورة فيما تقلت اليه من المعنى ولو قال اسم الحدث الذي
تشتق منه الفعل لكان حدا على مذهب البصريين لانه يسمى عندهم مصدرا لكونه موضعا
يصدر الفعل منه كالمقتل والمذهب عند الكوفيين ومذهبهم ان المصدر مشتق من
الفعل انه مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الصدور والصدر
بمعنى الصادر اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون بان الفعل
يعمل في المصدر نحو ضربت ضربا والعامل قبل المعمول وقولهم قبل المعمول فيه مغالطة ان
ارادوا انه مرتبة وقت العمل ان تلفظ به قبل المصدر فمسلم ولا ينفعهم لان النزاع في كون
الفعل مقدما وضعا على وضع المصدر ماخذا له لا في تقديمه عليه عند عمله فيه وينتقض ما قالوا
بنحو ضربت زيدا او بزيد ولم يضرب لانه لا دليل فيها ان وضع العامل قبل المعمول وقال
البصريون فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة
هي الغرض من الصوغ والاشتقاق كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل
الفعل فيه المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من الفعل لانه كان وضع يحصل
في قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكن طلبوا بيان زمان الفعل على وجه
اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وقد يسمى
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا
كما مر في بابه قوله وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس مثل اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا واستخلف استخلافا تزيد ابنية الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في
التصريف واما غير الثلاثي فقياسي وذلك بان تنظر الى الماضي وتزيد قبل اخره
الفا فان كان قبل الاخر في الماضي متحركا كسرت اوله فقط كما تقول في افعل افعالا وفي فعلل
فعلالا وفي فعلاء فعلي وفي فاعل فيعالا وفي فعّل فعّالا وان كان ثلاثة متحركات كسرت الا
الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعلّ وافعالّ اذ اصلها افعالل وتفعل
واستفعالا وافتعالا وافعلالا وافعيلالا وتفعالا وليس ما ذكرت بناء على المصدر مشتق
من الفعل بل ذلك بيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل وجاء
ايضا في فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل على غير القياس لكنه هو الاشهر نحو تفعيلا وفعللة
ومفاعلة واما فعالا فهو مخفف فيعالا وتفعالا ولم يجئ في تفعلل وتفاعل الملحق
به الا على خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل ويجيء احكام هذه المصادر في مقدمة
التصريف ان شاء الله تعالى قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا
ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل وان كان مطلقا والعمل للفعل وان كان
بدلا فالوجهان قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اعلم ان المصدر
معناه عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
مما يتعلق به وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضع الواضع بالوضع
الى ذلك الحدث مطلقا لا الى ما يحتاج اليه في الوجود ولا يلزم ان يكون وضع الواضع
لكل لفظ على ان يلزمه لفظا ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ

الدال على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها لفظا الالفاظ الدالة على محالها بنفسها اذا
قصدنا بين زمان المصدر الذى هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه
من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة ومكانه او ما يقع عليه صيغ من
هذا المصدر صيغة اما بتغير حركاته وسكناته كضرب فى المضرب او بتغييرهما مع الحذف
كاستخرج فى الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب فى الضرب بحيث تدل تلك الصيغة
بنفسها على احد الازمنة الثلاثة على التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به
المصدر بعدها فسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وسمى ما قام به المصدر فاعلا ومع اقتضائها
ان يذكر من لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك
او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك لما كان عند المتكلم ذكره اهم فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا
للمفعول وذلك اللازم ذكره بعدها مفعولا ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد
ازمنة المصدر الثلاثة معينا وذكر بعض لوازمه الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة
على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فى الاغلب فجىء بما كان
منها ذكره اهم بعدها وانما قلت فى الاغلب لانه امكن فى بعضها ذلك كاضرب وكضرب ولكنه
لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بصيغة ايضا بعدها طردا للباب
فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما فى اضرب انا وزيد وانما جعل لما
قام به المصدر صيغة مختصة اعنى المبنى للفاعل ولباقى اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما
بمحل المصدر فان المصدر محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبنى للفاعل
اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرفع كلما رفع الفعل لدلالته على كون ذكره اهم من بين اللوازم زم
نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة اما مع التوسط او تاخيرها كلها او توسطها ولو لم يكن
الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا
زيد يوم الجمعة وكبير فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقدم المفعول على الفاعل وحده
او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشىء اذ المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب
على الفاعل وحده التوسط فى الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص الفعل
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اى من دون الاصنام
او كون الفعل به اولى من سائر ما تعلق الفعل ايضا نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع
بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل فثبت بهذا ان وضع الفعل على ان يكون
مسندا الى شىء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه
منسوب الى شىء فى اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضى
مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه
لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل فى غير المسند اليه من المفعولات التى لم تقم
مقام الفاعل تبعا لمقتضاه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل
فصار الفعل اصلا للعمل فى المسند اليه وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذى بسببه
يطلب الفعل الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وانما ذلك لان طلب الفعل للفاعل وضعى
وطلبه للمفعول تابع للوضع كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل والمفعول لهما فليس

بوضع

بوضع بل هو عقلى فرط الوضع على العقلى واذا حكم لان الواضع نظر فى المصدر الى ماهية
الحدث لا الى ما قام به ولم يطلب فى نظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه
فى نظره يدل على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على
المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل فى الفاعل ولا فى المفعول لكنها شابهت الفعل واعملت
عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر لفظا ومعنى كما مر فى باب الاضافة فلزم
عملهما فى جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما النصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر فى
باب الاضافة الحال والاستقبال ليحصل مع المشابهة اللفظية اعنى المشابهة المعنوية
ايضا والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل فى اضمار المسند
اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعى فجاز ان يتصل به غاية الاتصال كما فى الاضمار
ولما لم يكن المصدر مشابها له لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع كاسم الفاعل و
المفعول موقعه مع ضميمة الحرف المصدرى اعنى ان لم يشترط فيه الحال والاستقبال لان
اشتراط ذلك فى اسمى الفاعل والمفعول لتحصل المشابهة لفظا ومعنى لما امكنت ولا
يمكن المصدر فى الموازنة مطردا ولم يلزم ايضا المسند اليه ولا يجوز الاضمار لنقصان
المشابهة لفظا ومعنى فان قلت فاذا كان مشابهته الفعل ناقصة لفظا ومعنى
كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان يطلب الفاعل بنفسه والمفعول عقلا فيما
دون مشابهة لطالبهما وضعا اعنى الفعل تحرك الوحد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل
فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما فى اسمى الفاعل والمفعول ولاذلك العمل واسم الفاعل على
والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد
مر شرط صالح من هذا من باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لو لزم المصدر ذكر
المسند اليه بعده واحد الازمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا اذ
ذكرنا ان وضع الفعل لبيان الاحد الازمنة مع ذكر المسند اليه واعلم ان المصدر
انما يشابه الفعل اذا كان يتقدر بحرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا
مطلقا الا للتاكيد ولا للنوع ولا للعدد وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا
تقديره بان والفعل اذ ضربت ضربا لا بمعنى ضربت ان ضربت واما قولك ضربته
ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا فى الحقيقة بل هو المحذوف
والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان
بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضى
فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان ما ولى وان كان فى الحال ايضا نحو ضربك
الان ضربا شديدا لكونهما اشهر واكثر استعمالا منهما والتقدير بهما له بان والفعل وهم
بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله قبل
لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى والفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر
فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول كما مر فى باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله
باجنبى نحو اعجبنى ضربك اليوم امس زيدا على ان امس من تمام اعجبنى لان الفصل بين
بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من

من قبلكم لعلكم تتقون أياما بمعنى صوموا أياما والوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين حذف
المصدر وابقاء معموله لانه يكون حذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل
دليل قوى عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من
تقدم معموله عليه ان كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار
قال تعالى ولا تأخذكم بهما رافة وقال تعالى بلغ معه السعي وفي النهج قلت عنكم نبوته ومثله في
كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من
تاوله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المعمول الا
الصريح لضعف عمله ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله اياما
معدودات وكذا يجوز اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد
ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والجمع
ايضا ولو اضمر المثنى والمجموع لجعل المصدر وثني والا لالتبس ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها
ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله
لم يخل ان يؤتى فيه بعلامة التثنية وعلامة الجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى
الالتباس ولا يلزم في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما
يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر
وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يحتمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والد
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل وذلك لما ذكرناه وقال المصنف لان التزامه كان لو
يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس الاضمار فيه الى ما هو ممتنع على زعمه
بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به
فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد
وليس اقوى الاقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه
مفعولا اما يجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او يجيء الفاعل
اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما
يجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او يجيء الفاعل بعده صريحا فقوله
امن رسم دار مربع ومصيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز اي ان اكل خبز فيجوز الاضافة
اليه بشرط قيامه وقرينة الى الظرف نحو كونه مرفوع المحل نحو ان يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو
يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من
ضرب اليوم زيدا قوله واعماله باللام قليل وانما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر
المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة
تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل
كما يجيء لا لمشابهة الفعل فيه ولم يات في القرآن شيء من المصادر المعرف باللام عاملا في فا
في فاعل او مفعول صريح بل في قدحا معدى الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء ويجوز
ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي بان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان
يقال ان الجهر على البناء للمفعول ويجوز ان يقال ان الاستثناء منقطع وان يقال هو متصل

والمضاف

والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل اجازا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو
قوله ضعيف النكاية اعداءه • يخال الفرار يراخي الاجل • وقوله
لقد علمت اولى المغيرة انني • ضربت فلم انكل عن الضرب مسمعا • فينبغي على هذا ان يجوز

ط
اولو المغيرة

عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لا استقبال الاسمية فيه و
قال في قوله اعداءه اي في اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف
النكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا
فالعمل للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جائز الاظهار وذلك لما ذكرناه من
تعذر تقديره بان والفعل او لان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل
فهو اولى بالعمل كما ان التيمم لا يجوز مع وجود الماء قوله وان كان بدلا منه فالوجهان
اعلم انك اذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لقيامه مقام
الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لقيامه مقام اضرب
لا لتاويله بان والفعل قالوا والدليل على قيامه مقام الفعل استعمالك اياه على وجه لا يجوز
ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة الى الفاعل نحو ضربك زيدا والى المفعول نحو عمرك الله
وسبحان الله وضرب الرقاب اذ لا يقال اضرب ضرب الرقاب والحق كما قال السيرافي ان العامل
مقدر ولولاه لم ينتصب المصدر او المعمول لابد له من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضمر
الفعل بل كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل كما ذكرنا في اسماء الافعال بل لما
قدر الفعل وجوبا كان كالمعدوم فجاز اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله كما مر في المفعول
المطلق فكان المصدر بدلا منه فعلى هذا قول المصنف وان كان بدلا منه فوجهان ليس بمرضي
في الظاهر بل الوجه ان يقال ان كان الحذف لازما فوجهان ومن قال ههنا ان العامل هو المصدر يجوز
تقديم المفعول عليه كما يجوزه من قال العامل هو الفعل المقدر وذلك لان عمله اذن ليس لكونه
مقدرا بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده ويجوز ايضا تحمله الضمير قال المصنف وان لم يكن
حذف الفعل لازما كما في ضربنا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر
من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله سواء كان الحذف لازما ام لا فيه خلاف هل
هو العامل لقيامه مقام الفعل او العامل الفعل ولا يشترطون لقيام المصدر مقام
الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي والاولى ان يقال العمل
للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه لما لم يجز
اظهاره والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف
معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يمنع الوصف لانتهاء عن

اسم الفاعل والمفعول والمصدر

العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على لفظه وهو الارجح لقصد المشاكلة
في ظاهر الاعراب وانما يصار الى الحمل اذ تعذر الحمل على اللفظ الظاهر وحمل توابع على محل
المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة بين الموصوف في المعنى والعامل فيهما
واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التوكيد وعطف البيان بخلاف البدل فانه من
جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر
من كلام سيبويه منع العطف على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة والمصدر وان جاء بوهم
الحمل على المحل يضمر له ناصبا او رافعا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف والمظلوم في قوله

طلب المعقب حذف المظلوم عند المافع من الحمل على المحل مرتفع بحقه على انه فعل اى
غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر
مزيدا في اوله ميم كالمعتقد والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله
اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك والعطا في الاصل اسم ما
يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور وبمعنى اسم المفعول نحو قوله
دار لسعدا اذه من هواكا فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل و
يجوز تثنيته وجمعه ويجوز ان يكون اما بحذف المضاف اى من ذوات هواك وماء ذو غور والاولى
ان يقام مقام الصفة مبالغة كانها تجسمت من الحدث قالت فانما هي اقبال وادبار قوله
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر قوله ما اشتق
من فعل اى مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على
انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب البصرية ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من
الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به يرجع الى الفعل والقائم هو المصدر
والحدث قوله لمن قام الاولى وذلك لما ذكرنا ان المجهول تارة يذكر بلفظ ما ولغلبة قصد التغليب
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة
ولا يشتمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرا وانا مقترب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه
لان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث رد
الى صيغة اسم الفاعل فتقول زيد حسن الآن او غدا قال تعالى وضائق لما قصد الحدوث و
وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن اسم
الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشارب ومفرد وغيره او ان قصد الاستمرار فيها
عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله
الثلاثي المجرد اى غير المزيد فيه نحو ضارب والمتخذ قال المصنف وبه يسمى يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل الثلاثي لكثرته فجعلوا اصل الباب له ولم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وهذا
الذي قال فيه نظر لانهم ليس قصدهم بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي على وزن فاعل بل
المراد اسم الشخص الذي فعل الشيء ولم يخرج المفعل والمفتعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي
فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الشيء كاء
كالمنكسر والمدحرج والجاهل والضامن لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي يشتمل الثلاثي والزيادة و
والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومشعبة الرباعي فيكون على وزن المضارع المبني للفاعل بميم
مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر ان لم يكن في المضارع مكسورا كمتدحرج ومنطلق
وربما تكسر ميم مفعل اتباعا للعين او تضم عينه اتباعا للميم قالوا في مُنتِن ومُنتُن وربما استغني
عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى
وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها
في نحو اشهب فهو مشهب واحصن فهو محصن والفج اى افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى

مفعول

مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتابل
وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل في النسب مما لا فعل له كتابل بل يجيء ايضا مما له منه
الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قالوا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول قال
تعالى انه كان وعده ماتيا اى آتيا والاولى انه من اتيت الامر اى فعلته فالمعنى انه كان وعده
مفعولا كما في الاية الاخرى قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه والهمزة اوما فان كان وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان
معمول اخر نصب بفعل مقدر نحو زيد معطي غلامه درهما فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب
ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال في العمل في المفعول ليتم مشابهة الفعل
لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا موازنة مستمرا وقد ذكرنا في باب
الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى شرط زمان وذكرنا هناك كثيرا من احكامه المحتاج اليها ها هنا
فلترجع اليه قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما
للفعل لفظا ومعنى لم يجز ان يعملا في الفاعل والمفعول كالفعل لان طلبهما لهما والعمل
فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما بالقيام
به كما في اسم الفاعل او بالتعلق به كما في اسم المفعول والذات المتصفة بالفعل من حيث
هي هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما ان
يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل وذلك اما بكونه مسندا او بوقوعه بعد ما هو بالفعل
اولى فالاول اذ اتقدم شيء يسندان بمعمولهما اليه لان الاسناد الى الشيء من لوازم الفعل
فيعلم بتقدم المسند اليه كونهما مسندين فاما اذا اردت اسنادهما الى شيء فلا بد ان تجعلهما
مع ذلك الشيء مسندين الى شيء اخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد
من اول الامر بل ربما نوهم فيهما قبل مجيء ما اسند اليه انهما مع نكتيرهما مسند اليهما اذ هما اسمان
والاسم الظاهر ظاهره اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فيتوقع ما يصح الابتداء بهما من
الوصف او غيره قبل مجيء المسند واريد بالايذان من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد
على المسند اليه قبلهما فان قلت هذا الوهم لا يرتفع بتقدم المسند اليه قبلهما اذ يجوز كونهما خبرين
لما بعدهما والجملة مسنده الى المسند اليه المتقدم قلت يندفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة
الاسمية تاخير الخبر ولم يجيء في الفعل الى تقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو
يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فمعنى الاعتماد واسناده الى اللفظ قبله يصير بسببه
واقفا موقفا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعني بصاحبه المبتدا اما بالحال نحو زيد ضارب
اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخوك والموصوف نحو جاءني رجل
ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا قال المصنف انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه
في اصل الوضع وصف واذا ظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لتقاربه على اصل وضعه فيقدر
حينئذ على العمل وقال المالكي انه قال كونه خبرا للمبتدا او حالا والحال ايضا معتمد على الموصوف لكنه
مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال يجيء جامدا موصوفا بمشتق قليل وهو الذي يسمى
الحال الموطئة كقوله تعالى قرانا عربيا قوله او الهمزة اوما هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي
حرف الاستفهام او حرف النفي ليشتمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك
ولا ضاربا زيدا وان كريم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤول نحو قولك انما قائم الزيدان

اي ما قائم الا الزيدان والاستفهام نحو ايضا نحو اقائم الزيدان ام لا وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد
على حرف النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كما مر في باب المنصوب على شريطة التفسير والاخفش
يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء المذكورة فيجوز نحو قائم زيدان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون
مبتدا فيجوز قائم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدا الكلام
في احكام هذا الباب قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده
مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك وليس
معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز
رفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه كما مر في باب الاضافة ولا يجوز ان ينصب الا الظرف والجار والمجرور
نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل
بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس
كريما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي ان الاجود ههنا ان يقال انه انما انتصب اسم الفاعل
المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى بالاعمال بمعاني
اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا الا انه لا ضرورة
ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة ذلك في كلامهم وقال ابو علي وجماعة
معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه كانه قال معطي زيد قيل وما المعطى فقال درهما اي اعطاه
درهم كقوله ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي
قال الاندلسي لا يستقيم ما ذكره الفارسي في نحو هذا ظان زيدا امس قائما لا دليل في ظان الى احد مفعوليه
وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما في افعال القلوب وجواز قولك هذا
ضارب زيد امس وعمرا بنصب المعطوف يقوي مذهب ابي علي في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل
المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافي في معطي
عمرو درهما لان حالته بعد على اعراب المتبوع الظاهر اولى فان اريد حكاية الحال الماضية جاز اعمال
الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي
في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني
الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل
الماضي واقع في حال التكلم كقوله تعالى فلم يقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كقوله رايت الاسد فاخذ
السيف فاقبل فاذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي كانت اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف
الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه
في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن بمعنى الماضي والحال والا
والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذ
اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو لانه لم يجر في كلامهم عاملا الا بمعنى الماضي
ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسلوا باللام والالف
التي هي اسم موصول الى اعمال صورة اسم الفاعل الماضي وان كانت في الحقيقة فعلا
ونقل ابن الدهان ذلك عن س ولم يصرح س بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى

ضرب

ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال
والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي
والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف رحلة
بين الظاعنين غدا وكرز معلق عدا برجله او نبي او بخوف والاستدلال الا بالمحتمل
لا يجوز مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به وهذا المنصوب ظرف يكتفي برائحة
الفعل ثم يقول انما جاز عمل ذي اللام بمعنى الماضي لانه في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه
الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر في الموصولات وقال الاخفش انما نصب
ذو اللام بمعنى الماضي نحو الضارب زيدا امس تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول كما
في الحسن الوجه قال لان الماضي لم يشبه الفعل وليس بشيء لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى
يطلب المشابهة بل هو فعل ونقل عن المازني ان انتصابه بفعل مقدر نظرا ايضا الى ان
اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس
باسم موصول كما مر في الموصولات واعلم ان اسم الفاعل والمصدر يجوزان يعملا للتعدي
ابدا الى المفعول به بحرف الجر الذي هو اللام وان فعلهما يتعدى اليه بنفسه نحو انا ضارب
لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما كما يجوزان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه
المفعول نحو للرؤيا تعبرون ولزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لا
فادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف و
ودرى وجهد بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجيء في بابه وما
وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله
ابنية المبالغة العاملة اتفاقا في البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة محولة اليها اسماء
الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة قال في الزمام ويتحول مقدما الى الحرب
خوضا الى ابوابها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني فعال ومفعال
من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك قال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص
العشيات لا خور ولا قزم من اهان وكذا فعول من افعل وقال س فاعلا اذا حول الى
فعيل او فعل يعمل ايضا واستدل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم
وكليل مبالغة كال يعني البرق وشاها اي ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير س و
وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لان كليلا لازم واعتذر له بان كليلا بمعنى مكل فموهنا مفعول
على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال الا بالمحتمل ولا
ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل س لفعل بقوله
حذر امورا ما تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنع غيره فقال ان البيت ~~اما لو~~
~~لم يكن فعيل وفعل ما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وكرب~~ مصنوع يروى عن اللاحقي
ان س التمس عنه شاهدا في تعدي فعل فعمل له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل ما حول
اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وكرب وطبن فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول اذ كلامنا
في ابنية المبالغة لا الصفة المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله عذاب اليم على
راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعل

كالجليس والجبيب فليس للمبالغة لفوات الصيغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شي
من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جا بعدها منصوب د
فبفعل وقال البصرى انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا
فانها فروع للفاعل المشابه للفعل فلا ينقص عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن
ثم لم يشترط معنى الحال والاستقبال كما لا يشترط ذلك في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى
الماضي كالفاعل والابيات المشهورة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى
المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم
منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفرا قوله والمثنى والمجموع اي يعمل
يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهرة لبقا صيغة الواحد التي كان لها حيث
اسم الفاعل شابه الفعل واما جمع المكسر فيعمل ايضا لكونه فرع الواحد قال ٥ ٥
ممن حملن به وهن عواقد ٥ حبك النطاق فشب غير مهبل ٥ قوله ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة
العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف في ورا بنا وكف وذلك لان اللام موصول وقد طال لت
الصلة بنصبا المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله
ابني كليب ان عمي اللذا ٥ قتلا الملوك وفككا الاغلال ٥ وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم
القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي
الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن وقوعه
موقع الفعل ولا يمكن تاويل المصغر والموصوف كما امكن تاويل المثنى والمجموع وجوز بعضهم
عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشي لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل
فسويرا فسيخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جا
الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله بظرف قال وكرار خلف المحجرين جواده
اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي
الدرهم زيد كما جا في المصدر في نحو قولهم قتل اولادهم شركاؤهم وان عطفت على المجرور
باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف
حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك
ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليتوافق المفسر الا ان يكون هنا لك ما يدل على
خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب
والجر ان الجر على اللفظ اولى ويبقى هاهنا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر
وان كان بعامل مقدر كما هو مذهب س فتقديره اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل
ليتوافق المقدر الظاهر انشد س هل انت باعث دينار لحاجتنا ٥ او عبد رب اخا عون بن مخراق ٥
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كمخرج و
مستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما قوله وقع
عليه يعني او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه او حدث ضربا فهو موجد وعلمت علم نحو جلا فهو
معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر لانه هو الذي يفعله الفا
عل

وهذا الذي نحن فيه هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي وقع عليه الفعل يقال
فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار
والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله فهو كالمحصول بمعنى المحصول عليه وكان قياسه ان يكون
على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادا هم حذف الهمزة
في باب افعل الى مفعل ضد والى تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي بزيادة الواو لانه اخف
لقلته وقد فلما زادوا الواو فتحوا الميم لئلا يؤدي الى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل في القياس
الكثير الاستعمال واما نحو عصفور ومغرور وملمول فليس بقياسي ولا كثير وايضا بين الوزن
التغيير في اخيه وهو الفاعل لانه وان كان في الحركات والسكنات كالمضارع لكن ليس الزيادة
في الفاعل في موضع الزيادة في المضارع كما في اسم الفاعل من الرباعي وذي الزيادة فبقي اسم المفعول
من الثلاثي بعد تغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشي
للاتباع لقوله او نسوا فانظر فلا يعابه فاسم المفعول اذن يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا و
معنى وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه
الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول قوله وامره
في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل في عمله عمل يعني ان حاله في ان يعمل عمل فعله وهو المضارع
المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لا
لاعادتها نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله فيما لم يسم فاعله الرفع
غير محتاج الى شرط احد الزمانين وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في المفعول
لكن المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل ويبنى اسم المفعول من الو
الفعل المتعدي مطلقا فان كان متعديا الى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو ضربت زيدا
فهو مضروب وان تعدى الى اثنين ليسا مبتدا وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما نحو اعطيت زيدا
درهما فكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا انا قرات زيدا الكتاب وان كانا في الاصل
مبتدا وخبر فالاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدا
فالمعلوم في قولك علمت زيدا قائما قيام زيد وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المجعول غنى زيد و
ويصح ان يقال في المفعول الاول ههنا مفعولا لكن لا مطلقا بل بقيد الخبر فيقال في علمت زيدا قائما
زيد معلوم على صفة القيام وفي جعلت زيدا غنيا زيد مجعول على صفة الغنا وان كان متعديا
الى ثلاثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الاول ومن معا مضمون الثاني والثالث اعني م
مصدر الثالث مضافا الى الثاني ففي قولك اعلمتك زيدا منطلقا المخاطب معلم وانطلاق زيد
ايضا معلم ثبت بهذا التقدير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او كلهما غيرنا بينهما و
فضربت زيدا متعد الى واحد وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما او نحوهما غير
الثاني وكذا اعلمتك زيدا منطلقا في الحقيقة لكنهم لما كان ما هو في المفعول حقيقة مضمون جملة
ابتدائية نصبوهما معا وسموا الاول مفعولا اولا والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمتك زيدا
فاضلا سموهما ثانيا وثالثا وانما نصبوهما معا لان ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معا
لا مضمون احدهما وان كان الفعل المبني لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بنا اسم المفعول
منه كما لم يجز بنا الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من مسند اليه فلا يقال المذهو كما لا

لا يفنا ذهب وان تعدى الى الجار والمجرور جاز بنا اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور
نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وعدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذا في متعد حذف
منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمى عنها وللمرمى هو الشخص
ومنه قولهم اسم المفعول اى مفعول به والمفعول هو المصدر كما قد ذكرنا وان اسند اللازم
الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف بقول سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ
وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب
الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو معموله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله
فاضافته لفظية فالاول كمهذب الخلق والثاني كمعطى درهم غلامه لانه مضاف الى معموله
وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو
زيد مضروب عمرو ولا كقولنا الحسن مقتول الطف اخرى الته قاتليه قوله الصفة
المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من
فعل اى مصدر قوله لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج
اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر نحو معدول عنه واسم المكان والزمان والالة قوله على معنى
الثبوت اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن
قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى
الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث والحدوث
فيها اغلب ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحايض وضائق عند و
قصد النص على الحدوث فالحاق الفرد بالاغلب بالتاويل اولى والذى ارى ان الصفة
المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في
جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل في الصفة عليهما
فليس معنى نحو حسن في الموضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث
ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكم والاصل
ان يقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو اتصاف بالحسن مطلقا لكن
لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في
جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان ظاهر ثبوته في
جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصيص ببعضها كما يقول كان هذا حسنا او
سيصير حسنا لان حسنا فظهوره في الاستمرار ليس وضعها على ما ذكرنا بل بدليل العقل
فظهوره في الاستمرار عقلا هو الذى غره حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت
قوله وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وفعل وفعلاه
صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول كما مر في مقدمة التصريف
ان شاء الله تعالى وقد جاءت الالوان والحلى منها قياسية كاسود وابيض واوعج على
وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها صيغ الفاعل والا دلالة
على الحال والاستقبال واسم الفاعل عمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما ذكرنا لانها
تشابه اسم الفاعل لان اسم الفاعل ما قام به فى المصدر فهو بمعنى ذو مضاف الى مصدره

فضارب بمعنى ذو ضرب وجالس بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فمعنى حسن
ذو حسن فلا فرق بينهما من جهة المعنى الابتدائي واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه
متصف بمصدره على وجه الحدوث ووضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على
الاطلاق كما ذكرنا وقيد انما عملت لاجل مثليها اسم الفاعل بانها صفة تثنى وتجمع
وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل
لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام من معه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يو
يقصد وا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كاسم الفاعل سوى لانه لا يطرد
ذلك في الالوان والحلى لانك لا تقول ابيض ابيضان ابيضون ابيضة ابيضتان ابيضات
مع عملها عمل سائر الصفة المشبهة فان قيد المشابهة التي ذكرها حاصلة في افعل
التفضيل لانها مشابه اسم الفاعل على المبنى من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا
فانا طائل اى ذو طول اى ذو غلبة بالطول فاطول بمعنى طائل المبنى من باب المبالغة
الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفة المشبهة قلت او زما بفتار ان باب المبالغة
ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثى الذى يبنى منه اسم التفضيل ثم ان الذى ورد منه
ليس افعل التفضيل بمعناه اذ لو كان لوجب جواز تعديته الى المفعول بنفسه او باللام
كاسم الفاعل من باب المبالغة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم و
وانا اطول للقوم كما يقول وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا
يتعدى افعل تفضيل الى مفعوله الا من التى لابتدا الغاية بخلاف اسم الفاعل من
باب المبالغة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المبالغة
المبالغة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اى ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة
في الطول من بين القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة التعدى اسم الفاعل من المبالغة
دليل مباينة معناها لمعناه قال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها وكانت
تعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان
قيل ففعل المغالبة يفيد فائدتها فالجواب ما مر قوله وتعمل عمل فعلها يعنى من غير شرط
زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق فكيف بشرط الزمان واما
الاعتماد على احد الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قوله
ومسائلها ان الصفة باللام ومجردة عنها ومعمولها مضافا وباللام ومجردا عنهما
فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر
فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر
على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف
في حسن وجهه والبواقى ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير
فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهى كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى
وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك اعلم
ان الصفة المشبهة لا تخلو من ان يكون باللام او مجرده عنها فهذه قسمة حاصرة وا

وانما لم ينفسها بجب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب
النعت والكلام ها هنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون
مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه الاقسام ايضا في الصفة حاضرة فصارت ستة اقسام لا
الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجرده مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد
من الاقسام الستة اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة حاصل
مضروبة في ثلاثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه لرفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك
حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجريد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن و
وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذلك اذا كان المعمول مضافا الى
المضاف الى المضمر نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانه لم تفد
الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعد حصول
الخفة لان الخفة تحصل في الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام واما بحذف
التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن
الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في
وجهه باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم والتخفيف
حاصل في الصفة فيجوز عند س لكن على قبح كما في حسن وجهه كما يجيء على الخلاف و
والثانية من الممتنعين الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة
كالحسن وجه وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيهما بحذف الضمير من وجهه لان هذه
الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة
فاذا لم يكن مثلها فلا اقل من ان لا تكون على ضدها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومثلها منهما فلا
فاذا لم يكن مثلها لانه يكون هنا تعريف المضاف والمضاف اليه معا بخلاف المحضة فلا
نيها وهي الصفة مجرده عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن
وجهه فس وجميع البصريين يجوز فيها مع قبح ويقولون انها لا تجيء الا في ضرورة الشعر والكو نيون
لا يستقبحونها ويجوزونها في السعة ووجه استقباحها ان اضافة الصفة الى معمولها لاجل
التخفيف بخلاف نحو الحسن وجهه بنصب وجهه فانه وان كان فيه ضمير ان لكن الصفة غير
مضافة ليفيد التخفيف فالحكم يقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادون
التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو حذف الضمير فا
فالاستقباح لاجل انه لم يحذف الضمير في وجهه مع انه حصل من الضمير المكن في
في الصفة ما يشترط في الصفة المشتقة من عائد الى الموصوف والذي اجازها نظرا الى
حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستند لا
بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد اضافة الحسن الى الوجه
وهو هو في المعنى وذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما
قال ان تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع
انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا الاضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في

في صورة

في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر
وان اراد اضافة حسن الى الوجه المضاف الى الضمير الراجع الى الموصوف حسن فكانك اذا
اضيفت حسنا الى ضميره وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة
ايضا وقد يقال فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك
وانشد س قول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما
وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما راجع الى الاعالي لانه جمع في المعنى المثنى اذ هو
للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله رواتق البنك و
وتستطار فالالف في تستطار الراجع الى الروانق لانه بمثابة رواتقين فكانه قال جونتا
مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام
قبيح فعله اي فعل الغلام يعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو موضع الذي اصابه
الدخان اكثر فاسفل الحجارة ابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود ومذهب المبرد
يكلف في الظاهر س و بقيت مسئلتان اخريان من المسائل الثماني عشرة قبيحتان
عند النحاة استحسنهما المصنف وهما اللتان اجتمع في كل منهما ضميران وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة
اذا كان معرفة مع كونه فاعلا للصفة انما كان ليصير في صورة المفعول فلا يستقبح
الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة
في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها نحو قولك زيد ضارب غلامه
عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة
التي هي اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب
بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه
كان اضافته كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل تطرية الجر
فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما لم يجئ حسن وجهه
بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد
للجر وليس مقصودا لكنهم جوزوها على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا
سواء جازت الاضافة ام لا لغاية الظهور فتبين من المجرور انه كان قبلها ضمير ابدا
قال انعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل
كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما مسئلتان حسنتان
لاجل اصالتهما كثير بالاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه فاعل في المعنى والاصل
ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة
ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن وجها حسن وجها
على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في
في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز
حتى يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم
التفسير ثانيا كما قلنا في باب التمييز فهو مثل تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف لفظا
لفظا بحذف الضمير واشارة في الصفة والمبالغة في المعنى واما حسن انجرار الوجه

مع اللام فلان في حسن الوجه تخفيفان خلاف التنوين من الصفة وخلاف الضمير
من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو الضمير ولانه فيهما معا
تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة للاصل في التعريف وهذه فائدة لفظية
واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه تمييزا كما في الاوليين
والدليل على انتقال الضمير الى الصفة ههنا انك بقولك في المؤنث هند حسنة الوجه وفي المثنى
والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا تاتي هذه العلامات في
الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النادرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز
اسناد الصفة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببه لكون تلك الصفة في
في اللفظ جارية على صاحبها خبرا وحالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او
كانت غيرها كقولك زيدا بيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقوّلهم فيحسن اذن ان تجعل
تجعل صفة سببه فيستحسن ضميره في صفة سببه كما يستحسن في صفة نفسه فيخرج السبب
اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا
على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم يجر في اللفظ على ذلك السبب نحو زيد
وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار
ضمير ذي السبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب واحمر غلاما
لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولا تدل صفة سببه
على صفة نفسه فكيف يضمر في صفة سببه صفة ضمير نفسه فان قيل اليس الصفة
في نحو زيد اصفر ثوبه يدل على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب هكذا قلت معنى
كونه صاحبا مفهوم من كون الثوب سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب
لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال الحزن بابا والعقور كلبا فعليك العبرة بما ذكرت
ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه بالجر اذ فيه كل ما ذكرنا في حسن الوجه
الا مطابقة وجه للاصل في التعريف اعني وجهه واربع مسائل قبيحة فيجا لا ينتهي الى
منعها في حالة السعة بضرورة الشعر كما اختص حسن وجهه والحسن وجهه بنصب و (وتخصيصها)
وجهه على ما ذكرنا وهي الحسن الوجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع
الوجه في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقته وجه فيهما للاصل تعريفا
ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وخلاف الضمير من الصفة ليس
بقوي كما مر ولا سيما مع حذف ما يجره معه اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه
بدلان من الضمير المستكن في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا
غسل الدم بالدم بدل البعض وبدل الاشتمال فيهما ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكو (فيون)
اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه باق على
الفاعلية كما في الاصل وكون اللام بدلا من الضمير فيما شرط من الضمير قبيح عند البصريين
ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستتار في الظاهر وهما الحسن الوجه
وحسن الوجه بنصب الوجه اما وجه حسنهما فلان النصب فيه تعطيه للجر وهو حسن كما مر
واما استتار ظاهرهما فللنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعن الكوفيين نصب
عند

نصب معرفتين على التمييز لانهم يجوزون تعريف التمييز كما مر في باب التمييز وثلاث
مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة من غير قبح عند
عند الكوفيين وهو الحسن وجهه حسن وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه
كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا فالحسن وجهه الحسن وجه بالجر فيهما كما تقدم
المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة
في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين
اعني جريها على المسبب واستلزامها الصفة له في نفسه فصار بذلك صفة السبب كصفة
المسبب صار سببه كالفضلة وذلك المجيء بعد الفاعل اي ضمير المستكن فنصب بتشبيهها
بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر بالاضافة لان المانع من اضافته الى السبب انما
كان رفعه بما ذكرنا من انه كاضافة الشيء الى نفسه فلما استكن ضمير ذلك السبب
في الصفة يجيء في السبب ايضا لان الضمير في السبب انما يصح اليه ينبئ انه السبب
واضمار الضمير في الصفة دال على ان سببه لانك لم تضمره فيها الا لانه صفة سببه على صفة
نفسه كما تقرر فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به لكان قبيحا وليس اسم
الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لاجل دلالة صفة سببه
سببه على صفة نفسه ثم نقول انضم القبح المذكور في الحسن وجهه بجر الوجه الى عدم
حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتاكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل على التمييز
في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان
فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير
فيها لما كان معرفة الحسن من الاحسن والقبيح على ما ذكرنا مبنيا على الضمير قاعدة تبين
بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها
فان كان في المعمول فهو ظاهر فانه يكون بارزا نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة
فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت
ظاهرا فهي كالفعل تؤنث الفاعل وتفرد عند الفاعل وتثنيته وتجمعه على ما ذكرنا في باب
البعث ثم اعلم ان حكم المفعول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام
او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم مررت برجل حسن الوجه حكم مررت برجل
حسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوزدنت وحكم المعمول المضاف الى المضمر
حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم مررت
برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه ابي غلام وكذا الوردت وكذا اذا كان فيه
ضمير ولم يكن مضافا كقوله رحب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يصونه
وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم
برجل حسن وجه حكم مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وهكذا الوزدنت
قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم الفاعل
المفعول غير المتعدي اسم المفعول من غير المتعديين مثل الصفة الفعل المتعدي الى
واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى

الواحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدى الى ثلاثة هو المتعدى الى اثنين نحو
زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وانا شانح النسب
وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كان بمعنى المضارع او
بمعنى الماضي او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للممكن البته لا يحتاج الى شرط زمان
كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه على
ما تبين قبل فيجي في كل واحد منهما الثماني عشرة المثلثة كما في الصفة سواء كان وانما يجوز
استتار الضمير فيهما منتقلا عن معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لموصوفهما
المتقدم فضل باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سوا فلا يجوز
زيد قايم انا ولا قايم من العم بجر انم المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مشرما الاخ بجر
المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا الموصوف المتقدم صفة واما اذا كانا متعديين نحو
زيد ضارب غلامه عمرا او ضارب عمرو غلامه ومعطي غلامه درهما او معطي عمرو نحو به
فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا للالتباس بالمفعول فان لم مفعولا
بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشبه
المنصوب والمجرور به وان ذكر المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب
او المجرور بالمفعول لم يمتنع عندابي على نصب الفاعل او جره اجازه بجراحسن الوجه ومنعه
غيره وقد يجرى بعض الاسما الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو فلان شمس الوجه اي حسن
الوجه فيجي فيه المسائل المذكورة وهو قليل ولا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل
اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي الا ان يعتمد على الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان
وما حسن الزيدان فانه لا موصوف لها هاهنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قايم الجارية
ولا حسن وجهها بجر الوجه او لا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببيا
لزيد الا انه سبب للجارية التي هو سببه فانما جاز حمل الصفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع
الى الموصوف لان ضمير المضاف اليه وجه راجع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف
فكانه قال ما زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته
لا قبيحة ومن قايم غلام لا قاعدين ومن هذا الباب على تاويل المبرد جونتا مصطلاهما
مصطلى الاعالي اي مصطلي اعاليهما قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
ينتقض بنحو فاصل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف
بزيادة على غيره فيه اي في الفعل بمعنى المصدر لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره
وشبهه من اسم الفاعل للمبني من باب المغالبة فالاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة
لزيادة صاحبه على غيره في الفعل فيدخل فيه نحو خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
خففا لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء
ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل
اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه
للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشهر واشغل شرطه ان يبنى من ثلاثي يجي منه فعل
تام مثبت متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ابدى وارجل من اليد
والرجل فانه لم يثبت قولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم

آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قاله سيبويه وقال الجوهري ابل يابل ابالة مثل
شكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل
منها فعل ايضا وقولنا تام احتراز من افعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير
وقولنا مثبت احتراز عن نحو ما انبس اي يتوم بكلمة فانه لا يقال انبس وقولنا متصرف احتراز عن
نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابئس والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو
غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن
بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز
عن الثلاثي ذي الزوائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن لانه لو لم يكن
ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا بل كان وان ابدلكاستخرج واخرج لم يمكن ما افعل
منه اما اذا اردت بناءه من غير حذف شيء فواضح الاستحالة واما اذا اردت البناء مع حذف
حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو
قلت في اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة هذا كله بناء على
انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة
ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره ويعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما
بالاخر لو قلت زيد الاسود بخبر كونه مفضلا لم يعلم انه بمعنى ذو سواد وبمعنى الزايد في
في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة متقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما دل على الثبوت اي ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما دل على الد
الزيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال
في الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان وا
واجهل منه واحمق وارعن منه واهوج واخرق والد وانكس واعيا واعجم وانوك مع
ان بعضها يجي منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقا وارعن ورعنا واهوج وهوجا و
واخرق وخرقا واعجم وعجما وانوك ونوكا فلا يطرد ايضا علالة بقوله لان منهما افعل
لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة
لان غالب الالوان ان تاتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل
كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب الحسية فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها
المزيد فيه اكثر استعمالا من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حوز وعور و
ولذلك لم تقلب الواو فيهما حملا على احول واعور وما لم يجي منه افعل وافعال كالنجى
والنقم والعرج والعمى فلم يبن منهما لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى
والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون افعل التفضيل
من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان قال حارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض
وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله وان قصد غيره يعني قصد
التفضيل من المعاني التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي المتشعبة والرباعي و
والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل من فعل يصح بناؤه منه من شدة او كثرة او غير ذلك
على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب

على التمييز بمعنى معنى التمييز عن النسبة فيهما نحو افبح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا
واكثر وجها وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زوائد ويؤيده كثرة السماع
نحو قوله هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ويحيد كثرة
ويجوزه قلة العمل لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل
فتخلف همزة التفضيل الهمزة المحذوفة وهو عند غيره سماع مع كثرته ونقل عن الاخفش
والمبرد جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما
قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه
للفاعل يعني قياسه ان يكون افعل لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي ضارب اكثر
اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا تقول اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل
والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها
سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول
لانه لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو محبوب و
ومجنون فلو جعلوه حينئذ في اسم المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عما يطلب فيه من
معنى التفضيل الا بالتزيد لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوه في المفعول ايضا على غير
قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه
اعنى في قولهم وهم بشانه اعنى قوله ويستعمل على ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان
يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه
والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول
الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي من
مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا افضل الا ان يعلم اعلم انه استعمال
افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها في
الاغلب وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه الاهم لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة
ذكر المفضل عليه ظاهر واذا يجرد عنهما لزمه اللام لانها يشار بها الى معين مذكور قبله لفظا
او حكما وهي اللام العهدية كما ذكرنا قبل فتكون اللام اشارة الى افعل مذكور معه المفضل عليه
كما يجري في كلامك ومن يخاطبك ذلك طلب شخص هو افضل من زيد ثم تقول بعد ذلك هو الا
فضل اي ذلك الافضل اي افضل من زيد فهو في قوة ذكر المفضل عليه لاشارته الى افعل
مذكور معه المفضل عليه فلا يجوز اذن ان يكون اللام في افعل التفضيل مع موضع من
المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلاثة لخلا
عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه
غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قول
المؤذن الله اكبر وقوله تعالى سر دعا مهد بنا دعامه اعز واطول وقوله تعالى ايتنا الا
للموت ادنى وهو كثير فيجوز ان يقال في مثل هذه الامثلة ان المضاف اليه محذوف اي
اكبر كل شيء واعز دعا ثمه ولم يعوض منه التنوين لكونه افعل غير منصرف فاستبعد

ذلک واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتنوين التعويض فيه ويجوز ان يقال ان من مع
مجروره محذوفة اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف ان لم يكن خبرا نحو جاءني رجل هو
افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد وانما كان الحذف في خبر المبتدا
اكثر منه في الصفة والحال لان الخبر اكثر حذفا في كلامهم منهما فكان حذف بعضه
ايضا اولى من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل
واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد منها
الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل
للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما يقولون انه شخصا من قريش
افضل من عيسى فيقال محمد صلى الله عليه وسلم واله الافضل من قريش اي هو صلى الله عليه واله
افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله
ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ويجوز في التثنى ان يقدر افعل
اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي ولست بالاكثر اكثر منهم حصى والخير خير منه
ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه
كما تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقول شاعر
بغداد ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن
من عمرو او تقديرا كقوله علي علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند الخالق
فقدره علي محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شهر شعبان عليه فكانه قال هب انه
محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال علي اللهم ابدلني
بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي
في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه علي شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير
مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار وقيل يقال في التهكم انت اعلم من الحمار
مع انه ليس للحمار شيء من العلم المقصود ههنا لا تحقيقا ولا تقديرا واما قولهم انا
اكبر من الشعر ونحو قول الشاعر الناس اكبر من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده اثار احسان
وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على
القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل بعد المفضول الفاضل
ومجاوزته عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت
منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى المتجاوز فان قلت انت اكرم علي من ان اضربك فكانك
قلت بنت لفظ متباين لفظ كرمك علي من ان اضربك وانما جاز ذلك لان من التفضيلية
اعني التي تدل على ان صاحب افعل مفضل على ما بعدها متعلقة بافعل التفضيل لتزيد
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل
عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه مثل من التفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول
امير المؤمنين علي ولهي مما تغذك من نزول البلاء بجهلك والنقص في فهمك اصدق
وافي من ان تكون بك او تغذك اي متجاوزة متباعدة صدقا عن الكذب وجباه بلى

من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او تلي معمولة فقال
فانا رايتا العرض اخوف ساعة الى الصون من ربط بمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو
وفعلها نحو قولك زيد احسن لو انصفت من الشمس وقد تتقدم عليه في الشعر كقوله
واشنز الذبا نسرا وهم من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم
استفهام نحو من اعلم زيدا او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت
قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف وليس
اليه وانما كان هذا الاكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على من هو من جملة ما اضيف اليه وليس مع
مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه و
وقول المصنف في دفع هذا الاعتراض ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس
لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشارك معهم في افضل التفضيل ليس بشيء لانه لا يحتاج
لحصول هذا الغرض اي الاشتراك في افضل اصل التفضيل الى واسطة وقرينة لان لفظ افعل
يكفي في هذا الغرض لما ذكر المصنف بعينه بعد هذا وهو قوله لا افعل جعلنا ان ثبوت اصل المعنى و
الزيادة فيه اذ الزيادة فرع لثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا من بعد الاصل فيقول لفظ افعل بدل
على ان صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليله دخوله في جملة المضاف اليه
ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا ان لا افعل جعلني الى اخر الكلام قد مضى الكلام
فيه في باب الحال على الكمال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي تقصد تفضيله على كل
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه المعين بل انما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح
كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد
صلى الله عليه وآله افضل قريش بمعنى انه افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى
جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم نحو يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة نحو
يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سالت عن عد اخوة يوسف لم تعده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم
باضافتهم الضمير اليه بل يدخل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب وان تضيفه لا الى جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه ومختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه وان قدرت
المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يكون داخلا فيهم قوله ويجوز في
في الاول الافراد الى اخره يعني بالاول المعنى الاول للمضاف اعلم ان الاصل في افعل تفضيل ان
يدخل معه ما اقتضاه لفظه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه الصيغة
المفيده لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن لا بتدائيته كما ذكرنا وافعل التفضيل متميز عما يشاركه
في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بعلامة من التفضيلية فصارت
كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه
من لا يطابقه فيه صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو
زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من
دعد اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضيفت واردت
تفضيل صاحبه على من سواه من اخر المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة

واحده

واحدة وذلك لان مثله في كون المفضل عليه مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان المصاحب لمن
مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور
بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضول له الا صاحب افعل الداخل
فيه ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احديهما وحذفها في الاخر فجاز اجرا المضاف بهذا
المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لخلوه لفظا
من المانع من الصرف وقال من السراج وبن الدهان وابن يعيش يجب اجرا المضاف بهذا
المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده و
ومذهب الجمهور ما ذكرنا واما اذا اردت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن
اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده
صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل لم يتصرف
في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما
معنى فلانك لا تتعجب من شيء الا وهو مفضل فكذا ينبئان عن اصل واحد كما يجي في افعل
التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل وهي من
ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة
تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان هما من علامات الاسما فترجح جانب الاسمية فلم
يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي من
خواص الاسما والى تجرده عن علامة التفضيل وجاز الافراد ايضا لانه وان تجرد عنها لكنه
لم يتجرد من المفضول المصاحب لمن التفضيل ويجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة
ومن مجردا من معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا
سماعا عند غيره وهو الاصح قال فتجنبنا بالزبد نزل الامر قوم اصغرا واكبرا اي صغير وكبيرا
وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام ويقولون الاحسن والافضل بمعنى الحسن
والفاضل فيه ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء عليه تعالى اهون من شيء وما
ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل
اعني افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلاثة اقوال
جمهورهم على انه من تركيب ددل كددن ولا فعل له وقال بعضهم اصله اوال من وال
اي نجا لان النجاة والاولية ومنها اصله ااول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله
فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين الهمزة واوا قلبا شاذا وقال
الكوفيون هو فوعل عن وال فقلبت همزة الى موضع الفا وقال بعضهم فوعل من تركيب
وول فقلبت الواو الاولى همزة ولتصريفه كتصريف افعل التفضيل وللتمالك عن منطل التوفى
واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بفصيح وانما لم تقلب واوا اول همزة
على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو وزرى فانه مكان القلب البنا على جمعها وهو اول
فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة وعند من قال هو افعل من وال اصله اؤول قلبت
الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية كما في آدم ولهذا يرجع الى الاصل
الهمزة في قراءة قالون عاد الاولى اذ قد حذفت الاولى وحركة اللام تحريكها فلم يجتمع الهمزة
الهمزتان فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا لغوي في تصريفه الاول الاولان الاولون الا

بهذ

الاوائل الاولى الاوليات الاوليان الاول وفى الاستعمال زيدا ولى من غيره وهو
اوليهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتق من شئ مستعمل على القول الصحيح لاما
استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خلى عنه معنى الوصفية اذ هى
انما تظهر باعتبار المشتق منه وانصاف ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم كثير اكثر من علم
غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما تظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق
كما سبق فصار مثل رجل اسد اى جرى فلم اجرم لم تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله
ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعد مظاهره اذ هى علامة وصفيته افعل فان خلا
منهما معا ولم يكن مع اللام او الاضافة دخله التنوين مع الجر لخفا وصفيته اذن كما
مر كقوله علام احمده اولا باديا ويقول ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف
المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان مؤولا بظرف الزمان كقوله
لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول اى اول وقت عدوها ويقال
ما لقيته من عام اول برفع اول صفة لعام اى عام اول من هذا العام ويقول بعض العرب
من عام اول بفتح اول وهو قليل حكى عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قال
من عام قبل عامك وفى تاويله اوليقلل اشكال لان اول الشئ اسبق اجزائه فمعنى اول
عامك او اخر عامك اما من الليالى او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى
يتقدم جميع اجزائه وايضا لو كان حذف منه المضاف اليه وجب ضمه ويجوز ان يكون اول
هاهنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اى عام كائن فى زمان اسبق من عامك
جعل الزمان زمان سعا ولا يبعد انه جر صفة المرفوع على توهم الجر فى الموصوف لان ما
بعد منذ قد يجر كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من
الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ويقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته
مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من
امس ولم يتجاوز ذلك واما اخر فقد تجرد منه معنى افعل التفضيل بالكلية كما ذكرنا فى باب
ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او مع اللام
ولما لم يبق معنى من بقى مجردا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا وقد يجرد الدنيا والحلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والحلى
والجلى بمعنى الداهية قال فى سعى دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة
وانما جاز ذلك لانهما غلبتا على الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما احسنى
وسوأى فى قوله ولا يخرون من خشية بسوأى وقوله تعالى وقولوا للناس حسنى فى من قرا بالالف
فليسا بتانيث احسن واسوأ بل مصدران كالرجعى قوله

وهو فى المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه
وبين معموله باجنبى وهو الكحل ولذا تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد وان نقصت
ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله
مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا

اعلم

اعلم ان افعل التفضيل اضعف مشابهة للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا كما تقدم فى
الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر فى الاعرف الاشهر الا بشروط كما نجئ وحكى يونس
عن ناس من العرب نحو مررت برجل افضل ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور و
يرفع المضمر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما نصب
المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال
على الناصب له قال تعالى هو اعلم من ضل عن سبيله اى اعلم يعلم من يضل وكذا قوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه لانه لم يضف الى ما
هو فاعل فى المعنى كالحسن الوجه حتى يكون النصب توطية للجر ويتعدى الى المفعول به
الذى كان للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب من زيد لعمرو وذلك لضعف
مشابهة الفعل واسم الفاعل فيه كما بينا واجاز لك ان تدغم اسم الفاعل والمصدر باللام
باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربى لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب
عليك ذلك فى افعل التفضيل لضعفه وان كان المفعول به للفعل يفهم منه معنى العلم والجهل
تعدى اليه افعل بالباء نحو انا اعلم او اعرف او ادرى او اجهل به لان الافعال منها ربما يتعدى
اليه بحرف الجر نحو علمت به وجهلت ويجوز اللام ايضا نحو اعلم منك لهذا اجهل منك لكذا
وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر تعدى اليه افعل التفضيل ايضا بذلك
الحرف نحو انا امر منك بالشاب ويتعدى الى اول مفعولى باب علمت وكسوت باللام ويبقى الى
الثانى من الثانيين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس
ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام لان الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى فان
اختلف معناهما نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو او لفظاهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة
جاز الثانى عند الكوفيين بافعل وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون
المفعول الثانى لا فعل محذوفا والفعل محذوف مع المفعول الاول اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه
الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لا فعل لا منه
منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما
مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر فى باب علمت فالاولى
ان يقال اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق وينصب افعل التفضيل
الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لذلك الظرف نحو زيد احسن منك اليوم راكبا و
التمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا و
وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب و
والبغض بالى نحو احب الى وانهى الى واعجب الى وهو ابغض الى وحبب اليكم الايمان وكره
اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واحز وليست للتباس على ما مر و
ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا المفعول هو الذى حصل لافعل
بصوغه على هذه الصيغة قلت واخصر من هذا كله وابعد من التكليف اعلم منك بانطلاق
زيد قوله الا اذا كان لشئ الى اخره هذه شروط رفع افعل التفضيل للفاعل الظاهر كما
رفع احسن الكحل فى قولك ما رايت احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فيعمل حينئذ الرفع قياسا
مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا فى المثال المذكور لانه صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى

كتابخانه آستان قدس
[illegible]

لمسبب اى لمتعلق ذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب
واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل
لا الرجل قوله متفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا اعتبرت الاول
اى صاحب افعل الذى هو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير راجع الى المسبب اى هو
اذا اعتبرت ذلك الاول وذلك الغير في مثالنا زيد يكون متفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر
محذوف اى متفضلا تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول وباعتبار غيره مع
مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول او حالته باعتبار الاول مساوية
لحالته باعتبار الثانى والمراد هاهنا انه باعتبار غير الاول كزيد في مثالنا فاضل وباعتبار الا
الاول وهو جميع الرجال مفضول وانما قلت جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد ا
العموم في الظاهر انه قيل قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره كيف يتعلقان بمفضل وقد اتفقوا
النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو
وبلا حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من الضمير الم
المرفوع في مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول
فضلت زيدا راكبا على عمرو قاعدا ومعنى قوله باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت
الشيء اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف ان افعل انما
لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمله كما كان لاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه
الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعلا فعل لانه له في هذه المكان فعلا بمعنى قلت انما قال
حسنا مثل حسنه ولم يقل اكثر من حسنه لان الظاهر في مثل هذا المثال من حيث المعنى كما يتقدم
نفي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن مثل شيء فبالاولى ان
لا يكون افضل منه هذا هو المراد وان كان في اللفظ نفي عن الاول الافضلية لا المساواة و
وهذه العلة التى علل بها تطرد في جميعها فعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر
مطلقا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا
الى هذا تعليل ثان وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار
الى العمل لانه لو لم يعمل لتم رفعه بالابتدا ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل
احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل
متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى
قد يجوز ذلك في العامل القوى نحو زيد كان عمرو ضاربا وعنى ههنا بالاجنبى ما لا يكون من
جملة معمول ذلك العامل لا الذى لا تعلق له مع ذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافعل
خبره فله به تعلق من هذا الوجه فان قلت فقدم منه على الكحل حتى لا يلزم هذا المحذور
قلت يبقى الضمير في منه راجع الى غير مذكور ولا يجوز هذا التعليل تطرد لو كان الكلام
مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن المازنى جواز
كونه مثبتا والسماع لم يثبت الا في المنفى ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن
صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول الى يعنى ان لك في هذا

في هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها احضر من الاول وهو ان يحذف الم
المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم قلنا انه غير الاول فتقول بدل
قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين قوله وان قدمت ذكر العين الى اخره يعنى ان لك عبارة ثالثة
احضر من الثانية وهو ان يقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل وادخل
عليه اداة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين ز
زيد احسن فيها الكحل او ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل وانما جازت هذه المسئلة
ولو لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها م
مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقوله احسن في هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل
مقدر غير هذا الظاهر اى ما رايت احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رايت كعين
زيد اى في حسن الكحل فيها فلو نصب احسن بهذا الفعل الظاهر لكان المعنى ما ابصرت عينا مثل
عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وهذا خلف من هذا
القول لانه لا يكون مثل الشيء في الوصف متصفا بالزيادة عليه في ذلك الوصف وانما
استغنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة ظ قولك كعين زيد عليه لانك اذا لم تر
نوعيا كعين زيد في حسن الكحل فيها فبالضرورة لا تكون رايت خيرا منها في حسن الكحل
فيها وجاز اضمار الفعل الناصب لاحسن لقيام قرينة كقوله
لن تراها ولو تاملت الا ولها في مفارق الراس طيبا وقوله كوادى السباع حال
منه واديا انتصابه على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة الـ
النكرة اذا قدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى
السباع والكاف اسمية فهو كقوله والمؤمن العائذات الطير تمسحها ويجوز ان يكون
مميزا والكاف اسمية كقولك عندى مثله زيد رجلا واقد في الاوجه الثلاثة منصوب
بفعل مقدر كاحسن في المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل
المقدر واقد صفته والتقدير ما رايت كوادى السباع ما رايت واديا اقد به ركب اتوه
منهم بوادى السباع واخوف به ركب اتوه منهم بوادى السباع قوله ولا ارى الواو اى
لاعتراضية وقوله حين يظلم يعنى الكاف اى واديا بشبه وادى السباع وقت اظلامه
وما في قوله ما وقى انه مصدرية على حذف مضاف اى وقت وقاية الله السارين
وهو ظرف لاخوف وقوله تائة اى تلبثا وتوقفا وهو تفعل من تركيب اى لحي
يقال تاى اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقد كما في زيد احسن منك ثوبا فيكون
في المعنى فاعلا معنى فاعلا اى ما هو مرفوع بالفعل اى احسن ثوبه واقد تائة ركبا اتوه
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت وارى واديا اقد به ركب منهم بوادى السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقد به ركب عن وادى السباع انتهى الى
الذى لك بعون الله ومنه الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن
خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة
قوله في نفسه يخرج الحرف قوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والاستقبال
يخرج الاسم وكل اعتراض على طرد حد الاسم اعنى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن باحد الـ

باحد الازمنة الثلاثة اعني الاعتراض بباب العنوف و باب اسم الفاعل فهو وارد على
عكس حد الفعل اعني على قولنا لما مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اعني
على قولنا لما غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو اسم من الاعتراض بالمضارع
والافعال غير المنصرفة كعسى ونعم فهو وارد على طرد حد الفعل اعني على قولنا كل
فعل فهو مقترن والجواب فيه كالجواب فيما تقدم في حد الاسم والمراد بالطرد والعكس
ههنا ما هو عند اهل المنطق لا الذى عند النحاة كما ذكرنا في حد الاسم وانما اختص
قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي والتقليل في
المضارع واما السين وسوف فمعناهما شرح في شيئين ومعناه تاخر الفعل الى الزمان
المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا
من السين ويخفف سوف بحذف الفا فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو يا وقد
تحذف الواو فيسكن الفا الذى كان متحركا لاجل الساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين
منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لانهما مو
ضوعان للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال
لانه لا جزم في الاسما وانما لم يدخل الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات واراد دوا
ان ينتقصوا من الافعال المعربة لمشابهتها الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فنقصوا لها الى
الحركة التى لا تعلمها وهي الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدها في الفا عل
والمفعول فلما نقصت الحركة ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة الجر بقي الكلمة على اصلها
من السكون فسمى ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء المضا رع
المجزوم مبني لان عمل الجازم لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة
اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الآخر ولهذا لم يطلب العلة لكل اسم او فعل
او حرف بني على السكون وانما سمي العامل عاملا لانه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة
اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول ان نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم ايضا مبني كاغز وارم واخش
وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب والمبني وذلك لانه يحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان
حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبنا وذلك حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس
الاعراب بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال الحرف الذى هو محل الاعراب بخلاف نحو يا شجي ويا فتى
فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون
عاملا لما ذكرت بل انما يكون عاملا لانه يغيرها عن حالة الى اخرى سوا كانت الحالة الاولى
اصلا لآخر الكلمة اى السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن
انما سمينا الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذى هو معمول وقوعه موقع الاسم
او مجردة عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع يتقدم على عامل
النصب والجزم او عامل الرفع هو التجرد عنهما او حاصل عند التجرد عنهما اى الوقوع موقع
الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو
منسوب الى زوال عامل الرفع اى الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة فا
ان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر
اثر فزوال الرفع الى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب

ايضا فيلزم ان يكون الناصب ايضا جازما واقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال
ان الناصب يزيل الرفع الى عدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسم الناصب
جازما لان تعريفه باثر الوجودى اولى من تعريفه بالاثر العدمي ولما لم يكن للجازم
اثر وجودى عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب
في نحو لن يضربا ولن يضربوا جازما لازالته الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب
الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارى مسقطا
للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فيثبت زوال الرفع
الى الجازم لا الى زوال الرفع لانه اى عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال
الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله ونحو قاتا فعلت يعني اتصال
ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة
الالف والواو فلو لحق ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان
فان لم يحذف احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتا التانيث الساكنة لانها
اسكنت للفرق بينها وبين التا اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية
لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح
مع غير الضمير المتحرك والواو قوله ما دل اى فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم
يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله قبل زمانك اى قبل زمان تلفظ
المتلفظ على وجه الحكاية وقولنا الا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم
يقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل على زمان قبل زمان تلفظك
بل لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية ويدل على زمان قبل زمان تلفظه به و
يخرج عنه ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد او لمن امر اخرج غدا فانه دال على زمان
قبل تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء من امثلة الفعل الماضي نحو بعت واشتريت
والفرق بين بعت الانشائي وبعت اذا كان حالا ان قولك ابيع لا بد له من مع خارج حاصل
بعد هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المق
المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب فلهذا قيل ان الخبر يحتمل الصدق والكذب
والصدق يحتمل اللفظ من حيث دلالته عليه والكذب يحتمله ولا دلالة للفظ عليه
واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا
اللفظ موجد له ولهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب اذ الصدق
بمعنى مطابقة الخارج والكذب بمعنى عدم المطابقة فاذا لم يكن خارج فاين المطابقة على
علم اخبار او قرينة اسبى اتاه بنفسه وينصرف الى الاستقبال بالانشا الطلبي اما دعا نحو رحمك الله
واما امر نحو قولك على علم اخبار او قرينة اسبي اتاه بنفسه وينصرف الى الاستقبال ايضا بان يخبر عن
الامور المستقبلة اذا قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسبق الوعد
والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم
هو يخبر عنه وبقلب الماضي الى الاستقبال اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان
فعلت فلا يلزم تكريره لا كما يلزم في الباقي على معناه وينقلب ايضا اليه بدخول كلم المجازاة غير
لو واما كان فقد يبقى معناها على المضي نحو قوله تعالى ان كنت قلته وتنقلب ايضا بدخول لام الابتدا

عن الظرف نحو ماذر شارق وما دامت السموات والارض لتضمنها معنى ان ايام دامت كثيرا او
قليلا وقد يبقى على المضي نحو قوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي
والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اتمنت ام قعدت وبعد كلما وحيث لانه في
الثلاثة ترادف الشرط وبعد حرف التحضيض اذا كان للطلب لا للتوبيخ كما في القسم الحرف
ويكون صلة لموصول عام او صفة لنكرة عامة نحو الذي اتاني فله درهم وكل رجل اتاني فله
درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل
لان يوجب الاعراب كما ذكرنا في قسم الاسما تعاقب المعاني المختلفة على لفظ واحد واما الافعال
فلكل معنى منها لفظ معين وقد يجيء لهذا مزيد بحث في المضارع وانما بني على الحركة لمشابهته
الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لمشابهته التامة استحق
الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البنا على الحركة اذ اصل الاعراب ان يكون
بالحركة واصل البنا ان يكون بالسكون وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة
قيل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا وذلك لانك لا تحذف فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة
ولا يتجاوز الرباعي كما يتجاوز الاسما ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع
دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة اربع حركات فيما هو
ككلمة واحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل لاتصاله
بعامله ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة بين اربعة احرف متحركات
على الولاء ولهذا قالوا الاصل علبط وهو بدل علابط وهلابد قوله الضمير المرفوع او
احتراز عن المنصوب نحو ضربني وضربك فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع
الساكن نحو ضربا واذا اتصل به الواو انضم اخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون
له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرها وحرف
المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الافعال غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد
ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع
لمشابهته الاسم لانه انما سمي مضارعا لاجل هذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان واحد منهما يحلب من الضرع وتقابل وفي الرضاع يقال انه
الشعيبين ارتضعا من ثدي واحد فهما اخوان رضاعا يقال تراضع تضارع استحلان
اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وفي الرضاع قوله باحد حروف
نايت ليبين انه لوجه المضارعة لان بيانها يجيء بعد وهو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين والباء هنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته
سبب حصول جهة شبه المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا الباء فيه كما
في قولك بزيد مشابها لعمرو في انزوه قوله باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه
مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع للمطلق الاسم واما مشابهته الاسم الفاعل خاصة
فبيانه زنة والصلاحية للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله قوله لوقوعه مشتركا اي
هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا

لتزينه وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما
لافوبه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفا الحال حتى اختلف العقلا فيه
فقال الحكما ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان
انقسم مثلا ثلثيا وليس بشيء لان الحال عند النحاة غير الان المختلف في كونه زمانا بل
على جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او حد الزمانين ومن ثمه
يجوز ان تصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلاته ماض والبعض باق فجعلوا الصلاة
الصلاة الواقعة في الانا الكثيرة وقعت في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول
لام الابتدا نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا الخارج ولا يقولون ان زيدا لخرج فان هذه
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدا ثم تاخر عن المبتدا الدخول ان فهي تدخل
على الاسم او على ما يشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا لفي الدار
فلقيام الظرف مقام حاصل كما جاء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتدا الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة
بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون
ذلك لان اللام عندهم باقية على فائدة التوكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا
قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد
بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص احدهما
بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني
المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة
وذلك لانه تتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج
الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك
نحو قولك لا تضرب رفعه يخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كون لا للنهي ونحو
قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن فنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها
للعطف ونحو قولك ما تاتينا فتحدثنا فنصب تحدثنا دليل على كون الفا للسببية ورفعه على كونها
للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود و
وتتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى
نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل
بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او
اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الكثير الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم الواو في يعد
واعد ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في
اكرم قوله والهمزة للمتكلم مفردا بين المعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة
الا باعتبار معانيها والاولى اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب
والمخاطب فلا يكون الفعل بها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبار
بالاعتبار الثلاث وقول الواحد المعظم نفعل كقوله تعالى نحن نقص مجاز من الجمع
لعدم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلا وفعلتم في

في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين والتا للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او
مثنى او مجموعا وللمؤنث الغايب والمؤنثين ايضا واليا للغايب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين
فيكون للاربعة للمذكر واحدا ومثنى ومجموعا ولجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في
الرباعي سوا كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل و
واصول الافعال ثلاثي ورباعي فيفتح حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل
فكان بالثلاثي الاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاكثر ثقل الذي هو الضم وتركوا الكسرة
لان اليا من حروف المضارعة فيستثقل عليها وكسر حرف المضارعة الا اليا اذا كان الماضي مكسور
العين كما يجي في التصريف لغة غير الحجازيين ويكسرون اليا ايضا اذا كانت بعدها اخرى فلما
ضموا في الرباعي الاصلي حرفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كفعلل ويفعلل وتفعلل ويبقى غير الرباعي
على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس لما
يجي في التصريف ان شا الله تعالى قوله ولا تعرب من الفعل غيره قد تقدم علة اعرابه والخلاف فيه
قوله الذي لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التوكيد فقال جمهورهم
انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة والاعراب في الوسط واما النون في
ولا حظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فلم لم تعرب الكلمة على النون كما اعرب
الاسم المؤنث بالتا على التا لما تركبا ولم لم يعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع
امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب
الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما ان النون من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعف
مشابهة الاسم وهذا مذهب البصري واما لان علة الاعراب للفعل ليست ظاهرة ظهور علة الاعراب
الاسم واكثر الافعال مبنية فرجع الى البنا لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان لهم
داعيا اخر الى ان لم يعربوا على ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين ولتحاموا موجب البنا مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبلها بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق وان قيل فلم لم يبن الاسم
مع التنوين فانه يمتزج معه امتزاج الفعل بنون التوكيد قلت ان التنوين علامة امكنية الاسم
اي انه لا يشابه الحرف ولا الفعل وانه باق على اصله فبناؤه مع التنوين مضاد لمقتضى التنوين فلم
يعد والتنوين لكونه عارضا غير لازم مخرجا لما قبلها عن ان يكون اخر الكلمة فاجازوا دوران
الاعراب عليه وان كان في الظاهر غير اخرها ولم يعربوا عليها كما على تاء التانيث لانها دليل تمام
الكلمة التي قبلها كما عرفت في اول الكتاب والاعراب يكون على اخر الاسم كما لا على حرف اخر بعد
تمامه وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه لان الحرف اذا اتصلا
بالمعرب وامتزجا لم يبن المعرب كيا النسب وتاء التانيث والف لكن لما اشتغل حرف الاعراب با
بالحركة المجتلبة قبل الاعراب لاجل الفرق كما تقدم قدر الاعراب كما في نحو غلامي على المذهب
الصحيح وقال بعضهم المضارع مع التنوين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان
او الواو نحو هل تضربن او اليا نحو هل تضربن لان الضماير البارزة تمنع التركيب لانها
تقلها لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فيضربن ويضربن كيخشون وتخشين
فالمسند الى احد الحروف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل
فاذا كانت معربة فلم لم تعوض النون عن الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون

ونضربن

ونضربين الى اشتغل محل الاعراب بالحركات المناسبة للحروف التي هي الضماير قلت
كراهية اجتماع النونات وانما لم يبدل الاعراب فيه عند هؤلا على نون التوكيد كما دار على تا
التثنية وتا التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها وللمشابهة
تقلب الخفيفة الفا نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على انه مبني لمحاذاة
قال سيبويه ان يضربن بني لانه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا
على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الاسم بالفعل واخراجه عن اصله
من البنا فالاولى اذا شابه الفعل الفعل ان يرد الى اصله من البنا مع هناك داعيا الى بنائه
وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن ولم تعوض النون من الاعراب
خوفا من اجتماع النونين وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البنا مقدر الاعراب
لالتزامهم محله السكون قوله واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل
به ذلك بالنون وحذفها نحو تضربان وتضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف
قوله اعرابه رفع ونصب وجزم قد مضى علة اختصاصه بالجزم قوله فالصحيح المجرد
الى اخره تفصيل لانواع الاعراب فعلا باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما
اختلف في انواع الاسما فيما نحن بصدده في الاسما وبين ههنا اللفظي والتقديري في كل واحد
من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسما فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي
لعدم انحصاره قوله فالصحيح احترازا عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس
بالضمة لفظا والسكون قوله المجرد عن ضمير بارز احترازا عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع
بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان
ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة
والسكون بل بالنون وحذفها كما يجي وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير
وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب
واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله
المجرد عن ضمير بارز لوجب انه لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة
والسكون قوله والمتصل به ذلك يعني بذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء
في الامثلة الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لانه لما
اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو والفتحة لتناسب الالف والكسرة
لتناسب اليا لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البنا فجعل النون بدل الرفع
لمشابهته في لحوقه الواو وايضا لمشابهة المضارع اسم الفاعل زيد النون بعد الفه وواوه
ويائه ليكون على صورة اسم الفاعل وان كان بين نونيهما فرق وهو ان نون الاسم كالتنوين
ونون الفعل علامة الرفع وكذا بين الفيهما وواويهما ويائيهما وذلك ان الالف والواو واليا
في الاسم علامة التثنية والجمع بالاتفاق وليس الفعل بعد فاعله بضماير وهي في الفعل ضماير
على الاصح كما تقدم في باب الضمير وانما جاز وقوع المتصل كالجزء خاصة علامة رفع الفعل
بعد فاعله اعني الواو واليا والالف لان ضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان حرفه

اذا كان ذلك الحرف من لحوق المد فالكلمة سببها كمنصورٍ ومسكينٍ وعمارٍ وسقوط النون
في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان الرفع لا يكون في حالة النصب الا ان الرفع
في الواحد زال في النصب وجا الفتح مقامه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل
كما كان البدل في الاسما الستة لان حرف العلة تبدل بعضها من بعض في الاعراب
لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مكان البعض فصار النصب
في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ونحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد
اما لان الفعل يمنع معها فلا تكون في المثنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند
من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب مقدرا كما في قاض ويكسر النون
بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرى في الشواذ اتعدانني ونفتح
بعد الواو واليا حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لا للاثبات المذكوره نظما
ونثرا قال ابيت اسرى وتبيتي تدلكي جارك بالعنبر والمسك الذكي قوله وولله
والمعتل بالواو واليا بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو واليا بعد الضمة
والكسرة ولم يستثقل الفتحة لخفتها وربما يظهر للضرورة الرفع في الواو واليا كما يظهر في
في الاسم جاليا ورفعها قال كجوارى العيس بالصبرى وتقدير الاجل الضرورة كثير ايضا
الواو واليا وقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وكذا في الاسم نحو قوله كان ايديهن
بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد تقدر في السعة ايضا كثيرا كما جاء
في الاسم اعط القوس باريها وكذا تقدر رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير
مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز عند النحاة حذف الواو واليا في الجزم لان
الجازم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما
دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة الحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف العلة
الثلاثة في الضرورة قال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي
فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والا
حرف الموجودة الان للاشباع كقوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله
ينباع من ذفرى غضوب جسرة وربما جا نحو لم يا في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل
كما هو مذهب الفرا في رفع المضارع ابا البيد ولعل من الفرا ليسلم هذا من الاعتراضات
الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم سوا وقع موقع
الاسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرورا ومنصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق الاعراب
واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم
نحو الذي يضرب لان صلة لا يكون الا جملة وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس
من خواص الافعال ونحو كاد زيد يقوم ونحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب
ونحو يقوم الزيدان بان يقول هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على انه خبر مقدم
عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم اي سيقوم مع السين واقع موقع قائم

لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم بان اصله صلاحيته
وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما وجب العدول عن هذا الاصل لما يجي
في باب افعال المقاربة وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث
الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث
مع حدوث الزيادة فاحالته على هذا اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
والفرا وانما غيرها عامل النصب والجزم لضعفها ولصيرورتها كجزء الكلمة فيعربها الطارى
المنفصل وتتعين المضارع للحالية بالان والان والساعة وما في معناها من الظروف الدالة
على الحال وبلام الابتدا الا بتنا عند الكوفيين كما ذكرنا نحو ان لا يدا ليقوم وقال بعضهم يصير
متعينا للحالية بنفسه بليس نحو ليس زيد يقوم وما نحو ما يقوم زيد وبان نحو ان يقوم زيد عند
المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما للنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها واما اختصاص
ليس بالحال فسيجي الكلام عليه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده
الى متوقع كيقوم القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض
والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا اكرمك واحسن اليك وبنوني التاكيد
التوكيد ولام القسم اذ الثلاثة تؤكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف
وليضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتوكيد وذلك بان تخبر المخاطب ان الحاصل في
الحال متصف بالمبالغة والتوكيد لكنه لما كان موجودا وامكن المخاطب في الاغلب الاطلاع على
ضعفه او قوته صار القسم ونون التوكيد على المبالغة منصرفين الى غير الموجود الاولى بالتوكيد
اي الاستقبال اذا دخل على المضارع واما اذا كان جواب القسم فهو محتمل للحال لان ما فيها ظاهرة
كما مضى في بابها وينصرف المضارع الى المستقبل بكل ناصب او لازم فلذا كانت اذن الناصب
علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو حال وكذا بلو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا
لو تدهن فيدهنون وكذلك بكل اداة شرط وان لم تعمل الا موضعة للشرط في الماضي وانما
كان الشرط مستقبلا الان ان وهي ام ادوات الشرط غير لو موضوعة للشرط في المستقبل
الطرف في المبتدا ويجب ايضا كون الجزا مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو المستقبل ولازم الشي
واقع في زمنه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال ست ومن تبعه في لا النفي ايضا وقال المالكي يبقى
على صلاحيته للحال وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية ونحو كثير
وينصرف المضارع الى الماضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضي
فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر واكثر
في كلامهم وينصرف ايضا الى الماضي بلو غالبا وقد تكون بمعنى ان للمستقبل كما مر في بابه
وربما فانهما موضوعان للماضي قوله وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام
كي ولام الجحود والفا والواو واو وفان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا والتي تقع بعد العلم
مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان لا يقوم وان سيقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان
ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
وكان الفعل مستقبلا مثل اذن يدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفا فوجهان
وكي مثل اسلمت كي يدخل الجنة ومعناها السببية ذكر النواصب
جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان يحسن الي الاخرة

قوله والتي يقع بعد العلم مخففة من الثقيلة. اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع
يكون مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل التحقيق نحو عرفت انك
او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو عرفت انك
خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال جار الله ان الفعل
الذي يدخل على ان مفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وكذا قال
س انه ضعف ان يقال ارجو واطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وفيه نظر لقوله
وددت وما تغني الودادة انني بما في ضمير الحاجبية عالم وفي نهج البلاغة وددت ان اخي
فلانا كان حاضرا وكذا في تعليل المصنف للمنع منه ذلك بقوله قلت اتمنى انك تقوم فكان
كالمضاد قال لان التمني يدل على توقع القيام وان يدل على ثبوت خبره ومحققه وذلك
انا لا نسلم ان ان قال على ثبوت خبره ومحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح
ان يثبت هذا المحقق نحو قولك كفى انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم
وانا شاك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني وبين معنى ان تناف او كالتنافي لم يجز ليت
انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تناقضت خطاها فلا يقع في
بحبوحة الموضع كالمشددة لا يقال يعجبني من ان تخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم
وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والفكر والاجابة والكتابة
والبدا ونحو ذلك او بعد فعل الظن ثانيا وبدلا ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول
اعجبني ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج ولا رجوت كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها
بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اللازمة للفعل التي تكون في الماضي
لمجرد المصدرية وفي المضارع مصدرية ناصبة مخلصة للاستقبال اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانهما حرفا المصدر فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدى معناه
او ما يجرى مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا من اول الامر بانها مخففة لان التحقيق
بان المخففة التي فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجز بعد فعل التحقيق الصرف ان
المصدرية وجاز بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم المصدرية والمشددة والمخففة ولم
يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية نحو
قوله انها لك لحمن يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم و
وفي قوله تعالى وان لو استقاموا على الطريقة لم يحتاجوا الى فرق احتراز المصدرية تلزم
الفعلية التي يكون معها تاويل المصدر فلا تحتمل ان يكون الداخلة على الاسمية ولا
الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير منصرف كقوله تعالى
ام لم ينبأ ليس للانسان وقوله اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال
غير المتصرفة لانها يكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف
وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان تنفصل المخففة من الفعل اما بالسين
نحو علم ان سيكون او سوف يكون او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي
نحو علمت ان لم يقم او ان لن يقوم وان لا تقوم وما قام وما يقوم وذلك لان للمصدرية
لا ينفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل

بتاويل المصدر معنى وعامله في المضارع لفظا فلا يفصل بينها وبين الفعل ح
وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما عرفت بأي قد يفصل لا بين المصدرية
والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في موضع لا تدخل اخواتها نحو قد لك حب بلا ما
فاذا يقع وقوع لا بعد المخففة فان كان المخففة بعد فعل العلم لم يلبس بالمصدرية لما
قدمنا ان المصدرية لا يقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان
مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب على
ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في هذا الموضع فقط وسمى النحاة
هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني
ان فكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعدها المخففة و
ذلك كثير وكذلك يشتد الخوف او الرجا ويقوى حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا
المخففة كقوله ولا تدفنني بالفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها واجاز
بعضهم ان لا يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد اى ظننت وجوز الفرا
وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله
فلما رأى ان ثمر الله ماله واثل موجودا وسد مفاقره من هذا وجوز ان يكون مخففة
من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ
فقوله ان التي ليست بعد العلم ولا مؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد
الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترقب كخشيت وطمعت ورجوت وا
واردت او بعد غيره من الافعال نحو اولم تكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وفيما
كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل نحو قوله تعالى ولولا ان كتب الله عليهم
الجلاء وان يقوم خير من ان يقوم بعقد وقد يجئ المصدرية ولا ينصب المضارع نحو قوله
ان يقرآن على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد لمن اراد ان
اتم وذلك اما الحمل على المخففة او الحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن التي كانت بعدها
غير لا من حروف العوض فهي مخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على الفعل
نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت لا بعدها داخلة على الفعل احتمل المخففة والمصدرية
والتي بعد العلم مخففة لا غيره وكذا التي بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول
كتحققت وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى
قيد فيها معنى اعلم وقال معا فتقول ان وليها فعل متصرف نحو ناديته ان ليس عندنا
شيء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل منصرف من غير حرف عوض احتملت ان
تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك ان
بورك نحو قوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى اى بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا
ان بورك بمعنى الدعا فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لانه كما ان صلة
المخففة لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا وكذلك صلة المصدرية
ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز س كون صلة المصدرية ذلك
على ان يكون معنى امرته ان قم امرته بان قم اى بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم
الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الها

من الهاء به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نادينه
ان يا زيد قم لان الفعل بالندا كلا فصل وكان الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول
وولتها فعل متصرف مصدرية بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته
ان لا يفعل واوحي اليك ان لا يفعل فان كان مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون النهي لان
المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز لا كونها
للنفي او للنهي ويقع الفعل او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اي امرته بان
يفعل واوحي اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم الفعل الا عند ابي علي كما مر
تقدم وان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدرية بغير لا من حروف العوض
نحو اوحي اليك ان سيفعل مخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم قد
صدقت الرؤيا لان الفصل بالندا كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها
الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان لا بد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة
ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليها الشرطية نحو قوله
تعالى وقد نزل عليكم ان اذا سمعتم ايات الله وقوله قل اوحي الي قوله وان لو استقاموا
واجاز الاخفش ان تضرب ان الزائده وجوز الكوفيون ان يكون ان شرطية بمعنى ان
المكسورة كما في قولك اما انت منطلقا انطلقت على ما تقدم وقالوا في نحو قوله ولا يجرمنكم
شنان قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنعه البصريون وجوز
بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول
معمولها لما قدمنا في باب الموصولات واجاز الفرا ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا
ان اجلد وقوله وشفاعتك خابر ان تسالي وهما نادران او بتقدير كان جزائي
ان اجلد بالعصا وشفاعتك ان تسالي تسالين خابرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي تنفي
المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفرا اصل لن واحد لا
فابدل الالف نونا في احدهما وهما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال
يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون اقربه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد
اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه يجا بتقديم معمول عليه حكى سيبويه عن العرب
عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان تتغير الكلمة بالتركيب مقتضاها معنى وعملا
اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفرا ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها
عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصح جواز تقديم ما في خبر حروف النفي عليها الا ما لما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي
في اذن ويغلب في ظني ان اصل اذن اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما
قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الا
شارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ من ظرف الزمان لخفة لفظه وجردوه
عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم
لا قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها
كما يقول لك شخص مثلا انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك ثم عوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة

فهو

ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي نحو قوله اذن لقام بنصري
وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك لكاذبا واذن ههنا هو اذ في نحو
قولك حينئذ ويومئذ الا انه لا يجب كسر ذلك لكونه في صورة تم ما اضيف اليه الظرف المتقدم
كما مر في الظروف واذ لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادرة كقوله
نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف
منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح يتضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول
سيبويه وانما ضمن معنى الجزا لكونه كاذا ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف
الواجب اضافته الى الجملة ينقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط
مبهمة والاضافة تمنع عن الابهام لكن لما كان الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى
ومبدل منها التنوين من حيث اللفظ خلا اذا ما وحيثما لم يجزم اذن ما هو جوابه نحو
اذن اكرمك كما جزمت اذ ما وحيثما وانما قلنا ان الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم
نقل بلزوم معنى الشرط فيه كما اطلقه النحاة لانه جاء في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من
الضالين ولا معنى للشرط فيه واذا كان للشرط جاز ان يكون في الماضي نحو لو جئتني اذن
لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل وان كان بمعنى الشرط في الماضي جاز
اجراؤه مجرى لو قال تعالى اذن لاذقناك ضعف الحيوة فادخل اللام فيما هو جوابه معنى كما
يدخل في جواب لو والمعنى لو ركنت اليهم شيا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى
الشرط في المستقبل جاز استعمال اجزائها استعمال اجزاء ان قال
ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي
اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفا لان المعنى ان اتيت
بشيء تكرهه فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وبعد ان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه
الذي عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط تقول لو زرتني اذن
لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز
تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني
جاز تاخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن
بين جزئي ما هو جزاؤه معنى ككلمة الشرط تقول انا اذن خارج نحو انا ان كان كذا خارج اي ان
كان كذا فانا خارج لا يجوز الا في ضرورة الشعر كما حكى قال والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان
كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام
المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك وقوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك
منها واذن لا يلبثون واما في كلام متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب
من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان
وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزا كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فلا بد
لا معنى للجزا ههنا اذ الشرط والجزاء يختص بالمستقبل او بالماضي كما مر في باب الظروف المبنية
مدخل للجزا في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين

فلما احتمل اذن ان يليها المضارع مع الجزا والمضارع بمعنى المستقبل واحتمل معنى مطلق
الزمان والمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزا واذن نصب المضارع بان المقدر
لانها تخلص المضارع للاستقبال فجعل اذن على ما هو الغالب فيها اعنى كونه للجزا على تقدم لاستحالة
حمل المضارع اذا سبب النصب على الحالية المانعة من معنى الجزا ومثل ذلك المضارع الواقع
بعد فا الكائنة في جواب الاشيا الستة كما يجى فانه لما قصد التنصيص على كون الفا للسببية دون
العطفية اضمران بعدها لتنوع عن المضارع الحالية المانعة للفا من السببية وقريب من هذا انهم
لما قصدوا بالواو معنى مع واو معنى الا او الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب
وهى ان المصدرية او لو نيكون معنى المصدرية منعوا بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على
الاسماء يكون او بمعنى الا او الى للتى لا تدخلان ايضا الا على الاسما واذ جاز اضماران بعد الحروف
كالفا والواو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهاران بعد اذن لا شيا عمم
للملفوظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعد لان المقتضى لنصبه لما
كان قصد التخصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل
النصب كما ان فا السببية وواو الجمعية صارتا كالعامل في الفعل فلم يجز الفصل بينهما
وبين الفعل فصار الفا والواو واو كيف لنصب الفعل الذى لا يفصل بينها وبين
الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد
ثلاثة اشيا في الكلام دون الفا والواو والقسم نحو اذن والله اكرمك والدعا نحو اذن رحمك الله
اكرمك والندا نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشيا في الكلام ولا يفصل
بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو
اذن قائما اضربك لان الظرف والحال معمولان للفعل الذى هو صلة ان ولا يتقدم على
الموصول ما في صلته بخلاف القسم والدعا والندا وانما الشرط في نصب الفعل ان لا يتوسط
اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلت للغرض التنصيص على معنى الشرط والشرط له
مرتبة الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فلذا تقول
والله اذن لا اضربك تكتفى بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعد تحصل ما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الا
في الافصح بعد اذن ثلاثة اشيا تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول
بينهما بغير القسم والدعا والندا وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون
وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وقولك تاتينى
واذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة
مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده
ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام
ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرا واذن لا يلبثوا الا في
الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا
خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اى اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف
خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها يهيا ان تصلح للابتدائية لم يظهر
فيه معنى الابتدا حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب

على ما يجئ واما تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ وانما حملنى على ادعى ان اذن زمانية
محذوف الجملة المضاف اليها ظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها كما في اذن
فان معنى ان جئتنى اذن اكرمك في وقت المجى اكرمك وكذا الوجه تبنى اذن اكرمك ولا
سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع
فانها متمحضة بالزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفا يرجح جانب
اسميتها ونقل عن المازنى انه كان لا يرى الوقف عليها الا بالالف لكونها حرفا كان و
واجاز المبرد الوجهين وقال الفرا اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها
بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل
بينها وبين منصوبها بالقسم والندا والدعا تقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا
ينفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا يضرب فهو
عند البصرى بفعل مقدر كما يجئ بعد واما نحو قوله فاجعها اخاك مصار الثعلب فلقوة
شبه ان بالفعل هذا ومذهب س ورواه عن الخليل انها حرف ناصب بنفسها كان واذا لا
يفصل قال س ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه س بانه
لو كان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير
ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منوب ويروى ايضا
عن الخليل ان اصله اذا ان مركبا كما قال في لن ان اصله لا ان والجه ان يقال يتغير المعنى بتغير
اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب مع
حصول الشرائط فصيح لان س قال وزعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل
كذا في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم يكن ليروى غير ما سمع هذا
اخر كلام س قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من
تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك
وانى اذن اكرمك وقد جا منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال
لا تجعلنى فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده
فيكون اذن متصدره كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسى يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اى
انى اذل او لا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع
الثانى ان يكون جزا للشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك وقول الشاعر
ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب يجوز ان يكون لا يرتع مجزوما
بكون لا فيه للنهى لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهى هو مذهبه
في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع يرد وعند غيره يرد
منصوب واذن منقطع عما قبله مصدرة كان المخاطب قال لا نزجره فاجاب بقوله اذن
يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذى قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله
لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذن لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد
اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقرا بل يقع متوسطه في غير
هذه المواضع نحو تقتل اذن زيد عمرا ولبس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك
ان تاتنى انك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم

والنصب على الاستئناف وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على
الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدا بعد اذن اى اذن انا اكرمك و قوله وكى مثل
اسلمت كى ادخل الجنة. ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كى فى جميع استعمالاتها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان و قد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى
ان اكرمك و قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويعترض بتقدم
و قال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعترض بتقدم اللام عليها فى
نحو قولك لكيلا تاسوا و تأخره عنها فى نحو قولك كى لتقضينى رقية ما وعدتنى بان كى المتاخر
فى الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة فى الثانى بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف
من مثله الموافق له فى المعنى قال ثم اذا اصبحت اصبحت غاديا ابدل ثم من الفا عند بعضهم
وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بنا على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب
الكوفيين انها فى جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعترضون فى نحو كيما ان تغر وكيما
ان تطير بان ان زائدة او بدل من كى و فى كى لتقضينى زيادة اللام كما فى ردف لكم وفى كيمه بان
كيمه اى كى افعل ماذا وفى اعتذارهم هذا كما لقد بعده اصول احدها حذف الصلة وابقا معمولها
والثانى نصب ما الاسمية استفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الاستفهامية
عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون اذن متقدمة على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما فى لمه و بمه فان كالجار والمجرور
ككلمة واحدة فسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظى والثالث حذف الالف
ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له فى الكلام وعند البعض بين قد تكون ناصبة
بنفسها كان وجارة مضمرة بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكى لا تاسوا فهى ناصبة
لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جا بعدها ان د
فهى اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل و هكذا فى كيمه ولا يجى الاسم الصريح الا فى كيمه وفى
غير هذه المواضع نحو جئتك كى تكرمنى يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون
جارة كاللام مضمرة بعدها ان واللام فى كى لتقضينى زائدة عندهم ايضا او بدل من كى الجارة
وان عندهم فى لكيما ان بدل من كى بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا تتقدم على كى معمول الفعل المنصوب
بعدها فلا يقال جئتك زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا تتقدم عليهما معمول ما بعد
هما واجاز الكسائى تقديم معمول كى عليها واما قول الشاعر
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
برفع يضر فقيل ما كافة وقيل
مصدرية و كى جارة اى للضر والنفع وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد
كما على انها بمعنى كيما والبا محذوف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل
بل الناصب ما تشبيها لها بان والمولكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لانه
لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يحى ... كما فى ... على مذهب الخليل
لا ينصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع
اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب كما ان وقوعه
موقع الاسم بنفسه اولى من وقوعه موقع الاسم لان الرفع مع غيره فاعرب بعده
بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الا

الاسم

الاسم بوجه وذلك مع الجوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما احترنا قبل قوله
وحتى اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله بمعنى كى والى ان مثل اسلمت حتى ادخل
الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسيرى حتى تغيب الشمس فاذا اردت الحال حقيقة او حكاية
كانت حرف ابتدا فترفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى
كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز فى التامة كان
سيرى حتى ادخلها وايهم سار حتى يدخلها
ابتدا بالحروف التى ينصب الفعل
بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف تختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها ...
فعند البصريين حتى ولام كى ولام الجحود حروف جر والفا والواو واو حروف عطف ولا
تنصب عندهم شى منها بنفسه لان الثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص باحد القبيلين والثلاثة الاول من العوامل للاسما ولا يعمل شى منها
فى الافعال وجا ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة
بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فا
اللام قامت مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى ان فيعمل
عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشى عن اصله واعتقاد بقائه على
اوليته ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما قال البصريون من تقدير الناصب
بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصل معناها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصا
له صلها و الاسما قد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها
للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف وفى قوله الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى
على ان للام الجحود ليست بمعنى كى ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف يعملان
فى النصب على ما ليست بمعناه وقال الكسائى من بين الكوفيين ان حتى ليست فى كلام العرب
حرف جر وان الجر بعدها بان ورد نحو حتى مطلع الفجر بتقدير الحرف الجار الى بعدها اى حتى انتهى
الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض فى حتى بان العوامل التى للاسما لا تعمل فى الافعال
كما ورد على سائر الكوفيين فتصح عنده ان يكون ناصبة بنفسها لكن فى مذهبه بعد لان حرف
الجار وابقا عمله فى غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعد
حتى مع انجرار الاسم وعند الجرمى ان الفا والواو واو ناصبة بنفسها وقال الفرا الافعال بعد
هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف بها وما قبله فى المفعول معه وانما حصل التخالف
بينهما لا نطوا على الفا معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية والاستثناء
وفقههم ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه ينتصب على الصرف بمعنى قولهم ينتصب على الخلاف
سوا وكذا زعموا ان انتصاب الظروف فى نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد
انه عند كما اطلق فى زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا
ناصبا كما ان الابتدا معنوى رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف فى نحو ما مررت
بزيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا يرد على خلاف الجرمى الاعتراض يوجب اختصاص العامل
باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعانى المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو
قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما فى قوله
لو بغير الماء حلقى شرق وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى

على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير
الفعل اسما الا بان او كي اوما او لو ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا تنتصبان ظاهرين فكيف
تنتصبان مقدرين مع ان لو لا تجي مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجي ولا يصح تقدير كي لان
كي لا تستعمل الا في مقام السببية سوا كانت بمعنى ان مخففة نحو لكي اقوم او بمعنى اللام بلي قد جات بمعنى
ان من غير استعمال سببية بعد فعل الاراده في نحو قول ابي ذويب
تريد من لكيما تصديني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جات اللام المنصوب بعدها
الفعل لغير السببية بعد الارادة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله
تعالى وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زائدة كما في قوله تعالى ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية
لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى يغلب الشهد فلم يبق الا ان التي هي ام الباب لانه ثبت تقديرها
ايضا في غير هذا الباب نحو ويزعيني واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا
اذا كان سببها مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو رت حتى ادخله يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت
التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر
الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب
ويجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الثلاثة
الاوجه وذلك بان حصل منك السير اما للدخول فحتى بمعنى كي او الى الدخول فحتى بمعنى الى وعرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا حالا ولا ماضيا ولا مستقبلا وقوله اذا كان
مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من
رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو الحال من ان يكون اما
بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقديره ان يقال انك اذا جوزت
في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند اخبارك كما تجوز
مستقبلا بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان
نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم
بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او الزمن المتقدم على الاخبار
على سبيل الحكاية للحال الماضية وجب رفع المضارع سوا كان بنا الكلام المتقدم على التعيين
نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن او التخمين نحو اظن
عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او تعقبت الكلام شك نحو سار زيد حتى
يدخلها لعل ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشي على سبيل الشك والظن كما يحكم به
بحصوله على سبيل التعيين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان
يودي حصول مضمونه الى حصول ما بعد مضمون ما بعد حتى سوا اتصل مضمون الاول بمضمون
الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رايت من العلم الاول شيا حتى لا استطيع ان اكلم
العالم شيئا فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها
بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك
في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسبب وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها رفعا الا ان العرب

لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بالسير غير مستفهم عنه وانما
الاستفهام عن السائر لا عن السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها وقل رجل سار حتى
يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ
مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب كما ذكرنا في باب الا مستثنى
وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل لمعنيين اما لتحقير السير كقولك انما
سرت او قعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على ضعف لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشي
نحو قولك لمن جاء ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز
الرفع اذن بلا ضعف ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب
ويجوز ما سرت سيرا الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا فهذا
كله في رفع ما بعد حتى واذا قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار
يجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد
كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سوا حصل في احد الازمنة الثلاثة او
عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغرب الشمس
متعين لمعنى لانتها ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى التسبيب ونحو سرت حتى
ادخلها محتمل لهما ولا يجوز عطف المنصوب على المرفوع ولا العكس الا مع اعادة حتى
نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي
لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتها نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخوله في
المضارع كما ان كي بمعناها كيلا تدخل من الاسما الا على لفظة واحدة وهو ما الاستفهامية
نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا تاتي الا للانتها واورد
نحو كلمته حتى يامر لي بشي فان معناه كلمته او اكلمه حتى يامر لي بشي اي الى ان يامر فيجوز
وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشي لانه
بمعنى الى وما ذكره تكلف لا ينتهي له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتدا
اي حرف استئناف اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق
المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعني بكونه
ابتدا حرف ابتدا ان بعدها مبتدا مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد امره نحو قوله
تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى حرف ابتدا ان ما بعدها جملة مستانفة
كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب
مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما زال بسبب الاستئناف شرط السببية التي هي موجبة
للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي
قال ولا يصلح حتى تضيعون فعدم الصلح سبب للضيع اي هذا اللايذي بالسرف
وقوله وتضيع على تضيعون وتضيعا على توهم النصب على نحو قوله فاصدق
واكن ورفع تضيعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم المجزوم عليه كانه حاصل
قد حصل ومضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كونه حتى المرفوع ما بعدها
حرف الاستئناف امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر وامتنع
اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا لانك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم

بحصول الدخول وجاز ابهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير سائلا عن
تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب
بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ ولو جيت بالشرط
مجزوما فلتبرئ تاخذ الاحزم وكذا بعد او نحو ولتلد او اذا اخلت اركب تركب بدء
بنصب تركب وكذلك ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل
نحو اسكن حتى اذا اردنا ان نقوم نقول ثم حتى اذا اردنا ان نقول ثم واقم حتى متى
الكلنا تاكل والفصل بالظرف على فتحه اسهل منه بالحرف اعني ان واما الفصل بالاسم
غير ظرف نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل
اتفاقا بين ان ولن وكي ومن منصوبا بها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين
العامل الحرفي ومعموله ولا بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لانها على
حرف واحد قوله ولام كي مثلا اسلمت كادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لما
نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي تجي بعد فعل الامر او
الارادة نحو امرت لاعدل و يريد الله ليذهب والتي للتوكيد الذي للنفي مختص من حيث
الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو
لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي
مناسب لها وهي تلحق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسب الفعل ولا اشك في ان
هذا معنى التاكيد واما قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى فكان اصلي ليفترى
فلما حذف في اللام بناء على ان حذف الجار مع ان وان جائز جاز اظهار ان والواجب الاضمار
بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عنها والمبدلة منها قوله والفاء بشرطين احدهما
السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض فالواو بشرط
الجمعية وان يكون ما قبلها مثل ذلك او يشترطونه الى ذكر الاشياء الستة ونزكر التحضيض
قال الله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع ا
اياتك وترك الترجي قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراة النصب وقال
لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع على قراة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي
عند النحاة لا عند الاصوليين كما تحقق في باب الامر نحو اللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك واللهم
ارزقني مالا فانصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعا المدلول عليه بالخبر
ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امرا اذا كان الامر صريحا نحو ائتني
فاكرمك فلا كلام في صحته واما اذا لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو
اتقى الله امرؤ فعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او باسم فعل نحو نزال زيدا
فاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجوا تقوى الله والكساى
يجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد يوافقه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر
على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
فلتشبيهه جواب الامر من حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى
لقولك قلت لزيد اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم و
والنفي نحو ما تاتينا فتحدثنا وانما هو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا

واقد رجلا لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف ويستعمل ايضا استعماله واما ما ليس
يفيد معنى النفي لكن لا يجيء في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير
فتنضرني وكذا التقليل بقد في المضارع لايفاد قد جئتني فتكرمني وقد جوز قوم نصب
جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي
ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما اذا قصدت
بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت
عليه وقد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان
تاتني فتكلمني او تكرمني اتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني اتك فاكرمك او واكرمك
وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني للنفي لان الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط
ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير متصفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشا
يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيء
فيكرمني زيد كما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام
الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا فالاولى بعد اتيان صريح بلي ان لم يرجع الضمير الذي
عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى المستثنى في خبر النفي نحو
ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فا
حسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم
في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا الاشيا المعدودة
هناك وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا
كقوله سانزل منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا ونحو والتمني ليتك عندنا
فتكرمنا والعرض الا تنزل هنا فتكرمك والاستفهام نحو هل تزورنا فنكرمك وكان
الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء
السببية لا تعطف وجوبا بل يستانف في الاغلب بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما
هما ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة تختص بالاسمية
وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
وقوله لم تسال الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء
جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع
فيما بعد واو الجمع اذا لم يلتبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك
بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون ومعنى الرفع مع النصب اي الى ان
يسلموا لم تصرفه الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف الى النصب بعد
الاحرف الثلاثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا الد
التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال
ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فكان لو ابقوه على رفعه ظاهرا في الحال و
ويسبق الى الذهن من تقدم الجمل ان الفاء لعطف الجملة عليها فالصرف الى النصب ينبه في
في الظاهر على ان الفاء ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب بان مفرد و
وخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما في المنصوب بعد اذن فكان فيه

ثبان دفع جانب الفا للعطف ويقوية كونه للجزا فيكون ما بعد الفا اذن مبتدا
محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في اذن سواء الان فالسببية يجب دخولها على الجمل و
وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفا بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المت
المقدم تقديرا فيحوز زرتني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فا السببية ليست
للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا يكون كما يجي في باب الحروف ولهذا قال المصنف في
في قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان الفا فيه للسببية لا للعطف والتي يحتمل السببية والعطف
لا يعطف مفردا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل وكذا يقول في الفعل المنصوب بعد واو
الصرف انهم لما قصدوا معنى الجمعية فيها نصبوا الفعل بعدها ليكون الصرف مرشدا من
اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجمل الاسمية والم
والمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر فمعنى قم واقوم اى قم وقيامي ثابت اى
في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا هاهنا مصاحبة الفعل
للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم اى قم مع قيامي فلما قصد واو الاسم الذي هو مفعول
معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر
منتصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في هذا التقدير
نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن منك قيام وقيام مني لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية
بذلك ان واو العطف للجمعية قليلة نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية نية
على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب
ما بعد والسببية كون ما قبلها احد الاشيا المذكورة لانها غير ثابتة المضمون اى
غير واقعة المصادر حاصلتها فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون
ما بعد الفا كالجزاء ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا المذكورة
على ما قبل فا السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب
المضارع بعدها وذلك لما بين الواو والفا في اصل العطف ومن صرف ما بعدها على
ما تبين عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى وايضا لزوم معنى
الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفا مبتداء
محذوف الخبر وجوبا صار الفا مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية
بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل بين
الفعل الذي قبل الفا ومعموله نحو هل تعطي فيا بتك زائدة او متوسط بين اداة
الاستفهام التي هي هل والظرف او كيف امله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل
فاتيك نحو ومتى فاكرمك تنزورني وكيف فاستقيم كرحبتني ولم فاسير يسير ويجوز ايضا
حذف الفعل المستفهم عنه الموضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء
مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى تسير فاسير معك ولا يجوز شيء من ذلك في صر
صريح الشرط والجزا لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب
بالفا ولا يجاب ايضا الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون
ربهم جوابه فيكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم
جملة متوسطة بين الشرط والجزا ويجوز ان يكون فتكون عطفا على تطرد وانما لم يجب

بجوابين كما لم يجب لا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
ان تاتينا تحدثنا انتفا الحديث لانتفا شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا
فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان في الجزا قياسا ان يجعل الفعل الذي قبله مثبتا
ان لم يكن ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفا مع ما بعده من الفعل جزا ان كما تقول في
قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اى ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز
ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اى ما يكون اتيان بعده حديث
اى ليس منك الاتيان المتقيد بالحديث مع انه حاصل منك مطلق الاتيان وبهذا المعنى
ليس في الفا معنى السببية والفعل حقه ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انتصب على التشبيه
بفا السببية كما يجي وانما قلنا ذلك لان قولك ان اتيتني حدثتني لا يوافق فقولك ما تاتيني ولا تحد
من حيث المعنى ولا تعطي فائدته بل الذي يعطيها معنى فالعطف الصرف اما العاطفة | ثني
للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به هذا المنصوب واما العاطفة
على الفعل وذلك ان تقول ما تزورني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الصورتين شيئا
واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع اى الزيارة المقيدة بتعقيب
الحديث ابدا منفيا والمركب من حرف يتنفي بانتفا جزء معا وبانتفا كل واحد من جزئيه
فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده فيجوز ان يكون المعنى ليس منك
قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وان نفيت الى الثاني كان المعنى منك اتيان لكن
لا حديث بعده ومنه قول على عليه السلام في النهج على انه لا يحج لكم من امرى رضا فترضونه ولا
سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا
يثبت من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفا على القطع والاستئناف لا معطوفا على الف
الفعل الاول جاز ذلك ويكون المعنى ما تاتينا فانت تحدثنا عما حدث به الجاهل بحالنا كما قال
قال عمر انا لم ناتينا بتقيين فترجى ونكثر الثا مسلا ان فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا
ان يكون الفا للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع لمعنى النصب ولا يصرف الى النصب
لعدم الالتباس كما ذكرنا قبله فيكون منه قوله ودوا لو تدهن فيدهنون اى فهم يدهنون
وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اى فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنون وفيعتذروا
كما ان قوله وانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله
الم تسال الربع القواء فينطق وقوله ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان
يقدر في مثله المبتدا لان فا الجزا قد يدخل على المضارع المثبت والنفي بلا من غير تقدير مبتدا
كما يجي في المجزوم لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال س ان المعنى فهو لا
ينطق على كل حال وذلك بنا على توهمهما ان الشعر وتخلا لنهم ثم رجع وقال ايضا الى النصب
وهل يخبرنك اليوم بيدا سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا
من اللبس نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا
في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اى وانا اضرب زيدا وكذا ربما لا ينصرف بعد او العاطفة
الى النصب في قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل
لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين من القتال او الاسلام وفيه ايما الى معنى الى او الا
والرفع بعد الفا اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند س وانما جاز النصب

عنده في المعنى الثاني مع ان التاليت للسببية شبهها للفا وما بعدها بعنا الجزا لكونها فا
بعدها مضارع كاثبتنا بعد نفي كما شبه في كن فيكون فنصب في قراة ابي عمرو على ما تقدم و
والنفي بهذا المعنى كثير الاستعمال كقولهم لا يستغني شي فيجي عنك اي ان وسعني شي لم يجي عنك
قال وما قام منا قائم في بديننا فينطق الا بالتي هو اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي
هو اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب
ولولا ان تعد الفا في السببي منفي لما جاز الاستثنا المفرغ اذ لا يستثنى المفرغ لا يكون في الموجب فقد
ثبت بما تقدم انه قد يرتفع الفعل بعد الفا والواو واو وعلى ان معنى الرفع كمعنى النصب
وتقدير نفع على معنى الاستيناف وليست الفا للسببية كما قلنا فيما تاتينا اي فانت تحدثنا عما يحدث
الجاهد عالنا واما الواو فنحو قولك دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال واما او فكما يقول اما
انا فرنهم بيد ولك فيقول لا اقيم بل انا اقيم وجوزت الدفع في قوله تحاول ملكا او نموت فنعذرا
اما على العطف على تحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله او ترسل رسولا بالرفع مقطوع
اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل
محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعبا لا يبين غراها وقال يونس هو على القطع
اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجي في حروف العطف كقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي
بل هم يزيدون • وكذا يجوز القطع بعد الواو والفا وثم في غير هذا الباب نحو اريد ان تاتيني
ثم تحدثني اي ثم انت تحدثني وقال وما هو الا ان اراها فجاة فابهت حتى ما اكاد اجيب بنصب
ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت وقال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور و
ويقصد لم ينصب يقصد لانه يوهم كونه عطفا على يجور المنفي اي لا يجور ولا يقصد وهو هنا
فيض مع انه يجوز مع النصب ان يكون عطفا على لا يجور بمعنى لا يبعد اي ان لا يجور وان يقصد
يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجي اذا
انتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجي فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي انه لا يجوز قوله الواو
بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها
في زمان واحد ويكون ما قبلها امرا نحو زرني وازورك او نهيا نحو قوله لا تنه عن خلق
وتاتي مثله او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمنيا نحو ليتك عندنا وتكرمنا
والنحاة تاولوا هذا ابوا والعطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرنا عليه
في الفا قوله واو ويشترط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او واو ما تقول نحو زيد يقوم او
يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع ارادة هذا المعنى الذي
لزم احد الامرين التنصيص على حصول احد الامرين عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد
الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى معنى
واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان
تعطيني حقي فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل
مصدر مجرور بالى والتي بمعنى الى هذا وقال سر في قول الشاعر
وما انا للشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقول يجوز رفع يغضب ونصبه ايضا
اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على
نافعي ولا يجوز لانه يكون المعنى اذن ما انا بقول للشي الذي ليس يغضب صاحبي منه

اي لا اقول

اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف
قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان
مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقول له الذي قاله انما يدخلو جعلنا هذا الصرف
في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه
وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا يجمع عدم نفعي وغضب صاحبي واما اذا
جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول
الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفا ئهما معا او بانتفا احدهما لان المركب
ينتفي بانتفا احد اجزائه كما ينتفي بانتفا مجموعها فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني
القول الذي تضمنه قوله بقول كتقدم الفا على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك لكرمني
كما تقدم تعليل ذلك وقال سر وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشي الذي
غضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الذي لا ينفعني
على ان من متعلق بيغضب لا بيان لشي ولا فائدة في هذا ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما تضيفه الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في
الظروف المضافة الى الجملة ان نحو قولك يوم تسود فيه الوجوه قبيح قوله والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما عطف على حتى في قولك وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو
قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا
بالفا وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيدا ويشتم والواو والفا واو
في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي
والعاطفة ويجب مع لا في اللام اخذ في تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يجب
فيه ذلك فالذي بقي من القسمين هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها فيه فيقول انما جاز اظهارها
مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا الجحود نحو امرت لان اكون لان هذه الثلاثة تدخل الاسم
صريح نحو جئتك لاكرامك واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك قوله ردف لكم في زان يظهر
معها اما تقلب الفعل الى الاسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الصريح وكذا
حتى لم تظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وبهذا المعنى لا تدخل على صريح
كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى التي لان المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع و
اما الواو والفا واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتها كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد
او في الشعر قال او ان لم يحاجر لدانها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلانه
فلا استكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي
لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال
وحسبوا ان لا تكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتا
كيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها
عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها ما دمت
حيا لاسمعا لان اللام عندهم الناصبة وليست هي حرف مصدر وهو عند البصريين على
تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصب

يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع لكن
لا تعمل لضعفها نحو قولهم يسمع بالمعيدي لا ان تراه ومره عسى تفعل كذا و
قال ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان
فاعلا وقد جاء قوله وحف لمثلى يا بثينة تجزع لانه في الاصل مفعول وقد
نصب مضمرة شذوذا نحو قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان اشهد
اللذات هل انت مخلدي والكوفيون يجوزون النصب قياسا، قوله و
يجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان واذما ومهما وحيثما ومتى
ومن وما واي وانى واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدره هذا ذكر بجوازم كلها مطلقا
قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف
الفعل ولام الامر المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك وتعرفيه اخذ بتفصيل
كل واحد منها قوله لقلب المضارع ماضيا فذكرنا في المضارع ان بعضهم يجوز
ان لم تدخل على الماضي فتقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة
نحو قوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار وجاءت ايضا
في الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال
فاصبحن مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ولما
مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا وتفيد اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق
اعلم ان لما كما قالوا في الاصل كان في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في ان ما واي
وابنما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشيا احدها ان فيها معنى التوقع كقد في
في الايجاب في الماضي اعني انه يستعمل في الاغلب في الامر المتوقع لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم و
اختص لما معنى ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفا الى حين التكلم نحو ندم ولما
ينفعه الندم فعدم النفي متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بالاستغراق ومنع الاندلسي
من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها
الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها عن الحال نحو لم يضرب زيد امس
لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول اداة الشرط عليها فلا يقولون ان لما تضرب
ومتى لما تضرب كما يقولون ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز استغنائها في الاختيار
عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد
نظيرها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا اي وكان قد انزلناها وقد جاء ذلك
في لم ضرورة قال احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير
الجا المخاطب على الاقرار بامر يعرفه نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم نربك وقوله
الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيه لام الدعا نحو
ليقض لنا الله لك وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفا وثم ولثالث طايفة
انحو كلم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفا والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما

اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفا او الواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة على
وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسرة واما لم تحمل عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم
اللام في النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت
لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد فليضرب
هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال ولنحمل خطاياكم وهذا
قليل الاستعمال لان امر الانسان لنفسه قليل لكن ان استعمل فلا بد من اللام فان كان للمامورين جماعة
بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغائب وافعلوا لمن
بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التا الخطاب واللام الغيبة
فتعم اللفظ بمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائب كقوله عليه السلام لتأ
خذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل
المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الزجاج في غير الشعر في
نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستفادة ان
يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون الامر
الشرط علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا
على شيء اخر كما يجوزان توضئت صحت صلاتك وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في كي
فيكون على قراءة ابي عمرو واستبعد هذا القائل ما استبعده الزجاج ولو كان كما قال الزجاج لم يختص هذا
بجواب الامر وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله
حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة لانه زال
موازنته الاسم بزواله مع زوال الاشباع وامتناع لام الابتدا واما مع الجوازم والنواصب فلم تزل الموازنة زنته
بل زال الاشباع ودخول اللام وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتتزره ولو بشوكة وفي اخر
لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال
لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيون حتى قالوا انه مجزوم
والجازم مقدر القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم
كما يجيء وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب
بها الترك يعني يجزم بخلاف لا في النفي وقد يسمع عن العرب الجزم ايضا بلا النفي اذا اصلح قبلها كي نحو
جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي تجيء للمخاطب والغائب
على سوا ولا تختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا
لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية
لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين

وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية
الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا
وجزاء فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم وان كان الثاني فالوجهان م

اعلم ان ان ام الكلمات الشرطية وان
الجازمة فلهذا يوقف عليها في الشعر قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت
وان وتحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقا لا نحو ابتني وان لا اضربك اي وان
لا تاتني اضربك ويقولون افعل كذا واما لا فافعل كذا اي ما لا يفعل هذا وعند الكوفيين تكون
ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب وقوله ان كنتم مؤمنين انها بمعنى اذ لان ان
مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان لعدم القطع في الاشيا الجائزة ووقوعها وعدم

وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين و
وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان الا
التكليف من حيث تخيره المكلف في صورة الابتلا وقال لعلكم تتقون لما كان في صورة
من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اى يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا
قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه يحتمل للايمان وضده قوله
مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلا فحقها على هذا ان يكتب بالياء
ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها
ايضا واما ان كانت للتانيث فلم ينصرف معرفة ونكرة وقال الخليل هي ما الحقت بها ما كما الحقت
سائر كلمات الشرط نحو متى ما وان ما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الالف من ما الاولى ها لتجانسهما
في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى
كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان يكون ردا
على كلام مقدر كانه قيل لك لا تقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ويقوى قول الزجاج
حكاية الكوفي عن العرب مهمن في ادوات الشرط قال
اماوي مهمن يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ما قال يندم وهذا البيت يدل ليقوى
وقد جا مهما للاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه
اودى بنعلي وسربالية ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تاتنا به من اية
وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان نحو ما تجلس اجلس
لجلس ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان
ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهو المستقبل وان دخل على الماضي
كان فلا يصير جازما معها فكيف باذ الموضوعة للماضي ولا شيء من معنى الشرط فيها وقال
السيرافي ما علمت احدا من النحويين ذكرها غير سيبويه واستشهد سيبويه له ببيتين احدهما قوله
اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والاخر قوله
اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحويين اصله
اما وهو لا يجوز الا بنون التاكيد بعده نحو قوله
اما ترني فلما كان فكسر السين بالنون غير صوره اما بقلب الميم الاولى ذالا والاول لرد هذا فيه
في قوله لكونه ماضيا ونون التاكيد اذ ما دخلت وقال المبرد واذ ما باقية على اسميتها وما كا
لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث فانها صارتا بمعنى المستقبل و
جازمة والاصل بقاء الكلمة على الاسمية التي كانت عليها وعدم تغيرها الى الحرفية بدخول
كلمة اخرى واما القياس على اذا حيث لم تصر جازمة فلا يلزم اذ لهما تخصيص بعض الكلمات
ببعض الاحكام بلا مرجح احيانا منهم الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل
اذا فقدمنه ويجزم حيث مع ما دون اما واما حيث ما فيقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة
لا زائدة كما في اما ومتى ما لان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت متعينة بسبب المضاف اليه
فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات
الشرط لانها لما كانت تجزم لتضمنها معنى ان التي هي على الابهام فلم يستعمل في الامر المتيقن المقطوع
به لا يقال مثلا ان غربت الشمس التي هي على او طلعت فجعل العموم في اسما الشرط كاحتمال الو
جود

والعدم

والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط في هذه الاسما كالشرط
بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه
الكلم مع عمومها معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربته
ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا ما ومتى وسائر اخواتها
واما الكلام على من وما واى واين ومتى فقد تقدم وكذا على كيف وكيفما واذا وجزمت
الثلاثة ولا ويجوز اتصالها الزائدة بان واى واين ومتى وقد اختلف في العامل في الشرط
والجزا فمذهب السيرافي ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضا واحدا
وترتبط احدى الجملتين بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتدا العامل في الجزئين
وكظننت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد
الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزا لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء
واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كمذهب من قال ان الابتدا والمبتدا
عاملان في الخبر والجواب عن ضعف الحرف عن عملين ان ذلك يجوز اذا اقتضا شيئين كان
واخواتها وما ولا وعن الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزا مجزوم بالشرط واخترته لطلبه
للجزا او ضعف الاداة عن العمل وعمل الفعل الجزم غريب واما ضعف الاداة فقد اجيب عنه
وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والمجزوم هو الجواب بالجوار كما في نحو قوله
كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس شيء اذا اتصل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند
التلاصق ويجزم الجزا بعيد عن الشرط وبدون الشرط وقال المازني الشرط والجزا مبنيان لعدم
وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ولعدم دخول لام الابتدا وهو
قريب على ما اخترنا فيه وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا
على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون
بخلاف سائر كلمات الشرط وانه لا يجوز فيها ذلك الا في ضرورة الشعر قال
فمتى واغل ينبهم يحيوه وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو امن وقال اينما الريح تميلها
تمل وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسهل
وسوا ههنا وقع في الاسم فعل اولا نحو ازيد ذهب وازيد ذاهب ولم يجز ذلك سائر كلمات
الاستفهام اذا بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد تلقاه ومن زيد ضربته ومتى زيد خرج
وهل زيد خ الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسما يكون
ماضيا سواء كان الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيته وقد يكون مضارعا
في الشذوذ نحو قوله اينما الريح تميلها تمل وقوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان
هو يستزدك مزيد وضعفه لحصول الفعل بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه فان كان
ذلك الاسم مرفوعا فهو من جمهور البصريين مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز
كونه مبتدا لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا
عندهم مرفوع بمقدر مبني للمفعول كما تقدم في المنصوب بمضمر على شريطة التفسير وذهب
بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكن يجب كون خبره فعلا لان كلمة الشرط مقتضية
للفعل في الجملة التي يدخلها سواء كان بينهما فصل او لا ونقل عن الاخفش انه مبتدا لكن العامل
في المبتدا عند الاخفش الابتدا وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر كما مر في باب المبتدا من مذ

(في الهامش: الاسم الا ... فانه يكون فعلا ماضيا نحو ... ان زيد خرج ... [illegible])

من مذهبهم وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل مشغلا بعده بضميره او متعلقه فهو منصوب بفعل مقدر على شريطة التفسير وعند الكوفيين بالفعل الظاهر كما تقدم في بابه وان لم يشتغل الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فعند الكوفيين المنصوب مفعول للفعل المتاخر وعند البصريين للمقدر المفسر بذلك المتاخر كما كان الفعل المشتغل بالضمير سوا وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما في غيران لكونها ام الباب ولم يجز ان تدخل على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان قامت زيدا اضرب فالاول مرفوع والثاني منصوب بمقدرين يفسرهما الظاهران اما الكوفيون فلا يجوزون الجزم في جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي ليس من جملة الشرط فلا منع من جزم الجزا نحو ان يضربني زيدا وان تضرب زيدا اضرب وان تقدمه المنصوب فالفرا منع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي يمنع جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزا نحو ان تاتني اليوم غدا اتك وان تاتني اليك اقصد لان الفصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبرلها ويعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب رفع المضارع اتفاقا والمجي بالفا في المبتدا نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفا فيرتفع المضارع الاعتراضية بين الشرط والجزا نحو ان تاتني والله اتك انتفا فا نحو ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزا نحو ان تاتني والله اتك وان تاتني غفر الله لك اتك وان تاتني يا زيد اتك وان تاتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزا فلا يجوز زيدا ان جيتني اضرب بالجزم بل يقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دال على جزائه اي ان جيتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان للشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاك فاكرمه لانا ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جاءك تضرب او تضربه فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا ولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكون الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل رافعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرو لكن لكن كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيدا اولى لما بين في المنصوب على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو خبر المبتدا في الحقيقة والشرط قيد فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا من حيث المعنى على غير المبتدا نحو زيد ان جاءك فاكرم من كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزا المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم نحو ان

ان تضرب اضرب كان عندهم اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجواب قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم والجواب انا لا نسلم ان مرتبة الجزا التقديم بل الجزا من حيث المعنى لازم كما هو في الظرف المبينة ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفا كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة لا يقال زيد ان لقيته كريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما تعليقه بين القسم وجوابه فقبيح واما قوله انما امرنا الشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اي انك ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم منصوب الشرط على اداته واجازه الكسائي دون الفرا واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان الشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون والمبرد هو جواب في اللفظ ايضا لا ينجزم ولا يكون بالفا لتقدمه وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف ان دخلت الدار فعلى هذا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط بل المذكور يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر ان ذكرت احدهما لم يذكر الاخر وعلى مذهب البصريين وهو كون مرتبة الجزا التاخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب للشرط لفظا زال عن رتبته اذ لو كان كذلك لوجب جزمه ولزم الفا في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه راجع الى زيد واذا دخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد ذلك الشرط المذكور بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزا من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه وان شتمتني فالشتم بعيد من اكرام الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا يقول في نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فالظاهر ان الواو اعتراضيه ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزا الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد تمام الكلام نحو قوله انا سيد ولد ادم ولا فخر فيقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا فجواب الشرط مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر والواو ظاهرة لم يذكر هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو والاعتراض ايضا لانه لو يوتى به الا في صدر جملة متوسطة او متاخرة وقال الجزولي هو واو عطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي هو الاولى بالجزا المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فهو بخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه عند القرينة لكنه يلزمه ان ياتي بالفا في الاخبار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم ان ان نحو زيد ان لقيته كريم لا يجوز الا

الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجي الا
في وسط الكلام او اخره وعن الزمخشري ان الواو للحال فيكون الذي هو كالعوض عن
الجزا عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على الظرفية
ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الخبري بان معنى الاستقبال الذي في ان ينا
قض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان او ماضيا نحو اضربه
غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليه ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما
واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا
لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني حتى لا يعمل في الشرط كما لا يعمل
في الجزا وقد يجي في الشعر المضارع نحو اتيتك متى تاتني انشرس
فقلت تحمد فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها كانه قال لا يضيرها من ياتها
كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اي المرء ذئب على احد التقديرين وان تقدم كما
كان وانى متى اشرف البيت على القلب فان تقدم ما هو جواب معنى على الظرفية الزمانية
او المكانية كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ ليست
استفهامية فيكون شرطية فلا واسطة بينهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها
موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند س كونها موصولة وكونها
شرطية نحو آتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المقدم وان كا
نت شرطية فهي مبتداه والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من اتاني آته فا
فان كانت موصولة فالفعل الذي بعدها لا محل له وان كانت شرطية فمحله الجزم
وابن السراج جزم بكونها موصولة ويجوز عملا بالظاهر وان جا بعدها مضارع نحو
اتي من ياتيني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع و
وذلك لما تقدم ان الشرط يكون في الاختيار ماضيا اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان اضيفت
الظروف الى من او ما واي على طريقة اضافتها الى الجمل فالواجب كما ذكر س جعلها مو
موصولة سوى وليها ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين
ما نفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث
عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام
من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتذكر اذ من ياتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان
غلام كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار كلمة واحدة
فيها معنى الشرط وسرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم تصدره واما
اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من فهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا
في الظروف المبنية وذلك المضمون هاهنا مصدر نكرمه اي تذكر وقت اكرامنا من تاتينا
فلم يصر مع من ككلمة الواحدة ولم يكتسب معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام
فلهذا لم يلزم تصدره كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم عليه فلم يجز تقدمه
على كلمة الشرط للزومها صدر الكلام فان قلت فما معنى دخول اذ عليه في صدر كلام
ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه
اضربه ونحو جاءني الذي من يضربها تضربه قلت قد ذكرت في باب المبتدا ان كلمة الشرط

والاستفهام

والاستفهام لا يتقدم عليها ما يكون من تمام جملتها لانه يؤثر في تلك الجملة معنى وازيده
هاهنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان يتصل بتلك الكلمات من غير فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي من تمامها
تلك الكلم معنى من المعاني يغيرها عن معناها وذلك كان وظن واخواتها واما النفي
لا يقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما لا فليست كما لانها تلغى نحو كنت بلا
ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول لا من يعطيك تعطه ولا من يكرمك تكرمه و مار
وكذا تقول لا ان اتيناك اعطينا ولا ان قعدنا عنك سالت عنا والظروف المضافة
الى الجمل لا شك في انها يحدث فيها معنى وهو تصيرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في
الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا
ايضا اذا كان جملة تصير بسبب المبتدا في تقدير المفرد قلت لا يسلم وما الدليل على ذلك وان هذه
دعوى من بعض النحاة وطلقوها بلا برهان عليها قطعيا سوا انهم قالوا الاصل هو الافراد
فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعي ان الاصل
فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار في الجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد لانا
نقول لم قلتم انه لا يكفي في تقدير اعراب الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه بل يحتاج الى
كونها مقدرة بالمفرد مع ذلك لا بد بهذا من دليل ولا يجدونه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان
تاتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجي في حروف
المشبهة بالفعل وقال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد
واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان الو
القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قوله
انك ان يصرع اخوك تصرع وهي شرطية بلا شبهة فتجزم املك اذ لا تجي موصولة كما ومن
واي واما اذا المفاجاة فيصح نحو من وما واي شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه
كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا يغير ما بعدها
عن معناه على الصحيح فانها ليست بمضافة واما عدم وقوع ان بعد عدم وقوع الجمل الا
فلا اختصاصها بالجملة الخبرية الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل ستفهامية
بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرطية بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها فاذا هو من
ياتيه يعطه لان الاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فانه كان
بعدها من او ما او اي وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما
دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجي في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب
له ظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فاني اكرمه
قال تعالى فاما ان كان من المقربين الاية ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها و
وظن واخواتها وهل الا الموصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الا
الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها سعة في الاستعمال الا ترى الى دخولها
على الواو والفا وثم نحو أمن تضربه يضربك وابن لقيته شتمته فان قدرت في كان
ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح
فيه كما ياتي في باب الحروف المشبهة بالفعل نحو قوله

ان من لام فی بنی بنت حسان المدواعصه فی الخطوب وذلک لان کلمة الشرط لم تلک
النواسخ فی الحقیقة اذن ولذا جاز کون المعمول الثانی بهذا النواسخ جملة مصدرة بنفسه
بکلمة الشرط نحو کان زید من یضربه اضربه وان قدمت هاهنا الجزا الثانی علی الاول نحو
کان من یضربه اضربه زید لم یجز لانه وقع اداة الشرط المؤثر فی الجملة واما قولهم ذلک
علمت ایهم زید وعلمت ازید عندک ام عمرو فقد ذکرنا الاعتذار عنه فی باب المبتدا واعلم
ان الجزا یحذف عند قیام القرینة یقال ان اتیتنی اکرمک فتقول وانا ان اتیتنی وکذا فی قوله
تعالی ولو ان قرانا سیرت به الجبال واذا حذف الجواب فالواجب فی الاختیار ان لا یجزم الشرط
بل یکون ماضیا لفظا او معنی نحو ان لم افعل حتی لا تعمل اداة الشرط لفظا فی الشرط کما لا
تعمل فی الجزا قوله فاذا کانا مضارعین او الاول یعنی او کان الاول مضارعا والثانی
غیر مضارع نحو ان تزرنی زرتک او فانت مکرم وان کانا مضارعین فهما مجزومان لا غیر
واما قوله انک ان یصرع اخوک تصرع فقد تقدم الجواب وان کانا ماضیین فهما مبنیان
فی محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان کان الاول مضارعا والثانی ماضیا فالاول مجزوم
وهو قلیل لم یجی فی الکتاب العزیز وقال بعضهم لا یجی الا فی ضرورة الشعر قال
من یکدنی بسیء کنت منه کالشجی بین حلقه والورید والاحود کونهما مضارعین لتطبق
اللفظ بالمعنی ثم کونهما ماضیین لفظا نحو ضربتنی ضربتک او ماضیین معنی نحو ان لم تضربنی لم
اضربک او احدهما ماضیا لفظا والاخر معنی نحو ان ضربتنی لم اضربک وان لم تضربنی ضربتک وان
کانا ماضیا ومضارعا فالاول کون الشرط ماضیا والجزا مضارعا نحو قوله تعالی من کان یرید
الحیوة الدنیا وزینتها نوف الیهم وعکسه اضعف الوجوه نحو ان تزرنی زرتک لان اداة الشرط
الشرط اذن تؤثر فی الفعل الابعد تنقله الی معنی المضارع من غیر ان تؤثر فی الاقرب شیا مع
تغیر المعنی ویجوز تخالف الشرط ومعطوفه معطوفه مضیا واستقبالا نحو ان زرتنی وتکرمنی
وان تزرنی واکرمتنی والاولی توافقهما کالشرط والجزاء وکذا فی الجزا نحو ان زرتنی اکرمتک واعطیک
واعطیک وان زرتنی اکرمک واعطیتک واذا تکرر فعل بعد الشرط مما یجوز حذفه اعنی لا
تکون صلة نحو ان تضرب الذی اضربه یضربک ولا یکون صفة نحو تضرب رجلا اضربه یضربک
فاما ان یتفقا لفظا ومعنی نحو تزرنی احسن الیک فیجب جزمه لکونه تاکیدا لفظیا واما ان یختلفا
لفظا ومعنی نحو ان تاتنی سیلا احسن الیک فیجب رفعه حالا وان جاز ان یکون مفعول الشرط
بتقدیر ان نحو ان تامرنی اذهب اطعک ای تامرنی بان اذهب فهو منصوب المحل علی انه مفعول
واما ان یتفقا معنی لا لفظا نحو ومن یفعل ذلک یلق اثاما یضاعف فهو بدل من الاول واما
ان یتفقا لفظا لا معنی نحو ان تضرب تضرب ای تسیر وحکمه حکم المختلفین لفظا ومعنی وکذلک
اذا جا الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنی نحو ان یاتنی احسن الیک والمختلفان لفظا و
ومعنی نحو ان تزرنی اکرمک اسرع والمختلفین لفظا لا معنی نحو ان تبعث الی آتک اسرع والمختلفان
معنی لا لفظا نحو ان تاتنی اضرب اضرب ابا بسیر واذا جا مع المتوسط واو او فا او ثم فالوجه الجزم
وذلک النصب مع الواو والفا علی الصرف کما ذکرنا فی فاء السببیة وواو الجمعیة وکذا فی الفعل المتا
وینضاف الی ذلک فی التاخر جواز الاستئناف ایضا نحو ان تاتنی اتک فاحسن الیک واحسن الیک
فیکون النصب علی السببیة والجمعیة والجزم علی العطف والرفع علی الاستئناف ای فانا احسن
الیک قال ابن السراج اذا قلت محمد ان تامر بالمعروف فتعطف فعلا علیها فان کان من

شکل الاول

من شکل الاول فعند لا غیر نحو محمد ان تامر بالمعروف وتؤجر علیه وان کان من
شکل الثانی نحو محمد ان تامر بالمعروف وتنه عن المنکر فلک فیه ای فی المعطوف ثلاثة
اوجه الجزم علی العطف والنصب علی الصرف والرفع علی الاستئناف وان عطفت ما
تصلح للاول والثانی نحو محمد ان تامر بالمعروف وتشکر ففیه اربعة اوجه الرفع علی
الوجهین علی العطف علی الاول وعلی الاستئناف والنصب علی الصرف والجزم عطف
علی الثانی ان کان الثانی فالوجهان یعنی وان کان الثانی ای الجزا مضارعا والشرط ما
ماضیا ففی ذلک الجزا وجهان الرفع والجزم والثانی اکثر وعند الکوفیین یجب الرفع
لان الجزم فی الجواب للجوار فاذا لم یجزم الشرط لم یجزم الجواب عند النحاة الرفع فی
فی ذلک الجواب لاحد وجهین اما لکونه فی رتبة التقدیم واما لیه الفا قبل الفعل وفیه
نظر لان هذین الوجهین مختصان بالضرورة وکلامنا فی حال السعة والاولی ان یقال
تغییر عمدان وضعفت فی هذه الصورة عن جزم الجواب لحلول الماضی بینها وبینه غیر معمول
فیه فلما لم تعمل فی الجزا فیکون الاداة جازمة لشیء واحد وهو الشرط تقدیرا کما تجزم
سائر الجوازم عملا واحدا بلم ولما ولام الامر ولا فی النهی وهکذا یقول المبرد فیما تقدم
علیه ما هو الجزاء معنی تقول هو جزا غیر معمول فیه وذلک لضعف عمل ان عن العمل فی ال
المتقدم الیها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزا بشیئین بکون الشرط ماضیا والجزاء م
مضارعا وبکون الجواب مقدما وهذا عند المبرد قوله واذا کان الجزا ماضیا بغیر قد
لفظا او تقدیرا لم یجز الفا واذا کان مضارعا مثبتا او منفیا بلا فالوجهان اعلم ان اداة الشرط
سواء کانت ان او ما یضمن معناه او لو لشدة طلبها فی الافعال لا یکون شرطها الا
فعلا غیر مصدر بشیء من الحروف بلی ویجی المضارع مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا
لکثرة الاستعمال لها یتخطاها العامل نحو جئت بلا مال والم اما فلانها تغیرها معنی
المضارع الی الماضی صارت کجزئه مع قلة حروفها واما لما اختها فکثیرة الحروف وانما
شرطنا فی لا دخولها علی المضارع لکثرة دخولها فیه بخلاف الماضی ولهذا لم یجز ان لا
ضرب وان لا شتم فعلی هذا لا یقول ان ستفعل وان لم تفعل وان ما تفعل وان قد
فعلت ولا یکون الشرط جملة طلبیة ولا انشائیة لان وضع اداة الشرط علی ان یجعل الخبر
الذی یلیها مفروض الصدق اما فی الماضی نحو لو جئتنی لاکرمتک او فی المستقبل نحو ان زرتنی ان
اکرمک فاما الجزا فلیس شیا مفروضا بل هو مترتب علی امر مفروض فجاز وقوعه طلبیة وا
وانشائیة نحو ان لقیت زیدا فاکرمه وان دخلت الدار فانت ولبعده عن کلمة الشرط
جاز وقوعه اسمیة وفعلیة مصدرا بای حرف کان فنقول ان کان الجزا مما یصلح ان یقع ه
شرطا فلا حاجة الی رابط بینه وبین الشرط لان بینهما لفظیه من حیث صلاحه وقوعه
موقعه وان لم یصلح له فلا بد من رابط بینهما واولی الاشیاء الفا لخفته لفظا ولمناسبة
للجزا معنا لان معناه التعقیب بلا فصل والجزا متعقب للشرط کذلک واما اذا فاستعمالها
اقل لثقل لفظها وکون معناها من الجزا ابعد من معنی الفا وذلک بانه مؤول بان وجود الشرط
مفاجئ لوجود الجزا ومتهجم علیه فثبت بهذا ان الجزا ان کان جملة طلبیة کالامر و
والنهی والاستفهام والتمنی والعرض والتحضیض والدعاء والندا یجب مقارنتها لعلامة ه
الجزاء وکذا اذا کانت جملة اسمیة سوا تصدرت بالحرف نحو من یضلل الله فلا هادی له

وان تعذبهم فانهم عبادك اونحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون فلتقدير القسم كما مر في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم مثلا اى بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون
ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في مواضع اللزوم كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها و روى من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن و
واجاز الكوفي حذف الفاء منه اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على
قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع
سواء كان الفعل المصدر بهما ماضيا او مضارعا فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة نحو ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا
بما ولا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا
بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء
الا مع علامة الجزاء في الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمضارع المصدر
بلا ولم اما الماضي غير المصدر بقد والمضارع المصدر بلم فلا تدخلهما الفاء اصلا نحو
ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى علامة واما
المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة
الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم
افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم
في المضارع ان لا صالحة لهما على التصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال فهو نوع تاثير
قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال
من جعفر يجوز دخول الفاء ونزله في لم يثبت قال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا
وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب س تقدير المبتدا لتكون جملة اسمية في التقدير
وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب س اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه
فلولا انه خبر مبتدا لم تدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل الفاء في مثبت المضارع يسقط
هذا التوجيه للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم يكن لبس وجه اذ لا
يمكن في مثله تقدير ضمير شان ولا يجوز الا بعد ان المخففة فيما ساوبعدان واخواتها
في نحو ان من لام في بني بنت حسان البيت على الشذوذ واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة
همزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع
ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها كما تقدم على اداة الشرط فتقدير تقديم الهمزة على اداة
الشرط نحو قولك ان تكرمني اكرمتك قال علي عليه السلام في نهج البلاغة فان فعل الله ذلك لكم اتؤمنون
وقال تعالى ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام
على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء
فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى قل ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني رحمة

من عنده

من عنده فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف قال وقد احسن منع ان
على بعض ما ذكر كلاما انما تدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ونعني بالتا
بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم تدخل المضارع الا
المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها
لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال ولم تدخل الماضي الباقي على معناه وذلك اذا
اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لان قد تمحضه للماضي وذلك ان قد لتحقيق مضمون ما
دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورشح لا ينقلب ولا ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى
ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل المضارع المجرد لكونه
في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب س واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت للا
للاستقبال قد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا التخصيص
بالاستقبال وان لم تجرد افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء على قياس ما قال وجواز
عدم دخولها في الاسمية نحو جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال
ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبلا لمعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لو
لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي في الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق
الحدوث الذي يخصصه يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه
يدل على تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد منطلقا في الزمن الماضي
فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة الاستقبال
وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لانه صار يدل على الاستقرار الذي لم
تدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد تكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي
نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون محقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا
انه بخيل وقد يستعمل الشرط الماضي محقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل با
بالنسبة الى كان نحو قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا وقولك للغني انت وان اعطيت
مالا بخيل وقولك للامير انت وان اميرا لا اهابك ولا يحتاج الى تقدير نحو ان ثبت حز اذني
على ما قال المصنف حتى تكون مستقبلا لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت
وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فانني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق
دون الزمن العارض في جميع الافعال لحدوث الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان
للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق والدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا
لا اقول بهذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري
يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بعد
نحو قولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله في الدنيا وايضا وان كان قميصه
قد ظاهر في الماضي وقوله وتجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء بشرط ان لا يكون طلبية وقد
ذكرنا في الظروف المبنية لم قامت مقام الفاء واى مناسبة بين معنييهما قوله وان مقدرة بعد
الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر

اعلم ان كل مايجاب بالفا فتنتصب المضارع بعد الفا يصح ان يجاب المضارع بجزوم الا النفي
لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده
ما يصلح للجزا من الخبر وذلك لان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه وحامل على الكلام الخبري
افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب
زيدا وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصود المتكلم اما الو
لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا
هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصود النفس ولغيره وان ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى
الشرط في الطلب مع ذكر ذلك المذكور الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد جملة المخاطب على
انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره
اذ قد يخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود والمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه
ولو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الا الى
مراده وذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذلك
الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزا بعده معنى الشرط جاز
لك ان تحذف السبب وتجزم به الجزا كما تجزم بان وهذا اعني انجزام الجزا بهذه الاشياء
لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاشياء كلها فيها معنى ان فلذلك
انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل
ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الا
المتضمن معنى ان فعله فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه
انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك وشرعك ينم الناس
واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا اسما الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفا بل وجب
للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط قبله التصريح
بالامر والنهي اتفاقا لان فا السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى و
ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع تضعف دلالة الفا
على السببية لان الرفع مشعر والنصب نص فيه وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشيا التي
مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفا فاريد ان يكون
قبل الفا صريح الامر العريق في الامرية اذا ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها
كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم
فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل كفى معناه وقيل في قوله
تعالى هل ادلكم على تجارة الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس
جواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع ان تقول هو جوابه كما مر في لام الامر
في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا
اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لان مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو وغيره من النحاة ما

مافيه قوله اذ قصد السببية اما اذا قصد الاستئناف نحو قم يدعوك وقال
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو
وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر
وجب الرفع وفي نحو مرة يحفرها يجوز الجزم على الجزا والرفع اما على الاستئناف اي انه من
يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يفور ذلك الرفع على الاستئناف
او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حالا او قطع وكذا
قوله ارسوا نزاولها وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قوله الحطيئة متى تاته تعشو الى
ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك
ان تاتني تسالني اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجوز بعد الجزا سواء كان الشرط ظاهرا
او مقدرا نحو فان تاتني اتك فاحدثك وايتني اتك فاحدثك بجزم ما بعد الفا على العطف
ورفعه على القطع ونصبه على ان الفا للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوب
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط الذي فيه الفا نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب واذا عطفت ثم على الجزاء
جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا
وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كانت فا السببية بعد الطلب واقعة
موقع الجزا وجاز الجزم للمعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن من قال
دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف التوهم كما في قوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا اي جزموا الثاني لان الاول قد
يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا
للكسائي يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز
لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم
تدخل النار اي لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا
واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض همزة انكار
دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وما ذهب اليه الكسائي ليس ببعيد لو ساعده نقل
قوله مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره
حكم المجزوم ان كان بعده ساكن وللسين زيادة همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة
وفيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم ان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة
لو قال صيغة يصلح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما سماه النحاة امرا وذلك
لانهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلا وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب
على وجه الاستعلا او طلب به الفعل من المخاطب بحذف حرف على وجه الخضوع من الله تعالى
وهو الدعا اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة
نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى
النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على سبيل الاستعلا وهو الامر
حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة

فيما هو فاعل حقيقة اغليب جدا كضارب وقاتل وكذا الكلام في النهي فان نحو قولك
اللهم لا تؤاخذني هي في اصطلاح النحاة وان كان دعا في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب
ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج لافعل انا
ولنحمل خطاياكم فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص
فيصدق عليه الاعم قلت بلى ولكن لا نسلم ان قولنا الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب
اذ مرادهم الامر المطلق وقولنا المطلق قد خصصه من الامر المضاف الى شيء اخر وذلك كما
يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلي انه ليس
بماء اي ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتغنم انت يا ابن خير قريش
وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم ما
قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما قال في قول حسان في امر الغائب محمد تفد نفسك
كل نفس وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف
امر الغائب وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل اخره
كاخر المجزوم في حذف الحركة والحرف والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما
للام كالغائب لكن حذفت لكثرة الاستعمال مع حرف المضارعة فزال علة الاعراب فرجع الى
اصله من البناء وبقي اخره محذوفا للوقف كما كان محذوفا للجزم فيحذف حرف العلة من نحو
اغز وارم واخش والحركة في نحو اضرب والنونات في نحو اضربا واضربوا واضربي قوله فان كان ما
بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة قد ذكرنا ان اصل افعل لتفعل قياسا على امر الغائب ثم
حذف اللام مع حرف المضارعة عند البصريين فلا يخلو من ان يكون بعد حرف المضارعة في المضا رع
متحرك في الحال او في الاصل او ساكن فان كان هناك متحرك على احد الوجهين لم يحتج الى اجتلاب همزة
الوصل بل تبتدأ بذلك المتحرك في الامر ان كان موجودا سواء كانت حركته اصلية كدحرج من
يدحرج وقاتل من يقاتل او منقولة اليه مما بعده المتحرك بعده نحو قد وبع وخف وان لم يكن
موجودا بل كان محذوفا اعيد ذلك المحذوف وابتدئ به سواء كان ما بعد حرف المضارعة بعد حذفه
ساكنا كاكرم من تكرم او صار متحركا بحركة ما بعده نحو عد من تعيد ولا يكون هذا اعني حذف
المتحرك الذي بعد حرف المضارعة الا في هذا الباب اعني باب افعل تفعل وانما قلنا ان اصل تفعل تو
تؤفعل لان قياس بناء المضارع ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو اكرم يكرم وضرب يضرب
واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل في المضارع لانك تستغني عنها بسبب
حرف المضارعة المتحرك به المتقدم على تلك الهمزة فكان قياس اكرم ايضا انه يقول يؤكرم
لان الهمزة فيه وان كانت زيدت الا انها همزة قطع وانما حذفت الهمزة في المضارع لانه كان ح
يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التي منها الاستثقال ثم حمل اخواته من باكرم
ونؤكرم وتؤكرم عليه طردا للباب فان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل معا فلا
فلا بد من همزة الوصل نحو اضرب واستخرج وانطلق فان قلت فلم رايت المتحرك الاصلي نحو
اكرم قد رددته في الامر ولم تجتلب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصلي في نحو تقول وتخاف
وتبيع فتجتلب همزة الوصل نظرا الى الاصل قلنا ان اجتلاب همزة الوصل شيء اضطر
اليه ومع امكان مراجعة الاصل لا ضرورة فلا تجتلب همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قل وبع
وخف اقتصارا على حركة المنقولة ولو كنا ايضا ارتكبنا الرجوع الى الاصل السكون فاجتلبنا ه

همزة

همزة الوصل لاحتجنا الى نقل حركات حروف العلة الى ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغني عن
الهمزة الوصل بتحرك ما بعدها فكان يكون سعينا في ضلالة اذ كنا نحذف الهمزة المجتلبة و
ونحرك الساكن كما كان قوله وليس برباعي يعني باب افعل واحده فان ما بعد حرف المضارعة
فيه ساكن ولا تجتلب فيه همزة الوصل لما ذكرنا من رجوعه الى الاصل بل نرد همزة القطع
المفتوحة المحذوفة قوله مضمومة ان كان بعده مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة
همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او الافعال او الحروف ولا يعدل الى الفتحة او الضمة
الا لعلة كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وذلك لان الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور
لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لان الساكن اذا احرك حرك به
بالكسر لانه اعدل الحركات في الثقل والخفة اذ هو اثقل من الفتح واخف من الضم فظاهر
مذهب س انها اجتلبت متحركة بالكسرة والتي هي اعدل الحركات لانا نحتاج الى متحرك لسكون
اول الكلمة فاجتلابها ساكنة ليس بوجه قال رض قدمت الزيادة متحركة لتتصل الى التكلم بها
ومذهبه اقرب وانما ضمت فيما انضم ثالثه اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة
لان الحاجز غير حصين لسكونه وكذا في غير باب الامر نحو انطلق به واستخرج واذا بقي الامر
على حرف واحد فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت
اذ لو لم تأت بها وجب ان لم تسكنه ذلك الامر الوقف على متحرك وان سكنته لزم الابتداء
ساكن قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل
آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح
قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم
وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين تقلب فيه الفا
معنى فعل ما لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظة ذلك
الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص نحو فعل الماضي وفعل المضارع
وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند س واما على مذهب الكسائي
في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنازع
وعلى مذهب الاخفش على ما حكاه عنه ابو علي في كتاب الشعر فانه جوز ابو الحسن حذف
الفاعل خلافا لس وشاهده اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام الا ان يقال
هو ما غير عن صيغته الا حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره
هذا عام في كل ماض ثلاثي مجرد كضرب او من كدحرج كاستخرج واكرم او رباعي مجرد او مزيد
مزيد فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يتغير لالتبس المفعول
القائم مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هو الوزن الثقيل دون المبني للفا عل
لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى فعل دون سائر الاوزان لبعده عن اوزان الا سم
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس
لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الضمة الى الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس
يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر على ضم يا وكسر ما قبل الاخر لالتبس عند الوقف الماضي
المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب لو قلت مثلا الاستخرج مفتوح التاء بسكون الاخر للوقف

لالتبس بالامر ولو لم يضم ما بعد التا ايضا فيما اوله زائده وهو نحو تكلم وتجاهد وتدحرج
لالتبس في حالة الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك تكلم وتجاهد وتدحرج قوله
لالتبس ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع فيه ثلاثة لغات قيل
وبيع باشمام الكسرة وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة
فحذفت عند المصنف ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول
وبيع بيا ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب اليا واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع
وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة فيبقى بيع لان تغير الحركة اخف من تغيير الحرف
لانه اخف ايضا من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فقلبت الواو
يا وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف
من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك عند
حركته اذا كانت حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو
يا لكسرة ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتنقلب اليا قال بعضهم يسكن العين ولا
تنقلب الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتنقلب اليا واوا للضمة ما قبلها وهذه
اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة واليا وقول الجزولي اقرب لان
اعلال الكلمة بما تقتضيه بنيتها اولى من حملها في العلة على غيرها وهو اي المصنف انما اختار
حذف الكسرة لاستثقال نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما ذكرنا واما الاشمام
فهو فصيح وحقيقة هذا الاشمام ان تنحي بكسرة فا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقرا بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حال الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسرة الفا كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو
ان تاتي بضمة خالصة بعدها يا ساكنة وهذا ايضا غير المشهور عندهم لان الاشمام
عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو واليا قال المصنف
والغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوايل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم
الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض تنبيها للفرق بين المبني للمفعول عند سقوط الو
العين لسكون اللام باتصال الضمير فانك نحو بعت باخلاص الكسرة وعدت من العبادة
باخلاص الضم يلتبس فيه المبني للفاعل بالمبني للمفعول بلا قرينة ولو قلت بعت يا
عبد بالكسر وعدت يا مريض بالضم كان ظاهرا في كونهما للمفعول بسبب القرينة فنقول اذا
سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قامت قرينة جاز لك اخلاص
الضم في الواو واخلاص الكسر في اليا وان لم تقم نحو بعت وعدت فلا بد لك في الواو من اخلاص
الكسر او الاشمام وفي اليا من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر
الكلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب
اختير وانقيد يعني ان باب افتعل وانفعل معتلي العين في مجي الوجوه الثلاثة فيهما
لمشاركتهما له في علتها وهو استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان
ما قبلها حرف العلة في افتعل تا وضمة هذا الحرف لا يؤثر في العلة واما في انفعل فما
قبل حرف العلة فا كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل

وافعل

وافعل معتل العين لا يجي فيهما الا اخلاص الكسرة دون الضم والاشمام لان بينهما وبين الـ
الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل
وافعل ساكن فلا بد من نقل الكسرة المستثقلة على حرف العلة اليه والعين هو في غير
هذا الموضع نحو يقول ويبيع او اعلم ان شرط هذه حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة
ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي و
ولا احتوي وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال
فقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول يطاي
ويقاي ويستقاي وينطاي ويحتاي ولا يحتمل في الفعل الثقيل يا مضموما وان كان قبلها
سكون كما يحتمل في الاسم نحو راي وداي لخفته وكسر فا فعل للادغام نحو رد لخفته والضم اكثر
لان الكسر في المعتل العين انما كان استثقالا للواو بعد الضم وربما يشم الفا في المدغم ضمة ايضا
لكن اقل من اشمام فا معتل العين لان غلب اشمام الفا معتل العين انما كانت نحو الا
لتباس عند حذف العين كما ذكرنا ولا حذف ههنا مع الضمير بل ينفك اذن الادغام نحو رددت
وربما كسر فا فعل المبني للمفعول للتخفيق في التصحيح كما تقول في شهد شهد كما تقول في المبني
للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره قيل
ان ضم الاول في الماضي والمضارع للعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول المرفوع عوض
فيه والاولى الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم اول المضارع حملا على ضم اول الماضي واما فتح
ما قبل اخره دون الضم والكسر فلتعتدل الضمة بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله
ومعتل العين فقلب فيه الفا اي المضارع المعتل العين تنقلب في المبني للمفعول الفا ويقال ويباع
حملا للمضارع على الماضي لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فتبعه في مطلق الاعلال لا في اعلال
العين الا ترى ان قال اعلت عينه ويقول نقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه يا ويقال
بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعطى كل واحد منهما ما يليق به فكل ما له اصل
معلا اذا انفتح عينه وسكن ما قبله فنقل الفتح الى الساكن وتقلب العين الفا نحو هاب وخاف واقام
واستقام ولم يقلب لاجل الثقل لان الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا
للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة الى ما قبلها فاعله ولم يستعمل منه فعلت والاغلب لا يستعمل ساكنا
وقد يحذف اللام في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه
فعلت والاغلب في ذلك الاد وانه لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى
فحذف لشهرته والعلم به كقوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم
ووري وحم وقيد ووعك قال ابن ... لو اردت نسبتها الى الله كان على افعل نحو اجنه الله واسله
وازكمه واورده اي فعل الله به ذلك ونعد ذلك لان فعل لما ابان فيه فعلته صار كالم ووجع
وعمي وغير ذلك من الالام الخ في بابها فعل مكسور العين فصار يعدى المنصوب كما يعدى
باب فعل وذلك بالنقل الى افعل قوله المتعدي وغير المتعدي والمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق
كضرب وغير المتعدي بخلافه وقد يكون المتعدي الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم
والى ثلاثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث وهذا مفعول لها الاول
كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علم
قوله متعلق مفتوح اللام وهذا كما ذكرناه في حد المفعول

بر انه الذي يقع عليه فعل الفاعل كضربت ويجري مجرى الوقوع عليه نحو ما ضربت زيدا واحدثت
الضرب وينبغي على ما حدث ان يكون نحو قرب وبعد وخرج متعديا اذ لا يفهم الخروج مع اسناده
الى من يقع به الا بمتعلق اخر وله ان يلتزم كونه متعديا لكن بحرف الجر فنقول ان نحو طال فظرف هو
اللازم فقط لانه لا يتوقف فهمه على متعلق بخلاف نحو قرب وبعد وخرج ودخل لكن ذلك خلاف
اصطلاح القوم فان قولهم متعد على الاطلاق لا يقع الا على المتعدي بنفسه ويقولون في المتعدي
بحرف الجر هو لازم متعد بحرف الجر الا ترى انهم قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع ان قرب به
وبعد منه ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا
في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد
يتعدى مرة بنفسه الى المفعول فيسمى متعديا ومرة بحرف الجر فيسمى لازما وذلك اذا تساوى الاستعمالان وغلب كل واحد منهما نحو شكرتك وشكرت لك ونصحتك ونصحت لك هذا ما قيل
والاولى جعل اللام زائدة والحكم بتعدي هذه الافعال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها
بلا لام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا يكون مع اللام فهي اذن
زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان تعديه بنفسه نحو امه
اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت المتعدي من الامكنة بالتعدي
الى الامكنة واما في غيرها فنحو كدخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه
بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في قوله بالسورة ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا
تعدى الفعل الى المفعول به بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد
يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم على قراءة النصب وقال
لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق
ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة و
التضعيف في نحو اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف من تمام الفعل والجار ينفصل عنه وهو في اللفظ كجزء المجرور ولا يجوز الفصل بينهما توسعوا في اللفظ
وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان بشرط تعين الجار
فيحكم على موضعها بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي والاولى ان يبقى
الجار على عمله مضمرا ولهذا اشد نحو الله لافعلن ونحو قوله وبه خبر لمن قال له كيف
اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما جاز حذف الجار معهما
كثيرا مطردا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش لا يجوز حذف الجار مع غيرهما ايضا
قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بلى فجاء في غيرهما اما شذوذا نحو
قوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا
عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى تضمين اللازم معنى المتعدي اي
تجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وتريضعوا اولادكم حتى
لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله
تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال
كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون
لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام

اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم خبالا وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك
درهما اي نقصت لك ويجوز ان يتضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا
حذف من المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال سماحة
كل ذلك مع تعين الجار ولا تغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك في بعض
المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند
المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء في
مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها قوله
تعالى لذهب بسمعهم وابصارهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان التقدير لاذهب سمعهم
واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير واذا دخلا على الفعل فان
كان لازما صار متعديا الى المفعول الواحد وان كان متعديا الى واحد صار الى اثنين
نحو اجزته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلاثة الا اعلم وارى
والتضعيف العين يعاقب الهمزة كثيرا نحو اخرجته وبعض عن الهمزة قليلا ما لم يكن
العين همزة نحو فرحته وقد ذلك في غير الهمزة من حروف الحلق ولا حصر لتعديه و
حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله خرجت على
اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحيابه وبعض هذه حال ولا يجتمع على
فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقول مررت بزيد بعمرو واذا تخالفا معنى جاز نحو
ذهبت به بالبرية اي فيها قوله والى اثنين كاعطى وعلم يعني ان المتعدي الى اثنين على
ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع
من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدأ وخبرا نحو علمت زيدا منطلقا وعند الكوفيين ان
ثاني باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال
علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعولين في الحقيقة اما واحدا واثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة
الى ثلاثة فلا وجه لاعادته قوله والى ثلاثة كاعلم وارى تدخل الهمزة على فعلين من جملة
الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر هو ضعه
الطبع قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى علمتك زيدا
منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل
الفعل وهو المحمول عليه معنى فاتم بذلك المحمول والعادة جارية بان تذكر الذات اولا
ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال والموصوف و
وكذلك في نحو اجزت زيدا النهر اي حملته على جواز النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة
من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم تقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي
علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني لا مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا
منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد او علمت عمرا الانطلاق قال تعالى واذ علمتك الكتاب و
وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا
فيقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز

القياس في هذا الجاز القياس ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا
قائما والجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا والجاز نقل جميع الا
افعال الثلاثة متعديها ولازمها الى باب افعلت وفعلت نحو اضربت زيدا عمرا وذهبت
خالدا فثبت ان هذا موكول في السماع يعني النقل من الثلاثي الى بعض الابواب المتشعبة
واما اخبر وخبر وانبا وحدث فلم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او
التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل
مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبا ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين
من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدية
الى ثلاثة لان الانبا والتنبيه والاخبار والتخبير والتحديث معناه الاعلام ولم يجئ شيء من هذه
الخمسة الا انبا والبواقي الحقها غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراك الله في
النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها او الى مضمون الثاني والثالث او
مضمون الثالث وحده بالبا نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت ه
المفعولين وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة نحو علمت زيدا منطلقا وعلمت
انطلاق زيد والانطلاق لكنه يتعدى الى مضمونهما ايضا بنفسه كما رايت بخلاف انبات
وحدثت فانهما لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرت زيدا خروج عمرو بل تقول
بخروج عمرو واما قولهم انباته نبا واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسما
صريحة اقيمت مقام المصدر اي انباءا واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز
استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته زيد خروج زيد ونباته دخول خالد ومعلوم
ان هذا لم يجئ في السعة فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نباتك او اخبرتك زيدا
قائما ليس بمعنى حدثتك الحديث المخصوص ونباتك هذه النبأة المعينة وخبرتك التخبير
الخاص لان انتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به اي حدثتك بقيام زيد
كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا لنوعه نحو ضربت ضرب زيد لان زيدا قائما بيان المخبر به وتعيينه
وليس ببيان كيفية نفس الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص
وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات اللفظ فمعنى اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك
بهذا المخبر به والمخبر له مفعول لا محالة ولا يقع اسم المفعول له فظهر بهذا ان ما قال المصنف
في قولهم اخبرتك زيدا قائما واخبرتك خبرا ان زيدا قائما خبر خاص وقولك خبرا خبر مطلق و
كلاهما منصوب على انهما مفعول مطلق ليس بشيء لان الاول خبر خاص بلا ريب لكن لا
لفظ الخبر هاهنا مفعول به اي مخبر به خاص والثاني خبر مطلق لكن لفظ الخبر هاهنا بمعنى
الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة والدليل على انه كمفعولي علمت
انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا
تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف
في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به
على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخالص بل هو بمعنى المفعول به
اي المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل

بمعنيين

بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول قال وقد
قوله فهذه مفعول بها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعول بها الاول كمفعول اعطيت و
والثاني والثالث معا كمفعولي علمت لانا بينا ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين
اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا
اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا درهما فيجوز لك ان لا تذكر بها مفعولا اصلا كما في
اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني
والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما مضى في افعال
القلوب وظاهر مذهب س انه لا يجوز ذكر الاول دون الثاني والثالث لانه قال
لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلام س على ظاهره ولم
يجز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد س انه لا
يحسن الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز له مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع
وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول جاز المفعول الثاني مع الثالث مجرى
مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة كما تقدم قوله افعال
القلوب ظننت وحسبت وخلت وحسبت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصبهما اعلم ان الجمل التي تدخل عليها هذه الافعال الجزئين
لا تخلو اما ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول
نحو قلت ضرب زيد وزيد ضارب فالقول لا يعمل فيها اذ القصد حكاية اللفظ فيجب
مراعاة حال المحكي والثانية اي المقصود منها معناها دون لفظها لابد ان يعمل الفعل
الداخل عليها في جزئيها المتعلق معناه بمضمونها فلا تدخل اذن الا على الاسمية
لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان عمل الفعل الضروري
رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين و
وان كان مع المسند اليه فلا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا جزئي الفعلية والفعل
لا ينصب ظاهرا الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يبقى فيهما اثر الفعل
الداخل بلى اذا جاء فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن
في الظاهر كقوله علمت بمن تمر وعلمت اي يوم سفرك وايهم لقيت بنصب اي تقول
الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى ها
فاعلا وذلك في باب كان رفعا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبا الخبر تشبيها له بالمفعول و
ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا مشبهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى
الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع
قبل طلبه للمنصوب والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتداء
نحو كان زيد منطلقا الفاعل انطلاق زيد لانه الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار
زيد منطلقا الصائر هو الانطلاق زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان
مع قيد اخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح
واخواتها كان في المساء والصباح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة

فلبث من هذا اى من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة
واخبارها منصوبة كما مر في بابها وان اقتضى معنى مفعولا نصبيا جزء الجملة لان ثانيهما
متضمن المفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي الى معنى علمت لا ابدا
قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد هو ذلك المفعول الحقيقي فلذلك
يدخل على هذين الاسمين الجزئين لفظا ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد
ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد هكذا
لهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها
وافعال القلوب على اضرب اما للظن وهي حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب
يحسب وكذا هب غير منصرف فاذا كان الافعال بالمعنى المذكور وولبها الاسمية
بجزئها نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال
وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين و
وكذا جميع افعال القلوب بنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة
بان ويستعمل لذلك الذى هو ما لم يسم فاعله لارى بمعنى ظن عاملا عمله علم د
ولم يستعمل بمعنى علم و اما للتفنين فقط وهو علم اذا كان بمعنى التيقن وهو
والمعرفة بمعنى واحد ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت ان زيدا قائم وعرفت
ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي الجملة الاسمية كما ينصبهما علمت
وذلك ليس بفرق بينهما معنوى بل هو ما كول الى اختيار العرب فانهم يخصصون
احد المتساويين بحكم لفظي دون الاخر واجازها ابن الحاجب عرف والبصرى علم في
نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى علم لكن لا ينصبان
المفعولين بل لزمه الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد
الغي رشدا ولا تنصرف في تعلم بمعنى علم فان لك تعلم ان الامر كذا فلا تقل تعلمت
بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشيء اى تكلفت من في علمه
فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم تصدر بان واما للظن في الظاهر
مع احتماله في بعض المواضع للتيقن وهو ظن لا بمعنى ابهم اذا وليها الاسمية مجردة
عن ان قال تعالى في الظن بمعنى العلم اني ظننت اني ملاق حسابيه فهو في عيشة
راضية وقد يكون ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل
شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اى ظننت به فعلا سيئا وكذا الهم
واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو رأى
فاذا كان بالمعنى المذكور وولته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رأيت
زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا اولى قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق
ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى الانتهاء
اى لم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال
تعالى رأيتهم لي ساجدين واما اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق
نحو عد وجعل فاذا كان بالمعنى المذكور وولتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها
نحو كنت اعده فقيرا فبان غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن

اناثا اى اعتقد وافيهم الانوثة واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق
نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية
الله موف عن الناس ما زعموا واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والفى
اداوحدث الشيء على صفة لزمان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما فلذا عد
من افعال القلوب للزوم العلم ومنه قوله تعالى ووجدك عائلا لا يخرج عن
هذا المعنى لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يتخيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل
التشبيه كقوله يبتليه ويضل ونحو ذلك فكانه قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم
يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين د
خلافا للابن دريد فهذه الافعال المذكورة مفعولها في الحقيقة مضمون
مفعوليها في الظاهر اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فمعنى علمت زيدا قائما
علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا اى ظننت زيدية اخيك وان وقعت بعدها
الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر قبل الفعلية لتصيره اسمية نحو حسبت يقول
زيد وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع انه بالمعنى المذكور نحو
علمت زيدا وعلمت خبر زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت
قال ولقد نزلت فلا تظني غيره اى انت منى بمنزلة المحب المنصف اى لا تظني
شيئا غير نزولك كذا قال الزا وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها
تقول لمن قال اظن زيدا منطلقا انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا باقي افعال القلوب
قال الاندلسي لو جاز قيامه لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما
قال بشيء لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا تقدر بالمفرد
على حال فقال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن و
ولا منع مما قال الزا كما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال الله تعالى
يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اى ظنا غير حق فهو مفعول مطلق ولا منع من
كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية
لبيان ما هي عنه اى لتعيين الاعتقاد الذى هي عنه اى تلك الجملة الاسمية صادرة عن
الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون
الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا وانما علمك بالقيام الذى هو مضمون الخبر على
المبتدا الذى هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصائصها
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت
او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت منطلق ومنها
انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها
معنى اخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت
بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب
اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة عليهما
نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو ويستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين

بخلاف مفعولي باب ظننت علمت و ظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا لا تقول علمت او ظننت لعدم الفائدة لان المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب عن علم او ظن فلا ندرة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع انهما في الاصل مبتدا وخبر وحذف المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة هاهنا ان المفعولين هاهنا معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما ذكرت فلو حذف احدهما كان حذف بعض اجزاء الكلمة مع ذلك فقد ورد ذلك اما حذف المفعول الاول ففي قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا على اغرائك الملك بنا قولهم ومنها انه يجوز الالغاء والفرق بين التعليق والالغاء ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعول به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا واصلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء في الجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق اي زيد في ظني منطلق والجملة الملغى عنها الاحد لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الالغاء ليس بلازم ضروري بل هو اختياري والتعليق ضروري وقيل ان الجملة الملغى عنها في نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق وله ليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان مصادر عند مضمون الجملة من الشك واليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ومع الظرف لا يلزم كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي ومع ذلك فقد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو واامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالمعالجة وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وبعض لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وبعضهم يقول ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا فالفعل اذن عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب لعدم تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف لحلف ماهو الموضع الطبيعي للعامل اعني ما قبل المعمولين عن العامل اللفظي فتقوى المعنوي شيئا ومع ذلك فالاعمال اولى لتقدم الفعل على احد المعمولين واما اذا تاخر عنهما فالالغاء اولى لان العامل اللفظي يضعف بالتاخر عن المعمول بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد

وقد تقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فاعلم اخال حتى ينال اقاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحب عمرو وتوكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتنا بحال الفعل والالغا ظاهر في ترك الاعتناء به ففيهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير او اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا صريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك منطلق ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في العمل والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا منطلقا وظنك لزيد منطلق والالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قايم ظني حاصل اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر وكذا ان لم يذكر الفعل معه وحذف جوازا نحو ظنا زيدا قايما وفي الصورتين يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغا قبيح لما ذكرنا من قبح تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف وجوبا وذلك اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا منطلقا اي تظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم ذلك في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا اي يجوز الالغا متوسطا ومتاخرا نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغا والاعمال ايضا توسط او تاخر لان العامل فيما تقدم على هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون انتصاب ظنك لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقود زوجها تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند اصحاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجمل المنصوبة الجزئين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها ياتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت امن جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتدا نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهي ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلقا وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتدا وما وان النافيات فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتدا في المفرد في نحو ان زيدا لقايم فلضرورة ملجية اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة الاسمية وانما كانت معلقة لانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة للزوم دخولها الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتدا نحو علمت ان زيدا لمنطلق فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولا لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر واذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان من عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم

لما كيد للكلام لان فيه اللام المفضل للتوكيد مع قد المؤكده وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله
وانتني قسما اليك مع الصدود لاميل ۞ وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فتجي بعده ان
المكسوره نحو علم الله انك قايم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن مررت وعلمت
ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة
المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم
على المبتدا اي اي يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون نحو علمت اي يوم الخروج قال
لقد علمت اي يوم عقبتي ۞ وهو ايضا خبر مقدم واذا تصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى
ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم
تعليقه عنه ايضا لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس يقوي
لانفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو منطلقا مع ان المعنى علمت ما زيد منطلقا واما قولهم ارايت
زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز في زيد الرفع بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر
وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها
اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يوتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا
به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول
كما يجي بل هو حرف خطاب ولا بد سوى اسم بذلك المنصوب او لم يات به من استفهام ظاهر او مقدر
يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو قولك ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله
بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني ما ذا خلقوا والمقدر كقوله
تعالى ارايتك هذا الذي كرمت على لين اخرتني اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لين
اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله
ارايت الذي ينهى عبدا الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتوكيد ولا يحل
للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها بيان للحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت
زيدا عن اي شيء تسال عن حاله فقلت ما صنع فهو معنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكوره
المفعول الثاني لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية ما رايت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى
اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء اخر نحو النجاك فاستغني بتصريف الكاف بتثنيته وجمعا وتانيثا
عن تصريف تا الخطاب فتبقى التا في الاحوال مفرده مفتوحه سوا كان المخاطب مذكرا او مونثا
مفردا او مثنى او مجموعا وقال الفرا ابدل الاسناد عن التا الى الكاف وهو اصل مذهبه في نحو
ويلك والنجاك كما مضى في اسما الافعال ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف
الملحقه به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التا بتصرفها وفاعل ارايتك التا لا انت المقدر تتصرف
في نحو ويلك لان مفعول ثم منصوبا على الحال مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا
منع من بقاء فاعله ايضا نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين وارايتموكم الزيدين وارايتك زيدا
وارايتماكما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصوله
او موصوفه فالمعنى عرفت ذات القايم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام
دال على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القايم وانه
زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضايها صدر
الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما اذا كان

كقوله تعالى

تتصرف

موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذي قام وتبيين في اي الاستفهام
من غيره لكونه معربا تقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام
بنصبه وليس ادات الاستفهام التي تلي علمت في نحو علمت ايهم قام مفيده لاستفهام المتكلم بها للزوم
التناقض وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قايل هذا الكلام عارف نسبة القيام الى هذا
القايم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على
انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتساب القيام الى معين ربما
يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة
وهو تناقض فيقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت
المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد
فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم تصرح بالاسم العام ولم تقل علمت زيدا قايما او علمت قيام زيد
لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشي على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع
الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ومثله تشرع على هذا
يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قايم او هل زيد قايم
والمشكوك الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك
فيه مع الهمزة وام ومع اسما الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك من الاشخاص
الواقع عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل قام زيد او عمرو
وجوابهما لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة
اليه فالمعنى في كل ذلك علمت هذا الذي يشكل فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام
جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون
متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال
في جواب الاستفهام قام وباسما الاستفهام شي معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى
علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت احدهما بعينه على صفة القيام لان ذلك هو الذي يقال في جوابه
وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قام او عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قايم فليس جوابه
نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم متعلق بتلك النسبة او بنفيها وانما جوابه نعم او لا
وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان
مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمون الاستفهام الذي للمتكلم لا يصح ان
يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن لمعنى
النسبة ونفيها ايضا لان المعنى بلى زيد قايم وما زيد بقايم فحصل المقصود اعني المحكوم عليه والمحكوم
به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه
المذكور اي لمجرد الاستفهام الا الاستفهام الذي للمتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد
الجانبين على الاخر لبيان المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت
اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وكل فعل يطلب به العلم كفكرت
وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واستمعت
وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد لتشام عمرو وقد يضمر الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى
من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي يفكر ايمسكه ام يدسه وفي النهج

نحالسان انفسهما ايهما سقى صاحبه كان المنون اي يتفكرت انهما سقى ولم تسمع مثل ذلك في الظن الذي
هو لترجح احد المجوزين على الاخر وجوز يونس التعليق في جمع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت
ايهم في البيت وقد مضى العذر عنه في الموصولات ويجوز في نحو سالتك هل زيد قايم واستفهمت
اقام زيد ان تنوي بجمله القول والجمله مفعول لذاك المنوي على ما هو مذهب البصريين او يضمن السوال
معنى القول فيلحق به في الحكاية بجمله على ما هو مذهب الكوفيين كما نجى بعد من مذهب الفريقين فقول
الجمله التي بعد الفعل المعلق في موضع نصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك
بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع
مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمن الفعل ما
يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفه وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد
في الدار فالجمله المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون
تلك الجمله اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني
والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ومن هو
كذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق
وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابوه من هو واما الثاني
اعني المضمن معنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار
فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اي تعرفت هذا الامر بالفكر
فيه وكذا قولك انظر اليه ابوه قائم ام قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر
او سل زيد ابو من هو لكونه بمعنى سل او انظر ابو من زيدا هو من رفعه في نحو اعلم زيدا ابو من
هو لان انظر بمعنى تفكر وسل اي سل الناس لا انتصاب زيدا لو سلطتها عليه كما تنصبه اعلم اذا
سلطته عليه وهكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل
ما اقتضاه وضعه ثم تجي بالجمله المعلق في موضع المفعول الزايد له بسبب تضمينه معنى التعرف
نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي
تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرساها
اي يتعرفون وقت ارساها بسوالك عنها هذا كما قلت في المفعول المطلق في عمرك الله ان
الكاف مضمون اصل الفعل والله مضمون الفعل المضمن وقد يكون الجمله المعلق عنها بدلا
مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قايم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت
الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من
هو الجمله بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قايم قال وانما لم يجز لظننت
اخاه قايما لان اللام للابتدا فلا تدخل الماضي كما تجي في باب ان فهي في التقدير داخله على
اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قايم واما الالغا والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين
فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغا والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في ظننت فتقول
اعلمك لزيد منطلق وازيد منطلق ام عمرو وما زيد منطلق وزيد اعلمك منطلق وزيد منطلق
اعلمك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قايم وزيدا علمت قايم وقال
الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغا بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية
ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاوه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والا

وانا لا ارى

وانا لا ارى منهما منعا سوى بني الفعل للفاعل او للمفعول وقال ... بن جعفر لو الغي فقلت
زيد اعلمك قايم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قايم لحصل الالغا والاعمال في حاله واحده
لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حاله واحده وليس
ما قال بشي لان اعماله بالنسبة الى شي والغاوه او تعليقه بالنسبة الى شي اخر فهو مثل زيد
علمت قايم اعملته في الفاعل والغيته في المفعول وكذا في علمت لزيد قايم اعملته في الفاعل
وعلقته عن المفعولين وايضا المعمل معنى الهمز اي التصيير والملغى والمعلق اصل علم فالملغى
غير المعمل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول
مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد
هذه الافعال المذكوره في متن الكافيه وهب بمعنى احسب وراى الحلمية يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قايما وقال تعالى اني
اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم راينا مع رسول الله وراتيتا
تقول كذا وقد يجري مجراها راى البصرية على راى القليل وعدم وفقد حملا على وجد لانهما
ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لان اصل الفاعل
ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا منه واصل الموثر ان يغاير المتاثر وان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا تقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب
زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى
واتفاقهما لفظا يكون كل واحد منهما ضميرا متصلا مقصلا مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فلهذا والواجب ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد
كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد
نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقه بل مضمون الجمله كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقه فاعلا
ومفعولا به والحق القياس جواز ظن زيد زيدا قايما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا
والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سوا وقع المنفصل بعد الا او معناها
او لم يقع بعدها نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك
الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر
ظاهر نحو زيد ظن قايما وظنه زيد قايما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني
في افعال القلوب وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته
في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص افعال القلوب ومن
خصايصها ايضا جواز دخول ان المفتوحه على الجمله المنصوب لها جوازها نحو علمت ان
زيدا منطلق ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقه على ما
تقدم غير مره هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحه موضوعه لهذا المعنى
فنقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحه ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها
الحقيقي ولكن ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقبل نصب لمفعول واحد نصا صريحا وذلك
في حسبت وظننت وخلت كما تقدم في اول الباب لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال
الا مسندا ومسندا اليه سوا نصبهما كما في حسبت زيدا قايما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا

ك

سمع الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

بنصب الناس وقد روي برفعه على حكايه الجمله ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعد اللفظ المحكي الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قايم فينبغي ان تكون الجمله الواقعه بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم تكن حكايه او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قايم او قل زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جمله والجمله اكثر وقوعا والمقصود من الجمل الواقعه بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاه اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا واحدا نحو قيل زيد قايم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاه المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفا اللفظ المغير اليه بالمعنى الذي هو من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القايلين فجوز وا تغير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن لا يتعسر عليه ذلك لكن مع تغير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في اجزا الجمله اجرا لهذه الجمل مجرى اصلها اعني المحكيه باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكايه عمن قال زيد قايم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العربيه تعص عن الامم المختلفه الالسنه باللسان العربي وتقول قال زيدا نا قايم وقلت لعمر وانت بخيل رعايه للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قايم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكايه فان زيدا وعمرا في حال الحكايه غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا فيما يؤدي معنى القول قال تعالى قالوا تقاسموا بالله لنبيتنه بالياء والنون وهذه الجمله المحكيه منصوبه الموضع لكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المصنف فيما تقدم في باب اعلم وارى وذلك لان معنى قلت زيد قايم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اسم المفعول به ان يطلق على اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قايل زيد قايم بالاضافه والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المصنف قوله ان معنى قلت زيد قايم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجمله منصوبه المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قايم او لفظا اخر مثله وقد يقع المفرد بعد القول على خمسه اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجمله فقط ويعرف ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جمله ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجمله كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق او كلام حسن او باطل وثانيها ان يعبر به عن المفرد فقط نحو قلت كلمه او قلت لفظه ويعرف ذلك بان يكون خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظه او كلمه وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان تعبر به عن المفرد والجمله نحو قلت لفظا لانك تقول زيد لفظ وزيد قايم لفظ فينتصب هذه الثلاثه لانها ليست غير الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا تغير الفاظها اعتمادا على بقا المعنى كما تقدم فتراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جمله ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيحب حكايته وبقاء اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن جمله ولا مفرد و لا

قايم اذ مقصود الحريري المصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الاخر الذي مع ان اي المصدر هذا مذهب س اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا تقدر له مفعولا ثانيا خلافا للاخفش فانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجه اليه كما بيننا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شي حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحه مع جزئيها في تقدير اسم مفرد كما يجي في الحروف المشبهه بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قايما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فايدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا الة مصدريه كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب فاما غير افعال القلوب من الافعال الناصبه لجزئي الجمله كاسمين بعد المفرد فهو صير وما ادى فيها من جعل ووهب غير متصرف وبرد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقه هو اسم وخبر صار في الاصل اذ معناه صيرت زيدا قايما من صار زيد قايما بمنزله احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر مثال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينه وجوازه معها كحال مفعولي علمت تقول جعلت زيدا كريما فيقول بل انا جعلت وما بلا قرينه فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شي في الاغلب فلا فايده في ذكر الفعل وحده كما مر في اعلمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بنا على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرها بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما اذن لا يصدران بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الحاق صير ومرادفها وتعليقها فلم يحيا كما في افعال القلوب لانهما انما جا في افعال القلوب لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي اذ هي افعال باطنه بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب نحو جعلته عنبا فهذا التصيير امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد عرج من هذا الباب اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك بمعنى خلا وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجي الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما تبين من قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كاينا فحصل من البين معنى نقل عن الكاين الى الكون وهذا معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير نحو قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا اولا اي جعله ثانيا مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا ويجوز اذا كان الثاني نكره حمله حالا لان غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفه كقوله فتركته جزر السباع فالظاهر الحاق غادر بصير وما نصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب وغير مرادفات صير سمع المعلق بمعنى لا بمعنى نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجمله اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجمله بان نحو سمعت انك تقول كذا واذا عمل في المبتدا والخبر لا يكون الخبر الا فعلا دالا على صوت نحو سمعتك تنطق او تتكلم وانا لا ارى المنع من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال

مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو قوله تعالى قال سلام
قوم منكرون اى عليكم سلام قال ◦ اذا قيل قلت دتاة ◦ وقوله تعالى قالوا سلاما
قال سلاما يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبّرا به عن الجملة لانه يقال فلان يقريك السلام
اى سلام عليك فيكون المنصوب اعنى سلاما فى معنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون
من القسم الاخير اى مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى
قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد
من الرفع على ما مضى فى باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه
نحو قولك ناديته عجّل واخبرته زيد قايم قال الفعل
تنادوا بالرحيل غدا ◦ وفى ترحالهم نفسى ◦ وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا
وليس الفعل ملحقا به واضمار القول غير غريب فى كتاب الله العزيز فالمقدر اخبرته وقلت زيد قايم و
نادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والنا و بل
ذلك الماونكل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد منطلق
فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى فى نحو قوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط
واعلم انه قد يجى القول بمعنى الاعتقاد بلا شرط اللفظ سوا كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا
نحو قولك كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن حلافا لظاهر كلام س وبعض المتاخرين قال المصنف والاندلسى لو كان بمعنى الظن
لم يستعمل فى العلم كما تقول كيف تقول زيدا قايما فيجاب اعلمه قايما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد
علما كان او ظنا وجوازالحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم وبحض اكثر العرب جواز
هذا الالحاق بشرط ان يكون مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة على ما
قال الاندلسى ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب فيقول اقول زيد عمرا قايما
على ما قال بن حعفر ولا بد عند الاكثر فى الالحاق من شرط تقدم الاستفهام متصل نحو اتقول
زيدا منطلقا او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا
او باحد المفعولين كقوله ◦ اجهّالا تقول بنى لوىّ ◦ لعمر ابيك او متجاهلينا ◦
فان نقص بعد الشروط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا
مع استيفا الشروط قوله ولبعضها معنى اخر بل لكلها فان حبت بمعنى صرت احب وهو
الذى فى شعره وخلت اى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت به اى كفلت لكن هذه الثلاثة
بهذه المعانى تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرف ووجدت بمعنى اصبت اذا تعدى علمت
ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرف واصبت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون
الجملة كما ذكرنا لكن نصب المفعول وعدم نصبه يتعلق بالاستعمال فعرف واصبت مع انهما
بمعنى علمت ووجدت لا يستعملان استعمالهما فى نصب المفعولين قوله الافعال الناقصة
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وغدا وراح وما
زال وما برح وما فتى وما انفك وما دام وليس وقد جا ما جات حاجتك وقعدت كانها حربة
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثانى مثل كان زيد قايما
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال

التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت
ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشى لان كان فى كان زيد قايما
يدل على معنى الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو
كون القيام اى حصوله فجى اوّلا بلفظ دال على حصول ما ثم عيّن بالخبر ذلك الحصول
بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شى ثم قلت حصل القيام فالفايدة فى ايراد مطلق
الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على كلام فى بابه
مع فايدة اخرى وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم
تحصل هاتان الفايدتان معا فكان يدل على مصدر مطلق يقيده فى خبره وهو يدل
على حدث معين واقع فى زمان مطلق نفسه فى كان لكن دلالة كان على المصدر
وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما ساير الافعال الناقصة نحو صار
الدال على الانتقال واصبح الذى معناه الكون فى الصبح او الصيرورة ومثله اخواته وما
دام الذى معناه الدوام وما زال الذى معناه الاستمرار وكذا اخواته وليس الذى معناه
الانتفا فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوا قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى
ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان فى ضرب زيدا يضاربه متصف بصفة
الضرب وكذا جميع الافعال بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها لتقرير فاعلها على
صفة هى متصفة بمصادرها هذه الافعال بمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة
القيام والقيام متصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا باقى الافعال اذ معنى
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى والغنى متصف بصفة الصيرورة اى الحصول
بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله عليها وتثبيته عليها قوله كان
وصار الى اخره لم يذكر س منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التام
معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وتكمل زيد عالما اي
صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد
على عدد الافعال الذى ذكرها المصنف ونقص منه او الذى زيد من مرادفات صار
آل ورجع وحاء وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع من الرجوع التام وكذا
استحال وتحول كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان اصل جميعها
ان تستعمل تامة وان تتعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى ان عدّيت ثم ضمّنت
كلها معنى كان بعد ان لم تكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل
يصير كاينا بعد ان لم يكن ففاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا
الى اسمها لان معنى كلها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكاين بعد
ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز ان
يستعمل صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال ◦ فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ◦
ورضت فذلت صعبة اى اذلال ◦ وقال
ايقنت انى لا محالة حيث صار القوم صاير ◦ اي مكان انتقال القوم منتقل و

قال تعالى ظن ان لن يحور بلى لابد في التامه ان تليها لفظه الى اما ظاهر او مقدره
لان الرجوع والاسفال من الامور النسبية لا يفهم من دون المرجع اليه والمسفل اليه وليس الحال هذه
الافعال بصار وقيل سابل سماعا الا ترى ان اسفل تلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد
على ما زال من مرادفها مافتا وما افتا وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل
ما زال وما برح وما فتئ وما فتئ وما افتئ وما انفك ان تكون تامه بمعنى ما
انفصل فيتعدى بمن الى ما هو لان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما
ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر
نصب كان وانما حملت معناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا
برح ودام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما ومن نحو برحت بابك
ومن بابك وكذا رمت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يعدى بفي
نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يزول عن الفعل ولا
يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي
اثبات ونفي الشيء اذا قيد بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات
فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق اثباته لذلك الزمان اذا قلت
مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي
والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مفيد الوقوعه
اي لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض
الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد به النفي
فلا يتناقضان فالكلية في الاثبات بوقوعه مطلقا مره وقصد وافي النفي الاستغراق
اذا استمر الفعل اقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة
الكلية اللتين يناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب
اليه اكثر الاصوليين وحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما كان في الاثبات
يكون دائما ونفي النفي اثبات فيكون اثباتا دائما وهو المقصود ولا يجعل بمعنى كان
دائما كل فعل مفيد النفي داخل عليه النفي بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل
وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاي ولا لا ازول اميرا وما زال الناقص
واوي ما يزال كخاف يخاف فاما زال يزول بقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من
اليائي فتامان وقد حكى س وابو الخطاب عن بعض العرب ما زلت تفعل كذا وكدت تفعل
كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما تفعل في المبني
للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وكاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال
المصدرة بالنفي تامه نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما ونى
في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال ولا يزال وما فتئ او فتئ او افتئ فلا
يستعملان الا ناقصين قال س ان به في قولك ما زلت بحتى فعل معمول به والاولى
ان يقول هو الخبر اي ما زلت معه ونقص المالكي من اخوات اصبح غدا وراح فقال
مما لا يكونان الا تامين وان جا بعد مرفوعهما منصوب فهو على الحال كقوله

غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله
تعالى اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو ذاهبا يتكحل
فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا
بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن في كونهما ناقصين ومن
الملحقات جا في ما جات حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استفهاميه وانث الضمير
الراجع اليه للاخبار عن ذلك الضمير بالمونث نحو ما كانت امك ويروى برفع حاجتك
على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج لان ابن عباس حين جا اليهم
رسولا من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين اعني جا وقعد الموضع
الذي استعملها فيه العرب قال واطرد بعضهم وقال المصنف واجاد الاولى طرد جاء في
مثل جا البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشي لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين
ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل هذا الموضع
الذي استعمل فيه اولا نعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال
قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لت
لاعطا الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون
خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسمها لها اولى من
تسميته فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة كما ذكرنا مصدر الخبر مضافا الى الاسم
ولهذا لا يحذف اخبارها غالبا كحذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونه فكما
لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا والقياس ان لا يسمى مرفوعها
المشبه بالفاعل فاعلا وان كان بعد الفعل الا انهم سموه فاعلا ولم يسموا المنصوب
مفعولا بنا على ان كل فعل ناقصا كان او متعديا فلا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول
قوله فكان يكون ناقصة لثبوت خبرها دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت
وزايدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون
تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتيج الى
كلام قبله لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا
ثم شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا ان جا شي منها غير
ناقص قال فكان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان
الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للمضي
ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان تدل على استمرار
مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا
وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة كون الله سميعا في جميع الزمان لا من لفظ
كان الا ترى انك اذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما
قال ان يكون كن ويكون للاستمرار ايضا فقول المصنف دائما او منقطعا رد على هذا

العايل لعنى انه يحى دايما فى الايه ومنقطعا كما فى قوله كان زيد قايما ولم يدل لفظ كان
على احد الامرين بل داك الى القرينه والمعنى الثانى ان تكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة
الى المعنى الاول قال ... بتيها قفرا والمطى كانها ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
قوله وتكون فيها ضمير الشان اى تكون فى كان الناقصه على اي معنى كان من معنييها
ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوب المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان
المضمر فيها ضمير الشان تامه فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصه ثم فسرت القصه بالجمله
والاول اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب ضمير شان الا مبتدا فى الحال نحو قل هو الله
احد او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قايم وظننته زيد قايم و
يكون تامه بمعنى واحد وهو ثبت وقد تقدم على ما يرشدك الى ان الناقصه ايضا
تامه فى المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول
وعلم الناصب لمفعولين فانهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجى بمعنى كفل وغزل قوله
وزايده اعلم ان كان تزاد غير مفيده لشى الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة
فى كلام العرب كقوله ... سراة بنى بكر تسامى ... على كان المسومة العراب
وكذا قيل فى قوله تعالى من كان فى المهد صبيا انها زايده غير مفيده للماضى والا فاين المعجز
على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا
قول الفرزدق ... فى لجة غمرت اباك بحورها ... فى الجاهلية كان والاسلام
وكذا اذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وقولهم
ان من افضلهم كان زيدا عند س وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن
افضلهم خبر كان ورد بان خبران لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا فى تسميتها
زيادة نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التوكيد فالاولى
ان يقال سميت زياده مجاز العدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زايده لانها
كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذى كان الحدوث المقيد فى الخبر
يغنى عنه لا لدلالتها على زمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول
لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان يجردها فى بعض المواضع عن ذلك
الحدث المطلق لاغنا الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا
ولا منصوبا فهى كالظرف دالا على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعه موقعا لا يقع
غيره حتى الظرف اضافه تشبيها لا لمامه بالظروف التى يتسع فيها فيقع بين ما
التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومه فثبت ان كان المفيده للماضى
التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق وقال السيرا فى ان فاعلها مصدرها
اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله
بدالك من تلك القلوص بداء ... مصدر بمعنى الفاعل اي باد اذ لا يسند المبنى
للفاعل الى مصدره ولا معنى له وقد ذهب الى علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى
هذا قول الفرزدق ... فكيف اذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام
كانوا فيه ليست بزايده كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها
اي جيران كرام كانوا لنا وقال س هي زايده مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لا دائها

معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايده والمجرده للزمان اعنى غير العامله لا تعملان فى
الخشو كثيرا وفى الاخر على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضيه
لخفتها وقد اجاز ابو البقا زيادة مضارع كان فى قول حيان
كان بسبه من بيت راس ... يكون مزاجها عسل وما ... على روايه رفع مزاجها
على قوله وصار للاستقبال هذا معناها اذا كانت تامه كما تقدم ومعناها ان
كانت ناقصه كان يعدان لم يكن فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير
تكون بعد ان لم يكن وقوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجمله بازمانها
هذه الثلاثه تكون ناقصه وتامه والناقصه بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير
اعتبار الازمنه التى يدل عليها تركيب الفعل اعنى الصباح والمسى والضحى بل باعتبار
الزمن الذي يدل عليه صيغه الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان
فى الصبح وكان فى المسا وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الاخر مضمون الجملة اعنى
مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى
يدل عليه صيغة فمعنى اصبح زيدا اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح فى الزمن
الماضى ومعنى تصبح قايما ان قيامه مقترن بالصبح فى الحال او الاستقبال
وتكون تامه كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمسا
ودخلنا فيهما وكذا اضحينا فتدل ايضا كل منها على الزمان وحكى الاخفش زياده
اصبح وامسي بعد ما التعجب لكان فى اللفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى
ادفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافى انه ليس من كتاب س وانما كان
حاشيه فى كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش يكون كل منها مجردا عن الحدث
للزمانين اعنى الصبح والمسى والزمن الماضى كما كان لفظ مجردا للماضى قوله
وظل وبات الى اخره يعنى ان معنى ظل زيد متفكرا كان فى جمع النهار فاقترن مضمون
الجمله وهو تفكر زيد بجميع النهار ... قال ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه
بالصيغه اى الماضى والحال او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قال الواو لم تستعمل ظل
الا ناقصه وقال المالكى تكون تامه بمعنى طال او دام والمعهد عليه وقولك بات
زيد مهموما اي كان فى جمع الليل فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل و
الزمان الماضى ومصدره البيتوته ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب
يهاب ويجى تامه بمعنى اقام ليلا ونزل سوا نام اولم ينم ... وفى كلامهم ابيت الليلة
سروت ... وقد جا ظل ناقصه بمعنى صار من دون الزمان المدلول عليه بتركيبه
قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجى بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسى جا
فى الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بابنت يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال
ويحتمل ان يقال انها اخرجت فى هذا الخبر مخرج الاغلب لان غالب النوم بالليل قوله
وما زال الى اخره قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواته كان دايما فقولك ما زال زيد
اميرا اي استمرت امارة الامارة ودامت لزيد مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت
البلوغ الذى يمكن القيام لها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفى ان كانت
ماضيه فما ولم ولا فى الدعا وان كانت مضارعه فما ولا ولن والاولى والاكثر ان لا يفصل

بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جيتني و لا
امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله
فلا وابي دهماء زالت عزيزة شاذ وليس مما يكون فيه حرف النفي محذوفه كما في قوله
بالله نفسي تذكر يوسف اي لا تفتؤ وابي دهماء لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعها
وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد يقرر انها لا يكون ناقصة الا معها وقال
وابرح ما دام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا وقال
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله
تعالى تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على
حقه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو
والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواته بمعنى الايجاب من حيث المعنى
لا يتصل اداة الاستثنا بخبرها لان الاستثنا المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في
بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قايما لاستحالة استمرار زيد على جميع
الصفات الا القيام واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز
اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت
اخبارها عليها فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا
كما مر في بابه وقد خطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق كقوله
وظنها ومناخة حال وعلى الخسف مفعول مناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها
كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله
صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف
من وجهين ان كان العامل ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان
المنفي فضلة ايضا كالحال في مثالنا الثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند
البصريين فيما بعد المستثنى الا انه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل
في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما
ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش
والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثنى المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك
عند البصريين كما تعلم في باب الاستثنى قوله وما دام لتوقيت امر الى اخره اي لتوقيت
فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام
زيد قايما ابوه توقت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان
فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قايما قوله ومن ثم احتيج اي من
اجل كونه توقيتا لشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم
جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول
ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله
وليس لنفي مضمون الجملة حالا قال سيبويه وبعده ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله
مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة

على انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان
لم تقيده بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس
بكسر الياء كما يقال علم في علم وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم اليا اذ لم يجي
فعل معتل العين باليا ولا ان يكون مفتوح اليا اذ الفتحة لا تسكن فلا يقال
في ضرب ضرب ولم تقلب اليا الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه
والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان
كصيد في صيد لعادت حركة العين على اليا عند اتصال الضمير كصيدت ولو
كان كهاب لكسرت الفا كهبت والجواب ان ذلك تنبيها على مفارقته
اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير به في نحو لست ولستما
فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة بمعنى ما كان وكونه رافعا ناصبا كالافعال
كما الحق في هاء ها ينا هاء واهاؤن هاؤن مع كونه اسم فعل تشبيها له
بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضماير به عليها ومتى لا تتصل
بغير ضمير الفعل الا نادرا كما ذكرنا في ها قوله ويجوز تقدم اخبارها على اسمايها
وهي في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله
ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس
ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يوافقه فيه احد
وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله
ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها وفي ليس خلاف على ما يجي واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها
عليها لان ما مصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات وكذا لا يجوز
فصل ما عن الفعل بالخبر كما ذكرنا ايضا في الموصولات واما غير ما دام مما
في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفرا ووافقهم ابن كيسان
في تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصار معها لمعنى
الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم تلزمها بل جاز
حذفها لفظا ومعنى والفصل بين الفعل وبينها ولم يجز في هذه الافعال ولم يجوز
ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام
واما توسط الخبر بين ما النفي والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه احد منهم لان حرف النفي
كما ذكرنا لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قايما زال
زيد كما جاز ما قايما كان زيد انفاقا وكل حكم ذكرناه في ما النفي فهو ثابت في ان النافية
واما في غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا سبق بها الافعال المذكورة
لم يجز توسط الخبر بين الافعال وبينها اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها
عليها اتفاقا الا انها ليت كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة
التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك
الكوفيون لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها ووافقه المبرد وان كان

منهب انها فعل نظرا الى عدم تصرفها وتشبيها لها بما ولنقصان فعليتها جاز ان
لا يدخلها نون الوقاية في قوله　　اذ ذهب القوم الكرام ليسى
ولم ترد عينه المكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فقالوا
صيدت واجاز ايضا ابطال عملها لدخول الا من قال
ليس الطيب الا المسك　　واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم قالوا لان المعمول لا يقع الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لم ذلك فانك
تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب والفعلان لا يتقدمان على لن ولم ولنا فيه
ان يمنع تعلق الظرف في الاية بخبر ليس ويعلقه بنفس ليس فان الافعال الناقصة
لا يمتنع تعلق الظرف بها لدلالتها على معنى الحصول فاذا قلت كان يوم الجمعة
زيد قائما فلا منع من تعلق الظرف والحال بكان لدلالتها على معنى الحدوث
بل هو اولى من تعلقه بخبر كان الموخر وكذا ليس لانه لمعنى ما كان وكذا ساير
الافعال الناقصة ولا تصح هذه الدعوى الا للمبرد من بين المانعين لذهابه
الى فعليته دون الكوفيين واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على الابتدا واجب
الحذف كما يكون للنعت المقطوع بالرفع والممدوح والمذموم ولا يدخل على مبتدا
يلزم التصدر كاسما الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عدم التصرف كما التعجب
ولا على مبتدا يلزم لكونه في المثل الابتدائية فان الامثال لا تغير نحو قولهم
الطعن يظار او يلزمها الابتدا لكونه في الجمل كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله
فانت طلاق فالطلاق البتة　　او يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا
المفاجاة او لتضمنه معنى الدعا فانه يلزم الابتدا به ليفيد معنى الثبوت كما
ذكرنا في باب المبتدا ولا تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه
الافعال في الحقيقة صفات لمصادر اخبارها كما تقدم الاشارة اليه الا ترى
ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار
زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد
قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذلك سايرها ادى كلها
معنى الكون مع قيد اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل من
ان تكون هي خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال
لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة
والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فتناقض وعبارة
اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما تقدم فلو قلت كان
زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم
مسولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع
اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب في الافعال عن الطلب
في الاخبار ان كان الطلبان مستويين اذ الطلب فيها طلب في الاخبار نحو
كن قايما اي لم وهل يكون قايما اي هل تقوم وقد جا في الشعر الطلب فيهما
جميعا معا قال　　وكوني بالمكارم ذكريني

وان

وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني
هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر واحد
في حالة واحدة واما اذا كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان
ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد واينهم كان زيد وكل كلمة
استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في
الفعل معنى الاخبار حتى يناقض هو ومضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز
على ذلك تقدم الجمل الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان
كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا
في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسما الاستفهام خبرا لهذه
الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النافية فلا يقول اين ما كان زيد ولا
متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفيه ويجوز متى لم يزل هذا واين لم
يزل عمرو واي وقت لم يكن سماحك ومنع بعضهم ذلك في ليس كالجزولي
والشلوبين نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان كان المانع منع ذلك
بنا على المنع من تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منع لادايه
الى المحال لان زيدا مثلا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب انه
يجوز ذلك على سبيل المبالغة ولفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس
وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول ان كان الخبر المفرد مشتملا على
ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك لان
كلمة الشرط نحو ان تكن اكن او كلمة استفهام نحو اين كنت وايهم كنت وان كان
الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي
الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد وقائما
لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب ايضا تاخره عن الخبر اذا كان
في الخبر ضمير يرجع الى الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها
نحو كان عندي انك قايم وعندي كان انك قايم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه
المكسورة بالمفتوحة على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخر الخبر عن كان واسمه
معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل صدرا
مما يقتضي التصدير وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسما الاستفهام
والشرط كهل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل بين الفعل وبينها كذا
ذكرنا في المنصوبات على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية
اذا لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو ها
قائما كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخر الخبر ايضا
اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان
زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر
منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن ظرفا نحو صار ياكل زيد الا عمر واذ المنصوب ليس
كجزئه اما اذا كان منصوبا ظرفا فيجوز بلا قبح نحو صار ياكل زيد اليوم او في الدار

او الظروف يمتنع فيها والزم بعضهم تاخر الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها
والاصل الجواز ولا يلي كان واخواتها من معمولات الخبر الا الظرف او الجار والمجرور نحو كان
امامك زيد جالسا واجاز الكوفيون في غير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا
وانما منع البصريون ذلك للفصل بين العامل الضعيف ومعموله بغير الظرف وفرق بعض النحويين
بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان
زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان رجلا زيد ضاربا وما اوهم خلاف ذلك
قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذا وكان زيدا تاخذ
الحمى قال الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا ويجوز زيادة كان ويجوز عمرا كان زيد ضاربا
بلا قبح لان العامل قوي فيجوز الفصل بينه وبين معموله الفضلة باجنبي واعلم انه يخبر
في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول
الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا
وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال
وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده س وقد يجيء في هذا الباب
وفي باب ان معرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابي
الخبر والمبتدا وقد ذكرنا ان س قال في نحو من زيدان من مبتدا وزيد خبره اما
هاهنا فقال الزمخشري وغيره لا يخبر عن النكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله
يكون مزاجها عسل وما فيمن روى النصب في مزاجها وقال
ولا يك موقف منك الوداعا وقال المالكي بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر
امكن ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في
كان كما في رواية اخرى ولاختلاف عند من جوز مثل هذا ايضا ان الاكثر والاولى
جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في
قوله ما كان حجتهم مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر
وانما جرّاهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب ان وكان لاختلاف
اعرابي الجزئين واورد س للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله
اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله
فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله
الا من مبلغ حسان عني اطبّ كان سحرك ام جنون
ورد عليه المبرد وقال ان اسم كان الضمير وهو معرفة فلم يخبر الا عن المعرفة واجاب
بعضهم عن س بان همزة الاستفهام في اظبي واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع
بعده الفعل وارتفاعه بفعل يفسره ذلك الفعل اولى كان اذن نكرة
ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها
المستويان واجيب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا للمفسر فكانه معدوم وايضا
فان استواءهما وليانهما قد لا يكون في الشعر كما يجيء في باب العطف ولكن قد ذكرنا
في المنصوبات على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه ظاهرا اذا كان المرفوع

بعد كلمة لا تختص للفعل وفي قوله حاجة اظبي كان امك ام حمار الاولى
ان يرتفع ظبي بكان مقدرة لما يجيء في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي لا تقع همزة التسوية
الا داخلة على الفعل واجاب اخرون عن س بان الضمير راجع الى منكر
فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت
رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير ان
عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل وضربته والا فهو نكرة نحو ارب رجل
ضربته امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الابيات الثلاثة غير
مختصة فالضماير اذن نكرات واعلم ان ليس يختص من بين اخواتها
بكثرة مجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا نحو قوله
انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقد حمل على لا فصارت
حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ودام ولتصرفاتها
لتصاريفها ما لها ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا ثانيا لانها
يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها
بالواو وتحذف مع انه قد حذف للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال
تعالى لم يك مغيرا نعمة انعمها كما حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما
حذف منه اليا لكثرة الاستعمال ايضا قال س اذا لاقى نون يكن الجزوم
ساكنا بعدها لم تحذفها قال تعالى لم يكن الذين لتقويتها بالحركة وخروجها
عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره
لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال
س تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف
لان الفعل وهو استقر قبله معه نحو كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار
زيد والظرف مستقر فيه كما يقال للمفعول به مفعول ولم يستحسن تقديم الظرف
اللغو وهو ما لم يكن خبرا بل زايدا لان التقديم للاهتمام والزايد لا يهتم به
نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله ولم يكن له كفوا احد فانما قدم
اللغو فيه لانه معقد الفائدة لانه ليس نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له
تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله

افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذي يظهر لي ان
عسى في الحقيقة ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعالى
والطمع انما يكون فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا
يوثق بحصوله ولا يجوز ايضا ان يقال ان معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من
كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله
ان يشفي مريضي اي ان ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع
للطمع في دنو مضمون الخبر بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب
او بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي
فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا

ومرادفاته من افعال المقاربه بمعنى كونه لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع
في الخروج وابتدابه وتلبس باول اجزايه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل
شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافه بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشي قرب تمام
ذلك الشي على يده وفراغه منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربه التي هي موضوعه
لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقوله لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان
نصب هذه المصادر على التميز في الظاهر وهو تميز عن نسبه فيكون فاعلا للدنو في المعنى
كما تقول يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله
او لدنو اخذ فيه وليس عسى لدنو رجا حصول خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه
وكذا طفق واخواته ليس لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى
لمقاربة الفعل في الرجا اوضح واصح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من
الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه لان الحد لا يستعمل فيه هذه
المحتملات البعيده لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قريب الحصول
وايضا بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب ما لم يحصل بعد قوله

فاما عسى وهو غير متصرف نقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان ... كاد تقول كاد زيد يجي واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون ... يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمه اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والله اعلم وأتى ويخذ ... مثل عسى ... في الاستعمال

قوله فالاول عسى يعني الذي لرجا مضمون الخبر قال ... معنى عسى طمع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف
اي انشا الطمع والرجا كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف
فيه واما الفعل نحو بعت والجمله الاسميه نحو انت حر بمعنى الانشا عارض فيهما قال الجوهري
عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في المجهول عليه
الا في قوله تعالى عسى ربه ان طلقكن واقول ان عسى في الايه للتخويف لا للخوف
والاشفاق كما ان او في كتاب الله تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيده
عسى من الله ايجاب فجاءت على احدى لغتي العرب لان عسى للرجا والمعنى ايضا وانشد لابن مقبل
ظني بهم كعسى وهم بتنوفة ‌• يتنازعون جوايز الامثال ‌•‌•
اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى للتيقن
فقوله عسى للتيقن فيه نظر ويجوز ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع و
قد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا
نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين
وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال
ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله
عسى زيد ان يخرج المانعون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر لكان والمقرن

بان

بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر من قول الزبا
عسى الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صايما
ونقل عن س ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى قيل لان الحدث لا يكون خبرا
عن الجثه وانما قال ابؤسا وصايما لتضمن عسى معنى كان فاجراه مجراه والاعتذار
لمن جعله خبرا ان يقدر مضاف اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او
في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان
يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف
ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان ان زايده وفيه نظر ايضا
لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزياده ما في افعل هذا اثر ما اما
ان يلزم مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت فبعيد وقيل المقترن بان مشبه
بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد الخروج لكنه تغير معنى الكلام عن ذلك
الاصلي بافاده عسى لانشا الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شي جعله
حسنا ثم تغير عنه بافاده انشا التعجب وكذا قالوا ان معنى عسى ان يخرج زيد في
الاصل قرب خروج زيد فهو في الاستعمال الاول بمعنى المتعدي القول في الاصل
وفي الثاني بمعنى اللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربه لا وضعا
ولا استعمالا كما مر قيل وقال الكوفيون ان ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل اشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله
ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم ولا ارى هذا وجها بعيدا فيكون في
نحو يا زيدون عسى ان تقوموا فلحا كما كان بدلا من الفاعل في موضع الفاعل
والمعنى ايضا يساعد قولهم لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم اي
يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما
مر في باب البدل وفي ابهام الشي ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشي في النفس
كما مر في ضمير الشان واما عسيت صايما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان
على تضمينها معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت
ان اكون صايما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلاله
وذلك لكثرة وقوع ان بعد المرفوع بعسى فهو كحرف المصدر وابقا معموله كما ذكرنا
في المفعول معه عند س وذلك كما قدر الكسايي في النعت الا ان يكون
الفرق ان الا ان القرينه هاهنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا
حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك نقول انها مقدره حذفت لقوة الدلاله عليها
فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد
اعلم ان من مذهبه ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج بدل من عسى جاز ان
يقول في عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج ايضا خبر وهو من باب التنازع فيقول
في التثنيه على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى
ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز ان يقول ان ان يخرج
فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول في التثنيه عسى ان يخرج الزيدان لا غير قوله

وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض
الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيا يجوز ان يكون الفعلان
متنازعين في شي وقد اعمل الثاني ويجوز ان يكون ان تكرهوا فاعل عسى
كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان
عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل لعسى قولا واحدا ولا
يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتدا ككاد وقوله تعالى كاد تزيغ
قلوب فريق منهم في كاد ضمير شان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول
ولو كان اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل
في مثله كما مر واما على قراءة من قرا كاد يزيغ باليا فليس من باب التنازع والا
وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المونث بل هو على اضمار الشان وقولك
كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت واضمار الشان في كاد ومثله ليس
خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال
الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند من قال
انه خبر فلكون عسى غير متصرف واما عند من قال انه بدل فلامتناع تقديمه على المبدل
منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال همت ولم افعل وكدت وليتني
تركت على عثمان تبكي حلايله اى كدت افعل وكذا تقول لم عسى زيدا فيقال
لك عسى زيد ان يقوم اى لم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا
من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله
وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب وهو قليل وذلك عند من قال هو خبر لتشبيه عسى بكاد واما
عند الكوفيين فعلى اضمار ان كما ذكرنا ويجوز في اخبار جميع افعال المقاربة ان
يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها ويقل اسناده الى سببي الفاعل نحو
كاد زيد يخرج غلامه وعسى زيد ان يقوم اخوه الا ان يكون المسند الى سببيه بمعنى
الفعل المسند الى ضميره نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل
حرى زيد ان يفعل كذا ايضا واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي
فقط ومعناهما صار حريا وحرى اى جديرا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل
واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا
هو حرى ان يفعل بفتح الرا والتنوين على المصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع تقول
هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او حر بكسر الرا كعم ان يكون ثنيت
وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يكون بعد اخلولق ان يفعل
زيد كما قلت في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد
هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند البصريين قايمة مقام ان
لكونهما للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية
التي بعده كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى يتوقع اطفاء

غلات الكلى قوله والثاني كاد اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من
كدت تكاد كيدا او مكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون
كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في
اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى
اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك زيد في السير ومن
مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت
الشمس اى دنت للغروب واما اولى لمعناه الاصلي ما رب قال
فعادى بين هادتين منها واولى ان يزيد على ثلاث
اى قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان فظاهر كونها مفعولا لاولى ويجب تجريد خبر هلهل
من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد
وكرب اكثر واعرف فاذا كانت مع ان فهو يقدر حرف الجر اى كاد او كرب من ان يقوم
واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفها لكثرة
الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين وقد يقع بعد اوشك ان
مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع
فاوشك بمعنى كاد وقد يستعمل استعمال كاد بتجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال
عسى على الوجهين اى على ان تجعل في ان موضع خبرها او في موضع اسمها واذا حذف
ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يعدها كما في قولهم تسمع بالمعيدي و
اما ان يحذفها راسا بلا تقديرها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على
المقاربة للفعل استعمال كان ولاجرا كاد في الاستعمال مجرا كان جا في الضرورة وما
كدت آيبا ولهذا اضمر ضمير الشان في نحو كاد يزيغ قلوب فريق واستعمل ايضا الافعال
التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب
وعلق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة كاخبار
كان بخلاف كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل
وجعل الفعل من قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى اوجد وكذا انشا الفعل واقبل
على الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اى نشط فيه و
استعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما التزم تجريد خبره من ان مع انه
بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر وهذا التركيب يدل على المبالغة
كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع واستعمل خبره
نعم ان استعمالها يقال هلهلت اقوم ولكون افعال المقاربة اى كاد ومرادفاته
وافعال الشروع اى طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها
كما كان يتقدم خبر كان عليه وانما لزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا
عن ان دون الاسم ودون الماضي ودون المضارع المقترن بان لان المضارع اذا تجرد
عن العلامات التي للاستقبال فهو ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية
يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل
على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه متلبسا به دون الماضي

بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام يدل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت
واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك الوقت مع حدوثه
فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اعني حدوث خبرها وكون
فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون
مضارعا مجردا منها واما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته كون اخبارها كذلك
وجواز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا
فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع بل محمولة من حيث الاستعمال على كان فجاز في
بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك
في خبر فعل الاشتغال واما التزامهم في خبر عسى ان يكون مضارعا مقترنا بان ومنهم من ان
يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام او عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال
خاصة والطمع والرجا مختص بالمستقبل فهو الليق بعسى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل
وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم قوله واذا دخل النفي على
كاد الى اخره قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي تحدا وساير الافعال اما
كون اثباته نفيا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب
فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل كاد زيد يقوم
فيه اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح
وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفا الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك
لكنت اخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان
نفي الكود اي القرب في ما كدت اقوم اثبات له فهو من الخبث غلط وكيف يكون نفي
الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون
بل هو الخبث لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفا ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه
فان ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجي مع قولك ما كاد
زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفا القرب منه فيكون
تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفا القرب منه
لا لفظ كاد ولا انتفا من انتفا الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وانما التناقض
من ثبوته ونفيه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره
بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته وان حصلت قرينة ها هنا قلنا ثبت مضمون
خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون
قبل الذبح وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم اتتخذنا
هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت
داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم تثبت قرينة هكذا كقولك
مات زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفا القرب
منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النأي البيت
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة
هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات للماضي

كان

كان كقوله وما كادوا يفعلون او في المستقبل مما يدل بكونه في المستقبل
ايضا للاثبات بتخطيه الشعرا ذا الرمة في قوله اذا غير النأي البيت
وقولهم تراه قد يبرح حتى ادى ذلك الى ان غير ذو الرمة لم يكد الى لم اجد ولم
يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب عن الاستدلال
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني قوله
تعالى فذبحوها لا من كادوا كما ذكرنا ولهذا لم يفد الاثبات في قوله مات زيد وما
كاد يسافر لما لم تكن قرينة واما الجواب عن تخطية الشعرا فبان تخطيتهم وتصويب
ذا الرمة في بديهته بنا على الدليل المذكور اي ان نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا
وقد خطأ المخطئ وذا الرمة في رويته من قال وقد سمع تلك الحكاية اصابت بديهته
واخطأت رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها وما
كادوا يفعلون ونفي المضارع نفي لقوله لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد
يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يعني الذي يفيد شروع فاعله
في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها يقال طفق يطفق طفقا نحو
فرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن قولهم طفوقا وقد جا طفق يطفق نحو جلس
يجلس واستعمل مضارع كادوا وشك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في
هذا الباب وندر اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجي خبر
جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب
وقد يجي شرطية مصدرة باذا نحو قولك جعل زيد اذا كلمته يغضب على ان الخبر مضارع
قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
قوله فعلا التعجب ما وضع لانشا تعجب وهو صيغتان ما افعله وافعل به وهي
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن به ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل و
يتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم وتاخير ولا فصل والاصح
المازني الفصل بالظرف وما مبتدا نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند الاكثر وافعل مفعول عند الاخفش والباء
للتعدية نفيه
قوله ما وضع لانشا التعجب اي فعل وضع لانشا التعجب لانه في قسم الافعال
فلا ينقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره وواها له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا
رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره وانه فعل وضع لانشا
التعجب وليس لمحض الدعا وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان نقول ان هذه
الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجب
وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشا واعلم ان التعجب انفعال يعرض
للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق
التعجب عليه تعالى اذ لا يخفى عليه شي ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما
يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا
المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشا للحروف
وهي غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة
فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم كاسما الاعلام ولهذا لم يتصرف

في نعم وبيس وفي الامثال قولـــــه ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
قد مضى ذلك في بابه ويزيد فعل التعجب عليه بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع
واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما وقع
في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا
كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل وقيل لا يبنى فعل التعجب الا من
فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره
نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك الى ان المتعجب منه صار كالغريزة اذ باب
فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك
لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم
يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبنا التعجب والتفضيل منه لا لذاته
فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا
باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز
تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل الموضوع او المنقول
اليه وهو لازم وربما بنى اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما احنه وما اشهره
وما امقته الي وما احبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل
الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او تعتقد نحو احظى عندك ان تضمن معنى الحب
او البغض وال‍ـ‍ـ‍ـس جمع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه
واحبه وامقته من بغض وحب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما
يقال رضوت اليديه وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل
المبنى له صلة لما المصدرية القايمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد
نحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن وبنى ايضا من باب افعل
افعالا قياسا عند س سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابعضني
له والاخفش والمبرد جوز بناه في جمع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل
وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هــــذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين
اى اكلهما وكذا يقال هو آبل من غيره وافرس وهو ابل وفارس ولم يستعمل منهما
الفعل كما مر لعله يعني عند س كما مر وانا الجوهري فصحح بابه يقال ابل يابل ابالة
اذا كان حاذقا بمصلحة فهو ابل وقد بنى من غير متصرف نحو ما انعم وما اباس ويجوز
ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده
كما مر ذكرنا في افعل التفضيل ونذر ما خيره وما شره محذوف الهمزة بخلاف
خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل
سوا ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل الذي يبنى منه وشرايط
بنائه يصحح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه ويعديه بما يتعدى به افعل التفضيل
توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى
وهمهم تصغيره في نحو قولـــــه يا ما اميلح غزلانا شدن لنا

واما الكسائي فوافق البصريين في الفعلية ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب
المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد
اعتذروا للفتح اخره بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع
له حرف كما مر في بنا اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه
اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شي حسن على ان ما نكرة غير
موصوفة واعتذروا للنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول
لمجيه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقع موقع المفعول به فانتصب
انتصابه فهو نحو قولــــه ولذنا بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام
بنصب الظهر وهو ضعيف لان الانتصاب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه
توطيد لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف
افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول
به واسع ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ولهذا لا يجوز الادغام في
نحو اشدد به في التعجب كما جا في غير التعجب واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا
على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز
التصغير فانما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض و
اقول منك قولـــــه ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا
نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب الظاهرة
نحو ما اشد سواده او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قايما واما
ما كان لازما للنفي كما في ما نبس او موضوعا للمفعول او عادما لمصدر مشهور
فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا
مصادر لها مبنية او موضوعة للمفعول ولا مصدر لغير المتصرف كنعم وبيس و
نذر ويدع حتى توقعها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح
التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغنا بما اكثر قايلته
قولــــه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير
يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيا على شي فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم
يعني انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما ذكرنا
من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه
فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله ولا سيما
اذا كان ضعيفا بالاجنبي وذلك كما تقول لقيته فما احسن امس زيدا على
انتصاب امس بلقيته وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قايما
زيدا واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفرا والجرمي وابو علي والمازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض
بلولا الا نحو ما احسن لولا كلفة زيدا وتفصل كان بين ما وافعل عند
الاكثرين وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها
ضمير واحسن زيدا خبرها وفيما قال بعد لانه ليس كان على صيغة التعجب وفايده

دخول كان في التعجب في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دايم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح
ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا نتجاوز المسموع
فيهما ولا نقاس نكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان قوله
وما ابتدا اى مبتدا مع كونه نكرة عند س والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب
كما ذكرنا انما يكون مما يجهل سببه والتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شي من الاشيا لا اعرفه جعله حسنا ثم استعمل بعد النقل الى الانشا في التعجب
من شي يستحيل ان يكون بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه الجي
اصل المعنى الذى هو الجعل في فعل التعجب واقتصر منه على ثمرته وهي التعجب منه مطلقا
سواكان مجعولا وله سبب او لا وهمزة افعل لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه
او لتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول عن مفعوله الاول فما مبتدا افعل
خبره وفيه ضمير ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الاول
ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذى حسن زيدا موجود وفيه
بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا النقل معنى
الابهام الذى يليق بالتعجب كما كان في تقدير س ومذهب س ضعيف من وجه وهو
ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم ترد مع ذلك مبتداه
وقال الفرا وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من حيث المعنى
لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله
تعالى وما ادراك ما يوم الدين وادرى من هو ولله دره اى رجل كان قال
ولله عينا حبتر ايما فتى   وقالوا وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام
الى التعجب والنقل من الانشا الى الانشا مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند س
افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم والبا
بعده زايدة في الفاعل لازمة وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو
احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس وضعف قوله من جهة ان الامر
بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ ونحوه ومن جهة ان
افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد واشحم به واثرب به ومن جهة ان
زيادة البا في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفرا وتبعه الزمخشري
وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله حسنا كذلك بان
يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شيت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في
شخص كما قال   وقد وجدت مكان القول ذا سعة   فان وجدت لسانا قايلا فقل
وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير س ولم يتصرف هذا الفعل وان خوطب
به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني واحسن لما ذكرنا من
العلة في كون فعل التعجب غير متصرف ولان معنى الامر المجى فيه كما المجى فيما افعل
معنى الجعل وصار بمعنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشا التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويونث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة

احسن المعدية كهمزة ما احسن والبا مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجي في
حروف الجر واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون البا للتعدية اي
اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن
في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه
سماجة من حيث المعنى وايضا يجب ان تقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب
شيئان في حالة واحدة الا ان تقول ان معنى خطاب الحسن قد الجي ويجب ان
يكون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفايدة فان خصصته
بوصف نحو رجلا رايناه في موضع كذا جاز واذا علم جاز حذفه نحو لقيت زيدا
وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر يحذف بهم عند الفرا اذ لانه مفعول واما
عند س فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر وكون
الفعل قبله في صورة طالب المفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفا بما تقدم
فان لم يلزم الجر كما في ما جاني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يولى لفعل
التعجب ولا افعل الفصل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانها بجمودها
صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فيما احسن
زيدا ولا في احسن بزيد ولا ساير التوابع ولا الاخبار عنه بالذى او باللام
لانه المجي عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل المعنى الان اى حسن حسن بزيد
فلو جي بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد المحايه واجازه قوم بعد المنصوب واما
قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله   افعال المدح والذم ما
نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول
وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء مثل بئس
ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصوص وبعده حال
او تمييز على وفق مخصوصه قوله
ما وضع لانشا مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن
للانشا وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا
اللفظ فليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقته هذا
الكلام اياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان
اخبارا صرفا عن جودته خارجا لاحتمل التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن
بشره بمولوده وقال نعم المولوده والله ما هي بنعم المولوده ليس تكذيبا له في
المدح اذ لا يمكنه تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها في الخارج
ليست بحاصلة فهو انشا جزوه الخبر وكذا الانشا التعجبي وكذا الانشا الذى
في كم الخبرية وفي رب وهذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه
الاشيا للانشا ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك

اذا قلت زيدا فضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب فى التفضيل
ويقال انك لم يفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا
قلت زيد قايم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار
اذ لا يقال انك اخبرت ام لم تخبر لانه اوجد بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليس سم المولود
بيان ان النتيجة اى الجوده المحكوم بثبوتها خارجا ليست حاصلة وكذا فى فعل
التعجب وفى كم ورب قوله ومنها نعم وبيس اعلم ان نعم وبيس فى الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم كما يجى فى التصريف فى فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سوا كان اسما كرجل او فعلا
احداها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع كسر الفا وكذا اطرد
اتباع الفا للعين فى فعيل اذا كان عينه حلقيا تشاكلة العين فالوارعيف
وشهد وشعر والاكثر فى هذا الفعلين كسر الفا واسكان العين اذا قصد بهما
المدح والذم عند بنى تميم وعند غيرهم قال س كان عامة العرب اتفقوا على لغة
بنى تميم فى اتباع الفا العين ثم اسكنوا الثانى كما فى ابل وقد استعمل على الاصل فى
قول طرفة نعم الساعون فى الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هى
بفتح الفا وكسرها فى القراات ولم يجز اسكان العين مع ما لقصد الادغام
وقد ا يحيى بن وثاب فى الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفا وسكون العين ولم
يجى بيس فى القران الا مكسور الفا ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علم
فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب قوله شرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام
او مضافا الى المعرف به نحو نعم الرجل ونعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف
الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام فى نحو نعم الرجل
زيد ليس لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفه
ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما فى قوله ان الانسان
لفى خسر اى كل الانسان ولا يحسن ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون كل الرجال
زيد فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل
قلت امتناع التصريح فى مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذاك المعنى و
كل قابل نحو نعم الرجل يحلف من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا لا يقصد ذلك
المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل انت الرجل فى
المدح اى ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام للاشارة الى ما
فى الذهن كما قال المصنف لما بينا فى باب المعرفه ان هذا كلام لا طايل تحته ودليل
فعليتهما الحاق التا التى لا تنقلب ها فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة
احرف اخر احداها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انها هى التا التى تزاد فى اول حين
والآن قال نولى قبل ناي دارى جمانا وصلينا كما زعمت تلانا
وقال العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم
كما مر فى قسم الاسما والثانيه والثالثه اللتان يلحقان ثم ورب والاكثر انها

لا تلحقها الا اذا وليها المونث ايذانا به من اول الامر وذلك اذا عطفت
بثم قصة على قصة قال فضيب ثمت قلت لا يعنينى ولا يقول
جانى زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانبارى ولا ادرى ما صحته و
قال ماوى يا ربتما غارة شعوا كاللذعة بالميسم وقلما
ما صاحب ربت انسان حسن يسال عنك اليوم او يسال عن
ويجوز ان يكون اراد بالانسان مونثا الرابعة التى تلحق لعل نحو لعلت هذا ايه
ودليل فعليتهما ايضا ما حكى الكسائى نحو نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير
المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع
باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبيس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول بعد
ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعلهما بتقدير
المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما فى قوله والمومن العايذات الطير
وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل فى غاية الجود فكانه كان رجل نعم اى
جيد فصار اسما جزء جملة بعد ما كان جملة مستقلة ولهذا نظاير نحو قوله
تعالى سوا عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا منطلقا وكان زيد قايما
على ما مر فى باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل فى هذه الصور
منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدا وكون مضمون الثانية
مفعولا وكون مضمون الثالثة فاعلا وكون مضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى
كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهى محكية مطلقا وان لم
تكن فان كانت فعلية تركت على حالها لما مر فى باب علمت قال تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اى بدا لهم السجن وان كانت اسمية
اعرب الجزان بما استحقه مضمونهما ان كانا مفعولا نحو علمت زيدا قايما واعرب
الجز الاول باعراب الفاعل والثانى باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا
كما فى باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين اذ لا يرفع فعل واحد اسمين
بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزان ان كان
المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان اسما واحدا لا يجر الا اسما واحدا من دون
اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان نصب الثانى
مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التى خبر المبتدا وما اصله الخبر كخبر
كان وثانى مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها
ذات محل من الاعراب ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد
وجب حكايتها لكونها فعلية نحو سوا عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد
كما فى ساير الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوف
بالفعل المقدم كما ذكرنا فكان الاصل تنكير فاعل نعم وبيس لانه من حيث المعنى
خبر المبتدا الذى هو المخصوص لا غير كما يجى فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد
ونعم رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد
لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظا لا معنى تحته كما

في باب المعرفة وذلك لانهم غلبوا تاخير هذا المبتدا عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام
اذ له وقع في النفوس فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة ليكون الكلام المفيد للمدح
او الذم في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص
او ذمه لا فايده فيه فنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية
كما ذكرنا في تقدير المفرد وهو الفاعل موصوفا بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل
معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك ان جميع الافعال
في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كالعابذات الطير وجرد قطيفة ولا يقال
انما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول توبيه وتدعو اليه وذلك ان المخصوص
مرتفع بالابتدا الاخر مبتدا اذ لو كان خبر مبتدا مقدر لم تدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما
ومؤخرا نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما فاذا كان مبتدا فلو كان خبره ذلك
المقدم مع بقائه على جمليته لوجب ان يكون فيها عايدا اليه ولا عايد والاعتذار بكون
ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد فيه فقد ذكرنا ما عليه
ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس
بما لم يسمع والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب والاعتذار
بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان
الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا
في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم زيد وليس ايضا
اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون ايضا كالضمير
الراجع بشي اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام
يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقدم في باب المعرفة ان التعريف الذهني
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان تكون الجملة في تقدير المفرد على الوصف
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبيس
مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل له نعم المولوده والله ما هي بنعم المولوده نصرها
بكا وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بيس العير وليس زيد بنعم الصاحب وغير
ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله ما ليلي بنام
صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبيس مطرد كثير بخلاف بنام صاحبه
وحكى قطرب نعم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة
المشبهة فتحمل ما جا مطردا من نحو يا نعم المولى ويا بيس الرجل على انهما منادييان وايضا
يجوز دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبيس الرجل ووالله لنعم الرجل
انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشيا هي التي غرت الفرا
حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كان كذلك لم يكن لرفع ما بعدهما وجه الا
بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزيها لا ظرف ولا غيره فلا
يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم
الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر في تقدير
المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير

بعد

بعد الابهام كما مر فقد تحذف عوامل المبتدا موخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله
يمينا لنعم السيدان وجدتما وقد يتقدم المخصوص على نعم وبيس نحو زيد نعم الرجل
وهو قليل ومع ذلك تستعمل الفاعل معرفا باللام زايدة نحو زيد نعم الرجل او مضمرا مفسرا
بما بعده نحو قول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا
وانما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله
مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله جدك نعم جدا لا
يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى تفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فما روى وان كان
قليلا من قولهم مررت بقوم نعموا قوما ونعموا قوما ليس الضمير ان اعني هم والواو
راجعين الى الموصوف والا لم تفسر قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضميرين
لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبيس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة
ولهذا اجازوا نعم المراة هند وبيس المراة دعد كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تا
التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق الحروف ايضا نحو لات وربت
وثمت ولعلت فلهذا اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية
ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم يتقدم ما يعود
اليه الا معنى شي وشي يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولو ثنيته وجمعته
وانثته ليتخصص بافادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام
فما كان ادخل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا
نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة امراتين او نسوة انعا قائم ايضا واما الضمير في
ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا
لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله
ونعمها زوجة وبالهاو وبالك من ليل والضمير كما رايت يتصرف فيه واما تمييز هذا
الضمير فذهب الجزولي وتبعه شراح كتابه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل
يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون
بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فانهم لو التزموا
افراده كما التزموا افراد الضمير لجا اللبس اذا قصد المثنى وقد صرح المالكي و
المصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة
احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بيس للظالمين بدلا واذا لم تفصل في نحو عشرون
رجلا بين المبهم وتمييزه الا للضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جا شاذا بغير الظرف
نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا ومميزه فللجواز استغنائه عنه نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد
والعطفين لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود و
يلزم التمييز لهذا الضمير غالبا وما الواقع في قوله تعالى بيس مثل القوم الذين ان التمييز
محذوف اي بيس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي
بيس مثلا مثل الذين او حذف المخصوص اي بيس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجي
وقد يجي عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال

تزوّد مثل زاد ابيك فينا   فنعم الزاد زاد ابيك زادا   وقال تعالى ذرعها
سبعون ذراعا اى ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمجى الحال
في قايما وتعال جانيا للتوكيد ومنع ذلك س لان وضع التميز لرفع الابهام وتاول
النكت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حالا من مفعول تزود وهو زاد وقوله
تعالى ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها اى طولها سبعون ذراعا قوله
او بما مثل فنعما هى احلف فنعما هذه فصل كافه هيات نعم وبيس للدخول على الجمل كما فى قلما
وطالما قال الاندلسى هو بعيد لان الفعل لقوته لا يكف وانما ذلك في الحروف والاولى
في قلما وطالما ان تكون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز كف نعم وبيس لعدم تصرفهما و
مشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف فى اضمار المبتدا والخبر فى نحو فنعما هى وقال الفرا
وابو على هى موصوله بمعنى الذى فاعل لنعم وبيس والجمله بعدها صلتها فبى قوله
تعالى بيس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا المخصوص وفى قوله
تعالى ان الله نعمّا يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به
فاعل لنعم وبيس ولزوم حذف الصلة باجمعها فى فنعما هى لانّ هى مخصوص اى نعم الذى
فعل الصدقات ولذلك دققته دقا نعما وقال س والكساى ما معرفة تامه بمعنى
الشى فمعنى فنعما هى اى نعم الشى هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهو مخصوص و
يضعفه عدم مجى ما بمعنى المعرفه التامه اى بمعنى الشى فى غير هذا الموضع الا ما حكى
س انى مما ان افعل ذلك اى من الامر او من الشان ان افعل ذلك قال
وان شيت قلت انى مما افعل   بمعنى ربما افعل كما يجى فى حروف الجر بل يجى
ما بمعنى الشى اما موصوفه نحو هذا ما لدى عتيدا او غير موصوفه نحو ما احسن زيدا
عند س وايضا يلزم حذف الموصوف اعنى المخصوص واقامة جمله مقامه فى
نحو نعما يعظكم به وليس ما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا فى باب النعت
في قوله   انا ابن جلا وطلاع الثنايا   فيكون التقدير نعم الشى شى يعظكم به
وبيس الشى شى شروا به انفسهم مع انه قد جا صريحا فى قوله   نعم الفتى فجعت به اخوانه
يوم البقيع حوادث الايام   اى متى فجعت به ويجوز ان يكون نحو فى قوله تعالى
كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص
محذوف اى قولهم وفى قوله تعالى بيس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يكون
على هذا القول اى على ان ما بمعنى الشى واشتروا به انفسهم جمله موسطه بين الفاعل
والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا
بدل منه او خبر مبتدا محذوف والجملتان للمذموم وقال الزمخشرى والفارسى فى
احد قوليه ما نكره مميزه منصوبة المحل موصوفه بالجمله والمخصوص محذوف فى نحو فنعما يعظكم
به او مذكور كما فى قوله بيس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او نكره غير موصوفه كما فى
فنعما هى وقوله دققته دقا نعما ولا يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد
المعنوى لا يكون الا للمعارف كما ذهب اليه البصرى وهذا الموصوف باللام فى معنى
النكره كما بينا ويجوز توكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله
تعالى بيس الرفد المرفود وقال   نعم الفتى المريّ انت

خلافا

خلافا لابن السراج قال لان الصفه مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال
قوله تعالى المرفود مذموم اى موضوع على الذم وقوله المرئ بدل وليس بشى
لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصوص غير المعين فهو كقوله
تعالى ولعبد مومن ولا يمتنع عند المبرد وابى على وهو الحق خلافا لغيرهما
اسناد نعم وبيس الى الذى الجنسى وكذا من وما واعنى بالجنسيه ما يكون صلتها
عامه قال   علمى فى النحو ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال
فنعم مزار من ضاقت سرايره   ونعم من هو فى سر واعلان
وتقول نعم الذى هو عندك زيد واما ان كانت صلتها مخصوصه نحو نعم الذى
كان اليوم فى الدار والاشاره الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلها الابهام
وقد يرد فاعلهما منكّرا مفردا مثل نحو نعم رجلا زيدا ومضافا اليه كقوله
ونعم صاحب قوم لا سلاح لهم   وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم
قوما والبا فى الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمنه معناه
فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه البا فى المخصوص كقوله عليه السلام نعمّا بالمال
الصالح للرجل الصالح اى نعم شيا المال الصالح لان المخصوص هو المتعجب منه فى
المعنى هنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل
كما ذكرنا وقال ابو على انه سمع نعم عبد الله زيد وبيس عبد الله انا ان كان
كذا وهو شاذ لانه ليس مضافا الى المعرف الجنسى وينبغى ان يكون هذا
على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنيّة
الانفصال كما فى باب الاضافه وقد روى شهدت صفين وبيست الصفوف
والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه ضميره
اى بيست بقعه الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها
ونعمت اى مرحبا بهذه القضيه ونعمت قضية هى فالتمييز والمخصوص حذفا
معا وقد يونث نعم وبيس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مونثا
اذ هو هو يقول نعمت البلد هذه الدار قال   ذو الرمه
او حرة عيطل ثبجا مجفرة   دعايم الزور نعمت زورق البلد
وكذا يونث الفعل وان كان المميز مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى
ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
قال ابن عصفور لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا
عليه وحكى الاندلسى مثل هذا عن س وهو الذى ذكرنا قبل واخترناه
قوله وشرط اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل يعنى ينبغى ان يصح اطلاقه
عليه وبيس مثل القوم متاول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بيس مثل
القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بيس مثل
المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه
للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الرجل رجلا الا ان يوصف بما يرفع الجهالة
ولا يمنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل ومعموله لانه كالجمله الاعتراضيه نحو

قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا و يجوز بالفا نحو فنعم الرجل هو قولـــــه
وساء مثل بئس نحو ساء مثلا القوم ويلحق بنعم وبئس كل ثلاثي مضموم العين بالاصالة
نحو ظرف الرجل زيد او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يده وقضو
الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب ويكثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء لكونه
بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اى اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام
كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لان اولئك منهم وقيل حال ونحو
قولـــه بعدما متاملى وشذ ما انك ذاهب ما فيه زايده وان فاعل الفعل
ويجوز ان يكون ما فيها كما في نعما وبئسما وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل
المذكور كثيرا على وفقه قبله نحو جاني الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يجز
ذلك في نعم وبئس قولـــه ومنها حبذا و فاعله ذا اصل حبّ حبب لظرفاي
صار حبيب اقادهم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرنا في نحو نعم وبئس قولـــه
ولا تتغير بمعنى لا يثنى ولا يجمع ولا يونث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حب اولا ولا حب تا لانه جرى كالضمير في نعم وبئس
فالتزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام مخبذا بمعنى حب الشي وعند
المبرد وابن السراج ان تركب حب مع ذا ازال فعليته لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا
والمخصوص خبره اى المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو
المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله
واذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كان
كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا نظر كما قال قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في
هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقالـــه بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف
بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعى مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الآن دخول
النواسخ يمنع من ذلك وقال الرضي ذا زايده كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب
وقد اسبق منه فعل نحو لا تحبه كحوبق وبسمل ونحوهما قولـــه وقد يقع قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يكون
حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير
التمييز على المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهو ذا وهناك
عن الضمير المستكن وفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا
زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم وبئس انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس
المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا
فان ذا ظاهر فاعلية وربما حذف المخصوص ههنا لقرينة كما يحذف في نعم وقد تفرد
حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها قالـــــه
وحبّ بها مقتولة حين تقتل بفتح الحا وضمها وكذا كلما هو على فعل اذا كان
المراد به المدح او التعجب كقولـــه نعدما منا ملى وانشد الجوهري
لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا
ويروى ايضا عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دلالة على تغير المعنى الى المدح

٢٩٥

او التعجب وقد يجر بالبا فاعل حب المفرد عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا
قالـــه وحب بها مقتولة قوله الحرف ما دل على معنى في غيره
قد مضى شرحه في اول الكتاب قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او
فعل يعني ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم
كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين
المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام احص
من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شي اخر وكذا الفعل في
نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج
الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الربط
وقد يحذف المحتاج اليه في نحو كان وخرجت ولما قولـــه حروف الجر
ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء
واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وعدا
وخلا وحاشا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر ونحوه منا قولـــه
الافضا هو الوصول والبا تعده للتعديه اى لايصال فعل والمراد بايصال
الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا لذلك الفعل
ويكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله وارجلكم ويسميها
بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسما اى توصلها
اليها قالـــه بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها
والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد
وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى وبمعنى معناه الظرف
والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك
تعدى الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان
التقدير نحو زيد استقر او مستقر لكن لما قام الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان
يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي واورد
المصنف لتمثيل تعديه معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في
الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو معناه
لقلت اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار
لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشي في الحال غير عمله في المفعول
به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل
او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعديه الحرف لمعنى
الفعل قولهم انا امرؤ منك لان معنى انا امرؤ بعدت وقد مضى الكلام على
ما اختلفوا فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل

وقد تحى الكلام عليه قال المصنف فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التى
تليها تكون حروفا واسما والثلاثة البواقى تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما
وفعلا لانى اراعى فى العدد ان تكون بين الكلمتين المختلفتين فى النوع المتماثلتين فى
اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا
لم اعد من فعلا ايضا مع انه تكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه امرا للمونث من و
فا يفى وله امرا من ولى يلى وكذا لم اعد الى اسما مع انه تحى بمعنى النعم كل ذلك لاختلاف
المعنيين قال وراعى ايضا فى العد التشارك فى المعنى التساوى فى اصل اللفظ
وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا
من وفى وله افعالا اصلها امين واوفى واول وفيما قال نظر لان على الاسمية
تكتب الفا واصله واوا فا لكنه اذا اضيف الى الضمير يقلب الالف يا للتشبيه
بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا فمبنى على
الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعرض على نفسه فقال فخاشى وعدا
وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى
الاستثنى اشبهت الحروف فى عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر
بارد قوله فمن للابتدا كثيرا ما تحى فى كلامهم ان من لابتدا الغاية والى لانتها الغاية
ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدا كما ان الامد والاجل يستعملان
ايضا للمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما فى
الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتدا الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتدا النهاية
وانتها النهاية فمن للابتدا فى غير الزمان عند البصريين سوا كان المجرور بها مكانا نحو سرت
من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها
فى الزمان ايضا استدلالا بقوله من اول يوم وقوله تعالى نودى للصلوة من يوم الجمعة
وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ارى
فى الاسنين معنى الابتدا اذ المقصود من معنى الابتدا فى من ان تكون الفعل المتعدى
بمن الابتدا شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشى الذى ابتدا
منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشى الممتد
نحو برئت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيا ممتدا لانه
يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس والنذا
حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هنا حدثان واقعان فيما بعد من وهذا
معنى فى فمن فى الاسنين بمعنى فى ذلك لان من فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى
نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن لدنا وبينك حجاب وكنت من قوامك
وقد ذكرنا ذلك فى الظروف المبنية واقام بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز
وكذا الاولم يتبين من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين
اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره فهو
كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد
فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه

واقتراب اليه فالتها هنا افادة معنى الانتها واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور
موضعا انفصل عنه الشى وخرج منه لا لكونه مبتدا لشى ممتد جاز ان تقع موقع
عن لانها لمجرد التجاوز كما تحى تقول خرجت من المكان واخرج عنه و
انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة اى بعده
عنها واما من التفضيلية فهى وان كانت لمجرد التجاوز كما مر لكنه لم يستعمل عن
مكانها لانها صارت علما فى التفضيل كبعض حروف افعل التفضيل فلا تغير
ولا تبدل واجاز ابن السراج كون من الابتدا غاية الفاعل والمفعول لكون
الفعل منه كما بينهما نحو رايت الهلال من مكانى من خلل السحاب فمبتدا رويتك
مكانك ومبتدا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك
من دارى من الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح
لاخذت محذوف اى اخذت من الدراهم شيا واذا لم يذكر المفعول الصريح
او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه
يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد
المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان تكون الجار متعلقا بالفعل
المذكور وان تكون صفة لشى فيتعلق بمقدر اى شيا كائنا من الدراهم وتجوز
اذا تقدم على المفعول ان تكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة نحو اخذت من الدراهم
شيا قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان تكون هناك
شى ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من
الدراهم اى اخذت من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان
اصل من التبعيضية ابتدا الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم
مبدا الاخذ قوله وللتبيين نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وتعرفها بان تكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها
تفسيرا له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم مثلا يقال
للرجس انه الاوثان وللعشرون انها الدراهم فى قولك عشرون من الدراهم وللضمير فى قوله
عز من قائل انه الفاعل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها ليس يطلق على ما هو مذكور قبله
او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من
الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها
وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهى مبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين ولا يلزم ان
يكون الماخوذ فى نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه يجوز ان تقول صريحا
اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشرى كونها للتبيين يرجع الى معنى
الابتدا وهو بعيد لان الدراهم هى العشرون فى قولك عشرون من الدراهم ومحال ان تكون الشى
مبدا نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدا له وانما جاز تقدم من المبينة على المبهم
نحو قولك انا من خط فى روضة وانا من رعاية فى حرم وعندى من المال ما يكفى ومن الخيل
عشرون لان المبهم فى الحقيقة المفسر بمن النية مقدم تقديرا كانك قلت انا من شى فى
خط فى روضة وعندى شى من المال ما يكفى وكذا قولك بحسبى من زيد كرمه اى من خصال

زيد كانك قلت يعجبنى شى من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اى شيا من
اعضا زيد يده ففى جميع هذا ما هو المعطوف عليه محذوف والذى من بعد عطف بيان له
كما ذكرنا فى باب عطف البيان وكل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبنى من زيد
شى من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشى المبهم واما ما يسمى من
التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثل هذا الكلام على حذف المضاف
اى لقيت من لقا زيد اسدا اي حصل لى من لقا زيد اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا بالتجريدية
فى نحو قوله فاسال به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اى بسبب لقائه حرا ولقيت بلقا زيد
اسدا وقد يكون من المبدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقوله
فليت لنا من ماء زمزم شربة ۞ مبردة باتت على الطهيان ۞
ونعرف بصحة قيام بدل مقامها قوله وزايدة فى غير الموجب هو اما نفى نحو ما
رايت من احد او نهى نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش
والكوفيين يشترطون فيها شرطين كونها فى غير الموجب ودخولها فى النكرات والكوفيون
والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم لمن فى حيز الايجاب
وهى داخلة على المعرفة وهى عند سيبويه متبعضة اى يغفر لكم من ذنوبكم شيا قالوا فقوله تعالى
ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافيه وجوابه ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم
نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد عليه السلام ولو كانا ايضا لامة
محمد واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض
غفران كلها واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر فاجيب بانه
على سبيل الحكاية كانه يسال هل كان من مطر فاجاب بان كان من مطر فزيدت
فى الموجب لاجل حكاية المزيدة فى غير الموجب كما قال وعنى من لم يتان كما مر فى الموصولات وقول
المصنف شى من مطر ومن للتبعيض او للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة
او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه فى باب الموصولات قليل وخاصة اذا كان الموصوف
فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبنى للفاعل الا اذا كان الجار
زايدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل
لا يقصر عن فاعله ولو صح تاويله لجاز ان يكون الكاف فى قوله
اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه
فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم واما قوله ولقد جاءك من نبا المرسلين
فضمير جاء راجع الى القرآن وقوله من نبا المرسلين حال والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل فى نحو ما جاءنى من احد وعند سيبويه لا يزاد الا
من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش يزاد ايضا غير استغراقية كما فى الموجب وفائدة من
الاستغراقية ما ذكرنا فى باب لا التبرية اعنى التخصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لو
لاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او اكثر فهى اذن لتاكيد
ما استفيد من النكرة فى غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر
للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة البا فى نحو الست بسيد فانها ليست
على احد المحتملين وقيل ان من الاستغراقية فى الاصل ابتدائية اى ما جاءنى من احد الى ما لا

يناهى وقد يجى للتعليل نحو لم ابك من سوادك اى من اجله وكانها ابتدائية
لان ترك الايمان صدر من سوء الادب وخرج منه ويكون من مضموم الميم و
مكسورها بمعنى تا القسم ولا يدخل اذن الا على لفظ الرب نحو من ربى لكان
بالقسم مختصة باسم الله وشذ دخول كل واحد منهما على معمول الاخرى نحو ترب
ومن الله وهى حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه فى القسم خاصة وزعم بعضهم ان
من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن وبحى الكلام
عليها فى باب القسم ومن يكون فى الظروف بمعنى فى نحو من قبلك وتختص من بجر
قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اى من عنده وبله نحو من بله ان
يأتى بالصخرة وقد ذكرنا ذلك فى اسما الافعال واختصت ايضا من وعلى باسمين
قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد وفى للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة و
المصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزايدة فى الخبر فى النفى والاستفهام
قياسا وفى غيره سماعا مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل و
زايدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو فى القسم للتعجب
اعلم ان الى يستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام
الى الليل والاظهر عدم دخول حدى الانتها والابتدا فى المحدود فاذا قلت اشتريت
من هذا الموضع الى ذاك فالموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشرا ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل الا مجازا
وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر
الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول
قوله وبمعنى مع قليلا كما فى قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
والتحقيق انها بمعنى الانتها اى يضيفونها الى اموالكم وكذا قوله وايديكم الى
المرافق اى مضافة الى المرفق والذود الى الذود ابل اى مضافة الى الذود وقوله
وانت الذى حببت شعبا الى بدا ۞ الى واوطانى بلاد سواهما ۞
اى مضافا الى بدا وقيل يجى بمعنى فى كما فى قوله ۞ ۞
فلا تتركنى بالوعيد كاننى ۞ الى الناس مطلى به القار اجرب ۞
اى فى الناس والوجه انها بمعناها وذلك لان معنى مطلى به القار مكره
مبغض والكره يعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على
التحبيب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل روت
منه حملا على اشربت ورضيت عليه حملا على سخط قال ۞
اذا رضيت على بنو قشير ۞ لعمر الله اعجبنى رضاها ۞
وقيل ان الى فى مثل انت الحبيب وبغض الى وجلست اليه بمعنى
عند والاولى بقاؤها على اصلها وكذا فى قوله
وان يلتق الحى الجميع تلاقنى ۞ الى ذروة البيت الكريم المصمد ۞
بمعنى منتسبا الى ذروة لا بمعنى فى قوله وحتى كذلك اى لانتها

الغاية مثل الى الآن بينهما فروقا كما يجي ومتى بالمعنى لعة هذيلية وهي على ثلاثة
اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت حرف جر فلها
معنيان اما بمعنى الى او بمعنى كي ولا يجر بمعنى كي الا مصدرا مؤولا لا من فعل منصوب
بعدها بان مضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي
بمعنى الى يجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع
الفجر وينبغي ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد و
نحو قوله فلا هم في مريتهم حتى حين فمعنى الوقف اي حين احدهم ومذهب الكسائي
ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما احد القبيلين وحتى
تدخل الاسما والافعال فهي كما في لعلهم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب
واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتها ولا تكون بمعنى كي ويجب ايضا ان
يكون ما بعدها موقتا فلا تقول جاني القوم حتى رجل لمثل ما قلناه في الجارة و
تشترك اي الجارة والعاطفة في انه لا بد قبلها من ذي اجزاء الآن ذاك يجب اظهاره
في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز
اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي نمت
الليلة حتى الصباح وسهرت فان ايضا بان العاطفة يجب كون ما بعدها جزءا
للمعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا او كالجزء له بالاختلاط نحو ضربني السادات
حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه المعطوف عليه كما في قوله

القى الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد حتى نعله القاها

عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه
كقوله ولا تقل لهما اف اي شيئا من الاشيا يؤذيهما ويجب ايضا دخول ما بعد
العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فالضرب واقع على زيد
ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر جزء مما قبلها
نحو ليلة البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه نحو اكلت
السمكة حتى راسها بالجر والمراغي مع جماعة يوجب كون ما بعدها جزءا مما قبلها
كما في العطف فلا يجيز البارحة حتى الصباح جرا كما لا يجيز بالعطف اتفاقا
والمذهب الاول اولى لقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من الليلة
بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم
جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لاخر جزء منه حملا على العاطفة
وتبعه المصنف واجاز المالكي الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء كان جزءا او
ملاقيا لاخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء
داخل في حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما
ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم
او التحقير واستدل بان حتى بمنزلة التفصيل الى قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل
في التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب المالكي قريب لكن الدخول مطلقا
الكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى جارة كانت او

عاطفة

عاطفة اخرا اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد
لا يكون لكنه يجب في العاطفة ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى ثم
الاقوى فاذا ابتدات تقصدك من الجانب الاضعف متصعدا كان اخر الاجزاء
اقواها نحو مات الناس حتى محمد عليه السلام بالعطف وليس هو عليه السلام اخرهم حسا ولا
دخولا في الموت بل قوة واذا ابتدات تنحدر من الجانب الاقوى متحدرا كان
اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل
الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون بل تقصد
بمجرد اخر الاجزاء حسا ولا تقصد كونه اقواها او اضعفها نحو قولك قرات القران
حتى سورة الناس ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق وليس بجزء والتزم صاحب المعنى
الحقير والعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في
جواز عدم كون ما بعدها اخرا اطلاقا للسيرافي وفي جواز دخوله في حكم ما قبلها وان كان جزءا
وفاقا للمالكي وفي جواز قصد كونه اخر الاجزاء لا قوة وضعفا خلافا لصاحب المعنى
الا انك اذا لم تقصد كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا فلا يجوز اكلت
السمكة حتى نصفها او ثلثها ولا يجب ذلك في الى فيجوز الى نصفها او ثلثها والعاطفة كوا
والعطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك
لان لا بد فيها من معنى الانتها بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة
فيما قبلها كثيرا كما يجي بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فعال ويعنى مع كثيرا واذا عطف بحتى
العاطفة على مجرور فالاختيار على اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو
القوم حتى زيد رايت عطفا وجرا ويصح ما ذكرنا في العاطفة هو في العاطفة لاسم على اسم
ويجوز ان تعطف الجملة على الجملة نحو نظرت حتى البصرة ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية
قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جارة دخولها على المضمر نحو
جاني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة
فلا تجر اجزاء المضمر اجزاء بالى لكون الى اشد تمكنا ولهذا تقوم مقام الفاعل
بخلاف حتى فيقال قم الى زيد ولا يقال قم حتى زيد وشبهة المبرد قوله

واكفيه ما يخشى واعطيه سوله	والحقه بالقوم حتاه لاحق

والجواب ان اصل حتى هو لاحق مبتدا وخبر محقف للشعر كما في قوله

فمثناه يثري رجله البت	ولو كانت جارة لم يكن لرفع لاحق وجه ومن

الفرق بين حتى والى ان حتى يلزم تقدم ذي اجزاء ما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف
الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فيما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيه عدم الدخول
الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا
كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم
الدخول وما ذكرناه عند النحاة اظهر ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحتى يجب
ان يستوفي اجزاء المنجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى
من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي

حكمها ايضا كذلك والا فلا نحو ملبي الكك ولا خلاف في صحة وقوع الملا في بجوالي
واما بعد حتى فعند الحلاف كما مر فهذه هي الفروق بين حتى والى وحتى لا يكون مستقرا
الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بالنصب ونعني بالمستقر ما يتعلق لمحذوف مقدر
وهو معنى الاستقرار واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها
الفعلية والاسمية كما ذكرنا وفايدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله

فوا عجبا حتى كليب يسبني ... او التعظيم كقوله

فما زالت القتلى تمج دماها ... بدجلة حتى ماء دجلة اشكل

ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير
راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت
السمك حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في
الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم
والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها
محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه السلام في النفس المومنة مائة من الابل اي في قتلها
فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال
انها للسببية وقوله لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله
بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع
تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى البا في قوله

ويركب يوم الروع منا فوارس ... بصيرون في طعن الكلى والاباهر

والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا المعنى وقيل هي بمعنى الى في قوله
تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاوها على اصلها والمراد التمكن وقيل جاءت
بمعنى مع في قوله ادخلي في عبادي ويجوز كونها باقية على معناها اي حاصلة في زمرة
عبادي او معنى ادخلي ايتها الروح في اجسام عبادي وقيل انها بمعنى البا في قوله

تحابي بها اكفاءنا ونهينها ... ونشرب في اثمانها ونقامر

والاولى ان يقال انه جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل
مايت خلف اي في لطاف الله وقولهم اتاخى في الله اي في رضا الله اي رضاه
تعالى مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب
في الله والبغض في الله قوله والبا للالصاق نحو به داء اي التصق به و
قولهم مررت به اي التصق المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت به وبحبوبك اخبرني
ويكون مستقرا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت
بالابرة وبتوفيق الله حججت واصل هذه البا للالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي يقال
انها للمصاحبة نحو دخلوا بالكفر وخرجوا به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون الا
مستقرا اي كاينين بالكفر وكاينة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون
للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله
ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى
التعدية المطلقة ان يفعل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ونحوه وهذا المعنى

مختص بالبا من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا
يكون مستقرا وما سمعت مقدرا الا في قراءة من قرا ايتوني زبر الحديد اي
ايتوني بزبر الحديد قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكا الكبير بالاطلال
اي فيها ويكون للسببية نحو قوله فبظلم من الذين هادوا وقوله

غلب تشذر بالذحول كانها ... جن البدي رواسيا اقدامها

وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت
للتبعيض في نحو قوله وامسحوا برؤوسكم قال ابن جني ان اهل اللغة لا
يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زايدة لان الفعل يتعدى
الى مجرورها بنفسه وتجي بمعنى من نحو يشرب بها وبمعنى عن نحو سال سايل بعذاب
وقد جاءت للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اي بروبته اسدا كما مر في من قوله
وزايدة في الخبر في الاستفهام بهل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقايم
قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرئة
ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان
فكان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت
وعرفت وجهلت وسمعت وسقت واحسست وقوله سمعت بزيد وعلمت به اي
بحاله على حذف المضاف ويزاد في المرفوع في كل ما كان فاعلا لكفى وفي فاعل
افعل التعجب على مذهب س وفي المبتدا الذي هو حسبك ويزاد في خبر المبتدا
الموجب شاذا نحو جزا سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا
بكثرة في المفعول نحو القى بيده وقوله

نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

وقليلا في خبر لكن قال

ولكن اجرا لو فعلت بهين ... وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

ومع ان مرفوعة نحو قوله

الا هل اتاها والحوادث جمة ... بان امرء القيس ابن تملك بيقرا

وقد ذكرت مواضع زيادتها في ما الحجازية ومن غريب زيادتها
ان تزاد في المجرور نحو قوله

فاصبحن لا يسالنه عن بما به ... اصعد في علو الهوى ام تصوبا

ويضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره نحو قوله
رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر
مكسورة مع غير الضمير مفتوحة معه ذكرها مع خزاعية وربما فتحت قيل ان المضمر
نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع المظهر مطلقا اعلم ان كل كلمة على حرف
واحد كالواو والفا ولام الابتدا لحقها الفتح لثقل الضم والكسر على الكلمة التي
هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسرت الجر ولامه لموافقة
معموليهما ولم تكسر كاف التشبيه لانها يكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة
بل لتضمن الحرف كما مر في باب الاضافة وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر
الحاقا لها بساير اللامات كلام الابتدا ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص
الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس اذن بغيرها من لام الابتدا

لان الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لا لتبست بلام الابتدا والفرق
بالاعراب ربما لا يتم اما للوقف او للبنا وفايدتها الاختصاص اما بالملكية نحو
المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة
نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع الاختصاص كان ولادتهم
للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جيتك للسمن وللضرب اذا لم تخص
بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخر عن معموله نحو لزيد ضربت ولكونه
اسم فاعل او مصدرا نحو انا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو بالزيد
وبالماء لام الاختصاص صارت الاخرى مع ذلك علما للاستعانة او للتعجب وقد
تجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اي استجاب لمن حمده ووجهت وجهي للذي
اي الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اي عليه ويخرون للاذقان اي عليها
قوله وزايدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا نصحت في نصحت
لك وشكرت لك لان الفعلين يتعديان بانفسهما واما وزنت المال ووزنت
له وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته و
شكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله
سفونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام زايدة في لا اباك عند س وكذا اللام
المقدر بعدها ان نحو بعد فعلي الام والاراده نحو وما امروا الا ليعبدوا و
قوله اريد لانسى حاجتي وقيل هي بمعنى ان والظاهر هو الاول كقوله
تعالى وامرت لان اكون وهي زايدة ايضا في قوله واذ بوانا لابرهيم لقوله
ولقد بوانا بني اسرايل وكذا اللام في قوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء
ويجوز ان يقال ان الثانية توكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول
نحو في قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا
اليه ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال لما سبقتمونا
وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو في
القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب تعنون في الامر العظيم
الذي يستحق التعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام
نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقرا الذين احصروا
للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم
وقيل تجي بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل كقوله تعالى جامع الناس ليوم
اي في يوم وكتبته لثلاث خلون الا بمعنى بعد ثلاث ولثلاث بقين اي قبل
ثلاث والاولى بقا الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد قوله
رب للتقليل خاصة لها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح و
فعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد
مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وبلحقها ما فتدخل على الجمل
روا وها تدخل على نكرة موصوفة

في باب ثماني لغات اشهرها ضم الرا وفتح البا المشدده والثانية ضم الرا وفتح
البا المخففة والثالثة ضم الرا وضم البا المخففة والرابعة ضم الرا واسكان
البا المخففة والخامسة فتح الرا وفتح البا المشدده والسادسة فتح الرا وفتح
البا المخففة والسابعة والثامنة ضم الرا وفتح البا مشدده ومخففة بعدها
تا مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيت اي لا انكر لقائي للرجل بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان كان قليلا قال
بن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهرا او مقدر فهي في الاصل
موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز رب رجل كريم اضرب بل ضربت
وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا اصلها ثم ان
كثيرا ما تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله
رب هيطل جم لفيفت بهيطل وقوله
ماوي يا ربتما غارة شعوا كاللذعة بالميسم وقوله
فان تمس مهجورا الفنا فربما اقام به بعد الوفود وفود
ووجه ذلك ان المادح يستقل الشي الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل
بالنسبة الى الممدوح وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله قد يعلم الله لان
قد للتقليل المضارع في الاصل وذلك كما تقول الممدوح بكثرة العلم لا تنكر ان
اعرف شيا من العلم وان كان قليلا وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين
والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير
ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما ذكرنا كافادة كم انهم لم يروها
مجرورة بحرف جر ولا باضافة كما يجر كم فلا يقال مررت برب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل
جرها عليهم نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل الى المفعول
الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه
يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعدى بحرف الجر كقوله تعالى
ان كنتم للرويا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان
العادة عمد في مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المعمول بذلك
المعمول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن و
يشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف
جر والى الضمير معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة والجواب
اي العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شي واحد
ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لا يحتاج
معنى الكلام الى شي اخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا او لان اعتذروا بان
الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما في قوله
هذا سراقة للقران يدرسه كان اورد لان الضمير للمصدر اي اكرمت الاكرام

المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته
مفسر للفعل المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب
للجار والمجرور نحو بزيد جاوزته بمعنى مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل
كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل كريم ولا شك ان جاءني هو جواب رب رجل اذ لا يتوقف
معنى الكلام على شيء اخر بل قدم لقولك جاءني فيكون مثل قولك بزيد مررت والضمير في قولك بزيد
وقولك زيدا ضربت والضمير راجع الى المضروب وقدم فيه المنصوب على شريطة التفسير امتناع
ذلك فان ارتكب متمحلا ان جاءني صفة والعامل محذوف ونحوه فهو محال لعدم توقف
معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب
رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما وهي
مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى
كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه ابدا رفع على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب
الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فان في رب معنى القلة وكما ان نواسخ
المبتدأ لا تدخل في نحو غير ماء سوف على الزهت وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى
النفي الذي له صدر الكلام فكذا الاصل على رب لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلهذا
كان له صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل
عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي
والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان القياس ان لا يجيء وصف مجرورها
الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان
رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله
يا رب هيجا هي خير من دعه   ويكثر وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل
هاهنا بخلاف بل اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وآله الا رب
نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة وتم الكلام بقوله عارية جائعة
بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة
الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر نحو قوله
رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الخبر منتظرا كما قال
ابو علي لانه قد تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على معنى اخر والرفد القدح
الضخم يقال هريق رفده اذا مات وهو كناية والمقدرة نحو قوله
واسرى من معشر اقيال   اي واسرى حصلت من معشر واما نعت مجرورها فعلية
او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء فهو مثل كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم
كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله
ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار   وقال
رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة
نعت مجرور رب في قوله   رب هيجا هي خير من دعه   قوله
لها صدر الكلام لما ذكرنا قوله مختصة بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما
وجب دخولها على النكرة لان احداهما على القلة والاخرى على الكثرة وانما يحتاج

الى

الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة انص في احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى
بكم الا فيما يحتمل القلة كاحتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة
والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على كثرة
من دون القلة كلفظ المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو جاءني
رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس اذا قصد واحدا واحدا ولو لم تحتمل النكرة
لذاتها لم تستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال قوله
موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب وصف
مجرورها والاولى انه يجب ذلك لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له فلا بد من صفة
مجرورها لتتم معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد
فيه لما ذكرنا ان رب كحرف النفي فان القلة عندهم كالنفي فرب رجل بمنزلة ما رجل فلهذا
لزم التصدر ولم يتقدم عليه ناسخ قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي هو رب
جوابا عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه
وان لم يكن مصرحا به فان لم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخترنا بل صفة
مجرورها كما تقدم ويجوز ان تقوم مقام الفعلية اسمية كقوله
يا رب هيجا هي خير من دعه   او ظرف في قولك رب رجل في الدار او صفة
مفيدة معنى الفعل كقوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا عارية جائعة يوم القيامة
ويجوز قياسا ان تعطف على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف
الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها بدرهم وكم
ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه وقال الجزولي هذا المعطوف معرفة وانما
جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وليس بشيء اذ لو كان معرفة لجاز رب
غلامه والسد قوله وقد تدخل على المضمر هذا الضمير نكرة وكذا الضمير في نعم وبئس
كما مر في باب المعارف خلافا لمن ذهب الى تعريفه قوله مميز بنكرة الى قوله في عطائه
التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما فالاكثر كونها كافة ورب
المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى
قلما وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة وقد جاءت ما زائدة قال
ربتما ضربة بسيف صقيل   بين بصرى وطعنة نجلاء   وقال
ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم   ومثلها ما التي تلي كاف التشبيه
الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي و
شذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما وربما واما اذا وليت الباء ومن
فالاولى زيادتها واعمال الجار من نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما
كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال س وقوله
ربما الجامل المؤبل فيهم   شاذ عنده وهو قياس عند الجزولي فيجيز ربما
زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل
في الماضي واما قوله ربما يود الذين فانما دخلها المختصة بالماضي فيما هو مستقبل

من ايمن الله فظاهر واما مكسورتها ومفتوحها فلا ارى لكونهما مقصورين من ايمن وجها
لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما مر والقصر لا يوجب البنا ثم ان حاكي النون وفتحها
يلي لوجا ايمن الله على ثلاثة اوجه اى بالرفع والنصب والجر كما حكى يمن الله رفعا ونصبا عند
الجمع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقول اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان
يكون من الله بفتحتين مقصورا من يمن الله باتباع الميم النون ولا يجوز ان يكون من الله
مقصورا كما يحي من يمن الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع وايم الله
بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال
هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة ها وقد يحذف الياء والنون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها و
كلما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كلفظ ايمن وقد يقال م الله وم
الله بضم الميم وكسرها مقصورين من من ومن على ما قال س وقيل هما مقصورتان من ايمن وفي
كون المكسورة مقصورة من نظر اذ لا وجه لكسر ميم ايمن وقيل المكسورة مقصورة من يمن وقيل
هما بدلان من الواو كالتا لكون الميم شفهية كالواو فاختصتا بلفظ الله كالتا وفيه نظر لان
الحرف الواحد لم يجئ في كلامهم مضموما واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني البا فان لم يبدل منها
فالمختار النصب بفعل القسم وخص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزون الجر في جميع ما يقسم به مع حذف الحرف نحو الكعبة لافعلن والمصحف لآتين وخص لفظ
الله مع حذف الحرف بان يعوض منها ها او همزة الاستفهام او قطع همزة الله في الدرج فكانها
حذف للدرج ثم ردت عوضا من الحرف وجار الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك
لاختصاصها بلفظ الله كالتا فاذا جئت بها التنبيه فلا بد ان يجئ بلفظ ذا بعد المقسم به نحو لا
ها الله ذا واي ها الله ذا وقوله   تبسّمت ها لعمر الله ذا قسما
والظاهر ان حرف الجر ولتكون عوضا عنها واذا دخلت ها على الله ففيها اربع اوجه اكثرها
اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله
وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في
الكلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف على الاغلب ليكون كالتنبيه على
كون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها ربما يوهم ان الها عوضا عن همزة الله
كهرقت في ارقت وهياك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا
بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله ولكونها حرفا كلا وما وذا والثالثة
وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها
على ان حق ها ان تكون في اول ذا بعد الله فكانت الهمزة لم تقع في الدرج والرابع حكاها ابو علي
وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الف ها للساكنين كما قالوا الضالين في الضالين
ودابة قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدا محذوف اى الامر ذا او فاعل اى ليكونن
ذا او لا يكون ذا والجواب الذي ياتي بعده نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من
الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اى لا انا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من
تمام القسم اما صفة الله اى الله الحاضر الناظر او خبر مبتدا محذوف اى ذا قسمي فبعد هذا اما
ان يجاب الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام واما ان تكون للانكار كقول الحجاج في
الحسن البصري آالله ليقومن عبيد من العبيد فيقول كذا وكذا او للاستفهام كما في قوله صلى الله عليه

لعبد الله بن مسعود حين قال هذا راس ابي جهل آالله الذي لا اله غيره تبدل همزة الوصل
الفا ضربها او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا يحذف للبس ولا تبقى للاستقبال
واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام
يقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم فتقول افا الله لقد كان كذا ويجوز دخول الفا
من غير استفهام نحو فا الله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا عن حرف القسم هاهنا
للفصل بينها وبين الله بفا العطف وعند الاخفش الفا في آفا الله زايدة ودليل كون
هذه الثلاثة ابدالا امتناع قبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض
اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزا صارتا بقرينة القسم
كجملة واحدة وان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله
ولعمرك اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعين
الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله
ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن
والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق واودعه عندهم من طاعته قال تعالى انا عرضنا الامانة
الآية ومعنى يمين الله ما حلف تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها واليمين
التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ونحو
اثبات الخبر نحو علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف
لافعلن او تقول الكعبة يميني لافعلن وقال الفرا اذا كان المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن
الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر اخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس
بشيء لان العمر بمعنى البقا فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في
امانة الله وايمن الله ونحوهما وان كانت فعلية وجب حذفها مع الواو والتا ولام الجر ومن
وحروف العوض وجاز الحذف وغيره مع البا والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتدا
نحو لعمرك لافعل ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا
منهم وما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا
تقول اياك لافعلن والنصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا
رفعا ونصبا وقال الجزولي ولم يات سماعا في لفظ الله الا النصب او الجر دون الرفع وجوز
الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله فهمزته في الاصل
عندهم همزة قطع جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند س هو مفرد مشتق من اليمن
وهو البركة اى بركة الله يميني وهمزته للوصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الا على
فتح الهمزة لكثرة استعماله وافعل جا في المفرد منه شي صالح كآنك واجر وادرج في مكان
واصبع وهي لغة في اصبع والاولى ان يقال اصل ايمن كسر الهمزة ففتحت للتخفيف واذا تكرر
الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب س والخليل ان
المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى لانها لو كانت واو القسم لكانت
بدلا من البا ولم يفد العطف وربط المقسم به الثاني والثالث وذلك بالاول بل يكون التقدير
اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة اقسام كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من
جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغنا بالثالث والحذف خلاف الاصل

وان حملنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا
فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقال القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم
لشتى اي اقسم بهذه الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف فالله لافعلن
وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما
ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار
اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد واجاب
جار الله عن هذا بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة
ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يكن يجامع الفعل كانه عوض عن الفعل
ايضا كما انه عوض عن الحرف فقوله والنهار كانه عطف على عامل واحد هو الواو وقال
المصنف فيلزم على هذا ان لا يجتزأ اقسم بالليل اذا يغشى وبالنهار اذا تجلى وقد جا
قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تعالى والليل وان لم
يكن قبله معمولان الا انه يكون الواو فيه قايما مقام اقسم والباحتي كانه يجر وينصب وهو
المحذور وقال المصنف انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا الحاصر في باب
العطف وعلى ما قدمنا في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الله اذا يغشى والعامل
في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا تجلى فيكون الواو قايمة مقام العظمة
وهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل ووقت غشيانه والعامل في المجرور والمنصوب شي
واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السوال وهو نشدتك الله وعمرتك الله و
عمرك الله وبعدك الله وبالله لافعلن وقد يستعمل لعمرك الله في قسم السوال
وجواب قسم السوال امرا ونهيا او استفهام كقوله
نشدتك هل صممت الكث لليلى ويكون الا ولما ايضا نحو نشدتك الله
الا فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثنا وقوله
قعيدك ان لا تسمعني ملامة ان فيه زايدة وربما قيل في قسم الطلب بالله لتفعلن
ولتفعلن خبر بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي معنى يتلقى اي
يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه كذا واستقبله به اي اجابه به اعلم
ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة مصدرة بان
مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتدا المفيدة للتوكيد لا فرق بينها وبين ان
الا من حيث العمل وانما صلحا لان يكونا في جواب القسم لانهما مفيدان للتوكيد الذي
لاجله جا القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في
باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة
بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد منطلق جواب القسم ايضا والقسم
مقدر فعلى هذا ليس في الوجود لام الابتدا قالوا لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد
دخل على غير المبتدا واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت
لزيد قايم وباب القسم لا يدخل له بعد ظننت المفيدة للشك ويجوز ان يعتذروا
بان الظن الغالب قام مقام العلم فهو مثل قولك يعلم الله ان زيدا قايم بكران

ولهذا

٢٩٩

ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص بمنزلة القسم و
ما لهم جوابه وليس بشي اذ يحتمل التعليق بلى لو جا مثل ظننت لقد فعلت
لكان نصا ثم نقول الاولى ان اللام في لزيد قايم لام ابتدا مفيدة للتوكيد ولا
تقدير القسم لان الاصل عدم التقدير والتوكيد المطلوب من القسم حاصل
من اللام ثم انها لا يجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة في النفي خبرها حرف النفي
نحو لزيد ما هو منطلق ولا يقال لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات
وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما تناف في ظاهر الامر واما قولك لزيد ما هو
منطلق وان زيدا لم يخرج فان واللام انما هما في مضمون الجملة بلا مجامعة
بين الحرفين ثم ان لام الابتدا تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا لانه مضارع
للاسم وهو مجرد عن العوامل كالمبتدا قال المتلمس
لاورث بعدي سنة يقتدى بها واجلو عمى ذي شبهة ان توهما
وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين
ولا تدخل على الماضي لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخلت قد كثر دخول لام الابتدا
عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابتنا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير
الماضي كالمضارع معنى يناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى
التحقيق والتوكيد وتدخل لام الابتدا على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا نحو
لقايم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا ايضا اذا وقع موقع المبتدا نحو
لطعامك زيد اكل ولفي الدار زيد قام بشرط ان يكون ذلك الخبر العامل اسما كما ذكرنا
او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل
ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره وانما
تدخل على نعم وبيس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من
انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتدا
بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا في ان زيدا القايم كما
يجي في باب ان واللام في جميع ذلك ليست بجواب قسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام
الابتدا والاسمية المنفية مصدرة اما بما مع لا عند اهل الحجاز وبهما عند غيرهم او بلا
التبرية على خلاف احوالهما نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار وكذا
العاملة ليس على ما ذكره النحاة او بان نحو والله ان زيد قايم وان كانت الجملة فعلية
فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لاضربن الا ان تدخل
اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يوتى
بالنون اكتفا باحد علامتي الاستقبال عن الاخرى وقد يخلو المضارع عن اللام استغنا
بالنون وقيلجا وقتيل مرة اثارت فانه فرع وان اخاهم لم يضطهد
ولا يجوز عند البصريين الاكتفا باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون
يجوزون ذلك بلا ضرورة ويحكى عن ابي علي موافقة الكوفيين
في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال

تالى ابن اوس حلفة ليردّنى الى نسوة كانهن مقائد ... بفتح اللام وضم الدال
ويروى ليردّنى بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة
على الفعل نحو والله ليفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا وان كان حالا
فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد لانه محقق الوجود فلا يحتاج
الى توكيد بالقسم كما مر فى المضارع والاولى الجواز اذ رب موجود غير
مشاهد يصح انكاره اشد الفرا

لان تك قد ضاقت عليّ بيوتكم ... ليعلم ربى ان بيتى اوسع

وتقول والله لتصليهم زيد فنجيا لا كتفا بالالام عن النون لانها علامة
الاستقبال كما مر فى المضارع وان كان المضارع منفيا فنفيه بما وان ولا على
ما مضى لكن ما وان اذا لم تقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفى الحال على ما تقدم
فى الافعال الناقصة والمبرد لا يجيز والله ما اقول وان اقوم لكونه اذن ظاهرا
فى الحال وهو يمنع من كون المقسم حالا لما مر آنفا فتبقى ان تقول ما يقوم
غدا ونحو ذلك ولا يجوز نفى المضارع بلم ولن لانهم ينفون المضارع بما يجوز
حذفه للاختصار كما يجى والعامل الحرفى لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطل العمل
لم يعين النافى المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد
نحو والله لقد خرج واما فى نعم فاللام وحدها لان قد لا تدخلها لعدم تصرفهما قال

يمينا لنعم السيدان وجدتما ... وان طال الكلام او كان فى ضرورة الشعر

جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى فى الاستطا له والشمس
وضحاها الى قوله قد افلح وقال الشاعر

حلفت لها بالله حلفة فاجر ... لناموا فما ان من حديث ولا صالى

ويجب تقدير قد بعد نحو قوله ... واللام لان لام الابتدا لا تدخل على الماضى
المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله

واقسم ان لو التقينا وانتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

فمذهب س ان ان موطية كاللام فى لان جئتنى لاكرمنك فاللام اذن فى لكان
جواب القسم لا جواب الشرط فيكون جواب القسم محذوفا فى قوله

واقسم او شئ اتانا رسوله ... سواك ولكن لم نجد لك مدفعا

وقد يجى الكلام عليه فى حروف الشرط وان كان الماضى منفيا فبما نحو والله
ما قام وان نفى بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا فى الماضى قال

حسب المحبين فى الدنيا عذابهم ... والله لا عذبتهم بعدها سقر

اى لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت فى الماضى الذى
للدعا نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضى فى الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال
وفى غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاء غير مكرر فى الشعر كقوله

فاي امر سيئ لا فعله ... واما قوله تعالى فلا اقتحم فانما جاز عدم تكريره لتكرير
معنى العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا
وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة

الشرط بلام مفتوحة تسمى موطية اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط
نحو والله لان اتيتنى لاتيتك فان حذف القسم فالاولى والاكثر المجى باللام
الموطئة لتنبها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجى بلا لام كقوله
وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضى وهو ما يكون
بلو فيجى حكمه فى حروف الشرط ويجوز حذف النافى من المضارع اذا كان جواب
القسم ولا يجوز من الماضى والاسمية سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها شعر

فقلت يمين الله ابرح قاعدا ... ولو قطعوا راسى لديك واوصالى

وقال ... بالله يبقى على الايام ذو حيد ... بمشمخر به الظيان والآس

وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا فى جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف
وحذف من المضارع دون الماضى لكونه فى القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع
اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفى فى غير القسم من لا يزال واخواته قوله

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ... ولم يحذف من ما زال واما قوله

فلا وابى دهماء زالت عزيزة ... فلم يحذف النافى لفصل بينه وبين الفعل كما مر فى
الافعال الناقصة وانما حذف فى المضارع علامة النفى دون علامة الاثبات لانها تكون
فى الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فكان يكون الحذف اكثر وانما حكم بان المحذوف
من المضارع لا دون ما لان اكثر استعمالا فى نفى المضارع من ما فى قوله
ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل عليه اى اذا اعترض من القسم اي توسط
الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفى النهج قد والله لعوا الله قوله
او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقد قام زيد والله وهذا الكلام الذى توسط
القسم او تاخر عنه هو جواب القسم فى الحقيقة لكن لما لم يقع موقع الجواب لم يكن معه
حروف الجواب التى يتلقى بها القسم فهو مثل جواب الشرط سواء كما مر فى بابه وقد
يجى بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب
كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر اى ليؤخذن ولتعاقبن
لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف الجملة القسمية لكون ظرف
من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض العائضين
وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من
التوكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد يقوم على عامل فائبا
مقام الجملة القسمية وان كان عاملا مع حرف يمنعه عمله فيما قبله كنون التوكيد
وما قال عوض لا آتيتك وعوض ما آسك لعرض بشله مسد القسم كما يجى فى
اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل فى غير القسم نحو قوله

هذا ثنائى بما اوليت من حسن ... لا زلت عوض قرير العين محمودا

ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا حرف من حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم
والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم يقول جير لافعلن كانك قلت
نعم والله لافعلن وهى مبنية على الكسر وقد تفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا
لقوم وبنا وها عندهم لمواقفة جير الحرف لفظا ومعنى ولا يكفى الموافقة لفظا

الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعم وقد لونى يهادون قسم قال ٥
وقلن على الفردوس اول مشرب ٥ اجل جران كانت ابحت دعاثره ٥
وربما نونت اصطرار قال ٥ وقائلة اسيت فقلت جير ٥
اسى انه من داك انه ٥ وبه استدل على اسمية قال عبد القاهر هو
اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم لبعد ويلزم ان يكون جميع حروف
التصديق كذلك وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله ٥
فاقسم لو شئ اتانا رسوله ٥ اى اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه
ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجي ولا تجي في الاخبار
الصرف نحو تضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما
جواب القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد تقوم مقام القسم حقا وما في
معناه نحو يقينا لافعلن وقطعا لتركبن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا
لينبذن وكذا الزام نذر نحو لله على كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت
الله لافعلن وعلى عهد الله لاقومن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكون اسما ومنذ
ومذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومذ
يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
قوله وعن للمجاوزة يعنى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب احداث مصدر المعدي
نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه
عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وكذا قولهم
رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه
اى تراخيت عن موضع بمينه بالجلوس وقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين
يتجاوزون وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة
فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين
فقط بل المراد جنس الاطباق كل واحد منها اعظم من الاخر فهو مثل التثنية في لبيك
وقوله تعالى كرتين في ان المراد التكثير والتكرير واقتصر على اول مراتب التكرير وهو
الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السادة كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا
في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم كابرا بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها
ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
يجوز ان يكون افضلت يتضمن معنى تجاوزت في الفضل وان يحمل عن على معنى
على قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى ابقاؤها بمعناها والجار
والمجرور صفة المصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد السببية نحو
قلت هذا عن علم او عن جهل اى قولا صادرا عن علم وقوله ٥
وتبدي عن اسيل يتضمن فيه تبدي معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتجلوه عن وجه اسيل
قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه
لما ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلاة

وعليه

وعليه قصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك
حتما مقضيا تعالى عن استعلاء الشئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال
في شئ لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك
عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في البارى تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت
عليه واما قوله اذا رضيت على بنو قشير فلحمل رضيت في التعدي
على ضده اعنى سخط كما حمل بعدت منه على شئت منه وقرب منه على انفصلت
منه وقوله رعية اشهرا وحلى عليها اى على مذاقها كانه ملك
مذاقها وتسلط عليه فهي تميل اليه وتتبعه وتجي بمعنى مع نحو فلان على جلالته
يفعل كذا اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم
ركبته الديون اي لزمته ومنه سيروا على اسم الله اى ملازمين به فكانه مركب لكم
الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد بخلاف معنى مررت به لانه يفيد ان
مرورك به كان على من جهة الفوق واما قوله
ان الكريم واسيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
فليس على فيه زائدة بل الكلام على القلب والتاخير واصله ان لم يجد يوما من
يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات
فقدم على على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل
محلا لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجار قوله وقد يكونان
اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذا اسميتهما لان المجرور
اسم لا محالة قال يصف قطاة غدت من عليه بعدما تم ظموها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل
وقال ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
فيتعينان اذن لكونهما على لفظ الحروف فيلزم عن الاضافة
ومعناها جانب بخلاف على قال
بانت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا
اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاني الذي
كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل بل هو اسم بمعنى المثل والمبتدا محذوف
اي الذي هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا
في صلة غير اي اذا لم يطل في غاية القلة كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع واستعمال
نحو الذي كزيد شايع كثير فلا يكون اسما ويتعين اسميتها مجرورة نحو قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم ومرفوعة بالفاعلية نحو قوله
اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
او على الابتداء نحو عندى كذا درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما
مالك برفع مالك والاولى ان يدعى تركيب كذا كما مر في باب الكنايات وما ذكره من
رفع مالك غير دال على مدعاه وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش
فيجوز اسميتها بلا ضرورة وتبعه الجزولي وتكون زائدة وذلك عند عدم اللبس
في نحو قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها المقق وهو الطول

وحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله ليس كمثله شي او دخول مثل عليها
نحو قوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ لا بد من الحكم بزياده احدهما
اعني مثل والكاف وزياده ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف
في الاعلى لان الاسما يقل زيادتها دون الحروف واما اذا اجتمعا نحو قوله
وصاليات ككما يوثفين فاما ان تكون من باب التاكيد اللفظي اما اسمين
او حرفين كقوله ولا للما بهم ابدا دوا واما ان تكون احدهما زايده فتكون تلك
الزايده حرفا لان زياده الحرف اولى من زياده الاسم فتكون اما الاولى كقوله
ليس كمثله واما الثانيه فتكون كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا حرفين لان
حرف الجر لا بد له من اسم مجرور فان قلت فلفظ مثل لا بد له من اسم مجرور الكاف
الاسميه مثله وكيف حكمت بحرفيه الكاف في مثل كعصف وجوزت اسميه الاولى و
حرفيه الثانيه قلت منع الاسم عن اولى من منع الحرف لان الاسم يعمل الجر بمشابهة
الحرف والحرف في كلما يعمل بالاصاله فمثل محذوف التنوين لكونه في صوره المضاف الى
عصف الظاهر ويجوز ان تكون مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر
كما قلنا في يا تيم عدى وعلالة او بداهة سابح فلا تكون الكاف زايده بل
اصليه لتاكيد معنى المثل كانه قال مثل عصف وكذا الكلام في كلما ويجوز في قوله
تعالى ليس كمثله شي ان لا يحكم بزياده الكاف بل يكون على طريقه قوله
ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشي بنفي
لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم واخو زيد ملزوم واخ لازمه لانه لا بد لا
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي اللزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان
له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا هنا نفي ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي
مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا
للمبرد وانما لم تدخل عليه لانه كان تؤدى الى اجتماع الكافين نحو كك وموته و
مثنيهما ومجموعيهما فطرد المنع في الكل وقد جا في الشعر داخلا على المنصوب قال
فاجمل واحسن في اسيرك فانه ضعيف ولم يا سر كاياك اسر
وهو من باب اقامه بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال
فلا ارى بعلا ولا حلايلا ولا كهن الا حايلا وقال
وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجى
ما الكافه بعد الكاف فتكون لكما ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون الجمله بمضمون الجمله كما
كانت قبل كفها لتشبيه المفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة قال
فان الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم
فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجارة انما كانت تطلب ذلك لكون المجرور
مفعولا وذلك لما تقدم من ان حروف الجر موضوعه للافضا بالفعل القاصر عن
المفعول اليه والمفعول لا بد له من فعل فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلب
فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدا محذوف
الخبر فانت تشبيه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الساعه ومنه قوله

علم كما تكونون يولى عليكم فشبه التوليه عليهم المكروهه بكونهم المكروه اعني بحالتهم
المكروهه وثانيها ان تكون كما بمعنى لعل حكى سن عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلما اتيك
قال روبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا معنى من نوع معنى الكلمة
بالتركيب الاترى ان مما يجى بمعنى ربما قال
واني لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم
اي ربما وتقول اني لمما افعل اي ربما وثالثها ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون
نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصلها كيما فحذف اليا تخفيفا ولم
يدفعوا الرفع والبصري لم يثبتوا الا افادة التعليل ولا نصب الفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا
والبصري ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلما وقد
يكون ما بعد الكاف مصدريه لا كافه نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل
ويجوز ان تكون القسم الاول نحو كما انت وقوله كما تكونون يولى
عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون ما في هذا النوع اعني كما تدين تدان
كافه كما في القسم الاول واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي
تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتهيى رب لتقليل النسبة التي
في الجمل الواقعه بعدها ومن قال انه اسم فهي كافه ايضا عن طلب المضاف
اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطال اما كافه للافعال عن طلب
الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي زايده في قوله
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
ووصال فاعل قلما وهي عند س كافه ووصال مبتدا قوله ومذ ومنذ الى اخره
وقد تقدم شرح الظروف المذكوره قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثنى مضى
شرحها في باب الاستثنى واعلم ان الاولى اذا امكن في كل حرف جر يتوهم
خروجه عن اصله او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن
فعله المعدى به معنى من المعاني المستقيم به الكلام فلا يحكم باشتراك الحرف
ففي قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس لا تقول ان على بمعنى من بل يضمن
اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزياده في قوله
يخرج في عراقيبها نصلي بل يضمن يخرج معنى يؤثر بالخروج و
كذا قوله يسدي عن اسل كما تقدم الحروف المشبهة
بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل الحاصر الكلم سوى ان
فهي بعكسها ويلحقها ما فيدخل حينئذ على الجمل فيلغى على الافصح
الى سميت الحروف المذكوره الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها
شابهت ليس التي هي فعل ناقص غير متصرف شبه الفعل التام المتصرف المتعدي
وايضا ما الحجازيه تشبه ليس وهذه تشبه الافعال معنى كما يجي ولفظا من حيث
كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها فان لم نقل انها لتا بهتها

للافعال بل هي لاشتغالها بسبب تشديدها الاواخر والثاني ليت فمن جهة اخرى
بها تشابه الماضي فيجعل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه
بينها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطت بعد المشابهة
لا يكون لبعض جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة وكذلك نون الوقاية ان
قلنا انها للحفظ فتحتها فقط كما يحفظ سكون من وعن فمن جهات المشابهة فلا
فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال
لفظا بما ذكرنا كان شابهتها للافعال اقوى من شابهة ما الحجازية فجعل عملها
اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل ان الفعل الطبعي يرفع ثم
ينصب فعكسه عمل غير طبعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع
قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وايذانا
بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل ولا يطرد العلتان في ما الحجازية
مع انها ايضا فرع الفعل فالعلة هي الاولى ثم نقول شابهتها معنى للفعل
المتعدي بما ذكرناه وهو اقتضاؤها الجزئين وشابهتها معنى لمطلق الفعل من
حيث ان وانّ بمعنى حققت واكدت وكأنّ بمعنى شبهت قال الزجاج هي
للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو
كانك قايم لان الخبر ههنا في المعنى هو الاسم والشي لا يشابه نفسه
والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير
الاسم والخبر حقيقة فيصح تسمية احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار
الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ولهذا تقول كاني
مت وكانك تموت والاصل كاني رجل اموت وكانك رجل تموت وقيل هي
للتحقيق في كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل
قد اقبل وابو علي يعمل في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان
للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ان كان باق على معنى
التشبيه وان لا نحكم بزيادة شي ونقول المقدر كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها
من قولهم فبصرت به عن جنب والجملة بعدها المجرور بالحال اي كانك تبصر بالدنيا
وتشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كاني بالليل قد اقبل وكاني بزيد وهو
ملك والواو لا يدخل على الجملة التي هي خبر هذه الحروف فيتبين ضعف قول
الفارسي ولكن بمعنى استدركت ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدرنا الاستثنا المنقطع
بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانك توهمت ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجى وليت بمعنى تمنيت
ولعل بمعنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من
جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل
الا في الممكن ان التمني محبة حصول الشي سوا كنت تنتظره وترقب حصوله

اولا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب
فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق والطمع ارتقاب المحبوب نحو
لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة
وقد اضطرب اقوالهم في لعل الواقع في كلام الله تعالى لاستحالة ترقب
غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب وابو علي معناه التعليل
فمعنى افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي
لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر
او يخشى اذ لا يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنوا اسرايل
فتوبة باس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه
وهو ان الرجا والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك مذهب لان الاصل
في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو
ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلام الله تعالى كانت للتشكيك
والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجي للاستفهام تقول لعل زيدا
منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما
ارتفعت به في حال الابتدا وكذا خبر لا التبرية ومذهب البصريين عمل الحروف
في المبتدا والخبر معا لطلبها معنى ويجوز عند الفرا نصب الجزئين بليت نحو
ليت زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الجزء مضافا الى الاسم اي
تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما
سوا ولهذا جاز ليت ان زيدا قايم كما جاز علمت ان زيدا قايم فهو عنده
كافعال القلوب في العمل سوا واستشهد الفرا بقوله
يا ليت ايام الصبا رواجعا ... والبصريون يحملون رواجعا على انه حال من خبر
ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا
ليت ايام الصبا كانت رواجعا وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران
الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم
ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفرا نصب الجزئين بالحروف الباقية
ايضا كما روى عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا واستشهد بقوله
كان اذنيه اذا ما تشوفا ... قادمة او قلما محرفا
وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت الاول
بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على
هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تخال اذنيه
اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن معنى الفعل بخلاف افعال القلوب
فانها افعال صريحة فلا يتصل بهذا المتضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين
بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله
يا ليت اني وسبيعا في غنم ... والخرج منها فوق كراز اجم

فان مع اسمها وخبرها تغنيه عن المعمولين لا انها مفعول لبنت وسبق على ما ذهب اليه الاخفش
في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير المفعول الثاني ان تقدر ايضا هاهنا خبر ليت والاعراض
كالاعراض واجاز الاخفش قياسا لعل في مجي ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول
لعل ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب با في اخوات ليت فممنوع للجزيين والمروي
ان قعر جهنم تسعون خريفا او ان في قعر جهنم تسعين خريفا واما البيت اعني
قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى
الكلام ويوثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما الاول فقد مر في
المنصوب على شريطة التفسير علة توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتحضيض والعرض
وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في
مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرا ساير الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال
على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم
اذ لو جوز تاخيره لكان المغير واخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير اول
الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا التغيير راجع
الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال من جميع المغيرات او ان المتكلم يذكر بعد
ذلك المغير كلاما اخر يوثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحد من هذه
الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام فوجب تصدرها بخلاف ان المكسورة
فانها لا تدل على قسم من اقسام الكلام لانها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد
تقوية الثابت لا تغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتدا كاللام فلذلك
وجب تصدرها واما ان المفتوحة فلكونها مع جزيها في تاويل المفرد لكونها
مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا
والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر لما ذكرنا
في باب المبتدا فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتدا في خبره
معنى الطلب سوا كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون
الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب اخر اي لا يجتمع في كلامهم
طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها اما مفرد وهو اما ذات مذكورة
وهي مشبه بها نحو كان زيدا الاسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك
قايم وكانك قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى
الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم الاستفهام لوجب
تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القايمة
مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبريه لان النعت كما مر في بابه
لا يكون طلبيا ومن ثم اول قوله
حتى اذا جن الظلام واختلط   جا وا بمذق هل رايت الذيب قط
واما ان المفتوحة فلا موضوعة لتكون مع جزئها في تقدير المصدر لا طلب
فيه فثبت بهذا ان ان في نحو قولك امراته ان قم لا يجوز ان
تكون مصدرية على ما اجاز س وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع

واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب كما مر في كان
واما الجمل الطلبية كالامر والنهي والدعا والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض
والتمني ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها اخبارا لهما كما في خبر المبتدا وان كان
قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا
ولكن عمروا لا تضربه قال
ولو ارادت لقالت وهي صادقة   ان الرياضة لا تنصبك للشيب
قوله ويلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز
ان تعمل وتلغى وروي قوله
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا   رفعا ونصبا والالغا اكثر لانها تخرج بما
عن الاختصاص بالجمل الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما الحجازية فاذا
اهملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها
نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فتكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما
زايدة حرفية كما في قوله فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الالغا و
الاعمال لكن الاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد الذي
هو معناها تقوية الثابت لا تحديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال في كانما
ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما شايع عند الكساي واكثر النحاة
اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك
بهذه الحروف لكن الالغا اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص
بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله
فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجملة والفتح
في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعوله
ومبتدا وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل وان جاز التقديران
جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم
[illegible]
مثل ان زيدا قايم وعمرو [illegible] لفظا او تقديرا اخذا فالمكسورة فيهما
ولا اثر لكونه مبنيا خلافا [illegible] في مثل انك وزيد ذاهبان
ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه و
بينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاوها
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير الشان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا واستعمالها في غيره و يلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني
الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة
لتكون بتاويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايم اي قيام زيد وكذا
ان كان خبرها جامدا نحو معنى انك زيد اي زيديتك فان الجامد اذا الحقت
ياء النسب في اخره افاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية وكذا بلغني ان زيدا

في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قولــــه
ومن ثمه وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة
لمعناها الى المفرد قولــه وكسرت ابتدا اي مبتدابها سوا كانت في اول كلام
المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلامه لكنه ابتدا كلام اخر واستيناف
له نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية
لا الاعتقاد العام للعلم والظن فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما
كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء للكلام المحكي وكسرت بعد الموصول
لان الصلة لا تكون الا جملة نحو اكرمت الذي انه فاضل قال تعالى ما ان مفاتحه
لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم نحو والله انك قايم لانه جملة لا محالة
وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل
ذلك لتاويلهم له بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع اذا لا يقع
المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك
راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة تقع
حالا واما المصدر فيقع حالا ايضا لكن اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا
اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم لانه
لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبر المبتدا في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا
حدثا جاز فتح ان في خبره نحو ما قولي انك قايم وتكسر ايضا اذا دخل في مبتدا
في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا ان المكسورة فهما سوا في المعنى قولــــه
وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول
به نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا
المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو
عجبت من انك قايم قولــه وقالوا لولا انك هذا جواب سوال مقدر وهو
ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة التي بعدها لا
يجوز اظهار جزئيها كالعدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان
خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز نقصانها لتكون ان مع جزئيها في موضع
المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفرا ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع
بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله وانك لانه فاعل بمعنى
ان لو فيه شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على
الاسمية ولا يجوز فتحناها لتكون مع ما في خبرها فاعل مقدر وهو ثبت كما
مر في باب الفاعل وسيجي في حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما لتوقيته
نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية ويندر
دخولها على الاسمية كما هي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم كما في لو انك قايم
سوا قولــه فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي
فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه

الكر

الكسر بتاويل وانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في خبرها مبتدا محذوف الخبر اي والكرامة
له ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قولــــه
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا   اذا انه عبد القفا واللهازم
اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمتان ناتيان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بما حولهما كقولهم جب مذاكيره فالكسر على تاويل اذا هو عبد
القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وليت ان الواو بعد
قولك هذا او ذاك تقرير الكلام السابق قال تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم
خبر مبتدا محذوف وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله
موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها
قال   اني اذا خفيت نار لمرملة   القي بارفع تل رافعا ناري
ذلك واني على جاري لذو حدب   احنو عليه بما يحني على الجار
فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة الاسمية في الاية عطف على
الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي واول كلامي بالفتح على ان قولي مصدر
مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقوالي حمد الله فلم
يجز لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول
مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني
احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى
المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى
وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله
بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده
المصنف احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه
بهذا الكلام اجزاء اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه
بلفظ اني وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة اني فيكون المعنى اذا صرحنا
تلفظي باني او بهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم به
ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قايم فان
فاعل اي احق ذلك حقا او تقول حقا في مذهب الظرف اي في حق فيكون ان اما
فاعلا او مبتدا على المذهبين كما مر في باب المبتدا قال
احقا ان اخطلكم هجاني   ودليل كونه في مذهب الظرف قولــــه
افي حق مواساتي اخاكم   بمالي ثم يظلمني السريس   فهو كقوله
احقا بني ابناء سلمى بن جندل   وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا
تقول اما انك قايم قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول اما والله انه
ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب اي في حق ذهابه واما والله انه ذهب

كانك قلت الانه والله ذاهب وحق اذا كانت ابتدائية يجب كسران بعدها وان
كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت
من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسران بعد منذ ومذ وان جاز وقوع
الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك منذ زيد قايم ومن قيام زيد رفعا وجرا لان
الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى
ان حيث واذا يضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لا يجي ان بعدهما
كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار
فلا اشارة للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زايدة كما في لا اقسم
لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند س والخليل وقال
س معنى جرم حق فان فاعل واستشهد بقوله

ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا

برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال اى حق غضب فزارة بعدها وقال
الفرا الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي
جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم لا يجرمنكم و
بمثله فسر بعضهم اى جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال
الفرا هي كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ومحالة لانه يروى عن العرب
لا جرم والفعل والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم
القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى
صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك تجاب بما يجاب به القسم
فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم ومن فتح فللنظر
الى اصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان افعل كذا اى من ان افعل ولا محالة انك كذا
اي من انك ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها
وجوها من التغير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فيكون ذا زايدة كما قيل
فيما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة كذا
والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله

اعن ترسمت من خرقاء منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم

ويقول وشد ما انك ذاهب وعز ما انك قايم بالفتح فشد وعز فعلان
مكفوفان بما كقلما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قايم حقا اى انك
قايم في حق الآن في لا تدخل على شد وعز لكونهما في الاصل فعلين ويجوز
ان تكون ما اسمية معرفة تامة كما هو مذهب س في نعما صنعك وبئسما عملك
اي نعم الصنع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا انه جعل باب فعل مضموم العين
يجوز استعماله استعمال نعم وبيس ويقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس ما ههنا
كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة وجب كسران ولا
يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم
هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزايدة كراهة ان يجي

لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك
ونقول حقا انك ذاهب وجهد رايي انك قايم بالفتح لا غير لان المعنى في حق
وفي جهد رايي واذا جئت باما قلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد
رايي فانك قايم فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين
لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك ان معمول ما في خبران يتقدم
عليه مع اما لما يجي في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك ساير واما زيدا
فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل
الظرف المقدم خبرا قال س يجوز اما في رايي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر
لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قايم بالكسر اذا قصدت
ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث
وهذا الخبر فوجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات
والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم و
الفعل والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فا
الجزا يجوز فيه الاسم والفعل نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
والكسر لا يتعين فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين
فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى اخره يعني ولاجل ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فايدتها
التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه
يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف يعطف على اسم
المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان واسمها كما قال الجزولي وكان الاول
نظر الى ان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان عليه ودخولها عليه
كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام
في لزيد ولا شك ان المرفوع هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل
عليه فكذا ينبغي ان يكون مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها
وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل
واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره
وانما تعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت
مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتداه والمبتدا هو الاسم المجرد وهي مع اسمها
ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا
في باب المبتدا طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة
لفظا نحو ان زيدا قايم والمفتوحة لفظا في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم
وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان
التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اعني المبتدا والخبر اذ ان مع اسمها
سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدا
والخبر فحكم المفتوحة اذن بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها

مقام الاسمين ومما قال المصنف مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل نظر و
ذلك لانا بعد ان نسلم انّ ان مع ما في خبرها بتقدير اسمين نقول ان ذينك الاسمين
بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا قائما
بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فلا تخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير
اسم مفرد كونها بتقدير اسمين اذا كان ذلك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا
مع ان الحق ان ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير
اسم مفرد اعنى المصدر الذى ذلك الاسمان المنصوبان مؤولان وانما دعى
المصنف الى هذا التكلف انه راى س استشهدا على العطف في محل المكسورة بقوله
تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد س بقوله
والّا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل
اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان ان
المفتوحة في افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة
لما راى س يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة
في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في
نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن حذا حذوه لم يلتفتوا الى استدلال س
وقالوا لا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة بالرفع مطلقا لان اسمها لم يبق في معنى الابتدا
بل صارت مع الاسم والخبر بتأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا واسمها
كبعض حروف الكلمة ونظر ابي سعيد صحيح فنقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير
في برئ وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعنى قوله من المشركين
مقام التوكيد او نقول رسوله مبتدا خبره محذوف اى رسوله كذلك وليست الجملة
معطوفة على ان مع ما في خبرها بل الواو اعتراضية ونقول في قوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان ما بقينا في شقاق
خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم مثل هذا في قوله
ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله
فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشئ ولا انى من الموت افرق لان قوله
ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على تخشعت فلو جعلت او ولا انا ممن يزدهيه
وعيدكم اعتراضية لكان لا داخلة على المعرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو
روى ولا انى بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه
مستانفا ولا مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم
وقال س بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان ذكر لكن المثقلة في جميع الكلام يعني
في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في خبرها دون ان كما
تجئ وانما كان لكن مثل انّ في العطف لان معنى الابتدا بعده لم يزل لان الاستدراك
في الحقيقة معنى راجع الى ما قبل لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا
عن ان يتخطى الى الاسم المنصوب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه
عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفرا الرفع

للمعطوف على اسم كان وليت ولعل لكونه في الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى
الابتدا بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد
كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر غيرهم في ذلك لا منعا ولا
اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج في قوله علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف
بالحق علام الغيوب صفة لربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس ان
يكون مثل سائر التوابع في جواز رفعه كما تقول لا غلام في الدار الا زيد وتقول ان الزيدين
اعجباني شمائلهما ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا
وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم
الابتدا والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل
عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو
عندهم كالموثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزا
لا يصدر عن موثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد
من الموثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناوه عنهما معا ولو فرق الخبر
بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه
ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا فيه
من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان
زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو
ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفردات لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين
وانما اجاز الكسائي ولا يقال فيفرق الخبرين حتى يسلم الكلام من الفساد كما تقول ان
زيدا وهند قائم وخارجة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون خارجة
خبرا عن زيد كقائم ولا يجوز التفريق بلا عطف ايضا كان تقول ان زيدا وهند
قاعد خارجة لانك تفصل بقولك وهند بين اسم ان وخبرها وهو اجنبي منهما وبقولك
قاعد وهو اجنبي بين المبتدا وخبره فلم يبق اذن الا تقديم الخبر على ما ذكره البصريون
نحو ان زيدا قائم وهند خارجة او ان زيدا قائم وهند وخبر هند في الثاني محذوف
استغناء عنه بخبر زيد اي هند قائمة فيكون الواو في الثاني ايضا عاطفة جملة على جملة
فاذا ثبت ذلك قلنا ان الرفع الذي هو الالف في ان زيدا وعمرو قائمان اثر
واحد غير متجزئ فلا يصدر عن موثرين مستقلين الى وانما اجاز الكسائي ذلك لان
العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
الا في المبتدا دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده
فلا يلزم عنده صدور اثر عن موثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم
يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم
لكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد
ذاهبان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما
استنكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا
في الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين

على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون من امن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف
وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في
بابتم نحو عندي على مذهب المبرد وقوله شعر فمن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب ووسع سيبويه قبل
الخبر رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون
وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبرهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض
النحويين في الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعراب الثاني نحو ظننت غلامك ذاهبين وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى
الابتدا وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى
الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون
المفعولان في الظاهر كاسمي ان وخبرها فيقل الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي
الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو
قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام
اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة
اعلم ان هذه اللام لام الابتدا المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل في اول
الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سوا اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما
حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري
بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل ولا عوا بتاخير اللام
شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن
مرتبتها وهي صدر الكلام اعني المبتدا والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم نحو لزيد قائم
والقائم زيد ولطعامك زيدا اكل لابد مع التاخر الاعلى احد الثلثة نحو ان من
الشعر لحكما وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر اذا تاخر
عنه فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يخلي حقها كل التخلي بتاخرها حقه صدر الكلام
عن جزئي الكلام اللذين منهما يتركب الكلام لا محالة وانما تدخل على الاسم اذا فصل
بينه وبينها ظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبله لنقصان تصدره بوقوعه في خبر ان
وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتدا والثانية جواب قسم محذوف والجملة
القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا
لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز في المضارع لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما
نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل لما
مر في افعال المدح والذم واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام
فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتدا ومعناها التاكيد فلا تفيد
الحالية كما توهموه حتى يتناقض هو وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا
ان يكون مثبتا لان لام التاكيد لا تجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا تدخل ايضا

على حرف الشرط فلا تجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على غير ان من ادوات الشرط اسما كان او حرفا لان اللام والشرط كلاهما مما يستحق الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبر ان بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا جواز فتحها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقط عن الصدر ان لا تتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان تفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديق كما ان عمرا اخي وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك اكل واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على ضمير الفصل المذكور وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على الخبر مع انك في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد يتكرر اللام في الخبر وفي متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخولها على خبر المبتدأ مجردا من ان نحو قوله شعر ام الحليس لعجوز شهربه وقد بعضهم انه يجوز ان يكون في التقدير داخلة في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا قرئ في الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر المعمول لامسى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال الشاعر

مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا

ولذلك قال الشاعر

وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان

ولما في نحو ما زيد لقائما وقوله شعر

واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء

شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ دخولها على كان ولولا قال شعر

فبادحتى لكان لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني

وقال شعر

للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم

واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس فتقول شهدت انك قائم واما قولك شهدت انك لقائم وقوله تعالى نشهد انك لرسول الله فشهدت محمول على علمت لان اصل الشهادة ان يكون عن علم فيكون معلقا كعلمت ان زيدا لقائم الا انه لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت تجري مجرى القسم على ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان وكذلك شهدت بقول في الشعر اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيها وكذا قد يجي اشهد

لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاحجن قال شعر

ولقد علمت لتاتين منيتي

وقد يقال ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراؤهما مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف نحو علمت زيد قائم وشهدت زيد قائم كقوله شعر

اني وجدت ملاك الشيمة الادب

والدليل على اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فيجوز في قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم نحو ان يكون شهدت فيه معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز مع الباء اجراؤه مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول لهنك لرجل صدق قال الشاعر

لهنا لمقضي علينا التهاجر

وقال شعر

لهني لاشقى الناس ان كنت غارما

وقد يحذف اللام وهو قليل قال شعر

الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

وفيه ثلثة اوجه احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هياك في اياك وهرقت في ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني للفراء ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذف لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذفت الالف فعلا كما تحذف من الممدود اذا قصر كما قال الحماد والحمد قال شعر

الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال

ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للقسم فعومل بما عومل به في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن ووالله لقام وانما جاز حذف قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف الكثير لان هناك جملتين في حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن ولا يجي لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله

ولكنني من حبها لعميد

والوجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا انه كان حق الكلام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها معها تسقط عن مرتبتها من التصدر لكن جامعتها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر بهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى فلا يجوز ان تسقط عن مرتبتها بمجامعتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله شعر

ان الحلس تحوز شهرته   واما ان تكون في الاصل لكن انتى تخفف بحذف
الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربى فاصلهم بحذف الهمزة واصله
لكن انا واعلم ان ان المكسورة تترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل
وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا تقع اسما
لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان
عندي انك قايم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي وتكون ان
المفتوحة بدلا كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها بدل
من احدى الطائفتين وكذا قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون
انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم اهلكنا قبلهم واما قوله تعالى ايعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم وانكم
الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم
لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى
وهم بالاخرة هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون
مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم و
يجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله شعر ان الخليفة
ان الله سربله وقوله شعر ٥ لقد علم الحي اليمانون انني ٥
اذا قلت اما بعد اني خطيبها ٥ وروى اني بالفتح على ان تكون تقرير
الاني الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الحاخره اذا
خففت بطل اختصاصها بالاسماء فتعمل الالغا قال تعالى في الاعمال وان
كلا لما ليوفينهم في قراءة تخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة
والاية رد عليهم قال المصنف ويلزمها اللام مع المخففة سوا اعملت او اهملت اما
مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف
مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
وقال المالكي وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية فعلى قوله يلزم
اللام اذا كان اسمها مبنيا اذ لا يعرف انها معملة او مهملة واما في المعرب
فان اعملت لم يلزم وان اهملت لزم وان دخلت على الافعال لزمت اللام واما
قولهم اما ان جزاك الله خيرا فانما لم يدخل اللام لان الدعا لا يدخله النافية
فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من
نواسخ المبتدا لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالكلية والكوفيون يجوزون
جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله شعر ٥ ٥ ٥ ٥
بالله ربك ان قتلت لمسلما ٥ وجبت عليك عقوبة المتعمد ٥
وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشنك لهيه وهو عند البصريين شاذ
واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتدا
التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتدا الواجب التعليق

في ان علمت لزيدا قايما ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتدا في نحو قوله شعر
ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتدا والجواب
عن قولهم ان علمت لزيدا قايما ان هذا مثال مخترع ما لم يشاهد من كلام من يحتج
بقوله ويلزم تعليقها لافعال القلوب لو دخلت على اول مفعوليها لكنها
لا تدخل بعد الافعال الناسخة للابتدا والا على الجز الاخير وهو الخبر كما كانت
تدخل مع المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القايم مقامه وفي الامثلة الواردة
في التنزيل لم تدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله
لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب
الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتدا او
قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك واما قوله
ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام
في الاسماء وبينها في الافعال فجعلها في الاسم المخففة واما في الافعال فقال
ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسما اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل
لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطلقا دخلت
في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه
خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاني القوم لزيدا اي الا زيدا
ولا يلزم ما قالوا اذ ربما تختص بعض الاشيا ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثنا
بعد النفي او معنى النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشان بعدها
وخالفه بعضهم فاضمر بعدها ضمير الشان قياسا على المفتوحة والاول اولى لاختصاص
المفتوحة بذلك لما مر في قسم الاسما في ضمير الشان قوله وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر
قد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في
المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قايم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير
معروفة واما في الضرورة فجا في المضمر فقط قال شعر ٥ ٥
فلو انك في يوم الرخا سالتني ٥ فراقك لم ابخل وانت صديق ٥
وقال بانك ربيع وغيث مريع وقد ما تكون هناك الثمالا
قوله ويلزمها مع الفعل الحاخره قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع و
اذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله شعر ٥
ان هالك كل من يحفى وينتعل ٥ وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا
شي لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان
رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي قوله
كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين
كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمني
واجاز الفرا ليت زيدا قايما ولعل للترجي وشذ الجر بها
في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت اداة التشبيه ليوذن من اول الامر بقصد

التشبيه فوجب فتح ان المكسوره رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على المفردات
فقتحت لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها لم تصر با لفتح حرفا مصدريا وصار
الكاف مع انّ كلمة واحدة فلا تعلّق للكاف كما كان لها حين كانت جرانّ لصيرورتها
كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا تطلب
ما تعلق به كما كانت تطلب حين كانت فى محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها
جارّة فاذا خففت كانّ فالافصح الغاوها وقد جاء شعر كانْ وريديه رشا اخلب و
قال شعر وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير
شان مقدر عندهم كما فى ان المخففة وتجوز ان يقال لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعى
اليه كما كان فى ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التى تليها من حروف العوض ما لزم ان
المخففة قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزم حرف العوض فى الفعلية
تقوى كونها مركبة من الكاف وانّ ويجى بعد المهملة اسمية كقوله شعر ٥ ٥
عبات له رمحا طويلا والة ٥ كان قبس يعلى بها حين يشرع ٥
وفعلية لقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله عليه السلام فى النهج كان حزبة قد
وردت الاطغان وقوله شعر ٥ ازف الترحل غير انّ ركابنا ٥ لما تزل برحالنا وكان
قدا اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى به آكد ربا تسحب قصبها كان
بطن حبلى ذات اونين متيم فالمحذوف عن ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله
شعر ٥ ويوما توافينا بوجه مقسم ٥ كان ظبية تعطو الى ناضر السلم ٥
برفع ظبية يجوز ان تكون ظبية تعطو جملة اسمية وان تكون تعطو صفة ظبية واسم كان
محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على
انّ ان زايدة اى كظبية قوله ولكن هى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة
من لا وانّ المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله لكانّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة فلا يعتدان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان يحقق
مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب وفى نقل الحركة الى المتحرك
وهو كما قالوا ان كم مركبة من الكاف وما والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى
اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى فان اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد
لكنّ عمرا لم يجى وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلّم اى ولكن الله
لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى
تنافٍ ما فيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكنّ اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق به ان يشكر المفضل ومثل كثير فاذا خففت
الغيت ويونس والاخفش اجازا اعمالها مخففة ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها
مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث
المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال ٥ شعر ٥
فلست بآتيه ولا استطيعه ٥ ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل ٥ ٥
قوله وليت للتمنى الى آخره قد مضى شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعلّ للترجى وشذ
الجر بها فيها احدى عشر لغة اشهرها لعلّ وعلّ وجاء لعنّ بمعنى غير معجمة ولغنّ بغين

معجمة واخرها نون وجاء عنّ ورغنّ بجعل الراء مقام اللام ولانّ وانّ ولعا بالمد قال
شعر ٥ لعا الله فضلكم علينا ٥ بشىء انّ امكم شريم ٥ ٥ ٥
وقد يلحق لعلّ تاء التانيث كما فى بيت فقال لعلّت وعقيل يجرّون بلعلّ مفتوحا
اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعلّ مكسورة اللام ومفتوحتها قال شعر ٥ ٥
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة ٥ لعلّ ابى المغوار منك قريب ٥ ٥
وهى مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا
عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما ليس يثبت وايضا الجار لا بدّ له من متعلق
ولا متعلق لها ها هنا لا ظاهرا ولا مقدرا بلى لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه
جارة لا متعلق لها وفى البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال
اسم لعلّ فهو ضمير الشان مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات
اى لعلّه لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثانى لامى لعلّ محذوف واللام
المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع ذلك من العرب ونقل ايضا فتح
اللام الجارة للمظهر عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا
مقدر مع حذف ثانى لامى لعلّ لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه
الرواية ان يقال الاصل لعًا اى ان اعش دعاكم فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه
متعذرة فيما انشد ابو عبيدة شعر لعلّ الله يمكننى عليها ٥ جهارا من زهير او اسيد
بالزيادة لان بناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها
وجواز زيادة التاء فان سمى بها لم ينصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند
الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم ثم اعلم ان حال الاسم
والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا
الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها
نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو انّ لدينا انكالا
كما فى المبتدا والخبر وكل ذلك قد ذكرنا فى باب المرفوعات فى خبر ان ولا يجوز حذف
اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على ضعف وقلة كقوله شعر ٥
انّ من لام فى بنى بنت حسان ٥ المه ٥ واعصه فى الخطوب ٥ وقوله شعر
انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء ٥ وذلك لانّ اداة الشرط
لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه
قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صحيح صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة
بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن
بعض العرب انّ بك زيد ماخوذ اى انه وتقول انّ فى الدار يجلس اخواك قال شعر ٥
كانّ على عرنينه وجبينه ٥ اقام شعاع الشمس او طلع البدر ٥ ٥
وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف دون غيره لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه
ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وجاء فى الخبر انّ من اشد الناس
عذابا يوم القيمة المصورون وعند الكسائى من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف
فى مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم

بجرالله واللام الاولى لعل زايده عند البصريين اصله عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف منه

معرفة اونكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير الاسم لكن ماجآ كذلك نحو قوله شعر

ان محلاً وان مرتحلا ۝ وان فى السفر اذ مضوا مهلا ۝

اى ان لنا محلا فى الدنيا ومرتحلا الى الاخرة وان فى رحيل السفر اذ مضوا مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشا اى ان لنا ذلك والفرا شرط فى جواز حذف اخبارها تكريران كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة فقال ان الزباب ان الفار اى هما يختلفان والرد على الذهبين ما روى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا واوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال ان ذلك لكل لك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه لقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر ان له حاجة فقال عمر لعل ذاك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زيادة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا

قال ابن يعيش لم يات المحذوف الا ظرفا او جارا او مجرورا قال والجيدان يقدر فى ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك ولعل لك ذلك و اقول لا يلجئ الى جعل جميع الاخبار ظروفا فلم نرتكبه بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ويكون المعنى به ظاهرا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وصنعته والحال نحو ان ضربي زيدا قايما واما قولك ليت شعرى فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتى فحذفوا الهاء فى الاضافة كما فى قولك هو ابو عذرها فلعله لم يثبت مصدره عند الابالها كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى اتاتينى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعرى كما ذكرنا فى افعال القلوب فى نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اى ليت علمى بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف هذا الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور فى ليتك فى الدار وفيه نظر لان شعرى مصدر متعلق المعنى بمضمون الجملة الاستفهامية فهى من حيث المعنى مفعول شعرى ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشئ غير ذلك وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الذى بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد لكثرة الاستعمال وقد يخبرها هنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا فى باب المبتدا انه لا يشترط تعريف المبتدا ولا تخصيصه مع حصول الفايدة لكنه لم يجز فى باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثانى بتابع الاول لتوافقهما فى الاعراب وها هنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال شعر وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشده سيبويه

ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعالى

ان

ان حسبك الله كما قلت فى باب كان اظبى كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا فى قوله شعر فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان رويت برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا فى الاصل وعنى متعلق بكفافا اى مكفوفين عنى والماء على هذا الوجه منصوب اى مرتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو مقدر مرتويا اسمه وخبره معطوف على اسم كان وخبره اعنى خيرك كفافا اى كان خيرك كفافا وشرك مرتو باعنى اى كافا فحذف الفتح ضرورة كما فى قوله شعر فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام الماء ريان قوله

الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا

اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ها هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشيا كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه الفعل فى زمان او فى مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا فاذا قلت جاءنى زيد وعمرو اى حصل هذا الفعل من كليهما لا من واحد منهما فقط ومعنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل اولا من عمرو فهذه ثلثة احتمالات عقلية لا دليل فى الواو على شئ منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم افادتها للترتيب عن الفرا والكسائى وثعلب والربعى وابن درستويه قال بعض الفقها دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثانى قبل الاول كقوله شعر

اوجونة قدحت وفض ختامها

وقوله تعالى واسجدى واركعى وقوله نموت ونحيا والاصل فى الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله فى موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا وقوله الدخول متقدما على القول متاخرا عنه فى حالة واحدة والقصة اذ يكون بجمع وتترك الاسمين فصاعدا فى فعل نحو قام زيد وعمرو اى حصل ثم اعلم ان الواو من

منها القيام ومرة يجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا
الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد
وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم
الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول في الثالثة
والرابعة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك او لجاز توهم ان المتكلم في
المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا اوبع القصد الى معناه
كقول الشاك كنت اكل تمرا زبيبا اي احدهما وكذا تقول خرج زيد دخل عمرو
فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين كليهما وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو
تصير الجمعية نصا كما باو يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي لمركب اعني المجموع
والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر
فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد
المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف
فقلت ما جاء زيد ولا عمرو وقد يزاد في طرفا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في
قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء
بمعنى التساوي واذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من
الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة لا للدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان
بقيد الاجتماع في وقت ليس بشيء لان نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف
الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل
فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما
عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء
الاخر فدفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو نفي لمطلق المجيئين معا كما كان من
دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فائدة تكرير كفائدة زيادة لا بعد الواو
بل تكرر الفعل المنفي في ذلك الغرض اصرح **والفاء للترتيب** اعلم ان الفاء تفيد
الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطف مفردا على مفرد ففائدتها ان
ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة
المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو حصل قيام عمرو عقيب
قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب
وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب
ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك
الصفات نحو قولك جاءني زيد الآكل فالنائم الذي ياكل فينام كقوله شعر
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي تصبح فيغنم فيؤوب
ان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بها كما قيل تقدم الاصلح
فالاصلح والاقدم هجرة فالاقدم فالاسن فالاسن وان عطفت بالفاء جملة على جملة افادت
كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام

زيد

زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف في الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في
الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا
الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذم الشيء او مدحه يصح
بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى
ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول احسنت فقلت لك وذلك ان
موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء
العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج تقول العرب مطرنا ما بين
زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة
فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه
باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن
فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة
فالثعلبية وهي حسن الناس قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومنه قوله شعر
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❁ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ❁
فتوضح فالمقراة اي منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى المقراة فان
قلت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو واذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد
كما مر بلا عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع
الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة
الكلام عليه قال النابغة الجعدي يا دار سلمى بالحرورية اسلمي ❁
الى جانب الصمان فالمتثلم ❁ اقامت به البردين ثم تذكرت ❁
منازلها بين الدخول فجرثم ❁ ومسكنها بين الغروب الى اللوى ❁
الى شعب ترعى بهن فعيهم ❁ فاذا كثر ذلك مع حرف الجر فحذفه
مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف
ويجوز ان يكون المعنى فماسك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح
فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله شعر ❁
يا دار مية بالعلياء فالسند ❁ فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه
يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع
مشتمل على مواضع منها السند فهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت
مثلا قولك جاءني زيد فعمرو فانت ناف لعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن
ان يحصل المجيئان في حاله وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا كله حكم
فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى
فاء السببية وتختص بالجملة وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان
لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه او بدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه
بان تصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا

لان المعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى
ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى
انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك
هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى اذا كنت لعنتني فانظرني وقال مالك
من المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك
اى اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرا ما يكون فا السببية بمعنى لام
السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم
وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى
دخلت على ما هو الجزا في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا داخل
على الجزا فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط
ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة
جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد توقع في الكلام ما يقام موقعها موقع الفا السببية وليست بها بل
هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء
للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جا نصر الله
الى قوله فسبح وقد تجي زائدة في غير مثل هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند
الاخفش وقوله شعر ٥ واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان
افادة الفا للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السما ما فتصبح الارض مخضرة وذلك ان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول
المطر لكن يتم في مدة ومهلة فالفا نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر و
ابتدا الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام
صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا
العظم كما نظرا الى ابتدا كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام
الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية
من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفا في الترتيب
الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو
ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب
عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفا وقد تكون في الجمل خاصة
لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا
في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر كقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض
مستبعد غير مناسب فهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى
فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة

من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا
اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية اليه تعالى وبين طلب المغفرة بونا
بعيدا وقد تجي ثم لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقا وذكر ما هو الاولى
ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما قال شعر ٥
ان من ساد ثم ساد ابوه ٥ ثم قد ساد قبل ذلك جده ٥
فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدا بسيادته ثم بسيادة ابيه
ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة
الجد وان كان سيادة ابيه متقدمة في الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض
ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص والاخص فهي كالفا فيما ذكرنا في قوله
تعالى فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفا ايضا لمجرد التدرج في الارتقا وان
لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله
ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى
فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما
يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن و
عمل صالحا ثم اهتدى اى ثم ثبت على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل
الصالح كما قيل في اهدنا الصراط اى ادمنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام
البقا او استبعادا لمرتبة البقا عليها من مرتبة ابتدائها لان البقا عليها
افضل فيكون كما قلنا في قوله ثم انشاناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل
همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا
ايات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه
فريق منهم فقوله اوكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخل همزته على جملة منفية نحو قوله تعالى
قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على
قالوا لولا اوتي فكذا تدخل على فا العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون
اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون
اى بعضهم تسمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هولا الصم وكذا قوله ومنهم
من ينظر اليك افانت تهدي العمي اى ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون
الهمزة للتوبيخ او للتقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فا السببية كما في قوله
تعالى من اله غير الله ياتيكم بضيا افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون
وكذا قوله من اله غير الله ياتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفا للسببية و
الهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد
كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع امنتم به فثم ههنا
مثلها في قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشي مستبعد

من استعماله استهزآ وهذه الحروف ليست عاطفة على معطوف مقدر كما ادّعيه
جار الله في الكتاب الكشاف ولو كانت كما قال جار الله لجاز وقوعها في اول الكلام
قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجي ذلك مستعملا بل لا بدّ ان تكون مبنيّا
على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة هي عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون
فيما يمكن التاويل صيانة للحرف من الزيادة امّا الواو فقيل في قوله تعالى فلما اسلما
وتلّه للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي وتله للجبين
وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الالطافة وكذا قوله شعر ٭
فلما اجزنا ساحة الحيّ وانتحى ٭ واما قوله شعر ٭ ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم ٭
رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر ٭ وصبّ عليهم تغلب بنت وائل ٭ و
فكانوا عليهم مثل راغية البكر ٭ فالمعنى غضب عليهم وصبّ بحذف المعطوف
عليه وكذا قوله شعر ٭ فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن ٭
الا كلمة حالم بخيال اي فاذا المالك وذلك الا لمام واما الفا ففي قوله شعر
اراني اذا ما بتّ على هوى فثمّ اذا اصبحت اصبحت غاديا فقيل الفا زائدة
وقيل بل الزائدة ثمّ لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم على
زيادة الفا استدلالا بقول الشاعر شعر ٭ وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيّين خلو كما هيا ٭ والفا في قوله شعر ٭ اخراشة اما انت ذا نفر ٭
فان قومي لم تأكلهم الضبع ٭ زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مرّ في بابه
واما ثمّ فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما
رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثمّ تاب عليهم ويجوز
ارتكاب حذف المعطوف عليه اي ألهمهم الانابة ثمّ تاب عليهم وكلّما جاء من مثل
ذلك فليعتذر لكل ما يمكن وان سمج الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة
ثمّ قول الراجز بادهوام ماكان مشى وقصا بل قد يكون مشى توقصا ٭ قوله
وحتى مثلها يعني مثل ثمّ في الترتيب والمهلة وقال الجزولي المهلة في حتى اقلّ منها في ثمّ
فهي متوسطة بين الفا التي لا مهلة فيها وبين ثمّ المفيدة للمهلة والذي اراه ان حتى
لا مهلة فيها بل حتى العاطفة يفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق امّا في القوة او في
الضعف على ساير اجزا المعطوف عليه وقد تكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه
والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزا الاخر كقولك توفّى الله كل اب لي
حتى آدم وقد يكون تعلقه به في اثنا تعلقه بالاجزا الاخر نحو مات الناس حتى الانبيا
فالمقصود ان الترتيب الخارجيّ لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر
ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا ذاهبا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى
الانبيا او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة ٭ قوله واو واما وام لاحد
الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت
احدهما لطلب التعيين ومن ثمّ لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا ومن ثمّ كان جوابها بالتعيين
دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل
المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او

واعلم

واعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او لاحد الامور واو واما في المعنى سوآء الا في شي
واحد وهو انّ او تجي بمعنى الى او الا وتجي ايضا للاضراب بمعنى بل فلا تكون بعدها
اذن الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف استيناف واما اذا كانت حرف عطف فقد
تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي
اقمت او قعدت تقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثمّ يبدو لك الاقامة فتقول
او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير
مرددا بين الخروج والاقامة واما في قوله شعر ٭ بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ٭
وصورتها او انت في العين املح ٭ فلا يحتمل العطف اذ لا يصح وقوع الجملة بعدها
مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او
يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم انهم مائة الف
بناء على ما يحزر الناس من غير تحقق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثمّ
اخبر تعالى في التحقيق واضرب عما يغلط فيه غيره بناء على ظاهر الحزر وكذا
قال تعالى كلمح البصر بناء على ما يقول الناس في التحديد ثمّ اضرب عما يغلطون
فيه في هذه القضيّة ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقالوا
انّ او واذا كان في الخبر فله ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله
معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد شيئين ولا تعرفه بعينه والابهام
اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب نحو قولك جاءني زيد او عمرو واذا لم
تعرف الجائي منهما فاو فيه للشك واذا عرفته ولم تبيّن للمخاطب فهي للابهام كقول لبيد
وهل انا الا من ربيعة او مضر ٭ والظاهر انه كان يعرف انه من ايّهما وقال تعالى اتاها
امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم يشك ولم يقصد الابهام على السامع كقولك
هذا امّا ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا غير او على
انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمامور بالجمع بين
الامرين فضيلة وشرف فهي للاباحة نحو تعلّم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن
سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمروا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز
فيها الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم احد الفعلين ولا
يجوز الجمع وينبغي ان تعرف انّ جواز الجمع بين الامرين في تعلّم امّا الفقه او النحو لم يفهم
من امّا واو بل ليست هي الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة مما قبل او
وما بعدها معا لانّ تعلّم العلم خير وزيادة الخير خير واما دلالة او في الاباحة وفي التخيير
على احد الشيئين فهي على السواء فمعاني الشك والابهام والتفصيل والتخيير والاباحة جميعا
ليست مما استفيدت من او واما ودلت عليه اذ هي لا تدل في جميع مواقعها الا على احد
الشيئين او الاشيا وتلك المعاني المذكورة تعرض للكلام لا من قبل او بل من قبل اشيا
اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل والابهام من حيث
قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك
واما في ساير اقسام الطلب والاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو فلا تعرض فيه شي من المعاني
المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من العادات

ان من سمى احدهما لا ننكر حصولهما معاً واما التخصيص نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا وكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو وقال شعر وكان سيان ان لا يسرحوا نعما
او يسرحوه بها واغبرت الشوح فان سيان بمعنى مستويان وهو يثنى الشئ قال شعر
سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقد يجي او بمعنى الى او الا كما تقدم في نواصب المضارع
واذا نفيت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما و رايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهي اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا او ما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ الاحد او ما يؤدى معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا نفسير ذلك اذا قلت في الموجب صرحا بالواحد رايت واحدا منهما اي من زيد وعمرو مثلا وكذا في ما يؤدى معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افادتك رؤية واحد فقط منهما واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان الالفاظ الثلثة وان احتملت ان يريد بها الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيته كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا او ما يؤدى معناه فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اي عدم الرؤية وبقي الاخر عليه مبنى على الاصل واما اذا قلت ما لقيت واحدا او ما رايت تؤدى معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا احتمل ان يكون المعنى ما لقيت واحدا فكيف بما زاد وان ما لقيت واحدا ولقيت الاخر لكن للمعنى الاول مرجح لان الاصل كما قلنا عدم الرؤية ولم يتصرح في ما لقيت واحدا منهما برؤية الاخر فالاولى ان تبقيه على اصله من عدم الرؤية له فيكون المعنى ما رايت واحدا فما زاد فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول لرايت لا واحدا ولا اكثر لما اخشيت توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه بتعلق الرؤية ما اقل ما يكون وهو الواحد فكيف بما زاد

واذا

واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من رجل او من واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما رايت مثنى واحدا من هذا الجنس او ما رايت جماعة واحدة منه فيجوز عدم من يحملان الاستغراق وغيره ويجوز من يصير الاول نصا في استغراق جميع مثنى هذا الجنس والثاني استغراقه لجميع جماعاته فظهر على هذا ان معنى قولهم ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا قولهم لا تضرب زيدا ولا عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا معنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر وتدفع هذا الاحتمال القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الاخر لقرينة الاثم والكفور فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشيا ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او عن القطع بالحج في الاشيا في نحو لا تطع منهم اثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في معنى احد الشيئين او الاشيا وفي عروض معنى الشك او الابهام او التفصيل لا في الجزء ومعنى التخيير او الاباحة في الامر وفي جميع الاحكام المذكورة الا ان او تستعمل بمعنى الى او الا دون اما واما وايضا المعطوف عليه باما لا بدان يكون مصدرا باما اخرى نحو جائني اما زيد واما عمرو فمعنى الكلام اما على احد الشيئين او الاشيا ولا واحدا لتقدم اما الدال على هذا المعنى واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم فيجوز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذلك المعطوف تقول مثلا قام زيد قاطعا لقيامه ثم يعرض الشك او يقصد الابهام فيقول او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر فان لم يات بحرف دال عليه كما تقول جاني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء تقولك الا زيدا فاما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جائني اما زيد او عمرو وجاني زيد او عمرو وقد جاءت غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من استعمالها انشد الفرا
تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد يخلف الثانية الا قال شعر فاما ان تكون اخي بحق
فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
وتلزم الثانية الواو وربما تزاد بلا واو نحو جدا اما هذا اما ذاك قال شعر
يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار
ويروى ايما الى جنة وهي لغة في اما وما لو ان اما لا تستعمل في النهي وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال شعر سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن تعدما
ما ركب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما الثانية وقال شعر
لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر

قال السيد اما تحرج جزعا ولا منع من تقدير معنى الكلمة وحالها بالتركب كما مضى من كون
تما لمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيتين
بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كونها عاطفة
لان الاولى دخولها على غير معطوف على شى والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف
وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية
معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسى اما الاولى مع
الثانية حرف عطف قدمت بينها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة
لاما الثانية على الاولى حتى تصير كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما
بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالحق
ان الواو هى العاطفة واما مفصلة لاحد الشيئين غير عاطفة قوله

وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الى اخره اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنفصلة
فالمتصلة تختص بثلثة اشيا احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام
عمرو او للتسوية نحو سوآء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وقد تجى شرح همزة
التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة فى الشعر ٥

قال ٥ لعمرى ما ادرى وان كنت داريا ٥ بسبع رمين الجمر ام بثمان ٥ وقال
شعر ٥ لعمرى ما ادرى وان كنت داريا ٥ شعيب بن سهل ام شعيب بن منقر ٥
وقال شعر ٥ كذبتك عينك ام رايت بواسط ٥ غلس الظلام من الرباب خيالا ٥
وليس بكثير وربما يجى هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو و
انما التزمت الهمزة فى الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا
وهى مع اداة الاستفهام التى قبلها بمعنى اى فشاركت همزة الاستفهام التى هى ام الباب عريقة
فى باب الاستفهام وعادلتها حتى تكونا معا بمعنى اى واما هل فانها دخيلة فى معنى الاستفهام
اذ اصلها قد نحو قوله هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام
وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسما الاستفهام اذا
كان ام مستفهما بها عن اسم داخل فى عموم تلك الاسما وفى الحكم المنسوب اليها لان
اسما الاستفهام اذا استفهم بها عمت فى الجميع فتغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول
من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك
فان لم يدخل المستفهم بام فى عموم تلك الاسما نحو من عندك ام عندك حمار او من زيد
ام عندك عمرو او فى الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب
ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها ان تستفهم بها عن شئين او اشيا ثابت احدها
او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اى واى تستفهم بها عن
التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى
فجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلا تثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها
على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع فى استفهام مستانف فهى اذن بمعنى
بل التى تدل على ان الاول وقع غلطا نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى

بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما فى قوله تعالى ام يقولون
افتراه وقوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى الهمزة الاستفهامية فى نحو انها
لابل ام شاء فالهمزة التى للانكار نحو ام يقولون افتراه وقد تجى بمعنى بل وحدها كقوله
تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت
بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى
هو جند لكم وقول شعر ٥ ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ٥ رئمان انف اذا ما ضن باللبن ٥
فهى فى مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا
سميت منقطعة والاولى متصلة وجواب المنقطعة بلا او نعم لانه استيناف مستانف وثالثها
انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ان زيد عندك
ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء قال جار الله لا يجوز
حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ويجوز فى الجزاء
لا تلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لا تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا
ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها ليكون ام مع الهمزة
بتاويل اى والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اى فنحو ازيد عندك ام عمرو
بمعنى ايهما عندك وافى السوق زيد ام فى الدار اى فى اى الموضعين هو ويجوز التخالف
بين ما وليتاها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدا ام عمرا
واعندك زيد ام عمرو وجاز احسنا لحال التسوية لكن المعادلة احسن وان وليت ام
والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل
نحو اقمت ام قعدت وانا زيد ام انته فهى متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين
معنيى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين مشتركتين
فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام هو
قاعد وازيد اخوك ام عمرو هو فالاولى ان ام فى الصور الثلاث منقطعة لانك كنت
قادرا فيها على المجى بالمفرد منها لو قصدت الاتصال وهو اقرب الى كونها متصلة
وكون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام واحد بان تقول فى الفعليين المشتركين
فى الفعل ازيد قام ام عمرو وفى الاسميتين المشتركتين فى جزء اقائم زيد ام قاعد
وان زيد اخوك ام عمرو وقعد وذلك الى الجملتين مع القدرة لمعناهما الا ان كل فعل لا بد له من
فاعل واما ان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد او
قائم زيد ام قاعد عمرو وااقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتله
خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف
والاندلسى جوز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اى هذين الامرين كان وليس
ما ذهب اليه ببعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما تكون احدهما اسمية
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر
خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا فى المشتركين فى جزء نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو فهى منفصلة بالاختلاف اما قوله تعالى سوآء عليهم ادعوتموهم ام انتم
صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة سقط

فعل الشرط هنا وهو ان كان قبل ام الهمزة وبعده مفرد فهي متصلة لفظا وتقديرا قولا واحدا
الا في التا ذا الفلل نحو هل زيد قائم ام عمرو وان كان قبلها الهمزة وبعدها جملة تميزت
احداهما عن الاخرى بما ذكرت لك الساعة وقال سيبويه في قولك ازيد عندك ام لا كانه
كان عند السامع ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه ام مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال
ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو
عندك ام ليس عندك فلا بد ان تكون له فائدة مجددة وهي ان يستيقظ كونه عنده
الى انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان
تليان قولهم سوآء وقولهم لا ابالي متصرفاته نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت ولا
ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف
احدهما على الاخر بواو العطف اي سوآء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك
عطف عليه وسوآء خبر مقدم وقد اجاز ابو علي ايضا ان يكون سوا مبتدا واقمت ام قعدت
خبر لكونهما ظاهرا فعلين قال ابو علي انما جعل الفعلان مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما
واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك
انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السوال
التعيين فلما كان استفهاما عن التعيين انيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما
مقام المستويين وهم قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ الندا مقام الاختصاص في
انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام
بام المتصلة تسوية لا ينعكس والذي يظهر لي ان سوا في مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامران
سوآء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا
سوآء عليكم اي الامران سوآء وسوا لا يثنى ولا يجمع وكانه في الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته
وجمعه ورده ابو علي وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان اقمت او قعدت والجملة الاسمية
المتقدمة اي الامران سوآء دالة على جزاء الشرط اي ان قعدت او اقمت فالامران سوآء علي
ولا شك في تضمن الفعل بعد سوآء وما ابالي معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش على ما حكى
ابو علي عنه في الحجة ان يقع الابتداء بعدها نحو سوآء علي او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار الا ترى
الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى
سوآء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والا لم يجز من وقوع الاسمية موقع
الفعلية قوله تعالى هل لكم فيما ملكت ايمانكم من شركا فيما رزقناكم وانتم فيه سوآء اي
فتستوا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومثله شعر لو بغير الما حلقي شرق
كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدها
نحو سوآء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى
الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش
ان ما جآ في التنزيل من هذا النحو جآ على مثال الماضي قال تعالى سوآء علينا اجزعنا ام صبرنا
وسوآء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسوآء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وقال شعر
سوآء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح
وقال شعر ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم

واما

واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي يظهر غيب كان امك ام حمار
فقد مر في باب كان ان تقديره اكان ظبي امك نحو وان احد من المشركين استجارك
وانما افادت الهمزة فايدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه
المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لم
يتعين حصوله فجارتها مقامها فتجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت عن
معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانها مثلها في افادة الشيئين او الاشيآء فمعنى سوآء
علي اقمت ام قعدت ان اقمت او قعدت والدليل على ان سوآء ساد مسد جواب الشرط
لا خبر مقدم ان معنى سوآء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا
ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان اقمت ام قعدت فلا ابالي بهما وقوله شعر
سيان عندك ان بروا وان فجروا اذ ليس يجري على امثالهم قلم
يقوي ذلك وان لم يحسن الاستشهاد بمثله واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد بات
دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو وما اعلم ازيد عندك او عمرو فليس
من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية
في الشرط في غير لفظي سوآء وما ابالي فالغالب ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام
قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود ان
قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه
ويجب تكرير الشرط سوآء كان مع او او ام لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر
ولا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سوآء وما ابالي الهمزة وام
مع انه لا معنى للاستفهام بل المراد الشرط لان بين لفظي سوآء ولا ابالي وبين معنى الهمزة
وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين
بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا
بعد سوآء ولا ابالي ان تقول كساير الافعال سوآء علي اقمت او قعدت ولا ابالي اقمت
او قعدت بتقدير حرف الشرط قال الشعر ولست ابالي بعد آل مطرف
حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سوآء فلا تقول
سوآء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوآء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد
عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشيآء فيكون معنى سوآء علي اقمت ام قعدت
سوآء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لتجردها عن معنى الاستفهام و
هذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه الامران في او وام لانه جعل سوآء خبرا مقدما
ما بعده مبتدا والحق كما ذكرنا ان سوآء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط
وجوز الخليل في غير سوآء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو
لاضربنه وجوز الخليل في غير سوآء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده الى والهمزة بمعنى
اي وليس ما قال بعيد لان معنى التسوية ها هنا ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان
عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال شعر
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا
روي او تناهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل هو ماض من الاطالة وروي

ام تناجى فالهمزة استفهامية وطال ما مضى من الطول ولا يجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم تكن فيهما هاهنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية به المطلوبة هاهنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولافعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب ما بهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اى كائنا اى شي كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان المعطوفة احداهما على الاخرى بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد اذا المعنى قائما كان او قاعدا وان قدرتا بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت ولنا ان نطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام و بالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمروا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمروا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمروا فالسوال باو لا يمكن ان يكون بعد السوال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت زيدا فضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمروا فتقول ازيد او عمرو افضل اى احدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرا وباحدهما وام بايهما الحسن والحسين افضل ام ابن الحنفية اى احدهما افضل ام ابن الحنفية والمعنى ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احد هما

قوله ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا اى لانه لم يلهما المستويان اذ احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمروا احسن واولى قوله ولا وبل ولكن لاحدها معينا ولكن لازمه للنفي

اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي الا بعد خبر موجب او امر ولا تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي بل بعد الخبر المحض المثبت والامر نحو ضربت زيدا لا عمروا واضرب زيدا لا عمروا ولا تعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولا موضوعة لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم وكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كساير حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف وتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه وهذه الزائدة لا تدخل على العلم تقول انت غير قائم ولا قاعد وغير القائم ولا القاعد ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقد مر هذا في قسم الاسما ومنع الزجاج من مجي العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس • كان دثارا حلقت بلبونه • عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس يكون عاطفة كلا قال الشعر انما يجري الفتى ليس الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جاريا

واما بل

واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط ولا يصلوا ان تكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو وهي تجعل المسوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم افادت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا او عن سبق لسان او لعل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم اما الاسارى والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطف بيل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون فلجاك كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال المالكي بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جاني زيد بل عمرو محقق بعد مجي بل ايضا كما كان كذلك في ما جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق ومنه قال المصنف لانه قال في ما جا زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي لعمرو مع تحقق نفيه من زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما ما بعدها اذا جاءت بعد النفي او النهي فعند الجمهور مثبت فعمرو جاء في قولك ما جاني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاني عمرو وقيل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاني عمرو وكما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته بل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمروا اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمروا ولولا لا المذكوره لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل الاتية بعد النهي والنفي باق على الخلاف بين المبرد والجمهور ولا تجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله والاستفهام لا جزم فيه لا بحصول شي ولا تحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجي بعد التحضيض والتمني والرجي والعرض والاولى انها تستعمل فيما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي يليها الجمل للانتقال من جملة الى اخرى فتجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون واذا وليها الجمل فقد يكون لتدارك الغلط كما في المفرد سوا اشتركت الجملتان في جزء نحو ضربت زيدا بل اكرمته او لا نحو

حرح زيد بل دخل خالد وقد يكون للاسفال من كلام الى كلام اهم من الاول بلا قصد الى اهدار
الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما يجي في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى بل هم في شك منها
بل هم منها عمون ومثله كثير واما لكن فشرطها مطلقا مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا
واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما ذكرنا في باب انّ فاذا عطفت المفرد و
لا تكون في المفرد بمعنى النفي لان حروف النفي لا تدخل الجمل وجب ان تكون لكن بعد النفي
لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في باب
انّ فعدم مجي زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جي بلكن دفعا لوهم المخاطب
ان عمرو ايضا لم يجي كزيد وهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد
النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجي لكن العاطفة
بعد الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن
لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا
مغايرة ما بعدها لما قبلها كما ذكرنا في باب انّ وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام
والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة
وليها مفرد او جملة وليست بحرف عطف لجواز دخول الواو عليها ويقدر العامل بعدها في المفرد ويشكل
ذلك عليه اذا وليها مجرور نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد
عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك
واختار فيما بعده الجملة ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو او لا لمواقعة الثقيلة في مجي الجملة
بعدها فهي مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان كان بعدها مفرد فعاطفة
خلافا ليونس وان كان بعدها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف
على ما قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتدا
قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا المعنى
تؤكد مضمون الجملة وكانهما مركبان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات
ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى انّ الا انهما غير عاملين يدخلان على
جملة كانت خبرية او طلبية سوا كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك
ويختصان بالجملة بخلاف ها وفايدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدا وقد نسب المعنيه
اليهما كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب وتدخل الا كثيرا على الندا واما كثيرا على القسم
وقد تبدل همزة اما ها وعينا نحو هما وعما وقد تحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم
وقد تجي الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرناه عنه في قوله شعر ٥
الا رجلا جزاه الله خيرا ٥ وقد تجي اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب انّ
واما اما والا للعرض فهما حرفان يختصان بالفعل ولا كلام في كون كل واحد منهما مركبة
من همزة الاستفهام المفيدة للانكار دخلت على حرف النفي ولسنا نجوّز في الاستفتاح لانهما
بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واما اللتان للعرض فيختصان
بالفعل عند الاندلسي واجاز المصنف دخولهما على الاسمية كما مر في التنبيه واما ها فيدخل
من جميع المفردات على اسما الاشارة كثيرا كما ذكرنا في بابها وتفصل ايضا بين اسما الاشارة
وبينها كثيرا اما بالقسم نحو ها الله ذا ونعلن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين

تلك

تنسلك واما ضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا وهو اكثر وبغيرهما قليلا نحو قوله
شعر ٥ ها انّ تا عذرة ان لم تكن قبلت ٥ فان صاحبها قد تاه في البلد
وقوله شعر ٥ فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ٥ اي وهذا لها ومذهب الخليل
ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسما الاشارة اي كان القياس لا هـ
هذا ولعمر الله هذا قسما وانتم هاولا وان ها تا عذرة والدليل على انه فصل حرف
التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا
هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدّث يونس هذا انت تقول كذا واعلم
انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرّف المخاطب نفسك وان تعلمه انك
لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل
استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب
او الغايب كانّ المعنى في ها انت ذا تقول انت هذا الذي اراى لا من كنا نتوقع
منه ان لا يقع منه او عليه منك هذا الذنب ثم بيّن بقوله تقول ما هو عليه الان
مما هو مستغرب غير متوقع منه قال تعالى ها انتم اولا تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة
لازمة لبيان الحال المستغرب ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل
النصب على الحال اي ها انت ذا قايلا قالوا والحال هاهنا لازمة لان الحال معقودة
به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد ان المشار
اليه في حال قولك وجوّز بعضهم ان تكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي
دخولها على ذا اسمه الا تقول تعالى ها انتم هولا ولو كانت هي التي كانت مع ذا لم تعدها
بعد انتم ويجوزان تعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم
لبعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قوله ثم انتم هولا تقتلون دليل على ان المقدم
في ها انتم اولا هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من اصله لجاز من غير
اسم الاشارة في ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا
مما لم اعثر له على شاهد والاولى ان تقول ان ها اللهم مختص باسم الاشارة
وقد تفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عدّ المالكي يا
من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمنّ نحو يا ليتني
كنت معهم او تقليل نحو شعر ٥ يا ربّما غاره ٥ وقد يليها فعل المدح والذم
والتعجب ومن جعلها حرف الندا فقط قدّر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف
من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام لما ذكرنا في اول باب ان
الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط
بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا
اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب
وقد وام وامقام بافي الندبة وقد تستعمل في الندا ايضا كما مر في المنادى وقد جاء
الهمزة بعدها والف اي بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها بمعنى
ينادي بها القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع
كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلا ستقصار الداعي نفسه واستبعاده

لها من مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السوآء
ودعوى المجاز في احدهما اولى التاء و بل خلاف الاصل وايا وهيا واء اوا اي ووا في البعيد اي
والهمزة في القريب **قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان**
فنعم مقررة لما سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري وسوآء كان موجبا نحو نعم في جواب من
قال قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما كان وكذا تقررها بعد حرف
الاستفهام سوآء كان مثبتا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب
من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما
يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او
اثباتا ولهذا قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار
ان يقال لها حرف الايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان
يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جا
بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب للاقرار فيجوز ان يقول في
جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت
الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا
عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا
لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون لما بعد اداته
بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار فيقول نعم مصدقا للخبر المثبت فالذي قال ابن عباس مبني
على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه هنا القايل مبني على كونه تقريرا لمدلول
الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على استعمال ما قال هذا
القايل قول الشاعر ٭ اليس الليل يجمع ام عمرو ٭ وايانا فذاك بنا تدان ٭
نعم وترى الهلال كما اراه ٭ ويعلوها النهار كما علاني ٭ اي ان الليل
يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف هذا الذي قال القايل فلو
قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم لزمك الدينار بناء على العرف الطارئ
على الوضع وفي نعم ان تعم لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر
العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب
العين المفتوحة حاء كما قلت الحاء عينا في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو نعم
لمن قال زرني اي ازورك ويقول نعم لمن قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت
نعم في جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا
في جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله وبلى مختصة بايجاب النفي** يعني ان
بلى تنقض النفي المتقدم سوآء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما
قام زيد اي قد قام او كان ذلك النفي مقرونا باستفهام حقيقي اذن لنقض النفي
الذي بعد تلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا و
زعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقول شاعر وقد بعدت
بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدن بالنون الخفيفة
والبيت شاذ وزعم الفراء ان اصله بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا

كانت

كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا براسها
ولايجاب بنعم وبلى ولا نظيرها من حروف الايجاب الاستفهام الا ما كان بالحرف وهما الهمزة وهل واما
الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت في جواب من مكك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اعم والثاني مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا
من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فيقول زيدا او واحد من بني تميم واما جواب ما فان كان
سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقرا وغير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن
صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك في الموصولات
وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو زيدا وعمروا وانا او ذاك في جواب اي
الرجال فعل ذاك وجواب اي المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم
او كاتب في جواب اي رجل وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة
كان او نكرة ومنع ابن السراج ان يكون معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون
المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها
او مع او وجواب هل نعم او لا **قوله واي اثبات بعد الاستفهام**
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر
ايضا وذكر المالكي ان اي بمعنى نعم وهذا الاطلاق يقتضي ان تقع بعد الخبر موجبا
كان او منفيا وبعد الامر والنهي وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام
السابق كنعم سوآ يقال لا تضربني فيقول اي والله لا اضربك وكذا يقال ما ضرب زيد فيقول اي
والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها
للاثبات والظاهر في هذا الى الاستعمال ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي اقسمت بربي
ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي الله واي ها الله
ذا واي وربي واي لعمري واذا جا بعدها لفظ الله فان كان معها نحو اي ها الله
ذا فقد مر الوجوه الجايزة فيه في باب القسم ويجب جر الله لنيابة حرف التنبيه عن
حرف القسم وان تجردت عنها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي يا اي
ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين
ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها عن التحريك والحذف وان
كان يلزم ساكنان في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمودّ الثوب قوله
واجل وجير وان بتصديق للخبر سوآ كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعدما فيه معنى الطلب
كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام
واجل احسن من نعم في الخبر وجوز بعضها على ما ترى في الاستفهام ايضا واما جير فقد مضى شرحها
في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هي في قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب
قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسم والخبر محذوف
اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان
وراكبها لا يحتمل التاويل الا انه يدل على انه يجي لتقرير مضمون الدعا وهو خلاف ما قال المصنف
من ان ثلاثتها لتصديق الخبر

حروف الزيادة ان وان وما ولا والباء واللام

فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى
وايّ واين وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا تقع بعد الواو وبعد الف وبعد ان المصدرية
وقبل قبلا القسم وشذت مع المضاف ومن والبا واللام بتقدم ذكرها قيل فايدة الحروف الزايد
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والبا
في خبر ما وليس فان قيل يجب ان لا تكون زايدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زايدة
لانه لا تغيرتها اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدّوا على هذا انّ ولام الابتدا
والفاظ التاكيد اسما كانت ولا زوايد ولم يقولوا به واما التاثير اللفظي فيوثر بعضها بان
يعمل عملا كالبا ومن الزايدتين وبعضها لا يوثر نحو فيما وانا الفائدة اللفظية فهي تزيين
اللفظ وكونه بسبب الزيادة افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية
معا والا لعدّت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحا وخاصة كلام البارى وانبيائه وايمة
عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد احداهما عن الاخرى وانما سميت هذه
الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة بل وقوعها غير زائدة
اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او
سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل
نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله شعر ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زندا
وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله
ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا
مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح
اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد مر في
القسم ان مذهب سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات
الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم الاية ويجيء الكلام عليه وقد تزاد
في الانكار نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو شعر كان ظبية تعطو
الى ناضر السلم وليت في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقسم زائدة كما توهم
بعضهم بل الاولتان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد
مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بمعنى
الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يعدها ما معنى التكرير ولو افادتها
لم تكن زائدة لمن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما
واياما تفعل افعل واينما تكن اكن واما تذهبن تكن وقد تدخل بعد ايان ايضا
قليلا ويجمع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين
لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة فيها تخصصه بحالة الشرطية ولم يعدّوا اما
الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا وهو منع العامل من العمل وتهيئة
لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتهما تكون ما زايدة و
ليت فيهما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونها جازمة في الكافة لهما ايضا

من الاضافة

عن الاضافة ويبغي ان لا نعدّ في نحو بغيي ما ارينك شعر
ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل
على ما يجيء في بابها وقد يعني الخلاف في ما مثل مثلا ما في الموصولات وقد
تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطاياهم
وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها نكرة والمجرور بعدها بدل منها
وقيل مثل ذلك في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وفي ما في هذه
اللفظ لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم دايما الا ليلتين قضت
ومثل وما انكم تنطقون وقيل ايضا في حسبها انها نكرة والمجرور بدل منها واما
لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وهي
وان عدّت زائدة لكنها رافعة لاحتمال احد الجنسين دون الاخر كما في حروف العطف
والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في البا ورفع الاحتمال
في لا هذه ومن في نحو ما جاءني من رجل مانعا من كون الحرف زائدا ويرون تاثيرها
لفظيا لكونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك
ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب
القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال شعر لا وابيك ابنة العامري
لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اسم قليلا وحمل قوله تعالى لا اقسم وشذت
مع المضاف نحو شعر في بير لا حور سرى وما شعر فالحور الهلكة واما
من والبا واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله
حروف التفسير اي وان فان تختصه بما في معنى القول
اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي
ابو عبد الله والجملة كما تقول هريق رفده اي مات قال وترميني بالطرف
اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال
على معنى القول مؤدّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله يا ابرهيم
تفسير لمفعول نادينا المقدر اي ناديناه بشيء وبلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ات اي كتبت اليه شيا وهو ائت فان حرف دال على ان ائت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني
لانه مفعول لصريح القول وقد جوّز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل
واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوّز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية
وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت
على امر او نهي مصرّف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول
حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز هي زائدة لكراهية دخول الجار على
ظاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان في ان اعبدوا الله زائدة
والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محمل ولتمسك المجوز لتفسيرها مفعو

صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال المقدر قائلا بعضهم لبعض ان امشوا واجب اما بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس سفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا تمنع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول بمعنى امرته ان اقم قلت له قم بتاويل امرت فقلت او بتقدير قلت بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة

قوله حروف المصدر ما وان وان فالاولان للفعلية وان للاسمية

اما ما فيتوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول بان مع الفعل ما افاد ان معه والا فلا يسمى ولين به الا ترى ان معنى بما رحبت برحبها شيء واحد ومعنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به الفعل مع الحرف المصدري لا يفيد معنى الامر فتبين بهذا ان صلة ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما اجاز سيبويه وابو علي ولو جاز كون مثله صلة الحرف لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو تهدد في مالم تلقني ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كون فعلها مضارعا وقد مضى في باب الموصولات الخلاف في كون ما المصدرية اسما او حرفا وصلتها عند سيبويه لا تكون الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما في النهج بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر

اعلاقة ام الوليد بعد ما ... افنان راسك كالثغام المخلس

واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع ولها فيه حالة ولها فيه تاثيران نصبه لفظا وتخليص المضارع بالاستقبال معنى او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وبنو اسد يهملون همزتها عينا وينشدون شعرا عن ترسمت من خرقاء منزلة ... ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان فيتوصل بمعموليها اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلت لام التعليل نحو لكي تخرج وهو بمعنى ان ويختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع لمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالها مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وقال شعر ... على حراصا لو يسرون مقتلي ... وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج واود لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين قوله

اعلم

حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل

اعلم ان معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر والتحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو والى فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله شعر ... تعدون عقر النيب افضل مجدكم ... بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا

ونحو هلا زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله شعر

يقولون ليلى ارسلت بشفاعة ... الي فهلا نفس ليلى شفيعها

واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بالمقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا قلت هلا زيدا ضربت فهو كقولك ان زيدا ضربت على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما ذكرنا في باب ان وقد يجي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال شعر

الا زعمت اسماء ان لا احبها ... فقلت بلى لولا ينازعني شغلي

فمؤول بلو لم فهي اذن لو التي لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل هي لو المختص بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه

قوله حرف التوقع قد وهي في الماضي للتقريب

هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل ما كنت تتوقعه قبيل كلامي ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوب زيد ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست لمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء وتستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال شعر قد اترك القرن مصفرا انامله ولا تفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد والله وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال شعر ... لما تزل برحالنا وكان قد

حرف

الاستفهام [illegible] الحقيقي وجعل لهما صدر الكلام تقول ازيد قايم واقام زيد وكذا هل في الجميع اعم تصورا تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا او هو اخوك وازيد عندك ام عمرو

واشمّ اذا ما وقع والمن كان واو من كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مرّ في باب ان قوله ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سوآ كان الجزء منها اسمًا او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية جزءها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد وقيل اهل نحو شعر ٥ اهل عرفت الدار بالغريين ٥ وكثر استعمالها كذلك ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقام لها مقامها وقد جات على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيّزها تذكّرت عهودا بالحمى وحنّت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيّزها تسلّت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقع بعدها اسم ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز احيانا اهل زيدا ضربته بل لا بدّ من ايلائها اياه لفظا قوله والهمزة اعمّ يعني انها تستعمل فيما لم تستعمل فيه هل فانها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدا ولا فاعلا لفعل مقدّر ولا هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدّر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدّم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال شعرا طربا وانت قنسري ومنه نحو ازيدنيه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فلمحض التقرير اعني الجآ المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يحدك واليس ذلك بقادر وهي للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها انّ الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما مضى وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوّب الكفار اى الم يثوّب وقولهم شعر ٥ هذه سلك فهل حزنك يا عمرو وافادتها فايدة النافي حتى يجوز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزآء الاحسان الا الاحسان

اى ما جزآء الاحسان قال شعر ٥ وهل انا الا من غزية ان غوت ٥ غويت وان ترشد غزية ٥ ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الفا والواو وثمّ كما تقدّم في حروف العطف وهذه الحروف تدخل على هل دون الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدّر قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر ٥ وهل انا الا من غزية وتقول ثمّ هل افعل وانكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فا تكرمني كما مرّ في الجوازم ولا يجي الهمزة بعدام ويجوز ذلك في هل وساير كلم الاستفهام وقال تعالى ام من يجيب المضطر اذا دعاه وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به وغير ذلك فاذا جآت ام بعد استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام نحو متى تطعمني ام متى تسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد معنى ذلك الاستفهام ولا يجوز متى تطعمني ام تسقيني وان لم ترد معناه نحو من تطعمني ام تسقيني زيد جاز ذوايما وجب اعادته اذا قصد معناه لان ام منقطعة اذ المتصلة لا بد لها من تقدّم الهمزة وام في مثله بمعنى بل وهي حرف استيناف ولو كان عاطفا لا يستفيد معنى ذلك الاسم بالعطف وام المنقطعة لا تفيد معنى تلك الاسما المتضمنة معنى الاستفهام اذ المنقطعة بمعنى بل وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة وهذه الاسما

[illegible] يدخل عليها اهل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها [illegible]

لو وهي منزل الاستفهام فيها كابن هريره ييب [illegible] اعني حذف همزة الاستفهام وعزاه الهمزة فيه [illegible] ملايمع من حروف الاستفهام قال [illegible] ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم

ليت لساذج الاستفهام بل لا شيآ ايضا مفروضة لمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف ولا بالتضمن لم يكن لك بدّ من التصريح بها بعدام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها الساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في علم الحراقة وقد جمعها الشاعر في قوله

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ٥ ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ٥

ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم ٥ وربما اذلت ها هل همزة ومن خواص الهمزة جواز حذف ذكر المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيد وازيدا او ازيد لمن قال جآني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله حرف الشرط ان ولو واما للماضي ان للاستقبال ولو للمضي ولزمان الفعل لفظا او تقديرا

ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا جاز لتعذره انما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب ان قوله فان للاستقبال يعني سوآ دخل على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي وان دخل على المضارع كقوله تعالى لو نطيعكم هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية وقد تصرفها طرف من احوالهما ومذهب الفرآء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلة ثابت لا ننكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس فالاولى ان يقال انتفآ الاول لانتفآ الثاني لان انتفآ المسبب يدل على انتفآ كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه سوآ كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال ان لو موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اى ان امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا لما قال المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون كما مرّ في الظروف المبنية فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزا وقد يجي جواب ان ولو قليلا لا لانتفآ الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود ذلك الجزا على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزامه لذلك الجزا فيكون ذلك الجزا لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني اكرمتك الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اى لنفدت وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله

لم يقصد اى لو امن لا طاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضى لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضى مبنى قال شعر
لو يشا طار بها ذو ميعة ٥ لاحق الآطال نهد ذو خصل ٥
وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما فى نحو لو ذات سوار لطمتنى ولو زيدا ضربته فلا كلام فى تقدير الفعل واما فى لو زيد ضربت فينبغى ان يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى ان زيد ضربت وجا فى الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقى شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كقوله شعر فهلا نفس ليلى شفيعها ٥ قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وهذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل بعد لو وقال السيرافى ان الذى عندى انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذى يقع بعد لو لان خبر ان اذا فعل ينوب لفظا عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءنى وكانك قلت لو جاءنى زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعنى ان اذا وقعت بعد لو والمحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل لكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر اما المعنى فلفظ ان دال عليه كما قلنا وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام اما قوله تعالى يود لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست شرطية لمجيها بعد فعل دال على معنى التمنى ومنهم من لا يشترط مجى الفعل فى خبر ان التى تجى بعد لو ان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه المالكى قال الاسود بن يعفر ٥ هما حسنا فى كل يوم غنيمة ٥ واهلكتهم لو ان ذلك نافع ٥ وقال كعب شعر اكرم بها خلة لو انها صدقت ٥ موعودها ولو ان النصح مقبول ٥ ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل فى خبر ان فى مثل هذا المقام اغلب واكثر وان لم يكن لازما واذا كان الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جا مضارعا قال شعر
تمد بالاعناق او تلويها ٥ وتشتكى لو اننا نشكيها ٥ ٥
وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتنى لم اضربك او ماض فى اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما فى حيزها صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءنى الذى لو ضربته شكرنى وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة فى ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم ويكون جواب القسم سادا مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية فى الاية جواب لو وانما جعلها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجملة قوله

واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى مثل والله ان اتيتنى او ان لم تاتنى لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تاتنى اتك وان اتيتنى والله لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم

اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الجزء نحو زيد والله ان اتيته ياتك وان زيدا والله ان اكرمته يجازك اولا يتقدم والاول قد يجى الكلام عليه فى قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فقوله اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او تقديرا وبعده كلمة الشرط سوا كانت ان اولو او لولا او اسما الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما فى ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وان قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما فى لو فنحو قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقوله لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وتقول والله ان لو جئتنى لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز فى مثله وكذا تقول والله لو جئتنى ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التى بين لو والقسم عند سيبويه موطية كاللام قبل ان وقبل اسما الشرط وعند غيره زايدة واما فى لولا فقوله والله لولا زيد لضربتك قال شعر ٥ والله لولا شيخنا عباد ٥ لكرونا اليوم او لكادوا ٥ واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما فى اسما الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز قليلا فى الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم المتصدر كقول الاعشى ٥ لئن منيت بنا عن غب معركة ٥ لا تلفنا عن دما القوم تنتفل وقال شعر ٥ لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ٥ اصم فى نهار القيظ للشمس باديا ٥ وقال شعر ٥ حلفت له ان تدلج الليل لا يزل ٥ امامك بيت من بيوتى ساير ٥ واما لو انعكس الامر يعنى تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الغا القسم نحو ان جئتنى والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتنى فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلها التصدر لما تقدم فى باب ان لانهما موثران فى معنى الكلام ثم ان كلا منهما لكثرة استعماله وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة التصدر على الجواب ويلغى باعتباره اما الشرط فنحو اسك ان اتيتنى واما القسم فنحو زيد والله قايم وزيد قايم والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم وما يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغا من الشرط لانه اكثر دورانا فى الكلام

حتى رفع الله تعالى المواخذة به بلا نية لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا فقال
تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في الاصل في معنى
الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم موكد للمعنى الثابت فهو
كالزائد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه
وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغا عن جوابه من اداة الشرط ولهذا
قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله
اكرمك بالالغاء وقد امليك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول انا ان تاتيني
اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك
باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا احمل قوله شعر انك ان يصرع اخوك
تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا
تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالصدر الذي
هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال فيه للكوفيين بالصدر الذي
هو حقه واصله والقريب ضعف بالتوسط اذ هو خلاف وضعه واصله وجاز
قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه
اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر من قوله شعر
لئن منيت بنا عن غب معركة * البيت واذا تقدم الشرط
على القسم وجب اعتباره لتقويه بالصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم
ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لا مكانه نحو ان تاتيني فوالله لاتينك
فالقسم وجوابه جوابه ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا ذكرنا انه قد يلغى
مع امكان الاعتبار لضعفه فتقول ان تاتيني والله اتك فاتك جواب الشرط والشرط
والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب
الغاء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة
قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط
اي القسم قوله يتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا
بدا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سوا تقدم على الشرط
او تاخر عنه فان تقدم مع الالغا فنحو انا والله ان اتيتني اتك الغيت القسم مع
تقدمه على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب
خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان
اتيتني لا تينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدا فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه
لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب آخر وان تاخر
عن الشرط مع الالغا فنحو انا ان اتيتني والله اتك الغيته لتقدم طالبين لجوابه
عليه وهما المبتدا والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لاتينك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان
توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر ولم يكن هناك شرط متقدم

على القسم ولا متاخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله
لاقومن وانا والله اقوم وان كان مفردا وجب الغا القسم لاستحالة اعتباره
لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قايم وعلى هذا فلا
يحسن اطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاوه و
طريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسط او يتاخر عنه
فان تقدم وجب اعتباره سوا وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لاتينك او لا نحو
والله اني اتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم
عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغا القسم واعتباره سوا تقدم على ذلك الشرط
طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لاتينك وانا ان اتيتني والله اتك او لم يتقدم
عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لاتينك وان اتيتني والله اتك وان لم يتقدم الشرط
على هذا القسم المتوسط فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت
القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتينك وان الغيته اعتبرت الشرط
نحو انا والله ان تاتني اتك فان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتبا
والغاوه نحو انا والله لاتينك وانا والله اتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاوه
نحو انا والله قايم وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاوه نحو انا قايم والله وان
اتيتني اتك والله وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسما ملغاة
اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في
الجوازم فتقول احسنك ان تجي ووالله ان تجي لاكرمتك وقد جا ذلك في الشعر
كقول شعر * فان يك من جن لا برح طارقا * وان يك انسا ماكها الانس تفعل
وقوله شعر * فان تبتئس بالنفزى ام قسطل * لما اعتبطت بالشعري قبل الطول
وقوله شعر * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي اوسع *
وقوله شعر * اما ترينا حفاة لا نعال لنا * انا كذلك ما تحفى وننتعل *
فقول المصنف لزمه المضي لفظا او معنى ليس بوجه والاولى ان تقول الاكثر
كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تردني لا ازورنك وقد سبق
ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد جا الجواب للشرط
مع قلة كقوله شعر * لئن منيت بنا البيت * ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم
المتقدم على ان الشرطية فعلا ماضيا نحو لئن فعلت او ما فعلت او ان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية
ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله
وتقديرا القسم كاللفظ * اي القسم المقدر كالملفوظ به سوا كان هناك
لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم تكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم
لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفا مقدر
لم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله شعر
من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلم الشرط
سوا كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين او حرفا كان فالجزاء لتلك الكلمة

والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزا لكونهما كجملة واحدة نحو امن تضربك
تضربه بجزم تضربه وكذا لو ضربك لضربته وكذا ان تاتني اتك بالجزم ويونس
يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام
نحو من ان اضربه تضربني لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام فيقول ان اتيتني
اتيك بتقدير اتيك ان اتيتني وكذا من يرده يكرمك بالرفع والحق هو الاول
وهو مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يتحقق الجواب
كما تقدم وها هنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب لها والاستفهام داخلا
على الشرط والجزا معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته
يشكرك بجزم يشكر والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفا
في فهم جواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل
فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل
عدم الحكم بزيادة الفا واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على
ما هو في موضع جوابها لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية فالاستفهام داخل
في الحقيقة عليه فمن ثم لم يجي الفا في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا انا
لفي خلق جديد لان التقدير اانا لفي خلق جديد اذا امتنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام
في انا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون لطول الكلام
وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع
الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفا
في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله انا لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام
وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للعرض الذي ذكرناه
في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قايم يوم منصوب
بقايم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان للعرض اذكره هناك ثم اعلم ان
الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزايه جزاء
للاول فلا بد من الفا في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواضع دخول
الفا في الجزا تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلي
كذا لان الاعطا بعد السوال وان قصدت الغا اداة الشرط الثاني لتخللها
بين اجزا الكلام الذي هو جزاوها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا
يكون فما اداة الشرط الثاني فا كقوله شعر ٥ فان عثرت بعدها ان وألت
نفسي من هاتا فقولا لا لعا ٥ فهو بمنزلة والله ان اتيتني لاكرمتك فالثاني الشرطين
لفظا اولهما معنى ومثله ان تبت ان تدنب ترحم اي ان تدنب فان تبت ترحم و
كذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتني ان اعطيتني ان دخلت الدار اعطك
اي ان دخلت الدار فان اعطيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزا
جواب فان اعطيتني وقولك فان اعطيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا
فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين
فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول

المحذوف

المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان
اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلا فضلا اما زيد ففقيه واما عمرو
فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر ما قصد ولاستلزام شي لشي اي ان ما بعدها شي
يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا
هو استلزام شي لشي اي استلزام الشرط للجزا كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى
الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها
قد يتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد
بعدها واحتج بقوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ
على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت
على مثل قولك اما زيد فقايم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط
فيها فان تقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام
ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيودي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا الغرض
معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام بيان ذلك ان اصل اما زيد فقايم
اما يكن من شي فزيد قايم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شي يقع قيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع
شي في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد فيها من حصول شي ثم لما كان الغرض
الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزا على ما بينت لك لزوم القيام
لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شي واقيم ملزوم القيام وهو زيد
مقام ذلك الملزوم وبقي الفا بين المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لازم
لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض وتحصيله
جاز وقوع الفا في غير موقعها فقد بين انه حصل لهم من حذف الشرط و
اقامة جزء الجزا موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو
المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشي اخر الا ترى ان خبر المبتدا
بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده
وحصل ايضا منه بقا الفا متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يقدم جزء الجزا
لوقعت فا السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفا من اجزا الجزاء المفعول به
او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما
ملزومان للحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازم
ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول
المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك
فلا تستنكر عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع

لان تقديم المعمولات المذكوره لاجل الاغراض المهمة المذكوره ولا تقول مثلا ان حسبني زيدا فانا
ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شي من الاغراض ثم انه يجوز
التقديم للاغراض المذكوره وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفا نحو فولكما اما
يوم الجمعة فان زيدا ساير وكذا نحو اما زيدا فانا اضرب ولا تقدم شيئا من اجزا الجزا لانك
لا تتجاوز قدر الضروره فلا تقول اما زيد طعامك فلا باكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط
من جملة اجزا اما مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اى
اما يكن شى جزاء فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به
عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان حسبنى اكرمك بالجزم ووجوب
اما ان حسبنى فاكرمك مع ان ان ضربنى اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربنى فاضربك قال
تعالى فاما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فقوله اى اما يكن من شى فاذا ما ابتلاه فقول
وانما وجب الفا فى جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد نعم لانه
لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل فى الجزا الذى هو ابعد منها من الشرط الا ترى
انه اذا حذف الجزا فى نحو آتيك ان اتيتنى فالاصل ان لا تعمل الاداة فى الشرط فالجزا بعدم الانجرام
عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل وان لا اضربك فانما الجزم فى الجزا بعد لزوم حذف
الشرط هاهنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه اما زيد منطلق بمهما يكن من شى
فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى
البحت لان معنى ما يكن من شى فزيد منطلق ان كان شى فزيد منطلق اى هو منطلق البتة ويجوز
ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما هو مذهبهم
فى اما انت منطلقا انطلقت كما مر فى قسم الاسما ولا يحذف الفا فى جواب اما الا
لضروره نحو قوله شعر فاما الصدود لا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه
محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا افلم تكن اياتى اى فيقال لهم الم يكن ولا يقع
بين اما والفا جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قايم فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما
تقدم جزء الجزا المقصود كونه ملزوما للحكم الذى تضمنه ما بعد الفا فلا يكون
جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يلى اما ما يتكرر ذكره بعد فايها وذلك اما مصدر
مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفا ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما
علما فعالم واما صفة مكررة لفظها بعد الفا نحو قولهم اما صديقا مصافيا فليس
بصديق مصاف واما عالم فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصره فلا بصرة لك
واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر
والوصف يجب عند الحجازيين نصبها ويختار ذلك بنو تميم والمعرف من المصدر يجب
رفعه عند بنى تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجوزون الرفع والنصب
فيه كما يجى واما الحجازيون فانهم يجوزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف
مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان
او منكرا الا ما سيجى فالرفع فى جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتدا عند الفريقين
واما النصب فان سيبويه جعله فى المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين
فقال شراح كلامه ذلك لانه راهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا تصلح للحال فيجب

مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف
اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم وحمل سيبويه نصب المصدر
المنكر عند بنى تميم على الحال قال لانهم لما لم يجوزوا فى المعرف المصدر الا الرفع علمنا
ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول فى اما علما فعالم ان
التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او ما بعد الفا على ان يكون حالا موكدة وقال
سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا والعايد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم
اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيا اى لا تجزى فيه
اقول والدليل على انه يجوز عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى
عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد اى فهو عالم بزيد الحلم وكذا ينبغى ان يجوز عندهم
اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفا واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين
المذكورين فى المصدر الواقع حالا عند بنى تميم واقول كون المصدر مفعولا له عند الحجازيين
لا دليل عليه ولو كان كذا الجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب
عند بنى تميم والحجازيين فى الصفة على الحال بعد المبتدا وفى المصدر المعرف على انه مفعول
مطلق لما بعد الفا واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفا خبره بلا تقدير ضمير
وكل ذلك عند الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما
يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او تدعى له ذلك فيسلم بعض تلك الدعوى
او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقال اما سمنا فلست بسمين واما عالما
فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا او ادعيت ذلك فانت سمين واما اذا
كنت عالما اى ادعيت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت فى الحقيقة كذلك
كما يقال اذا كنت مومنا فكن مومنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت
فى امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن التاويلات
اى يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفا والتقدير ان
يكن شى فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة فى زى العلما
والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعل مفعولا مطلقا على
ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شى فهو سمين سمنا وكذا فى نحو انا سمنا فلا سمن اى
اما يكن شى فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفا
فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شى فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما
بعد الفا فيما قبلها فى نحو اما سمنا فانت سمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض
المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن
الخبر معنى المبتدا لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم فى مثله
خبر مبتدا محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم
فهو كالظاهر القايم مقام المضمر نحو شعر
لا ارى الموت يسبق الموت شى ٥ ٥ وكذلك حال الرفع فى غير المصدر
نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم تقل فذوهم لان ذو لا يضاف

المعنى وكذلك الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم اى فانت عالم اى فاتى هو و
اما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالصبي الراجع
الى المبتدا وقولك اما العلم فلك علم اى شي منه واما العالم فلك عالم اى لك به
وانما الكموا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على
الاصح كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضرب لانهم لما غيروا المبتدا والخبر عن حالهما بتوسط
الفا بينهما فكانهما ليسا بمبتدا وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد
فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصب
قال سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا لم
يكن معينا ليكون في موضع الحال كما في الجما الغفير واما اذا اردت انهم عبيد معينين
فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واقول الحمل
على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على معنى المفعول لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد
اى يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اى فانا اعليهم بالفضل وقولهم اما
ان يكون عالما فهو عالم ان مبتدا اى اما كونه عالما فحاصل والخبر اول اما بعد الفا وكذا قولهم
اما ان لا يكون عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان لا
يكون زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرتها خط كثير للنحاة وهذا
الذي ذكرته اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وقوله فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان
بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوب به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا
فضربته واما قولك زيد فوجد فالفا فيه زائدة وقوله شعر ٥ ٥
وقائلة خولان فانكح فتاتهم ٥ قد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله على كلامين
عند سيبويه وعلى زيادة الفا عند الاخفش وانما جاز ذلك في الامر والنهي خاصة مع المنصوب
بهما لان الامر لالزام الفعل للفاعل والنهي لالزام ترك الفعل للفاعل فناسب الزام
الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ويجي بالفا في الامر والنهي فان
ما قبل الفا اما ملزوم ما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله
واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله وان لم تفعلوا وتاب الله عليكم
فاقيموا فلاجرا الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا
اكرمه وذلك في اذا مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم
وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا فتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر وجاز اعمال المستقبل
الذي هو سيقولون وقوله فاووا وقوله فاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا
واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا
من الغرض المعنوي الذي هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في
الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في حيزها
اى ما بعد اما والفا معمول لما في حيز الفا اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق لان المبتدا
في نحو اما زيد فقائم واداة الشرط مع الشرط في نحو اما ان كان من المقربين خارجا
عنه قوله مطلقا اى سوا كان ما بعد الفا شيا يجب له صدر الكلام كان وما النافية

في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك انما جاز للغرض المذكور
وهذا مذهب المبرد واختياره المصنف وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا
اى سوا كان بعد الفا شي يمنع من عمل ما بعد الفا فيما قبلها او لا فنحو اما
زيد فقائم اى مهما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اى اما ذكرت
وليس ذلك بشي اذ لو كان كذلك لجاز النصب في اما زيد فقائم على تقدير اما
ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد
قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هذا المذهب هؤلا نظرا الى ان ما
بعد الفا لا يعمل فيما قبلها في نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يفصل بين المبتدا والخبر
بالفا في نحو اما زيد فقائم ولم يلتفتوا الى التقديم للغرض الذي ذكرنا وذهب المازني
الى انه ان لم يكن بعد الفا مستحق للتصدر كان فيما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله
لكون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كان المعمول
تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد
نحو اما زيدا فلاضربن واما صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك وهذا معنى
قوله ان كان جائز التقديم فالعامل ما بعد الفا وهو معنى قوله في الاول وان كان بعد
الفا احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا ففي الثاني وليس ايضا
بشي لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفا فلا باس بان
مع مانعين واكثر لان الغرض قوي فيجوز لتحصيله الغاء مانعين واكثر والدليل
على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير
ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما يا قال شعر ٥
٥ دابت رحلا ايما اذا الشمس عارضت ٥ فيضحى وايما بالعشي فيخصر ٥

قوله حروف الردع كلا وبمعنى حقا

الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر
كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما
تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشي
منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا
لهم عزا كلا وقد يكون بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان
ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى
كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له
بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كقوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان
لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها
ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من
تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك واذا كانت
بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة
معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا

بحرفيتها لمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بات فلم تخرجها ذلك عن الحرفية قوله تاء التانيث الساكنة

يلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق التثنية والجمعين فضعيف

اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه دون المسند لاتصال الذي هو الفعل وهو الاصل في كونه مسندا ويبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو ضربت حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا تتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو يضربان ويضربون ولتضربن فانثت الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وذمن اول الامر يكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وحركة تلك على الاعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قايمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة لالتقاء الساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة كاللازم الا ان اصل التاء السكون بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافن ويخافن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان اصل المضارع ليس سكون لامه حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة عارضة كما قلنا في التاء بل اصله تحرك اللام وكذا الامر لكونه ماخوذا منه واصله ان يكون باللام نحو لتضرب كما ذكرنا في بابه واللام في لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا اصلها الحركة وهي متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كانت اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هذين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لان الالف لكونها ضميرا مرفوعا متصلا كجزء الكلمة فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المراة لان الحركة مع عروضها ليست كاللازمة لان الظاهر ليس كالضمير في الاتصال قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف

يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن النساء فتكون الالف والواو والنون حروفا مبنية من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضماير للزوم تقدم الضمير على ما يعود عليه من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفي باب التنازع ولكونها حروفا لا ضماير جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال

النون

النون في الرجال كقوله شعر يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد الا ما النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها واما الفايدة في هذا فهي ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر مبتدا مؤخر والعرض كون الخبر مهما قوله

التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة في التثنية والعوض والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم

التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع الحركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان تتبع حركة احدها وقد استفيد منه ان التنوين يجيء بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليتناول تنوين الترنم في الفعل نحو قوله لقد اصابن قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا فلذا كتب في حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا وطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين وخطا بحذف الف ابن وكذلك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه تعريف عمر لا تعرف على اجرايه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاني كريم ابن او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه خبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة او حكم ابنة حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله شعر وحاتم الطائي وهاب المائي وقوله شعر فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ شاذا قل هو الله احد قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف

تختص بالفعل مستقبل بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في المثنى وجمع المونث اضربان اضربنان ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم تكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن والمخففة تحذف

للساكنين وفي الوقف فترد ما تحذف والمفتوح ما قبلها الفا انما حركت
المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف
الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب في المضارع فانها
تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا الـ ... سم المثنى نحو الزيدان قوله تختص
بالمستقبل انما لم تدخل على الحال والماضي ... مر في المضارع ودخولها في الاغلب المهموز
في المستقبل الذي فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما
في المستقبل الذي هو جواب فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا
كالقسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن لتكون ذلك الاول توطئة لدخول
نون التاكيد وايذانا به واما الطلب فلا تحتاج الى مثل ذلك لان وضع النون لتوكيد
ما فيه معنى الطلب ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كما مر في الامر والنهي
والتحضيض والعرض والتمني او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا
تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تحرصن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام
اسمية كانت او حرفية قال شعر ❊ افبعد كندة تمدحن قبيلا ❊ وتقول كم مكثن وانظر
متى تفعلن قال شعر ❊ واقبل على رهطي ورهطك نبتحث
مساعينا حتى نرى كيف تفعلا ❊ والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله لتضربن
وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة جاز حذفها نحو اما تفعلن ومتى
ما تفعلن وايهم ما تفعلن وايا ما تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة
لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط اذا كان
الشرط مما تجوز دخولها فيه نحو قوله شعر ❊ فمهما تشاءه فزارة تعطكم
ومهما تشاءه فزاره يمنعا ❊ قال شعر ❊
بثتم بنات الحر راسخ في الثرى ❊ حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا
لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخل في الشرط بلا تقدم ما نحو ان
تفعلن افعل قال شعر ❊
من يثقفن منكم فليس بآيب ❊ ابدا وقتل بني قتيبة شاف ❊
وتجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوايلها ما الزائدة في
غير الشرط اختيار الكثير قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما اريتك اي الحقق الذي
اراه فيك وبالم ما تختننه تضرب لمن تطلب امرا اينالة الا بمشقة شعر ❊
ومن عضة ما ينبتن شكيرها ❊ تضرب لما كان له اصل وامارة تدل على
كون شي آخر وقلما تقولن واكثر ما تقولن وربما تقولن وانما كان دخولها
مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت
واما قوله شعر ❊ ربما اوفيت في علم ❊ ترفعن ثوبي شمالات ❊
فضرورة وانما حسن لان ما زيدت في رب ويرفعن من حملها وتجي النون بعد
النفي بلا اذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي و
استشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقال ان لا في الاية للنفي وقد تجي مع
النافية منفصلة نحو لا في الدار تضربن زيد وعند ابي علي لا تجي بعد النفي اختيار العربية

من معنى الطلب وتجردها من ما الموكدة في الاول قال سيبويه تدخل بعد لم
تشبيها لها من جهة الجزم بلا الناهية قال شعر ❊
يحسبه الجاهل ما لم يعلما ❊ شيخا على كرسيه معمما ❊
وربما لحقت المضارع حال السامن جمع ما ذكر قال سيبويه تجوز في الضرورة
انت تفعلن ونحو ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع قال شعر
اريت ان جئت به مرجلا ويلبس البرودا ❊ قايلن احضروا الشهودا ❊ وقال آخر
ياليت شعري عنكم حنيفا ❊ اشاهرن بعدنا السيوفا ❊
وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله شعر ❊
وليس حاملني الا ابن حمال ❊ ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة
المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق
كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله شعر ❊
ليعلم ربي ان بيتي اوسع ❊ شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها
في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال
شعر ❊ فاما ترينى ولي لمة ❊ فان الحوادث اودى بها وترك النون معها
جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
لان ضمير المذكرين اعني الواو لا تخلو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا
وينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد
للساكنين في كلمتين وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء
من الاولى الا انهما كلمتان على كل حال والثقل حاصل بوجود الواو واذا حذفت
فقبلها دليل وهو ضمة ما قبلها فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف اولى قال
سيبويه لو قالوا اضربون فاضربن لما كان خارجا عن القياس كتمود الثوب
ومدنق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف كالمضموم ما
قبلها اذ لم يكن قبلها ما يكون خلفا عنها ودالا عليها كما كان هنالك
ضمة والواو وان كانت على حرف فهي اسم تام وهو فاعل فينبغي ان لا تحذف
الا مع خلف منبه عليها وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجرا لما قبل نون التاكيد
في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة
لان ضمير المخاطبة اعني الياء ان كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي
حذف اليا للساكنين وان كانا في كلمتين كالكلمة الواحدة لما ذكرنا في الواو
وان كان ما قبلها مفتوحا نحو ارضي واخشي حركت بالكسر وانما لم تحذف
للساكنين لما قلنا في الواو وهو انه يلزم حذف الكلمة الواحدة ولا سيما هي
الفاعل بلا خلف عنها اذ قبلها فتحة وانما كسرت اليا للساكنين ولم تفتح
اجراء لما قبل النون في المخاطبة في الجمع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو
الاصل وايضا لو فتحت لالتبست بالواحد المذكر لو ضمت لاستثقل وقال
المالكي حذف يا الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضن في ارضي ❊
قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر

نحو اضربن واعرون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المونث نحو اضربنان
وليس ما قبلها في المثنى وجمع المونث مفتوحا بل الواقع قبل الالف مفتوح ولعل
هذا مراده واما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركب الفعل مع النون وبنائه
على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة
للجزم او للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين
لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب
لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرنا من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه
فالمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا
كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسما فعاد الى
اصله من البنا والاصل في البنا السكون ولزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح
صيانة للفعل من الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك
للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون
النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين
بخلاف اضرب الرجل فلهذا ردت العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم يرد
في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما
على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب
او البنا فانه يقول انما رد اللام وفتح اذ لو لم يرد لقيل اغزن بالضم وارمن
بالكسر فكان يلتبس بجمع المذكر والواحد المونث ففتحوا ما قبل النون في كل
واحد مذكر صحيحه ومعتله لئلا يلتبس بالجمع والواحد المونث اذا وصلوا اليهما
واما رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شي اخر
هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفرا حذف اليا الذي هو لام في الواحد المذكر
بعد الكسر والفتح في المعرب والمبنى نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد و
لتخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله شعر ٥ ٥
اذا قال قطني قال بالله حلفة ٥ لتغنن عني ذا انائك اجمعا ٥
وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو واليا في اضربن
خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت
الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو واليا وايضا المد فيه
اكثر من مد الواو واليا والمد قايم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار
اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل
بين النونات فلو حذفت يحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي
هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند
غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلهما الخفيفة اي لا تدخل
الخفيفة المثنى وجمع المونث لانه يلزم ساكنان على غير حده واما مع المثقلة
فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان
بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه

ايضا الحاقها في نحو اضربانّي نون الوقاية واضربان نعمان وان كان يزول التقا
الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون
نعمان ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجوز والحاق الخفيفة للمثنى
وجمع المونث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي
وقراءة ابي عمرو واللاي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان
كل ما ورد وارد في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك
بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون
واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها وعند اكثر
الكوفيين المثقلة اصل المخففة قوله وهما في غيرهما اي النونان في
غير المثنى وجمع المونث مع الضمير البارز وهو الواو واليا قوله كالمنفصل
اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعطى آخر الفعل من ضم او كسر ما يعطى
اخر اولى الكلمتين المنفصلتين اذا اجتمعتا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام التام بق
ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المونث ما ذكر وغيرهما على
ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزو ومع ادموا واخشوا
والواحد المونث نحو دي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو
الواحد المذكر نحو واغز وارم واخش فالذي مع الضمير البارز النون
فيها كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بالحذف كما حذف مع المنفصل
نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن بالحذف كما حذفت
في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو في اخشون وبكسر اليا في
اخشين كما فعلت في اخشوا الرجل واخشي الرجل فقد رايت كيف
كان النون كالكلمة المنفصلة مع الواو واليا قوله
وان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
والنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار
كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير
المتصل هذا هو بيان كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
واليا في ارضوا وارضي متصلان ايضا فانك تحذف اللام معهما ولا تثبتها كما
تثبت مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج
الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سيل لم تحذف اللام
في اخشيا وارميا واغزوا كما حذف في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في
ارضوا الرجل وكسرت اليا في ارضي الامر ولم تحذفا كما في ارموا الرجل
وارمي الغرض وكله تقول في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل

وانما يحمل الشئ على الشئ اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل شابهه من وجه
فلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت في المحمول العلة كحمل ان على الفعل المتعدى
وان لم تكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في التعدى قوله
والمخففة يحذف للساكنين اذا اتى المخففة ساكن بعدها
حذفت نحو قوله شعر ٥ لا تهين الفقير علك ان ٥ تركع يوما والدهر قد رفعه ٥
حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن الاضافة
واللام بخلاف النون الخفيفة فانها لا تلزم ما دخلته وايضا ينبغي ان تكون
للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ان وانه
بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله ٥ شعر ٥
وحاتم الطائي ٥ والنون الخفيفة يحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه
عن يونس انه اذا جا بعد النون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن يبدلها
همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه القياس حذف
النون الخفيفة بعد الالف كما تحذف اتفاقا في المفرد من المذكر والمونث
وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على
فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعنى تقلب المفتوح ما قبلها
الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان
واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فتمد منها المدة الطولى بقدر
الفين وكان الزجاج يقول لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف
لانها حرف لا يتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذى
انكره الزجاج بمنكر وذلك ان بمقدار المد الذى يزاد بعد النطق بالالف
الاولى يرام به الف آخر وان لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف ويحذف المضموم
ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقلبها واوا
بعد الضمة في نحو اخشون ويا في اخشين فاقول اخشو واخشى قال الخليل
لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن غير الفصحا هذا زيدو
ومررت بزيدي واما في نحو اضربن واضربن فنقول يونس اضربوا واضربي
وقفا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون و
عند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجي وتقول
في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان
من النون وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا
بعد حذف نون التاكيد مع النون التى سقطت لاجل نون التوكيد كما يجى قوله
ترد ما حذف يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه
ما ازيل في الوصل بسببها من الواو الياء فقط كما تقول في اضربن واضربن واخشون
واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشى اومن الواو والياء مع النون
بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون
وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم

قدروها معدومة من اصلها عند عروض الحذف لعدم لزومها للفعل بحذف
التنوين فان الوقف على جاني فاض جاني قاض على الافصح بغير رد
اليا ليكون التنوين لازمه فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف
وهذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على انعامه وافضاله وصلواته على محمد وآله
وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على
مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال
سنة ست وثمانين وستمائة
والحمد لله رب العالمين

ولنذكر احكام هآ السكت وان كان المصنف ذكر بعضها فى التصريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هآ السكت فهى هآ تزاد فى آخر الكلمة الموقوف عليها اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق البنآ نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بهآء ساكنة فلا بد من مد الالف فتبين واما فى الاسمآء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البنآ نحو لا فتى فلا يزيدها السكت اما لحوق الناس ها السكت بها الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البنا لا ينضاف الا نحو لدن ولدى واما لكون الالف فى نحو افعى مقدرا فيه الاعراب وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية واما الف نحو هذا فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان كان الالف حرف صحيح لكان لها حركة واحدة كهو وهى ولا تلحق هذه الها ساكنا آخر سوآ كان واوا او يا او غيرهما كَكَمْ ومن لان الالف اخفى فهى الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو واليا فى الندبة نحو واغلاماه واغلامكموه واغلامكيه وفى الانكار نحو الاميراه الاميروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وتزاد الها ايضا فى آخر كلمة موقوف عليها اذا كانت متحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اذ لو لم تزد الها لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين الاعرابية لعروضها وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وهلمه وضربكه ومحكمه وثمه واضربنه وانطلقته وضربته وعصاه وقاضيه وعلاميه وهوه وهيه واينه وكيفه ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولم يلحقوها النونات فى الامثلة المذكورة نحو يضربانه ويضربونه ويضربنه لان النون علامة الرفع فهى كالحركة الاعرابية وقد منع بعض النحويين ان يقال انطلقته وضربته لالتباس الاول بضمير المصدر والثانى بالمفعول به وليس بشئ لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته و لعله واعلمنه وقد استعملوا فى بعض ذلك الالف مكان الها لمشابهتها لها وذلك فى انا وحيهلا ولم يلحقوا آخر نحو لا رجل ولا زيد ونحو خمسة عشر لان حركة البنا عارضة تشبه حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضى المجرد لانها حركة كما ذكرنا فى بابه لمشابهة المعرب فكان حركة اعرابية فلم يقولوا اضربه واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فها السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالها ها هنا ليست بواجبة لكنها الزم ها هنا منها فى نحو لمه ومسلمونه لانك لو لم تات بالها لسكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهى فى اعه وشه فى قولك ان تع اعه وان تش شه الزم من اغزه ولم يرمه لان الاجحاف ها هنا اكثر لو سكن العين بحذف الفا واللام واسكان العين وبعض العرب يلحق ها السكت الا هذا النوع اعنى الذى حذف اخره ولا يلحقون ما لم يحذف منه شئ بل يقفون

عليه

عليه بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمران بعض العرب يقف بحذف الهآ فى نحو اغزه وارمه واخشه قال سيبويه وهذه اقل اللغتين والحاق الهآ فى نحو غلامى والام وحتام ولم وفيم وعمّ اجود من حذفها لانه حذف منها الالف كما حذف فى اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان صارت الميم على حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجرّ قبلها فصارا معا كحسام لان الجار لا ينفك عن المجرور وهذا المجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجار والاتصال حاصل من الطرفين واذا وقفت على نحو مجئ جئت فقلت مجئ مه فانها لازمة كما فى قه وره لان المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجرّ بمجروره وتحذف ها السكت فى الدرج لمنع الوصل الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عنى سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين يحتمل فى الوقف ويحركها من يثبتها وصلا بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيها لها بهآ الضمير او بالكسر للساكنين وروى على الوجهين يا مرحباه بحمار عفرى واما شين الكشكشة وهى فى بكرين وايل فهى الشين التى تلحقها بكاف المونث فى الوقف اذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وهو المترك الشين فى الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم يحتاجوا بها لان حركة الكاف اذن تكفى فى الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المونث الشين فى الوقف فاذا وصلوا حذفوا وبعضهم ما مرّ فى الحاق الشين وناس كثير من تميم وناس من اسد يجعلون مكان كاف المونث فى الوقف شينا قال يضحك منى ان رأتنى احترش ٥ ولو حرشت لكشفت عن حرش ٥ للحوض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال انش داهية قال الشاعر
فعيناش عيناها وجيدش جيدها ٥ سوى ان عظم الساق منش دقيق ٥

واما حرف الانكار فهى زيادة تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءنى زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ان يدنيه اى كيف يجيئك فهذه العلامة بيان لانه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويكران لا يجيئك فكأنه يقول ومن يشك فى هذا وكيف لا يجيئك قال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور كما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزؤ والسخرية فكأنك تقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل المطيع كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم والاولى ان يقال ذلك ايضا على وجه الانكار بخلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ووصل الانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الاسم

المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما يفيد فائدة نحو اتقول زيدا ويتكلم زيد والاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة بما يصح المعنى فهم من كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه وقصد حكاية بين من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا الراية ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى قال الخروجوه ثم نقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف العلة او حرف صحيح فحرف العلة في نحو جاني القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو او حكمه ان يزاد على اخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما فيقول القاضيه والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه للساكنين بالكسر فزيادة الانكار بعده هي اليا فقط نحو ازيدنيه والم اضربيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية او اعرابية بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة يا نحو ازيدوناه وازيدنيه والاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك ان يلحق مدة الانكار بان مزيدة لزيادة البيان والايضاح لان اليا والها خفيتان فهو مثل قولك ما ان فعل قال المص الظاهر انهم لم يريدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة على صورته لئلا يتحرك الساكن ان كان صحيحا ولا يحذف ان كان مدة وردّ بمجيها بعد المتحرك في انا انيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمجي ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزدان لقيل انا بحذف احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعلى انيه والقاضي انيه وايغزو انيه وهذا الذي قاله من تخصيص اما بالساكن اخره لم يجي في كلام النحاه وانما هو قياس منه ثم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فيجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في موضعين قلت من يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين هاهنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الها موقوفا عليه فلا يستنكر ثبوت التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه وا اذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فيدخل مدة الانكار الجمل والمفرد واي قسم من اقسام الكلام اردت بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من ها السكت واما حرف التذكر فليس في فصيح الكلام وذلك انه اذا انطلق بكلمة من يتذكر ولا يريد ان يقف ولا يقطع كلامه وصل آخر تلك الكلمة بمده

محاسن

محانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في من قال و تقول ومن العام والاحمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما شى ويصله به وتقولوا ومن العاصي وما ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفي اذا اردت سيفا من صفته كيت وكيت وتقول قد فعل وفي الالف واللام اذا تذكرت نحو الحرث فذى والى وان كان ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مد ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يجلب مده اخرى ويجوز ان يقال انه يجلبها ويحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا يلي هذه الزيادة السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم

انتهى بحمد الله وعونه وتوفيقه وفضله
وكان الفراغ يوم الاثنين عاشر شهر
صفر ختم بالخير والظفر سنة اسعى وستين
والف كاتب العبد ابن شمس الدين علي
محمد طاهر الغفاري

کتابخانه آستان قدس
رضوی مخطی

بازبینی شد
۱۳۷۱ ش

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

بازبینی شد
۱۳۵۳خ

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد